

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلدات العشرون كلها في نظر واحد

رقم المسألة

المجلد الأول	١	١٤٨٧	المقدمة، الطهارة.
المجلد الثاني	١٤٨٨	٣٥٨٤	الصلاة.
المجلد الثالث	٣٥٨٥	٥٣٦٠	الجنائز، الجنائز، الزكاة،
			المسرة، الخراج، الصوم، الحج
المجلد الرابع	٥٣٦١	٧٠٧٠	النكاح، الطلاق.
المجلد الخامس	٧٠٧١	٨٧١٩	بقية من الطلاق، النفقة،
			العاق.
المجلد السادس	٨٧٢٠	٩٨٤٢	الأيمان، الحدود، المراقبة.
المجلد السابع	٩٨٤٣	١١٠٥٨	السير، الخراج، الجزية،
			أحكام المرتدين، النفيط،
			اللفظة، الإيلاق، المفقود،
			الشركة.
المجلد الثامن	١١٠٥٩	١٢٥٦١	الوقف، البيوع.
المجلد التاسع	١٢٥٦٢	١٣٨٧٤	بقية من البيوع.

المجلد العاشر	١٣٨٧٥	١٥٣٢٠	الصرف، الكفالة والضمان الحوالة، الحيل
المجلد الحادي عشر	١٥٣٢١	١٦٦٦٦	أدب القاضي، الشهادة
المجلد الثاني عشر	١٦٦٦٧	١٨٢٩٢	بقية من الشهادة، الرجوع عن الشهادة، الوكالة
المجلد الثالث عشر	١٨٢٩٣	٢٠١٠٢	الدعوى
المجلد الرابع عشر	٢٠١٠٣	٢١٩٠٤	الأقوال، الصبح، الغيبة
المجلد الخامس عشر	٢١٩٠٥	٢٣٩٦٦	الأجارة، المضاربة
المجلد السادس عشر	٢٣٩٦٧	٢٦١٩٢	الوديعة، العارية، المكاتب، الولاء، الإكراه، الحجر، المأذون، الغصب
المجلد السابع عشر	٢٦١٩٣	٢٧٨٤٧	الشفعة، القسمة، المزارعة والمعاملة، التنازع، الأضحية
المجلد الثامن عشر	٢٧٨٤٨	٣٠٣٢١	تقيلة، الامتحان، الإنكراهية، البحر، الشرب، الأثرية، الصيد، الرهن
المجلد التاسع عشر	٣٠٣٢٢	٣٢٢٦٧	الحجيات، الوصايا
المجلد العشرون	٣٢٢٦٨	٣٣٧٧٨	بقية من الوصايا، المختار، المهر النصف

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٠ - كتاب الشفعة

٢٦١٩٣ :- **الظهيرية:** اعلم أن الشفعة مأخوذة من الشفع الذى هو ضد الوتر لما فيه من ضم عدد إلى عدد، أو شئى إلى شئى فكذلك الشفيع أيضاً يضم الماخوذ إلى ملكه فسمى لذلك شفعةً؛ وإنها شرعت للنظر ودفع الضرر الذى ينشأ من سوء المجاورة على الدوام من حيث إيقاد النار وإعلاء الجدار وإثارة الغبار ومنع ضوء النهار، وإنها تثبت بالبيع، ويتأكد بالطلب، وتملك بالقضاء، أو بالتسليم، والبيع الذى يثبت به الشفعة، هو الجائز الذى يزيل الملك.

٢٦١٩٤ :- **وفى الكافى:** وشرطها كون المحل عقاراً علواً كان، أو سفلاً مملوكاً ببدل هو مال، **وفى السغناقى:** أما ركن الشفعة فهو أخذ الشفيع، ما اشتراه المشتري، إما من البائع، أو من المشتري؛ وأما حكمها فجواز طلب الشفعة عند تحقق سببها، وهو الشركة فى ملك العقار مع البيع. هذا الكتاب يشتمل على عشرين فصلاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: واعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، وبالوالدين إحساناً، وبذى القربى واليتامى، والمساكين، والجاردى القربى، والجار الحنب، والصاحب بالجنب، وابن السبيل الآية، سورة النساء رقم الآية: ٣٦.

٢٦١٩٣ :- أخرج البخارى فى صحيحه عن عمرو بن الشريد قال: وقفت على سعد ابن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبى، إذ جاء أبو رافع مولى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: يأسعد ابتع منى بيتي فى دارك فقال سعد: والله ما ابتاعهما فقال المسور: والله لتبتا عنهما، فقال سعد: والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة، أو مقطعة، قال أبو رافع: لقد أعطيت بهما خمس مائة دينار، ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الجار أحق بسقبه ما أعطيتكما بأربعة آلاف وأتأ أعطى بهما خمس مائة دينار، فأعطاهما إيها. صحيح البخارى، الشفعة ١/٣٠٠ برقم ٢٢٠٣ ف: ٢٢٥٨.

٢٦١٩٤ :- أخرج البيهقى فى سننه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا شفعة إلا فى دار، أو عقار..... وروينا عن شريح أنه قال: لا شفعة إلا فى أرض، أو عقار. السنن الكبرى، الشفعة ٩/١٥ برقم ١١٧٩٧ - ١١٧٩٩.

الفصل الاول

فيما تجب فيه الشفعة وما لاتجب

٢٦١٩٥:- قال أصحابنا: لاتجب فى المنقولات مقصوداً، وإنما تجب تبعاً للعقار على ما يأتى بيانه فى آخر هذا الفصل وإنما تجب مقصوداً فى العقارات كالدار، والكرم، وغيرها من الأراضى مما يحتمل القسمة أولاً يحتمل كالحمام والرحى، والبير وغير ذلك، وإنما تجب فى الأراضى التى تملك رقابها حتى لايجب فى الأراضى التى حازها الإمام لبيت المال، ويدفع إلى الناس مزارعة، فصار لهم فيها كردار كالبنا، والأشجار والكيس، إذا كبسوا بتراب نقلوها من موضع يملكونها، فإذا بيعت هذه الاراضى فبيعها باطل، وإن بيع الكردار، وكان معلوماً يجوز بيعه ولكن لاشفعة فيه، وكذلك الأراضى المسانيد إذا كانت الاكرة يزرعونها فبيعها لايجوز؛ وإنما يجب بحق الملك فى الارض، حتى لو بيعت دار بجنب دار الوقف؛ فلا شفعة للوقف، ولا يأخذها المتولى، وفى فتاوى أبي الليث: وكذلك إذا كانت هذه الدار وفقاً على رجل لا يكون للموقوف عليه حق الشفعة بسبب هذه الدار.

٢٦١٩٦:- السراجية: رجل له دار فى أرض وقف فلا شفعة له، ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجاره أيضاً.

٢٦١٩٧:- وفى التجريد: ولو جعل بيتاً من داره مسجداً، أو أفرزه وجعل باباً إلى الطريق فبيعت دار إلى جنب المسجد، لم يكن لمن جعل المسجد أن يأخذ بالشفعة بمجاورة المسجد.

٢٦١٩٨:- وقال محمد رحمه الله: إذا أوصى بغلة داره ابداً فى المساكين حتى جعلها وقفاً، فبيعت دار إلى جنبها فلا شفعة لورثة الميت بهذه الدار، وما لايجوز بيعه من العقار كالأوقاف، والحنوت المسبلة، فلا شفعة فى ذلك عند من يرى جواز الوقف.

٢٦١٩٩:- **وفتاوى أهل سمرقند:** وإنما تجب الشفعة إذا ملك العقار بعوض هو عين مال، أما إذا ملك بغير عوض أصلاً، بأن ملك بالهبة بغير عوض، أو بالارث، أو بالصدقة فلاشفعة، وكذلك إذا ملك بعوض هو ليس بمال، كما إذا جعل الدار مهراً فى النكاح، أو أجرة فى باب الإجارة، أو بدل خلع بأن اختلعت امرأة نفسها على مال، أو صلح عن دم العمد فلاشفعة، وفى الهداية: أو يعتق عليها عبداً.

٢٦٢٠٠:- **الفتاوى العتائية:** ولاشفعة فى دارهى بدل عن سكنى دار، أو خدمة عبد، وإن تزوجها على دراهم، ثم أعطى بها ففيها الشفعة، وإذا تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها داره مهراً، وقال لها: صالحتك على أن اجعلها لك مهراً، أو قال: أعطيتك هذه الدار مهراً فلاشفعة للشفيع فيها فى الفصول كلها، وكذلك لو تزوج على مهر غير مسمى، ثم باعها بذلك المهر داراً، يجب للشفيع فيها الشفعة، وكذلك إذا تزوجها على غير مهر، وفرض لها القاضى مهراً، ثم باعها داراً بذلك المفروض تجب للشفيع فيها الشفعة.

٢٦٢٠١:- **شرح الطحاوى:** ولو صلح على الدار من الجناية التى توجب الأرش دون القصاص يجب فيها الشفعة بالأرش.

٢٦٢٠٢:- م: رجل تزوج امرأة، ولم يسم لها مهراً، ثم دفع إليها داراً، فهو على وجهين: إن قال الزوج: جعلتها مهر ك فلاشفعة فيها، وإن قال: جعلتها بمهر ك ففيها الشفعة.

٢٦٢٠٣:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو باعها داراً بمهر مثلها، أو صالحها على دار، أو صالحها عن دعوى حق فى دار على دار ففيها الشفعة، فالقول قول المصالح فى قيمة ذلك، أو فى قدره، السراجية: إذا صالح فى دار ادعاها على مائة، وهو جاحد لاشفعة فيها، وإن أقام الشفيع البينة انها التى ادعاها فلها الشفعة.

٢٦٢٠٤- وفي الفتاوى العتائية: ولو شرط فى الهبة عوضاً، لم يسمه كالدين ونحوه ففيها الشفعة، وكذا فى العوض الشفعة لو كان عقاراً، فتقابضا وتصدق فيما عوض إلا أن يقيم الشفيع بينة على الأقل، وكذا لو وهب الدار على أن يبريه من دين لم يسمه، ولا يرجع الشفيع بالمغرور-

٢٦٢٠٥- وفي الفتاوى: وإذا ملكت الدار عما هو عين مال، وما ليس بمال، فعلى قول أبي حنيفة لاشفعة للشفيع أصلاً، وعلى قولهما يجب الشفعة فى حصة المال من الدراهم، صورته إذا تزوج امرأة على دار على أن ردت المرأة عليه ألف درهم، أو صالح عن القصاص على دار على أن يردّ صاحب الدار عليه ألف درهم، أو خالع امرأته على دار على أن يرد الزوج عليها ألف درهم-

٢٦٢٠٦- وإذا وهب داراً من انسان بشرط أن يعوضه منها كذا وكذا فلاشفعة فيها للشفيع مالم يتقابضا، وبعد ما تقابضا ففيها الشفعة، وفي الخانية: فيأخذ الشفيع الدار بمثل العوض إن كان العوض مثلياً، وإن لم يكن فقيمته-

٢٦٢٠٧- وفي السغناقي: ولو وهب له عقاراً من عوض مشروط فى العقد، ثم عوضه من ذلك داراً، فلاشفعة فى الهبة، ولافى العوض-

٢٦٢٠٨- وإذا وهب لرجل داراً، على أن وهب للآخر ألف درهم شرطاً، فلا شفعة للشفيع مالم يتقابضا، وبعد التقابض يجب للشفيع فيها الشفعة، وعلى قول زفر يجب الشفعة قبل التقابض-

٢٦٢٠٩- وإذا وهب شقصاً مسمى فى دار غير محوز ولا مقسوم على ان يعوضه كذا وكذا فهو باطل، ولاشفعة للشفيع، والجواب فى الصدقة والنحلى والعمرى والعطية نظير الجواب فى الهبة، وأما الوصية على هذا الشرط؛ إذا قبل الموصى له ثم مات الموصى له، ثم مات الموصى فإنه يجب الشفعة، وإن لم يقبضها الموصى له، ثم قال فى الكتاب إذا قال: أوصيت بدارى بيعاً لفلان بألف

درهم، ومات الموصى فقال الموصى له: قبلت، تثبت للشفيع الشفعة، وإن قال: أوصيت أن يوهب له على عوض الف درهم فهو مثل الهبة بشرط العوض بنفسه.

٢٦٢١٠:- وإذا ادعى حقاً على إنسان وصالحه المدعى عليه على

دار فللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة سواء كان الصلح عن إقرار، أو إنكار، وفي الفتاوى العتابية: والقول للمدعى عليه في مقدار الدين في حق الشفيع وكذا لو صالحه عن عيب على دار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب، ولو ادعى داراً في يدي رجل وصالحه المدعى عليه قبله على أن يعطيه المدعى قبله دراهم وترك الدار على المدعى قبله ينظر إن كان الصلح عن إنكار فلاشفعة للشفيع.

٢٦٢١١:- دار بين ثلاثة نفر مثلاً جاء رجل وادعى لنفسه فيها دعوى

فصالحه أحد شركاء الدار على مال على أن يكون نصيب المدعى لهذا المصالح خاصة، وطلب الشريكان الآخرين الشفعة إن كان الصلح عن إقرار شركاء الدار بأن أقر شركاء الدار بما ادعاه المدعى وصالح مع المدعى وأخذ منهم على أن يكون نصيب المدعى له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك، وإن كان الصلح عن إنكار الشركاء فلاشفعة، وإن كان المصالح مقراً بحق المدعى، وأنكر الشريكان الآخرين حقه فالقاضي يسأل الشريك المصالح البينة على ما ادعاه المدعى، وإذا أقام البينة على ما ادعاه المدعى قبلت بينته.

٢٦٢١٢:- وإذا ادعى حقاً في الدار وصالحه المدعى عليه على سكنى

دار أخرى، فلاشفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها.

٢٦٢١٣:- وفي التجريد: ولو كان المشتري شرط الخيار لعمه، فأجاز

وهو شفيع فله الشفعة، ولو باع عقاراً، وشرط الخيار لغيره فأمضى ذلك الغير البيع وهو شفيع فلاشفعة له.

٢٦٢١٤:- وإذا اشترى داراً على أن المشتري فيها بالخيار ثلاثة أيام،

فللشفيع الشفعة في قولهم جميعاً، وإن لم يصر الدار مملوكة للمشتري عند

أبي حنيفة رحمه الله وذكر القدورى فى شرحه أن خيار الروية، وخيار العيب لا يمنع ثبوت حق الشفعة، وإن كان المشتري شرط الخيار لنفسه شهراً، أو ما أشبه ذلك فلا شفعة للشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله - فإن أبطل المشتري خياره قبل مضى ثلاثة أيام حتى انقلب البيع صحيحاً، وجب للشفيع الشفعة، وإن كان الخيار لهما يعنى للبائع والمشتري، فلا شفعة للشفيع لأجل خيار البائع لأجل خيار المشتري -

٢٦٢١٥:- الفتاوى: ولو باعه بخيار ثلاثة ايام، ثم زاده ثلثة أخرى، وقد كان الشفيع طلب الشفعة وقت البيع أخذها إذا انقضت المدة الاولى، وإذا ردها أحد الجارين على الاصل أخذها الجار الآخر -

٢٦٢١٦:- وإذا اشترى داراً بعبد بعينه، أو بعوض، وشرط فيه الخيار لأحدهما إن شرط الخيار لبائع الدار فلا شفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار فى الدار، أو فى العبد، وإن كان الخيار لمشتري الدار؛ فإنه يجب للشفيع الشفعة قبل أن يجيز البيع سواء شرط له الخيار فى الدار، أو شرط له الخيار فى العبد، وإن كان لهما يعنى لبائع الدار ومشتريها فلا شفعة لأجل خيار البائع.

٢٦٢١٧:- إذا اشترى الرجل من أحد داراً على أن المشتري فيها بالخيار ثلاثة أيام، فبيعت دار إلى جنبها، فللمشتري الشفعة بالإجماع، ولو كان الخيار لبائع الدار بجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة -

٢٦٢١٨:- وإذا شرط الخيار للشفيع؛ فإن كان البائع هو الذى شرط له ذلك بامضاء البيع فلا شفعة، وإن كان المشتري هو الذى شرط له ذلك فله الشفعة، ولو كان المشتري شفيع الدار فله الشفعة، فالأصل أن من باع، أو بيع له بأن كان البيع بحق الوكالة فلا شفعة له ولا لموكله، ومن اشترى أو اشترى له بأن كان الشراء بحق الوكالة فله الشفعة ولموكله، وإذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة -

٢٦٢١٩:- وفى المنتقى: عن محمد رحمه الله فى - الاملاء - رجل اشترى

داراً، وشرط الخيار للشفيع ثلاثاً قال إن قال الشفيع: أمضيت البيع على أن اخذ بالشفعة فهو على شفيعته، وإن لم يذكر أحد الشفعة فلا شفعة له-

٢٦٢٢٠:- رجل توكل عن غيره بشراء دار وهو شفيعها يثبت له الشفعة

ويطلب من الموكل، ولاشفعة في الشراء الفاسد سواء كان المشتري مما يملك بالقبض، أو لا يملك، وسواء كان قبض المشتري، أو لم يقبض-

٢٦٢٢١:- وهذا إذا وقع البيع فاسداً في الابتداء أما إذا فسد بعد انعقاده

صحيحاً، فحق الشفيع يبقى على حاله، ألا ترى أن النصراني إذا اشترى من نصراني خمراً، فلم يتقابضا حتى أسلما، أو أسلم أحدهما، أو قبض الدار، ولم يقبض الخمر فإن البيع يفسد على ما عرف في كتاب البيوع، وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة، وإن فسد البيع، وفي الذخيرة: فإن كان المشتري قبض الدار المشتراة شراء فاسداً، فبيعت دار أخرى بجنب هذه الدار فله الشفعة، وفي الهداية: وإن سلمها إلى المشتري فهو شفيعها، ثم إن سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما إذا باع بخلاف ما إذا سلم بعده، وإن استردها بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه-

٢٦٢٢٢:- وإذا اشترى داراً شراء فاسداً، وبنى فيها بناء، أو غرس فيها

أشجاراً، فللشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة الدار، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لاشفعة للشفيع وهذا بناء على أصل معروف مختلف في كتاب البيوع إن حق البائع في الاسترداد ينقطع بالبناء، وغرس الأشجار عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما لاينقطع-

٢٦٢٢٣:- وفي الكافي: وإن بيعت دار بجنبها، والدار في يد البائع، فللبائع أن

يأخذها بالشفعة، فإن سلمها إلى المشتري فهو شفيعها، ثم إن سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته بخلاف ما لو سلم بعد الحكم-

٢٦٢٢٤:- قال القدوري: فإن باع المشتري ما اشتراه شراءً فاسداً، بيعاً

صحيحاً من رجل، لم يكن للبائع نقض البيع، والشفيع بالخيار إن شاء أخذ بالبيع الثاني بالثمن المذكور فيه، وإن شاء نقض البيع الثاني وأخذ بالبيع الأول بقيمته.

٢٦٢٢٥:- إذا أوصى رجل بالدار، ولم يعلم الموصى له حتى بيعت دار بجنبها، ثم قبل الوصية وادعى الشفعة فلا شفعة له، وإن مات الموصى له قبل أن يعلم بالوصية، ثم بيعت دار بجنبها فادعى الورثة شفعتها فلمهم ذلك.

٢٦٢٢٦:- وإذا بيع سفلى عقار دون علوه، أو بيع علوه دون سفله، أو بيعاً معاً وجبت الشفعة، الكافى: وإذا كان السفلى لرجل، وعلوه لآخر فبيعت دار بجنبها فالشفعة لهما، وفى الزيادات: سفلى لرجل وفوقه علو لرجل آخر فباع صاحب السفلى سفله فلصاحب العلو الشفعة، وإن باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفلى الشفعة، فبعد ذلك إن كان طريق العلو فى السكة العظمى كان حق الشفعة بسبب الجوار لأن الجوار إنما يعرف بالاتصال دون الساكنين.

٢٦٢٢٧:- (وفى المنظومة فى المقالة الكبير: ولا شفيع دار، جار لها، شفيعها إذا السفلى لالهما) فإن لم يأخذ صاحب العلو السفلى بالشفعة حتى انهدم العلو، فعلى قول أبي يوسف تبطل شفעתه، وعلى قول محمد رحمه الله لا تبطل، ولو بيع السفلى والعلو منهدم، فعلى قول أبي يوسف لا شفعة لصاحب العلو، وعلى قول محمد له الشفعة.

٢٦٢٢٨:- وفى التجريد: ذكر فى الزيادات فيمن باع علواً فاحترق قبل التسليم بطل البيع، ولم يحك خلافاً، وقيل بأن هذا قول محمد؛ فأما على قول أبي يوسف يجب أن لا يبطل.

٢٦٢٢٩:- رجلان اشتريا داراً، وأحدهما شفيعها، فلا شفعة للشفيع فيما صار للأجنبى منهما.

٢٦٢٢٦:- أخرج عبد الرزاق عن هشام بن المغيرة قال: سمعت الشعبي يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشفيع أولى من الجار، والجار أولى من الجنب. مصنف عبد الرزاق، البيوع ٧٩/٨ برقم ١٤٣٩٠

٢٦٢٣٠- وفي فتاوى أبي الليث: إذا بيع المستأجر قبل مضى مدة الاجارة، والمستأجر شفيعها فأجاز المستأجر البيع حتى نفذ البيع فى حقه كان له أن يأخذ بالشفعة، وإن لم يحز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت إجارتة، الجامع الفتاوى: بخلاف ما إذا ضمن الدرك، أو ضمن الثمن حيث لا شفعة له.

٢٦٢٣١- الظهيرية: وإذا باع من آخر داراً، على أن يتكفل فلان بالثمن وفلان شفيعها فكفل بالثمن لا يثبت الشفعة.

٢٦٢٣٢- الذخيرة: وإذا اشترى داراً بعدد واستحق العبد لا يجب للشفيع الشفعة.

٢٦٢٣٣- رجل اشترى من آخر أرضاً فيها نخيل بألف درهم، فلم يقبضها المشتري حتى أثمر النخيل، ثم حضر الشفيع فله أن يأخذ الكل بالشفعة، فإن قال الشفيع: أخذ الأرض والنخيل بحصتهما، وترك الثمر، أو قال المشتري: أعطيك الأرض والنخيل بحصتهما، ولا أعطيك الثمر لا يلتفت إلى قوله ولو أن الشفيع حين حضر لم يقض القاضى له بالشفعة حتى أخذ البائع الثمر أخذ الشفيع الأرض والنخيل وترك الثمر، ثم يأخذ الأرض والنخيل بحصتهما من الثمر، هذا إذا اخذ البائع الثمر؛ فاما إذا هلك الثمر من غير صنع، فالشفيع يأخذ الثمر والنخيل، هذا إذا اثمر النخيل قبل قبض المشتري، ثم حضر الشفيع فلا شفعة له فى الثمر ويأخذ النخيل والأرض بجميع الثمن إن شاء.

٢٦٢٣٤- التحريد: ولو كان البائع استهلك الثمرة، أو استحققت الثمرة نحو إن كان المستحق موصى له بالثمرة، أو هلك فى يده سقط عن الشفيع حصتها من الثمن.

٢٦٢٣٥- وفى نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله: رجل اشترى نخلاً فيه ثمر اشتراه بأصله وثمره فجذ المشتري، ثم حضر الشفيع أخذ النخيل بحصته من الثمن فيقوم النخيل، وفيه ثمر ويقوم ولا ثمر فيه فيأخذ بحصته.

٢٦٢٣٦:- وكذا إذا اشترى أرضاً مبذوراً، فبنت الزرع وحصده المشتري، ثم حضر الشفيع أخذ الأرض بحصتها فيقوم الأرض مبذورة وغير مبذورة فيرجع بحصتها.

٢٦٢٣٧:- إذا اشترى نخلة بأصولها ومواضعها من الأرض ففيها الشفعة بخلاف ما إذا اشترى نخلة ليقلعها حيث لاشفعة فيها، وكان الجواب في الأشجار كالجواب في البناء، إذا اشترى البناء ليقلعه فلا شفعة للشفيع فيه، فإن اشتراه باصله فللشفيع فيه الشفعة، وعلى هذا إذا اشترى الزرع ليحصده لم يكن فيه شفعة.

٢٦٢٣٨:- وإذا اشترى بيتاً ورحى ماء فيه ونهرها ومتاعها فللشفيع الشفعة في البيت، وفي جميع ما كان آلات الرحى المركبة بيت الرحى لأنها تابعة لبيت الرحى، وفي الفتاوى العتائية: وكذا يأخذ الأجمة بقبضها دون السمكة.

٢٦٢٣٩:- وفي التفريد: للشفيع أن يأخذ مادخل في البناء والكشف وكل شيء؛ أما الظلة إن كان مفتوحها في الدار عندهما يدخل، وعند أبي حنيفة رحمه الله على التفصيل، إن قال بكل حق هو لها يدخل وإلا فلا، والثمر والشجرة والزرع لا يدخل الا بالشرط، والقياس أن يدخل الثمر من غير الذكر.

٢٦٢٤٠:- وعلى هذا إذا اشترى الحمام للشفيع أن يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاتها المركبة من القدر وغيره، ولا يأخذ ما كان من آلات البيت في المسألة الاولى، ومن الحمام في المسألة الثانية إلا الحجر الأعلى من الرحى فإنه يأخذه بالشفعة استحساناً، وإن لم يكن مركباً.

٢٦٢٤١:- وإذا اشترى عين قير أو نفط، أو موضع ملح أخذ جميع ذلك بالشفعة.

٢٦٢٣٧:- أخرج مالك عن أبي بكر بن حزم أن عثمان بن عفان قال: إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها، ولا شفعة في بئر ولا في فحل النخل - موطأ مالك، الشفعة، باب ما لاتقع فيه الشفعة / ٤٥٢ - مصنف عبد الرزاق البيوع ٨ / ٨٠ برقم ١٤٣٩٣ -

٢٦٢٤٢:- اشترى كرمًا وله شفيع غائب فأثمرت الأشجار فأكلها المشتري، ثم حضر الشفيع وأخذ الكرم بالشفعة، فإن كانت الأشجار وقت قبض المشتري ذات ورد، ولم يبدو الطلع من الورد لا يسقط شيء من الثمن، وإن كان قد بدأ الطلع وقت قبض المشتري فسقط بقدر ذلك فيعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم، وكذا إذا كان المشتري أرضاً فيها زرع لقيمة لها، فأدرك الزرع وحصده المشتري، ثم جاء الشفيع وأخذ الأرض لا يسقط شيء من الثمن.

٢٦٢٤٣:- الخانية: ولو باع المضارب داراً من المضاربة، ورب المال شفيعها لاشفعة له فيها، ولو باع المضاربة بعد أمر المضارب كان لرب المال أن أن يأخذها بالشفعة بدار من المضاربة، ويكون له خاصة، فإن كان فيها ربح فله يأخذها لنفسه بالشفعة، وإن لم يكن فيها ربح فلا يأخذ، ولو باع رب المال داراً له خاصة، والمضارب شفيعها بدار من المضاربة، فإن كان فيها ربح فله أن يأخذها بالشفعة، وإن لم يكن فيها ربح فلا يأخذ.

٢٦٢٤٤:- الخانية: ولو باع المولى داراً، ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة، وإن باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة أيضاً.

الفصل الثانى

من الباب في بيان مراتب الشفعة

٢٦٢٤٥:- الشفعة عندنا يستحق على ثلاث مراتب: (١) أولاً يستحق بالشركة في عين البقعة- (٢) ثم بالشركة في حقوق الملك من الطريق والشرب- (٣) ثم يستحق بالجوار، وصورته منزل بين اثنين في دار لجماعة، وهذه الدار في سكة غير نافذة، باع أحد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل أحق بالشفعة، فإن سلم فالشركاء في الدار أحق من شركاء السكة، فإن سلم فاهل السكة أحق، فإن سلموا فالجار الملاصق، وهو الذى على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى احق-

٢٦٢٤٦:- وفي شرح الطحاوى: ونذكر حكم جميع هؤلاء وهى دار فيها منازل، وباب الدار إلى سكة غير نافذة وأبواب المنازل إلى هذه الدار، وكل منها منزل لرجل على حدة إلا منزلاً منها لرجلين، ولهذا المنزل المشترك جار ملازق على ظهره، فباع أحد الشريكين نصيبه، فإن الشفعة للذى لم يقاسم، ولو سلم الشريك شفعة، ولم يطلب عند سماعه بالبيع، فإن الشفعة لأرباب المنازل، ولو لم يطلبوا عند سماعه بالبيع، أو سلموا جميعاً إلا واحد منهم فهو أولى من أهل السكة، وإن سلموا جميعاً، فإن الشفعة لأهل السكة كلهم، ويستوى في ذلك الملازق وغير الملازق-


٢٦٢٤٧:- قال محمد رحمه الله في الأصل: والجار الذى له الشفعة عندنا

٢٦٢٤٥:- أخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: الخليل أحق من الشفيع والشفيع أحق من الجار، والجار أحق ممن سواه- مصنف ابن أبي شيبة، البيوع ١١/ ٥٣٨ برقم ٢٣١٧٢

٢٦٢٤٧:- وأخرج البخارى في صحيحه عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله! إن لي جارين فألى أيهما أهدى قال: أقربهما منك باباً- صحيح البخارى الشفعة ١/ ٣٠٠ برقم ٢٢٠٤ ف: ٢٢٥٩

وأخرج عبد الرزاق عن شريح قال: كان يقضى في الجار الأول فالأول يعنى الجدر- مصنف عبد الرزاق، البيوع ٨/ ٨٢ برقم ١٤٤٠٢

الجار الملاصق الذى داره لزيق الدار التى وقع فيها الشراء - وفي التجريد - ولا يعتبر الأبواب وقربها، وهذه المسألة في الحاصل على وجهين: (١) إما أن يكون الدار التى وقع فيها الشراء في سكة نافذة، وفي هذا الوجه الشفعة للجار الملازق - (٢) وإما أن يكون في سكة غير نافذة وفي هذا الوجه جميع أهل السكة شفعاء الملازق والمقابل في ذلك على السواء -

٢٦٢٤٨:- قال محمد رحمه الله: وإن كان فناءه منفرجاً عن الطريق الاعظم رافعاً عن الطريق أو زقاقاً، أو درباً غير نافذ فيه دور، فبيعت دار منها فأصحاب الدار جميعاً شفعاء، قال الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني: هذا إذا كان الفناء مربعاً؛ فأما إذا كان مدوراً فالشفعة للجار الملازق، وصورة الفناء المدور والمربع  مربع قال والمراد من غير نافذ سكة راسها ضيق، وآخرها واسع فيها دور بيعت دار فيها والسكة غير نافذة -

٢٦٢٤٩:- الهداية: وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط في الرقبة، فإن سلم فالشفعة للشريك في الطريق، فإن سلم أخذها الجار، وعن أبي يوسف أن مع وجود الشريك في الرقبة لاشفعة لغيره سلم، أو استوفي، والشريك في البيع قد يكون في بعض منها كما في منزل معين من الدار، أو جدار معين منها، وهو مقدم على الجار في المنزل، وكذا على الجار في بقية الدار في أصح الروايتين عن أبي يوسف، ثم لا بد أن يكون الطريق، أو الشرب خاصاً حتى يستحق الشفعة بالشركة فيه -

٢٦٢٥٠:- وفي الفتاوى العتائية: ولو كانا شريكين في الطريق، ولاحدهما جوار استويا، ولو صالح الشريك في الطريق على أخذ النصف أخذ الجار النصف الآخر -

٢٦٢٤٩:- أخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: الخليط أحق من الشفيع والشفيع أحق من الجار، والجار أحق ممن سواه - مصنف ابن أبي شيبة، البيوع ١١/ ٥٣٨ برقم ٢٣١٧٢

٢٦٢٥١:- وفي الجامع الصغير الحسامي: ولو كان خليطاً من وجه كان مقدماً على الجار، حتى أن الجار المقابل الذي هو شريك في الطريق أحق من الملازق الذي لا يشاركه في الطريق، ولو كان كل واحد منهما ملازقاً ولأحدهما شركة في الطريق فهو أحق من الآخر.

٢٦٢٥٢:- م: وقد قيل: الشفعة على أربع مراتب عندنا وبيان ذلك في مسألتين: (١) أحدهما في بيت، في دار، في سكة غير نافذة، والبيت لاثنتين والدار لقوم، فباع أحد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة أولاً للشريك في البيت، فإن سلم فلشريك الدار، فإن سلم فلأهل السكة، الكل في ذلك على السواء، فإن سلموا فللجار الملازق وهو الذي على ظهر المنزل وباب داره في سكة أخرى. في شرح أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة: فإن كان لهذه الدار التي فيها هذا البيت الذي هو مبيع فيه جيران متلازقون، والذي هو ملازق هذا البيت، والذي هو ملازق لأقصى الدار لالهذا البيت في الشفعة على السواء، هذا التفرع في آخر شفعة الكافي.

٢٦٢٥٣:- (٢) المسألة الثانية: دار بين شريكين في سكة غير نافذة، فباع أحد الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة أولاً للشريك في الدار، وهو الشريك الذي لم يقاسم، فإن سلم فللشريك في الحائط المشترك الذي يكون بين الدارين، فإن سلم فلأهل السكة، الكل في ذلك على السواء، فإن سلموا فللجار الذي يكون ظهر هذه الدار وباب تلك الدار في سكة أخرى.

٢٦٢٥٤:- في شرح ادب القاضي: في باب الشفعة ثم الجار الذي هو مؤخر الشريك في الطريق أن لا يكون شريكاً في الأرض التي هو بجانب الحائط الذي هو مشترك بينهما أما إذا كان شريكاً فيه لا يكون مؤخرأ بل يكون مقدماً، وصورة ذلك أن يكون أرضاً بين اثنتين غير مقسوم بنيا في وسطها حائط، ثم اقتسما الباقي فيكون الحائط وماتحت الحائط من الأرض مشتركاً بينهما، وكان هذا

الجار شريكاً في بعض المبيع؛ أما إذا اقتسما الأرض قبل بناء الحائط وخطاً خطأ في وسطها، ثم أعطى كل واحد منهما شيئاً حتى بنيا حائطاً وكل واحد منهما جار لصاحبه في الأرض شريك في البناء لا غير، والشركة في البناء لا غير لا يوجب الشفعة، وكذا الجار في بقية الدار في أصح الروايتين عن أبي يوسف، وأما في الرواية الأخرى فهو والجار سواء.

٢٦٢٥٥:- وذكر القدورى رحمه الله أن الشريك الذى تحت الحائط يستحق في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد وإحدى الروايتين عن أبي يوسف يستحق الشفعة في الحائط بحكم الشركة ويستحق الشفعة في بقية الدار بحكم الجوار فيكون ذلك مع جار آخر بينهما، وثمرة الاختلاف تظهر في مسائل كثيرة، وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة إذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع؛ أما إذا لم يطلب الشفعة حين سلم الشريك الشفعة فلا شفعة، ذكره شمس الائمة السرخسى.

٢٦٢٥٦:- وفي عيون المسائل: دور كثيرة فيها مقاصير، وباع صاحب الدار فيها مقصورة، أو قطعة معلومة، ففيها الشفعة لجار الدار الكبيرة كان جاراً من أى نواحيها، فإن سلم الشفيع الشفعة، ثم باع المشتري ما اشترى لم يكن الشفعة إلا لجار ذلك القدر المبيع، وكذلك لو اشترى رجل بيتاً من دار والدار كلها لواحد فالشفعة لجار الدار، وإن لم يكن جار ذلك البيت فلا شفعة للشفيع الذى سلم الشفعة، إن لم يكن جار ذلك البيت كما قلنا: صاحب العلو مع صاحب السفلى إذا لم يكن طريق العلو في السفلى بمنزلة جارين.

٢٦٢٥٧:- في الأصل في باب شفعة أهل الكفر وفي هذا الباب ايضاً- صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء إذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكاً، وصورة هذا إذا بيع دار، ولرجل فيها طريق ولآخر فيها مسيل ماء فصاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء.

٢٦٢٥٨:- دار بين ثلاثة نفر إلا موضع بئر، أو طريق فإن ذلك بين اثنين من هؤلاء الثلاثة لاحق للثالث فيه، وباقي الدارين الثلاثة، باع الذى له شركة في الدار والبئر والطريق نصيبه، فالشفعة لشريكه الذى له شركة في الدار والبئر والطريق هكذا ذكر في أول شفعة الأصل، قال الشيخ شمس الأئمة السرخسى: لاشك أن الذى له شركة في البئر والطريق أحق بالشفعة في البئر والطريق، والكل في حكم شئى واحد؛ فإذا صار أحدهما أحق بالبعض كان أحق بالجميع، ويعرف عن هذه المسألة كثير من المسائل.

٢٦٢٥٩:- وعلى قياس مسألة الشركة في أرض الحائط الذي تقدم ذكره يجب أن يكون في هذه المسألة روايتان عن أبي يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة: صاحب السفلى أحق بشفعة العلو من الجار الملاصق له إذا لم يكن بينهم شركة في الطريق إنهما يستويان فيها.

٢٦٢٦٠:- سئل على بن أحمد عن جار اشترى داراً ولها جار آخر من جانب آخر وطلب الشفعة وطلب المشتري أيضاً فقال: يقسم الدار بين المشتري والشفيع نصفان لأنهما شفيعان.

٢٦٢٦١:- وسئل الخجندى عن باع عمارة داره في أرض مسبلة هل يثبت للجار حق الشفعة، فقال: لا.

٢٦٢٦٢:- دار فيها ثلاث بيوت، بيت في أول الدار، ثم البيت الثانى بجنب هذا البيت، ثم البيت الثالث بجنب الثانى وكل بيت منها لرجل على حدة فباع واحد منهم بيته، إن كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق، وإن كانت ثلاثة أبيات بعضها فوق بعض وباب كل بيت منها إلى السكة فبيع الأوسط كان للأعلى والأسفل جميعاً الشفعة، وإن بيع الأعلى، فالأوسط أولى بالشفعة، وإن بيع الأسفل فكذلك الأوسط أولى بالشفعة.

٢٦٢٦٣:- وأيضاً دار فيها ثلاثة أبيات ولها ساحة، والساحة بين ثلاثة نفر،

والبيوت بين اثنين منهم، فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة، فلا شفعة لشريكهما في الساحة.

٢٦٢٦٤:- وأيضاً حائط بين دارى رجلين والحائط بينهما فصاحب

الشريك في الحائط أولى بالحائط من الجار، وهما سواء في بقية الدار يأخذ ايهما يريد بهذا، إذا لم يكن ماتحت الحائط من الأرض مشتركاً بينهما، هكذا روى عن أبي يوسف وزفر، وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أن الشريك في الحائط أولى بجميع الدار، وكذلك البيت من الدار بين رجلين بغير طريق، باع صاحب الدار، فالشريك في البيت أولى بالبيت، وهو مع الجار سواء في بقية الدار، قال أبو الحسن: وأصح الروايات عن أبي يوسف أن الشريك في الحائط أولى ببقية الدار من الجار.

٢٦٢٦٥:- وعن محمد مسألة تدل على أن الشريك في الحائط أولى

فقال: حائط بين دارين، ولكل واحد منهما عليه خشب ولا يعلم أن الحائط بينهما إلا بالخشب فبيعت احدى الدارين قال: إن أقام بينة أن الحائط بينهما فهو أحق من الجار، وقوله أحق من الجار ظاهره يقتضى أنه أحق بالجميع بهذا فلا شفعة له، حتى يقيم البينة أن الدار داره، وروى عن أبي يوسف فيمن اشترى حائطاً بأرضه ثم اشترى مابقى من الدار، ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط ولا شفعة له فيما بقى من الدار.

٢٦٢٦٦:- رجل باع أرضاً، ولرجل آخر أرض ملازق ببعض الأراضي دون

البعض كان له يأخذ التي يلازق أرضه دون الاخرى بالشفعة؛ إذا كان الشفيع الآخر يطلب شفعة ما كان لزيق أرضه، وهو يطلب يقال للطالب: اما أن تأخذ الكل

٢٦٢٦٤:- أخرج ابن أبي شيبة عن شريح قال: الشفعة للحيطان - مصنف ابن

أوتدع؛ إذا لم يرض المشتري بتفريق الصفقة نفيًا للضرر عن المشتري، وهذا قول أبي حنيفة الأول، وأما على القول الآخر وهو قولهما: أن يأخذ ما كان شفيعه، فصار كما لو اشترى عبداً، وداراً صفقة واحدة كان للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة دون العبد.

٢٦٢٦٧: م-: درب غير نافذ فيه دور لقوم باع رجل من أرباب الدار بيتاً شارعاً في السكة العظمى، ولم يبع طريقه في الدرب على أن يفتح مشتري البيت باباً، إلى الطريق الأعظم فلا أصحاب الدرب الشفعة بشركتهم في الطريق وقت البيع، فإن سلموها، ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلا شفعة لأهل الدرب وإنعدم شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فيكون الشفعة للحجار الملازق وهو صاحب الدار، وكذلك إذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب.

٢٦٢٦٨: -: درب غير نافذ في أقصاه مسجد خطة وباب المسجد في الدرب، وظهر المسجد، أو جانبه الآخر إلى الطريق الأعظم فهذا درب نافذ لو بيع فيه دار فلا شفعة لإلحجار، وأراد بمسجد الخطة الذي اختطه الإمام حين قسم بين الغانمين، ولو كان حول المسجد دور يحول بينه وبين الطريق الأعظم كان لأهل الدرب الشفعة لأن هذا الدرب لا يكون نافذاً، ولو لم يكن المسجد الخطة في الأقصى لكنه كان في أول السكة، فإن كان من أول السكة إلى موضع المسجد نافذ لا يثبت الشفعة فيها إلا للحجار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ، حتى كان لأهل تلك السكة كلهم الشفعة، ولو لم يكن المسجد خطة بان اشترى أهل الدرب من رجل من أهله داراً في أقصى الدرب ظهرها إلى الطريق الأعظم وجعلوها مسجداً، وجعلوا في الدرب باباً، ولم يجعلوها له إلى الطريق الأعظم باباً، أو جعلوا، ثم باع رجل من أهل الدرب داره، فلا أهل الدرب الشفعة بالشركة.

٢٦٢٦٩: -: رجل له خان فيه مسجد أفرزه صاحب الخان، وأذن للناس بالتأذين وصلاة الجماعة فيه، ففعلوا حتى صار مسجداً، ثم باع صاحب الخان كل حجر من الخان من

رجل حتى صار درباً، ثم بيع منها حجرة، قال محمد رحمه الله: الشفعة لجميعهم.

٢٦٢٧٠:- سكة أو درب غير نافذ في أقصاها دار وباب هذا الدار في

الدرب، أو في السكة، ولهذه الدار باب آخر يخرج منها إلى الطريق الأعظم، فإن كان هذا الطريق طريقاً للعامة ليس لأهل الدرب أن يمنعوهم، فهذه سكة نافذة لوبيع فيه دار لا يجب الشفعة إلا بالجوار، وإن كان طريقاً لأهل الدرب والسكة خاصة، بأن أحدثوه ولهم منع العامة، وأهل الدرب شفعاء بالشركة في الطريق، قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله في شرح هذا الكتاب: فعلى هذا سككنا وسائر السكك إن كان نفاذها خطة فلا شفعة فيها إلا بحكم الجوار، وإن كانوا أحدثوا النفاذ فالشفعة للكل.

٢٦٢٧١:- وأما الزُقَيْقَاتُ التي ظهرها وادى لا يخلو من وجهين: (١) إن

كان موضع الوادى مملوكاً في الأصل وأحدثوا الوادى، فهذا والمسجد الذى أحدثوه في أقصى السكة سواء. (٢) وإن كان في الأصل وادياً كذلك فهو ومسجد الخطة سواء، هكذا حكى عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيبانى وكان يقول: الزققات التي على ظهرها وادى ببخارى، إذا بيع في زقيقة منها دار فأهل الزقيقة كلهم شفعاء، ولا يجعل ذلك كالطريق النافذ، وكأنه عرف أنه مملوك، وكان الشيخ شمس الأئمة السرخسى يجعل حكم هذه الزققات حكم السكك النافذة، قيل: ويحوز أن يقاس السكك التي في أقصاها الوادى ببخارى على ماتقدم وينبى أمر الشفعة فيها على النفاذ الخطة وعلى النفاذ الحادث سكة غير نافذة، فيها عطف مملوك **يريد بالعطف** الذى يقال له بالفارسية: خم كرد، وصورة العطف المدور هكذا وفي العطف منازل، فباع رجل منزلاً في أعلى السكة، أو أسفلها أو في العطف فالشفعة لجميع الشركاء، وإن كان العطف مربعاً بأن يكون سكة مملوكة **في** كل جانب منها زقيقة، وفي السكة دور، وفي الزقيقتين دور وصورته هكذا فباع رجل في العطف منزلاً، فالشفعة لأصحاب

العطف دون أصحاب السكة، ولو باع رجل في السكة داراً، كانوا جميعاً شفعاء، وهو نظير سكة عظمى غير نافذة فيها سكة صغرى، إذا بيع في السكة الصغرى دار فالشفعة لأهل السكة الصغرى خاصة، ولو بيع دار في السكة العظمى فالشفعة لأهل السكتين، والحاصل أن بالعطف المدور لا يصير السكة في حكم السكتين ألا ترى أن هيئات الدور في هذا العطف لا يتغير كما في سكة دهقان، أما العطف المربع يصير في حكم سكة أخرى. ألا ترى أن هيئات الدور في هذا العطف يتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة.

٢٦٢٧٢:- وفي الذخيرة: وعلى هذا نهر خاص انتزع منه نهر آخر، فباع رجل أرضاً على النهر المنتزع يكون الشفعة لأهل النهر المنتزع، وصار كنهه الاقذف انتزع من نهر، وكذلك نهر خاص سقى منه نهر آخر فبيع أرض على النهر الصغرى كان الشفعة لأصحاب النهر الصغرى، ولو بيع أرض على النهر الأول كان الشفعة لأصحاب النهرين جميعاً.

٢٦٢٧٣:- الولوالحية: سكة غير نافذة فيها زائغة أخرى، فباع من أهل الزائغة داراً من الزائغة، فالشفعة لأهل الزائغة، وكذلك نهر في ذلك النهر زائغة فيها شرب حرم، فباع من أهل الزائغة أرضاً فالشفعة لأهل الزائغة، وإن بيعت دار من غير زائغة، أو أرض بين أهل النهر فالشفعة بين الكل.

٢٦٢٧٤:- البرهانية: سكة تذهب طولاً في آخرها سكة أخرى متصلة بينها حاجز درب فلا حق لأهل السكة الأولى في السكة السفلى فبيعت دار من السكة العليا كان لأهل السكة السفلى الشفعة.

٢٦٢٧٥:- وفي المتنقي: ابن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في درب فيه زائغة مستديرة بجميع الدرب، بيعت دار في هذه الزائغة التي عليها الدرب، فهم شركاء في الشفعة، وإذا كان درب مستطيل فيه زائغة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فاهل تلك الزائغة شركاء في دورهم ولا

يشرکہم اهل الدرب في الشفعة، وقال أبو يوسف رحمه الله: ذلك كله سواء وهم شركاء في زائعتهم دون اهل الدرب، وفي نوادر هشام: قال أبو يوسف رحمه الله: المدورة، والمربعة، والمستطيلة سواء، وإذا بيعت الدار في الزائعة فلهم ولاهل السكة فيها شفعة لاشتراكهم في طريق السكة.

٢٦٢٧٦:- الخانية: وكذلك نهر بيعت منه ساقية لقوم باع رجل من اهل الساقية بشربه من الساقية كانت الشفعة لاهل الساقية، وإن بيعت أرض على النهر عن الأول كانت الشفعة لأهل النهر والساقية جميعاً.

٢٦٢٧٧:- فيه أيضاً هشام عن محمد: رجل اشترى بيتاً من دار إلى جنب داره وفتح بابه إلى داره، ثم باع هذا البيت وحده، فجاء جار هذا الرجل، وطلب هذا البيت بالشفعة قال: إن كان سدباب البيت من تلك الدار وفتح هذه الدار حتى عد البيت من هذه الدار، فله الشفعة فيه.

٢٦٢٧٨:- في شفعة أبي الليث: دار بيعت ولها بابان في زقاقين غيرنا فذین فإن كانت في الأصل دارین باب أحدهما في زقاق وباب الأخرى في زقاق آخر، فاشترهما رجل ورفع الحائط بينهما، حتى صارت كلها داراً واحدة، كان لاهل كل زقاق أن يأخذ الجانب الذى يليه.

٢٦٢٧٩:- وفي الشفعة للحسن بن زياد: سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة، نفذت هذه العطفة الى السكة من جانب آخر إلى هذه السكة التى فيها العطفة، فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة فيها إلا لمن داره لزيق الدار المبيعة، ولو لم تنفذ هذه العطفة إلى السكة كانت الشفعة لجميع اهل هذه العطفة، فإن سلموا فليس لأهل السكة الشفعة فيها، وإن كانت في الاصل داراً واحدة ولها بابان فالشفعة لاهل الزقاقين في جميع الدار بالسوية، ونظير هذا الزقاق إذا كان في أسفلها زقاق آخر إلى جانب آخر فرفع الحائط بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذى لهم خاصة ولاشفعة لهم في الجانب الآخر، الولوالجية: وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من

اسفلها حتى صارت نافذة، فهم فيه شركاء-

٢٦٢٨٠:- دار فيها حجر وحجرة منها بين رجلين، فباع أحدهما نصيبه من الحجرة، فهذا على وجهين إن كانت الحجرة مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدار للشريك في الحجرة، فإن سلم شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للجار الملازق بالدار-

٢٦٢٨١:- وفي هذا الموضع أيضاً: أرض اشتراها قوم، واقتسموها دوراً، وتركوا فيها ممشى لهم وهي سكة ممدودة غير نافذة، فبيعت دار في أقصى السكة فهم جميعاً شركاء في شفعتهما، الأعلى والأقصى في ذلك سواء، وكذلك إذا كانوا ورثوا الدور عن آبائهم، ولا يعرفون كيف كان أصلها فهذا والأول سواء-

٢٦٢٨٢:- قال محمد رحمه الله في الاصل: والشريك في الفناء أحق من الجار قال شمس الائمة السرخسي: فإن كان مراده فناء المملوك لهم خاصة، فهذا ظاهر، وإن كان المراد فناء غير مملوك فوجه أنهم أخص بالانتفاع بذلك الفناء، ولهم أن يمنعوا غيرهم عن الانتفاع به فهو بمنزلة الطريق الخاص بينهم. وفي الهداية: بمنزلة الطريق الخاص أن لا يكون نافذاً في استحقاق الشفعة به-

٢٦٢٨٣:- في شفعة الاصل: اشترى بيتاً من دار علوه وآخر وسفله لآخر، وطريق البيت الذي اشترى في دار أخرى، فإنما الشفعة للذي في داره الطريق، وهذا إذا كان مفتوح العلو خارج الدار، أما إذا كان مفتوحه الى الدار فصاحب العلو وغيره في الشفعة سواء بسبب الشركة في الطريق.

٢٦٢٨٤:- الخانية: دار بيعت ولها شفيعان بالجوار فقال له الحاكم: لاشفعة لك، ثم عزل الحاكم عن القضاء وولى آخر يرى الشفعة بالجوار، فجاء الشفيع الآخر فقضى هذا القاضي الثاني بالشفعة، لم يكن للأول أن

يشاركه في الشفعة-

٢٦٢٨٥:- دار ورثتها جماعة عن أبيهم، مات بعض ولد أبيهم وترك نصيبه ميراثاً بين ورثته وهم ثلاثة بنين، باع أحدهم نصيبه منها فشرّكاه في ميراث أبيهم وهم أبناء الميت الثاني وشرّكاه الأب وهم أولاد الميت الأول شفعاء فيها ليس بعضهم باولى من البعض-

٢٦٢٨٦:- قوم ورثوا داراً فيها منازل فاقتسموها فأصاب كل واحد منزلاً، منهم ورفعوا فيما بينهم الطريق فباع بعض من صار له منزل منزله، وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة كان للجار الشفعة إذا كان لزيق المنزل الذى بيع، وإن كان لزيق الطريق الذى بينهم وليس لزيق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة، وإن لم يكن لزيق المنزل ولا لزيق الطريق الذى بينهم، وكان لزيق منزل آخر من الدار فلا شفعة-

٢٦٢٨٧:- وفي كتاب الشرب لابی عمرو الطبرى: دار فيها ثلاثة ابيات وكل بيت لرجل على حدة، وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة، بيع بيت من البيوت التى في الدار الداخلة، كان صاحب البيتين أولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة، فإن سلما الشفعة لصاحب الدار الخارجة، فإن سلم هو أيضاً، فالشفعة لأهل السكة-

٢٦٢٨٨:- في عيون المسائل: أرض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقاً بينهم، وجعلوها نافذة، ثم بنوا دوراً يمنية ويسرة وجعلوا أبواب الدور شارعة الى السكة، فباع بعضهم داراً، فالشفعة بينهم سواء، وإن قالوا: جعلناها طريقاً للمسلمين فكذلك الجواب أيضاً، قال الصدر الشهيد رحمه الله: هو المختار-

٢٦٢٨٩:- السراجية: نهر خاص يسقى منها أراضى معدودة فبيعت أرض

من تلك الأراضي، أو كرم لهم فهم شفعاء كلهم، وإن كان عاماً، لا-

٢٦٢٩٠- وفي اليتيمة: سألت أبا حامد عن رجل باع الفيطور من داره،

ودار جاره متصل بالجانب الذى لم يبيع، هل لهذا الجار شفعة فقال: هذا إذا كانت السكة نافذة-

٢٦٢٩١- رجل اشترى داراً في سكة غير نافذة، ثم اشترى بعد ذلك

اخرى كان لأهل تلك السكة أن يأخذوا الدار الأولى ويكون شركاء في الثانية، وكذلك لو كان بين ثلاثة نفر دار، فاشترى رجل نصيبهم واحداً بعد واحد فللجار أن يأخذ الثلث الأول، وليس له على الثلثين الباقيين سبيل-

٢٦٢٩٢- ولو كان الدار بين أربعة فاشترى رجل نصيب الثلاثة واحداً

بعد واحد، والرابع غائب ثم حضر الغائب فله أن يأخذ نصيب الأول، وفي نصيب الآخرين شريك له، ولو اشترى أحد الأربعة نصيب الاثنين واحداً بعد واحد، ثم حضر الرابع كان المشتري شريكاً في النصيبين جميعاً-

٢٦٢٩٣- وفي الهارونى: دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم، ثم

جاء رجل آخر واشترى نصيب الآخر، ثم جاء الثالث الذى لم يبيع نصيبه كان له أن يأخذ النصيبين جميعاً بالشفعة، فإن لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الأول الى المشتري الثانى، وطلب منه الشفعة كان له ذلك، ويقضى له بها فيصير له النصيبان جميعاً، فإن جاء الثالث بعد ذلك، وكان غائباً وطلب الشفعة أخذ جميع ما اشتراه الأول، ونصف ما اشتراه الثانى، ولو لم يقض القاضى للمشتري الأول بما اشتراه الثانى قضى للثالث بالنصيبين جميعاً-

٢٦٢٩٤- قال محمد رحمه الله في الاصل: الشركاء في النهر الصغير كل

من كان له شرب أحق من الجار الملازق، وإن كان نهراً كبيراً، تجرى فيه السفن فالشفعة للجار الملازق، قال الشيخ الامام عبد الواحد الشيبانى رحمه الله: أراد بالسفن هنا السماريات التى هى اصغر السفن، وذكر الشيخ شمس الائمة السرخسى أن

المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله أن النهر الكبير الذى تجرى فيه السفن من الأنهار كدجلة، والفرات، وكل ما تجرى فيه السفن من الأنهار يكون في معنى دجلة والفرات، وما لا تجرى فيه السفن يكون في حكم النهر الصغير-

٢٦٢٩٥:- وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده: إن المشائخ اختلفوا في حد النهر الكبير والصغير، بعضهم قالوا: النهر الكبير ما يتفرق ماءه بين الشركاء، وله منفذ الى المنافذ التي هي لجماعة المسلمين، والنهر الصغير ما يتفرق ماءه بين الشركاء، ولا يبقى إذا انتهى الى آخر الأراضي، ولا يكون له منفذ، وعامتهم على أن الشركاء على النهر، إذا كانوا لا يحصون فهذا نهر كبير، وإن كانوا يحصون فهو نهر صغير، لكن اختلفوا بعد هذا في حد ما يحصى، وما لا يحصى، بعضهم قدر ما لا يحصى بخمسائة، وبعضهم قدر ما لا يحصى بمائة، وبعضهم قدر ما لا يحصى بأربعين، وبعضهم قدر ما لا يحصى بعشرة، وبعض مشائخنا قالوا: أصح ما قيل فيه انه مفوض الى رأى كل مجتهد في زمانه، إن رأهم كثيراً، كانوا كثيراً، وإن رأهم قليلاً كانوا قليلاً-

٢٦٢٩٦:- ثم عامة المشائخ فرقوا بين النهر والسكة حيث جعلوا الشركة في النهر؛ إذا كان بين أقوام يحصون خاصة، وإن كان للنهر منفذ إلى منافذ هي لجماعة المسلمين، ولم يجعل الشركة في الطريق الذى له منفذ الى طريق العامة شركة خاصة، وإن كان أهل السكة مما يحصون-

٢٦٢٩٧:- التحريد: روى عن ابى حنيفة ومحمد، لو أن لرجل مسيل ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالحوار لا بالشركة، وليس المسيل كالشرب-

٢٦٢٩٨:- وفي الولوالجية: نهر لرجل في أرض عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر الرحي والبيت وطلب صاحب الأرض الشفعة في ذلك، فله الشفعة، وإن كان بين أرضه، وبين موضع الرحي أرض لرجل آخر، وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر، فطلبا الشفعة فلهما جميعاً أن

يأخذ ذلك بالشفعة-

٢٦٢٩٩:- نهر خاص لرجل في أرض رجل وعليه رحي ماء لصاحب النهر، باع صاحب النهر النهر مع الرحي فلصاحب الأرض أن يأخذ النهر مع الرحي بالشفعة، وإن لم يكن له اتصال بالرحى قال: وجميع جيران النهر في الشفعة في النهر والرحى على السواء، ولا يختص الملازق للرحى بالرحى ذكره شيخ الاسلام-

٢٦٣٠٠:- الحسن بن زياد: نهر كبير كدجلة يجرى لقوم منه نهر صغير، فصارت شرب أراضيهم من هذا النهر الصغير، فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشربها، كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة، أقصاهم وأدناهم فيها سواء، فإن كانت الأرض التي بيعت قطعة أخرى لزيتها بهذه الأرض المبيعة، وشرب هذه القطعة من النهر الكبير، فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير-

٢٦٣٠١:- وفي كتاب هلال البصري: في نهر ملتو بيع فيه أرضون خلف الالتواء، أو قبله، فإن كان الالتواء، بترييع فهو كنهرين فيكون الشفعة للشركاء في الشرب الى موضع الالتواء خاصة، فإن سلموا فهي للباقيين من أهل النهر قال: وهو نهر كنهر صغير أخذ من نهر كبير بيعت أرض على هذا النهر الصغير كان أهل النهر الصغير أولى بالشفعة، فإن سلموا كانت الشفعة لأهل النهر الكبير وإن كان الالتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعاً وجعلوه كالنهر الواحد-

٢٦٣٠٢:- وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله: نهر بين قوم لهم عليه أرضون، وبساتين شربها من ذلك النهر وهم شركاء فيه، فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي، والبساتين، فإن اتخذوا من تلك الأرضين والبساتين دوراً، واستغنوا عن ذلك الماء فإنه لاشفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصار، وإن بقى من هذه الأرضين ما يزرع، وبقي منها بساتين تحتاج الى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم، وشركاء في الشفعة-

٢٦٣٠٣:- وفيه أيضاً: قال هشام: سألت محمداً عن نهر لقوم فيه شرب، وأهل النهر لغيرهم، فباع رجل أرضه، والماء منقطع في النهر فلهم الشفعة بالشرب في قول محمد: وفي قياس قول أبي يوسف: لا شفعة لهم كما في العلو المنهدم-

٢٦٣٠٤:- الفتاوى العتائية: وصاحب الشرب له الشفعة في الأرض، وإن انقطع الماء، وإن كان له نهر في أرض بجنبه أرضون لقوم لا شرب لهم من النهر فباع النهر فالشفعة لأصحاب الأرضين، وصاحب الأرضين بمنزلة دارين، وصار النهر فاصلاً بين الأرضين بخلاف مالو كان شريكاً في الطريق، أو في النهر فإنه يأخذ بحصته من الأرض، والدار وصاحب النصف الأعلى، وصاحب النصف الأسفل جار، وكذا من له أرض بجنب النهر، والذي له أرض هي مجرى ماء النهر فالكل سواء بالجوار-

٢٦٣٠٥:- م: اشترى الرجل نهرأ بأصله، ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه، ولرجل اخر أرض في اسفله الى جنبه فلهما جميعاً الشفعة في جميع النهر من أعلاه إلى أسفله، وفي التجريد: وكذا القناة والبئر والعين، لأنها من العقارات يستحق بالشفعة، وكذا القناة مفتحتها في أرض، وأظهر ماءها في أرض أخرى، فجيران القناة من مفتحتها إلى مصبها شركاء في الشفعة، رجل له نصيب في نهر، فهو أحق بالشفعة ممن يجرى النهر في أرضه-

٢٦٣٠٦:- م: نهر أعلاه لرجل ومجره في أرض رجل اخر وأسفله لرجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب أعلى النهر، فطلب صاحب الأرض وصاحب اسفل النهر الشفعة، فإن لهما الشفعة بحكم الجوار-

٢٦٣٠٧:- وفي الشرب لأبي عمرو الطبري: في قطعة أرض لرجل لها شرب من نهر بين قوم، باع صاحب القطعة أرضه بلا شرب فلشركائه في الشرب الشفعة وهم أحق من الجيران، وبطل حق البائع من الشرب، وصار ذلك

لشركائه، فإن سلم الشركاء الشفعة، ثم بيعت هذه القطعة مرة أخرى، فلا شفعة لأرباب الشرب بالشرب، ولو اشترى البائع الأول هذه القطعة، ثم أراد أن يرجع في نصيبه من الشرب ليس له ذلك-

٢٦٣٠٨:- قال صاحب الاجناس: وقد رأيت في كتاب الوقف لهلال البصرى، صاحب الوقف لو باع ارضه بلاشرب فالشرب للبائع بحاله، وعليه نفقة النهر-

٢٦٣٠٩:- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: دار في سكة خاصة باعها صاحبها من رجل بلا طريق، فلأهل السكة الشفعة، وكذلك لو باع أرضاً بلاشرب فلأهل الشرب الشفعة، ولو بيعت هذه الدار وهذه الأرض مرة أخرى ليس لهم فيها شفعة-

٢٦٣١٠:- الذخيرة: قراح في وسطه ساقية جارية، شرب هذا القراح منها من الجانبين من الساقية، كان للشفيع أخذ هذا القراح من أى جانب، حق الشفعة في كل القراح ولا يكون الساقية حائلة في باب استحقاق الشفعة-

٢٦٣١١:- نهر خاص لرجل عليه أرض وآخرين عليه أرض، باع صاحب النهر النهر خاصة، فهم شركاء في الشفعة، وإن باع النهر والأرض جميعاً، كانوا شفعاء في النهر، وكان الذي هو ملازق الأرض أولاهم بالشفعة في الأرض-

الفصل الثالث في طلب الشفعة

٢٦٣١٢:- قال محمد رحمه الله: إذا علم الشفيع بالبيع فلم يطلب مكانه فلا شفعة له، يجب أن يعلم بأن الشفعة يجب بالجار وبالعد، أو بالشركة، ويتأكد بالطلب، ولا يفيد الملك إلا بقضاء، أو رضا.

٢٦٣١٣:- والطلب على ثلاثة أوجه: (١) طلب موثبة. (٢) وطلب اشهاد وتقرير (٣) وطلب تمليك، وفي الظهيرية: الطلب على ثلاث مراتب: (١) الأول عند السماع ان يقول: طلبتها، أو أخذتها. (٢) والثاني عند اللقاء أن يقول: اطلب الشفعة في الدار التي اشتريتها من فلان. (٣) والثالث الطلب عند القاضى يقول: فلان اشترى هذه الدار، طلبت أخذها بشفعتى، وتسليمها إلى شفعتى هذه ولا بد من تحديد هذه الدار التي يأخذها بالشفعة، وذكر في بعض المواضع أنه لا يشترط.

٢٦٣١٤:- واختلف العلماء رحمهم الله في مقدار مدة طلب الموثبة، قال علماء نأ رحمهم الله في ظاهر الرواية: يشترط فور علمه بالشراء إن طلب ثبت حقه، وإن لم يطلب وسكت هنيهة بطل، وإليه ذهب مشائخ بلخ وعامة مشائخ بخارى، وروى هشام عن محمد رحمه الله أن له مجلس العلم، إن طلب في مجلس العلم ثبت حقه، وإن لم يطلب حتى قام بطل حقه، وهو اختيار الكرخى رحمه الله وبعض مشائخنا ببخارى، وفي التحريد: وهو أصح الروايتين وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله: إذا سكت هنيهة لا تبطل شفيعته.

٢٦٣١٢:- أخرج ابن ماجه عن بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشفعة كحل العقال: سنن ابن ماجه، الشفعة ٢/ ١٧٩ برقم ٢٥٠٠

٢٦٣١٤:- أخرج عبد الرزاق عن شريح قال: إنما الشفعة لمن واثبها قال عبد الرزاق، وهو قول معمر. مصنف عبد الرزاق، البيوع ٨/ ٨٣ برقم ١٤٤٠٦

الفتاوى العتائية: وكذا إذا سكت مكرها، ولم يذكر في شيء من الكتاب كيفية طلب الموائبة، والصحيح أنه إذا أتى بأي لفظ ما أتى بالماضي، بالمستقبل كان لفظاً يفهم منه طلب الشفعة، أنه يجوز، وفي السراجية: حتى لو قال: طلبت أو اطلبها أو انا طالبها كفى، وإليه ذهب الفقيه أبو جعفر وشمس الائمة السرخسى، وهذا الطلب، وهو طلب الموائبة ليس لإثبات الحق وإنما شرط هذا الطلب ليعلم انه غير معرض عن الشفعة وغير راض بجوار هذا الرجل.

٢٦٣١٥:- وفي الظهيرية: قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الرستافى: إذا سمع بيع أرض بجنب أرضه فقال: شفعة، كان ذلك طلباً منه، والإشهاد ليس بشرط لصحة هذا الطلب، وكذلك حضرة واحدة من الأشياء الثلاثة: البائع، أو المشتري، أو الدار ليس بشرط لصحة هذا الطلب، وإنما ذكر أصحابنا رحمهم الله: الإشهاد عند هذا الطلب، لا لانه شرط صحة هذا الطلب، وبعد ما طلب الموائبة يحتاج إلى طلب الإشهاد والتقير.

٢٦٣١٦:- وهذا الطلب إنما يصح عند حضرة واحدة من الثلاثة: إما المشتري، وإما البائع، وإما الدار، فإن حضر عند المشتري يقول: اشتري هذه الدار التى اشترى من فلان أحد حدودها كذا، والثانى والثالث كذا، وأنا شفيعتها بالجوار بدارى التى حدودها كذا، وقد كنت طلبتها، وأطلبها الان فاشهدوا على ذلك، وإن حضر عند البائع يقول: إن هذا باع من فلان داره التى حدودها كذا، إلى آخر ما ذكرنا، فاشهدوا على ذلك، وإن حضر عند الدار يقول: اشترى فلان هذه الدار، وأنا شفيعتها إلى آخر ما ذكرنا فاشهدوا على ذلك، وهذا الطلب عند المشتري صحيح سواء كانت الدار في يد المشتري، أو في يد البائع، وكذلك عند البائع إذا كانت الدار في يده، وإن لم تكن الدار في يده، ذكر الشيخ أبو الحسن القدورى في شرحه، وعصام في مختصره، والناطفي في اجناسه، أنه لا يصح، وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله، وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله في شرحه أنه صحيح استحساناً.

٢٦٣١٧:- وفي التجريد: ولو تعاقد البيع في غير الموضع فيه الدار، فليس على الشفيع أن ياتيها ولكنه يشهد عند الدار، قال ابو بكر الرازى: إذا بلغه الخبر، وليس بحضرته من يشهد فيقول: أنا مطالب بالشفعة حتى لا يسقط فيما بينه وبين الله، ثم ينهض إلى من يشهد، والغائب إذا علم بالشفعة، فهو مثل الحاضر في الطلب، وبعد ما أشهد، فله من الأجل مقدار المسافة، فإن لم يقدم، و وكل من يأخذ له بالشفعة بطلت شفيعته، ولو حال بين الشفيع، والأشهاد حائل لا يستطيع ان يصل إلى ذلك فهو على شفيعته، وهو الصحيح عند علمائنا رحمهم الله وبعد ما طلب الشفيع طلب الموائبة فور علمه بالبيع يحتاج إلى طلب الأشهاد، وإنما سمي الثاني طلب الإشهاد لا لان الشهادة شرط بل لتمكنه إثبات الطلب عند جحود الخصم، فإن كان الشفيع حاضراً في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضرة البائع، أو المشتري كفاه ذلك عن الطلب الثاني، وإن لم يكن كذلك فذهب إلى البائع، أو المشتري، أو إلى الدار، بطل الإشهاد.

٢٦٣١٨:- الحاوى: عن ابن مقاتل ان الشفيع إذا طلب الشفعة، فهو على شفيعته ابدأ ما لم يسلم بلسانه في قول ابى حنيفة رحمه الله، وفي قول محمدرحمه الله بطلت في شهر، وعن ابى يوسف رحمه الله أنه لو ترك مجلساً من مجالس القاضى، ولم يطلب، بطلت شفيعته إلا ان يكون عذراً، م: ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن من الإشهاد عند حضرة هؤلاء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب، بطل حقه.

٢٦٣١٩:- قال شيخ الاسلام: إن الشفيع إنما يحتاج إلى طلب الموائبة، ثم إلى طلب الإشهاد، إذا لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائبة، بأن سمع الشراء حال غيبته عن المشتري، والبائع والدار، أما إذا سمع الشراء عند حضرة أحد هؤلاء، فطلب طلب الموائبة، وأشهد على ذلك فذلك يكفيه، ويقوم ذلك مقام طلبين، فإن قصد الا بعد من الاشياء الثلاثة، وترك الأقرب، فإن كانوا جملة في مصر واحد، فالقياس أن يبطل شفيعته وفي الاستحسان لا يبطل، وذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله في شرح ادب القاضى للخصاف، وفي واقعاته: أنه

إذا اجتاز على الأقرب، ولم يطلب منه بطلت شفيعته، وإن كان الشفيع بحضرة أحد هذه الأشياء الثلاثة والآخر، في مصر آخر أو في رستاق هذا المصر الذى الشفيع فيه، فقصد الأبعد وترك الطلب عند من هو بحضرة بطلت شفيعته قياساً واستحساناً، ولو كان كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة في مصر على حدة، ذكر عصام في - مختصره - أن الشفيع يذهب إلى أقربهم، وذكر الناطفي في أجناسه: إذا ذهب إلى الأبعد لا يبطل شفيعته -

٢٦٣٢٠ - وفي الذخيرة: وبعض مشائخنا أخذوا برواية عصام، وبعضهم أخذوا برواية الناطفي، وإليه أشار محمد رحمه الله في كتاب الشفعة حيث قال: وإذا كان الشفيع في غير مصر البائع، والمشتري، والدار، قال: إنه شخص هو على شفيعته من غير فصل -

٢٦٣٢١ - وعلى هذا: إذا كان إلى الأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب، واختار الأبعد لا تبطل شفيعته على ما ذكره الناطفي، ثم إذا حضر المصر الذى فيه أحد هذه الأشياء يطلب الشفعة بحضرة ذلك، ولا يكفيه حضور المصر، البائع، والمشتري، والدار في ذلك سواء، وكان القاضى الامام ركن الاسلام ابو زيد الكبير يقول: يكفيه حضور المصر الذى الدار فيه للطلب، ولا يشترط الطلب عند حضور الدار -

٢٦٣٢٢ - وعلى هذا إذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند الدار على ما ذكره القاضى الامام؛ بل إذا طلب، وأشهد من غير تاخير في أى موضع طلب، جاز، ولو كان البائع والمشتري في مصر الشفيع لابد من الطلب بحضرة -

٢٦٣٢٣ - وفي التحريد: وذكر في الأصل أن الشفيع إذا كان جنب الدار، والمتعاقدان في السواد، فلم يشهد وشخص اليهما، فهو تسليم، وكذلك إن كان بحضرتهم وشخص إلى الدار، ولو كان في غير مكان البائع والمشتري والدار فإلى أيهم شخص لم يبطل شفيعته -

٢٦٣٢٤:- وفي الخانية: وإن كان الشفيع في موضع الدار، والبائع والمشتري في السواد، والشفيع مع أحد المتبائعين في مصر واحد المتبائعين، والدار في غير المصر فقصد الشفيع الأبعد لطلب الشفعة، وترك الأقرب إليه بطلت شفعته، وإن كان البائع سلم الدار إلى المشتري، فإن طلب الشفعة من المشتري، وأشهد، صح طلبه، وكذا لو لم يكن الدار في يد المشتري فطلب الشفعة من المشتري صح طلبه، وإن طلب من البائع، وأشهد، إن كانت الدار في يد البائع، صح طلبه، وإلا فلا، ويصير كانه لم يطلب.

٢٦٣٢٥:- م: ثم بعد طلب الموائبة، وطلب الإشهاد يحتاج إلى طلب التمليك، وهو الطلب عند القاضي: إن لم يسلم المشتري الدار، إليه وصورة ذلك ان يقول الشفيع للقاضي: إن فلاناً اشترى داراً وتبين محلتها وحدودها، وأنا شفيعها بدار لي، ويبين حدودها فمره بتسليمها إلى، وبعد هذا الطلب أيضاً لا يثبت الملك للشفيع في الدار المشفوعة إلا لحكم القاضي بالدار له وقبل تسليم المشتري الدار لو بيعت دار أخرى بجانب هذه الدار، ثم حكم له الحاكم، أو سلم المشتري الدار إليه، لا يستحق الشفعة فيها، وكذلك لو مات الشفيع، أو باع داره بعد الطلبين قبل حكم الحاكم، أو تسليم المشتري تبطل شفعته، ذكر الخصاف ذلك في ادب القاضي، وللشفيع أن يمتنع من الأخذ بالشفعة، وإن بذل له المشتري حتى يقضى القاضي له بها.

٢٦٣٢٦:- فإن ترك الشفيع الطالب الثالث بعد ما طلب الطلبين، أو لم يرفع الأمر إلى القاضي حتى يقضى له بالشفعة، هل تبطل شفعته؟ أجمعوا على أنه إذا ترك هذا الطلب بعذر من مرض، أو حبس، أو غير ذلك، ولم يمكنه التوكيل بهذا الطلب أنه لا تبطل شفعته، وإن طالت المدة، وإن ترك هذا الطلب بغير عذر على قول أبي حنيفة رحمه الله: لا تبطل شفعته، وإن طالت المدة، وعلى قولهما: تبطل إذا طالت المدة.

٢٦٣٢٧:- واختلفت الرواية عنهما، في رواية عن محمد رحمه الله أنه

قدره بثلاثة ايام، وفي رواية أخرى أنه قدره بشهر فقال: إذا ترك المرافعة شهراً بطلت شفעתه وهو إحدى الروايات عن أبي يوسف رحمه الله، قال شيخ الاسلام: الفتوى اليوم على هذا. **الكافي**: وهو قول زفر، وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية أخرى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله رواه محمد. **وفي الكافي**: وهو ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله: إذا ترك المخاصمة اختياراً في مجلس من مجالس القاضى تبطل الشفعة، ولو علم انه لم يكن في البلد قاض لا تبطل شفעתه بالتأخير بالاتفاق، **وفي جامع الفتاوى**: وعن أبي حنيفة رحمه الله أيضاً إذا ترك المخاصمة إلى القاضى في زمان يقدر على المخاصمة فيه بطلت الشفعة، ولو لم يوقت.

٢٦٣٢٨:- **وفي الخانية**: وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضى لا يسمع دعواه الأبحضرة الخصم، فإن كانت الدار في يد البائع يشترط لمساع دعواه حضرة البائع والمشتري.

٢٦٣٢٩:- **وفي الخلاصة**: وإن كان المشتري اشتراه بغير امره، وقبض فهو خصم للشفيع يكتفي بحضرته ما قامت الدار في يده، وإذا حضر الخصم وجاء أوأى الدعوى يقول: إن هذا اشتري داراً بكذا، وأنا شفيعها يقول له القاضى: أين الدار التى تريد شفعتها، يبين لي موضعها وحدودها فإذا بين الحدود يقول له القاضى: بأى سبب بطلت الشفعة.

٢٦٣٣٠:- **م**: قال محمد رحمه الله في الاصل: إذا كان الشفيع غائباً فعلم بالشراء ينبغى ان يطلب طلب الموأبة، ثم له من الأجل على قدر المسير إلى المشتري، أو البائع، أو الدار لطلب الاشهاد والتقير، فإذا مضى ذلك الأجل قبل أن يطلب هذا الطلب، أو يبعث فلا شفعة له، فإن قدم المصر الذى فيه الدار فبيع

٢٦٣٢٨:- أخرج الترمذى عن عليّ قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدرى كيف تقضى قال عليّ: فما زلت قاضياً بعد. سنن الترمذى، الأحكام ١/٢٤٨ برقم ١٣٤٦. سنن أبي داؤد (الأفضية) ٢/٥٠٤ برقم ٣٥٨٢

المشتري، فطلب الشفيع طلب الإشهاد والتقدير عند البائع، إذا كانت الدار في يديه، أو عند الدار، ثم ترك الطلب الأخير، فإنه لا تبطل شفيعته، وإن طال ذلك، بلا خلاف.

٢٦٣٣١:- وفي المنتقى: عن محمد رحمه الله: إذا ترك الطلب الثالث سنة لأنه لم يكن في البلد قاض فهذا عذر، وروي عن أبي يوسف في رجل اشترى داراً على أن البائع بالخيار، فسكت الشفيع عن الإشهاد، فذلك تسليم، وقال أبو يوسف مرة: إنه ليس بتسليم مالم يجب البائع البيع ولا يكون السكوت تسليمًا.

٢٦٣٣٢:- الشفيع إذا علم بالشراء، وهو في طريق مكة، وفي السراجية: ونحوها وطلب طلب الموائبة، وعجز عن طلب الإشهاد بنفسه. وفي الخانية: بان لم يكن البائع، أو المشتري في الرفقة، فوكل وكيلاً لطلب الشفعة، فإن لم يفعل، ومضى بطلت شفيعته، فإن لم يكن من يوكله، ووجد فيجاء يكتب على يديه كتاباً، ويوكل وكيلاً بالكتاب، فإن لم يفعل بطلت شفيعته، فإن لم يجد وكيلاً ولا فيجاء، لا تبطل شفيعته حتى يجد الفيح.

٢٦٣٣٣:- وفي الفتاوى أبي الليث: رجل له شفعة عند القاضي فقدمه إلى السلطان الذي يولي القضاة، فإن كانت شفيعته عند السلطان، وامتنع القاضي عن إحضاره فهو على شفيعته.

٢٦٣٣٤:- وفي النوازل: إذا أراد أن يفتح الصلاة مع الإمام بجماعة، ولم يذهب في طلبها تبطل شفيعته.

٢٦٣٣٥:- م: الشفيع إذا علم بالبيع في نصف الليل، ولم يقدر على الخروج والإشهاد، فإن أشهد حين أصبح، صح.

٢٦٣٣٠:- أخرج الترمذی عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحجار أحق بشفيعته، وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً. سنن الترمذی (الأحكام) ٢٥٣/١ برقم ١٣٨١، سنن أبي داود، الإجارة ٢/ ٤٩٦ برقم ٣٥١٨،، شبير أحمد

٢٦٣٣٦:- **الحاوى:** قال ابن الفضل: إذا سمع الشفيع ليلاً، إذا كان وقت خروج الناس إلى حوائجهم، يخرج ويطلب، م: اليهودى إذا سمع البيع يوم السبت، فلم يطلب الشفعة بطلت شفيعته.

٢٦٣٣٧:- **وفي فتاوى اهل سمرقند:** الشفيع بالجوار إذا خاف أنه لو طلب الشفعة عند القاضي والقاضي لا يرى، وتبطل شفيعته، فلم يطلب، فهو على شفيعته، قال: ويعتبر الطلب من الشفيع في البيع الفاسد وقت انقطاع حق البائع بالاتفاق، وفي بيع الفضولى، والبيع بشرط الخيار للبائع يعتبر الطلب وقت البيع عند أبي يوسف رحمه الله، وعند محمد رحمه الله يعتبر الطلب وقت الاجازة.

٢٦٣٣٨:- **وفي الهداية:** ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح م: وذكر ابن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله أنه كان يقول: ويعتبر وقت البيع، ثم رجع وقال: سكوته عن الطلب وقت البيع ليس بتسليم، ولو قال: ابطلت شفيعتى فذلك تسليم، وفي الهبة بشرط العوض روايتان: في ظاهر الرواية يعتبر الطلب وقت التقابض، وإذا كان البيع بالف درهم إلى سنة يعتبر الطلب وقت العلم بالبيع حتى ان الشفيع لو قال: انتظر الأجل ولم يطلب شفيعته كما علم بالبيع بطلت شفيعته، رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، وذكر ابن ابي مالك رحمه الله: عن أبي يوسف رحمه الله انه قال كذلك، قال ابن أبي ليلى وقال ابو يوسف أيضاً: انه على شفيعته وسكوته عن الطلب قبل الأجل لا يكون تسليماً للشفعة.

٢٦٣٣٩:- **الفتاوى العتابية:** ولو باع إلى أجل بيعاً فاسداً فجعل المشتري الثمن جاز ويثبت الشفعة، وكذا الأرض تباع وفيها زرع المزراع يطلب عند البيع، وفي المجرد: وروى في الخيار المؤبد والأجل إلى العطاء، جاز أخذه بالشفعة، وإن لم يطلب في الحال بطلت.

٢٦٣٤٠:- م: إذا اشترى رجل من أهل البغى داراً من رجل في عسكرهم والشفيع في عسكر أهل العدل، فإن كان لا يقدر على أن يبعث وكياً ولأن يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفيعته، ولا يضره ترك طلب الإشهاد، فإن كان يقدر

أن يبعث وكيلاً، أو يدخل بنفسه عسكرهم، فلم يطلب طلب الإشهاد، بطلت شفעתه، إذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام، ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفيع: طلبت منذ علمت وقال المشتري: ما طلبت، وفي الظهيرية: وقال المشتري: علمت قبل ذلك ولم تطلب، فالقول قول المشتري، وعلى الشفيع البينة، ولو قال الشفيع: عملت الساعة، وأنا أطلبها، وقال المشتري: علمت قبل ذلك ولم تطلب، فالقول قول الشفيع.

٢٦٣٤١- وفي نوادر أبي يوسف: إذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله، ولو قال: علمت أمس وطلبت، أو قال: كان البيع أمس وطلبتها في ذلك الوقت لم يصدق إلا ببينة، وهكذا ذكر الخصاف في ادب القاضى، حكى عن الشيخ عبد الواحد الشيبانى انه قال: إذا كان الشفيع علم بالشراء وطلب طلب الموائبة يثبت حقه؛ لكن إذا قال بعد ذلك: علمت منذ كذا، وطلبت، لا يصدق على الطلب، ولو قال: ما علمت إلا الساعة يكون كاذباً، فالحيلة في ذلك أن يقول لانسان: أخبرنى بالشراء، ثم يقول: الان أخبرت، يكون صادقاً، وإن كان أخبر قبل ذلك.

٢٦٣٤٢- قال: وفي الصغيرة إذا بلغت في نصف الليل واختارت نفسها وارا دت أن تشهد على ذلك تقول: حضت الان ولا تقول: حضت في نصف الليل، واخترت فإنها لا تصدق في اختيارها نفسها، ولكن تقول: على نحو ما بينا، وتكون صادقة في قولها: الان حضت.

٢٦٣٤٣- وذكر محمد بن مقاتل في، نوادره: إذا كان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم، ويخشى أنه إن أقر بذلك، يحتاج إلى البينة، فقال: الساعة أخبرت وانا أطلب الشفعة يسعه أن يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في يمينه.

٢٦٣٤٤- إذا قال الشفيع: كنت طلبت الشفعة أمس حين علمت بالبيع وانكر المشتري ذلك، فطلب الشفيع يمين المشتري، ذكر في الهارونى وادب

القاضى للحصاف. أنه يحلف المشتري ما يعلم انه طلب شفעתه ولم يذكر فيه خلافاً، وذكر الفقيه على الرازى أن هذا قول أبي يوسف: وقال محمد رحمه الله: احلفه على البتات بالله ما طلب شفעתه حين بلغه الشراء، فإن قال المشتري للقاضى: حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلباً صحيحاً ساعة علمه بالشراء من غير تاخير، حلفه القاضى على ذلك، وإن أقام المشتري بينة أن الشفيع علم بالبيع منذ زمان، ولم يطلب الشفعة، وأقام الشفيع بينة، انه طلب الشفعة، حين علم بالبيع فالبينة بينة الشفيع في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف: البينة بينة المشتري.

٢٦٣٤٥:- وفي فتاوى أبي الليث: المشتري إذا أنكر طلب الشفعة فالقول قوله مع يمينه، فبعد ذلك ينظر، ان انكر طلبه عند سماع البيع تحلف على العلم بالله ما يعلم أن الشفيع حين سمع البيع طلب الشفعة، وإن أنكر طلبه عند لقائه يحلف على البتات. ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله: إذا طلب الشفيع الشفعة ورافعه إلى القاضى، فالقاضى يوجهه ثلاثة أيام لنقد الثمن، فإن جاء به إلى هذه المدة فبهما، وإلا أبطل شفעתه.

٢٦٣٤٦:- وفي فتاوى أبي الليث: الشفيع إذا طلب الشفعة فقال المشتري: هات الدراهم وخذ شفعتك، فإن أمكنه إحضار الدراهم ولم يحضر ثلاثة أيام بطلت شفעתه، هكذا روى عن محمد رحمه الله، وفي البرهانية: وبه أخذ الفقيه أبو الليث، قال الصدر الشهيد رحمه الله: والمختار أنه لا يبطل. وفي الغياثية: قال صاحب جامع الفتاوى: الفتوى اليوم على قوله، الحاوى: قال أبو حنيفة رحمه الله: لو أقر الجار بثلث داره لانسان، ثم بيعت دار بجانب هذه الدار فلا شفعة له، وقال أبو يوسف رحمه الله: يأخذ هذا المقرله بالشفعة، وقال محمد رحمه الله: يقيم البينة.

٢٦٣٤٧:- السراجية: إذا قال المشتري للشفيع: لا اعرف لك داراً يستحق بها فالقول قوله مع يمينه، فيحلف على البتات عند محمد، وعند أبي يوسف يحلف على العلم وعليه الفتوى.

٢٦٣٤٨:- **جامع الفتاوى:** قال ابن شجاع: إذا بقى المشتري، فأعلم أنه اشتراها، وقال له: هات ثمنها وخذها فمكث ثلاثاً، ولم يات بالمال، ولم يطلب بطلت الشفعة، ولا يضيف أبو شجاع هذا القول إلى واحد من أصحابنا رحمهم الله.

٢٦٣٤٩:- **وفي الذخيرة:** ومما يتصل بهذا الفصل دعوى الشفيع الشفعة، وقضاء القاضى له بذلك، وبيان شرائطه، وكيفية المحضر في ذلك.

الكافي: اعلم أنه إذا تقدم الشفيع إلى القاضى المدعى عليه، فإن اقر بملكه الذى يشفع به، وإلا كلفه إقامة البينة، وقال زفر والشافعى: يستحق الشفعة بظاهر الملك باعتبار اليد، ولا يحتاج إلى إقامة البينة وهو رواية عن أبي يوسف.

٢٦٣٥٠:- **م:** وإذا ادعى الشفيع الشفعة، وأحضر المشتري عند القاضى، فالقاضى ينظر في دعواه، اهو صحيح أم فاسد، وأنا يصح دعواه، إذا بين موضع الدار المشفوعة انها في أى مصر وفي أى محلة، وفي أى سكة وبين حدودها، وهذا لأن الدعوى إنما يصح في المعلوم واعلام العقار بما ذكر فإذا بين هذه الاشياء، وصار المدعى به معلوماً فسأله القاضى أن المشتري هل قبض الدار من البائع، لانه إذا لم يقبضها، لا يصح الدعوى على المشتري ما لم يحضر البائع، إن اليد للبائع إن كان الملك للمشتري، وإذا ذكر القبض، علم أن المشتري وجده خصم، ثم بعد ذلك ينبغي أن يساله: بأى سبب يدعى الشفعة، ثم إذا بين ذلك، وعرف القاضى ان ما ادعاه، ساله متى علمت بالشراء، وكيف صنعت حين علمت هكذا ذكر صاحب الأفضية، قال مشائخنا: والصحيح أن القاضى يقول: متى أحبرت بالشراء فكيف صنعت متى أحبرت بالشراء، ولا يقول له، متى علمت وكيف صنعت حين علمت، وإنما يساله عن وقت العلم بالشراء، أو عن وقت الاخبار، حتى يرى القاضى إلى المدة هل تطاولت من وقت العلم، أو من وقت الاخبار إلى وقت المرافعة إلى القاضى، فإن عندهما إذا

تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت إلى دعواه، وعليه الفتوى، وإنما يختار مشائخنا أن يسأله القاضى عن وقت الاخبار لاعن وقت العلم؛ لان العلم لا يثبت إلا بدليل مقطوع به، والشفعة تبطل بترك الطلب بعد وصوله إليه الخبر، ولو قال له القاضى: طلبت حين علمت إنما يريد العلم المقطوع به، ويكون ذلك صحيحاً فيسأله القاضى عن الطلب بعد ما أخبر بالبيع-

٢٦٣٥١:- ثم إذا سأله عن طلب الموائبة فقال: طلبت حين علمت، أو قال: حين أخبرت من غير لبث ولا مكث، سأله عن طلب الإشهاد هل طلب الإشهاد بعد ذلك من غير تاخير ولا تقصير، فإن قال: نعم سأله أن الذى طلب بحضرته هل كان اقرب إليه؟ سأله عن موضعهم، فإن كانوا في مصر واحد كفاه ذلك على طريق الاستحسان، وإن كانوا في امصار مختلفة فالحكم فيه على التفاصيل التى ذكرنا، ثم إذا بين ما يصح عند الطلب فقد صح دعواه، فبعد ذلك القاضى يسأل المدعى عليه عن دعوى المدعى، فإن أمكن ان يكون شفيعها، وانكر شفيعته بان كان المدعى ادعى الشفعة بسبب الجوار، والمدعى عليه أنكر أن يكون المدعى جار الدار المشتراة، وأن تكون الدار التى بجنب الدار المشتراة ملك المدعى فالقول له-

٢٦٣٥٢:- إن أنكر المشتري جوار الشفيع قال أبو حنيفة، ومحمد رحمهما الله: ما لم يقيم البيئة أن هذه الدار بجوار الدار المبيعة ملكه قبل أن يشتري المشتري الشفعة، ولو قال: ان هذه الدار لهذا الجار، لا يكفي، وإن كانت تلك الدار في يد المدعى فعليه أن يقيم البيئة على أن تلك الدار ملكه، وإن لم يكن له بيئة، وأراد استحلاف المشتري فله ذلك، لأنه المنكر في الحقيقة، ثم الشفيع إذا أخبر بالبيع، فإن كان المخبر رسولاً، ثبت البيع إذا بلغ الرسالة سواء كان المخبر واحداً، أو اثنين، حراً كان أو عبداً، صغيراً كان أو كبيراً، حتى لو طلب الموائبة عند ذلك، وأخر طلب الاشهاد، تبطل شفيعته، وإن لم يكن المخبر رسولاً، وإنما أخبره من تلقاء نفسه، فإن كان المخبر رجلان عدلان، أو غير عدلين، أو كان المخبر رجل واحد عدل ثبت البيع بخبره بالإجماع سواء صدقه الشفيع في ذلك، أو كذبه إذا ظهر صدق الخبر-

٢٦٣٥٣:- وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه يشترط العدد، أولعدالة لثبوت البيع بخبره حتى لو أخبره رجلان غير عدلين أو رجل عدل فلم يطلب طلب الموائبة، أو آخر طلب الإشهاد، لا تبطل شفيعته على هذه الرواية، فإن كان المخبر رجلاً واحداً غير عدل، إن صدقه الشفيع في ذلك يثبت البيع بخبره بالإجماع، فإن كذبه في ذلك لا يثبت البيع بخبره إذا ظهر صدق الخبر وعلى قياس رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يثبت الشفعة بخبر الواحد.

٢٦٣٥٤:- فإن أراد أن يكتبوا في ذلك محضر الدعوى يكتب على هذا المثل والله اعلم. بسم الله الرحمن الرحيم حضر عند القاضى فلان ابن فلان في يوم كذا من شهر كذا سنة كذا، وأحضر معه فلاناً، إن كان القاضى يعرفهما، وإن كان لا يعرفهما يكتب، حضر رجل ذكر أنه يسمى فلان، وأحضر رجلاً، ذكر أنه فلان، فادعى هذا الذى حضر على الذى أحضر معه أن هذا الذى أحضر معه اشترى داراً في بلد كذا في محلة كذا يعرف بكذا احد حدود هذه الدار كذا، والثانى، والثالث، والرابع كذا حدودها وحقوقها وجميع مرافقها الداخلة فيها، والخارجة عنها من حقوقها بكذا درهماً وزن سبعة نقد كذا، وإنه قبض هذه الدار وصارت في يده، وأن هذا الذى حضر أحق بهذه الدار من المشتري هذا الشفعة فيها بداره التى في جوار هذه المشتراة، أحد حدودها كذا، والثانى، والثالث، والرابع كذا، وإنه علم ان فلاناً اشترى هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب الذى هو أحق بشفعتها فيها في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا، وأنه طلب شفعتها كما علم بشرائها طلب موائبة من غير لبث، وأتى فلان المشتري هذا، وإنه كان اقرب اليه من الدار المشتراة التى هو أحق بشفعتها فيها من غير تاخير، ولا تفسير وطلبها منه لشفعة فيها، وأشهد على ذلك شهوداً فسأل القاضى المدعى عليه هذا الذى أحضره معه عن سمي ووصف في الكتاب، فذكر به اشترى هذه الدار التى ادعاها المدعى هذا أنه أحق بشفعتها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب بكذا درهما وزن سبعة نقد كذا بحدودها وجميع حقوقها الداخلة فيها

والخارجة منها وقبضها وصار في يده وملكه فبعد ذلك إن كان يريد الكتابة على قول أبي يوسف رحمه الله يكتب والله لانعلم فلاناً شفيعها بالدار التي حدودها ووصفها في كتابنا هذا، ولا بما ادعى من طلب الشفعة.

٢٦٣٥٥:- وإن كان يريد الكتابة على قول محمد رحمه الله يكتب إن فلاناً ليس شفيعها بالدار التي حدودها، ولا بما ادعى من طلب الشفعة، وإن كان للمدعى بينة يكتب فيسأل المدعى فلان على هذا الذي حضر القاضى لاستماع بينة على دعواه فأجابه القاضى إلى ذلك فأحضر عدة من الشهود منهم رجل ذكر انه فلان، ورجل آخر ذكر أنه فلان يعرفهم القاضى بالإسم، والنسب والحلية وهم يعرفونه من التجارة، ثم يكتب فشهد هؤلاء الذين حضروا، إن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا على ما ذكر المدعى ملك هذا المدعى الذى حضر لم يزل عن ملكه، ويده قبل أن يشتري المدعى عليه هذا، هذه الدار المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب، وإلى هذا الوقت لا يعلمون خروجها عن ملك هذا المدعى المذكور فيه، وإن ذكر الشهود ملك المدعى على الثبات بأن قالوا: لم يزل قبل هذا الشراء، وإلى يومنا عن ملكه، وإن هذا المدعى أحق بشفعة هذه الدار المشتراة بحكم الجوار بالدار التي حددناها ووصفناها، فذلك حسن أيضاً، وإن أشاروا إلى محضر الدعوى فقالوا: إن الدار التي ثبتت، ووصفت حدودها وموضعها في محضر هذا هو الدعوى، وأشاروا إلى محضر الدعوى كفاهم؛ لأن بالإضافة، والإشارة إلى محضر الدعوى صار كأنهما اعدا في لفظة الشهادة فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرأً أن المدعى طلب طلب الموائبة، والاشهاد فلا حاجة إلى اقامة البينة، ولو أنكر طلب الموائبة، وطلب الاشهاد يكتب، وشهدوا أن فلاناً المدعى هذا حين أخبر بشراء هذه الدار التي ادعى به أحق بشفعتها المحدودة في الكتاب، وعلم به في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا طلب الشفعة بهذه الدار من غير لبث، ولا مكث، ثم ذهب إلى المشتري هذا إذا

كان هو أقرب اليه من الدار المشتراة من غير تأخير، وتقصير يطلب منه الشفعة ثانياً، واشهدنا على طلبه الشفعة لهذه الدار المحدودة الموصوفة فيه، وإنه اليوم ثابت قائم على شفيعته، وإنه أولى بهذه الدار من هذا المدعى عليه فشفيعته فيها، وإن أنكر المدعى عليه الشراء والقبض، وأقر بما سوى ذلك من جوار الشفيع وطلبه الشفعة الطالبين يحتاج الشفيع إلى إثبات الشراء، والقبض عليه وله ذلك؛ لأنه سبب حقه، والشفعة تثبت بالشراء، أو بالشركة مع الشراء على ما ذكرنا، والإنسان يملك اثبات بينة حقه كما يملك اثبات حقه فيكتب في المحضر فسال القاضي فلاناً المدعى عليه عما ادعى قبله فلان من هذه الدعوى الموصوفة في هذا الكتاب من الشراء، والقبض وغير ذلك، وأنكر فلان الشراء، والقبض على ما ادعاه المدعى فسال فلان المدعى القاضي الاستماع من شهوده على دعواه واجابه القاضي إلى ذلك، وأحضر من الشهود فلاناً وفلاناً، وشهد ان فلان بن فلان الفلاني الدار التي حدودها كذا بحدودها، وحقوقها بكذا درهمين وزن سبعة وأنه قبض هذه الدار المحدودة وأنها اليوم في يده، وأن هذا المدعى أحق بها بشفيعته بداره التي بجنب هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب-

٢٦٣٥٦:- فإن أنكر المدعى عليه أن يكون المدعى طلب الطالبين، وأقر بما سوى ذلك فإن القاضي يسأل المدعى متى علمت بالشراء، وإن أبهم، وقال: طلبت منذ علمت فالقول له مع يمينه، وإن قال: علمت بالشراء يوم كذا وطلبت الشفعة حين علمت وقال المشتري: لم يطلب فالقول للمشتري-

٢٦٣٥٧:- ثم إذا بين المدعى مدة الطلب فقال: علمت منذ شهر مثلاً، وطلبت الطالبين طلب الموائبة، وطلب تقرير على تقرير على وجهه فالقاضي يقول: له: لم تركت خصومتك؟ فإن قال: أن القاضي كان غائباً عن المصر فإن كان ذلك معروفاً، فالقاضي يعذره في ذلك، وإن كان في البلد قاض فإن القاضي لا يعذره في ذلك على قولهما وعليه الفتوى-

٢٦٣٥٨- وإن بين مدة قرينة بأن قال: علمت بالشراء منذ عشرة أيام، وطلبت حين علمت، وقال المشتري: لم يطلب حين علم، فالقول للمشتري وعلى الشفيع البينة، فإن لم يكن للشفيع بينة حلف المشتري على العلم، وبعض مشائخنا قالوا: إن ادعى الشفيع الطلب مطلقاً يحلف المشتري على العلم، وإن ادعى إلى جنبه إلى الثبات، وإن قال الشفيع للقاضي: لي بينة فاسمع من شهودي أجابه القاضي إلى ذلك فكتب في المحضر فدعاه القاضي بالبينة على ذلك، وأحضر من الشهود فلاناً وفلاناً يسميهم وينسبهم، ويعرفهم بما يعرفونه من التجارة فشهدوا أن فلانا المدعى هذا لما علم بجريان البيع بين المشتري المدعى عليه وبين بائعه فلاناً في الدار المشفوعة المحدودة الموصوفة في المحضر في يوم كذا طلب طلب الموائمة من غير لبث، ثم ذهب إلى المشتري المدعى عليه، إذا كان هو أقرب إليه من غير تأخير وطلب الشفعة بحضرته، وأشهد على ذلك وإنه اليوم ثابت قائم على شفيعته وأنه أحق بهذه الدار المشتراة بسبب هذه الشفعة من المشتري المدعى عليه هذا.

٢٦٣٥٩- وإن قال المشتري: أنه قد علم قبل هذا الوقت الذي طلب الشفعة، ولم يطلب الشفعة فالقول للشفيع، وإن أنكر المدعى عليه جميع ذلك بأن قال: لا شفعة له قبلي فالقول له ويسأل القاضي المدعى هل له بينة على ما يدعى؟ فإن قال: لا بينة لي، وطلب يمين المدعى عليه حلفه القاضي على السبب، بالله ما اشتريت الدار التي بين حدودها، ووصف في هذه الدعوى، ولا يحلفه على الحاصل بالله ما لهذا قبلك شفعة من الوجه الذي ادعى، فإن أقر المدعى عليه بالشراء، والجوار إلا أنه قال: لم يطلب المدعى الشفعة حين بلغه شراء هذه الدار، وطلب يمين الشفيع المدعى ذكر في كتاب الاستحسان أن القاضي حلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار، وأشهدت على ذلك بحضرة المشتري، أو الدار قبل هذا، إنما يستقيم إذا ادعى المدعى عليه أنه بلغه خبر الشراء وهو بملا من الناس، أما إذا لم يكن عنده من يشهده على شفيعته لا يلزمه

الإشهاد لا تبطل شفيعته، وإذا أقر المدعى عليه أنه لم يكن عنده من يشهده حين بلغه خبر الشراء فالقاضي يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وخرجت إلى الشهود حين قدرت، وطلبتها مرة أخرى عند حضرة المشتري، أو الدار وأشهدت، وإن ادعى الشفيع أنه بلغه الخبر ليلاً، وإنه طلب الإشهاد حين أصبح فإنه يحلفه بالله ما بلغه شراء الدار في الوقت الذي يدعى، وإنه طلب الشفعة، وأشهد عليها حين أصبح.

٢٦٣٦٠:- ولو أن المدعى عليه حين أنكر جميع ما ادعاه المدعى، وحلفه القاضي، ونكل يكتب في المحضر بعد جواب الإنكار من المدعى عليه فسال فلان المدعى القاضي ان يحلف المدعى عليه، ثم يكتب فحلف القاضي فلانا المدعى عليه على ما ادعى عليه فلان، فلم يحلف يعرض عليه القاضي فلان اليمين عليه ثلاث مرات، وأعلمه إن لم يحلف ألزمه القاضي بنكوله عن اليمين فلم يحلف، ثم يكتب وألزمه القاضي فلاناً المدعى عليه ما ادعى بماسمي، ووصف في الكتاب وقضى بذلك عليه بنكوله.

الفصل الرابع

في استحقاق الشفع كل المشتري أو بعضه

٢٦٣٦١:- ابن في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله: دار بين قوم اقتسموها، واصاب كل واحد منهم ناحية منها معلومة إلا أن طريقهم واحد، ولرجل دار ملاصقة وبنصيب بعضهم فباع أحدهم نصيبه من رجل وسلم شركاءه في الطريق الشفعة، فللجار الملاصق لبعض نصيب هؤلاء الشفعة في المبيع، وإن لم يكن لزيقه، وكذلك القرية في الارضين بين قوم شربها من نهر اقضى في مثله بالشفعة بيعت منها أفرحة متفرقة، أو مجتمعة، ولرجل أرض ملازقة ببعض هذه الأرضين فاني اقضى لهذا الجار الملازق بالشفعة فيما بيع جميع هذه الأرضين، وإن لم يكن ملازقة، ولو كانت أراضي كثيرة وقرى شربها من نهر لا اقضى في مثلها بالشفعة فيبيع من هذه الارضين شيء فلا شفعة للجار إلا فيما يلازقه.

٢٦٣٦٢:- فرع على المسألة الأولى فقال: ولو كان الذي بيع منها قراحين يلي أحدهما صاحبه وعلى كل قراح حائط محيط به ولاحد القراحين جار ملازق فله الشفعة فيها، وإن كان الذي بيع بساتين وعلى كل بستان حائط محيط به وله باب على حدة ولرجل أرض يلي أحد البساتين فإن له الشفعة في البستان الذي يليه، ولاشفعة له في الآخر، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف الجواب في مسألة البستان بخلاف هذا فقال: له الشفعة في البساتين جميعاً قال في هذه الرواية، ولا يشبه البساتين في القرى الدور في الأمصار، فإنه لو كان لرجل دور يلي بعضها بعضاً، فباعها فللشفيع الشفعة في الدار التي تليها قال أيضاً في هذه الرواية، والبساتين في المصر بمنزلة الدور.

٢٦٣٦٣:- وعنه: إذا كان له داران في قرية فباعهما، وأرض من أراضي تلك القرية معهما وله جار يلي إحدى هاتين الدارين فلهذا الجار أن يأخذ الدارين،

والارض، ولو باع الدارين بانفرادهما، فالشفيع لا يأخذ منهما إلا التي تليه، وجعل بيع الدار مع الأرض بمنزلة بيع القرية وأرضها-

٢٦٣٦٤:- وعنه: رجل له بستان عليه حائط وباب، فباع بستانه، وأرضين خلف البستان، ولرجل قطعة أرض إلى جانب الحائط الذى على البستان، فالشفعة في البستان، والارض المتصلة به-

٢٦٣٦٥:- وعنه: إذا كان للرجل دور هدمها، وجعلها داراً واحدة، أو جعلها أرضاً وباعها للشفيع الشفعة في جميع ذلك-

٢٦٣٦٦:- هشام قال: سألت محمداً عن حوانيت ثلاثة يلى بعضها بعضاً وباب كل واحد إلى الطريق الأعظم، ولرجل إلى جانب حانوت منها حانوت فبيعت الحوانيت الثلاثة فجاء الشفيع طلب يطلب الشفعة في ذلك كلها، قال: وهى بمنزلة البيوت في دار واحدة قلت: فإن باع صاحب الحوانيت حانوتاً واحداً باع الأوسط منها، وهو لا يلى حانوت ذلك الرجل قال: له أن يأخذ بالشفعة-

٢٦٣٦٧:- صورة مسألة البيوت في دار واحدة رجل له بيتان في دار يلى احد البيتين الآخر، ولا طريق لهما إلا في الدار ويلى أحد البيتين دار رجل، فباع صاحب البيتين البيتين، فلصاحب الدار أن يأخذهما جميعاً، ولو كان البيتان متفرقين أحدهما في ناحية من الدار، والآخر في ناحية أخرى من الدار، ولا يلى أحدهما الآخر فباع صاحب البيتين البيتين، فإن الشفعة للشفيع في البيت الذى يليه دون الآخر-

٢٦٣٦٨:- قال هشام رحمه الله: سألت محمداً عن دار فيها بستان، وطريق البستان في هذه الدار ليس للبستان طريق آخر، وعلى الدار، والبستان حائط واحد محيط بهما، فباع الدار، والبستان صاحبهما قال: هما بمنزلة الدارين من يلى البستان فله الشفعة في البستان-

٢٦٣٦٩:- قال هشام أيضاً سألت محمداً رحمه الله عن عشرة أقرحة متلازمة لرجل يلى أحد منها أرض إنسان، فبيعت العشرة الأقرحة، فالشفيع أن

يأخذ القراح الذى يليه، وليس له في بقيتها شفعة، وكذلك لو كانت قرية خالصة لرجل باعها بدورها، وكرومها وارضيتها وناحية منها يلى أرض إنسان فالشفيع يأخذ القراح الذى يليه -

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٦٣٧٠:- إذا أراد الشفع أن يأخذ بعض المشتري دون البعض يجب أن يعلم أن الروايات اتفقت عن أصحابنا رحمهم الله أن المشتري إذا كان واحداً، والبائع واحداً، وقد اشترى الدار بصفقة واحدة أنه ليس للشفيع ان يأخذ البعض دون البعض. وفي التجريد: أو يأخذ ما يلى من الدار دون الباقي دفعاً للضرر عن المشتري يعنى به ضرر عيب الشركة، وإن كان المشتري واحداً، والبائع اثنان، أو ثلاثة، وقد اشترى الدار صفقة واحدة، وفي شرح الطحاوى: قبضها أو لم يقبضها فليس للشفيع أن يأخذ نصيب احد البائعين دون الآخر-

٢٦٣٧١:- وإن كان المشتري اثنين، أو ثلاثة، والبائع واحد للشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتريين، وفي شرح الطحاوى: وإن كان المشتري اثنان، أو ثلاثة فاشترى جميعاً، أو صفقتين كان للشفيع أن يفرق، ويأخذ نصيب أحد المشتريين أيهما شاء بما قام عليه سواء قبل قبض الدار أو بعده-

٢٦٣٧٢:- قال القدورى: في شرحه وقد روى عنهم بخلاف هذا فإنه روى عنهم ان البائع إذا كان اثنين للشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين قبل القبض، وليس له ان يأخذ من المشتري نصيب احدهما بعد القبض، وروى عنهم ان المشتري إذا كان اثنين لم يكن للشفيع، أن يأخذ نصيب أحدهما قبل القبض وله أن يأخذ بعد القبض قال القدورى رحمه الله: سواء سمى لكل نصيب ثمناً، أو كان الثمن جملة واحدة، وكذلك لو كان الشراء بوكالة فوكل رجل رجلين، فاشترى كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين، وإن كان الموكل رجلين، والوكيل رجلاً واحداً لم يكن له ان يأخذ نصيب احد الموكلين، والحاصل ان على ظاهر الرواية ينظر في مثل هذه المسائل إلى المشتري، فإن كان المشتري واحداً اشترى الدار لنفسه، أو لجماعة

بتوكيلهم إياه، والبائع واحد، وقد اشترى بصفقة واحدة، فليس للشفيع إلا أن يأخذ الكل، أو يدع الكل.

٢٦٣٧٣:- الفتاوى العتائية: ولو باعا الدار بينهما فطلب الشفع نصيب

أحدهما لم تبطل شفعته ويأخذ الجميع إذا كان المشتري واحداً.

٢٦٣٧٤:- وفي الخانية: رجلان باعا داراً مشتركة بينهما من رجل

لم يكن للشفيع أن يأخذ البعض، م: ولو كان المشتري جماعة اشتروا لأنفسهم، أو لواحد بتوكيله إياهم بصفقة واحدة، أو متفرقة فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم.

وفي التجريد: ولو اشترى عشرة لرجل كان للشفيع أن يأخذ من واحد،

أو اثنين، أو ثلاثة.

٢٦٣٧٥:- م: وإذا كان المشتري واحداً، والبائع اثنين، وطلب الشفع

نصيب أحدهم مع أنه ليس له أن يأخذ نصيب أحدهما دون الآخر هل يكون على شفعته بما صنع؟ ذكر في آخر شفعة الاصل أنه على شفعته قال بعض مشائخنا رحمهم الله: هذا الجواب محمول على ما إذا وجد منه طلب الموائبة، وطلب الاشهاد في الكل، ثم اراد ان يأخذ نصيب أحدهما؛ فأما إذا طلب الموائبة، والاشهاد في النصف، بطل شفعته.

وفي الذخيرة: وقال بعضهم: هذا الجواب على إطلاقه، فإذا طلب الموائبة،

والاشهاد في النصف لا تبطل شفعته.

٢٦٣٧٦:- م: وإذا اشترى الرجل دارين صفقة واحدة، وشفيعهما واحد فأراد

أن يأخذ أحدهما دون الآخر فليس له ذلك.

٢٦٣٧٦:- أخبرنا عبد الرزاق قال: سألت معمرًا عن رجلين بينهما خربة لم

تقسم، فباع أحدهما نصيبه من تلك الخربة، وباع معها خربة له أخرى بثمان واحد فجاء الشفع فقال: أنا اخذ نصيبه من الخربة قال عثمان البتي: يأخذ البيع جميعاً، أو يتركه جميعاً.

وفي التجريد: وقال زفر: له ذلك، وفي الفتاوى العتائية: ولو كانا متلاصقين وهو إحداهما، أخذها خاصة.

٢٦٣٧٧- م: ولو كان أرضين أو قرية وأرضها، أو قريتين وأرضهما، وهو شفع ذلك كله فإنما له ان يأخذ جميع ذلك، أو يدعه، وسواء كانت الدار متلازقين، أو غير متلازقين في مصرين أو قريتين بعد أن يكون ذلك صفقة واحدة، ونص على قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله في مثل هذه المسألة.

٢٦٣٧٨- وفي الشفعة للحسن بن زياد: إن كان الشفع شفعاً لإحداهما، وقد وقع البيع صفقة واحدة، ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه؛ أنه يأخذ الدار التي هو شفعها في ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة رحمه الله رواية شاذة أنه ليس له ذلك إما يأخذهما، أو يتركهما.

٢٦٣٧٩- وعلى هذه الرواية قال أبو حنيفة: لو اشترى المشتري الدار مع متاع فيها صفقة واحدة، فالشفع يأخذ الدار مع المتاع، أو يدع الكل، وذكر شمس الائمة السرخسى في شرحه كان أبو حنيفة يقول أولاً: له ان يأخذهما جميعاً، أو يدع ثم رجع، وقال: لا يأخذ واحدة منهما، ثم رجع وقال: يأخذ التي هو شفعها خاصة وهو قول أبي يوسف ومحمد.

٢٦٣٨٠- وفي الشفعة للحسن بن زياد رحمه الله- في مثل هذه المسائل أن الشفع يأخذ الكل، أو يدع الكل وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقد ذكرنا قول أبي يوسف رحمه الله في ابتداء الفصل في القراحين، والبساتين، وذكرنا قول محمد رحمه الله في الأقرحة، والحوانيت.

٢٦٣٨١- الفتاوى العتائية: ولو اشترى دارين، ورفع الحائط من الدار الأخرى، وجعلها داراً واحدة أخذ الشفع كلها، وإن كان ذلك الباب بحالة لأنها دار له بابان، ولو فتح باب البيت الذي اشتراه إلى داره وسد الباب الأول صار معروفاً بهذه الدار، أخذ البيت معها بالشفعة.

الفصل الخامس

في الشفعة والخصومة فيها

٢٦٣٨٢:- الذخيرة: القاضى إذا قضى بالشفعة يقول له: هات الثمن وخذ الدار، وفي الأفضية إشارة إلى أن القاضى يقضى للشفيع بالشفعة قبل أن يحضر الثمن، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وعلى قول محمد رحمه الله: لا يقضى بالشفعة قبل أن يحضر الثمن، وقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: أن القاضى لا يقضى للشفيع بالشفعة ما لم يحضر الثمن، فصار عن أبي حنيفة روايتان - السراجية: لا ينبغي للقاضى أن يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفيع الثمن، وإن قضى لا ينفذ قضاءه، وكان للمشتري أن يحبس الدار عن الشفيع حتى ينقده الثمن، م: حتى لو أبي الشفيع أن ينقد الثمن حبسه القاضى -

٢٦٣٨٣:- وفي المنتقى: قال هشام عن محمد: إذا قال الشفيع للقاضى: اقض لى بالشفعة، ودعها على حالها من غير أن تسلم إلى حتى أتيك بالمال لم يفعل ذلك، الذخيرة: فإن قال الشفيع: ليس عندى الثمن أحضره اليوم، أو غداً، أو ما أشبه ذلك فالقاضى لا يلتفت إلى ذلك، ويطلق حقه في الشفعة، وإن قال: الثمن عند صيرفي، فاذهب معى حتى أعطيك، أو قال: الثمن في بيتى، فاذهب وأجئ بالثمن، فإن القاضى يمهله هذا المقدار -

٢٦٣٨٤:- م: وإذا رفع الشفيع الأمر إلى القاضى، وطلب منه أن يقضى له بالشفعة فهذا على وجهين: (١) إن كانت الدار في يد البائع فالقاضى لا يسمع خصومته، ولا يقضى له بالشفعة إلا بحضوره البائع، والمشتري - (٢) وإن كانت الدار في يد المشتري، فالخصم هو المشتري وحده يشترط حضرته، ولا يشترط حضرة البائع، فإذا أخذ الدار من المشتري فعهدته، وضمن ماله على البائع عندنا وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله: أن المشتري إن كان نقد الثمن،

ولم يقبض الدار حتى قضى القاضى للشفيع بحضرتها فإنه يقبض الدار من البائع، وينقد الثمن للمشتري، وعهده على المشتري، وإن كان لم ينقد الثمن دفع الشفيع الثمن إلى البائع فعهده على البائع، فلو أن الشفيع في هذه الصورة وجد بالدار عيباً، فردها على البائع، أو على المشتري بقضاء القاضى فأراد المشتري أن يأخذها بشراءه صح له ذلك، وإن أراد البائع أن يردّها على المشتري بحكم ذلك الشراء، فالمشتري بالخيار إن شاء أخذها، وإن شاء تركها، فإن أخذ الشفيع الدار من المشتري له ذلك، ويحكي في الكتاب شراء المشتري أولاً، ثم يرتب عليه الأخذ بالشفعة، ويأخذ من المشتري كتاب شراءه الذى كتب على بائعه، وإن أباى المشتري أن يدفع ذلك إليه، فله ذلك، ولكن ينبغى للشفيع أن يحتاط لنفسه، فيشهد قوماً على تسليم المشتري الدار بالشفعة، وإن كان الشفيع أخذ الدار من يكتب كتاباً على البائع نحو ما يكتب لو أخذه من المشتري، ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري أنه سلم جميع ما في هذا الكتاب، وأجازته، وأقر أنه لاحق له في هذه الدار، ولا في ثمنها.

٢٦٣٨٥:- وفي الخلاصة الخانية: وإذا قضى القاضى للشفيع، أو سلم المشتري يثبت بينهما أحكام البيع من خيار رؤية، وخيار عيب والرجوع بالثمن

٢٦٣٨٤:- أخرج أبو داود عن عليّ رضى الله عنه قال: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً فقلت: يا رسول الله! ترسلنى وأنا حديث السنّ، ولا علم لى بالقضاء فقال: إن الله سيهدى قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان، فلا تقضينّ حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول؛ فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء قال: فما زلت قاضياً، وأما شككت في قضاء بعدى. سنن أبي داود، القضاء ٢/ ٥٠٤ برقم ٣٥٨٢-

وأخرج عبد الرزاق عن عبيد الله بن الحسن: قاض كان لأهل البصرة، أنه قضى أنّ الرجل إذا اشترى شيئاً لآخر فيه شفعة فقبضه المشتري، ثم جاء الشفيع فأخذه بشفعته من يديه، إن العهدة له على المشتري، فإن لم يقبضه المشتري، وأخذه الشفيع من البائع الأول، فإن العهدة له على البائع الأول. مصنف عبد الرزاق، البيوع ٨/ ٨٩ برقم ١٤٤٣٦-

عند الاستحقاق إلا أن الشفيع لا يرجع بضمان الغرور حتى لو بنى في الدار المشفوعة، ثم استحقت الدار، وأمر بنقص البناء كان له ان يرجع بالثمن على من أخذ منه الدار بالشفعة، ولا يرجع بقيمة في المشهور من الرواية، وعن أبي يوسف أنه يرجع، والمشتري يرجع.

٢٦٣٨٦:- وإذا وقع الشراء بضمن مؤجل إلى سنة مثلاً فحضر الشفيع وطلب الشفعة، وأراد أن يأخذها إلى ذلك الأجل فليس ذلك إلا برضاء المأخوذ منه، ويقول القاضى له إذا لم يرض المأخوذ منه إما أن ينقد الثمن حالاً، أو يصبر حتى يحل الأجل، فإن نقد الثمن حالاً، وكان الأخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري، وإن نقد الثمن حالاً وكان الأخذ من المشتري يبقى الأجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الأجل، وإن صبر حتى حل الأجل فهو على شفيعته لكن إذا كان الأجل معلوماً فأما إذا كان مجهولاً، نحو الحصاد، والدياس واشباه ذلك فقال الشفيع أنا أعجل الثمن، وأخذها لم يكن له ذلك.

٢٦٣٨٧:- م، وفي المنتقى: دار بيعت ولها شفيعان جاران وأحدهما غائب فخاصم الحاضر المشتري إلى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فقال له: لاشفعة لك، أو قال: أبطلت شفيعتك، ثم قدم الشفيع الآخر وخاصم المشتري إلى قاض يرى الشفعة بالجوار، فانه يقضى له بجميع الدار، وإن طلب الأول القضاء من هذا القاضى فالقاضى لا يقضى له بشيء، فإن كان القاضى الأول قال للشفيع الأول: أبطلت شفيعتك، وقضيت بابطال الشفعة في هذه الدار لكل جار، فإن هذا خطأ منه؛ وأنه قضاء على الغائب.

٢٦٣٨٨:- وفي السراجية: الشافعي إذا طلب الشفعة بالجوار فالقاضى يسأله هل ترى الشفعة بالجوار أم لا؟ فإن قال: نعم يقضى بالشفعة وإلا فلا.

٢٦٣٨٩:- م، وفي المنتقى: رجل اشترى من آخر داراً بألف درهم، وباعها من رجل آخر ألفي درهم، وسلمها، ثم حضر الشفيع وأراد أن يأخذ الدار

بالباع الأول قال أبو يوسف: يأخذها من الذى هى فى يديه، ويدفع إليه ألف درهم، ويقال اطلب صاحبك الذى باعك فخذ منه ألفاً أخرى - وفي الظهيرية وهذا قول أبي يوسف خاصة، وفي قولهما إذا أراد أن يأخذها بالبائع الأول يشترط حضرة المشتري الأول.

٢٦٣٩٠ - م: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله: إذا حضر الشفيع، وقد باع المشتري الدار، وسلمها، وغاب، وأراد أن يأخذها بالبائع الأول فلا خصومة بينه، وبين المشتري الآخر، فالحاصل أن الشفيع، لو أراد أخذها بالبائع الأول يشترط حضرة المشتري الأول عند أبي حنيفة، وهو قول محمد رحمه الله، وفي قول أبي يوسف: لا يشترط حضرته، وإن أراد أخذها بالبائع الثاني لا يشترط حضرة الأول بلا خلاف.

٢٦٣٩١ - م: إذا قضى القاضى للشفيع بالشفعة، وضرب له أجلاً، وقال له: إن لم تأت بالثمن إلى وقت كذا فلا شفعة لك، فلم يأت به بطلت شفעתه، وكذلك إذا قال المشتري ذلك للشفيع، فإن جاء بالدنانير، والثلث درهم فقد اختلف المشائخ فيه، قال بعضهم: لا تبطل شفעתه، وبعضهم يتوقف في الجواب فيفتى أنه لا تبطل شفעתه، وفي تجنيس الناصري: والفتوى على أنه لا تبطل شفעתه، م: وكذلك إذا قال الشفيع: إن لم أعط الثمن إلى وقت كذا، فأنا برئ من الشفعة فهو صحيح، ويبطل حقه إن لم يعط الثمن إلى ذلك الوقت - الفتاوى العتابية: ولو سأل المشتري أن يؤخر الخصومة إلى كذا، فهو على خصومته، فأجابه فهو كذلك، م، في المنتقى: بشر عن أبي يوسف أن قول الشفيع لاحق لى عند فلان براءة عن الشفعة.

٢٦٣٩٢ - الظهيرية: وإذا باع المشتري شراءً فاسداً، فاشتره من غيره ببيعاً، لم يكن للبائع نقض البيع لاسترداد المبيع، والشفيع بالخيار إن شاء أخذ بالبائع بالقيمة لكن بعد ما نقض البيع الثاني، وإن شاء أخذ بالبائع الثاني بالثمن.

٢٦٣٩٣ - م: رجل في يده دار جاء رجل، وادعى أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان، وأنا شفيعها، وأقام على ذلك بينة، وأقام صاحب اليد بينة أن فلاناً

أودّعها إياه قضى القاضى للشفيع بالشفعة، ولو كان الشفيع لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادعاه على رجل، وصورته: إن يقول لصاحب اليد: ان هذا الرجل، وأشار إلى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا، وقبضها ونقد الثمن، وانا شفيعها وأقام على ذلك بينة، وأقام صاحب اليد بينة أن فلاناً أودّعها إياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب، وإذا وقع الشراء بالجيار، ونقد الثمن الزيوف فالشفيع يأخذ بالحياد.

٢٦٣٩٤- وفي واقعات الناطفي: إذا وقع الشراء بما هو من ذوات الأمثال،

فالشفيع يأخذ بمثله، وإذا وقع بما هو من ذوات القيمة فالشفيع يأخذ بقيمة ذلك الشيء، ويعتبر قيمة ذلك الشيء وقت الشراء لا وقت الأخذ بالشفعة.

٢٦٣٩٥- وفي الذخيرة: الشفيع إذا أقام إليه المشتري، فاستمهل

شهرًا، فأمهله، ثم رجع عن ذلك صح رجوعه.

الفصل السادس

فى الدار إذا بيعت ولها شفعة

٢٦٣٩٦:- إذا كان للدار شفيعان، فسلم أحدهما، فإن كان قبل قضاء القاضى فالشفعة بينهما نصفين أخذ الآخر كل الدار، أو ترك ليس له غير ذلك، يجب أن يعلم بأن الشفعة إذا اجتمعوا فحق كل واحد قبل الاستيفاء، والقضاء ثابت فى جميع الدار حتى أنه إذا كان للدار شفيعان سلم أحدهما الشفعة قبل الآخر، وقبل القضاء، كان للآخر أن يأخذ الكل، وبعد الاستيفاء، وبعد القضاء يطل حق كل واحد منهما عما قضى لصاحبه، حتى أنه إذا كان للدار شفيعان، وقضى القاضى بالدار بينهما، ثم سلم أحدهما نصيبه، لم يكن للآخر أن يأخذ الجميع.

٢٦٣٩٧:- وإذا كان بعض الشفعة أقوى من البعض، فقضى القاضى بالشفعة للقوى بطل حق الضعيف حتى أنه إذا اجتمع الشريك والجار، وسلم الشريك الشفعة قبل القضاء له، كان للجار أن يأخذها بالشفعة، ولو قضى القاضى بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة، فلا شفعة للجار.

٢٦٣٩٨:- وإذا حضر بعض الشفعة، وغاب البعض فللشفيع الحاضر أن يأخذ كل الدار، وإذا قضى القاضى للحاضر بكل الدار، ثم حضر الآخر، وقضى له بالنصف، ثم حضر آخر، وقضى له بثلث ما فى يد كل واحد منهما حتى يصير مساوياً لهما، فإن قال الذى قضى له بكل الدار أولاً للثانى: أنا أسلم لك الكل فأما أن تأخذ الكل، أو تدع فليس له ذلك، وللثانى أن يأخذ النصف.

٢٦٣٩٦:- أخرج البيهقى من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن الفقهاء الذين يُنتهى إلى قولهم من أهل المدينة، كانوا يقولون فى الرجل له شركاء فى دار، فيسلم له الشركاء الشفعة إلا رجلاً واحداً أراد أن يأخذ بقدر حقه من الشفعة، قالوا: ليس ذلك له إما أن يأخذها وإما أن يتركها جميعاً الخ- السنن الكبرى للبيهقى- -الشفعة- باب بلاترجمة ٩/١٧ برقم ١١٨٠٨

٢٦٣٩٩:- **وفى شرح الطحاوى:** ولو حضر واحد من الشفعاء أولاً، وأثبت الشفعة، فإن القاضى يقضى له بجميع الشفعة، ثم إذا حضر شفيع آخر، وأثبت شفعته، فإنه ينظر إن كان الثانى شفعياً مثل الأول يقضى بنصف الدار، وإن كان الثانى أولى من الأول بأن كان الأول جاراً، وهذا خليطاً لا يقضى للثانى بالشفعة، وكذلك حكم الشراء.

٢٦٤٠٠:- لو أن رجلاً اشترى داراً، وهو شفيعها، ثم جاء شفيع آخر أولى منه قضى القاضى له، بجميع الدار، فإن جاء الشفيع دونه فلا شفعة له.

٢٦٤٠١:- **وفى التجريد:** ولو وجد هذا الحاضر بالدار عيباً بعد الحكم له فردّه بقضاء، أو بغير قضاء قبل القبض، أو بعده، ثم قدم الغائب، فليس له أن يأخذ بالبيع الأول إلا نصف الدار، ولو أراد الغائب أن يأخذ بالشفعة يرد الحاضر عليه، ويدع الأول، فإن كان الرد بغير قضاء، فله ذلك، وإن كان بقضاء، فليس له أن يأخذه بالرد، ولو كان الشفيع الأول علم بالعيب قبل الحكم، والشفيع الحاضر علم بعد الحكم، ثم حضر شفيعان آخران أحدا ثلثى الدار بالشفعة، والحكم فى الاثنين والثلاثة واحد يسقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر.

٢٦٤٠٢:- **وفى الذخيرة:** ولو كان المشتري الأول شفعياً للدار، فاشتراها الشفيع الحاضر منه، ثم قدم الغائب، فإن شاء أخذ نصف الدار بالبيع الأول، وإن شاء أخذ الكل بالبيع الثانى.

٢٦٤٠٣:- **الفتاوى العتائية:** ولو اشترى داراً ولها شفيعان فباع أحدهما داره أخذ الآخر نصف ما اشترى كما قبل البيع، وكذلك دار بين ثلاثة اشترى الأول نصيب الثانى، ولم يعلم الثالث حتى اقتسموا فوقع نصيب البائع بين الأول، والثالث، فهو بينهما، ولو وقع مع المشتري، ولا طريق بينهما فهو للثالث.

٢٦٤٠٤:- **وفى الفتاوى العتائية:** دار بيعت ولها شفيعان أحدهما حاضر، وطلب الحاضر الشفعة، وقضى القاضى، ثم حضر الشفيع الآخر، فإن الشفيع الثانى يطلب الشفعة من الشفيع الذى قضى له القاضى هذا إذا طلب الأول جميع الدار بالشفعة.

الفصل السابع

فى انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به

٢٦٤٠٥- فى المنتقى: قال هشام: سالت محمدا عن الشفيع إذا طلب

الشفعة بدار فى يديه يزعم أنها له فقال المشتري: ليست هذه الدار لك، قال: فأخبرنى أن أبا حنيفة كان يقول: على الشفيع البينة، يعنى القاضى لا يقضى للشفيع بالشفعة مالم يقيم البينة أن الدار التى فى يديه داره، وقال أبو يوسف: إذا كان فى يده، فله الشفعة بها قال هشام: قلت لمحمد ماقولك؟ قال: القياس ماقاله: أبو حنيفة، وعن أبي يوسف رحمه الله رواية اخرى كما قال أبو حنيفة!

٢٦٤٠٦- وفى الاجناس: بين كيفية الشهادة فقال: ينبغى أن يشهدوا ان

هذه الدار التى بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذا الدار، وهى له إلى هذه الساعة لا يعلمها خرجت عن ملكه فلو قالوا: إن هذه الدار لهذا الجار لا يكفى!

٢٦٤٠٧- وفى الحاوى: لو شهدا أن الشفيع كان اشترى هذه الدار من

فلان، وهى فى يده، او وهبها منه، وقبضها فذلك، فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري بالله فله ذلك، ذكر هذا التفرع فى واقعات الناطفى؛ فأما إذا أنكر بعد هذا يستحلف! قال محمد رحمه الله: يحلف على البتات وقال أبو يوسف: يحلف على العلم بالله، مايعلم ان هذه الدار ملك هذا، وبه أخذ الصدر الشهيد.

٢٦٤٠٨- ابن سماعة فى نوادره: عن أبي يوسف فى رجل فى يديه دار

اقام رجل بيعة أن هذه الدار كانت فى يد والده، وإن والده مات، وهذه الدار فى يده، قال أجمعها للذى أقام البيعة، فإن جاء يطلب شفعة دار إلى جنبه لم اقض له بالشفعة حتى يقيم البيعة على ذلك!

٢٦٤٠٩:- دار فى يدى رجل أقرأنها لأخر فبيعت إلى جنبها دار، وجاء المقرله يطلب الشفعة بإقراره الذى أقرله بها فلا شفعة له فيها حتى يقيم البيئة أن الدار داره!

٢٦٤١٠:- رجل اشترى داراً، ولها شفيع، فأقر الشفيع أن داره التى بها الشفعة لآخر، فإن كان سكت عن الشفعة، ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقرله، وإن كان طلب الشفعة، فللمقرله الشفعة، وذكر الخصاف فى إسقاط الشفعة أن البائع إذا اقربسهم من الدار للمشتري، ثم باع منه بقية الدار، فالجار لا يستحق الشفعة، وكان أبو بكر الخوارزمى يخطئ الخصاف فى هذا، ويفتي بوجوب الشفعة للجار!

الفصل الثامن

تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع

٢٦٤١١:- إذا اشترى الرجل داراً، أو ارضاً، وبنى فيها بناء، أو غرساً، ثم حضر الشفيع، وطلب الشفعة امر المشتري برفع بنائه، وغرسه، وتسليم الساحة إلى الشفيع، وفي الهداية: ان شاء أخذها بالثمن، وقيمة البناء!

٢٦٤١٢:- وفي السغناقي: مقلوعين، وإن شاء كلف المشتري قلعه، وفي السغناقي: الا إذا كان في القلع نقصان، واراد ان يأخذها الشفيع مع البناء والغرس، فقومها مقلوعة غير ثابتة فله ذلك، وروى عن أبي يوسف: أنه يخير بين أن يأخذ بالثمن، وقيمة البناء، والغرس الذي أخذ به، أو يترك، وفي الهداية: وبه قال الشافعي رحمه الله: إلا أن عنده له أن يقلع، ويعطى قيمة البناء! وفي الكافي: وقال مالك والشافعي رحمهما الله: ان لا يرضى بضرر هذا الجار، ولكن ليس له ان يضربه بنقض بنائه، فإن ضمن له ذلك، فله الأخذ، وإلا فلا، وعلى هذا إذا اشترى ارضاً وزرعها!

٢٦٤١٣:- وفي العيون: إذا اشترى داراً، وصبغها باشياء كثيرة، ثم جاء الشفيع فهو بالخيار إن شاء أخذها بالشفعة، واعطاه مازاد فيها، وإن شاء ترك، قال الصدر الشهيد: في واقعاته وفيه نظر، فإن المشتري إذا بنى في الدار المشفوعة بناء، كان للشفيع ان ينقض البناء، ولا يأخذ الدار، ولا يعطيه مازاد فيها، قيل: إن كان المذكور في العيون عن محمد رحمه الله، فدعوى النظر صحيح، وإن كان عن أبي يوسف، فدعوى النظر لا يصح، فإن الجواب في مسألة البناء على احدى الروايتين عن أبي يوسف هكذا، وقيل: يجوز أن يفرق محمد بين البناء والصبغ!

٢٦٤١١:- أخرج عبد الرزاق ما يؤيد المسألة عن الشعبي قال: إذا بناها، ثم جاء الشفيع بعد، فالقيمة، وقال حماد: يقلع هذا بناءه، ويأخذ هذا الشفعة من الارض، وقول حماد أحب إلى الثوري. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب هل يوهب ٨٣/٨ برقم ٤٤٠٩.

٢٦٤١٤:- **السخانية:** ولو اشترى الرجل داراً، وزخرفها بالنقوش بشيء

كثير كان للشفيع الخيار إن شاء أخذ وأعطاه مازاد فيه، وإن شاء ترك!

٢٦٤١٥:- **م:** وإذا اشترى الرجل داراً وهدم بناءها، أو هدمها اجنبى، أو انهدم بنفسها، وفي الخلاصة: أو قلع شجراً، **م:** ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء، وعلى قيمة الأرض؛ فما أصاب الأرض أخذها الشفيع بذلك، معنى المسالة إذا انهدم البناء، وبقي النقص على حاله، وفي التجريد: وكذلك لو نزع باب دار فباعه!

٢٦٤١٦:- **م:** ولو احترق البناء، أو ذهب به السيل، ولم يبق شيء من النقص يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن! وفي الهداية: وإذا انهدمت الدار أو احترق بناءها، أو جف شجر البستان بغير فعل احد، فالشفيع بالخيار إن شاء أخذها بجميع الثمن، وإن شاء ترك، وإن نقص المشتري البناء، قيل: للشفيع إن شئت فخذ العرصه بحصتها، وإن شئت فدع!

٢٦٤١٧:- **م:** ولو لم يهدم المشتري البناء، ولكن باعه من غيره من غير أرض، ثم حضر الشفيع؛ فله أن ينقض البيع، ويأخذ الكل، وكذلك النبات، والنخل في الأرض، والثمر في النخل الموجودة وقت البيع مالم يزايل الأرض، فالشفيع أولى به بالثمن الأول، وما زایل الأرض بفعل المشتري، أو بفعل الاجنبى يقسم الثمن على قيمته صحيحاً، وعلى قيمة الأرض، وإن زایل الأرض لافعل احد، ولم يهلك يعتبر قيمته ساقطاً، وإن هلك الثمن من غير صنع احد، ولم يبق منه شيء سقط حصته من الثمن بخلاف البناء!

٢٦٤١٨:- **وفي التجريد:** وروى الحسن عن أبي حنيفة في الاجنبى إذا هدم البناء، ولم يقدر عليه المشتري، فهو بمنزلة مالو هلك بأفة سماوية، إن كان لا يخرج منه شيء، وإن كان يخرج منه فهو بمنزلة الانهدام! **الفتاوى العتائية:** ولو باع المشتري البناء، أو وهبه، أو تزوج بها فهدمه كما لو هدمه؛ لانه بتسليطه!

١٩٤٦٢- م: وإذا جعل المشتري الدار المشتراة مسجداً، أو مقبرة، وفي الخانية: ودفن فيها اناس متفرقون، م: ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة، وله ان ينقض المسجد وينبش الموتى! يجب ان يعلم ان تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح إلى أن يحكم بالشفعة للشفيع، وله ان يبيع، وأن يواجر، ويطيب له الثمن والاجر، وكذا له أن يهدم، وما اشبه ذلك من التصرفات غير أن للشفيع ان ينقض كل تصرف الا القبض، وما كان من تمام القبض!

٢٠٤٦٤- ألا يرى ان الشفيع لو أراد أن ينقض قبض المشتري ليعيد الدار إلى يد البائع، ويأخذها منه لا يكون له ذلك، وكذلك لا يملك نقض قسمة المشتري حتى أن من اشترى نصف دار غير مقسومة، وقاسم المشتري البائع، ثم حضر الشفيع، ليس له أن ينقض قسمته سواء كانت القسمة بحكم أو بغير حكم، وفي التجريد: وروى عن أبي حنيفة: ان الشفيع انما يأخذ النصف الذي اصاب المشتري إذا وقع في جانب الدار المشفوعة بها، م: وذكر في واقعات الناطفي أن القسمة إذا كانت بحكم ففي نقض القسمة عن أبي حنيفة روايتان، قال الصدر الشهيد في واقعاته: والمختار انه لا ينقض!

٢١٤٦٤- وفي القدوري: الدار إذا كانت مشتركة بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل، وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع، ثم حضر الشفيع، فله أن ينقض القسمة!

٢٢٤٦٤- وفي العيون: رجلان اشتريا داراً وهما شفيعان، ولها شفيع ثالث، واقتسماها، ثم جاء الثالث، فله أن ينقض القسمة سواء اقتسماها بقضاء أو بغير قضاء.

٢٣٤٦٤- وفي فتاوى الفضلي: رجل اشترى أرضاً قيمتها مائة بمائة، ورفع منها التراب، وباعه بمائة، ثم جاء الشفيع، وطلب الشفعة أخذ الارض بنصف المائة، وهو خمسون، وفي الخانية: وقال القاضي الامام على السغدی رحمه الله: لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن، وإنما يطرح عنه حصة النقصان!

٢٦٤٢٤:- م: ولو كبس المشتري الارض، واعادها على ما كانت قبل أن يحضر الشفيع، ثم حضر الشفيع، يقال للمشتري: ارفع عنها ما احدثت، وفي الكيسانيات: يمنع المشتري عن هدم البناء، وحفر البئرونحوه!

٢٦٤٢٥:- وفي القدوري: ولو باع نصف دار من رجل ليس بشفيع، وقاسمه بامر القاضى، ثم قدم الشفيع، ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري، فإن هذا لا يبطل شفعة الشفيع، ولو كان البائع باع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الأولى، ثم طلب الشفيع، فإن قضى بالاخيرة، جعلها بينهما يعنى بين الشفيع وبين المشتري الأول!

٢٦٤٢٦:- رجل اشترى من رجل داراً بالف، وباعها من رجل بالفين فعلم الشفيع بالبيع الثانى، ولم يعلم بالبيع الأول، فخاصم فيها، وأخذها بالشفعة بالبيع الثانى بحكم الحاكم أو بغير حكمه، ثم علم بالبيع الأول ليس له أن ينقض أخذه الأول، وقد بطلت شفيعته بالبيع الأول، وكذلك لو باعها صاحبها من رجل بالف درهم، ثم أن المشتري ناقضه البيع فيها وردها، ثم أن الشفيع اشتراها من ربه بالفين، وهو لا يعلم ببيعه إياها قبل ذلك، ثم علم به لم يكن له أن ينقض شراءه!

٢٦٤٢٧:- وفي التحريد: ولو اشتراها بالف فزاده في الثمن الفاعلم الشفيع بالفين، ولم يعلم بالالف، فإن أخذها بالالفين بحكم أبطل القاضى الزيادة، وقضى له بالالف، وإن أخذها بغير حكم كان الأخذ بمنزلة شراء مبتدئ ولا يبقى له حق الشفعة، ولو كان المشتري الأول اجنبياً، اشتراها بالف فباعها من اجنبى بالفين، ثم حضر الشفيع، والمشتريان حاضران، فالشفيع بالخيار إن شاء أخذ بالبيع الأول، وسلم الثمن إلى المشتري الأول، والعهد عليه، وإن شاء أخذ بالبيع الثانى، والعهد على الثانى!

٢٦٤٢٧:- أخرج ابن ماجة عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا ضرر ولا ضرار، سنن ابن ماجة، الاحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره/ ١٦٩ برقم ٢٣٤٠.

٢٦٤٢٨- وفي شرح الطحاوى: فإن أخذه بالبيع الأول ففسخ البيع الثانى، وإن أخذه بالبيع الثانى، تم البيعان جميعاً، ولو جاء الشفيع، والمشتري الأول غائب، فاراد أن يأخذ من الثانى بالبيع الأول فلا خصومة بينه وبين الثانى في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى يحضر الأول، فاذا حضر أخذ بالثمن الأول من الأول ورد الأول على الثانى ما قبض منه، وإن أراد أن يأخذ بالبيع الثانى، فله أن يأخذ، ولا يشترط حضرة الأول، وقال أبو يوسف: له أن يأخذ من الذى في يده، ويدفع اليه الفاء، ويقال للثانى: ابتع الأول، وخذ منه الفاء، وكذالو لم يبيعها المشتري، ولكن وهبها، أو تصدق على رجل، وقبض الموهوب له، ثم حضر الشفيع، لم يكن الذى في يده خصماً في قول أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف خصم!

٢٦٤٢٩- وفي شرح الطحاوى: ولو باع نصفها، ولم يبع جميعها، فاراد الشفيع أن يأخذها بالبيع الأول أخذ جميع الدار، وبطل البيع في النصف الثانى من المشتري، ولو اراد أن يأخذ النصف بالبيع الثانى، كان له ذلك، وبطلت شفعته في النصف الذى في يد المشتري الأول!

٢٦٤٣٠- ولو وهب المشتري الأول جميع الدار وسلمها اليه، ثم حضر الشفيع، والمشتري والموهوب له حاضران، كان له أن يأخذ الدار بحق شفعته بالبيع دون الهبة، فإن أخذها به بطلت الهبة، والثمن للمشتري، وإن حضر الشفيع، ووجد الموهوب له فلا خصومة معه حتى يجد المشتري، ثم يأخذها بالبيع الأول، وتبطل الهبة! ولو وهب المشتري نصف الدار مقسوماً، وسلمه إلى الموهوب له، ثم حضر الشفيع، فاراد أن يأخذ النصف الثانى، بنصف الثمن ليس له ذلك؛ وإنما يأخذ جميع الدار بجميع الثمن، وبطلت الهبة، ويكون جميع الثمن للمشتري دون الموهوب له، ولو أوصى المشتري لانسان كان للشفيع أن ينقض الوصية، ويأخذ من الورثة، والعهد عليهم!

٢٦٤٣١:- **الخانية:** ولو اشترى قرية فيها بيوت، وأشجار، ونخيل، ثم أنه باع الأشجار، والبناء، فقطع المشتري بعض الأشجار، وهدم بعض البناء، ثم حضر الشفيع كان له الأرض، وما لم يقطع من الأشجار، وما لم يهدم من البناء ليس له ان يأخذ ما قطع، ويطرح عن الشفيع ما قطع من الشجر، وما هدم من البناء!

٢٦٤٣٢:- اشترى الرجل داراً، فهدم بناءها، ثم بنى، وأعظم النفقة، فإن الشفيع يأخذها بالشفعة، ويقسم الثمن على قيمة الأرض، والبناء الذي كان فيها يوم اشتراها، فما أصاب البناء يسقط عن الشفيع، وما أصاب العرصة يأخذها، وينقض بناء المشتري الذي احدث فيها، وهذا قول ظاهر الرواية، وعلى ما روى عن أبي يوسف على ما بينا في ابتداء الفصل لا ينقض بناء المشتري، ولكن يغرم قيمة ما بناه المشتري، ان شاء أخذ، وإن شاء ترك!

٢٦٤٣٣:- **وفي الذخيرة:** عن أبي يوسف اشترى داراً، وهدمها، وبنائها، ثم جاء الشفيع، قال أبو حنيفة: يأخذها بالشفعة، ويقال للمشتري: اهدم ما بنيت، ويحط عن الشفيع من الثمن بقدر ما هدمت، وقال أبو يوسف: ليس للشفيع ان يأخذه بهدم ما بنى، ولكن يقال للشفيع: يرفع عنك بقدر ما هدم، ويأخذها بقيمة البناء، وما بقي من الثمن!

الفصل التاسع: فى تسليم الشفعة

٢٦٤٣٤:- تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح، وبعده صحيح، علم الشفع علم الشفعة أو لم يعلم، وعلم من اسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم!

٢٦٤٣٥:- الفتاوى العتائية: ولو سلمه بعد الشراء، وهو لا يعلم بالشراء صح التسليم ولو ساومه، ولم يعلم بالشراء لم تبطل شفעתه، ولا يصح تسليم الشفعة بعد ما أخذ الدار بالشفعة، ولا يصح التسليم فى الهبة بعوض قبل القبض!

٢٦٤٣٦:- م: ثم تسليم الشفعة لا يخلو من ثلاثة أوجه: (١) اما إن سلم الشفعة على مال سوى الدار التى وجبت فيها الشفعة، وفى هذا الوجه التسليم جائز، والمال لا يجب! (٢) واما إن سلم الشفعة على أن يأخذ بيتاً أو نصفاً منها، وفى هذا الوجه التسليم جائز، والأخذ جائز ايضاً! (٣) واما إن سلم الشفعة على أن يأخذ من الدار بيتاً بعينه، وفى هذا الوجه التسليم جائز، والصلح باطل، وله أن يأخذ جميع الدار بعد ذلك أو يدع، وذكر شمس الائمة السرخسى فى شرح كتاب الشفعة، إذا باع الشفعة كان ذلك تسليمًا للشفعة، ولا يجب المال، وفى الذخيرة: وهو الصحيح!

٢٦٤٣٧:- م: وقد ذكر محمد رحمه الله: إذا سلم الشفع الشفعة، ثم زاد البائع بعد ذلك فى المبيع عبداً أو أمة، كان للشفع أن يأخذ الدار بحصتها من الثمن، وإذا سلم الشفع الشفعة، ثم حط البائع من الثمن شيئاً، فله الشفعة؛ لان الحط يلتحق باصل العقد كما لو اخبر بالبيع بالف فسلم، فإذا البيع بخمس مائة، إذا قال الشفع، سلمت شفعة هذه الدار كان تسليمًا صحيحاً، وإن لم يعين احداً، وكذلك لو قال للبائع: سلمت لك شفعة هذه الدار، والدار فى يد البائع، ولو قال ذلك للبائع بعد ما سلم الدار إلى المشتري لا يصح التسليم قياساً، وفى الاستحسان يصح، ويكون فى معنى قوله للبائع سلمت لسببك ولا جلك!

٢٦٤٣٨:- إذا كان المشتري وكيلاً من جهة غيره بشراء الدار فقال الشفيع: سلمت شفعة هذه الدار، ولم يعين احداً، كان تسليمًا صحيحاً، وكذلك لو قال للوكيل: سلمت لك شفعة هذه الدار، والدار في يد الوكيل صح التسليم قياساً واستحساناً، ولو قال ذلك للوكيل بعد مادفع الدار إلى المؤكل صح التسليم استحساناً، ولو سلم الشفيع الشفعة للبائع، كان الجواب على التفصيل الذي ذكرنا!

٢٦٤٣٩:- **الظهيرية:** إذا قال الشفيع للبائع أو للمشتري، وهو وكيل الغير سلمت لك بيعك وشراءك، فهو تسليم للشفعة، ولو قال ذلك للاجنبى، إن كان مسبوقاً بسؤال يصح، وإن كان ابتداء كلام لا يصح! وكذا لو قال للمشتري وهو مأمور سلمت لك الشفعة خاصة دون الاخر، فهو تسليم للآمر!

٢٦٤٤٠:- **وفى الابانة:** ولو قال: سلمت لك شفعة هذه الدار، فإن كانت الدار في يد البائع صح التسليم، وإن كان قبضها من البائع لا يصح التسليم قياساً، ويصح استحساناً، هذا إذا صح تسليم الشفعة للبائع، ولو أنه طلب الشفعة من البائع، إن كانت الدار في يده له ذلك، وإن كانت في يد المشتري ليس له ذلك قياساً، وله ذلك استحساناً، **وفى النوادر:** أنه ليس له ذلك، وليس في المسألة اختلاف الروايتين، المذكور ههنا جواب الاستحسان، والمذكور في النوادر جواب القياس، ولو كان المشتري قبضها، وسلمها إلى الامر فقال الشفيع: سلمت لك ايها المشتري شفعة هذه الدار فهو على القياس والاستحسان أيضاً!

٢٦٤٤١:- **م:** إذا قال اجنبى لشفيع الدار، سلم شفعة هذه الدار للآمر، أو قال لهذا المشتري فقال الشفيع سلمتها لك، أو قال وهبتها لك، أو قال: عرضت عنها كان هذا تسليمًا للآمر، وللمشتري استحساناً! **وفى الذخيرة:** بخلاف ما إذا قال الشفيع ذلك للاجنبى ابتداء حيث لا يكون تسليمًا!

٢٦٤٤٢:- وإذا قال اجنبى للشفيع: أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة، فسلم كان التسليم صحيحاً، ولا يجب المال، ولو قال: أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة لى، كان الصلح باطلاً، وهو على شفيعته!

٢٦٤٤٣:- وفي الخانية: ولو أن اجنبياً قال للشفيع على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة، ولم يقل لى فقبل الشفيع لا يجب المال على الاجنبى، ولا تبطل شفيعته!

٢٦٤٤٤:- م: وإذا قال للبائع: سلمت لك بيع هذه الدار، أو قال للمشتري سلمت لك شراء هذه الدار، فهو تسليم صحيح) وفي الخانية- وإن قال لاجنبى: سلمت لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليمًا، ولا تبطل شفيعته، ولو قال سلمتها لك ان كنت اشتريتها لنفسك لا يكون تسليمًا، وكذلك لو قال الشفيع للبائع: سلمت لك الشفعة، ان كنت بعثتها من فلان لنفسك، وكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليمًا!

٢٦٤٤٥:- وفي فتاوى أبى الليث: إذا قال الشفيع للمشتري: سلمت لك شفعة هذه الدار، فإذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفيعته، وفي فتاوى الفضلى: إن هذا تسليم للأمر، والمختار المذكور فى فتاوى أبى الليث، هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله، وفي الحاوى: إذا قال المشتري: اشتريتها لنفسى فسلم الشفعة الشفيع وفي الخانية: أو سكت، ثم ظهر أنه اشتراها لغيره، قال محمد رحمه الله: بطلت شفيعته، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا تبطل، الكبرى: وإن سلم الشفيع الشفعة، ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة للجار، إلا ذلك القدر المبيع!

٢٦٤٤٦:- الولوالجية: وإذا ثبت الشفعة لانسان، ولم يعلم الشفيع، فارسل المشتري اليه رسولاً صبيّاً، أو عبداً، أو فاسقاً، أو كتب اليه كتاباً، ولم يطلب بطلت شفيعته، ويكون تسليمًا، وإن لم يرسل ولكن اتاه رجل، أو صبي، أو فضولى، فآخبر الشفيع، فلم يطلب الشفيع، المسألة على الاختلاف عند أبى حنيفة رحمه الله لا يكون

تسليماً حتى يخبره بذلك رجلان، أو رجل عدل يعرفه الشفيع، وقال أبو يوسف ومحمد: من أخبره بذلك، صبيّاً كان أو امرأة، أو غيرهما كان تسليماً!

٢٦٤٤٧:- **وفى الذخيرة:** وإذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفيعته لا يكون للجار أن يأخذ بالشفعة. **وفى فتاوى العتائية:** وتسليم العبد الماذون شفيعته جائز، وكذا تسليم المولى عند عدم الدين، ولا يجوز تسليمه بعد الحجر!

الفصل العاشر في الشفيع

إذا اخبر بالبيع فسلم ثم يعلم ان البيع كان بخلافه

٢٦٤٤٨- إذا اخبر الشفيع أن المشتري فلان، فسلم الشفعة، فإذا المشتري غيره، فهو على شفيعته، ولو كان المشتري فلاناً ذلك ومعه غيره بطلت شفيعته في نصيب الذى سلم وأخذ بنصيب غيره، ولو اخبر أن الثمن الف، فسلم فاذا الثمن اقل من ذلك فهو على شفيعته، ولو كان الثمن الفاً، أو اكثر فلا شفعة له!

٢٦٤٤٩- ولو اخبر أن الثمن شئ مما يكال، أو يوزن فسلم الشفعة، فاذا الثمن صنف آخر مما يكال، أو يوزن فهو على شفيعته على كل حال سواء كان مظهر مثل ما أخبر به، أو اقل، أو اكثر من حيث القيمة!

٢٦٤٥٠- ولو اخبر أن الثمن شئ هو من ذوات القيم، فسلم ثم ظهر انه كان مكياً، أو موزوناً، فهو على شفيعته، هكذا ذكر شمس الائمة السرخسى في شرحه فعلى هذا القياس لو اخبر أن الثمن الف درهم، فاذا ظهر انه مكيل، أو موزون، وفي التجريد: أو معدود غير متقارب فهو على شفيعته على كل حال!

٢٦٤٥١- ولو اخبر أن الثمن شئ هو من ذوات القيم، ثم ظهر انه شئ اخر من ذوات القيم بان اخبر أن الثمن دار، فاذا الثمن عبد، فجواب محمد رحمه الله في الكتاب انه على شفيعته من غير فصل، قال شيخ الاسلام: هذا الجواب صحيح فيما إذا كان قيمة مظهر اقل من قيمة ما اخبر غير صحيح فيما إذا كان قيمة مظهر مثل قيمة ما اخبر أو اكثر!

٢٦٤٥٢- ولو اخبر أن الثمن عبد قيمته الف، أو ما اشبه ذلك من الأشياء التى من ذوات القيم ثم ظهر أن الثمن دراهم، أو دنانير فجواب محمد رحمه الله بانه على شفيعته من غير فصل، بعض مشائخنا رحمهم الله قالوا: هذا الجواب محمول على ما

إذا كان ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر، اما إذا كان مثل قيمة ما اخبر، أو اكثر فلا شفعة له، ومنهم من قال: هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسألة الأولى!

٢٦٤٥٣- ولو اخبر أن الثمن عبد قيمته الف فظهر أن قيمته اقل من الالف، فله الشفعة، وإن ظهر ان قيمته ألف، أو اكثر فلا شفعة!

٢٦٤٥٤- وإن اخبر ان الثمن الف، فسلم ثم ظهر ان الثمن شئ من ذوات القيم فلا شفعة له الا إذا كان قيمة الشئ اقل من الف درهم، هكذا ذكر في شرح القدوري، وهذه المسألة يؤيد قول المشائخ رحمهم الله فيما إذا اخبر ان الثمن شئ هو من ذوات القيم، ولكن من صنف اخر!

٢٦٤٥٥- ولو اخبر أن الثمن الف درهم، فاذا الثمن مائة دينار فلا شفعة له الا أن يكون قيمة الدينار اقل من الالف، هكذا ذكر القدوري في كتابه، وجعل الجواب فيه كالجواب فيما إذا ظهر أن الثمن دراهم (قال شيخ الاسلام في شرحه: وهو قول أبي يوسف رحمه الله، قال رحمه الله وروى عن زفر انه على شفعته على كل حال، وهو قول أبي حنيفة وجعل الجواب فيه كالجواب في الحنطة، والشعير، قالوا: ما ذكره أبو حنيفة وزفر رحمهما الله قياس، وما ذكره أبو يوسف استحسان!

٢٦٤٥٦- الخانية: رجل اشترى داراً بمائة دينار، وقال الشفيع: اشترت هذه الدار بمائة دينار، فسلم لى نصفها، وادفع نصفها إليك، فقال الشفيع لعمر ان فعلت ذلك يكون تسليمًا للشفعة!

٢٦٤٥٧- وذكر هذه المسألة في كتاب الشفعة، وجعلها على ثلاثة أوجه: (١) إما أن يسلم الشفعة بالدرهم- (٢) أو بيت منها- (٣) أو ببعضها بغير عينها إن قال: سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل، وإن قال سلمت لك الشفعة في نصف الدار، فيه روايتان: في رواية يبطل الشفعة في الكل، وفي رواية لا يبطل.

٢٦٤٥٨- م: ولو اخبر بشراء نصف الدار، فسلم ثم ظهر أنه اشترى الكل فله الشفعة، ولو اخبر بشراء الكل فسلم، ثم ظهر أنه اشترى النصف فلا شفعة له،

وفي الكافي: وهذا هو المشهور من الرواية، وفي التجريد: وروى أن تسليمه لقلعة الرغبة، فالجواب مامر، وإن كان لعجزه عن نقد الثمن فالجواب على القلب، وهذا توفيق بين الروایتين!

٥٩٦٤٢- م: قال شيخ الاسلام في شرحه: هذا الجواب محمول على ما إذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بأن أخبر أنه اشترى الكل بالف، فإذا ظهر أنه اشترى النصف بالف، اما اذا أخبر انه اشترى الكل بالف، ثم ظهر أنه اشترى النصف بخمس مائة يكون على شفيعته، وفي الكافي: وروى أنه إذا سلم الكل لا يكون تسليمًا للنصف!

ومما يتعلق بمسائل الاخبار

٦٠٦٤٢- إذا أخبر الشفيع بالشراء، فإن كان المخبر هو المشتري يثبت الشراء بخبره سواء كان عدلاً أو لم يكن، رواه الحسن عن ابي حنيفة حتى لو سكت بعد اخبار المشتري، ولم يطلب الشفعة بطلت شفيعته، وإن كان المخبر غيره، ففي رواية محمد عن ابي حنيفة لا يثبت الشراء حتى يخبره بذلك رجلان أو رجل وامرأتان، وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا أخبره واحد يثبت الشراء بخبره حراً كان المخبر أو عبداً صبيّاً، أو امرأة، إذا كان الخبر حقاً!

٦١٦٤٢- وذكر الطحاوي في كتاب الوكالة: المخبر ان كان رسولاً، يثبت الشراء بخبره كيف ما كان المخبر، ولكن بعد أن يبلغ الرسالة، وإن لم يكن المخبر رسولاً، وإنما أخبره من تلقاء نفسه، فإن كان المخبر رجلين عدلين، أو غير عدلين، أو كان رجلاً واحداً عدلاً، فانه يثبت الشراء سواء صدقه الشفيع في ذلك، أو كذبه إذا ظهر صدق الخبر، وإن كان المخبر رجلاً واحداً غير عدل، فإن صدقه الشفيع في ذلك يثبت الشراء بخبره، وإن كذبه لا يثبت الشراء بخبره، وإن ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة، وعندهما يثبت الشراء بخبره إذا ظهر صدق الخبر!

الفصل الحادى عشر

فيما يحدثه الشفع مما يبطل شفعته

٢٦٤٦٢:- إذا ساوم الشفع الدار من المشتري، أو سأل منه أن يؤليه إياه، أو استاجرها الشفع من المشتري، أو كان أرضاً، أو كرمًا، فأخذها مزارعة، أو معاملة، وذلك بعد العلم بالشراء فهو تسليم للشفعة) وفي الذخيرة: وكذلك لو قال المشتري للشفع، أوليكها بكذا، فقال الشفع نعم، وفي الخزانة: لو استودعه، أو استوصاه، أو سألته أن يتصدق به عليه الفتاوى العتائية: ولو عرض عليه المشتري التولية، فقال: نعم، بطلت شفعته!

٢٦٤٦٣:- م، وفي المنتقى: مساومة الشفع بداره لا يبطل شفعته، معناه إذا ساومها بالبيع) وفي الخانية: وإن ساومه وهو لا يعلم بالبيع لا يبطل شفعته) وفي العيون: لو اشترى داراً، ولها شفع بدار، فساوم الشفع داره، وقد أشهد على طلبه، فهو على شفعته!

٢٦٤٦٤:- م: إذا قال الشفع: سلمت نصف الشفعة، بطلت شفعته في الكل، وذكر في القدورى أن الشفع إذا طلب نصف الدار بالشفعة، فهذا تسليم منه في الكل في قول محمد إلا أن يكون طلب الكل، فلم يسلم، فقال: اعطنى نصفها على أن اسلم لك النصف، أو قال: اعطنى نصفها، فهذا لا يكون تسليمًا، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يكون تسليمًا على كل حال، وتبين بما ذكر القدورى أن ما ذكر في الاصل قول محمد!

٢٦٤٦٥:- وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الباب الأول من واقعاته: دار بيعت، ولها شفعان، أحدهما غائب، وطلب الحاضر نصف الدار على حساب أنه لا يستحق إلا النصف بطلت شفعته، وكذلك لو كانا حاضرين، وطلب كل واحد

منهما نصف الدار، بطلت شفعة كل واحد منهما، ولم يحك خلافاً، وإنه قول محمد رحمه الله على ما ذكره القدورى، وذكر رحمه الله في الباب الثانى أن الشفيع إذا قال: سلم لى نصفها بالشفعة لا تبطل شفעתه، وإنه قول ابى يوسف رحمه الله!

٢٦٤٦٦- وفي البرهانية: رجل اشترى داراً، فجاء الشفيع، وقال: سلم إلى نصفها بالشفعة، فابى المشتري لا يبطل شفעתه هو المختار!

٢٦٤٦٧- وفي الخانية: الشفيع بالجوار إذا باع الدار التى يستحق بها الشفعة إلا شقصاً منها لا يبطل شفעתه، والشفيع إذا ادعى ربة الدار المشفوعة أنها له لا بالشفعة يبطل شفעתه، وإن طلب الشفعة، ثم ادعى ربة الدار المشفوعة أنها له لا يسمع دعواه!

٢٦٤٦٨- الهداية: وإن صالح من شفעתه على عوض بطلت شفעתه ورد العوض!

٢٦٤٦٩- وفي السغناقى: اعلم ان صلح الشفيع مع المشتري على ثلاثة أوجه: (١) في وجه يصح، وهو أن يصالح على أخذ نصف الدار بنصف الثمن! (٢) وفي وجه لا يصح، ولا يبطل شفעתه، وهو أن يصالح على احد بيت بعينه من الدار بحصته من الثمن! (٣) وفي وجه يبطل شفעתه، ولا يجب المال، وهو أن يصالح على ان يترك الشفعة بمال يأخذه من المشتري، وههنا يبطل شفעתه، ولا يجب المال، وفي التفريد: ولو صالحه على أن يأخذ بعض المشفوع بيقى شفעתه في الكل عند ابى يوسف، وعند محمد يبطل في الكل!

٢٦٤٧٠- وفي المبسوط: ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشرط اى الشرط الملائم، وهو أن يعلق اسقاط الشفعة بشرط ليس فيه ذكر المال بأن قال الشفيع للمشتري: سلمتك شفعة هذه الدار، والارض ان بعثتيها، أو وليتيها، أو اجر تنيها، أو دفعنتيها مزارعة، أو معاملة!

٢٦٤٧١- وفي الكافي: ولو قال الشفيع: اسقطت شفعتى فيما اشتريت

على أن تسقط شفعتك، فانه يسقط شفعته، وإن لم يسقط المشتري شفعته فيما اشترى الشفع، وسقطت الشفعة إن صالح اجنبي على دراهم بخلاف ما لو صالح أنها للاجنبي!

٢٦٤٧٢: - م: وإذا باع الشفع داره التى يشفع بها بعد شراء المشتري، وهو يعلم بالشراء أولاً يعلم بطلت شفعته، فان رجعت إلى ملكه بعيب بقضاء، أو بغير قضاء، أو بخيار رؤية، أو بخيار شرط، فليس له أن يأخذ بالشفعة، وإن كان الشفع داره بشرط الخيار للشفع، فهو على شفعته، ما لم يوجب البيع، وإن كان بيعه بصفة الفساد، وقبضها المشتري بطلت شفعته، وفي مختصر خواهرزاده: فان طلب في مدة الخيار الشفعة قضى له بها، وكان نقضاً للبيع، فان تم البيع في الخيار بطلت شفعته!

٢٦٤٧٣: - م: وإن كان الشفع شريكاً، وجاراً، فباع نصيبه الذى يشفع به كان له أن يطلب الشفعة بالجوار، هذا إذا باع الشفع كل داره، وإن باع بعض داره سيأتى ذلك في فصل المتفرقات ان شاء الله تعالى، إذا سلم الشفع على المشتري، ثم طلب الشفعة صح طلبه، وفي الولوالجية: وهو المختار!

٢٦٤٧٤: - الحاوى: وسئل ابوبكر عمن سلم على المشتري، ثم طلب الشفعة قال: تبطل شفعته، قال ابراهيم بن يوسف: لا تبطل، كذا روى عن محمد رحمه الله وبه نأخذ، وفي جامع الفتاوى: وعن ليث ابن يسار في الشفع إذا سلم على المشتري، ثم طلب الشفعة بطلت شفعته، وبه نأخذ!

٢٦٤٧٥: - قال هشام: قلت لمحمد رحمه الله ماتقول إذا بدأ الشفع بالسلام على المشتري تبطل شفعته، فانكر ذلك، ولو كان المشتري واقفاً مع الابن، فسلم الشفع على ابن المشتري بطلت شفعته بخلاف ما إذا سلم على المشتري!

٢٦٤٧٦: - وفي الذخيرة: فإن سلم على أحدهما بأن قال: السلام عليك، ولا يدري على من، سلم سئل الشفع انه سلم على الاب، أو على الابن، فإن قال على الاب لا تبطل شفعته، وإن قال: على الابن تبطل شفعته، وإن اختلفا فقال المشتري

سلمت على ابني، وقد بطلت شفعتك، وقال الشفيع سلمت عليك فالقول للشفيع!
 ٢٦٤٧٧- إذا أخبر الشفيع بالبيع فقال: من اشتراها وبكم اشتراها فلما
 أخبر بذلك، قال طلبت الشفعة، صح طلبه، وكذلك إذا قال: الحمد لله، أو
 قال: سبحان الله، وفي الهداية: أو لاحول ولا قوة الا بالله، م: أو قال: الله اكبر،
 أو عطس المشتري فشتمته، أو قال: خلصني الله من فلان، أو قال: بكم باعها
 أو متى باعها؟، لا تبطل شفعتة!

٢٦٤٧٨- ولو قال الشفيع للمشتري: انا شفيعك اخذ الدار منك فلا شفعة له،
 وكذلك إذا قال: الشفعة لى اطلبها، أو اخذها بطلت شفعتة، كما لو سكت ساعة، وعلى
 قياس ماروى ابن رستم في نوادره عن محمد رحمه الله: إذا سكت هنيهة لا تبطل شفعتة،
 فلا تبطل هنا ايضاً، وعلى قياس ماروى ابن رستم له مجلس العلم ينبغي أن لا تبطل شفعتة،
 وكذا لو قال: شفعه مراسم خواستم ويافتم، فهو على هذا!

٢٦٤٧٩- وفي نوادر أبي يوسف: رواية على ابن الجعد قال الشفيع
 للمشتري: حين لقيه كيف اصحبت، وكيف امسيت، وسلم عليه لا تبطل شفعتة!
 وفي الخانية: وقال الناطفي رحمه الله على قياس قوله سبحانه الله، أو كيف
 اصحبت، إذا قال المشتري حين لقيه اطلال الله بقاءك، ثم طلب الشفعة
 لا تبطل شفعتة!

٢٦٤٨٠- م: ولو عرض له حاجته عليه، أو سأله عن حاجته بطلت
 شفعتة، وفي الينايع: وإن سأل عن ثمنها، فأخبر به، ثم طلبها بطلت شفعتة!
 ٢٦٤٨١- دار بيعت فقال البائع أو المشتري للشفيع: أبرئنا عن كل
 خصومة لك قبلنا، ففعل وهو لا يعلم انه يجب له قبلهما شفعة لاشفعة له أيضاً في
 القضاء، وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان بحال، لو علم بذلك
 لا يبرئهما، وهو نظير ما لو قال رجل لآخر اجعلني في حل، ولم يبين ما قبله، فجعله
 في حل، فانه يصير في حل، ولا يبقى له في القضاء شيء، ويبقى فيما بينه، وبين
 الله تعالى إذا كان بحال لو علم بذلك الحق لا يبرئه!

٢٦٤٨٢:- وفي فتاوى أبى الليث: إذا قال الشفيع للمشتري: شفاعت مى خواهم، بطلت شفيعته، وعلى قياس ما ذكرنا عن الفقيه ابى جعفر أنه إذا طلب الشفعة باى لفظ يفهم منه طلب الشفعة ينبغى أن يقال في هذه المسألة إذا كان الشفيع من اهل قبيلة يطلبون الشفعة بهذا اللفظ لا يبطل شفيعته!

٢٦٤٨٣:- الشفيع إذا صلى بعد الظهر ركعتين، لم تبطل شفيعته، وإن صلى اكثر من ذلك تبطل، وإذا صلى بعد الجمعة أربع ركعات لا تبطل شفيعته، وإن صلى اكثر من ذلك تبطل! وفي الينايع: وروى عن محمد: لو اخبر أن الدار بيعت، وهو شفيعها فقعده، وصلى بعد الظهر أربعاً تطوعاً بتسليمة واحدة قبل أن يطلب فهو على شفيعته!

٢٦٤٨٤:- فتاوى آهو: اخبر وقت الخطبة، فلم يطلب حتى فرغ الامام من الصلاة، إن كان قريباً بحيث يسمع الخطبة لا تبطل، وإلا ففيه اختلاف المشائخ، ولو اخبر بعد ما كان قعد القعدة الاخيرة، فلم يطلب حتى قرأ الدعوات إلى قوله: ربنا أتنا في الدنيا حسنة، ثم سلم بطلت!

٢٦٤٨٥:- وفي الخانية: رجل صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد الفرض، واخبر بالبيع فجعلها أربعاً، روى هشام عن محمد: أنه لا تبطل شفيعته، ولو جعلها ستاً بطلت شفيعته، وذكر الناطفي، والصحيح أنه إذا جعلها أربعاً لا تبطل، ولو جعلها ستاً تبطل، وفي واقعات الناطفي: الشفيع إذا علم بالبيع، وهو في التطوع، فجعلها أربعاً، أو ستاً، فعن محمد رحمه الله أنه لا تبطل شفيعته قال الصدر الشهيد رحمه الله: والمختار أنه تبطل شفيعته بخلاف ما إذا كان في الأربع قبل الظهر فاتمها أربعاً!

الفصل الثانى عشر

في الاختلاف الواقع بين الشفيع، والمشتري، والبائع، والشهادة في الشفعة

٢٦٤٨٦:- إذا اشترى الرجل داراً، وقبضها، ونقد الثمن، ثم اختلف الشفيع والمشتري في الثمن: فالقول قول المشتري مع يمينه، ولا يتحالفان، وفي شرح الطحاوى والشفيع بالخيار إن شاء أحذه بالثمن الذى قاله المشتري، وإن شاء تركه، م: وإن اقاما بينة، فالبينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة، ومحمد وعند أبي يوسف البينة بينة المشتري!

٢٦٤٨٧:- وفي شرح الطحاوى: ولو اختلف الشفيع والمشتري في مقدار قيمة العروض الذى هو بدل الدار فإن القول قول المشتري، فإن اقاما جميعاً البينة، فالبينة أيضاً بينة المشتري، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وهو قول أبي حنيفة على قياس التى اعتل بها محمد، وعلى قياس العلة التى اعتل بها أبو يوسف ينبغى على قول أبي حنيفة ان تكون البينة بينة الشفيع!

٢٦٤٨٨:- وفي الفتاوى العتائية: ولو قال البائع بعته بالف، وقال المشتري بالفين، أخذها الشفيع بالف، ولو قال للبائع بالفين، وقال المشتري بالف أخذها الشفيع بالف، فإن اقام البائع بينة بالفين أخذ المشتري من الشفيع الفاً أخرى!

٢٦٤٨٩:- م: وإن اختلف البائع والمشتري والشفيع في الثمن قبل نقد الثمن، فهذا على وجهين: (١) الأول أن تكون الدار في يد البائع، وفي هذا الوجه ينظر إن كان ما قاله البائع اقل مما قاله، فالقول قول البائع ويأخذ الشفيع بذلك من غير يمين على احد، وإن كان ما قاله البائع اكثر مما قاله فالبائع مع المشتري يتحالفان وفي الهداية: ويترادان، م: فبعد ذلك إن نكل البائع، فالشفيع يأخذها بالفين، وإن نكل المشتري لزمه ثلاثة آلاف درهم، والشفيع يأخذ بثلاثة آلاف ان

شاء، وليس له أن يأخذها بالف درهم، وإن أقر المشتري أن الشراء كان بالف درهم، فلو ثبت بالبينة أن البيع كان بثلاثة آلاف بعد إقرار المشتري بالشراء بالف درهم أخذ الشفيع الدار بثلاثة آلاف درهم، وليس له أن يأخذها بالف درهم بإقرار المشتري!

٢٦٤٩٠ - (٢) الوجه الثاني: إذا كانت الدار في يد المشتري، فالجواب

فيه نظير الجواب فيما إذا كانت الدار في يد البائع، وإذا كانت الدار في يد المشتري، فقال البائع بعثها بالف درهم، واستوفيت الثمن، وقال المشتري اشتريتها بالفين أخذها بالفين، روى الحسن عن أبي حنيفة أن المبيع إذا كان في يد البائع، وافر بقبض الثمن فزعم أنه الف فالقول قوله!

٢٦٤٩١ - التجريد: وقد قيل إذا قال البائع: بعث بالف، وقبضت

الثمن أخذ الشفيع بالف، ولو قال قبضت الثمن، وهو الف لم يلتفت إلى قوله، وفي الفتاوى العتائية: فاما إذا لم يقر البائع بقبض الثمن، ويقول: الثمن الفان، وصدقه المشتري أخذها الشفيع بالفين إن شاء!

٢٦٤٩٢ - م، في المنتقى ابن سماعة عن محمد: رجل اشترى من رجل داراً،

ولها شفيعان فاتاه احدهما يطلب شفيعه، فقال المشتري اشتريتها بالف، وصدقه الشفيع في ذلك، وأخذها بالف، ثم ان الشفيع الثاني جاء، وأقام بينة أن المشتري كان اشتراه بخمس مائة، فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الأول نصفها، ويدفع اليه مائتي درهم وخمسين، ويرجع الشفيع الأول على المشتري بمائتين وخمسين، ويبقى في يد الشفيع الأول نصف الدار بخمس مائة!

٢٦٤٩٣ - وفيه ايضاً: رجل اشترى من رجل داراً، وقبضها فجاء الشفيع

يطلب الشفعة، فقال المشتري، اشتريتها بالفين، وقال الشفيع لابل اشتريت بالف، ولم يكن للشفيع بينة، وحلف المشتري على ما ذكر وأخذ الشفيع بالف درهم، ثم قدم شفيع آخر، وأقام بينة على الشفيع الأول أن البائع كان باع هذه الدار من فلان بالف فانه أخذ نصف الدار بخمس مائة ويرجع الشفيع على المشتري بخمس مائة

حصة النصف الذى أخذه الثانى، ويقال للشفيع الأول إن شئت اعد البينة على المشتري من قبل النصف الذى في يديك، والا فلا شئ لك، ومعنى المسألة أن الشفيع الأول لو قال للمشتري: ان الشفيع الثانى اثبت بالبينة ان الشراء كان بالف، فيكون بمقابلة النصف الذى في يدي خمس مائة، فلى أن أرجع عليك بخمس مائة ليس له ذلك الا إذا أعاد البينة أن الشراء كان بالف لما اشار اليه في الكتاب أن الشفيع الثانى انما استحق ببينته نصف الدار، ومعناه أن بينة الشفيع الثانى لما عمل في نصف الدار ثبت الشراء بالف في حق ذلك النصف الذى استحقه الشفيع الثانى لافي حق النصف الذى في يد الشفيع الأول، فيحتاج الشفيع الأول إلى إعادة البينة ليثبت الشراء بالالف في النصف الذى في يديه، فيستحق الرجوع على المشتري بالخمس مائة الزائدة!

٢٦٤٩٤- وفي الفتاوى العتابية: ولو اشترى داراً فجاء الشفيع وأخذها بالف درهم، من المشتري بقوله، ثم وجد بينة أن المشتري اشتراها بخمس مائة قبلت ببينته، ولو صدق المشتري أولاً، فبينته على خلاف ذلك لا يقبل!

٢٦٤٩٥- الحاوى: سئل على بن احمد تنازع الشفيع والمشتري في الثمن بعد ما سلم المشتري إلى الشفيع، وأبى على ذلك إلا برضاء المشتري، وإن ثبت ما قاله الشفيع، ثم يأخذه بذلك صح!

٢٦٤٩٦- م: اتفق البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع، وانكر الشفيع، فالقول قولهما في قول أبي حنيفة ومحمد، واحدى الروايتين عن أبي يوسف القول قول الشفيع!

٢٦٤٩٧- وفي الجامع: إذا ادعى البائع الخيار، وانكر المشتري، والشفيع ذلك، فالقول قول المشتري استحساناً، وذكر في النوادر: أن القول قول البائع وهو القياس، وكذا لو ادعى المشتري الخيار، وانكر البائع والشفيع!

٢٦٤٩٨:- في فتاوى الفضلى: رجلان تباعا، وطلب الشفيع الشفعة

بحضرتهم، فقال البائع كان البيع بيننا معاملة، وصدقه المشتري على ذلك لا يصدقان على الشفيع إلا إذا كان الحال يدل عليه بأن كان المنزل كثير القيمة، وقد بيع بثمن لا يباع مثله بمثله فحينئذ يكون القول قولهما ولاشفعة للشفيع!

٢٦٤٩٩:- وفي الخانية: وقال القاضى الامام على السغدى: إن باع بما

لا يباع بمثله لا يصدقان على الشفيع أيضاً!

٢٦٥٠٠:- م: باع داراً من رجل، ثم أن المشتري، والبائع تصادقا ان

البيع كان فاسداً، وقال الشفيع كان جائزاً، فالقول قول الشفيع، ولا اصدقهما على فساد البيع في حق الشفيع بشئ! وفي التجريد: عن أبي يوسف أن البائع، والمشتري إذا تصادقا أن البيع كان فاسداً، وقال الشفيع كان جائزاً، فالقول قول الشفيع، وعلى قول أبي حنيفة، ومحمد لا تجب الشفعة، م: ولو ادعاه احدهما وانكر الآخر جعل القول فيه قول الذى يدعى الصحة!

٢٦٥٠١:- جامع الفتاوى: فإن قال المشتري: اشتريتها بالف درهم شراءً

صحيحاً، وقال البائع بعتهكها بيعاً فاسداً، فالقول قول المشتري، وقال زفر أن القول قول الشفيع، وهذا فيما إذا اتفق العاقدان، أو اختلفا في شرط ملحق بالعقد فاما إذا كان البائع قال بعتهما بالخمير لا تجب الشفعة عند زفر!

٢٦٥٠٢:- م: وإذا زعما ان البيع كان فاسداً بشئ اجعل القول فيه قول

من يدعى الفساد فاني اصدقهما، ولا اجعل للشفيع شفعة يريد بهذا أن البائع مع المشتري إذا اتفقا على فساد البيع بسبب، لو اختلف البائع، والمشتري فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب، فالقول قول من يدعى الجواز نحو أن يدعى احدهما اجلاً فاسداً، أو خياراً فاسداً؛ فإذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدقان في حق الشفيع، وإذا اتفقا على فساد البيع بسبب، لو اختلفا فيما بينهما

في فساد البيع بذلك السبب كان القول لمن يدعى الفساد، فإذا اتفقا على الفساد بذلك يصدقان في حق الشفيع!

٢٦٥٠٣:- وبين ذلك في المنتقى: فقال: لو قال المشتري للبائع بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر، فقال البائع، صدقت لم اصدقهما على الشفيع، ولو قال بعثنيها بخمر وصدقه البائع، فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المنتقى، وجعل القدوري في كتابه المذكور في المنتقى قول أبي يوسف في احدي الروايتين عنه!

٢٦٥٠٤:- ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعثنيها بالف درهم، ورطل من خمر، وقال البائع: لا، بل بعثها بالف درهم، فالقول قول البائع، فاما على قول أبي حنيفة ومحمد: إذا اتفقا على الفساد، وكذبهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كما لو اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع، وكذبهما فيه الشفيع!

٢٦٥٠٥:- فتاوى الفضلي: رجل اشترى من رجل ضيعة عشرها بثمان كثير وتسعة اعشارها بثمان قليل، فللشفيع الشفعة في البيع الأول، ولا شفعة له في البيع الثاني، وهو من جملة الحيل، وسياتي ذلك في فصل الحيل لا بطل الشفعة ان شاء الله تعالى، فان اراد الشفيع أن يحلف المشتري بالله ما اردت به ابطال شفعتي لا يحلف.

٢٦٥٠٦:- ولو ادعى الشفيع أن البيع الأول كان تلجئة، وأراد أن يحلف المشتري بالله أن البيع ما كان تلجئة فله ذلك، وهو تاويل ما ذكر في كتاب الشفعة ان الشفيع إذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة، كان له ذلك إذا ادعى أن البيع كان بيع تلجئة!

٢٦٥٠٧:- رجل اشترى داراً لابنه الصغير، وقبضها، ثم اختلف المشتري، والشفيع في الثمن قال: لا يحلف المشتري، وإن كان الابن بمنزلة الوكيل عن الولد.

٢٦٥٠٨:- وفي الدعوى من الفتاوى: جاء الشفيع يخاصم المشتري،

وانكر الشراء، وافر أن الدار لابنه الصغير، ولا بينة للشفيع على شرائه قال: لا يمين على المشتري!

٢٦٥٠٩- في الاجناس: إذا قال المشتري: اشتريت هذه الدار لابني الصغير، وانكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري، ان كان الشفيع اقرأن له ابناً صغيراً، وفي الواقعات: إذا قال الشفيع انما قال المشتري ذلك ليدفع اليمين عن نفسه، فحلفه ايها القاضى انه ما اشتراها لنفسه فلا يمين عليه، وإن انكر الشفيع أن له ابناً يحلف الشفيع بالله ماتعلم أن له ابناً صغيراً، وإن كان الابن كبيراً، وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة، وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع!

٢٦٥١٠- جامع الفتاوى: ابن سماعة عن أبي يوسف فيمن باع داراً من رجل، ولها شفيع، فقال البائع: بعثها بالف درهم على أنى بالخيار، وصدقه المشتري، وكذبهما الشفيع، وكان البيع باق، فالقول قولهما، وإنه لاشفعة للشفيع عند أبي حنيفة، ومحمد، وقال ابو يوسف مثل قولهما، ولو ادعى البائع الخيار لنفسه، والمشتري يدعى الثبات، فان بشرارواه عن أبي حنيفة رحمه الله أن القول قول البائع مع يمينه، قال أبو الحسن في قول محمد وهو رواية الاصل وهو قول أبي يوسف!

٢٦٥١١- ابن سماعة وبشر بن الوليد، والحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة رحمه الله قال: لو كان الخيار للبائع، فالملك له، وإن كان للمشتري، فقد وجب الملك للمشتري، وهو قول أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنه رجع عن هذا، وقال لا يجب الملك للمشتري حتى يخبر الذى له الخيار سواء كان الخيار للبائع، أو للمشتري!

٢٦٥١٢- إذا اشترى الرجل داراً، وقبضها، وهدم بناءها، أو احرقها، أو فعل ذلك رجل اجنبى حتى سقط عن الشفيع حصة البناء من الثمن يقسم الثمن على قيمة الارض، وعلى قيمة البناء مبنياً يوم اشتراها فما أصاب الارض أخذها بذلك!

٢٦٥١٣- وإن اختلفا في قيمة البناء، فقال المشتري كان عليه قيمة البناء

الف درهم، وقيمة العرصة ألف درهم، فسقط نصف الثمن، وقال الشفيع: كانت قيمة البناء ألفي درهم، وسقط ثلثا الثمن، فالقول قول المشتري مع يمينه، كما لو اختلفا في مقدار الثمن لافي قيمة البناء، كان القول قول المشتري مع يمينه، وإيهما تفرد باقامة البينة قبلت بينته، وإن أقاما البينة، فالبينة بينة المشتري في قول أبي يوسف، ومحمد واضطربا في قول أبي حنيفة رحمه الله قال أبو يوسف قياس قول أبي حنيفة ان البينة بينة الشفيع، كما لو اختلفا في مقدار الثمن، وأقاما البينة، وقال محمد رحمه الله: قياس قوله ان البينة بينة المشتري بخلاف ما لو اختلفا في مقدار الثمن، وأقاما البينة، وفي التجريد: ولو اختلفا في قيمة البناء والساحة، خرجت الساحة، والقول قول المشتري في قيمة البناء!

٢٦٥١٤ - الفتاوى العتائية: ولو اشترى داراً بعد، واختلف الشفيع والمشتري

في قيمة العبد، فالقول قول المشتري، وكذلك في جميع اجناسه القول قول المشتري! ٢٦٥١٥ - جامع الفتاوى: ولو اشترى داراً، فقال الشفيع للمشتري: بعنى هذه الدار، فقال المشتري وهبت شفعتك، فقال الشفيع: لم اعلم بالبيع، فالقول قوله مع اليمين!

٢٦٥١٦ - م، في الاصل: إذا اشترى الرجل داراً من امرأة فلم يجد من

يعرفها إلا من له الشفعة، فان شهادتهم لا تجوز إذا انكرت الشراء، وكذا إذا كان البائع رجلاً، وحده البيع بعد ذلك، وشهد الشفيعان عليه بالبيع لا تقبل شهادتهما، وهذا إذا كانا يطلبان الشفعة فاما إذا سلما الشفعة ثم شهدا بالبيع قبلت شهادتهما، قال مشائخنا: ويجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل أن سلما الشفعة قبل أن يطلب، ثم شهدا تقبل شهادتهما، وإن سلما الشفعة بعد ما طلبا لا تقبل شهادتهما هذا إذا كان البائع يدعى الشراء، والمشتري ينكر، وإن كان المشتري يدعى الشراء، والبائع ينكر، فشهد الشفيعان بالبيع على المشتري، لا تقبل شهادتهما أيضاً إذا كانا يطلبان الشفعة!

٢٦٥١٧- وإذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة، فهذا على وجهين: (١) الأول أن تكون الدار في يد البائع، وفي هذا الوجه: إن كان البائع يدعى تسليم الشفعة لاتقبل شهادتهما، وإن كان يجحد تقبل شهادتهما! (٢) والوجه الثاني أن تكون الدار في يد المشتري، وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما فاما إذا شهدا على المشتري بتسليم الدار إلى الشفيع؛ فانه لاتقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب، أو في يد المشتري، وسواء ادعى الاب ذلك، أو لم يدع!

٢٦٥١٨- وإذا وكل الرجل رجلاً يشتري داراً، أو يبيعها، فاشترى، أو باع وشهد ابنا الموكل على الشفيع بتسليم الشفعة، فان كان التوكيل بالشراء لاتقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد البائع، أو في يد الوكيل، أو في يد الموكل، وإن كان التوكيل بالبيع، فان كانت الدار في يد الموكل، أو في يد الوكيل لاتقبل شهادتهما، وإن كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما!

٢٦٥١٩- وإذا شهد شاهدان للبائع والمشتري على الشفيع، أنه قد سلم شفيعته، وشهد اخران للشفيع أن البائع والمشتري سلما إليه قضيت بها للذى هي في يديه اشارة إلى أن بينة الذى في يديه الدار، وهو البائع أو المشتري أولى وجعل هذه المسألة نظير مسألة الخارج مع ذى اليد، إذا اقاما البينة على النتائج!

٢٦٥٢٠- إذا اقر المشتري أنه اشترى هذه الدار بالف درهم، وأخذها الشفيع بذلك، ثم ادعى البائع أن الثمن الفان، واقام على ذلك بينة قبلت بينته، وكان للمشتري أن يرجع على الشفيع بالف اخرى، وإن اقر أن الثمن الف لم يرجع، وكذلك إذا ادعى البائع أنه باعها من هذا المشتري بعرض بعينه، واقام على ذلك بينة، فالقاضي يسمع بينته، ويقضى له بذلك على المشتري، وسلم الدار للشفيع بقيمة ذلك العرض، فان كان ما أخذ المشتري وذلك الف اقل من قيمة العرض رجع على الشفيع بما زاد على الالف إلى تمام قيمة العرض، وإن كان اكثر من قيمة العرض رجع الشفيع عليه بما زاد على قيمة العرض إلى تمام الالف!

٢٦٥٢١:- وإذا كان للدار شفيعان شهد شاهدان أن أحدهما قد سلم الدار،

ولا يدري من هو، فالقاضي لا يقبل شهادتهما، وللشفيعين أن يأخذها بالشفعة!

٢٦٥٢٢:- وإذا كفل رجلان للمشتري الدار بالدرك، ثم شهد الكفيلان على

المشتري، أنه قد سلم الدار للشفيع لاتقبل شهادتهما! وفي التجريد: ولو شهدا ان الشفيع سلم الشفعة، لم تقبل شهادتهما أيضاً!

٢٦٥٢٣:- م: وإذا اشترى الرجل داراً بعرض حتى كان للشفيع أن يأخذ الدار

بقيمة العرض على ما يأتي بيانه في موضعه، واختلفا في قيمة العرض يوم العقد، فان كان العرض قائماً للحال ينظر إلى قيمته في الحال، ويجعل الحال حكماً على ما قبله، وإن كان العرض مستهلكاً، فالقول قول المشتري، وإن اقام أحدهما بينة قبلت بينته، وإن اقاما البينة، فهذا وما لو اختلفا في قيمة البناء المحترق سواء!

٢٦٥٢٤:- وإذا تزوج امرأة على أن ردت على الزوج الف درهم فعلى

قول أبي حنيفة لاشفعة للشفيع في شئ من الدار، وعلى قولهما له الشفعة فيما ملك بيعاً، ولاشفعة فيما ملك مهرأ، وقد مر هذا في صدر الكتاب، ثم عندهما إذا وجبت الشفعة فيما ملك بالبيع يقسم الدار على مهر مثلها، وعلى الف درهم، فان كان مهر مثلها ألفاً، انقسمت الدار عليهما نصفين فيكون نصف الدار مهرأ بازاء البضع، والنصف مبيعأ بازاء الف، فان اختلفا في مهر مثلها وقت العقد، فقال الزوج كان مهر مثلها الف، وللشفيع نصف الدار، وقال الشفيع: كان مهر مثلها خمس مائة ولى ثلثا الدار، فالقول قول الزوج مع يمينه، وإن اقاما البينة، فالبينة بينة المشتري عندهما كما لو اختلفا في مقدار قيمة البناء الهالك!

٢٦٥٢٥:- وإذا ادعى رجل على رجل حقاً في أرض أو دار، فصالحه على

دار فللشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى، فان اختلفا في قيمة ذلك الحق، فالقول قول المدعى، وهو الماخوذ منه الدار، وإن اقاما البينة على قيمته ذكر ههنا أن البينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله!

٢٦٥٢٦:- إذا اشترى الرجل داراً بالف درهم، وقبضها، ونقد الثمن ثم جاء الشفيع، فقال المشتري: قد أحدثت فيها هذا البناء، وكذبه الشفيع، وقال كان هذا البناء فيه، فالقول قول المشتري مع يمينه، وإن أقام البينة، فالبينة بينة الشفيع!

٢٦٥٢٧:- وإذا اشترى أرضاً، فجاء الشفيع يأخذها بالشفعة، وفيها أشجار، ونخيل، فقال المشتري أحدثت الأشجار، والنخيل، وقال الشفيع اشتريتها مع هذه الأشجار، والنخيل، فإن كان من وقت الشراء إلى وقت الأخذ بالشفعة مدة لا يمكن إحداث مثل هذه الأشجار فيها لا يقبل قول المشتري، وإذا كان مدة يمكن إحداث مثل هذه الأشجار فالقول قول المشتري مع يمينه!

٢٦٥٢٨:- إذا قال المشتري للشفيع: اشتريت الدار، أو قال: اشتريت الأرض بخمس مائة، ثم اشتريت البناء بخمس مائة فلا شفعة للشفيع في البناء، وقال الشفيع لا بل إشتريتهما معاً، فالقول قول الشفيع مع يمينه على علمه استحساناً يحلف بالله ما يعلم أنه اشتراهما بعقدين، ولو قال المشتري باعني الأرض بغير بناء، ثم وهب لي البناء، أو قال: وهب لي البناء، ثم باعني الأرض، وقال الشفيع لا بل إشتريتهما فالقول قول المشتري. وفي الحانية: ويأخذ الشفيع الأرض دون البناء!

٢٦٥٢٩:- م: وكذلك إذا قال المشتري وهب لي هذا البيت بطريقه إلى باب الدار، وباعني الباقي من الدار بالف درهم، وقال الشفيع: لا بل اشتريت كلها، فالقول قول المشتري في البيت، ويأخذ الشفيع الدار كله غير البيت، وفي الحانية: وطريقه، إن شاء بالف، فإن جحد البائع هبة البيت، كان القول قوله مع يمينه، وإن صدق البائع المشتري فيما قال: كان البيت للموهوب، ولا يصدقان على إبطال الشفعة في الدار، وإن أقر بهبة البيت للمشتري، وادعى المشتري أن الهبة كانت قبل الشراء، فلا شفعة للجار،

والجار يقول: لا، بل كان الشراء قبل الهبة ولى الشفعة فيما اشترت، فالقول قول الشفيع، وإن قامت البينة على الهبة قبل الشراء، فإن صاحبها أولى بالشفعة من الجار!

٢٦٥٣٠:- وفي التجريد: إذا اشترى داراً، فقال المشتري اشترت العرصة بالف درهم على حدة، والبناء بالف، وقال الشفيع: لا، بل اشتريتهما جميعاً بالفين، فالدار لى بينائهما، فالقول قول الشفيع؛ فإذا أقاما البينة، ولم يوقتا وقتاً، فالبينة بينة المشتري في قول أبي يوسف، وقال محمد: البينة بينة الشفيع، وقال أبو يوسف: إذا ادعى المشتري، أنه أحدث البناء فالقول قوله وعلى الشفيع البينة!

٢٦٥٣١:- ولو اشترى دارين، ولهما شفيع ملاصق، فقال المشتري: اشترت واحدة بعد واحدة فانا شريكك في الثاني، وقال الشفيع: لا، بل اشتريتهما صفقة واحدة فلى الشفعة فيهما فالقول قول الشفيع، وإن أقاما البينة فهو على الاختلاف الذى ذكرنا!

٢٦٥٣٢:- وفي العيون والحاوى: ولو أن رجلاً ساكناً في دار فبيع بجنبها دار، فاراد الشفيع الشفعة، فقال المشتري انت ساكن، ولا تملك، فالقول قول: الساكن في قول زفر، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله القول قول المشتري، وقال أبو يوسف إن أقر المشتري أنها في يدي الشفيع، فله الشفعة، وإن أنكر أنها في يده، ولا بينة له فلا شفعة له!

٢٦٥٣٣:- م: ولو ادعى المشتري أنه اشترى الارض والبناء بصفقة واحدة، وقال الشفيع: لا، بل اشتريتهما بصفقتين ولى ان آخذ الارض دون البناء، فالقول قول المشتري مع يمينه، ولم يذكر الاستحسان، والقياس في هذه المسألة، وفيما إذا ادعى المشتري تفرق الصفقة، وهى المسألة التى تقدم ذكر القياس والاستحسان، وذكر أن القول قول الشفيع مع يمينه استحساناً،

ويجب أن تكون هذه المسالة على القياس والاستحسان، ويكون ما ذكر أن القول قول المشتري جواب الاستحسان!

٢٦٥٣٤:- رجل اقام بينة أنه اشترى هذه من فلان بالف درهم، واقام رجل آخر بينة، انه اشترى هذا البيت من هذه الدار فلان منذ شهر بكذا فانه يقضى بالبيت لصاحب الشهر، وبقية الدار للآخر، ولو لم يوقت واحد منهما، قضيت بالبيت بينهما، وقضيت بباقي الدار للآخر، ولا شفعة لو احد منهما فيما صار لصاحبه!

٢٦٥٣٥:- وإذا كان داران متلازقتان، فان ادعى احدهما شراء احدهما منذ شهرين، وادعى الاخر منذ شهر، فالشفعة، لصاحب الشهرين، ولو لم يوقت شهود واحد منهما، فلاشفعة لو احدهما!

٢٦٥٣٦:- وفي الخانية، والكافي: ولو قال: اشتريت النصف، ثم النصف، وقال الجار وهو الشفيع اشتريت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استحساناً، وإن اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري في قول أبي يوسف، وعلى قول محمد رحمه الله البينة بينة الشفيع، وإن ادعى المشتري، أنه اشترى الكل معاً بعقد واحد، وادعى الشفيع أنه اشتراه متفرقاً، كان القول قول المشتري!

٢٦٥٣٧:- وإن قال: وهب لى هذا البيت من الدار بطريقه إلى باب الدار، ثم باعنى مابقى من الدار بالف درهم، وقال الشفيع: بل اشتريت كل الدار بالف درهم، كان القول قول المشتري في البيت، ويأخذ الشفيع كل الدار غير البيت وطريقه.

٢٦٥٣٨:- وفي الظهيرية: ولو قال: اشتريت ربع الدار أولاً، ثم ثلاثة ارباعها، وكذا الشفعة في الربع لاغير، وقال الشفيع: لا، بل اشتريت ثلثة ارباعها أولاً، ثم الربع فالقول قول الشفيع!

٢٦٥٣٩:- وفي الخانية: رجل اشترى داراً فادعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار، وكذبه المشتري، فالقول قول المشتري، والبينة بينة الشفيع!

الفصل الثالث عشر فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة، وما يتصل به

٢٦٥٤٠- ويجوز التوكيل بطلب الشفعة، وفى الذخيرة: الوكيل ياخذ الدار بالشفعة، م: وإذا أقر المشتري بشراء الدار، والدار فى يديه، وجب فيها الشفعة، وخصمه الوكيل، ولا يقبل من المشتري بينة أنه اشتراها من صاحبها، إذا كان صاحبها غائباً؛ لأن البينة على الغائب لا تقبل من غير خصم حاضر، ولا خصم عن الغائب هنا حتى لو حضر صاحبها بعد إقامة البينة على الشراء منه، وصدقه فيما أقر له من الملك، وكذبه فيما ادعى من الشراء، يسترد الدار من يد الشفيع، ويسلم إلى البائع، ولكن يحلف صاحبها بالله ما بعته من هذا المشتري، فإذا حلف حينئذ يرد الدار عليه، فإن أقام بينة بمحضر صاحبها أنه باعها من المشتري ثبت الشراء، وسلم الدار للشفيع، ويقبل هذه البينة من المشتري ومن الشفيع، وإن أقر البائع بالبيع، وأنكر المشتري، والدار فى يد البائع قضى بالشفعة، وإن أقر المشتري والبائع بالبيع، ولكن قال: لاشفعة لفلان فيها، فإن القاضى يسأل الوكيل البينة على الحق، وجبت به لموكله الشفعة من شركة، أو جوار، فإن أقامها قضى له بالشفعة، وإلا فلا!

٢٦٥٤١- وإذا أراد الوكيل إثبات الشفعة لموكله، بالجوار ينبغي أن يقيم بينة أن الدار التى إلى جنب الدار المبيعة ملك موكله فلان، هكذا ذكر محمد رحمه الله، وقد ذكرنا فى فصل إنكار المشتري جوار الشفيع كيفية الشهادة فى حق الاصل، فيجب ان يكون فى حق الوكيل كذلك، ولو أقام بينة أن الدار التى إلى جنب الدار المبيعة ملك موكله فلان لا يكتفى به كما فى حق الموكل لو أقام البينة بنفسه!

٢٦٥٤٢:- وإذا أراد إثبات الشفعة بالشركة، فأقام بينة أن لموكله فلان نصيباً

من هذه الدار المبيعة، ولم يبينوا مقداره لايقبل ذلك، ولا يقضى له بالشفعة!

٢٦٥٤٣:- وإذا وكل الرجل رجلاً بأخذ دار له بالشفعة، ولم يعلم

الثمن صح التوكيل، وإذا أخذها الوكيل بما اشتراها المشتري لزمت الموكل،

وإن كان ذلك ثمناً كثيراً بحيث لايتغابن الناس فيه سواء أخذها بقضاء أو

بغير قضاء، بخلاف الوكيل بالشراء، إذا اشترى بثمن كثير لايتغابن الناس في

مثله حيث لايلزم الموكل!

٢٦٥٤٤:- وفي التجريد: ومن باع داراً وهو شفيعها فله الشفعة، وكذلك

لو كان وكيلاً بالسراء!

٢٦٥٤٥:- وإذا وكل رجل هو ليس بشفيع شفيع الدار أن يأخذ الدار،

بالشفعة فظاهر الشفيع ذلك، فقد بطلت شفيعته، فإن اشترى الشفيع حتى أخذها

من المشتري، ثم علم المشتري بذلك إن سلمها بغير قضاء جاز ذلك، ولم يكن

للمشتري أن يأخذها، وصار الشفيع مشترياً للأمر، وإن أخذها بقضاء قاض فإنها

ترد على المشتري، ولايصح توكيل الشفيع المشتري بأخذ الشفعة سواء كانت

الدار في يده، أو في يد البائع!

٢٦٥٤٦:- وإذا وكل رجلاً بطلب الشفعة بكذا وكذا درهماً، وأخذه،

فإن كان المشتري اشترى بذلك المقدار أو اقل فهو وكيل، وإن كان اشترى بأكثر

من ذلك فهو ليس بوكيل، وكذلك إذا قال وكلتك، إن كان فلان اشتراها، فإذا

قد اشتراها غيره لا يكون وكيلاً!

٢٦٥٤٧:- وإذا وكل وكيلين بأخذ الشفعة، فلاأحدهما أن يخاصم بدون

الآخر، ولاياخذ الشفعة بدون الآخر، وإذا وكل وكيلاً بأخذ الشفعة، فليس

للوكيل أن يوكل غيره إلا أن يكون الأمر اجاز ما صنع، فإن اجاز ما صنع، ووكل

الوكيل وكيلاً، واجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني أن يوكل غيره.

٢٦٥٤٨:- وكيل باع داراً وقبضها المشتري، فوكل الشفيع البائع باخذها بالشفعة، لم يصح!

٢٦٥٤٩:- جامع الفتاوى: وعن أبي يوسف رحمه الله فيمن اشترى داراً فقال له عند عقدة البيع، انما اشتريتها لفلان، واشهد على ذلك، ثم جاء الشفيع فهو خصم له إلا أن يقيم البينة، أن فلانا وكله حينئذ لا يكون خصماً!

٢٦٥٥٠:- الوكيل بالشفعة إذا سلم الشفعة ذكر في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القاضى صح، وإن سلم في غير مجلس القاضى لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع ابو يوسف عن هذا، وقال: يصح تسليمه في مجلس القاضى، وفي غير مجلس القاضى، فعلى رواية كتاب الشفعة جوز تسليمه في مجلس القاضى، ولم يحك فيه خلافاً، وذكر في كتاب الوكالة، والماذون الكبير أن تسليمه في مجلس القاضى صحيح عند أبي حنيفة، وأبي يوسف خلافاً لمحمد، وتبين بما ذكر في الوكالة، والماوذ أن ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله!

٢٦٥٥١:- وفي الولوالجية: تسليم الشفعة عن الوكيل صحيح سواء كانت الدار في يده، أو لم تكن، وهذا عند أبي حنيفة، وأبي يوسف خلافاً لمحمد، والفتوى على قولهما، م: واقاراه على موكله بالتسليم في مجلس القاضى صحيح بلا خلاف بين علمائنا الثلاثة رحمهم الله، واقاراه في غير مجلس القاضى عند أبي حنيفة ومحمد، وقول أبي يوسف الأول، وفي قوله الآخر صحيح!

٢٦٥٥٢:- الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة، وادعى المشتري التسليم فهذا على وجهين: (١) أن يدعى التسليم على الموكل، ويطلب يمين الوكيل بالله ما يعلم أن الموكل قد سلم الشفعة، أو يطلب يمين الموكل بالله ما سلمنى الشفعة، فإن طلب يمين الوكيل، فالقاضى لا يحلفه، وإن طلب يمين الموكل فالقاضى يقول له سلم الدار إلى الوكيل ليأخذها لموكله بالشفعة وانطلق، واطلب يمين الموكل! (٢) الوجه

الثانى ان يدعى التسليم على الوكيل، ويطلب يمينه فالقاضى لا يحلفه عند أبي حنيفة، ومحمد، خلافاً لأبي يوسف!

٢٦٥٥٣:- وكذلك إذا شهد شاهدان على الوكيل انه سلم الشفعة عند غير القاضى فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة، ومحمد خلافاً لأبي يوسف، وكذلك إذا شهد شاهدان عليه انه قد سلم عند القاضى ثم عزل قبل ان يقضى عليه، لم يجز عند أبي حنيفة، ومحمد، ولو اقر الوكيل عند القاضى انه قد سلم الشفعة عند غير القاضى، أو عند قاض اخر فاقراه صحيح، ويكون هذا بمنزلة انشاء التسليم عند هذا القاضى، ولو اقر الشهود عند القاضى انهم قد رجعوا عن شهادتهم فى غير مجلس القاضى صح اقرارهم، وجعل ذلك منهم بمنزلة انشاء الرجوع عند هذا القاضى!

٢٦٥٥٤:- **وفى فتاوى اهل سمرقند:** إذا وكل رجلاً ببيع داره فباعها بالف درهم، ثم حط عن المشتري مائة درهم، وضمن ذلك الامر، فليس للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا بالالف!

٢٦٥٥٥:- **وفى فتاوى الفضلى:** الوكيل بشراء الدار إذا اشترى، وقبض فجاء الشفيع، وأراد ان يطلب الشفعة من الوكيل فهذا على وجهين: (١) الأول: أن تكون الدار فى يد الوكيل، وفى هذا الوجه الطلب منه صحيح، **وفى الكافى:** وكذا إذا كان البائع وكيل الغائب، فللشفيع أن يأخذها منه إذا كانت فى يده. (٢) الوجه الثانى: أن يكو الوكيل قد سلم الدار إلى الموكل، وفى هذا الوجه لا يصح الطلب من الوكيل! **وفى الولوالجية:** وتبطل شفيعته، م: هكذا يقول الفقيه ابو ابراهيم وهكذا ذكر فى الاجناس عن محمد رحمه الله قال الصدر الشهيد هو المختار، وقال القاضى الامام أبو على السغدى: الصحيح أن يصح الطلب منه على كل حال، وقال الصدر الشهيد: والجواب فى الوكيل مع الموكل كالجواب فى البائع مع المشتري أن كانت الدار فى يد البائع فالطلب صحيح، وإن كانت الدار فى يد المشتري لا يصح الطلب من البائع هو المختار!

٢٦٥٥٦:- **وفى جامع الفتاوى:** الوكيل بالشراء إذا اشترى الدار بمحضر

الشفيع يأخذ من الوكيل، ولا يلتفت إلى حضور الموكل، ويكتب العهدة، وكذلك لو كان وكيلاً بالبيع، فباع بمحضر الشفيع، له أن يأخذ من الوكيل، وعن أبي يوسف في الوكيل بالشراء ان الشفيع لا يملك الاخذ ما لم يحضر الوكيل!

٢٦٥٥٧:- م: هذا هو الكلام فى الطلب، واما الكلام فى تسليم الشفعة، فتسليم الشفعة عند الوكيل فقد ذكرنا فى فصل تسليم الشفعة، قال أصحابنا: إذا قال المشتري قبل ان يخاصم فى الشفعة: اشتريت هذه الدار لفلان، وسلمتها اليه، ثم حضر الشفيع فلا خصومة بين الشفيع، وبين المشتري!

٢٦٥٥٨:- وفى التجريد: ولو أقر بذلك بعد ما خاصم الشفيع لم يسقط الخصومة عنه، م: ولو أقام البينة انه قال قبل شرائه اشتري لفلان لم تقبل بينته، وروى عن محمد رحمه الله أن المشتري إذا قال: انا اقيم البينة انى اقررت، بهذا الفعل قبل الشراء لم تقبل بينته!

٢٦٥٥٩:- وفى المنتقى: بشر عن أبي يوسف: رجل اشترى داراً، واشهد قبل شرائه، أو بعد شرائها، معنى قوله اشهد قال بلسانه، انه اشترى لفلان بماله وامره، وطلب الشفيع الشفعة، فالمشتري خصم فى ذلك، وإن كان له شاهدان يشاهدان فلاناً امره بشرائها لم يكن هو خصماً للشفيع والله اعلم!

الفصل الرابع عشر في شفعة الصبي

٢٦٥٦٠:- قال محمد في الاصل: الصغير والكبير في استحقاق الشفعة سواء،

وفي السغناقي: وقال ابن أبي ليلي لاشفعة للصغير!

٢٦٥٦١:- م: والحبلى في استحقاق الشفعة والكبير سواء، فان وضعت لاقل

من ستة اشهر منذ وقع الشراء، فله الشفعة، وإن جاءت به لسته اشهر فصاعداً منذ وقع الشراء، فانه لاشفعة له إلا أن يكون ابوه مات قبل البيع، وورث الحبلى منه حينئذ يستحق الشفعة، وإن جاءت بالولد لسته اشهر فصاعداً!

٢٦٥٦٢:- وفي السغناقي: وإذا كانت الشفعة لورثة فيهم الصغير والكبير،

والحبلى الذى لم يولد بعد، فهم في الشفعة سواء، وإذا وضعت الحبلى حملها، وقد ثبت نسبه من الميت شركهم في الشفعة، وإن كان الوضع لاكثر من ستة اشهر!

٢٦٥٦٣:- م: ثم إذا وجبت الشفعة للصغير، فالذى يقوم بالطلب والأخذ من

قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه، وهو ابوه ثم وصى ابيه، ثم جده اب ابيه، ثم وصى الجد، ثم وصى القاضى فإن لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفعته، إذا ادرك، فإذا ادرك، وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة، فاختر رد النكاح، أو طلب الشفعة فايهما ما كان أولاً يجوز، ويىطل الثانى، والحيلة في ذلك أن يقول طلبتهما الشفعة والخيار، وإذا كان له احد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة، حتى لو بلغ

٢٦٥٦٠:- أخرج ابن أبي شيبة مايؤيد المسالة عن الحسن قال: كان يرى الشفعة

لصغير والغائب- مصنف ابن أبي شيبة- البيوع والاقضية- في الشفعة تكون للغائب أم لا؟

١٤٣/١١ برقم ٢١٧١٣

٢٦٥٦٣:- أخرج الطبرانى عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: الصبى على شفعته حتى يدرك، فإذا ادرك إن شاء أخذ، وإن شاء ترك- المعجم الأوسط

للطبرانى ٤/ ٣٣٠ برقم ٦١٤٠

الصغير لا يكون له حق الأخذ، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وقال محمد رحمه الله: لا تبطل الشفعة **وفي الهداية:** وقال محمد، وزفر: وهو على شفعته إذا بلغ ٢٦٥٦٤:- قالوا: وعلى هذا الخلاف إذا بلغهما شراء دار بجوار الصبي، فلم يطلب، وهذا إذا بيعت بمثل قيمتها، فإن بيعت بأكثر من قيمتها بما لا يتغابن الناس فيه قيل: جاز التسليم بالاجماع، وقيل: لا يصح بالاتفاق، وإن بيعت بأقل من قيمتها محاباة كثيرة، فعند أبي حنيفة لا يصح التسليم منهما، ولا رواية عن أبي يوسف **وفي الكافي:** وذكر في الحضر، والمختلف إذا سلم الاب شفعة الصغير، والشراء، ولا رواية عن أبي يوسف!

٢٦٥٦٥:- م: وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة، إذا سلم الاب أو الوصي ومن بمعناهما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة، وأبي يوسف حتى لو بلغ الصبي لا يكون له ان يأخذها بالشفعة! **وفي الكافي:** وقال محمد، وزفر لا يجوز، وهو على شفعته إذا بلغ، ثم تسليم الاب والوصي شفعة الصغير صح عند أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمه الله، سواء كان التسليم في مجلس القاضى، أو في غير مجلس القاضى، بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس القاضى عند أبي حنيفة رحمه الله!

٢٦٥٦٦:- إذا اشترى داراً لابنه الصغير، والاب شفيعها، كان للاب أن يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه لنفسه، ثم كيف يأخذ يقول: اشتريت، وأخذت بالشفعة، ولو كان مكان الاب وصياً ذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله هذه المسألة في أول باب تسليم الشفعة، ولم يشيع في الجواب!

٢٦٥٦٧:- وذكر الصدر الشهيد هذه المسألة في واقعاته وشوش الجواب، والجواب المشيع انه كان في أخذ الوصى هذه الدار بالشفعة منفعة للصغير بان وقع شراء الدار بغبن يسير، بأن كانت قيمة الدار مثلاً عشرة، وقد اشتراها الوصى باحد عشر، فان الغبن اليسير يتحمل من الوصى في تصرفه مع الاجانب، ويأخذ الوصى بالشفعة، يرتفع الغبن، فإذا كانت الحالة هذه كان أخذ

الوصى بالشفعة منتفعاً في حق الصغير، وكان للوصى أن يأخذ الدار بالشفعة على قياس قول أبي حنيفة واحدى الروايتين عن أبي يوسف كما في شراء الوصى شيئاً من مال الصغير لنفسه، وإن لم يكن في أخذ الوصى هذه الدار منفعة من حق الصغير، بان وقع شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصى الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصى أن يشتري شيئاً من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصى ولاية الأخذ يقول: اشترت، وطلبت الشفعة، ثم يرفع الامر الى القاضى حتى ينصب قيماً عن الصبي فيأخذ الوصى منه بالشفعة، ويسلم الثمن إليه، ثم القيم يسلم الثمن إلى الوصى!

٢٦٥٦٨:- وعن الفقيه أبي بكر رحمه الله: لو اشترى لابنه الصغير داراً، والاب شفيعها لا يأخذ بالشفعة مالم يدرك الابن، أو ينصب له خصماً، قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب في الوصى؛ فأما الاب يأخذ، وعن شداد أن الوصى يشهد على طلب الشفعة! وفي الحاوى: يوم الشراء، م: ويترك حتى يبلغ الصبي، ولو كان الصبي شفيع دار اشتراها الوصى لا يشهد، ولا يطلب الشفعة له حتى يدرك اليتيم!

٢٦٥٦٩:- اليتيمة: إذا وجبت الشفعة للصغير بضمن فسلمها الاب، أو الوصى لا يصح تسليمه، والصغير على شفעתه إذا بلغ، وهذا الجواب بالتاويل لارواية فيه عن المتقدمين!

٢٦٥٧٠:- م: اشترى الاب لنفسه داراً، وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير، فليس للذى بلغ أن يأخذها بالشفعة!

٢٦٥٧١:- ولو باع الاب داراً لنفسه، وابنه الصغير شفيعها، فلم يطلب الاب الشفعة لا يبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير، كان له أن يأخذها واما الوصى إذا اشترى داراً لنفسه، أو باع الدار، والصبي شفيعها، فلم يطلب الوصى شفעתه، فاليتيم على شفעתه إذا بلغ!

٢٦٥٧٢:- وفي نوادر هشام: قال قلت لمحمد رحمه الله: ماتقول في رجل اشترى داراً، وابنه الصغير شفيعها، فلم يطلب الشفعة، قال: اما في قياس قول

أبي حنيفة لاشفعة للصغير؛ فاما الوصى فهو على شفעתه، ويجب ان يكون الجواب في شراء الاب داراً لنفسه، وابنه الصغير شفيعتها على التفصيل ان لم يكن في هذا الأخذ ضرر، بان وقع شراء الاب باكثر من القيمة مقدار مايتغابن الناس في مثله لا يكون للصغير الشفعة إذا بلغ، وإن كان للصغير في هذا الأخذ ضرر بأن وقع شراء الاب باكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله كان له الشفعة إذا بلغ!

٢٦٥٧٣:- والذى يؤيد هذا مسألة ذكرها شمس الائمة السرخسى في باب تسليم الشفعة، وصورتها رجل اشترى داراً بأكثر من قيمتها، وصغير شفيعتها، فسلم الاب شفعتها لا يصح تسليمه عندهم جميعاً، هو الصحيح، ويجب ان يكون الجواب في الوصى إذا اشترى داراً لنفسه، والصغير شفيعتها، فلم يطلب حتى بلغ الصبي على التفصيل ايضاً، إن كان للصغير في الأخذ بالشفعة منفعة، فلاشفعة للصغير إذا بلغ عند أبي حنيفة واحدى الروائين عن أبي يوسف، وإن لم يكن للصغير في الأخذ بالشفعة منفعة ظاهرة، كان له الشفعة إذا بلغ بالاتفاق!

٢٦٥٧٤:- ولو كان الوصى باع الدار، وباقي المسألة بحالها، فالصغير على شفעתه إذا بلغ بالاتفاق كما في الاب، إذا قال أو الوصى اشترت هذه الدار بالف درهم للصغير، فقال له الشفيع: اتق الله، فانك اشتريتها بخمس مائة، فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يقيم البيئة على المشتري بخمس مائة!

الفصل الخامس عشر: في حكم الشفعة

٢٦٥٧٥:- إذا وقع الشراء بالعروض قد ذكرنا قبل هذا أن الشراء إذا وقع بما ليس من ذوات الامثال، فالشفيع يأخذ الدار بقيمة ما وقع الشراء به!

٢٦٥٧٦:- قال محمد في الاصل: إذا اشترى الرجل داراً بعبد بعينه، وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي، ثم استحق العبد بطلت الشفعة، وأخذ الدار من الشفيع، هذا إذا أخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي، وإن كان المشتري قد سلم الدار الى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء، إن كان قد سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوماً من كل وجه، ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل، ويجعل ذلك بيعاً، ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار، وإن لم يكن سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا، ولكن قال: سلمت الدار لك بقيمة العبد، كان للمشتري أن يسترد من الشفيع!

٢٦٥٧٧:- وإذا اشترى داراً بعبد، وهلك العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري، كان للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة، ولو لم يمت العبد حتى أخذ الشفيع الدار بقيمة العبد، إن أخذها من البائع لم يبق للبائع على العبد الذي جعله المشتري ثمناً لهذه الدار سبيل!

٢٦٥٧٨:- وإذا اشترى داراً بعبد غيره، واجاز صاحب العبد الشراء، فللشفيع الشفعة!

٢٦٥٧٩:- وإذا وقع الشراء بمكيل أو موزون بعينه، واستحق المكيل، أو الموزون فقد بطلت الشفعة، وإن كان المكيل أو الموزون في الذمة، فاوفاه ذلك، ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله.

٢٦٥٨٠:- في المنتقى: ابن سماعة عن محمد رحمه الله في رجل اشترى من آخر داراً بالكوفة بكر حنطة بعينه أو بغير عينه وتقابضا، ثم خاصمه الشفيع في

الدار بمرور، وقضى له عليه بالشفعة، والدار بالكوفة أو بمرور، وقال إن شاء المشتري أخذ الشفيع حتى يأخذ ثمنه حنطة مثلها بالكوفة، وسلم له الدار بمرور، وإن شاء سلم له الدار، وأخذ منه بمرور قيمة الطعام بالكوفة!

٢٦٥٨١- وقال في موضع آخر من، **المنتقى**: إن كانت قيمته الكر في الموضعين سواء اعطاه الكر حيث قضى بالشفعة، فإن كانت القيمة متفاضلة، نظر في ذلك، إن كان الكر في الموضع الذي يريد الشفيع أن يعطى اعالى، فذلك إلى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء، وإن كان ارحص فرضى به المشتري فذلك إليه، وإن تساوى اعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه مايساوى في موضع الشراء!

٢٦٥٨٢- **وفى الكافى، والفتاوى العتائية**: لو اشترى داراً بكر من رطب، فجاء الشفيع بعد ما انقطع الرطب من ايدى الناس؛ فانه يأخذ الدار بقيمة الرطب!

الفصل السادس عشر في الشفعة في فسخ البيع، والاقالة، وما يتصل بذلك

٢٦٥٨٣-: - المشتري الدار إذا وجد بالدار عيباً، بعد ما قبضها وردها بالعيب، وكان ذلك بعد ما سلم الشفيع الشفعة، فللشفيع أن يأخذها بالشفعة، إن كان الرد بالعيب بغير قضاء القاضي، ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفيع أن يأخذها، وإن كان الرد بالعيب قبل قبض الدار، فإن كان بقضاء فلا شفعة، وإن كان بغير قضاء فكذلك عند محمد، وأما على قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله فقد اختلف المشايخ رحمهم الله، قالوا: للشفيع الشفعة، وبعضهم قالوا: لاشفعة للشفيع!

٢٦٥٨٤-: - وإن كان المشتري رد الدار بخيار روية، أو بخيار شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة، حصل الرد قبل القبض أو بعد القبض، بتراضيهما أو بغير تراضيهما!

٢٦٥٨٥-: - وفي الذخيرة في المتفرقات: وإن كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء، والرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع حق الشفعة، وأما إذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة، سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه، أو بسبب هو فسخ من وجه بيع جديد من وجه!

٢٦٥٨٦-: - وإذا اشترى الرجل داراً أو أرضاً، فسلم الشفيع الشفعة، ثم أن البائع والمشتري تصادقا أن البيع كان تلجئة، ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة!

٢٦٥٨٧:- **في المنتقى:** رجل اشترى داراً، وقبضها وسلم الشفيع الشفعة، ثم أن المشتري قال: إنما كنت اشتريتها لفلان، وقال الشفيع: بل اشتريتها لنفسك، وهذا منك بيع مستقل، وأنا آخذها بالشفعة بهذا البيع، فالقول قول الشفيع، فإن كان فلان غائباً لم يكن للشفيع أن يأخذ الدار حتى يقدم الغائب، وإن قال المشتري أنا اقيم البينة أن فلاناً امرنى بذلك، وإنى إنما اشتريتها له، لم يقبل بينته على ذلك حتى يحضر فلان!

٢٦٥٨٨:- إذا انفسخ البيع فيما بين البائع والمشتري بسبب فهو فسخ من كل وجه لا يبطل حق الشفعة. والله اعلم! **وفي الخانية:** ولو تقايل البائع والمشتري لا تبطل شفيعته!

الفصل السابع عشر: فى شفعة اهل الكفر

٢٦٥٨٩:- الكافر والمسلم فى استحقاق الشفعة ، وفى الخانية: لهم وعليهم سواء، م: فإذا اشترى النصرانى من نصرانى داراً بميتة أو دم فلا شفعة للشفيع، اشترى الذى من ذمى داراً بخمر وتقابضا، ثم صار الخمر خلأ، ثم اسلم البائع والمشتري، ثم استحق نصف الدار، وحضر الشفيع فأخذ النصف بنصف قيمة الخمر، ولا يأخذ بنصف الخل، ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخل، إن كان الخل قائماً فى يده، وإن كان مستهلكاً رجع عليه بمثل نصف الخل!

٢٦٥٩٠:- وفى الهداية، والظهيرية: وإذا اشترى الذمى بخمر أو خنزير، وشفيعها مسلم أخذ بقمية الخمر، والخنزير، وإن كان شفيعها مسلماً وذمياً أخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر، والذمى نصفها بنصف الخمر، فلو اسلم الذمى أخذها بنصف قيمة الخمر، وفى الكافى: ولا تبطل شفעתه!

٢٦٥٩١:- وفى السغناقى: ثم اعلم أن طريق معرفة قيمة الخمر والخنزير، هو الرجوع فيهما إلى من اسلم من أهل الذمة، أو من تاب من فسقة المسلمين، فإن وقع الاختلاف فى ذلك، فالقول فيه قول المشتري!

٢٦٥٩٢:- وفى المبسوط: وإذا اسلم أحد المتبايعين، والخمر غير مقبوضة، والدار مقبوضة أو غير مقبوضة انتقض البيع، ولكن لا يبطل حق الشفيع فى الشفعة، فيأخذها الشفيع بقمية الخمر، ان كان هو مسلماً، أو كان الماخوذ منه مسلماً!

٢٦٥٨٩:- أخرج ابن أبي شيبة ما يزيد المسألة عن خالد الحذاء قال: كتب عمر بن عبد العزيز لليهودى والنصرانى شفعة- مصنف ابن أبي شيبة البيوع والاقضية- فى الشفعة للذمى والاعرابي ١١/ ٥٤٠ برقم ٢٣١٨٢

واخرج عبد الرزاق قول الثورى: الشفعة للكبير، والصغير، والاعرابي، واليهودى، والنصرانى، والمجوسى، فإذا علم لثلاثة أيام فلم يطلبها فلا شفعة له، وإذا مكث اياماً ثم طلبها، وقال لم اعلم أن لى شفعة فهو منهم- مصنف عبد الرزاق- البيوع- باب هل للكافر شفعة وللأعرابي ٨/ ٨٤ برقم ١٤٤١٣

٢٦٥٩٣:- م: اشترى الذمي من ذمي كنيسة أو بيعة، فللشفيع الشفعة!

٢٦٥٩٤:- اشترى المرتد داراً ثم مات، أو قتل على الردة بطل الشراء عند أبي حنيفة، ولو اسلم حتى نفذ شراءه، فللشفيع الشفعة، ومن اشترى داراً على ان المشتري بالخيار، كان للشفيع الشفعة اجاز المشتري البيع، أو فسخ، وإن باع المرتد داراً ثم مات، أو قتل على الردة، **وفي السغناقي:** أو لحق بدار الحرب بطل البيع، م: ولا شفعة للشفيع وإن اسلم؛ فله الشفعة، **وفي السغناقي:** وإن اسلم المرتد البائع قبل أن يلحق بدار الحرب جاز بيعه، وللشفيع فيها الشفعة!

٢٦٥٩٥:- م: ومن باع داراً بشرط الخيار للبائع، إن اجاز البيع وجبت الشفعة، وإن فسخه لا تجب كذا هنا عند أبي حنيفة!

٢٦٥٩٦:- وإذا كان الشفيع مرتداً، وطلب الشفعة من القاضي فالقاضي لا يقضى له بالشفعة حتى يسلم عند أبي حنيفة، وإن ابطال القاضي شفעתه، ثم اسلم بعد ذلك فلا شفعة له، وإن أوقفها القاضي حتى ينظر، ثم اسلم فهو على شفעתه، وإذا كان الشفيع مرتداً فمات أو قتل على الردة، أو لحق بدار الحرب فلا شفعة لوارثه، ولو كان المرتد لحق بدار الحرب، ثم بيعت الدار قبل قسمة ميراثه، كان لورثته الشفعة!

٢٦٥٩٧:- إذا اشترى الحربى المستامن داراً، ولحق بدار الحرب، فالشفيع على شفעתه متى لقيه، وإن كان الشفيع هو الحربى فلا شفعة له متى لحق بدار الحرب، وإن كان الشفيع مسلماً أو ذمياً، فدخل دار الحرب، إن لم يعلم بالبيع فهو على شفעתه متى علم، وإن دخل وهو يعلم بالبيع فلم يطلب بطلت شفעתه لترك الطلب!

٢٦٥٩٨:- وإذا اشترى المسلم داراً فى دار الحرب، وشفيعها مسلم، ثم اسلم اهل الدار فلا شفعة للشفيع يجب أن يعلم أن كل حكم لا يفتقر الى قضاء القاضي، فدار الاسلام ودار الحرب فى حق ذلك الحكم على السواء، وكل حكم يفتقر الى قضاء القاضي لا يثبت ذلك فى حق من كان من المسلمين فى دار الحرب بمباشرة سبب ذلك الحكم فى دار الحرب!

٢٦٥٩٩:- نظير الأول جواز البيع والشراء، وصحة الاستيلاء ونفاذ العتق، ووجوب الصوم، والصلاة، فإن هذه الاحكام كلها من احكام الاسلام، ويجرى على من كان فى دار الحرب من المسلمين، ونظير الثانى الزنا، فإن المسلم إذا زنى فى دار الحرب، ثم صار فى دار الاسلام لا يقيم عليه الحد. والله اعلم!

الفصل الثامن عشر: فى الشفعة فى المرض

٢٦٦٠-: الفتاوى العتائية: ولاشفعة للوارث فى بيع المريض خلافاً

لهما، ولو كان احد الشفيعين وارثاً أخذها الآخر، ولو كان البائع فى الصحة، فأخذ الوارث بالشفعة، ثم حط البائع فى مرضه، لم يجز إلا جازة باقى الورثة، ولو كان الحط قبل أخذ الوارث، فإن أخذ بطل الحط، وإن ترك صح، إذا باع المريض داره بالفى وقيمتها ثلاثة الالف، ولا مال له غير الدار ثم مات المريض، وابنه شفيع الدار فلا شفعة له، وفى التجريد: سواء اجازت الورثة، أو لم تجز!

٢٦٦٠١-: فاما إذا اراد أن يأخذ بثلاثة آلاف درهم لاشك أن على قول ابى

حنيفة رحمه الله: لايجوز بدون إجازة الورثة واما على قولهما: فقد ذكر فى كتاب الشفعة، والجامع، والوصايا فى رواية ابى حفص، والماذون أنه لا يأخذها بالشفعة، وذكر فى الوصايا فى رواية ابى سليمان رحمه الله أنه يأخذ، فمن مشائخنا رحمهم الله من قال: فى المسألة روايتان، ومن المشائخ من وفق بين الروايتين: وقال ما ذكر فى عامة الروايات محمول على ما إذا اراد الأخذ من المشتري، وما ذكر فى الرواية الأخرى محمول على ما إذا اراد الأخذ من الورثة!

٢٦٦٠٢-: هذا إذا كان المشتري أجنبياً، وإن كان قريباً، فإن كان باعها

بمثل قيمتها، أو باضعاف قيمتها لاشفعة للشفيع قبل إجازة الورثة عند ابى حنيفة رحمه الله خلافاً لهما، وإن باعها بالفى درهم وقيمتها ثلاثة آلاف درهم لاشك أن على قول أبى حنيفة لاشفعة للشفيع وأما على قولهما فقد ذكر فى كتاب الشفعة أنه يأخذها بثلاثة آلاف درهم ان شاء، وذكر فى موضع آخر أنه لاشفعة للشفيع هنا، وعن أبى يوسف رحمه الله ان للشفيع، ان يأخذها بالفى درهم!

٢٦٦٠٣-: المريض إذا باع داراً بالفى درهم، وقيمتها ثلاثة الالف، وشفيعها

اجنبى فله أن يأخذها بالفى درهم!

٤٠٦٦٠٢:- **وفى السراجية:** مريض باع داراً من وارثه بمثل قيمتها، واجنبى شفيعها، لم يحز البيع إلا باجارة الورثة، فإن اجازوها جاز وأخذها!

م: وإن باعها بثلاثة آلاف درهم الى سنة، وقيمتها الفا درهم ثم مات اجمعوا على أن الاجل فيما زاد على الثلث باطل، ولكن اختلفوا انه يعتبر الاجل فى الثلث باعتبار الثمن، أو باعتبار القيمة، قال ابو يوسف: باعتبار الثمن فيعجل ثلثى الثمن، وذلك الفا درهم إن شاء، والالف الثالثة إلى اجله، وقال محمد رحمه الله: باعتبار القيمة فيعجل ثلثى القيمة، وذلك الف وثلاث مائة، وثلاثة وثلاثون وثلاث إن شاء، والباقي عليه إلى اجله!

٥٠٦٦٠٢:- **وفى التجريد، م:** إذا باع المريض داراً وحابى وابنه شفيعها، فبرئ من مرضه، فإن كان الوارث الشفيع إن علم بالبيع، وقد طلب وقت ما علم، كان له أن يأخذ بالشفعة، وإن لم يطلب فلا شفعة له!

م: الفصل العشرون: فى المتفرقات

٢٦٦٤٣:- ذكر محمد رحمه الله: فى الجامع الكبير ان السفيع اذا باع داره التى يستحق بها الشفعة مشاعاً، غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا يبطل به شفعته، وان باع بعضها مقسوماً، مما لا يلى جانب الدار المبيعة لا يبطل به الشفعة، وان باع بعضها مقسوماً، مما يلى الدار المبيعة يبطل به شفعته.

٢٦٦٤٤:- دارن طريقهما واحد الدارين بين رجلين، والاخر لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره فللاخرين الشفعة بالطريق، فان اقتسما الدار المشتركة، فان اصاب احدهما بعض الدار مع كل الطريق الذى، كان لها فاصاب احدهما بعض الدار بلا طريق وفتح الذى لا طريق له لنصيبه باباً الى الطريق الاعظم، وهما جميعاً جاران للدار التى بيعت فالذى صار الطريق له احق بشفعته، فان سلم هو الشفعة اخذه الاخر بالجوار، ولا يبطل شفعته هذه القسمة.

٢٦٦٤٥:- اذا بنى السفيع فى الدار التى اخذها بالشفعة بناء -

- وفى الكافى - او غرست ثم استحقت الدار من يده رجع على الذى اخذ الدار منه، والا على المشتري ان اخذها منه، والمشتري اذا بنى، ثم استحقت الدار من يده، فانه يرجع بقيمة البناء كما يرجع بالثمن.

٢٦٦٤٦:- وفى المنتقى - الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله: عنه: ان السفيع ان كان اخذ الدار بقضاء لا يرجع بقيمة البناء، وان كان اخذ بغير قضاء يرجع بقيمة البناء، وذكر ابن سماعة عن محمد بن نادر: انه لا يرجع بقيمة البناء على كل حال، وهو قول أبي يوسف أولاً، وكان ابو يوسف: يرويه عن أبي حنيفة رحمه الله: ايضاً، وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف: انه يرجع بقيمة البناء على من اخذ الدار منه، وكتب عليه عهده؛ لانه بمنزلة البائع، ويستوى فيه الحكم وغير الحكم.

٢٦٦٤٧:- الهداية - واذا اجتمع الشفعاء، فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم، ولا يعتبر اختلاف الاملاك، وقال الشافعى: هى على مقادير الانصباء.

- وفى السغناقى - بيانه دار بين ثلاثة نفر لاحدهم نصفها، ولاخر ثلثها، ولاخر سدسها باع صاحب النصف نصيبه، وطلب الاخران الشفعة قضى بالشقص المبيع بينهما نصفين عندنا: وعن الشافعى رحمه الله: اثلاثاً بقر ملكها، وان باع صاحب السدس نصيبه، وطلب الاخران الشفعة، قضى بينهما احماساً عنده، وان باع صاحب الثلث نصيبه قضى بين الاخرين ارباعاً بقدر ملكها، وعندنا بقضى به بينهما نصفين.

٢٦٦٤٨:- وكذلك على اصلنا اذا بيعت، ولها جاران احدهما جار من ثلاثة جوانب، والاخر من جانب واحد، وطلبا الشفعة فهو بينهما نصفان، ولو اسقط بعضهم حقه فهو للباقيين فى الكل على عددهم، ولو كان البعض غائباً يقضى لها بين الحضور اخر يقضى له بالنصف، ولو حضر ثالث فثلث ما فى يد كل واحد، فلو سلم الحاضر بعد ما فى له بالجميع لا ياخذ القادم الا النصف بخلاف ما قبل القضاء.

٢٦٦٤٩:- وفى شرح الطحاوى - ولو ان داراً بيعت، ولها شفيعان جاران احدهما بثلاثة ارباع الدار، وجوار الاخر ربع، وطلبا جميعاً الشفعة يقضى بينهما نصفين عندنا.

٢٦٦٥٠:- م- رجل زعم انه باع دراهم من فلان بكذا، ولم ياخذ الثمن فقال: فلان، ما اشتريتها منك، كان للشفيه ان ياخذها، بالشفعة هذا اذا اقر انه باع من فلان، وفلان حاضر ينكر الشراء؛ فاما اذا كان غائباً فلا خصمة للشفيع مع المشتري حتى يحضر المشتري -

٢٦٦٥١:- وقال هشام: سالت محمداً: عن رجل باع داراً الى جنب رجل، وهو شفيعها، والشفيع يزعم ان الدار المباعة له، ويحلف انه ان ادعى رقبتهما يطل شفيعته، وان ادعى الشفعة يطل دعوى ارقبة، فيكيف يصنع، فاجاب، وقال: ينبغى له ان

٢٦٦٤٧:- اخرج ابن ابي شيبة اقوال السلف ما يؤيد المسالة فقد اخرج عن عامر قال: السفة على رؤوس الرجال- مصنف ابن ابي شيبة- البيوع، والاقضية ١١/٤٨٥ برقم ٢٢٩٨٣- واخرج ايضاً قول سفيان: الشفعة، والقسامة، والعقل على رؤوس الرجال- مصنف ابن ابي شيبة - البيوع، والاقضية ١١/٤٨٥ برقم ٢٢٩٨٥-

مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب الشفعة بالحصص، او على الرؤوس ٨/٨٥ برقم ١٤٤١٥ -

يقول: هذه الدار دارى، وانا ادعى رقبته، فان وصلت اليها، والا فانا على شفعتى فيها، فاذا قال: هذا لا تبكل شفعتى بدعواه الرقبة-

٢٦٦٥٢:- وفى الفتاوى العتابية- ولو قضى القاضى له بالشفعة، اخذها ثم طلب المشتري، بان يردها عليه على ان يزيد فى الثمن كذا صح الرد، ولم يصح الزيادة، وكذلك مع البائع، وهو كالا قاله لا يكون بالثمن الاول خلافاً لمحمد بعد القبض، ولا ياخذ من المشتري حتى يرد عليه البائع الثمن، وعن أبي يوسف اذا ادعاها، وقال بنتى غيب، ولكنى اخرها بالشفعة فهو اقرا ان البائع مالك فلا يقبل بينته بعد ذلك، وعنه انه يبطل الشفعة بدعوى الملك، ولو ادعى النصف، وقال: اقيم البينة واخذ الثانى بالشركة جاز-

٢٦٦٥٣:- م- وفى النوازل: دار بيعت وفيها دعوى لرجل هو شفيعها، فاراد ان يطلب الشفعة، على وجه لا يبطل دعواه ينبغى ان يقول: طلبت الشفعة ان لم يثبت لى فيها الحق الذى ادعى فيها-

٢٦٦٥٤:- وفى المنتقى- فى اخر باب طلب الشفعة، اذا باع الرجل داره فادعى رجل انها دارى، وانى اقيم البينة، فان لم ترك بينتى، فانا اخذها بالشفعة؛ لان دارى لزبقها فلا شفعة له فيها من قبل انه ادعى ملكها وزعم انه لاشفعة له فيها-

٢٦٦٥٥:- وفيه ايضاً رجل له دار غصبها غاصب، فبيعت دار اخرى بجنبها، الغاصب، والمشتري جاحدان الدار للشفيع ينبغى له ان يطلب الشفعة حتى اذا اقام البينة على الملك تبين ان الشفعة كانت ثلثة له، فاذا طلب خاصم الغاصب الى القاضى، واخبره عن صورة الامر فبعد ذلك ان اقام البينة قضى القاضى له بالدار، وبالشفعة فى الدار الاخرى، وان لم يقيم البينة فالقاضى يحلفها جميعاً-

٢٦٦٥٦:- فبعد ذلك المسالة على وجوه: (١) ان خلفا القاضى لا يقضى له باحد الدارين- (٢) وان نكلا القاضى يقضى له بالدارين- (٣) وان حلف الغاصب، ونكل المشتري لا يقضى له بالدار المغصوبة، ويقضى له بالشفعة- (٤) وان حلف المشتري، ونكل الغاصب يقضى له بالدار المغصوبة، ولا يقضى له بالشفعة-

٢٦٦٥٧:- ذكر هشام فى نوادره: سمعت ابا يوسف يقول: فى رجل صالح

رجلاً فى دار ادعاها فى يده مائة درهم، وهو جاحد واقام الشفيع البينة انها للذى ادعاها قال: ياخذها بالشفعة.

٢٦٦٥٨:- فى القدروى - اشترى داراً ولها شفيع فبيعت درا الى جنب هذه الدار، فطالب بالشفعة، وقضى له ثم حضر الشفيع قضى له بالدار الاولى بجواره، زيمضى الحكم فى الثانية للمشتري، ولو كان الاول جاراً للدارين حكم له بالدار الاولى بالجوز وينصف الدار الثانية.

٢٦٦٥٨:- وروى عن أبى يوسف رحمه الله: فيمن اشترى نصف الدار ثم اشترى اخر نصفها الاخر فخاصمة المشتري الاول فقضى له بالشفعة بالشركة، ثم يخاصمه جاز فى الشفعتين فالجار احق بشراء الاول، ولاحق له فى الثانى، وكذلك لو اشترى نصفها ثم اشترى نصفها، ولو كان المشتري للنصف الثانى غير المشتري للنصف الاول فلم يخاصمه حتى اخذ الجار النصف الاول فالجار احق بالنصف الثانى.

٢٦٦٦٠:- الحاوى - بيعت دار بجنب داره التياغتصبها منه غاصب بطلت شفעתه، ثم تخاصم الغاصب بالشفيع عند القاضى، فيقول القاضى: هذا الرجل اشترى هذه الدار، وقد طلبت شفعتها بجوارى من هذه الدار غصبها منى هذا الغاصب، وانكر واقام البينة على ذلك اخذ الدارين، وان لم يكن له بينة حلفها ان حلف الغاصب، ونكل المشتري قضى له بالشفعة، دون الدار المغصوب، وان كان على عكسه، فالجواب على عكسه ايضاً.

٢٦٦٦١:- م- ولو ان رجلاً ورث داراً فبيعت دار بجنبها، فاخذها بالشفعة ثم بيعت دار اخرى بجنب الدار الثانية، ثم استحققت الدار الموروثة، وطلب المستحق، فانه ياخذ الدار الثانية، ويكون الوراثة احق بالدار الثانية هذكذا، ذكر القدروى: ولم يذكر، ما اذا لم يطلب المستحق الشفعة، وذكر فى المنتقى ان الدار الثانية يرد على المقضى عليه بالشفعة يعنى الذى كان اشترها، والدار الثانية يترك فى يدى الذى هى فى يديه.

٢٦٦٦٢:- رجل اشترى داراً، وقبضها فاراد الشفيع اخذها فقال المشتري: بعته من فلان وخرجت من يدى، ثم او دعتها لا يصدق وجعل خصماً للشفيع، وان اقام البينة

على ذلك لاتسمع بينته، وكذلك لو قال: وهبتها لفلان، وقبضها ثم ادعيتها لايقبل قوله: ولو اقام على ذلك بينة لايسمع بينته، فان حضر المشتري فى الفصل الاول، والموهوب له فى الفصل الثانى، وكان ذلك بعد قضاء القاضى للشفيع، واقام البينة على الشراء، او على الهبة لايسمع بينته، وكان القضاء بالشفعة قضاء على المشتري، والموهوب له.

٢٦٦٦٣:- دار فى يد رجل انه اشتراها من فلان، وفقدته الثمن، والدار تعرف لفلان، وادعى فلان انه وهبها للمدعى، وارد ان يرجع فى الهبة فالقول قول: فلان فان لم يقض القاضى للواهب بالرجوع حتى يحضر شفيع الدار فهو احق بالدار من الواهب، وان لم يحضر قضى القاضى بالرجوع للواهب، فاذا قضى القاضى له بالرجوع، ثم حضر الشفيع نقص الرجوع وردت الدار على الشفيع، ولو كان صاحب اليد ادعى انه اشتراها من فلان على ان فلاناً بالخيار، ونقده الثمن، وادعى فلان الهبة، والتسليم، وحضر الشفيع اخذها بالشفعة، وبطل الخيار.

٢٦٦٦٤:- وفى الاصل: اذا كانت الدار فى يد البائع، وقضى القاضى للشفيع بالشفعة على البائع، وطلب الشفيع من البائع الاقالة، فاقالة البائع فلاقالة جائزة، ويعود الدار الى يد البائع، ولا يعود الى ملك المشتري، ويجعل فى حق المشتري، كان البائع اشترى الدار من الشفيع، وكذلك اذا كانت الدار فى يد المشتري، وقضى القاضى بالدار للشفيع، فقبلان يقبض الشفيع الدار من المشتري اقال: مع البائع صحت الاقالة، وصارت الدار ملكاً للبائع فى قول أبى حنيفة رحمه الله.

٢٦٦٦٥:- وفى الخانية- اذا مات الشفيع بعد ما قضى القاضى بالشفعة قبل ان يقبض الدار، وقبل ان ينقد الثمن كانت الدار لورثة الشفيع، ولو قضى القاضى بالشفعة للشفيع، وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة فى الثمن، والزيادة من جنس الثمن، او من غير جسمه تصير الدار للمشتري بالثمن الاول، وتبطل الزيادة، وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القاضى له بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة فى الثمن ففعل كانت اقالة، والاقالة كما يكون بين البائع، وبين المشتري يتحقق بين البائع، وبين الشفيع.

٢٦٦٦٦: م- اذا مات المشتري- وفى الخانية- او البائع، والشفيع حتى فللشفيع الشفعة، فان كان على الميت دين لايباع الدار فى دينه، واخذها الشفيع بالشفعة، وان تعلق بالدار حق الشفيع، والغريم-

-وفى السراجية- اثبت الشفعة بطلبين، ومات فليس للوارث اخذها-
-وفى شرح الطحاوى- ولو كان ملكها بالقضاء، او يتسلم المشتري اليه، ثم مات يكون ميراثاً لورثته-

٢٦٦٦٧: م- واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن فهذه المسالة على وجهين: (١) اما ان كان الحط قبل قبض القبض الثمن من المشتري- (٢) او بعده، فان كان قبل قبض الثمن صح الحط فى حق المشتري، والشفيع حتى ان الشفيع ياخذ الدار بماوراء المحوط، وكذلك لو وخب بعض الثمن من المشتري، او ابراه عن بعض الثمن، واما اذا حط الكل، او وهب الكل، او ابراه عن الكل صح فى حق المشتري، ولكن لا يظهر فى حق الشفيع حتى ياخذ الشفيع الدار، بجميع الثمن ان شاء، فان كان هذه التصرفات بعد قبض البائع الثمن من المشتري، فالجواب فى الحط، والهبة، ما ذكرنا قبل القبض ان حط البعض، او وهب البعض صح فى حق المشتري، والشفيع، ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري واخذ الشفيع بماوراء المحوط، والموهوب، وان حط الكل او وهب الكل يصح لك فى حق المشتري، ولايصح فى حق الشفيع، واما الابرأ فالأبراء بعد القبض لايصح سواء كان الابرأ عن الكل، او عن العض-

٢٦٦٦٦: - اخرج البيهقي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشفعة لاترث، ولاتورث- السنن الكبرى للبيهقى- الشفعة ١٣/٩ برقم ١١٧٨٩-
-وفى السراجية- وكيل باع داراً بالف، ثم حط من الثمن شيئاً فللشفيع الاخذ بالالف-

٢٦٦٦٨: م- ولو زاد المشتري فى الثمن زيادة على هذا العقد ياخذ الشفيع الدار بالثمن الاول، ولا يظهر الزيادة فى حق الشفيع-

٢٦٦٦٩: - رجل اشترى من رجل ارضاً، وضبصها فجاء الشفيع، وطلب شفعتها

فسلمها المشتري اليه، ثم نقد المشتري للبائع الثمن فوهب البائع منه من ذلك خمسة دراهم، وقد قبض المشتري من الشفيع جميع الثمن الشفيع بالهبة فليس له ان يسترد شيئاً، ولو وهب البائع خمسة دراهم من المشتري قبل قبض الثمن، كان للشفيع ان يسترد من المشتري ما وهب له البائع.

٢٦٦٧٠:- رجل اشترى داراً من رجل بالف، وتقابضاً ثم زاد في الثمن الفاً اخرى من غير ان يتناقضا البيع، ولم يعلم الشفيع بالالفين، ولم يعلم بالالف فاخذها الشفيع بالفين بحكم، او بغير حكم، فان اخذها بحكم ابطله القاضي، ثم قضى له ان ياخذها بالشفعة بالالف، وان اخذها بغير حكم فهذا شراء مبتداء فلا ينقض، ولو كان المشتري حين اشتراها بالف، وقبضها ثم ناقض البيع ثم اشتراها منه بالبيع، ثم علم الشفيع بالبيع بالف، واخذها بالشفعو بالفين بحكم، او بغير حكم، ثم علم بالبيع بالف، لم يكن له ان ينقض اخذه.

٢٦٦٧١:- وفي جامع الفتاوى- ولو اشترى داراً فوهبها لرجل، ثم جاء الشفيع ياخذ الدار، ويضع الثمن على يدى عدل عند أبي يوسف، ومحمد لا ياخذ حتى يحضر الواهب، وفيه الشفيع اذا اخذ الدار بالشفعة من يد البائع انفسخ بين البائع، والمشتري، وتحولت الصفقة الى الشفيع، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف ان العقد لا ينقض.

٢٦٦٧٢:- الخانية- الوكيل بالبيع اذا باع الدار، ثم ان الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن صح حط، ويضمن قدر المحوط للأمر، ويبرأ المشتري عن المائة، وياخذ الشفيع الدار بجميع الثمن.

٢٦٦٧٣:- م- اذا باع الرجل داراً، وعبدته التاجر شفيعها، فان لم يكن عليه دين لا ياخذها، وان كان عليه دين اخذها، وكذلك اذا كان البائع هو العبد، والمولى شفيعها.

٢٦٦٧٤:- وفي الخانية- مكاتب مات عن وفاء، ثم بيعت دار بجواره فادى ورثته فلهم الشفعة.

٢٦٦٧٥:- م- اذا اشترى الرجل ارضاً وزرع فيها زرعاً، ثم جاء الشفيع فله ان

ياخذها، ويقلع الزرع قياساً، وفي الاستحسان لا ياخذها في الحال ويترك الارض في يد المشتري الى ان يستحصد الزرع، ولو كان مكان الزرع بناء، او غرساً، او رتبة يومر المشتري بقلع هذه الاشياء، ثم اذا ترك الارض في يد المشتري يترك بغير أجر، وروى عن أبي يوسف: انه باجر المثل.

- وفي جامع الفتاوى- ولو اشترى ارضاً، فزرعها فنقضها الزراعة، ثم جاء الشفيع يقسم على الارض ناقصة، وعلى قيمتها يوم اشتراها، فياخذ الشفيع بذلك الثمن.

- م- وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد: يحكى عن الشيخ الامام أبي حفص الكبير انه كان يقول: يسلم المشتري الارض ثم يستاجر منه مدة معلومة يعلم ان الزرع يدرك في مثله نظراً، للشفيع، والمشتري، وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد هذا يقول: ما قاله الشيخ: لا يصح على قول محمد: وانما يصح هذا الجواب على قولهما: لان عندهما اجارة العقار قبل القبض جائزة.

٢٦٦٧٦:- ومن هذا الجنس في فتاوى أبي الليث: وصورتها اخذ ارضاً مزارعة، وزرعها؛ فلما صار الزرع بقلأ، اشترى المزارع الاض مع نصيب رب الارض من الزرع، ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض، وفي نصف الزرع لكن لا ياخذ حتى يدرك الزرع.

٢٦٦٧٥:- اخرج عبد الرزاق ما يؤيد المسألة عن الشعبي قال: اذا بناها من الارض، وقول حماد: الى الثوري. مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب هل يوهب؟ وكيف ان بنى فيها، او باع بعضها؟ ٨/ ٨٣ برقم ١٤٤٠٩.

٢٦٦٧٧:- رجل اشترى داراً، ولها شفيع فقال الشفيع: اجزت البيع، وانا اخذ بالشفعة، او قال: رضيت بالبيع، وانا اخذ بالشفعة، او قال: سلمت البيع، وانا اخذ بالشفعة - وفي الفتاوى- او لا حق لى فيها.

- م- فهو على شفعته اذا وصل وسكت، ثم قال: انا اخذ بالشفعة فلا شفعة له.

٢٦٦٧٨:- وفي المنتقى ايضاً- عن محمد رجل اشترى من اخر داراً، وجاء شفيع الدار، وادعى انه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فافر المشتري بذلك، ودفع الدار الى الشفيع، ثم قدم شفيع اخر، وانكر شراء الشفيع اخذ الدار كلها

بالشفعة، ولو كان الشفيع حين اقرله المشتري بما اقر كذبه فى اقراره معنى المسالة اذا قال المشتري: للشفيع ابتداء، قد كنت اشتريت هذه الدار قبل شرائي، وهى لك قبلى، وقال الشفيع: ما اشتريتها، وانا اخذها بشفعتى فاخذها الشفيع من المشتري، ثم قدم الشفيع الاخر فليس له الا نصفها.

٢٦٦٧٩:- وفى الظهيرية- اشترى داراً، وقال: اشتريتها لفلان، واشهد ثم جاء الشفيع فهو حصم له، الا ان يقيم بينة ان فلاناً نكله فحينئذ لا يكون خصماً، واذا اشترى، بالف درهم ثم يصدق بالالف على المشتري ياخذها الشفيع بالقيمة، الا يكون قبض الثمن كله، ثم تصدق عليه.

٢٦٦٨٠:- رجل اشترى عقاراً، بدراهم جزافاً، واتفق المتعاقدان انهما لا يعلمان مقدار الدراهم، وقد هلك فى يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل، قال القاضى الامام عمر بن أبى بكر رحمه الله: ياخذ الدار بالشفعة، ثم يدعى الثمن على زعمه، الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه.

٢٦٦٨١:- رجل اشترى داراً بعبد، فلم يتقابضا، ثم اعور العبد ورضى المشتري بالعبد، او اختار تركه كان للشفيع ان ياخذ الدار بالشفعة لكن بقيمة العبد صحيحاً.

٢٦٦٨٠:- م- سئل ابو بكر رحمه الله: عمن له ضيعة عليها خراج كثير، ومون كثير لا يشتري بشيئ، فباعها مع دار قيمتها الف درهم، فجاء الشفيع للدار بكم ياخذ الدار قال سئل ابو نصر: عن هذا فلم يجب قال الفقيه ابو الليث: وعندى ان الضيعة اذا كانت بحال يشتريها احد من اصحاب السلطان بشيئ يقسم الالف على ما يشتري به الضية، وعلى قيمة الدار، وان كانت الضيعة لا يشتريها احد قسمت الالف على قيمة الارض فى ارخ الوقت الذى ذهب عنها رغبات الناس، وعلى قيمة الدار، ويمكن ان يقال: على قول أبى حنيفة يجعل كل الالف بمقابلة الدار، اذا لم يكن للضيعة قيمة اصلاً.

٢٦٦٨٣:- وفى التحرير- ذكر المنتقى عن أبى يوسف فى رجل فى يده دار، فقال الشفيع: بعد بيع الدار التى فيها الشفعة درى هذه لفلان، وقد بعته منه سنة، وقال هذا

فى وقت يقدر على اخذ الشفعة، لوطليها لفسه، قال لاشفعة له، ولاللمقرله حتى يقر المقرله لنفسه على الشراء.

٢٦٦٨٤:- وفى الفتاوى العتايية- ولو شرط المشتري الخيار للشفيع، فقال: اجزت على ان لى الشفعة جاز، وان لم يقل على ان لى الشفعة بطلت، وينبغى ان يوخر حتى يجيز البائع، او تمضى المدة.

٢٦٦٨٥:- السراجية- رجلان لكل واحد منهما دار وهما متلازقان فتبايعا، بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين احق بها من المشتري.

٢٦٦٨٦:- الولوالجية- شفع استولى على الارض من غير حكم، ان كان من اهل الاستنباط، وقد علم ان بعض الناس، قال: ذلك لا يصير فاسقاً، وان كان لا يعلم ان بعض الناس قال: ذلك فهو فاسق.

٢٦٦٨٧:- م- رجل ادعى قبل رجل سفعة بالجوار، والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار، فانكر الشفعة يحلف بالله مالهذا قبلك سفعة [على قول من يرى الشفعة بالجوار؛ لانهلوا حلف بالله ما ل هذا قبلك سفعة فيفوت حق المدعى.

٢٦٦٨٨:- فى فتاوى الفقيه أبي الليث- وفى هذا الموضع ايضا رجل اشترى داراً لم يقبضها حتى بيعت داراً اخرى بجنبها فللمشتري الشفعة.

٢٦٦٨٩:- رجل طلب الشفعة فى دار فقال له المشتري: دفعته اليك فهذا على وجهين: (١) الاول ان علم الشفيع بالثمن، وفى هذا الوجه التسليم صحيح، وصار الدار ملكاً للشفيع. (٢) الوجه الثانى: اذا لم يعلم الشفيع بالثمن لاتصير الدار ملكاً للمشتري، وهو على شفيعته.

٢٦٦٩٠:- رجل اسلم داراً فى مائة قفيز حنطة، وسلم فجاء الشفيع فله الشفعة، ولو لم يسلم الدار حتى افترقا بطل السلم، ولاشفعة للشفيع، وان يفترقا حتى تناقضا السلم ثم افترقا، كان للشفيع الشفعة.

٢٦٦٩١:- وفى النوازل- وسئل على بن احمد رجل اشترى دكاناً، فطلب السفيع الشفعة، فسلم اليه المشتري الشفعة، الا انها تنازعا فى الثمن، فلم ياخذها واتى على

ذلك مدة، ثم اراد ان ياخذ بما قال المشتري: ليس له ذلك الا ان يرضى بذلك المشتري، وان كان ثبت ان الثمن على ما قال الشفيع: فله ذلك، ولا تبطل شفعته، اذا صح ان الثمن على ما قال الشفيع.

٢٦٦٩٢:- رجل فى يديه دار جاء رجل، وادعى شفعتها قال: الذى يديه هذه الدار اشتريتها من فلان، وصدقه البائع فى ذلك، وقال الذى: فى يديه الدار دارى ورثتها عن أبى فاقام الشفيع البينة انها كانت لاب البائع مات، وتركها ميراثاً للبائع، ولم يقيم البينة على البيع فالقاضى يقول: للذى فى يديه الدار، ان شئت فصدق الشفيع، وخذ منه الثمن، وتكون العهدة عليك، وان أبى ذلك اخذ الشفيع الدار، ودفع الثمن، ويرد البائع الثمن على المشتري، والعهدة على البائع، وكذلك لو قال الذى: فى يديه، وهبها لى فلان، وقال الشفيع: اشتريتها من فلان، وصدق البائع الشفيع فله على ما وصفت لك.

٢٦٦٩٣:- رجل اشترى داراً بعيد، فلم يتقاضا حتى اعور البعد ورضى المشتري بالبعد، او اختار تركه كان للشفيع، ان ياخذ الدار بالشفعة، وياخذها بقيمة العبد صحيحاً.

٢٦٦٩٤:- م الفتاوى العتابة- ولو بنى الشفيع ثم، وجدها غيباً، رجع بالنقصان، ورجع المشتري على بائعة ايضاً، ان كان الاول بقضاء.

٢٦٦٩٥:- رجل اشترى داراً، لم يرها فبيعت دار بجنبها، واهخذها بالشفعة، لم يبطل خياره بخلاف خيار الشرط، هذا اذا كان الاخذ بالشفعة قبل روية الدار المشتراة؛ اما اذا كانت بعدها يبطل خيار الروية.

٢٦٦٩٦:- شرح الطحاوى- اعلم بان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المستقبل، ثبت فيه من الحقوق ما يثبت فى الشراء المستقبل من الدر بخيار الروية، والرد بخيار العيب اذا علم، فان كان المشتري قدراها، ولم يرها الشفيع، بالرد بالعيب.

٢٦٦٩٧:- وكذلك لو كان المشتري اشتراها على انه بالخيار ثلاثة ايام اخذها الشفيع، فليس له ردها بخيار الشرط.

٢٦٦٩٨:- وفى الخانية- وان كان مشتري الدار على ان البائع يريى من كل عيب، او كان بها عيب علم المشتري بذلك، ورضى كان للشفيع، ان يرضى بالعيب ويرد.

٢٦٦٩٩:- م- اشترى داراً، وهو شفيعها، ولها شفيع غائب، تصدق المشتري بيت منها بطريقه على ثم باع مابقي منها ثم قدم الشفيع الغائب، فاراد ان ينقض صدقة المشتري ويبيعه، فهذا على وجهين: (١) الاول: اذا باع ما يقس من الدار من المتصدق عليه، وفي هذا الوجه ليس له ان ينقض صدقته في الكل انما كان ينقض في النصف- (٢) الوجه الثاني: اذا باع باقي الدار من رجل اخر كان للغائب ان ينقض تصدقه [في الكل]-

٢٦٦٩٥:- اخرج البيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه- سنن الكبرى للبيهقي- البيوع- باب من قال يجوز بيع العين الغائبة ٩٦/٤ رقم ١٠٥٦٣- سنن الدارقطني- البيوع ٥/٣ رقم ٢٧٧٩-

٢٦٦٩٦:- اخرج ابو داود عن عائشة ان رجلاً ابتاع غلاماً، فاقام عنده ماشاء الله، ان يقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم: فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله! قد استغل غلامي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الخراج بالضمان- سنن أبي داود- البيوع- بان في من اشترى عبداً فاستعمله، ثم وجد به عيباً- ٤٩٥/٢ رقم ٣٥١٠-

٢٦٧٠٠:- م- وفي الاصل: تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفيع اذا اخبر بالبيع فسلم الشفعة، ثم تبين انه لم يكن بيعاً، وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له، وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع- ٢٦٧٠١:- رجل اشترى داراً، وهو شفيعها بالجوار، فطلب جار اخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه، كان نصف الدار له بالشفعة، والنصف بالشراء-

٢٦٧٠٢:- في فتاوى اهل سمرقند- اجمة بين اثنين ورثاها عن ابيهما، ولا يعلم احدهما بعينه ان له فيه نصيباً، فبيعت اجمة اخرى بجوار هذه، فلم يطلب هو الشفعة؛ فلما اخبر ان له فيها نصيب طلب الشفعة فلا شفعة [له]-

٢٦٧٠٣:- وفي فتاوى الفضلي- اذا قال المشتري للشفيع رد على الثمن، ولك الشفعة فهذا لا يكون تسليمًا للدار، والشفيع على شفيعته-

٢٦٧٠٤:- وفيه ايضاً رجل له خمس منازل في زقاق غير نافذة باع هذه المنازل، وطلب الشفيع الشفعة، في واحد من المنازل فهذا على وجهين: (١) الاول: ان يطلب بحق الشركة في الطريق، وفي هذا الوجه ليس له لك- (٢) الوجه الثاني: ان

يطلب الشفعة بحق الجوار، وجواره في هذا المنزل لاغير، وفي هذا الوجه له ذلك-

٢٦٧٠٥:- وفي الخانية- فالحاصل انه اذا اشترى انه اشترى عقاراً، او ارضين او يستانيين او دارين في مواضع متفرقة، فان كانت الصفقة منفرة، بان اشترى كل دار بصفقة على حدة فالشفيع شفيع لهما بدارين له، او بدار واحدة فاراد ان ياخذ بالشفعة احدهما كان له ذلك، وان اشترى في صفقة واحدة، فان كان الشفيع شفيعاً لهما جميعاً ليس له ان ياخذ بالشفعة احدهما، ولكن ياخذها، او يدع، وان كان الشفيع شفيعاً لاحدها، والصفقة واحدة اختلف الروايات فيه عن ابي حنيفة في اخر الروايات عنه، وهو قول ابي يوسف، ومحمد: فانه ياخذ التي هو شفيعا خاصة، وهو كما لو اشترى داراً العبد هذا اذا كان الشفيع ياخذ الدار بالشفعة دون العبد هذا اذا كان الشفيع، فانه ياخذ او يدع-

٢٦٧٠٦:- وفي الهداية- واذا اشترى خمسة نفر داراً من رجل فللشفيع ان ياخذ نصيب احدهم، وان اشترى رجل من خمسة اخذها كلها، او تركها، ولا فرق في هذا بين ما اذا كان قبل القبض، او بعده هو الصحيح الا ان قبل القبض لا يمكنه اخذ نصيب احدهم اذا نقد ما عليه مالم ينقد الاخر حصته، وسواء سمي لكل بعض ثمناً، او كان الثمن جملة-

٢٦٧٠٧:- ومن اشترى دار غير مقسوم فقامسه البع اخذ الشفيع النصف الذي صار للمشتري او يدع-

-وفي الكافي- وليس له ان يفسخ القسمة، وان كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمامه يخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة، وقاسم المشتري الذي لم يبع حيث يكون للشفيع نقضه، ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفيع ياخذ الذي صار للمشتري في اي جانب كان، وهو المروى عن ابي يوسف، وعن ابي حنيفة: انه انما ياخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها- وفي الكافي- اما اذا وقع الجانب الاخر فلا-

٢٦٧٠٨:- وفي متفرقات الذخيرة- ومن باع داراً فلا شفعة له سواء باع الدار لنفسه، او باع لغيره، وكذلك لاشفعة للذي يبع الدار له بيانه: ان من وكل انسانا ببيع الدار فباع الدار فلا شفعة للوكيل، ولا للموكل-

٢٦٧٠٩:- ومن اشترى داراً، او اشترى له فله الشفعة حتى ان من وكل انساناً بشراء دار، كان للوكيل، والموكل لكل واحد منهما الشفعة، اذا باع داراً على ان كفل فلان بالثمن.

٢٦٧١٠:- واذا وقع الصلح عن دين على دار ثم تصادقا، انه لادين لاشفعة للشفيع، ولو كان مكان الصلح بيعاً للشفيع الشفعة.

٢٦٧١١:- رجل ورث من ابيه داراً، ولم يعلم بذلك فبيعت دار بجنب تلك الدار، فلم يطلب هذا الوارث الشفعة؛ فلما اخبر ان هذا الدار له طلب الشفعة لاشفعة له، وفيه نظر.

٢٦٧١٢:- دار فى يد رجل قال صاحب الدار: اشتريت هذه الدار من فلان، وقال فلان لابل وهبتها من صاحب اليد فالقول قول من يدعى البهة حتى كان له يرجع فيها، وان لم يرجع فى الهبة حتى حضر الشفيع، كان للشفيع حق اخذ الدار بالشفعة.

٢٦٧١٣:- وفى الكافى - رجل اشترى امة بالف وتقابضا، ووجد بها عيباً ينقصها العشرة، فاقر البائع، او جحد فصالحة على دار جار للشفيع اخذها بنفس الهبة بجصته العيب، وعن محمد رحمه الله: انه لاشفعة فيها، وهو القياس، وللمشتري ان يبيعها مرابحة على كل الثمن، وليس له ان يبيع الدار، والامة مرابحة بدون البيان، فان وجد المشتري بالدار عيباً، فردها بقضاء ان ياخذها الشفيع بطلت شفيعته، وعاد المشتري على حجه فى العيب، وله ان يرابح الامة على كل الثمن مالم يرجع بالعيب -

٢٦٧١٤:- اشترى داراً فصالح من عيها على عبد اخذها الشفيع بحصتها، فان فعل فاستحق العبد، او رد بخيار روية، او شرط فى الصلح فالشفيع بالخيار ان شاء ادى حصته العيب الى المشتري، وان شاء رد الدار، ويكون المشتري على حجه مع البائع ان اخذها بالقضاء، وكذلك ان كان المشتري رد العبد بيع بقضاء، ولو رده برضاء لاشيئ على الشفيع، وفيه الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد، وبحق متاخر عنه لا يبطله، والشفيع كما يتقدم على المشتري يتقدم على من قالم مقام المشتري.

٢٦٧١٥:- اشترى داراً بالف فزاد المشتري فى الثمن، او صالح عن دعوى فيها بنكار ثم اخذها الشفيع بالف بقضاء رجع المشتري على البائع بالزيادة، وفى الزيادة

يرجع على البائع، وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعى، ولو كان المشتري شافعاً ايضاً فقبضها المشتري، ووهبها لرجل، فلشريكه اخذ نصفها، واذا اتخذ يبطل البهة في النصف الاخر بخلاف رجوع الواهب في النصف، وبخلاف ما اذا انقضت البهة في الباقي.

٢٦٧١٦:- رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته، ثم اشتراها الشاهد، ولها شافع فشفيعها احق من المقرله، فان لم يكن لها شافع، ولكن المشتري اشتراها لرجل امره بذلك فالدار للامر دون المقرله، فان اشتراها لنفسه، والشفيع غائب فللمقرله ان ياخذ الدار، فان اشترى الدار من المقرله ثانياً قبل ان يحضر الشافع فهو بالخيار ان شاء اخذه بالشراء الاول، وان شاء اخذه بالشراء الثاني.

٢٦٧١٧:- ولو اشترى الدار رجل اخر من ذى اليد، ثم اشترى الشاهد من ذلك الرجل يجيز الشافع، فان اخذها بالبيع الاول بطل الثاني، ورجع الشاهد بالثمن على بائعه.

٢٦٧١٨:- بيعت درار بحنب بدار الحرب، وجاء مسلماً قبل الحكم بلحاقة له الشفعة لورثته، فان قضى بلحاقة، وقسم ماله بين ورثته لاشفعة له، وكانت الشفعة لورثته، وان بيعت بعد ما لحق الحرب فلا شفعة له، وان عاد مسلماً تصادق البائع، او المشتري، وفسخا العقد لا يصدقان في حق الشفعة وله الشفعة.

٢٦٧١٩:- امر بشراء دار بعينها بعبد للمامور ففعل صح الشراء للامر، ورجع المامور على الامر بقيمة العبد.

٢٦٧٢٠:- داران متصلتان لرجلين تقابضا فالشفعة للجارين، ولاشفعة لهما، ولو كان كل واحد من الدارين مشتركاً بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الجيران، ولو اقم المشتري بينة على انه اشترى البناء اولاً بالف، ثم الارض بغير البناء بالف، وان اقام الشافع انه اشتراها معاً بالفين في صفقة، ولو تررخا فالبينة للمشتري عند ابي يوسف رحمه الله، عند محمد: للشافع.

٢٦٧٢١:- خصم وكيلا بشفيع فقال له المشتري: قد سلم موكلك الشفعة فعند

محمد يقضى بالشفعة، فاذا حضر الموكا فله تحيفله، وقال ابو يوسف لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الموكل فيحلف، او يملك حياط في التاريخ.

٢٦٧٢٢:- باع دارين صفقة واحدة، وصفيعهما واحد له، ان ياخذهما او يترك، وعند زفر رحمه الله: له ان ياخذ احدهما دون الاخرى.

٢٦٧٢٣:- دار لها شفعاء ثلاثو اشتراها اثنان منهم صفقة، واحدة على ان لاحدهما سدسها والاخر خمسة اسدهما صح الشراء، ولاشفعة لاحدهما على صاحبه، فان بقى الثالث صاحب السدس اخذ نصف ما في يده.

٢٦٧٢٤:- حضر احد الشفعاء، واخذ اكل ثم حضر فصالح مع الاول على ان ياخذ منه ثلثها صح، ولو حضر الثالث قسمت على ثمانية عشر اربع للمصالح، ولكل اخر سبعة.

٢٦٧٢٥:- باع نصف دار، واخذه الجار، -عقاسمه بقضاء او بغير، وحضر الشريك في الطريق ياخذ ما في يده، ولاينقض القسمة بخلاف مالو اشترى داراً واخذ الشفيعان، واقتسما ثم حضر الثالث، فان حضرت الثالث، ولم يبق الشفيعان بل بقى احدهما، فان ياخذ ربع ما في يده لانصفه.

٢٦٧٢٦:- مريض باع من داره من اجنبى (١) ووارثه شفيع - (٢) او بعكسه لايجب الشفعة - (١) اما المسالة الاولى فهي على وجهين: (١) ان باع بمثل قيمتها فلا شفعة له عند ابى حنيفة خلافاً لهما - (٢) وان باع محاباة فلا شفعة له عندهم اجاز بقية الورثة، او لم يجز - (٢) واما الثانية: فالبيع عنده باطل سواء كان فيه محاباة او لا لشفعة للشفيع، وعندهما البيع جائز بمثل القيمة، وللشفيع ان ياخذها بمثل قيمتها.

٢٦٧٢٧:- قال المشتري: لاحد الشفيعين اشترت الدار لك بامره فصدقه المقرله، وكذبه الاخر فالدار بينهما بالشفعة، وان قال المشتري: الدار لك، ولم يكن لى، او اشتريتها قبلى او وهبتك، وقبضت، وصدقه المقرله، وكذبه الاخر بطلت شفيعته، وكانت الشفعة كلها للاخر.

٢٦٧٢٨:- مضارب اشترى داراً ببعض مال المضاربة، ثم اشترى بلباقى داراً اخرى بجنبها، وهو شفيعها بدار له خاصة ورب المال كذلك فالدار الثانية، تجعل اثلاثاً ثلثها للمضاربة، وثلثها للمضارب، وثلثها لرب المال كان الشفعاء ثلاث، ولو كان لها شفيع احبى ايضاً، فللاجنبى ثلث كامل ثم يقسم الثلثان اثلاثاً.

٢٦٧٢٩:- وفى الفتاوى العتابية- ولو طلب الشفيع الشفعة، ثم اقر بداره لرجل، فللمقر له الشفعة، وكذا لو اخذ بداره داراً، بيعت بجنبها بالشفعة، ثم بيعت اخرى بجنب الماخوذة، فاخذها ثم اخرى بجنبها بقضاء فاستحقت داره الاولى رد الماخوذة الاولى على المشتري، وبقيت الاخرى للآخر.

٢٦٧٣٠:- ولو اشترى داراً بدار، ولكل دار شفيع، فلكل شفيع ان ياخذها بقيمة الدار الاخرى، فان استحقت احد الدارين بطلت الشفعة، الا اذا اجاز المستحق فحينئذ لم تبطل، فان كان احد المشتريين شفيعاً ايضاً فللشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الاخرى، ولا تقبل شهادة الامر بالشراء، ولا شهادة ابنه، اذا كانت الدار فى يد البائع، ولو كانت فى يد المشتري جاز شهادة ابن البائع، ولو شهد اثنان على تسليم الشفيع، واثنان على تسليم المشتري تهاترا، ولو شهد الشفيع بالشراء، فان طلب الشفعة بطلت شهادته، وان سلم جازت، ولو قال اخبرناه، بالشراء فطلب جاز، ولو اقر انه باعها من فلان، وانكر المشتري ثبت الشفعة، ولو كان المشتري غائباً، لم ياخذ حتى يحضر، ولو اقر ولم يبين المشتري فلا شفعة، ولو قال البائع: وهبته منه، وقال المشتري: اشتريته بكذا فالقول للبائع: ورجع فى الهبة، فان حضر الشفيع، واخذها بالثمن فلا شئ له، ولو اخذها باقرار المشتري، ثم حضر البائع، وانكر البيع اخذها.

٢٦٧٣١:- سئل على بن احمد عن اشترى نصيباً معلوماً، من ارض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور، وبعضهم غيب اشترى نصيب الحضور، هل للشفيع الجار، ان ياخذ من المشتري، ما اشترى مع غيبة الشريك، فقال: له ان ياخذ ذلك، وان حضر الشريك، كان احق به من الجار. والله اعلم.

الفصل التاسع عشر

فى وجوه الحيل فى باب الشفعة

٢٦٦٠٦:- الحيل فى هذا الباب نوعان: (١) نوع: لاسقاطه بعد الوجوب، وذلك بان يقول المشتري للشفيع: أنا ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة لك فى الاخذ، فيقول الشفيع: نعم، أو يقول المشتري للشفيع اشتره منى بما أخذت، فيقول الشفيع نعم، أو يقول: اشتريت فتبطل شفعته، وانه مكروه بالاجماع، هكذا ذكر شيخ الاسلام، وذكر شمس الائمة رحمه الله: انه لا يكره، اذا لم يكن قصد المشتري الاضرار بالشفيع، وفي الينابيع: وقيل: الاختلاف قبل البيع؛ اما بعده فمكروه بالاجماع، وهو الاصح.

٢٦٦٠٧:- وفي الخانية: ومن الحيلة أن يقول: زدنى فى الثمن كذا وخذ، او يقول: عاوضها لى بدار اخرى، او يقول إن احببت، أوليكها بالثمن الذى اشتريتها فقال الشفيع فولّيتها؛ فانه تبطل شفعته، وكذا لو بعث المشتري إلى الشفيع رجلاً، يقول للشفيع ذلك، فقال الرجل المبعوث إن فلاناً اشترى هذه الدار بكذا، وهو يقول لك إن احببت ان أوليكها بما اشتريتها به، وليتكها فقال الشفيع نعم، وليتها فانه تبطل شفعته، وكذلك لو قال ذلك الرجل للشفيع، هذه الدار لك، ولم يكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفعته.

٢٦٦٠٨:- وفي جامع الفتاوى: اما إبطال الشفعة بعد وجوبها، فهذا على وجهين: (١) الاول أن يقول: ابيع منك باقل مما اشتريت، فيقول الشفيع نعم بطلت شفعته. (٢) والثانى ان يقول: اعرتكها، أو اجرتكها باجرة قليلة كذا، فيقول: اعرنى، أو أجرنى بطلت شفعته.

٢٦٦٠٩:- وفي الخانية، والعناية، م: ونوع منه يمنع وجوبه، وقد اختلف المشائخ رحمهم الله، بعضهم قالوا: على قول أبي يوسف لا يكره، وعلى قول محمد

رحمه الله: يكره. وفى الذخيرة: ومنهم من قال: فى الشفعة لا يكره الحلية بمنع وجوبها بلا خلاف.

٢٦٦١٠- وفى الفتاوى الخلاصة؛ الحيلة لابطال الشفعة إن كان قبل الثبوت لابس به سواء كان الشفيع عدلاً أو فاسقاً، هو المختار، وعلى هذا الحيلة لمنع الزكاة، والحيلة لدفع الربا.

٢٦٦١١- م، وفى المنتقى: قال هشام سألت محمداً عن رجل جعل بيتاً من داره هبة لرجل، ثم باع بقية الدار منه هرباً من الشفعة، قال كان ابو يوسف لا يرى بذلك باساً، وأما محمد فكرهه كراهة شديدة، ولم يحفظ عن أبي حنيفة فيه شيئاً.

٢٦٦١٢- وفى فتاوى الفضلى: سئل ابو بكر بن أبي سعيد عن ذلك، فقال: بعد البيع مكروه فى الاحوال كلها، وقبل البيع إن كان الجار فاسقاً يتأذى به فلا يكره، وقيل يكره فى جميع الاحوال.

٢٦٦١٣- ثم بعض الحيل يرجع الى منع وجوب الشفعة، وبعضها يرجع إلى تقليل الرغبة؛ اما التى ترجع الى منع وجوبها أن يهب البائع بيتاً معلوماً من الدار بطريقها، او موضعاً آخر معلوماً من الدار بطريقه، فتجوز الهبة، ثم يبيع بقية الدار منه بضمن الكل فيصير اولى بالجار إلا أن هذه الحيلة تصلح لدفع الجار، ولا تصلح لدفع الشريك فى الدار.

٢٦٦١٤- ومن جملة ذلك ان يتصدق بطائفة معينة من الدار على المشتري بطريقها، وسلمها، ثم يبيع الباقي منه فلا يكون للجار الشفعة.

٢٦٦١٥- وفى الخانية: ومنها أن يتصدق بالدار على انسان ثم المشتري يتصدق بمثل الثمن على البائع، وهى والهبة سواء إلا أن فى الهبة من الاجنبى يملك الرجوع، وفى الصدقة لا يملك.

٢٦٦١٦- ومنها أن يهب جزءاً شائعاً من الدار ثم يترافعان الى حاكم يرى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة، فيحكم بجواز الهبة، ثم يبيع بقية الدار منه فيكون الموهوب له مقدماً على الجار.

٢٦٦١٧:- ومن جملة ذلك أن يهب من المشتري قدر ذراع من الجانب الذى هو متصل بملك الجار ، **وفى الهدية:** وسلمه اليه، م: حتى يزول جواره عن باقى الدار ثم يبيع الباقي منه.

٢٦٦١٨:- **وفى الهدية:** واذا باع داراً الا مقدار ذراع منها فى طول الحد الذى يلى الشفيح فلا شفعة له، وان ابتاع منها سهماً بثمان ثم ابتاع بقيتها، فالشفعة للجار فى السهم الاول دون الثانى، وإن ابتاعها بثمان، ثم دفع اليه ثوباً عوضاً عنه، فالشفعة بالثمان دون الثوب. قال رضى الله عنه: وهذه حيلة أخرى يعم الجوار والشركة، فيباع باضعاف قيمته، ويعطى بها ثوب بقدر قيمه الا انه اذا استحققت المشفوعة يبقى كل الثمن على مشتري الثوب، والاوجه أن يباع بالدرهم الثمن دينار حتى اذا استحق المشفوع يبطل الصرف فيجب رد الدينار لاغير.

٢٦٦١٩:- م: ومن جملة ذلك أن يستاجر صاحب الدار من المشتري ثوباً ليلبسه يوماً إلى الليل بجزء من مائة جزء من داره التى يريد بيعها، ثم يصبر حتى يمضى اليوم، أو يشترط التعجيل حتى يملك ذلك الجزء للحال، ثم يبيع الباقي فلا يكون للجار الشفعة لافى الجزء الاول، لانه ملك بعقد الاجارة، ولافى الثانى؛ لان المشتري شريك فى الدار وقت البيع، والشريك مقدم على الجار.

٢٦٦٢٠:- **وفى الخانية:** ومنها أن يستاجر صاحب الدار الذى يريد شراء الدار بعشر الدار على أن يسقيه، فاذا سقاه فى ذلك المجلس، أو فى غيره يملك عشر الدار فلا يكون للشفيح حق الشفعة، وهو يكون أولى من الجار، ولو قال المشتري للشفيح، إنى اشتريت هذه الدار بمائة دينار، فان احببت أن احطك من ثمنها عشرة دنانير، فقال: نعم، بطلت شفعته، قالوا: انما تبطل شفعته فى هذه الصورة اذا قال: احط عنك من ثمنها عشرة دنانير، وأبيعها منك بتسعين ديناراً؛ اما بدون هذه الزيادة لا تبطل شفعته.

٢٦٦٢١:- ومنها أن يوكل الشفيح ببيعها، فاذا باعها بطلت شفعته.

٢٦٦٢٢:- ومنها أن يبيعها بشرط أن يضمن الشفيع الدار، أو يضمن ثمن البائع فإذا ضمن بطلت شفيعته.

٢٦٦٢٣:- **وفى الخانية:** ومنها أن يهب الدار بشرط العوض؛ اما فى الروايات الظاهرة: تثبت الشفعة فى الهبة بشرط العوض، قالوا: إنما يثبت الملك للموهوب إذا قبض الكل، اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت الملك، ولا ينقطع حق الواهب، ويكون للواهب أن يرجع من غير قضاء ولا رضاء، يروى ذلك عن محمد نصاً، هذا اذا كان الموهوب شيئاً يحتمل القسمة كالبيت الصغير، والחנוوت اذا وهب منها جزء معلوماً شائعاً جاز عند الكل، ولا يكون للجار أن ياخذ الشفعة.

٢٦٦٢٤:- وفى هذه الفصول إن اراد الشفيع أن يحلف البائع أو المشتري بالله: مافعل هذا فراراً عن الشفعة إن اراد تحليف البائع ليس له ذلك؛ لان نكوله لا يكون حجة على المشتري، وان اراد تحليف المشتري، فكذلك؛ لانه يدعى عليه شيئاً، لو اقر به لا يلزمه.

٢٦٦٢٥:- ومنها أن يبيع بشرط الخيار للشفيع ثلاثة ايام فلا شفعة له قبل إسقاط الخيار، واذا اسقط الخيار بطلت شفيعته.

٢٦٦٢٦:- **وفى الينايع:** وان كان الشفعاء خلطاء فى نفس المبيع فاراد أن يبيعها من احدهم، ويسقط الشفعة من الباقيين، فالحيلة فيه أن يجعل الثمن مجهولاً، والصبي والمجنون بمنزلة البائع فى هذه المسالة بعد أن يكون مثل القيمة، أو بنقصان يتغابن فيه، وهذه حيلة عامة.

٢٦٦٢٧:- **وفى اليتيمة:** وسئل على بن احمد عن رجل ان يبيع ضيعة له، وله جار فخاف أن ياخذها بالشفعة، فوهب المشتري خطوة من ضيعته من الجوانب الاربعة، ولم يكونا حاضرين فى الضيعة، ولم يسلمها الواهب اليه، ثم باع منه بقية الضيعة بثمن معلوم فسمع الجار البيع، واراد اخذ الشفعة هل يثبت له حق الشفعة؟ فقال: لم تصح تلك الهبة ويكون شفيعاً بالشركة فى الطريق أو الشرب، قال رضى الله عنه: ولم يذكر ما اذا كان الموهوب مقبوضاً، والجواب أنه كان الجار شريكاً فى الطريق، أو الشرب.

٢٦٦٢٨: - م: واما الحيلة التى ترجع الى تقليل الرغبة أن يبيع عشر الدار من المشتري بتسعة اعشار الثمن، ثم يبيع تسعة اعشار بعشر الثمن فلا يرغب الشفيع فى اخذ العشر لكثرة الثمن، ولا حق له فى الباقي، لان المشتري شريك وقت شراء الباقي، فلو أن المشتري فى هذه الصورة خاف أنه اشترى العشر بتسعة اعشار الثمن لا يبيع البائع الباقي بعشر من الثمن فالحيلة فى ذلك للمشتري أن يشتري العشر على خيار ثلاثة ايام حتى أن البائع، لو أبى أن يبيع الباقي، فالمشتري ينقض البيع فى العشر بحكم الخيار، فلو ان البائع خاف فى هذه الصورة، انه ان باع الباقي بعشر الثمن يفسخ المشتري البيع فى العشر الاول بحكم الخيار، فالحيلة للبائع ان يبيع الباقي بشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام، ثم ييجيزان البيع معاً، فان خاف كل واحد منهما انه لو اجاز لم يجز صاحبه فالحيلة فى ذلك أن يوكل كل واحد منهما وكيلًا باجازه البيع، ويشترط على الوكيل أن يجيز بشرط أن يجيز صاحبه، ولا يجيز إن لم يجز صاحبه.

٢٦٦٢٩: - وفى جامع الفتاوى: وإن كان البائع يبيع بحق الولاية، او بحق الوصاية، فيبيع العشر بكثير الثمن يجوز، ويبيع تسعة اعشارها بقليل الثمن لا يجوز، وإن خاف المشتري أن يمتنع البائع من الباقي فالحيلة فيه أن يشتري الدار بثمن مجهول، او يشتري بعضها بثمن معلوم، وبعضها بثمن مجهول، ثم يستهلك المجهول من ساعته، وهذا مثل أن يجعل الثمن، او نصفه صبرة حنطة، او شعير، او نحوهما فيخلطها فى صبرة أخرى قبل أن تصير معلومة.

٢٦٦٣٠: - وفى اليتيمة، وفتاوى الفضلى: وسئل الوبرى عمن اشترى عشر دار بعينها مشاعاً فوق ثمنه اضعافاً، ثم اشترى باقيها بثمن مثله، فهل لجاره الملاصق شفعته فيها ام فى بعضها، فقال: له الشفعة فى الصفتين، وعنه اشترى بعضها ثم باقيه اخذها الشفيع.

٢٦٦٣١: - البرهانية، وفى التحريد: دار بجنبها دار اخرى فيصدق صاحب احدى الدارين بالحائط الذى يلى دار جاره بما تحته، وقبضه، ثم باع منه مابقى فليس للجار شفعة، فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما فعل الاول

اضراراً، أو فراراً عن الشفعة على وجه التلجئة، كان له ذلك، فان حلف فلا شفعة له، وإن نكل كانت له الشفعة.

٢٦٦٣٢:- وفى الفتاوى الخلاصة: فى حيل الخصاف أن البائع يهب الدار من المشتري، أو يقر له بالدار، أو يهب المشتري الثمن منه فلا شفعة فيها.

٢٦٦٣٣:- وفى الخانية: اذا لم تكن الهبة بشرط العوض إلا أن هذه الحيلة لا يملكها بعض الناس؛ لانها تبرع، ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصى.

٢٦٦٣٤:- م: ومنها أن يشتري الدار بثمن كثير، ثم يعطى المشتري بذلك من خلاف جنسه، وهو اقل منه فاذا اراد الشفيع أن يأخذ بذلك الثمن فلا يرغب فيه لكثرة الثمن.

وفى الخانية: ولا يكون له أن يأخذها بالبدل الثانى بدلاً عن الثمن لاعتبار الدار.

٢٦٦٣٥:- م: ومنها وهو قريب مما تقدم اذا اراد أن يشتري داراً قيمتها عشرة الاف درهم بعشرة آلاف وعشرة ينبغي ان يشتريها بعشرين الف درهم، ويعطيه عشرة الاف درهم، وديناراً بعشرة الاف، فاذا اراد الشفيع الاخذ يأخذ بعشرين الف درهم.

وفى الذخيرة، وجامع الفتاوى: وإن استحق الدينار رجع على البائع بما ادنى من الدراهم، والدنانير فقط.

٢٦٦٣٦:- م: ومنها أن يبيع البناء من الدار من المشتري ليقبله بثمن قليل، ويبيع الساحة بثمن كثير فلا يجب للشفيع الشفعة فى البناء، ويجب فى الساحة، ولكن لا يرغب فى الساحة لكثرة الثمن. وفى الخانية: وكذا لو وهب البناء باجله، ثم اشترى العرصه بثمن غال فلا تثبت الشفعة.

٢٦٦٣٧:- وفى جامع الفتاوى: وكذا اذا باع الاشجار بقليل الثمن، ثم باع الارض بكثير الثمن فله الشفعة فى الارض دون الاشجار والبناء.

٢٦٦٣٨:- ومنها أن قيمة الدار اذا كانت الفاً مثلاً يبيع مشتري الدار شيئاً من

ايعان ماله قيمته الف بالفين حتى يجب للمشتري على بائع الدار الفى درهم قيمة ذلك الشئ، ثم يشتري المشتري الدار، وقيمتها الف درهم بضمن ذلك الشئ الف درهم فوقعت المقاصة بين الثمنين، ويكون ثمن الدار الفى درهم، اذا اراد المشتري اخذ الدار يأخذها بالفى درهم فلا يرغب فى أخذها.

٢٦٦٣٩:- وفى الخانية: وذكر الخصاف رحمه الله حيلة لم يروها عن محمد وهى أن يدعى أن الدار لابن صغير له فى يد هذا الرجل، ثم أن المدعى يصالح الذى فى يديه الدار على أن يدفع اليه مائة دينار، ولا يقول: إنها من مال ابنه على أن يسلم الذى فى يديه الدار فيجوز، ولا شفعة فيها؛ لان الاب لا يأخذ الدار بطريق المعاوضة، فيقع الملك للابن دون الاب إلا أن هذا كذب، فان اراد ابطال الشفعة على وجه لا يكون كاذباً، قال: يأمر الاب مملوكاً له أن يشتري الدار من صاحبها لابن صغير لمولاه بالثمن الذى اتفقا عليه فيشتري المملوك شراء، ثم أن المولى يدعى أن الدار لابنه الصغير، ولا يدعى الشراء فيكون صادقاً إلا أن هذا لا يخلو عن شبهة.

٢٦٦٤٠:- ومن جملة الحيل أن يقر البائع بجزء معلوم من الدار للمشتري، ثم يبيع الباقي منه، إلا أن هذا يكون على الاختلاف ايضاً، فانهم اختلفوا أن الانسان اذا اقر لغيره بعين هل يثبت الملك للمقر له بالاقرار، قال بعضهم لا يثبت.

٢٦٦٤١:- ومن الحيل أن يوكل المشتري رجلاً بالشراء، فيشتري الوكيل، ويغيب، ولا يكون الموكل خصماً للشفيع، إلا أن هذا على قول محمد واما على قول أبي يوسف: يكون الموكل خصماً للشفيع يطلب منه الشفعة.

٢٦٦٤٢:- الظهيرية: ولا حيلة لاسقاط الشفعة، وقد وقع هذا فى حياة والدى رحمه الله وطلبوا لهذا وجهاً فلم تجده.

م: الفصل العشرون فى المتفرقات

٢٦٦٤٣:- ذكر محمد رحمه الله فى الجامع الكبير أن الشفيع إذا باع بعض داره التى يستحق بها الشفعة مشاعاً، غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا يبطل به شفيعته، وإن باع بعضها مقسوماً مما لا يلى جانب الدار المباعة لا يبطل به الشفعة، وإن باع بعضها مقسوماً مما يلى الدار المباعة تبطل به شفيعته.

٢٦٦٤٤:- داران طريقهما واحد، واحد الدارين بين رجلين، والآخر لرجل خاصة، باع صاحب الخاصة داره فلآخرين الشفعة بالطريق، فإن اقتسما الدار المشتركة، فإن اصاب احدهما بعض الدار مع كل الطريق الذى كان لها فاصاب الآخر بعض الدار بلا طريق، وفتح الذى لا طريق له لنصيبه باباً إلى الطريق الاعظم، وهما جميعاً جاران للدار التى بيعت فالذى صار الطريق له احق بشفيعتها، فإن سلم هو الشفعة اخذه الآخر بالجوار، ولا تبطل شفيعته بسبب هذه القسمة.

٢٦٦٤٥:- إذا بنى الشفيع فى الدار التى اخذها بالشفعة بناء، وفى الكافى: أو غرس ثم استحققت الدار من يده رجع على الذى اخذ الدار منه بالثمن، ولم يرجع بقيمة البناء، وفى الكافى: والغرس على البائع إن اخذها منه والا على المشتري إن اخذها منه، والمشتري إذا بنى، ثم استحققت الدار من يده، فإنه يرجع بقيمة البناء كما يرجع بالثمن.

٢٦٦٤٦:- وفى المنتقى: الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله عنه: أن الشفيع إن كان اخذ الدار بقضاء لا يرجع بقيمة البناء، وإن كان اخذ بغير قضاء يرجع بقيمة البناء، وذكر ابن سماعة عن محمد فى نوادره: أنه لا يرجع بقيمة البناء على كل حال، وهو قول أبي يوسف أولاً، وكان أبو يوسف يرويه عن أبي حنيفة رحمه الله: ايضاً، وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف: انه يرجع بقيمة البناء على من اخذ الدار منه، وكتب عليه عهده؛ لانه بمنزلة البائع، ويستوى فيه الحكم وغير الحكم.

٢٦٦٤٧:- الهداية: وإذا اجتمع الشفعاء، فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم، ولا يعتبر اختلاف الاملاك، وقال الشافعي: هي على مقادير الانصاء.

وفى السغناقي: بيانه دار بين ثلاثة نفر لاحدهم نصفها، وآخر ثلثها، وآخر سدسها، باع صاحب النصف نصيبه، وطلب الآخران الشفعة قضى بالشقص المبيع بينهما نصفين عندنا، وعند الشافعي رحمه الله اثلاثاً بقدر ملكها، وإن باع صاحب السدس نصيبه، وطلب الآخران الشفعة، قضى بينهما اخماساً عنده، وإن باع صاحب الثلث نصيبه قضى بين الآخرين ارباعاً بقدر ملكها، وعندنا يقضى به بينهما نصفين.

٢٦٦٤٨:- وكذلك على اصلنا إذا بيعت، ولها جاران احدهما جار من ثلاثة جوانب، والآخر من جانب واحد، وطلبا الشفعة فهو بينهما نصفان، ولو اسقط بعضهم حقه فهو للباقيين فى الكل على عددهم، ولو كان البعض غائباً يقضى لها بين الحضور على عددهم، وإن قضى للحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف، ولو حضر ثالث فثلث ما فى يد كل واحد، فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ القادم إلا النصف بخلاف ما قبل القضاء.

٢٦٦٤٩:- وفى شرح الطحاوى: ولو أن داراً بيعت، ولها شفيعان جاران احدهما بثلاثة ارباع الدار، وجوار الآخر بربع، وطلبا جميعاً الشفعة يقضى بينهما نصفين عندنا.

٢٦٦٥٠:- م: رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا، ولم يأخذ الثمن فقال فلان، ما اشتريتها منك، كان للشفيح أن يأخذها بالشفعة هذا إذا اقر انه باع

٢٦٦٤٧:- أخرج ابن أبي شيبة اقوال السلف ما يؤيد المسألة فقد أخرج عن عامر قال: الشفعة على رؤوس الرجال- مصنف ابن أبي شيبة- البيوع والاقضية ٤٨٥/١١ برقم ٢٢٩٨٣- وأخرج أيضاً قول سفيان: الشفعة، والقسامة، والعقل على رؤوس الرجال- مصنف ابن أبي شيبة - البيوع والاقضية ٤٨٥/١١ برقم ٢٢٩٨٥- مصنف عبد الرزاق- البيوع- باب الشفعة بالحصص، أو على الرؤوس ٨٥/٨ برقم ١٤٤١٥-

من فلان، وفلان حاضر ينكر الشراء؛ فاما إذا كان غائباً فلا خصومة للشفيع مع المشتري حتى يحضر المشتري .

٢٦٦٥١:- وقال هشام: سالت محمداً عن رجل باع داراً إلى جنب رجل، وهو شفيعها، والشفيع يزعم أن الدار المباعة له، ويخاف أنه أن ادعى رقبته تبطل شفيعته، وإن ادعى الشفعة يطل دعوى الرقبة، فكيف يصنع فاجاب، وقال: ينبغي له أن يقول: هذه الدار دارى، وانا ادعى رقبته، فإن وصلت اليها، والا فانا على شفيعتى فيها، فإذا قال هذا لا تبطل شفيعته بدعواه الرقبة.

٢٦٦٥٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قضى القاضى له بالشفعة، واخذها ثم طلب المشتري بأن يردّها عليه على أن يزيده فى الثمن كذا صح الرد، ولم يصح الزيادة، وكذلك مع البائع، وهو كالا قالة لا يكون بالثمن الأول خلافاً لمحمد بعد القبض، ولا ياخذ من المشتري حتى يرد عليه البائع الثمن، وعن أبي يوسف إذا ادعاها، وقال بينتى غيب، ولكنى اخذها بالشفعة فهو اقرار أن البائع مالك فلا يقبل بينته بعد ذلك، وعنه أنه يطل الشفعة بدعوى الملك، ولو ادعى النصف، وقال: اقيم البينة واخذ الثانى بالشركة جاز.

٢٦٦٥٣:- م، وفى النوازل: دار بيعت وفيها دعوى لرجل هو شفيعها، فاراد أن يطلب الشفعة على وجه لا يطل دعواه ينبغي أن يقول: طلبت الشفعة إن لم يثبت لى فيها الحق الذى ادعى فيها.

٢٦٦٥٤:- وفى المنتقى: فى آخر باب طلب الشفعة، إذا باع الرجل داره فادعى رجل أنها دارى، وانى أقيم البينة، فإن لم تترك بينتى، فانا أخذها بالشفعة؛ لان دارى لزيقها فلا شفعة له فيها من قبل أنه ادعى ملكها وزعم أنه لاشفعة له فيها. ٢٦٦٥٥:- وفيه ايضاً: رجل له دار غصبها غاصب، فبيعت دار اخرى بجنيها، والغاصب، والمشتري جاحدان الدار للشفيع ينبغي له أن يطلب الشفعة حتى إذا اقام البينة على الملك تبين ان الشفعة كانت ثابتة له، فإذا طلب خاصم الغاصب إلى

القاضى، واخبره عن صورة الامر فبعد ذلك إن اقام البيئة قضى القاضى له بالدار، وبالشفعة فى الدار الاخرى، وإن لم يقم البيئة فالقاضى يحلفهما جميعاً.

٢٦٦٥٦:- فبعد ذلك، المسالة على وجوه: (١) إن حلفا فالقاضى لا يقضى له باحد الدارين. (٢) وإن نكلا فالقاضى يقضى له بالدارين. (٣) وإن حلف الغاصب، ونكل المشتري لا يقضى له بالدار المغصوبة، ويقضى له بالشفعة. (٤) وإن حلف المشتري، ونكل الغاصب يقضى له بالدار المغصوبة، ولا يقضى له بالشفعة.

٢٦٦٥٧:- ذكر هشام فى نوادره: سمعت ابا يوسف يقول فى رجل صالح رجلاً فى دار ادعاها فى يده على مائة درهم، وهو جاحد واقام الشفيع البيئة أنها للذى ادعاها قال: ياخذها بالشفعة.

٢٦٦٥٨:- فى القدروى: اشترى داراً ولها شفيع فبيعت دار إلى جنب هذه الدار، فطالب بالشفعة، وقضى له، ثم حضر الشفيع قضى له بالدار الأولى بجواره، ويمضى الحكم فى الثانية للمشتري، ولو كان الأول جاراً للدارين حكم له بالدار الأولى بالجوار، وب نصف الدار الثانية.

٢٦٦٥٩:- وروى عن أبي يوسف رحمه الله فيمن اشترى نصف الدار ثم اشترى آخر نصفها الآخر فخاصمه المشتري الأول، فقضى له بالشفعة بالشركة، ثم يخاصمه جار فى الشفعتين، فالجار احق بشراء الأول، ولاحق له فى الثانى، وكذلك لو اشترى نصفها ثم اشترى نصفها، ولو كان المشتري للنصف الثانى غير المشتري للنصف الأول فلم يخاصمه فيه حتى اخذ الجار النصف الأول فالجار احق بالنصف الثانى.

٢٦٦٦٠:- الحاوى: بيعت دار بجنب داره التى اغتصبها منه غاصب بطلت شفعتها، ثم تخاصم الغاصب بالشفيع عند القاضى، فيقول القاضى: هذا الرجل اشترى هذه الدار، وقد طلبت شفعتها بجوارى من هذه الدار غصبها منى هذا الغاصب، وانكر واقام البيئة على ذلك اخذ الدارين، وإن لم يكن له بيئة حلفهما إن حلف الغاصب،

ونكل المشتري قضى له بالشفعة، دون الدار المغصوبة، وإن كان على عكسه، فالجواب على عكسه أيضاً.

٢٦٦٦١:- م: ولو أن رجلاً ورث داراً فبيعت دار بجنيها، فآخذها بالشفعة، ثم بيعت دار أخرى بجانب الدار الثانية، ثم استحققت الدار الموروثة، وطلب المستحق الشفعة، فانه يأخذ الدار الثانية، ويكون الوارث أحق بالدار الثانية هكذا ذكر القدورى: ولم يذكر ما إذا لم يطلب المستحق الشفعة، وذكر فى المنتقى أن الدار الثانية ترد على المقضى عليه بالشفعة يعنى الذى كان اشتراها، والدار الثانية تترك فى يدى الذى هى فى يديه.

٢٦٦٦٢:- رجل اشترى داراً، وقبضها فاراد الشفيع آخذها، فقال المشتري: بعته من فلان وخرجت من يدى، ثم أودعنيها لا يصدق وجعل خصماً للشفيع، وإن أقام البيئة على ذلك لا تسمع بينته، وكذلك لو قال: وهبتها لفلان، وقبضها ثم أودعنيها لا يقبل قوله: ولو أقام على ذلك بيئة لا يسمع بينته، فإن حضر المشتري فى الفصل الأول، والموهوب له فى الفصل الثانى، وكان ذلك بعد قضاء القاضى للشفيع، وأقام البيئة على الشراء، أو على الهبة لا يسمع بينته، وكان القضاء بالشفعة قضاء على المشتري، والموهوب له.

٢٦٦٦٣:- دار فى يد رجل يدعى انه اشتراها من فلان، ونقده الثمن، والدار تعرف لفلان، وادعى فلان أنه وهبها للمدعى، وأراد أن يرجع فى الهبة فالقول قول فلان فإن لم يقض القاضى للواهب بالرجوع حتى يحضر شفيع الدار فهو أحق بالدار من الواهب، وإن لم يحضر الشفيع قضى القاضى بالرجوع للواهب، فإذا قضى القاضى له بالرجوع، ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع، ولو كان صاحب اليد ادعى أنه اشتراها من فلان على أن فلاناً بالخيار، ونقده الثمن، وادعى فلان الهبة، والتسليم، وحضر الشفيع آخذها بالشفعة، وبطل الخيار.

٢٦٦٦٤:- **وفى الاصل:** إذا كانت الدار فى يد البائع، وقضى القاضى

للسفيع بالشفعة على البائع، وطلب السفيع من البائع الاقالة، فاقاله البائع فالاقالة جائزة، وتعود الدار إلى يد البائع، ولا تعود إلى ملك المشتري، ويجعل فى حق المشتري، كان البائع اشترى الدار من السفيع، وكذلك إذا كانت الدار فى يد المشتري، وقضى القاضى بالدار للسفيع، فقبل أن يقبض السفيع الدار من المشتري اقال مع البائع صحت الاقالة، وصارت الدار ملكاً للبائع فى قول أبى حنيفة رحمه الله.

٢٦٦٦٥:- **وفى الخانية:** إذا مات السفيع بعد ما قضى القاضى بالشفعة قبل

أن يقبض الدار، وقبل أن ينقذ الثمن كانت الدار لورثة السفيع، ولو قضى القاضى بالشفعة للسفيع، وطلب المشتري من السفيع أن يرد الدار على المشتري بزيادة فى الثمن، والزيادة من جنس الثمن، أو من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الأول، وتبطل الزيادة، وكذا لو طلب المشتري من السفيع بعد ما قضى القاضى له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة فى الثمن ففعل كانت اقالة، والاقالة كما يكون بين البائع، وبين المشتري يتحقق بين البائع، وبين السفيع.

٢٦٦٦٦:- **م:** إذا مات المشتري، **وفى الخانية:** أو البائع، والسفيع حى

فللسفيع الشفعة، فإن كان على الميت دين لاتباع الدار فى دينه، واخذها السفيع بالشفعة، وإن تعلق بالدار حق السفيع، والغريم. **وفى السراجية:** اثبت الشفعة بطلين، ومات فليس للوارث اخذها. **وفى شرح الطحاوى:** ولو كان ملكها بالقضاء، أو بتسليم المشتري إليه، ثم مات يكون ميراثاً لورثته.

٢٦٦٦٦:- أخرج البيهقى عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

الشفعة لاترث، ولا تورث. السنن الكبرى للبيهقى - الشفعة ٩/١٣ برقم ١١٧٨٩ -

٢٦٦٦٧:- م: وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن فهذه المسألة على وجهين: (١) إما إن كان الحط قبل قبض الثمن من المشتري - (٢) أو بعده، فإن كان قبل قبض الثمن صح الحط في حق المشتري، والشفيع حتى أن الشفيع يأخذ الدار بما وراء المحطوط، وكذلك لو وهب بعض الثمن من المشتري، أو أبرأه عن بعض الثمن، وأما إذا حط الكل، أو وهب الكل، أو أبرأه عن الكل صح في حق المشتري، ولكن لا يظهر في حق الشفيع حتى يأخذ الشفيع الدار بجميع الثمن إن شاء، فإن كانت هذه التصرفات بعد قبض البائع الثمن من المشتري، فالجواب في الحط والهبة ما ذكرنا قبل القبض أن حط البعض، أو وهب البعض صح في حق المشتري، والشفيع، ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري وأخذه الشفيع بما وراء المحطوط، والموهوب، وإن حط الكل أو وهب الكل يصح ذلك في حق المشتري، ولا يصح في حق الشفيع، وأما الإبراء فلا براء بعد القبض لا يصح سواء كان الإبراء عن الكل، أو عن البعض. وفي السراجية: وكيل باع داراً بالف، ثم حط من الثمن شيئاً فللشفيع الأخذ بالالف.

٢٦٦٦٨:- م: ولو زاد المشتري في الثمن زيادة على هذا العقد يأخذ الشفيع الدار بالثمن الأول، ولا يظهر الزيادة في حق الشفيع.

٢٦٦٦٩:- رجل اشترى من رجل أرضاً، وقبضها فجاء الشفيع، وطلب شفعتها فسلمها المشتري إليه، ثم نقد المشتري للبائع الثمن فوهب البائع منه من ذلك خمسة دراهم، وقد قبض المشتري من الشفيع جميع الثمن فعلم الشفيع بالهبة فليس له أن يسترد شيئاً، ولو وهب البائع خمسة دراهم من المشتري قبل قبض الثمن، كان للشفيع أن يسترد من المشتري ما وهب له البائع.

٢٦٦٧٠:- رجل اشترى داراً من رجل بالف درهم، وتقابضا ثم زاد في الثمن الفاً أخرى من غير أن يتناقضا البيع، ولم يعلم الشفيع بالالفين، ولم يعلم بالالف

فأخذها الشفيع بالفين بحكم، أو بغير حكم، فإن أخذها بحكم أبطله القاضي، ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف، وإن أخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا ينقض، ولو كان المشتري حين اشتراها بالف، وقبضها ثم ناقض البيع ثم اشتراها منه بالعين، ثم علم الشفيع بالبيع بالف، وأخذها بالشفعة بالفين بحكم، أو بغير حكم، ثم علم بالبيع بالف، لم يكن له أن ينقض أخذه.

٢٦٦٧١:- وفي جامع الفتاوى: ولو اشترى داراً فوهبها لرجل، ثم جاء الشفيع يأخذ الدار، ويضع الثمن على يدي عدل عند أبي يوسف، وعند محمد لا يأخذ حتى يحضر الواهب، وفيه الشفيع إذا أخذ الدار بالشفعة من يد البائع انفسخ بين البائع، والمشتري، وتحولت الصفقة إلى الشفيع، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أن العقد لا ينقض.

٢٦٦٧٢:- الخانية: الوكيل بالبيع إذا باع الدار، ثم أن الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن صح حطه، ويضمن قدر المحطوط للأمر، ويرى المشتري عن المائة، ويأخذ الشفيع الدار بجميع الثمن.

٢٦٦٧٣:- م: إذا باع الرجل داراً، وعبدته التاجر شفيعها، فإن لم يكن عليه دين لا يأخذها، وإن كان عليه دين أخذها، وكذلك إذا كان البائع هو العبد، والمولى شفيعها.

٢٦٦٧٤:- وفي الخانية: مكاتب مات عن وفاء، ثم بيعت دار بجواره فادى ورثته كتابته فلهم الشفعة.

٢٦٦٧٥:- م: إذا اشترى الرجل أرضاً وزرع فيها زرعاً، ثم جاء الشفيع فله أن يأخذها، ويقلع الزرع قياساً، وفي الاستحسان لا يأخذها في الحال ويترك

٢٦٦٧٥:- أخرج عبد الرزاق ما يؤيد المسألة عن الشعبي قال: إذا بناها ثم جاء الشفيع يعدد فالقيمة، وقال يعدد لشفعة من الأرض، وقول حماد أحب إلى الثوري. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب هل يوهب وكيف؟ إن بنى فيها، أو باع بعضها؟ ٨/ ٨٣ برقم ١٤٤٠٩ -

الارض فى يد المشتري إلى أن يستحصد الزرع، ولو كان مكان الزرع بناء، أو غرس، أو رطبة يؤمر المشتري بقلع هذه الاشياء، ثم إذا ترك الارض فى يد المشتري يترك بغير أجر، وروى عن أبي يوسف: أنه يترك باجر المثل. وفي جامع الفتاوى: ولو اشترى أرضاً، فزرعها فنقصها الزارعة، ثم جاء الشفيع يقسم على الارض ناقصة، وعلى قيمتها يوم اشتراها، فيأخذ الشفيع بذلك الثمن.

م: وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن حامد يحكى عن الشيخ الامام أبي حفص الكبير أنه كان يقول: يسلم المشتري الارض ثم يستاجر منه مدة معلومة يعلم أن الزرع يدرك فى مثله نظراً للشفيع، والمشتري، وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن حامد هذا يقول ما قاله الشيخ: لا يصح على قول محمد وإنما يصح هذا الجواب على قولهما لان عندهما إجارة العقار قبل القبض جائزة.

٢٦٦٧٦:- ومن هذا الجنس فى فتاوى أبي الليث: وصورتها رجل اخذ أرضاً مزارعة، وزرعها فلما صار الزرع بقلأ، اشترى المزارع الأرض مع نصيب رب الارض من الزرع، ثم جاء الشفيع فله الشفعة فى الأرض وفى نصف الزرع، لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع.

٢٦٦٧٧:- رجل اشترى داراً، ولها شفيع فقال الشفيع: أجزت البيع، وانا اخذ بالشفعة، أو قال: رضيت بالبيع، وانا اخذ بالشفعة، أو قال: سلمت البيع، وانا اخذ بالشفعة، وفى الفتاوى: أولاً حق لى فيها. م: فهو على شفيعته إذا وصل، وإذا فصل وسكت، ثم قال: انا اخذ بالشفعة فلا شفعة له.

٢٦٦٧٨:- وفى المنتقى ايضاً: عن محمد رجل اشترى من آخر داراً، وجاء شفيع الدار، وادعى أنه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فاقر المشتري بذلك، ودفع الدار إلى الشفيع، ثم قدم شفيع اخر، وانكر شراء الشفيع اخذ الدار كلها بالشفعة، ولو كان الشفيع حين اقرله المشتري بما اقر كذبه فى اقراره معنى

المسألة إذا قال المشتري للشفيع ابتداء، قد كنت اشتريت هذه الدار قبل شرائي، وهى لك بشرائك قبلى، وقال الشفيع: ما اشتريتها، وأنا آخذها بشفعتي فأخذها الشفيع من المشتري، ثم قدم الشفيع الآخر فليس له الا نصفها.

٢٦٦٧٩:- **وفى الظهيرية:** اشترى داراً، وقال: اشتريتها لفلان، واشهد، ثم جاء الشفيع فهو خصم له، الا أن يقيم بينة أن فلاناً نكله فحينئذ لا يكون خصماً، وإذا اشترى بالف درهم ثم تصدق بالالف على المشتري يأخذها الشفيع بالقيمة، إلا أن يكون قبض الثمن كله، ثم تصدق به عليه.

٢٦٦٨٠:- رجل اشترى عقاراً بدراهم جزافاً، واتفق المتعاقدان أنهما لا يعلمان مقدار الدراهم، وقد هلكت فى يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل، قال القاضى الامام عمر بن أبى بكر رحمه الله: يأخذ الدار بالشفعة، ثم يدعى الثمن على زعمه، الا إذا اثبت المشتري زيادة عليه.

٢٦٦٨١:- رجل اشترى داراً بعبد، فلم يتقابض، ثم اعور العبد ورضى المشتري بالعبد، أو اختار تركه كان للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة لكن بقيمة العبد صحيحاً.

٢٦٦٨٢:- **م:** سئل أبو بكر رحمه الله عمن له ضيعة عليها خراج كثير، ومؤن كثير لا يشتري بشيئ، فباعها مع دار قيمتها الف درهم، فجاء الشفيع للدار بكم يأخذ الدار قال سئل أبو نصر عن هذا فلم يجب، قال الفقيه أبو الليث: وعندى أن الضيعة إذا كانت بحال يشتريها احد من اصحاب السلطان بشيئ يقسم الالف على ما يشتري به الضيعة، وعلى قيمة الدار، وإن كانت الضيعة لا يشتريها احد قسمت الالف على قيمة الأرض فى آخر الوقت الذى ذهب عنها رغبات الناس، وعلى قيمة الدار، ويمكن أن يقال على قول أبى حنيفة يجعل كل الالف بمقابلة الدار، إذا لم يكن للضيعة قيمة اصلاً.

٢٦٦٨٣:- **وفى التحريد:** ذكر فى المنتقى عن أبى يوسف فى رجل فى يده

دار، فقال الشفيع: بعد بيع الدار التى فيها الشفعة دارى هذه لفلان، وقد بعته منه منذ سنة، وقال هذا فى وقت يقدر على اخذ الشفعة، لوطبها لنفسه، قال لاشفعة له، ولاللمقرله حتى يقر المقرله لنفسه على الشراء.

٢٦٦٨٤:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو شرط المشتري الخيار للشفيع، فقال: اجزت على أن لى الشفعة جاز، وإن لم يقل على أن لى الشفعة بطلت، وينبغى أن يوخر حتى يجيز البائع، أو تمضى المدة.

٢٦٦٨٥:- **السراجية:** رجلان لكل واحد منهما دار وهما متلازمان فتبايعا، بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين أحق بها من المشتري.

٢٦٦٨٦:- **اللولو الحية:** شفيع استولى على الارض من غير حكم، إن كان من اهل الاستنباط، وقد علم أن بعض الناس، قال ذلك لا يصير فاسقاً، وإن كان لا يعلم أن بعض الناس قال ذلك فهو فاسق.

٢٦٦٨٧:- **م:** رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار، والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار، فانكر الشفعة يحلف بالله مال هذا قبلك شفعة [على قول من يرى الشفعة بالجوار؛ لانه لو حلف بالله ما لهذا قبلك شفعة فيفوت حق المدعى
٢٦٦٨٨:- **فى فتاوى الفقيه أبى الليث:** وفى هذا الموضع ايضاً رجل اشترى داراً لم يقبضها حتى بيعت دار أخرى بجنبها فللمشتري الشفعة.

٢٦٦٨٩:- **رجل طلب الشفعة فى دار فقال له المشتري:** دفعته اليك فهذا على وجهين: (١) الأول إن علم الشفيع بالثمن، وفى هذا الوجه التسليم صحيح، وصارت الدار ملكاً للشفيع. (٢) الوجه الثانى: إذا لم يعلم الشفيع بالثمن لا تصير الدار ملكاً للمشتري، وهو على شفيعته.

٢٦٦٩٠:- **رجل اسلم داراً فى مائة قفيز حنطة، وسلم، فجاء الشفيع فله الشفعة، ولو لم يسلم الدار حتى افترقا بطل السلم، ولا شفعة للشفيع، وإن لم يفترقا حتى تناقضا السلم ثم افترقا، كان للشفيع الشفعة.**

٢٦٦٩١:- وفي النوازل: وسئل على بن احمد عن رجل اشترى دكاناً،

فطلب الشفيع الشفعة، فسلم اليه المشتري الشفعة، الا أنهما تنازعا في الثمن، فلم يأخذه واتى على ذلك مدة، ثم اراد أن يأخذ بما قال المشتري ليس له ذلك الا أن يرضى بذلك المشتري، وإن كان ثبت ان الثمن على ما قال الشفيع فله ذلك، ولا تبطل شفيعته، إذا صح أن الثمن على ما قال الشفيع.

٢٦٦٩٢:- رجل فى يديه دار جاء رجل، وادعى شفيعتها قال الذى فى يديه هذه الدار اشتريتها من فلان، وصدقه البائع فى ذلك، وقال الذى فى يديه، الدار دارى ورثتها عن أبى فاقام الشفيع البينة أنها كانت لاب البائع، مات، وتركها ميراثاً للبائع، ولم يقم البينة على البيع فالقاضى يقول للذى فى يديه الدار، إن شئت فصدق الشفيع، وخذ منه الثمن، وتكون العهدة عليك، وإن أبى ذلك اخذ الشفيع الدار، ودفع الثمن، ويرد البائع الثمن على المشتري، والعهدة على البائع، وكذلك لو قال الذى فى يديه، وهبها لى فلان، وقال الشفيع: اشتريتها من فلان، وصدق البائع الشفيع فهو على ما وصفت لك.

٢٦٦٩٣:- رجل اشترى داراً بعد، فلم يتقابضا حتى اعور العبد ورضى المشتري بالعبد، أو اختار تركه كان للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة، ويأخذها بقيمة العبد صحيحاً.

٢٦٦٩٤:- م، الفتاوى العتائية: ولو بنى الشفيع ثم وجد بها عيباً، رجع بالنقصان، ورجع المشتري على بائعه ايضاً، إن كان الأول بقضاء.

٢٦٦٩٥:- رجل اشترى داراً لم يرها فبيعت دار بجنيها، وأخذها بالشفعة، لم يبطل خياره بخلاف خيار الشرط، هذا إذا كان الاخذ بالشفعة قبل رؤية الدار المشتراة؛ اما إذا كانت بعدها يبطل خيار الرؤية.

٢٦٦٩٥:- أخرج البيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا راه- السنن الكبرى للبيهقي - البيوع- باب من قال يجوز بيع العين الغائبة ٩٦/٤ برقم ١٠٥٦٣ - سنن الدارقطني - البيوع ٥/٣ برقم ٢٧٧٩ -

٢٦٦٩٦:- شرح الطحاوى: اعلم بان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المستقبل، ويثبت فيه من الحقوق ما يثبت فى الشراء المستقبل من الرد بخيار الرؤية، والرد بخيار العيب إذا علم، فإن كان المشتري قد رآها، ولم يرها الشفيع، أو أبرأ المشتري البائع عن العيوب فلا يبطل خيار الشفيع بالرد بالعيب.

٢٦٦٩٧:- وكذلك لو كان المشتري اشتراها على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم اخذها الشفيع، فليس له ردها بخيار الشرط.

٢٦٦٩٨:- وفى الخانية: وإن كان مشتري الدار على أن البائع برئ من كل عيب، أو كان بها عيب علم المشتري بذلك، ورضى كان للشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد.

٢٦٦٩٩:- م: اشتري داراً، وهو شفيعها، ولها شفيع غائب، وتصدق المشتري ببيت منها بطريقه على رجل ثم باع ما بقى منها ثم قدم الشفيع الغائب، فأراد أن ينقض صدقة المشتري وبيعه، فهذا على وجهين: (١) الأول: إذا باع ما يقس من الدار من المتصدق عليه، وفى هذا الوجه ليس له أن ينقض صدقته فى الكل إنما كان ينقض فى النصف - (٢) الوجه الثانى: إذا باع باقى الدار من رجل اخر كان للغائب أن ينقض تصدقه [فى الكل].

٢٦٧٠٠:- م، وفى الاصل: تسليم الشفعة فى البيع تسليم فى الهبة بشرط العوض حتى أن الشفيع إذا اخبر بالبيع فسلم الشفعة، ثم تبين أنه لم يكن بيعاً، وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له، وكذلك تسليم الشفعة فى الهبة بشرط العوض تسليم فى البيع.

٢٦٦٩٦:- أخرج أبوداؤد عن عائشة أن رجلاً ابتاع غلاماً، فاقام عنده ماشاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبی صلى الله عليه وسلم: فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله! قد استغل غلامى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الخراج بالضمن - سنن أبي داود - البيوع - باب فى من اشترى عبداً فاستعمله، ثم وجد به عيباً - ٤٩٥/٢ برقم ٣٥١٠ -

٢٦٧٠١:- رجل اشترى داراً، وهو شفيعها بالجوار، فطلب جار آخر فيها

الشفعة فسلم المشتري الدار كلها إليه، كان نصف الدار له بالشفعة، والنصف بالشراء.

٢٦٧٠٢:- فى فتاوى أهل سمرقند: أجمعة بين اثنين ورثاها عن أبيهما،

ولا يعلم أحدهما بعينه أن له فيه نصيباً، فبيعت أجمعة أخرى بجوار هذه، فلم يطلب هو الشفعة؛ فلما أخبر أن له فيها نصيب، طلب الشفعة فلا شفعة له.

٢٦٧٠٣:- وفى فتاوى الفضلى: إذا قال المشتري للشفيع، رد على الثمن،

ولك الشفعة فهذا لا يكون تسليماً للدار، والشفيع على شفيعته.

٢٦٧٠٤:- وفيه أيضاً: رجل له خمس منازل فى زقاق غير نافذة باع هذه

المنازل، وطلب الشفيع الشفعة فى واحد من المنازل فهذا على وجهين:

(١) الأول: أن يطلب بحق الشركة فى الطريق، وفى هذا الوجه ليس له ذلك.

(٢) الوجه الثانى: أن يطلب الشفعة بحق الجوار، وجواره فى هذا المنزل لا غير،

وفى هذا الوجه له ذلك.

٢٦٧٠٥:- وفى الخانية: فالحاصل أنه إذا اشترى عقاراً، أو أرضين

أو بستانين أو دارين فى مواضع متفرقة، فإن كانت الصفقة متفرقة، بأن اشترى

كل دار بصفقة على حدة فالشفيع شفيع لهما بدارين له، أو بدار واحدة فأراد أن

يأخذ بالشفعة أحدهما كان له ذلك، وإن اشتراها فى صفقة واحدة، فإن كان

الشفيع شفيعاً لهما جميعاً ليس له أن يأخذ بالشفعة أحدهما، ولكن يأخذهما،

أو يدع، وإن كان الشفيع شفيعاً لأحدهما، والصفقة واحدة اختلفت الروايات

فيه عن أبى حنيفة فى آخر الروايات عنه، وهو قول أبى يوسف، ومحمد فإنه

يأخذ التى هو شفيعها خاصة، وهو كما لو اشترى داراً وعبدان صفقة واحدة فإن

الشفيع يأخذ الدار بالشفعة دون العبد هذا إذا كان الشفيع شفيعاً لأحدهما فإن

كان شفيعاً لهما جميعاً والصفقة واحدة فإنه يأخذهما أو يدع.

٢٦٧٠٦:- وفى الهداية: وإذا اشترى خمسة نفر داراً من رجل للشفيع

أن يأخذ نصيب أحدهم، وإن اشتراها رجل من خمسة أخذها كلها، أو تركها، ولا فرق في هذا بين ما إذا كان قبل القبض، أو بعده هو الصحيح إلا أن قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهم إذا نقد ما عليه مالم ينقد الآخر حصته، وسواء سمي لكل بعض ثمنًا، أو كان الثمن جملة.

٢٦٧٠٧:- ومن اشترى نصف دار غير مقسوم فقاومه البائع أخذ الشفعين النصف الذي صار للمشتري أو يدع.

وفى الكافي: وليس له أن يفسخ القسمة، وإن كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة، وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه، ثم إطلاق الجواب في الكتاب يدل على أن الشفعين يأخذ النصف الذي صار للمشتري في أي جانب كان، وهو المروى عن أبي يوسف، وعن أبي حنيفة أنه إنما يأخذ إذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها، **وفى الكافي:** إما إذا وقع في الجانب الآخر فلا.

٢٦٧٠٨:- **وفى متفرقات الذخيرة:** ومن باع داراً فلا شفعة له سواء باع الدار لنفسه، أو باع لغيره، وكذلك لاشفعة للذي بيعت الدار له بيانه: أن من وكل انسانا ببيع الدار فباع الدار فلا شفعة للوكيل، ولا للموكل.

٢٦٧٠٩:- ومن اشترى داراً، أو اشترى له فله الشفعة حتى أن من وكل انساناً بشراء دار، كان للوكيل، والموكل لكل واحد منهما الشفعة، إذا باع داراً على إن كفل فلان بالثمن، **وفى الخانية:** أو بالدرك وفلان شفعها فكفل أثبت له حق الشفعة.

٢٦٧١٠:- وإذا وقع الصلح عن دين على دار ثم تصادقا، أنه لا دين، لاشفعة للشفيع، ولو كان مكان الصلح بيعاً للشفيع الشفعة.

٢٦٧١١:- رجل ورث من أبيه داراً، ولم يعلم بذلك فبيعت دار بجنب

تلك الدار، فلم يطلب هذا الوارث الشفعة؛ فلما أخبر أن هذه الدار له طلب الشفعة لاشفعة له، وفيه نظر.

٢٦٧١٢:- دار فى يد رجل قال صاحب الدار: اشترت هذه الدار من فلان، وقال فلان: لا، بل وهبتها من صاحب اليد فالقول قول من يدعى الهبة حتى كان له يرجع فيها، وإن لم يرجع فى الهبة حتى حضر الشفيع، كان للشفيع حق أخذ الدار بالشفعة.

٢٦٧١٣:- وفى الكافى: رجل اشترى أمة بألف وتقابضا، ووجد بها عيباً ينقصها العشرة، فأقر البائع، أو جحد فصالحه على دار جار للشفيع أخذها بنصف الهبة بحصة العيب، وعن محمد رحمه الله: انه لاشفعة فيها، وهو القياس، وللمشتري أن يبيعها مرابحة على كل الثمن، وليس له أن يبيع الدار، والأمة مرابحة بدون البيان، فإن وجد المشتري بالدار عيباً، فردها بقضاء قبل أن يأخذها الشفيع بطلت شفيعته، وعاد المشتري على حجة فى العيب، وله أن يراجع الأمة على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب.

٢٦٧١٤:- اشترى داراً فصالح من عيبها على عبد أخذها الشفيع بحصتها، فإن فعل فاستحق العبد، أو رد بخيار رؤية، أو شرط فى الصلح فالشفيع بالخيار إن شاء أدى حصت العيب إلى المشتري، وإن شاء رد الدار، ويكون المشتري على حجته مع البائع إن أخذها بالقضاء، وكذلك إن كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء، ولو رده برضاء لاشيء على الشفيع، وفيه الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد، وبحق متأخر عنه لا يبطله، والشفيع كما يتقدم على المشتري يتقدم على من قام مقام المشتري.

٢٦٧١٥:- اشترى داراً بألف فزاد المشتري فى الثمن، أو صالح عن دعوى فيها بإنكار ثم أخذها الشفيع بألف بقضاء رجع المشتري على البائع بالزيادة، وعلى المدعى ببدل الصلح ولو سلم المشتري الدار إلى الشفيع بغير قضاء

ففى الزيادة يرجع على البائع، وفى بدل الصلح لا يرجع على المدعى، ولو كان المشتري شقيقاً أيضاً فقبضها المشتري، ووهبها لرجل، فلشريكه أخذ نصفها، وإذا أخذ يبطل الهبة فى النصف الآخر بخلاف رجوع الواهب فى النصف، وبخلاف ما إذا أنقضت الهبة فى الباقي.

٢٦٧١٦:- رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته، ثم اشتراها الشاهد، ولها شفع فشفيعها أحق من المقر له، فإن لم يكن لها شفع، ولكن المشتري اشتراها لرجل أمره بذلك فالدار للآمر دون المقر له، فإن اشتراها لنفسه، والشفيع غائب فللمقر له أن ياخذ الدار، فإن اشترى الدار من المقر له ثانياً قبل أن يحضر الشفع فهو بالخيار إن شاء أخذه بالشراء الأول، وإن شاء أخذه بالشراء الثانى.

٢٦٧١٧:- ولو اشترى الدار رجل آخر من ذى اليد، ثم اشترى الشاهد من ذلك الرجل يجبر الشفع، فإن أخذها بالبيع الأول بطل البيع الثانى، ورجع الشاهد بالثمن على بائعه.

٢٦٧١٨:- بيعت دار بحنب مرتد فلحق بدار الحرب، وجاء مسلماً قبل الحكم بلحاظه له الشفعة، فإن قضى بلحاظه، وقسم ماله بين ورثته لاشفعة له، وكانت الشفعة لورثته، وإن بيعت الدار بعد ما لحق بدار الحرب فلا شفعة له، وإن عاد مسلماً تصادق البائع، أو المشتري، وفسخا العقد لا يصدقان فى حق الشفعة وله الشفعة.

٢٦٧١٩:- أمر بشراء دار بعينها بعبد للمأمور ففعل صح الشراء للآمر، ورجع المأمور على الأمر بقيمة العبد.

٢٦٧٢٠:- داران متصلتان لرجلين تقابضا فالشفعة للجارين، ولاشفعة لهما، ولو كان كل واحد من الدارين مشتركاً بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الأخرى فالشفعة لهما دون الجيران، ولو أقام المشتري بينة على أنه اشترى البناء أولاً بألف، ثم الأرض بغير البناء بألف، وإن أقام الشفع أنه اشتراها معاً بألفين فى صفقة، ولو تورخا فالبينة للمشتري عند أبى يوسف رحمه الله، وعند محمد للشفع.

٢٦٧٢١:- خصم وكيلا بشفيع فقال له المشتري: قد سلم موكلك الشفعة

فعند محمد يقضى بالشفعة، فإذا حضر الموكل فله تحليفه، وقال أبو يوسف: لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الموكل فيحلف، أو ينكل فلا احتياط فى التاريخ.

٢٦٧٢٢:- باع دارين صفقة واحدة، وشفيعها واحد له أن يأخذهما

أو يترك، وعند زفر رحمه الله: له أن يأخذ أحدهما دون الآخرى.

٢٦٧٢٣:- دار لها شفعا ثلاثة اشتراها اثنان منهم صفقة واحدة على أن

لأحدهما سدسها ولآخر خمسة أسداسها صح الشراء، ولاشفعة لأحدهما على صاحبه، فإن بقى الثالث صاحب السدس أخذ نصف ما فى يده.

٢٦٧٢٤:- حضر أحد الشفعا، وأخذ الكل ثم حضر آخر فصالح مع الأول

على أن يأخذ منه ثلثها صح، ولو حضر الثالث قسمت على ثمانية عشر، أربع للمصالح، ولكل آخر سبعة.

٢٦٧٢٥:- باع نصف دار، وأخذ الجار، وقاسمه بقضاء أو غيره، وحضر

الشريك فى الطريق يأخذ ما فى يده، ولا ينقض القسمة بخلاف ما لو اشترى داراً وأخذ الشفيعان، واقتسما ثم حضر الثالث، فإن حضر الثالث، ولم يبق الشفيعان بل بقى أحدهما، فإنه يأخذ ربع ما فى يده لانه نصفه.

٢٦٧٢٦:- مريض باع داره من أجنبى ووارثه شفيع. أو بعكسه لا يجب

الشفعة. اما المسألة الأولى فهى على وجهين: (١) إن باع بمثل قيمتها فلا شفعة له عند أبى حنيفة خلافاً لهما. (٢) وإن باع محاباة فلا شفعة له عندهم اجاز بقية الورثة، أو لم يحز. وأما الثانية فالبيع عنده باطل سواء كان فيه محاباة، أو لا، لاشفعة للشفيع، وعندهما البيع جائز بمثل القيمة، وللشفيع أن يأخذها بمثل قيمتها.

٢٦٧٢٧:- قال المشتري لأحد الشفيعين: اشترت الدار لك بأمره فصدقه

المقرله، وكذبه الآخر فالدار بينهما بالشفعة، وإن قال المشتري: الدار لك، ولم يكن لى، أو اشتريتها قبلى أو وهبتك، وقبضت، وصدقه المقرله، وكذبه الآخر بطلت شفيعته، وكانت الشفعة كلها للآخر.

٢٦٧٢٨:- مضارب اشترى داراً ببعض مال المضاربة، ثم اشترى بالباقي داراً أخرى بجنبها، وهو شفعيها بدار له خاصة ورب المال كذلك فالدار الثانية تجعل اثلاثاً ثلثها للمضاربة، وثلثها للمضارب، وثلثها لرب المال كان الشفعاء ثلاثاً، ولو كان لها شفيع أحنبى أيضاً، فللأجنبى ثلث كامل ثم يقسم الثلثان أثلاثاً.

٢٦٧٢٩:- وفي الفتاوى العتابية: ولو طلب الشفيع الشفعة، ثم أقر بداره لرجل، فللمقر له الشفعة، وكذا لو أخذ بداره داراً، بيعت بجنبها بالشفعة، ثم بيعت أخرى بجنب المأخوذة، فآخذها ثم أخرى بجنبها بقضاء فاستحقت داره الأولى رد المأخوذة الأولى على المشتري، وبقيت الأخرى للاخذ.

٢٦٧٣٠:- ولو اشترى داراً بدار، ولكل دار شفيع، فلكل شفيع أن يأخذها بقيمة الدار الأخرى، فإن استحقت أحد الدارين بطلت الشفعة، إلا إذا أجاز المستحق فحينئذ لم تبطل، فإن كان أحد المشتريين شفيعاً أيضاً فللشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الأخرى، ولا تقبل شهادة الأمر بالشراء، ولا شهادة ابنه، إذا كانت الدار في يد البائع، ولو كانت في يد المشتري جازت شهادة ابن البائع، ولو شهد اثنان على تسليم الشفيع، واثنان على تسليم المشتري تهاترا، ولو شهد الشفيع بالشراء، فإن طلب الشفعة بطلت شهادته، وإن سلم جازت، ولو قال: أخبرناه بالشراء فطلب جاز، ولو أقر أنه باعها من فلان، وأنكر المشتري ثبت الشفعة، ولو كان المشتري غائباً، لم يأخذ حتى يحضر، ولو أقر ولم يبين المشتري فلا شفعة، ولو قال البائع: وهبته منه، وقال المشتري: اشتريته بكذا فالقول للبائع، ورجع في الهبة، فإن حضر الشفيع، وآخذها بالثمن فلا شيء له، ولو آخذها بإقرار المشتري، ثم حضر البائع، وأنكر البيع آخذها.

٢٦٧٣١:- اليتيمة: سئل على بن أحمد عن اشترى نصيباً معلوماً من أرض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور، وبعضهم غيب اشترى نصيب الحضور، هل للشفيع الجار أن يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك؟ فقال: له أن يأخذ ذلك، وإن حضر الشريك كان أحق به من الجار. والله أعلم بالصواب.

الفصل الثانى

فى بيان كيفية القسمة

٢٦٧٣٩:- فى المتنقى: ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله قال: كان أبو حنيفة رحمه الله لا يرى القسمة على ما كان يصنع ابن أبى ليلى رحمه الله ولكنه يقوم الذراع من الارض دراهم، ويقوم البناء دراهم، ويقوم الجذوع دراهم، وكذلك فى الارض، والشجر يقسمها فيعطى كل انسان ما اصابه؛ فإن كان فى يده فضل اخذه، وإن نقص زاده حتى يوفيه.

٢٦٧٤٠:- فى الاصل كان أبو حنيفة يقول فى العلو الذى لاسفل له [وفى السفلى الذى لاعلو له: بانه كان علو مشترك بين رجلين، وسفله لرجل آخر، وسفل مشترك بين هذين الرجلين] وعلوه لآخر.

وفى الذخيرة: طلبا القسمة من القاضى، أو طلب احدهما، م: انه يحسب فى القسمة ذراع من السفلى بذراعين من العلو، وقال أبو يوسف رحمه الله: يحسب العلو بالنصف، والسفل بالنصف، وقال محمد رحمه الله: يحسب على قيمة السفلى والعلو، فإن كان قيمتها على السواء يحسب ذراع بذراع وإن [كانت قيمة احدهما نصف قيمة الاخر] يحسب [من الذى قيمته على السفلى ذراع بذراعين] من الآخر حتى يستويا فى القيمة.

٢٦٧٤١:- وفى شرح الطحاوى: إذا كان سفل بين رجلين، وعلو فى بيت آخر بينهما فاراد قسمتهما؛ فإنه يقسم البناء على سبيل القيمة بالاتفاق، وأما الساحة فيقسم كل ذراع بذراعين من العرض فيعلم مبلغه، وكذلك ساحة السفلى فضرِب طولاً وعرضاً فيضرب طولهُ فى عرضه فيعلم مبلغه فيدفع كل ذراع من السفلى بذراعين من العلو فيكون بينهما بالتعديل، وهذا على قول أبى حنيفة، وفى قول أبى يوسف: يدفع كل ذراع من السفلى بذراع من العلو.

٢٦٧٤٢:- الذخيرة: وحاصل الجواب بينهم فى هذه المسألة يرجع إلى ان المعادلة بين العلو، والسفل يعتبر من حيث القيمة، أو من حيث المنفعة، فعند أبى حنيفة يعتبر من حيث المنفعة حتى إذا استوى النصبان فى المنفعة جازت القسمة عنده وإن تفاوتتا فى المنفعة.

٢٦٧٤٣:- م: قيل إن اباحنيفة رحمه الله اجاب بناء على ما شاهد من عادة اهل الكوفة فى [اختيار السفل على العلو فى السكنى]، وأبو يوسف رحمه الله اجاب بناء على ما شاهد من عادة اهل بغداد فى التسوية بين العلو، والسفل فى منفعة السكنى، ومحمد رحمه الله شاهد اختلاف العادة فى ذلك فى البدان فقال: انما يقسم بالقيمة، وقيل هذا بناء على ان عند أبى حنيفة لصاحب السفل منفعتان منفعة بظاهره، ومنفعة بباطنه بأن يحفر فى السفل سرداباً؛ فإن له ذلك إذا لم يكن يضر بالعلو، ولصاحب العلو منفعة واحدة، وهو أن يسكن فيه اما ليس له ان يبنى على علوه بناء آخر [ما اضر] بصاحب السفل، أو لم يضر وكان ذراعاً من السفل بذراعين من العلو من هذا الوجه، وعندهما لصاحب العلو أن يتصرف فى علوه تصرفاً لا يضر لصاحب السفل فاستويا فى المنفعة، قال أبو يوسف رحمه الله بعد هذا، إذا استويا فى المنفعة يجعل ذراع من السفل بذراع من العلو، وقال محمد رحمه الله مع انهما استويا فى المنفعة يعتبر القيمة فى [القسمة]، وقول محمد رحمه الله فى الكتاب أن على قول أبى يوسف يحسب العلو بالنصف؛ والسفل بالنصف فذلك فى مسألة اخرى فقد ذكرنا فى هذه المسألة ان على قول أبى يوسف يجعل ذراع من السفل بذراع من العلو.

٢٦٧٤٤:- وصورة تلك المسألة سفل مفرد لاعلوه، وعلو مفرد لاسفل له، وبيت كامل له سفل، وعلو وكل ذلك مشترك بين رجلين، وطلبنا القسمة فعلى قول أبى حنيفة: القاضى يحسب ذراعاً من البيت الكامل بثلاثة اذرع من

العلو المفرد ليكون [ذراعان] من العلو المفرد بازاء ذراع من سفلى البيت الكامل، والذراع الثالث من العلو المفرد بازاء ذراع من علو البيت الكامل فيحسب ذراع من البيت الكامل بذراع، ونصف من السفلى المفرد ليكون ذراعاً من سفلى البيت الكامل [بازاء ذراع من السفلى المفرد، وذراعاً من علو البيت الكامل] بازاء نصف ذراع من السفلى المفرد، وعلى قول أبى يوسف بذراع السفلى المفرد، والعلو المفرد، والبيت الكامل؛ فإن كان البيت الكامل عشرين ذراعاً، والعلو المفرد كذلك، والسفلى المفرد كذلك كان جملة ذراعات السفلى المفرد، والعلو المفرد أربعين يجعل أربعين من العلو المفرد، والسفلى المفرد عشرين فهو معنى قوله يحسب العلو بالنصف، والسفلى بالنصف.

٢٦٧٤٥:- وفى السغناقى: وقيل فى كل موضع يكثر النداءة فى الارض يختار العلو على السفلى، وفى كل موضع يشتد البرد، ويكثر الريح يختار السفلى على العلو، وإنما يختلف ذلك باختلاف الأوقات فلا يمكن اعتبار المعادلة إلا بالقيمة فاستحسن فى المعادلة فى العلو، والسفلى باعتبار القيمة. م: وعلى قول محمد: يعتبر القيمة فى ذلك كله قال الكرخى: وعليه الفتوى.

٢٦٧٤٦:- وفى التفريد: اقتسم قوم داراً فيها كنيف على الطريق، أو ظلة لايحسب ذرعها فى ذرع الدار بل يقسمها إلا أن يكون على طريق غير نافذ.

٢٦٧٤٧:- وإذا كان الدار بين قوم ميراثاً فأراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها فى دار واحدة، وأبى الباقر ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله: القاضى لايجمع نصيب كل واحد منهم فى دار على حدة بل يقسم كل دار بينهم على حدة إلا أن يتراضوا على ذلك سواء كانت الدار متلازقة، أو متفرقة [وسواء كانت الدور فى محلة واحدة، أو محلتين فى مصر واحد أو] فى مصرين. وقال أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله: إذا كانت الدار فى مصر واحد فالراى فى ذلك إلى القاضى إن رأى الصلاح فى أن

يجمع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة بان رأى ذلك اعدل للقسمة فعل ذلك، وإن رأى الصلاح في قسمة كل دار على حدة فعل ذلك. وفي الكافي: وعلى هذا الخلاف الازقة المتفرقة المشتركة.

٢٦٧٤٨- م: واما إذا كان في مصرين روى هلال الرازي عن أبي يوسف أن القاضي يقسم كل دار على حدة، ولا [رأى] له في ذلك قال القدوري وقال محمد رحمه الله: لو كانت احدى الدارين بالرقعة، والاخرى بالبصرة قسمت احدهما في الاخرى، وبعض مشائخنا ذكروا قول محمد مع أبي يوسف رحمه الله فيما إذا كانت الدار في مصرين مختلفين، وذكر الحاكم في مختصره: أنه وإن بين الثمن لا يجوز مالم [يعين] المحلة، والاجناس المختلفة لا يقسم قسمة واحدة إلا باصطلاح الشركاء على ما يأتى [بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى] ومن المشائخ من قال معنى قول أبي حنيفة رحمه الله العقار لا يقسمه القاضي قسمة جمع ان الأولى ان لا يفعل القاضي ذلك.

٢٦٧٤٩- واما المنازل، فإن كانت المنازل في دور متفرقة، أو في دار واحدة، وهى متباعدة، وفي الذخيرة: فإن كانت احدى المنازل في اقصى الدار، والاخرى في اعلاها. م: فالجواب فيها عندهم جميعاً كالجواب في الدار، وإن كانت في دار واحدة وهى متلازمة فعندهم جميعاً يقسم قسمة واحدة.

٢٦٧٥٠- واما البيوت فإن كانت في دار [واحدة فإنها] يقسم قسمة واحدة سواء كانت متلازمة، أو متفرقة، وإن كانت في دور مختلفة فعلى الاختلاف الذى ذكرناه في الدور، وفي الذخيرة: وإذا تراضيا على قسمة الجمع فالقاضي يقسم بينهم قسمة جمع في الفصول كلها بخلاف.

٢٦٧٥١- م: وكل ما ذكر ان الدور، والمنازل، والبيوت لا يقسم قسمة جمع فتاويله إذا لم يكن معها شئ، وهو محل لقسمة الجمع أما إذا كان معها شئ هو محل لقسمة [الجمع] يقسم الكل قسمة جمع، ويجعل ذلك

الشيء اصلاً فى القسمة، والدور، والمنازل، والبيوت [تبعاً] وسيأتى بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى. **وفى الظهيرية:** والجواب فى الكرمين كالجواب فى الدارين وأما البنيان، فإنه يجمع نصيب كل واحد منهما فى بيت على حدة بالاجماع.

٢٦٧٥٢:- واعلم ان البيت اسم لمسقف واحد له دهليز، والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت، وصحن مسقف، ومطبخ يسكنه الرجل بعياله، والدار اسم لما يشتمل على بيوت، ومنازل، وصحن غير مسقف، وكان المنزل فوق البيت، ودون الدار كذا ذكر شمس الائمة السرخسى فى كتاب الشفعة، واجمعوا انه إذا كان بينهم دار، وارض، أو دار، وحنوت يقسم كل واحد منهما على حدة هكذا ذكر الخصاف، وجعل الدار مع الحانوت جنسين مختلفين، وذكر فى كتاب الإجازات مايدل على أنهما كجنس واحد لأنه قال إذا آجر منافع الدار بمنافع الحانوت لايجوز فقد جعل منافعها كجنس واحد.

٢٦٧٥٣:- م: وإذا كانت فى التركة دار، وحنوت، والورثة كلهم كبار، وتراضوا على أن يدفعوا الدار، والحنوت إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز، ولو دفع احد الورثة الدار إلى واحد من الورثة من غير رضا الباقين عن جميع نصيبه من التركة لم يجز يعنى لم ينفذ من الباقين إلا باجازتهم، ويكون [لهم] استرداد الدار، وإن يجعلوها فى القسمة إن شاءوا، وهذا ظاهر؛ وإنما الاشكال فى ان الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقين، قيل: انه لا يأخذ.

٢٦٧٥٤:- فى المنتقى: اراد اثنان من الورثة [جمع] نصيبهما فى موضع واحد من [الضياع] لم يكن لهما ذلك فى قول أبى حنيفة، وزفر رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: لهما ذلك.

٢٦٧٥٥:- وفى الخانية: إذا مات الرجل، وترك ارضين، أو دارين، وطلب ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من [كلا] الارضين، والدارين

جازت القسمة، وإن قال احدهم للقاضى اجمع نصيبى من الدارين، والارضين فى دار واحدة، وفى ارض واحدة، وأبى صاحبه قال أبو حنيفة رحمه الله: يقسم القاضى كل دار، وكل ارض على حدة، ولا يجمع نصيب [احدهم فى دار واحدة، ولا فى ارض واحدة، وقال صاحبا: الراى إلى القاضى إن رأى الجمع يجمع] وإلا فلا.

٢٦٧٥٦:- م: ولو اختلفوا فى قيمة البناء فقال بعضهم: يجعل قيمة البناء بالذرعان من الارض. **وفى الخانية:** فالأول أولى واحسن، ومعنى المسألة [إن الدار، والكرم إذا كان بين قوم، وارادوا قسمتها، وفى [احد] الجانبين بناء، **وفى الكافى:** فصل بناء م: فاراد احدهما أن يكون عوض البناء دراهم، واراد الآخر أن يكون عوضه من الارض [فإنما] يجعل [قيمة البناء الذرعان] من الارض، وإن تعدّر اعتبار المعادلة بتقويم البناء بالذرعان من الارض قومه بالدراهم [وإن اتفقوا أن يجعلوا قيمة البناء فى الدراهم] فلهم ذلك.

٢٦٧٥٧:- **وفى الكافى:** وإذا كان أرض، وبناء فعن أبى يوسف رحمه الله أنه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة، وعن أبى يوسف انه يقسم الارض بالمساحة فيحتاج إلى التقويم إذهى الاصل فى الممسوحات، ثم يرد من وقع البناء فى نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى تساويه فيدخل الدراهم فى القسمة ضرورة، عن محمد رحمه الله انه يرد على شريكه بمقابلة البناء مايساويه من العوض، وإذا بقى فضل، ويتعذر تحقيق التسوية بان لا يبقى العرصة بقيمة البناء فحينئذ يرد للفضل دراهم.

٢٦٧٥٨:- م: وإن اختلفوا فى الطريق فقال بعضهم: يرفع طريقاً بيننا، وقال بعضهم: لا يرفع، نظرفيه الحاكم، فإن كان يستقيم لكل واحد منهم طريق يفتحه فى نصيبه قسمه بينهم بغير طريق يرفع لجماعتهم، وإن كان لا يستقيم ذلك رفع طريقاً بين جماعتهم. **وفى الذخيرة:** قال مشائخنا يريد

بقوله يفتح فى نصيبه طريقاً يمر فيه رجل لا طريقاً يمر فيه الحمولة، وإن كان لا يمر فيه رجل فهذا ليس بطريق اصلاً. **وفى الكافى:** ولو شرطوا ان يكون الطريق بينهما اثلاثاً جاز، وإن كان اصل الدار نصفين لجواز القسمة على التراضى على التفاصيل.

٢٦٧٥٩- م: ولو اختلفوا فى سعة الطريق، وضيقه جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار، وطوله على ادنى ما يكفيهم يعنى يجعل طوله من الاعلى بقدر طول الباب لا إلى السماء، **وفى الذخيرة:** وقال بعضهم: يجعل سعة الطريق اكثر من عرض الباب الاعظم، وطوله من الاعلى إلى السماء لا بقدر طول الباب الاعظم، وفائدة قسمة ما وراء طول الباب من الاعلى ان احد الشركاء إذا اراد ان يخرج جناحاً فى نصيبه إن كان فوق طول الباب فله ذلك، وإن كان فيما دون طول الباب فإنه يمنع [من] ذلك، واما إذا كان ارضاً يرفع من الطريق مقدار ما يمر فيه ثور، ولا يرفع مقدار ما يمر فيه ثوران. **وفى الذخيرة:** ولا يجعل مقدار الطول ما يمر ما فيه ثوران معاً، وإن كان يحتاج إلى ذلك؛ لانه كما يحتاج إلى هذا يحتاج إلى العجلة ايضاً فيؤدى إلى ما لا يتناهى.

٢٦٧٦٠- **وفى السراجية، والذخيرة:** الطريق يقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الاملاك إذا لم يعلم قدر الانصباء فى الشرب حتى جهل قدر الانصباء يقسم على قدر الاملاك لا على عدد الرؤوس.

٢٦٧٦١- م: ويقسم القاضى الاعداد من جنس واحد من كل وجه بان كان المجانسة ثابتة بين الاعداد سماً ومعنى كما فى الغنم، والبقر، أو المكيل، أو الموزون، أو الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء، وفى الاجناس المختلفة من كل وجه لا يقسم الاعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء.

٢٦٧٦٢- **وفى الذخيرة:** ان القاضى لا يقسم الاجناس المختلفة قسمة

جمع إذا أبى بعض الشركاء بأن كان بين رجلين ابل، وغنم، وطلب احدهما من القاضى أن يجمع نصيبه فى الابل، والغنم، والبقر فالقاضى لا يقسم على هذا الوجه، وفى الجنس المتحد يقسم الاعداد قسمة جمع عند طلب البعض بان كانت بين رجلين غنم كثير، أو كان بينهما ابل كثير طلب احدهما من القاضى ان يجمع نصيبه فى طائفة فعلى القاضى ذلك والدور اجناس مختلفة من كل وجه عند أبى حنيفة، والعبيد كذلك، وإذا تراضيا على قسمة الجمع فالقسمة جائزة فى الفصول كلها بالاجماع.

٢٦٧٦٣:- م: وإن كان جنساً واحداً من حيث الحقيقة، واجناساً [مختلفة من حيث المعنى كالرقيق، فإن كان معه شئ آخر] هو محل لقسمة الحمج، وفى الظهيرية: من ثياب أو متاع أو غنم، م: فالقاضى يقسم الكل قسمة جمع بلا خلاف، ويجعل ذلك الشئ اصلاً فى القسمة، والرقيق تبعاً، ويجوز ان يثبت الشئ تبعاً لغيره، وإن كانت لا يثبت مقصوداً، وإن لم يكن [معه] شئ آخر هو محل لقسمة الجمع، قال أبو حنيفة رحمه الله: القاضى [لا يقسمه] قسمة جمع [وقالا للقاضى أن] يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر فى الاصل، وذكر أبو الحسن: أن على قولهما الراى فى ذلك إلى القاضى.

٢٦٧٦٤:- واختلف المشائخ فيه على قولهما بعضهم قالوا: يقسم الرقيق قسمة جمع على قولهما على كل حال، ولا يكون ذلك موكولاً إلى راى القاضى [وبعضهم قالوا: هو موكول إلى راى القاضى] وكان الفقيه أبو بكر الرازى رحمه الله يقول قول أبى حنيفة إذا كان مع الرقيق شئ آخر هو محل لقسمة الجمع قسم الكل قسمة جمع، تاويله إذا رضى الشركاء [بقسمة الكل] قسمة جمع أما إذا أبى البعض ذلك فالقاضى لا يقسمه قسمة جمع [عنده] قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى رحمه الله: والظاهر عندى أن القاضى يقسم الكل قسمة جمع عند أبى

حنيفة، وإن أبى بعض الشركاء ذلك، ويجعل ذلك الشئ الذى مع الرقيق أصلاً فى القسمة، ويجعل الرقيق تبعاً، وفى المضمرات: وقالوا: يقسم إذا كانوا ذكوراً كلهم أو أنثاء كلهم أى يجمع القاضى نصيب أحدهما فى بعض الرقيق، ونصيب الآخر فى البعض، وفى الزاد: والصحيح قول أبى حنيفة.

٢٦٧٦٥- وفى الحانية: والرقيق إذا كان بين اثنين فهو على وجوه:

(١) إن كان مع الرقيق دواب، أو [عروض] أو شئ آخر قسم القاضى الكل بينهم فى قولهم- (٢) وإن لم يكن مع الرقيق شئ آخر، فإن كانوا ذكوراً، وأنثاء لا يقسم فى قولهم إلا برضاهم. (٣) وإن كان الكل ذكوراً، أو أنثاء، وليس مع الرقيق شئ آخر فطلب بعض الورثة [قسمته] وأبى البعض، أو أبى أحد الورثة لا يقسم القاضى بينهم فى قول أبى حنيفة، ولا يجبرهم على ذلك، وقال صاحباه: يقسم فيجبرهم على القسمة.

٢٦٧٦٦- وفى الولوالحية: وإن كان فى الميراث بينهم رقيق، وثياب،

وغنم، ودور، ومتاع فاقسموا فيما بينهم فاخذ بعض الرقيق، وبعضهم الغنم، وبعضهم الدور والمتاع فهو جائز، وإن رفعوا ذلك إلى القاضى، ولا يضيف بعضها إلى البعض إلا أن تراضوا على ذلك. وفى السراجية: ولو كانت بينهما [حنة] أو دراهم، أو ثياب من جنس [واحد] فميز أحدهما نصيبه جاز.

٢٦٧٦٧- وفى الخانية: والعبد الواحد، والدابة الواحدة [يباع] ويقسم

ثمناً لانهما لا يَحتملان القسمة، وكذلك كل يكون فى تبعيضه ضرر.

٢٦٧٦٨- م: فى فتاوى أبى الليث: إذا كانت الاراضى بين شركاء لاحدهم

عشرة اسهم، وآخر خمسة اسهم، وآخر سهم فارادوا قسمتها، وأراد صاحب العشرة الاسهم أن يقع سهامه متصلة ولا يرضى بذلك الذى له سهم واحد قسمت الأراضى متصلة كانت، أو متفرقة بينهم على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد.

٢٦٧٦٩:- وكيفية ذلك أن يجعل الأرض على عدد سهامهم [بعد ان سويت، وعدلت ثم يجعل بنادق سهامهم على عدد سهامهم] ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام، وهو أول السهام، ثم ينظر إلى البندقة لمن هي فإن كانت لصاحب العشرة اعطى له ذلك السهم، وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذى وضعت البندقة عليه ليكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين الستة الباقية كذلك فأول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر إلى البندقة لمن هي فإن كانت لصاحب الخمسة [أعطاه] ذلك السهم، وأربعة اسهم متصلة بذلك السهم، ويبقى السهم الواحد لصاحبه، وإن كانت هذه البندقة لصاحب السهم الواحد كان ذلك السهم له، والباقي لصاحب الخمسة.

٢٦٧٧٠:- وفي الظهيرية: ويفسر البندقة أن يكتب القاضى اسماء الشركاء فى بطاقات، ثم يطوى كل بطاقة بعينها، ويجعل فى قطعة من طين، ثم يد لكها بين كفيه حتى تصير مستديرة فتكون شبه البندقة.

٢٦٧٦٩:- أخرج أبو داؤد فى سننه عن بشير بن يسار مولى الانصار عن رجال من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر قسمها على ستة وثلاثين سهماً، جمع كل سهم مئة سهم، فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولللمسلمين النصف من ذلك، وعزل النصف الباقي لمن نزل به من الوفود، والامور، ونواب الناس. سنن أبى داؤد، الخراج ٢/ ٤٢٦ برقم ٣٠١٢.

وأخرج البخارى فى صحيحه عن عامر يقول: سمعت النعمان بن بشير عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: مثل القائم على حدود الله عز وجل، والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فاصاب بعضهم اعلاها، وبعضهم أسفلها فكان الذى فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهما وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن اخذوا على ايديهم نجوا ونجوا جميعاً. صحيح البخارى، الشركة، باب هل يقرع فى القسمه، والاستهام فيه. ١/ ٣٣٩ برقم ٢٤٢٩ ف: ٢٤٩٣.

٢٦٧٧١- وفي الكافي: وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه على قرطاس ليتمكن حفظه، ويعدله أي يستويه على سهام القسمة، ويروى، ويعزله أي يقطعه بالقسمة عن غيره، ويذرعه ليعرف قدره، ويقوم البناء فربما يحتاج إليه في الآخرة، ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه، وشربه، ويلقب [أول] الانصباء بالأول، والذي يليه بالثاني، والثالث على هذا ثم يكتب اساميهم، ويخرج القرعة فمن خرج اسمه أولاً، فله السهم الأول، ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني، والاصل أن ينظر في ذلك إلى اقل الانصباء حتى إذا كان الاقل ثلثاً جعلها اثلاثاً، وإن كان سدساً جعلها اسداساً ليتمكن القسمة، ويفرز كل نصيب بطريقه، وشربه ببيان الافضل، فإن لم يفعل أو لم يمكن جاز.

٢٦٧٧٢- م: رجلان بينهما خمسة ارغفة لاحدهما رغيغان، وللآخر ثلاثة ارغفة [فدعياً] ثالثاً، واكلوا جميعاً مستويين ثم ان الثالث اعطاهما خمسة دراهم، وقال لهما اقتسماها بينكما على قدر ما اكلت من ارغفتكما قال الفقيه أبو بكر رحمه الله: لصاحب الرغيغين درهم منها، ويصير لصاحب الارغفة الثلاث [أربعة] دراهم. قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: وعندى أن لصاحب الرغيغين [درهمان] وللآخر ثلاثة دراهم.

٢٦٧٧٣- وفي الظهيرية: وعلى قياس ما روى عن علي رضي الله عنه ينبغي أن يكون لصاحب الرغيغين درهم، وهو ما روى ان رجلين كان بينهما ثمانية ارغفة لأحدهما خمسة، وللآخر ثلاثة فجاء ثالث، واكل معهم، وكانوا مستويين في الاكل فلما فرغوا من الاكل أخرج الثالث ثمانية دراهم، وقال اقتسما بينكما على قدر

٢٦٧٧٣- ما وجدت حديث على في كتب الاحاديث والآثار التي عندى، وإنما وجدت في موسوعة آثار الصحابة نقلاً عن التهذيب للحافظ جمال الدين المزي وفي فتح المطالب لخسرو قاسم نقلاً عن الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع، والزندقة لابن حجر الهيتمي المكي فانظر: ←

حقوقكما، واخذ صاحب الخمسة دراهم كلها، وامسك لنفسه خمسة، واعطى صاحب الثلاثة ثلاثة، وأبى صاحب الثلاثة فقال: لا ارضى حتى تعطينى ما اخذت من الدراهم فاحتكما إلى علي رضي الله عنه فقال علي رضي الله عنه: خذ ما اعطاك؛ فإنه خير لك فقال: لا حتى تقسم بيننا بما اراك الله تبارك وتعالى فقال علي رضي الله عنه فاما إذا طلبت فحقك في درهم، والباقي حق لصاحبك قال لم قال: لانكم اكلتم هذه الارغفة بينكم اثلاثاً فيجعل كل رغيف ثلاثة فتصير الثلاثة تسع، والخمسة خمسة عشر فيكون الكل أربعة وعشرون، وأربعة وعشرون متى كان لكل واحد من تسعة ثمانية، وصاحب الثلاثة كان حقه في تسعة وقد أكل من تسعة ثمانية يبقى حقه في واحدة وصاحب الخمسة كان حقه في خمسة عشر، وقد اكل ثمانية يبقى حقه في سبعة فلهذا كان لك واحد، ولصاحبك سبعة فاثني عليه، وانقادا عليه بحكمه، فعلى هذا يجب ان يكون في مسألتنا لصاحب المثنى درهم، ولصاحب الثلاثة أربعة.

٢٦٧٧٤: - م، في فتاوى اهل سمرقند: رجل مات، وترك ثلاثة بنين، وترك

خمس عشرة خايية، خمس منها مملوءة خلًا، وخمس منها إلى نصفها خل،

← وأخرج ابن المدائني عن مجمع أنّ علياً كان يكس بيت المال ثم يصلي فيه رجاء ان يشهد له، أنه لم يجس فيه المال عن المسلمين، وجلس رجلان يتغذيان مع احدهما خمسة ارغفة، ومع الآخر ثلاثة ارغفة فمرّ بهما ثالث فاجلساه فأكلوا الارغفة الثمانية على السواء، ثم طرح لهما ثالث ثمانية درهم عوضاً عما أكله من طعامهما فتنازعا، فصاحب الخمسة ارغفة يقول: انّ له خمسة دراهم، ولصاحب الثلاث ثلاثة، وصاحب الثلاثة يدعى انّ له أربعة، ونصفاً فاختصما إلى عليّ فقال: لصاحب الثلاث خذ ما رضى به صاحبك، وهو الثلاثة، فإنّ ذلك خير لك فقال: لا رضىت الا بمرّ الحقّ فقال علي: ليس في مرّ الحق الا درهماً واحداً فسأله عن بيان وجه ذلك فقال علي: اليس الثمانية ارغفة أربعة وعشرين ثلثا اكلتموها، وأنتم ثلاث؟ ولا يعلم اكثركم اكلًا فتحمّلون على السواء فاكلت انت ثمانية اثلاث، والذي لك تسعة اثلاث، وأكل صاحبك ثمانية اثلاث، والذي له خمسة عشر ثلثا فبقي له سبعة، ولك واحد فله سبعة بسبعة، ولك واحد بواحدك فقال: رضيت الآن. مومسوعة آثار الصحابة ١٦٦/٢ برقم: ٤٧٦٣ فتح المطالب ١/٩١٧.

وخمسة منها خالية كلها مستوية فاراد البنون أن يقسموا الخوابي على السواء من غير أن يزيلوها عن مواضعها فالوجه في ذلك أن يعطى أحد البنين خابيتين مملوءتين، وخابيتين خاليتين، وخابية إلى نصفها خل، ويعطى الثاني كذلك فيبقى هناك خمس خوابي أحداها مملوءة وأحداها خالية، وثلاثة خوابي إلى نصفها خل يعطى الثالث [ذلك].

٢٦٧٧٥:- سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله عن سلطان غرم أهل قرية فارادوا قسمة تلك الغرامة، واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم: يقسم قدر الأملاك، وقال بعضهم: يقسم على عدد الرؤوس قال: إن كانت الغرامة لتحصين أملاككم يقسم ذلك قدر الأملاك وإن كانت الغرامة لتحصين الأبدان يقسم [ذلك] على عدد الرؤوس؛ لأنها مؤنة الرأس، ولا شيء على الصبيان، والنسون في ذلك؛ لأنه لا يتعرض لهم.

٢٦٧٧٦:- سئل أحمد بن سهل عن قسمة التبن قال: يقسم بالكوارجات قيل: فإن لم يكن قال: فبالحبال، قال الفقيه أبو الليث: يجوز بالحبال لقلة التفاوت فيها استحساناً.

٢٦٧٧٧:- سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجلين بينهما [اعناب كرم على الشركة يقتسمان ذلك بينهما كيلاً بالشرجلة، أو وزناً] بالقبان أو الميزان قال: كل ذلك واسع. وفي الخانية: قال المصنف رحمه الله: أنه وزنى فلا يجوز قسمته إلا بالوزن أو بالقبان، وفي الحاوي: وعن أبي يوسف أنه قال: التمر وزنى في الموضع الذي تعارفوه، وزنياً، وإن ورد الشرع كيلاً. والله أعلم

الفصل الثالث فى بيان ما يقسم،

وما لا يقسم، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

٢٦٧٧٨:- قال محمد رحمه الله فى الاصل: بيت بين رجلين اراد احدهما قسمته، وابنى الآخر، وارتفعا إلى القاضى، فإن كان البيت كبيراً بحيث لو قسم امكن لكل واحد منهما أن ينتفع بنصيبه انتفاع البيت كما قبل القسمة، فإن القاضى يقسم بينهما، وإن كان البيت صغيراً بحيث لو قسم لا يمكن لكل واحد منهما أن ينتفع بنصيبه انتفاع البيت فإنه لا يقسم إذا كان الآخر يابى القسمة. وفى الذخيرة: ذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب القسمة، ان القاضى لا يقسم، وبعض مشائخنا ذكروا ان القاضى يقسم، وذكر شيخ الاسلام فى باب ما لا يقسم من العقارات فى هذا الفصل روايتان.

٢٦٧٧٩:- وفى النبايع: وإن رفع الامر إلى القاضى، ولهم فى ذلك منفعة قسمها بينهم، وإن كان ضرر، ولا حاجة لهم فى القسمة لم يجبهم إلى ذلك، وإن كان برضا الجميع يخلى بينهما وبينهم حتى يقسموا بانفسهم، وإن طلبا القسمة فى الوجه الثانى من القاضى ففيه روايتان فى رواية يقسم القاضى بينهما، وإليه اشار محمد رحمه الله فى الاصل، وإليه مال شيخ الاسلام، وفى رواية قال: لا يقسم القاضى بينهما، ولكن يتركهما، وقال إن شاء اقتسما بانفسهما، وإن شاء تركا كذلك، وإليه مال كثير من المشايخ.

٢٦٧٧٨:- أخرج البيهقى فى سننه عن محمد بن أبى بكر يعنى ابن حزم عن ابيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: لاتعضية على أهل الميراث إلا ما حمل القسم. السنن الكبرى للبيهقى، كتاب ادب القاضى ١٥/١٣٢ برقم ٢١٠٣١.

وأخرج عن علي بن عبد العزيز قال قال أبو عبيد قوله لاتعضية فى ميراث يعنى ان يموت الميت، ويدع شيئاً ان قسم بين ورثته، إذا اراد بعضهم القسمة كان فى ذلك ضرر عليهم أو على بعضهم يقول: فلا يقسم. السنن الكبرى، باب ما لا يحتل القسمة، كتاب ادب القاضى ١٥/١٣٢ برقم ٢٠٣٢.

٢٦٧٧٩:- أخرج البيهقى فى سننه عن نصير مولى معاوية قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قسمة الضرار. السنن الكبرى باب ما لا يحتل القسمة - كتاب ادب القاضى ١٥/١٣٣ برقم ٢١٠٣٣

٢٦٧٨٠:- وإن كان نصيب احدهما فى البيت شقصا قليلاً لا ينتفع به إذا اقتسم البيت، ونصيب الآخر كثير فطلب احدهما القسمة فهذا على وجهين: (١) الوجه الأول: أن يطلب صاحب الكثير القسمة فالحكم فيه ان القاضى يقسمها بينهم، هكذا ذكره محمد فى الاصل، وقال فى باب ما لا يقسم من العقار، وقال أبو حنيفة رحمه الله: إذا كان الطريق بين قوم إن اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق، ولا منفذ فاراد بعضهم قسمته، وابى الآخر فإنى لا اقسمة بينهم، وإن كان لكل واحد طريق، ومنفذ فإنى أقسم بينهم. بعض مشائخنا رحمهم الله قالوا: المسألة محمولة على ان الطريق بينهم على السواء، أو كان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق، ومنفذ، فاما إذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق، ولا منفذ، ويبقى لصاحب الكثير طريق، ومنفذ، فالقاضى يقسم إذا طلب صاحب الكثير القسمة كما فى مسألة البيت إذا طلب صاحب الكثير القسمة، ومنهم من قال: الطريق لا يقسم فى الحالىن بخلاف البيت، وفى الخلاصة: الطريق لا يقسم إن كان فيه ضرر، فإن لم يكن يقسم.

٢٦٧٨١:- م: (٢) الوجه الثانى: إذا طلب صاحب القليل القسمة، وابى صاحب الكثير ذلك، ذكر الحاكم الشهيد فى المختصر انها تقسم، وإليه ذهب شيخ الاسلام، وذكر الكرخى فى مختصره انها لا تقسم، وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله: وجعل هذا قول اصحابنا رحمهم الله: وإليه مال الحاكم عبد الرحمن، والقاضى الاسبيجى، والشيخ الامام شمس الائمة قال الصدر الشهيد رحمه الله: والفتوى على الأول، وذكر هو رحمه الله فى [شرح] ادب القاضى للخصاف أن الاصح ان القاضى لا يقسمها.

٢٦٧٨٢:- وفى الظهيرية: المشترك بين الجماعة إذا طلب احدهم القسمة، وابى الآخرون فهذا على ثلاثة أوجه: (١) اما ان لا يكون فيه التفاوت، ويمكن اعتبار

التعادل فى المنفعة كالدراهم، والدنانير، والمكيل، والموزون. (٢) أو يقل فيه التفاوت نحو الثياب من صنف واحد. (٣) أو يكثر التفاوت بأن كانت الثياب من اجناس مختلفة، ففي الوجه الأول القاضى يقسم، وفى الوجه الثانى كذلك، وفى الثالث لا، بل تركهم حتى يقسموا فيما بينهم.

٢٦٧٨٣:- وفى الحاوى: أرض أو بيت بين رجلين فاراد احدهما قسمته، وامتنع الآخر على ثلاث مراتب: (١) أحدها أن ينتفع كل واحد منهما بنصيبه؛ فإنه يجبر الآخر على القسمة. (٢) والثانى: أن ينتفع كل واحد منهما بنصيبه دون الآخر بان كان له ملك بجانبه بحيث يفتح نصيبه اليه، وليس للآخر ذلك؛ فإنه يقسم بينهما أيضاً. (٣) والثالث: أن لا ينتفع واحد منهم فلا يجبر على القسمة.

٢٦٧٨٤:- فإن انهدم البيت، وطلب احدهما قسمة الأرض قال أبو يوسف: يقسم بينهما، وقال محمد: لا يقسم فإن أراد احدهما أن يبنى كما كان، وأبى الآخر ذكر فى نوادر ابن رستم انه لا يجبر على البناء إلا أن يكون عليه جذع فيجبر على البناء، فإن كان الأبى معسراً يقال لشريكه ابن انت، وامنع الآخر [من] وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما انفقت.

٢٦٧٨٥:- قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا كان بين رجلين حائط طلب احدهما القسمة من القاضى، وأبى الآخر فالقاضى لا يقسمها [وإن قسموا ذلك] فيما بينهم تركهم القاضى.

٢٦٧٨٦:- حائط بين دارين سقط حتى بدا اسفله فقال احد الشريكين فى الحائط اقسام، وقال الآخر لا، بل ابن قال محمد: لا اقسام بينهما فلعله أن يقع نصيب كل واحد منهما ان قسم مما يلى الآخر رواه هشام. وفى العيون: قلت فإن كان طول الحائط قدر قامة فاراد احد الشريكين ان يزيد فى طوله، وأبى الآخر قال: لم يجبر.

٢٦٧٨٧:- م. وذكر فى آخر هذا الباب ابن سماعة عن محمد حائط بين رجلين، وأرضه كذلك بينهما انهدم الحائط، وأرض الحائط مما استطاع قسمته

طلب احدهما القسمة، فإن كان لهما عليه جذوع لا يقسم أرض الحائط، وإن لم يكن لاحدهما عليه جذوع قسمت أرض الحائط.

٢٦٧٨٨- وإذا كان بناء بين رجلين فى أرض رجل قد بنياه فيها بإذنه فأراد احدهما قسمة البناء، وهدمه، وابى الآخر، وصاحب الأرض غائب لا يكلفها ذلك فالقاضى لا يقسمها بينهما، ولو فعلا ذلك بانفسهما تركهما القاضى.

٢٦٧٨٩- قال محمد رحمه الله فى دكان فى السوق بين رجلين يبيعان فيه [بيعاً] أو يعملان فيه بأيديهما فاراد احدهما قسمته، وابى الآخر، فإن القاضى ينظر فى ذلك، إن كان لو قسم امكن لكل واحد منهما أن يعمل فى نصيبه العمل الذى كان يعمل به قبل القسمة قسم، وإن كان لا يمكنه ذلك لا يقسم.

٢٦٧٩٠- وإذا كان زرع بين رجلين فاراد قسمة الزرع فيما بينهما دون الأرض فالقاضى لا يقسمه؛ واما إذا اراد القسمة بشرط القلع فله ان يقسم، وهذا الجواب على احدى الروايتين؛ فأما على الرواية الاخرى فينبغى أن لا يقسم القاضى، وإن رضيا به، هذا إذا طلب القسمة من القاضى [وإن طلب أحدهما، وابى الآخر فالقاضى] لا يقسم على كل حال، ولو اقتسما الزرع بانفسهما، فإن كان الزرع قد بلغ، وتسنبل فالجواب فيه قد مر، وإن كان الزرع بقلأً إن قسما بشرط الترك لا يجوز، وإن قسما بشرط القلع جاز باتفاق الروايات.

٢٦٧٩١- وفى المنتقى: زرع بين رجلين اقتسماه قبل أن يدرك قال أبو حنيفة: لا يجوز، وقال أبو يوسف: اراه جائزاً، وقسمة الطلع بدون قسمة النخيل نظير قسمة الزرع قبل البلوغ بدون الأرض إن اقتسما بشرط القلع [جاز، وإن اقتسما بشرط] الترك لا يجوز.

٢٦٧٩٢- وفى الخانية: وإن اتفقا على الجذاذ فى الحال جازت القسمة، وإن كان الثمر مدركاً، وشرطا الترك لا يجوز عندهما، ويجوز فى قول محمد، وإن كان الزرع قد ادرك، وشرطا الحصاد جازت القسمة عند الكل، وإن شرطا الترك، أو

احدهما فسدت القسمة فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله ويجوز فى قول محمد رحمه الله. م: وإن رفع الأمر إلى القاضى [فالقاضى] لا يقسمه بشرط الترك، وهل يقسمه بشرط القلع فهو على الروایتين، وإن طلب احدهما القسمة فالقاضى لا يقسمه لا بشرط القلع، ولا بشرط الترك.

٢٦٧٩٣:- وفى السراجية: كرحنطة بين رجلين ثلاثون رديئة، وعشرة جيدة فاخذ احدهما ثلاثين، والآخر عشرة، وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين لم يجز.

٢٦٧٩٤:- ولا يقسم الساحة الواحدة، واللؤلؤة الواحدة، وفى التفريد، والتجريد: والزمرد ونحوها، م: وكل شئ يحتاج فى قسمته إلى كسر أو شق، أو قطع بطلب البعض إذا كان فى قطعه، أو شقه، أو كسره ضرر؛ فأما إذا لم يكن فى ذلك ضرر يقسم، والآلى، واليواقيت يقسم بخلاف العبيد على قول أبى حنيفة رحمه الله.

٢٦٧٩٥:- وفى السغناقى: إذا كان حماماً بينهما، أو بيتاً صغيراً، أو حائطاً بينهما، وما شبه ذلك مما يحتاج فى قسمته إلى الشق، أو القطع فلا يقسم ذلك حتى تراضيا عليه، ولا يقسم برضا احدهما دون الآخر، وعند التراضى على القسمة روايتان فى رواية لابأس للقاضى ان يلى شق ذلك، ويقطعه بإذنهما، وفى رواية اخرى لا يلى ذلك بنفسه بل يفوض ذلك إليها فيما يفعلانه، وفى الخانية: ولو كان بين رجلين جناح، أو ساباط، وطلب احدهما [القسمة] لا يقسم القاضى.

٢٦٧٩٤:- أخرج البيهقى فى سننه عن علي بن عبد العزيز قال: قال أبو عبيد: قوله لاتعضية فى ميراث يعنى ان يموت الميت، ويدع شيئاً ان قسم بين ورثته إذا اراد بعضهم القسمة، كان فى ذلك ضرر عليهم، أو على بعضهم يقول: فلا يقسم. السنن الكبرى، باب ما لا يحتمل القسمة، ادب القاضى. ١٥/١٣٢ برقم ٢١٠٣٢.

٢٦٧٩٥:- أخرج أبو داؤد فى مراسيله عن نصير مولى معاوية قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قسمة الضرار. مراسيل أبى داؤد، ماجاء فى الولاء ١٦- السنن الكبرى، باب ما لا يحتمل القسمة- كتاب ادب القاضى ١٥/١٣٣ برقم ٢١٠٣٣.

٢٦٧٩٦:- **وفى الظهيرية:** قال أبو حنيفة: لا يقسم اللؤلؤ، ولا الياقوت، ولا الجواهر، علل فى الكتاب وقال: لان التفاوت بين ذلك كثير، وقال الخصاف وهذا التعليل إشارة إلى الكبار اما إذا كانت صغاراً فيقسم، وقال بعضهم: لا بل هذا التعليل فى مطلق الآلى، واليواقيت، والجواهر. **وفى الينابيع والتجريد:** إذا كانت الجواهر كلها من جنس واحد جازت القسم بعضها فى بعض كما فى الابل، والبقر، والغنم.

٢٦٧٩٧:- **وفى مختصر خواهر زاده:** ولا يقسم السرج، ولا القوس، ولا المصحف، وكذلك الثوبان من صنفين إذا كان بينهما قباء، وجبة، أو شاة، أو غير لم يقسم.

٢٦٧٩٨:- **وفى التجريد:** ولو اوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين، أو اللبن فى ضرع لم يجب القسم قبل الجز، والحلب، وكذلك الأولاد فى بطون الغنم.

٢٦٧٩٩:- **وفى الخانية:** ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسم القاضى بينهما، ولو كان غير مخيط فاقسماه طولاً، وعرضاً جازت القسم. **وفى الفتاوى الخلاصة:** ثياب بين قوم إن اقتسموها لم يصب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم إلا بالتراضى.

وفى السغناقى: وإن كان الذى يبين الشركاء ثوباً زطياً، وثوباً هروياً، ووسادة، وبساطاً لم يقسمه [إلا برضاهم] بخلاف ثلاثة اثواب بين رجلين فاراد احدهما قسمتها، والى الآخر فإنى انظر فى ذلك إن كانت قيمتها تستقيم من غير قطع بأن تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث، فإن القاضى يقسمها بينهما فيعطى احدهما ثوبين، والآخر ثوباً، وإن كان لا يستقيم لم اقسّمها بينهم إلا ان يتراضوا بينهم على شئ، ولا يصح ان

٢٦٧٩٧:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن ابراهيم قال: لا يقسم المصحف فى الميراث يكون لقراء أهل البيت - مصنف ابن أبى شيبة - يوع - باب من كره ان يقسم المصحف فى الميراث ١١/٦٧٤ برقم ٢٣٦٧٣ -

يقال ان استوت القسمة، وكان نصيب كل واحد منهما ثوباً ونصفاً؛ فإنه يقسم الثوبين بينهما، ويدع الثالث مشتركاً، وكذلك إن استقام أن يجعل احد القسمين ثوباً، وثلاثي الآخر، والقسم الاخر ثوباً، وثلاث الآخر أو احد القسمين ثوباً، وربعاً، والآخر ثوباً، وثلاثة ارباع؛ فإنه يقسم بينهم، ويترك الثوب الثالث مشتركاً.

٢٦٨٠٠:- م. وإذا كانت قناة أو نهراً، أو بئراً، أو عيناً، وليس معه أرض، فاراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم، وإن كان مع ذلك أرض لا شرب لها إلا من ذلك قسمت الأرض، وتركت النهر، والبئر، والقناة على الشركة، وفي الخلاصة: ولكل واحد منهما شربه، فإن كان يقدر كل واحد منهما على أن يجعل للأرض شرباً من موضع اخر قسم ذلك كله فيما بينهم، م. ولو كانت انهاراً أو اباراً [أو] الأرضين متفرقة قسمت الابار، والعيون، والاراضى.

٢٦٨٠١:- وفي شرح الطحاوى: ولو ان نهراً خاصاً بين قوم اراد احدهم أن يفتح نهراً من النهر الا على؛ فإنه يمنع عن ذلك. وفي الكافي: وما لاتجرى فيه القسمة لم يحز واحد منهما على بيع نصيبه، وقال مالك: إذا اختصما فيه باع القاضي، وقسم الثمن بينهما.

٢٦٨٠٢:- م. وقال محمد رحمه الله فى الاصل إذا كانت الدار بين ورثة فاققسموها، وفضلوا بعضها على البعض يفضل قيمة البناء، أو ما شبه ذلك فهذه القسمة، وهذا [التفصيل جائز، وصورته إذا كانت الدار بين وارثين وهى] ثلاثون ذراعاً قيمته عشرة اذرع منها من جانب مثل قيمة العشرين من الجانب الآخر اما لاجل البناء، أو لمعنى من المعانى فاقسما على ان يكون لاحدهما هذه العشرة، وللآخر العشرون فهذه القسمة جائزة فاكتفى فيها بالمعادلة من حيث المعنى، وهو المساواة عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذرعان.

٢٦٨٠٣:- وإن اقتسما العرصه بالسوية نصفين، وشرطاً أن من وقع البناء فى نصيبه اعطى نصف قيمة البناء للآخر فهذا على وجهين: (١) الأول: ان يقوموا البناء

قيمة العدل، وشرطوا وقت القسمة ان من وقع البناء [فى نصيبه اعطى نصف ذلك لصاحبه بان قوموا البناء] مثلاً مائة درهم، وشرطوا وقت القسمة ان من وقع البناء فى نصيبه يعطى لصاحبه خمسين درهماً وإنه جائز.

(٢) الوجه الثانى: إذا قسّموا الأرض نصفين، وشرطوا وقت القسمة أن من وقع البناء فى نصيبه اعطى قيمة البناء الآخر، إلا أنه لم يعرف قيمة البناء وقت القسمة، ولم يبينوا ذلك فهذه القسمة فاسدة قياساً، جائزة استحساناً.

٤٠٦٨٠٢:- وفى الذخيرة: وإذا اقتسما العرصة نصفين، وتركوا البناء كذلك على الشركة، ووقع البناء فى نصيب احدهما وجب على الذى وقع البناء فى نصيبه نصف قيمة البناء للآخر، وبهذا الطريق قلنا ان الأرض المشتركة بين اثنين إذا اقتسمت، وفيها اشجار [وزرع] قسمت الأرض بدون الاشجار، والزرع [فوق الاشجار، والزرع فى نصيب احدهما، فإن الذى وقع الاشجار، والزرع فى نصيبه يمتلك نصيب صاحبه من الاشجار، والزرع] بالقيمة.

٥٠٦٨٠٢:- وفى المنتقى ابن سماعة فى نوادره عن أبى يوسف فى أرض ميراث بين قوم [فى] بعضها زرع قسم القاضى الأرض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم الزرع، وقال من اصابه الموضع الذى فيه الزرع اخذه بقيمته، فلما اصاب ذلك الموضع واحد منهم، قال: انا لا أرضى أن اغرم قيمة الزرع، ولا حاجة لى بهذه القسمة قال: يجبره القاضى على دفع قيمة الزرع، ويمضى القضاء عليه، قال: وكذلك هذا فى الدار إذا قسمها القاضى على الذراع، ولم يقوم البناء، وقال: من وقع هذا البناء فى حصته اخذه بقيمته سمي القيمة أو لم يسمها.

٦٠٦٨٠٢:- وفى السراجية: ينبغى للقاضى أن يقسم الدار، ولا يدخل فى الدار، إذا امكنه القسمة بدون ذلك إلا بتراضيه، وإذا كانت الدار بين ورثة حضور كبار اقروا عند القاضى انها ميراث فى ايديهم، وسألوه قسمتها قال أبو حنيفة رحمه الله: القاضى لا يقسم الدور، وسائر العقارات باقرارهم حتى يقيموا بينة ان فلاناً مات،

وتركها ميراثاً بينهم، **وفى الخلاصة:** وعلى عدد الورثة، وقال أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله: قسمها باقرارهم بينهم، ويشهد على انه، انما قسمها بينهم باقرارهم لا بالبينة، **وفى الكافى:** ويذكر القاضى فى صك كتاب القسمة، انه قسمها باقرارهم.

٢٦٨٠٧- م: وعلى هذا الخلاف إذا اقروا أن معهم وارث آخر غائب، أو صغير، والدار كلها فى يد الذين حضروا عند القاضى، وسأله القسمة، واجمعوا على ان الدار كلها، أو شئ منها، إذا كان فى يدى غائب، أو صغير سوى هؤلاء الذين حضروا عند القاضى، وطلبوا من القاضى القسمة فالقاضى لا يقسمها بينهم حتى يقيموا البينة على الميراث، **وفى الخانية:** وكذا لو كان فى يد مودع الغائب.

٢٦٨٠٨- **وفى العتابية:** بعض العقار فى يد الغائب، أو مودعه، أو الصغير لا يقسم باقرار البالغين الحاضرين اجماعاً. م: واجمعوا فى العروض إذا اقروا انها ميراث بينهم، والعروض فى ايديهم، وطلبوا من القاضى القسمة ان القاضى يقسمها، وإن لم يقيموا البينة على الميراث، واما إذا قالوا: اشترينا هذه الدار من فلان، وطلبوا من القاضى القسمة، فالقاضى يقسمها بينهم باقرارهم [وعن أبى حنيفة رحمه الله روايتان فى المشهور من الرواية القاضى يقسمها بينهم باقرارهم] كما هو مذهبهما، وفى رواية قال: لا يقسمها حتى يقيموا البينة على الشراء من فلان، ثم على قولهما: إذا قسم القاضى الدار بين الورثة باقرارهم يشهد انه انما قسم باقرارهم. **وفى الكافى:** وإن ادعوا الملك، ولم يذكروا كيف انتقل إليهم قسمه بينهم، وهذه رواية كتاب القسمة.

٢٦٨٠٨- أخرج الترمذى فى سننه عن عليّ قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تقاضا إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدرى كيف تقضى قال عليّ: فما ظلت قاضياً بعد - سنن الترمذى، الأحكام، باب ما جاء فى القاضى لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع كلامها - ٢٤٨/١ برقم ١٣٤٦.

٢٦٨٠٩- وفي الخانية: وذكر الخصاف إذا كان في الورثة صغير، أو غائب، ولم يكن في يد الغائب، ولا في يد أم الصغير شيئ من التركة بل كان [الكل] في يد الحضور الكبار فطلبوا القسمة من القاضي [فإن القاضي] يجعل للصغير وصياً يقوم بالقسمة، ويقبض حقه، ويجعل للغائب وكياً، ويامرهم بالقسمة، وإن كان في يد الغائب شيئ من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب أو [تقوم] البينة على أن ذلك ميراث بينهم، وعلى عدد الورثة، فحينئذ يقسم، وذكر في الجامع أنه لا يقسم، وإن قامت البينة ما لم يحضر الغائب، ولو كان شيئ من التركة في يد أم الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان شيء من التركة في يد الغائب، وثم لا يقسم.

٢٦٨١٠- وفي الجامع الصغير: أرض ادعاها رجلان، واقاما البينة انها في ايديهما، وارادا القسمة لم يقسمها [بينهما] حتى يقيما البينة انها لهما ثم قيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله خاصة، وقيل: هو قول الكل، وهو الاصح.

٢٦٨١١- م: وإذا كان بعض الورثة حضوراً، والبعض غيباً، والدار كلها، أو بعضها في يد الغائب، وطلب الحاضر القسمة من القاضي، واقام البينة على الميراث، فإن كان الحاضر واحداً فالقاضي [لا يقبل بينته، ولا يقسم الدار، وعن أبي يوسف رحمه الله: أن القاضي ينصب عن الغائب خصماً، ويسمع [البينة عليه، ويقسم الدار، وإن حضر اثنان، والباقي بحاله] فالقاضي يسمع البينة، ويقسم الدار، ويجعل أحد الحاضرين مدعياً، والآخر مدعى عليه واحد الورثة ينصت خصماً عن البيت عن باقي الورثة. وفي الذخيرة: والذي ذكرنا من الجواب فيما إذا كان في الورثة غائب، وشيء من الدار في يده حضر واحد من الكبار، واقام البينة على الميراث، وطلب من القاضي القسمة لا يسمع بينته، ولا يقسم الدار بين الورثة، ولا يحتاج إلى نصب الوصي عن الغائب لصحة القسمة.

٢٦٨١٢- م: وإذا حضر أحد الورثة، ومعه صغير، وطلب القسمة [الصغير]

من القاضى واراد ان يقيم بينة على الميراث فالقاضى ينصب وصياً عن الصغير، ويسمع البينة [عليه] ويقسم الدار.

٢٦٨١٣- وفى الذخيرة: فرق بين هذا، وبين ما إذا كان الصغير غائباً فالقاضى لا ينصب خصماً عنه ولا يسمع البينة من الحاضر، وإذا كانت الدار ميراثاً، وفيها وصية بالثلث، وبعض الورثة غيب، والبعض حضور، فإن رفع الموصى له الامر إلى القاضى، واقام البينة على الميراث، والوصية، وطلب القسمة.

٢٦٨١٤- واعلم ان الموصى له شريك فى هذه الدار، وكان بمنزلة الوارث، فإن حضر بنفسه وحده فالقاضى لا يسمع بينته، ويقسم الدار [بينهم] كما لو حضر واحد من الورثة، وإن حضر هو مع احد الورثة فالقاضى يسمع بينتها، ويقسم الدار كما لو حضر وارثان.

٢٦٨١٥- م: وإن كانت بين ثلاثة نفر بالشراء واحدهم غائب، فاقام اثنان منهم البينة على الشراء، وطلبا من القاضى القسمة فالقاضى لا يسمع البينة، ولا يقسم الدار بينهم.

٢٦٨١٦- وإذا كانت الدار بين رجلين فيها صُفَّة، وفى الصُفَّة [بيت، وطريق البيت] فى الصُفَّة، ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصُفَّة فاقسما فاصاب احدهما الصُفَّة، وقطعة من ساحة الدار، وأصاب الاخر البيت، وقطعة من ساحة الدار، ولم يذكر فى القسمة الطريق، ومسيل الماء فاراد صاحب البيت ان يمر فى الصُفَّة على حاله، ويسيل الماء [على ظهر] الصُفَّة فالمسألة على وجهين:

(١) الأول: أن يكون لصاحب البيت امكان فتح الطريق، وتسييل الماء فى نصيبه من موضع آخر، وفى هذا الوجه القسمة جائزة، وليس لصاحب البيت حق المرور فى الصُفَّة، ولاحق تسييل الماء على ظهرها سواء ذكر فى القسمة ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه [أو لم يذكر ذلك].

(٢) الوجه الثانى: إذا لم يكن لصاحب البيت امكان فتح الطريق، وتسييل الماء

فى نصيبه من موضع آخر، وفى هذا الوجه ان ذكر ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه] دخل الطريق، ومسيل الماء فى القسمة وتجزز القسمة، وإن لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق، ومسيل فى القسمة، وفسدت القسمة. وفى الذخيرة: ذكر الحاكم الشهيد فى هذا الوجه وهو ما ذكر إذا لم يكن لصاحب البيت امكان فتح الطريق، وتسييل الماء فى نصيبه من موضع آخر، ولم يذكر الحقوق ان الطريق، والشرب بلا خلاف فى القسمة، والصواب انهما لا يدخلان.

٢٦٨١٧:- م. وإذا اقتسم الرجلان داراً فلما وقعت الحدود بينهما؛ فإذا احدهما لا طريق له، فإن كان يقدر على ان يفتح فى حيزه طريقاً فالقسمة جائزة، وإن كان لا يقدر أن يفتح فى نصيبه طريقاً، فإن لم يعلم وقت القسمة انه لا طريق له فالقسمة فاسدة؛ لانها تضمنت تفويت منفعة على بعض الشركاء بغير رضاه، وإن علم وقت القسمة ان لا طريق له فالقسمة جائزة، وإن تضمنت تفويت منفعة على بعض الشركاء لرضاه بذلك، وكذلك لو اقتسما على ان لا طريق لاحدهما جازت.

٢٦٨١٨:- وفى الذخيرة: فعلى قياس المسألة المتقدمة ينبغى ان يقال فى مسألة آخر الباب إذا لم يقدر على ان يفتح لنصيبه طريقاً آخر؛ انما يفسد القسمة إذا لم يذكر الحقوق، فاما إذا ذكر الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة، وصار حاصل الجواب نظراً إلى المسالتين، انه إذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقاً آخر ان ذكر الحقوق يدخل الطريق، والمسيل فى القسمة ولا يفسد القسمة، وإن لم يذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم وقت القسمة ان لا طريق [له] ولا مسيل له فالقسمة جائزة، وإن لم يعلم فالقسمة فاسدة.

٢٦٨١٩:- وذكر شيخ الاسلام [فى باب قسمة الأرضين، والقرى] ان الطريق، ومسيل الماء [يدخلان فى القسمة بدون ذكر الحقوق، والمرافق إذا كان الطريق، ومسيل الماء] فى أرض الغير، ولم يكونا فى انصائبهم، ولم يكن لكل واحد احداث هذه الحقوق فى انصائبه حتى لا تفسد القسمة.

٢٦٨٢٠- م: وإن كان يقدر على أن يفتح فى نصيبه طريقاً [يمر فيه الرجل، ولا تمر] فيه الحمولة فالقسمة جائزة، وإن كان بحيث لا يمر فيه رجل فهذا ليس بطريق، ولا تجوز القسمة لما فيها من قطع منفعة الملك على أحدهما.

٢٦٨٢١- وفى الكافى: ولو اختصم اهل الطريق، وادعى كل واحد انه له فذلك بينهم بالسوية إلا ان يثبت تفاوت بالبينة.

٢٦٨٢٢- ولو كان لرجل دار، وفيها طريق، فمات صاحب الدار، واقتسم ورثة الدار بينهم، ورفعوا الطريق ثم باعوا الطريق قسم الثمن بين صاحب الطريق، والورثة نصفين، فإن لم يعرف ان الدار ميراث بينهم فالطريق على عدد الرؤس.

٢٦٨٢٣- وفى الولوالجية: وإن اقتسما داراً على أن يشتري أحدهما من الآخر داراً له خالصة بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة، وكذلك كل قسمة على شرط هبة، أو صدقة، وإن قسمه على أن يزيده شيئاً معروفاً فهو جائز.

٢٦٨٢٤- وفى التفريد التجريد: ولو اقتسما داراً، أو غيرها، وشرط على أحدهما أن يرد عليه دراهم جاز.

٢٦٨٢٥- وفى السراجية: أرض ادعاها اثنان، واقاما البينة انها فى ايديهما، وطلبا القسمة من القاضى لم يقسم حتى يقيما البينة على الملك.

٢٦٨٢٦- اليتيمة وفى النوازل: سئل الخجندى عن ضيعة مشتركة بين جماعة اسر بعضهم إلى دار الحرب، ولا يعرف أهو فى الاحياء أم فى الاموات؟ واراد الحضور أن يفرز نصيبهم من الضيعة، ويميزوه هل يجوز للقاضى ذلك إذا لم يعرف حياته، ولا موته، قال رضى الله عنه: وذكر أبو الليث فى الفتاوى: ولو كانت الأرض بين رجلين فغاب أحدهما فلشريكة ان يزرع نصف الأرض اراد فى العام الثانى أن يزرع فإنه يزرع الذى كان زرع.

٢٦٨٢٧- ولو كانت دار بين رجلين فلا باس ان يسكن [أحدهما] الجميع فعلى هذا ينبغى أن يقال: إن ارادوا قسمة نصيب الغائب هل للقاضى ان يجيبهم إليه؟

والجواب انه ليس لهم ذلك إلا إذا كانت عليه مدة بحيث لا يعيش مثله إلى تلك المدة ثم اختلفوا فى هذه المدة، وظاهر المذهب انه إذا لم يبق من اقرانه حتى يحكم بموته، وقال الحسن بن زياد إذا تم مائة وعشرون سنة من مولده يحكم بموته.

٢٦٨٢٨-: **وفى الكافى:** وإذا قسم الورثة بغير امر القاضى، وبعضهم غائب

فالقسمة موقوفة على اجازة الغائب، فإن مات الغائب قبل ان يجيز فاجاز وارثه صحت استحساناً، وهو قول أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله ولم يصح قياساً، وهو قول محمد رحمه الله.

٢٦٨٢٩-: **م:** إذا كانت الدار بين رجلين فاقتسما على أن يأخذ احدهما

الأرض كلها، ويأخذ الآخر البناء كله، ولاشئ له من الأرض فهذا على ثلاثة أوجه:

(١) **الأول:** إذا شرطا فى القسمة على المشروط له البناء [وفى هذا الوجه

القسمة جائزة؛ لان القسمة فى معنى البيع، ومن اشترى بناء بشرط القلع بأرض له كان جائزاً فكذا هنا، وصار المشروط له البناء] مشترىً نصيب صاحبه من البعض بما ترك على صاحبه من نصيبه من الأرض. (٢) **والثانى:** ان سكتا عن القلع، ولم يشترط ذلك جازت القسمة ايضاً. (٣) **والثالث:** ان شرط ترك البناء فالقسمة فاسدة.

٢٦٨٣٠-: وإذا وقع الحائط لاحد القسمين، وعليه جذوع الاخر فاراد

صاحب الحائط ان يرفع الجذوع عن الحائط ليس له ذلك الا ان يكونا شرطا فى القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدهما على الخصوص قبل القسمة، والحائط بينهما، أو كان السقف، والجذوع مع الحائط مشتركاً بينهما ثم الحائط لاحدهما بالقسمة، والسقف، والجذوع مع الحائط للآخر.

٢٦٨٣١-: **وفى التفريد:** وكذلك درجاً أو درجة أو اسطوانة عليها جذوع،

وكذلك روشن وقع لصاحب العلو مشرفاً على نصيب الاخر لم يكن لصاحب السفلى أن يقطع الروشن إلا ان يشترطوا قطعه.

٢٦٨٣٢-: **م:** وإذا كان اصل الشركة الميراث فجرى فيها الشراء بان باع

واحد منهم نصيبه يقسم القاضى إذا حضر البعض ، وإذا كان اصلها الشراء فجرئ فيها الميراث بان مات واحد من المشتريين فالقاضى لا يقسم حتى يحضر سائر المشتريين .

٢٦٨٣٣ :- فى فتاوى أبى الليث: وفى هذا الموضوع ايضاً ضبعة بين خمسة

من الورثة، واحد منهم صغير، واثنان غائبان، واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين، وطالب الشريك [الحاضر] بالقسمة عند القاضى، واخبراه بالقسمة فالقاضى يأمر شريكه بالقسمة، ويجعل وكيلاً عن الغائبين، والصغير.

٢٦٨٣٤ :- وفى الولوالجية: وإذا اقتسم الشركاء فيما بينهم، واصطلحوا على

قسمته عشرة، ولم يرفعوا إلى القاضى فذلك جائز عليهم، فإن كان صغيراً، أو غائباً، لم تجز القسمة فى حقهم إلا ان القاضى يامر بقسمتها.

٢٦٨٣٥ :- م. وفى الرقيات: كتب ابن سماعة إلى محمد رحمه الله فى قوم

ورثوا داراً، وباع بعضهم نصيبه من اجنبى، وغاب الاجنبى المشتري، وطلب الورثة القسمة، واقاموا البينة على الميراث قال محمد رحمه الله: إذا حضر الوارثان قسمها القاضى، حضر المشتري، أو لم يحضر.

٢٦٨٣٦ :- فى الاصل: إذا كانت القرية، وأرضها بين رجلين بالشراء فمات

احدهما، وترك نصيبه ميراثاً فاقام ورثة [الميت] البينة على الميراث، وعلى الاصل، وشريك ابиеهم غائب لم يقسم القاضى حتى يحضر شريك ابиеهم، ولو حضر شريك الاب، وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضى بينهم [وإن كان اصل الشركة بالميراث] بأن كانا أخوين، وورثا قرية من ابиеهما فقبل أن يقتسما مات احدهما، وترك نصيبه ميراثاً لورثته فحضر ورثة الميت الثانى، وعمهم غائب، واقاموا البينة على ميراثهم عن ابиеهم [وعلى ميراث ابиеهم عن جدهم] قسمها القاضى بينهم، ويعزل نصيب عمهم، وكذلك لو حضر عمهم، وغاب بعضهم قسم القاضى بينهم.

٢٦٨٣٧ :- وفى التجريد: ولو بنى رجلان فى أرض رجل بإذنه ثم اراد قسمة

البيت، وصاحب الأرض غائب فلهما ذلك، وإن أبى احدهما لم يجبره على القسمة.

٢٦٨٣٨- وفي النوازل: وسئل أبو بكر عن قرية مشاعة بين أهلها [ربعها]

وقف، وربعها جرد، ونصفها ملك شائع يريدون أن يتخذوا مقبرة، ويريدون قسمة بعضها ليصفو لهم الملك، ويجعلوها مقبرة، قال أن قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة، وإن أرادوا أن يقسموا موضعاً في هذه القرية لاتجوز القسمة.

٢٦٨٣٩- وعن الحسن بن زياد رجل اشترى من رجل نصف داره ثم قاسمه

قبل أن يقبضها جازت القسمة، فإن استحق النصف الذي صار للمشتري بطل البيع فيه، والمشتري بالخيار إن شاء أخذ نصف ما في يد البائع بحصته من الثمن، وإن شاء ترك، وإن لم يستحق النصف الذي صار للمشتري، ولكن استحق النصف الذي للبائع بطل البيع فيه، والمشتري بالخيار إن شاء أخذ النصف من النصف الذي صار له بالحصة من الثمن، وإن شاء ترك، ولو لم يستحق شيء حتى باع المشتري النصف الذي صار له، ثم استحق النصف الذي صار للبائع، فإن البيع جائز في النصف الذي صار للمشتري، ويضمن للبائع نصف الثمن، ونصف القيمة، فإن لم يبع المشتري، ولكن البائع باع النصف الذي صار له، ثم استحق النصف الذي صار للمشتري بطل البيع فيه، وكان للمشتري أن يأخذ النصف ما باع البائع، ويطل البيع في نصفه، وكذلك إن باع كل واحد منهما نصيبه ثم استحق أحد النصفين فالجواب فيه كالجواب الذي باع أحدهما، وهذا كله على قياس قول أبي يوسف، وزفر رحمهما الله وبه أخذ الحسن قال: وفي قول أبي حنيفة أي النصفين استحق جاز البيع في الآخر، وله أن يبيع من الذي اشتراها منه قبل القبض، ومن الاجنبى.

٢٦٨٤٠- م: في المنتقى عن أبي يوسف إذا اشترى رجل من أحد الورثة

بعض نصيبه ثم حضرا يعنى الوارث البائع، والمشتري، وطلبا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع، ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئاً بعد ذلك، أو اشترى لم يكن خصماً للمشتري في نصيبه الأول في الدار

حتى يحضر وارث آخر غيره.

٢٦٨٤١:- ولو حضر المشتري من الوراث، ووارث آخر، وغاب الوارث البائع، واقام المشتري بينة على شرائه، وقبضه على الدار، وعدد الورثة، فإن هذا على وجهين:

(١) احدهما: إن كانت الدار فى يد الورثة، ولم يقبض المشتري لم يقبل بينة المشتري على الشراء من الغائب.

(٢) والثاني: ان كان المشتري قبض وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع، واقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار، وكذلك إذا طلبت الورثة القسمة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم، وجعل نصيب الغائب فى يد المشتري، ولا يقضى بالشراء، وإن لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب، ولا يدفع إلى المشتري، وإن كان المشتري هو الذى طلب القسمة، وأبى الورثة، لم اقسام لانى لا اعلم انه مالك، ولا قبل على الشراء، والبائع غائب.

٢٦٨٤٢:- وفيه ايضا عن أبى يوسف: دار بين رجلين باع احدهما نصيبه، وهو مشاع من رجل ثم ان المشتري أمر البائع أن يقاسم صاحب الدار، ويقبض نصيبه فقامه لم تجز القسمة.

٢٦٨٤٣:- وإذا كان بين رجلين دار، ونصف اقتسما على أن يأخذ احدهما الدار، ويأخذ الآخر نصف الدار جاز، وإن كانت الدار افضل قيمة من نصف الدار، وكذلك لو كانت سهاماً مسماة من هذه الدار [وسهاماً مسماة من تلك الدار فاقسما على ان لهذا ما فى هذه الدار] من السهام، ولهذا الآخر ما فى هذه الدار الآخري من السهام جاز، ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار، ومائة ذراع أو اكثر من الدار الآخري فاقسما على ان لهذا ما فى هذه الدار من الذرعان، ولهذا ما فى هذه الدار الاخري لا يجوز عند أبى حنيفة رحمه الله.

٢٦٨٤٤ :- وإذا كانت الدار بين رجلين ميراثاً، أو شراء فاقتهما [على أن يأخذ واحد منهما طابقة على إن زاد أحدهما للآخر دراهم] مسماة فهو جائز، واعلم أن ما يصلح ثمناً في باب البيع يصلح زيادة في القسمة فالدارهم، والدنانير يصلح عوضاً في باب البيع حالة كانت، أو مؤجلة فيصلح زيادة في القسمة، والمكيل، والموزون يصلح ثمناً في باب البيع، إن كان ديناً، وكان موصوفاً سواء كان حالاً، أو موجلاً [فيصلح] زيادة في القسمة على هذا الوجه، وإن كان عيناً، ولم يشترط فيه الاجل [تصلح ثمناً في باب البيع؛ فاما أن شرط فيه الاجل لا يصلح ثمناً] في باب البيع فالزيادة في القسمة يكون على هذا الوجه أيضاً، وبيان مكان الإيفاء شرط عند أبي حنيفة إذا كانت الزيادة شيئاً لها حمل، ومؤنة عند أبي حنيفة، وعندهما بيان مكان الإيفاء ليس بشرط، ويسلم الدار قال محمد في الأصل عقيب هذه المسائل، وهذا والسلم في القياس سواء لكنى استسحن في هذا، قال بعض مشائخنا: القياس، والاستحسان منصرف إلى فصل الاجل يعنى القياس أن لا يجوز شرط المكيل، والموزون زيادة في القسمة بغير أجل كما في السلم إلا أنه في الاستحسان يجوز وهذا هو القياس، والاستحسان الذي ذكر في كتاب البيوع إذا اشترى شيئاً بمكيل، أو موزون في الذمة حالاً فالقياس أن لا يجوز كما لو اشتراه بالثياب، وفي الاستحسان يجوز كما لو اشتراه بالدراهم.

٢٦٨٤٥ :- وقال جماعة منهم القياس، والاستحسان منصرف إلى مكان الإيفاء، واختلفوا بعد ذلك فيما بينهم قال بعضهم: القياس أن لا تجوز القسمة متى ترك بيان مكان الإيفاء فيماله حمل ومؤنة على قول أبي حنيفة وفي الاستحسان تجوز، وقال بعضهم: القياس، والاستحسان على قولهما خاصة القياس أن يجب تسليم ما شرط في موضع عقد القسمة، وفي الاستحسان يجب [تسليمه] عند الدار.

٢٦٨٤٦ :- وفي الولوالجية: وإن كانت الزيادة شيئاً من الحيوان بعينه

يجوز؛ لانه يصلح عوضاً مستحقاً بالبيع، وإن كان بغير عينه، لم يجوز؛ لانه لا يصلح عوضاً مستحقاً بالبيع، وإن كانت الأرض بين رجلين فاقسماها فاخذ احدهما مقدمها، وهو الثلث، واخذ الآخر موخرها، وهو الثلثان جاز ذلك. وإن كانت الدار بينهما اثلاثاً فاخذ صاحب الثلثين بنصيبه [بيتاً شارعاً] وأخذ صاحب الثلث بنصيبه ما بقى من الدار [وهو اكثر من حقه فهذا جائز، وكذلك ان كان الذى وقع فى قسمه الاخر ليست له غلة فهو جائز، وإذا اقتسما داراً بينهما على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة من الدار على ان يرفعا] طريقاً بينهما، ولا حدهما ثلث الطريق، وللاخر ثلثاه فهو جائز، ولو شرطاً أن يكون الطريق بينهما على قدر مسافة ما فى ايديهما فهو جائز.

٢٦٨٤٧: - م: إذا كانت الدار بين رجلين اقتسماها فاخذ أحدهما قدر النصف، وأخذ الآخر قدر الثلث، ورفعا طريقاً بينهما قدر السدس فذلك [جائز] وكذلك إذا اشترطاً أن يكون الطريق لصاحب الاقل، وللاخر فيه حق المرور فهو جائز. وقال شيخ الاسلام: هذه المسألة دليل على جواز بيع حق المرور، والحاصل ان فى جواز [بيع] حق المرور روايتين.

٢٦٨٤٨: - وفى الذخيرة: وبعض مشائخنا قالوا: هذه المسألة لاتدل على جواز بيع حق المرور، وليس طريق جواز هذه القسمه ما قالوا وطريقه ان عين الطريق كان مملوكاً لهما، وكان لهما حق المرور فيه، وقد جعل احدهما نصيبه من رقة الطريق ملكاً لصاحبه عوض بعض ما أخذه من نصيب صاحبه بالقسمه، وبقي لنفسه حق المرور، وهذا جائز بالشرط. م: واتفقت الروايات ان بيع الشرب، وبيع حق المسيل، وبيع حق قرار العلو على السفلى على الانفراد لايجوز.

٢٦٨٤٩: - إذا كانت الدار بين رجلين، وبينهما شقص من دار أخرى اقتسماها على ان لأحدهما الدار، وللاخر الشقص، فإن علما ان سهام الشقص كم

هى فالقسمة جائزة، وإن لم يعلما فالقسمة مردودة [وإن علم احدهما، ولم يعلم الآخر فالقسمة مردودة] هكذا ذكر المسألة فى الاصل [فى هذا الكتاب] ولم يفصل الجواب فيها تفصيلاً؛ فمن المشائخ من قال يجب ان يكون الجواب هاهنا على التفصيل، ان علم المشروط له [الشقص جازت القسمة بلاخلاف، وإن جهل الشارط ذلك، وإن جهل المشروط له] وعلم الشارط كانت المسألة على الخلاف [على قول أبى حنيفة، ومحمد رحمهما الله تكون القسمة مردودة]، وعلى قول أبى يوسف: تكون جائزة، ومنهم من قال لا، بل الجواب فى مسألة القسمة على ما اطلق، والقسمة مردودة فى قولهم جميعاً.

٢٦٨٥٠:- إذا اقتسم الشركاء فيما بينهم وفيهم شريك غائب، أو صغير ليس له وصى لاتصح القسمة، وإن فعلوا ذلك بامر القاضى صحت القسمة، فإن قدم الغائب، واجاز قسمتهم جاز، وكذلك إذا بلغ الصغير، واجاز قسمتهم جاز، وكذلك اب الصغير أو وصيه مجيز. **وفى الخانية: أو** باجازه القاضى قبل بلوغه، فإن مات الغائب، أو الوصى [قبل الاجازة] فاجاز وارثه عمل اجازة الوارث عند أبى يوسف رحمه الله، وعند محمد رحمه الله: تبطل القسمة.

٢٦٨٥١:- ثم انما يعمل الاجازة من الغائب، أو من وارثه، أو من الوصى، أو من الصبى بعد البلوغ إذا كان ما وقع عليه القسمة قائماً وقت الاجازة؛ فأما إذا هلك [فلا كالبيع المحض الموقوف على الاجازة مما يعمل] فيه الاجازة، إذا كان المبيع قائماً وقت الاجازة، وكما يثبت الاجازة صريحاً بالقول: يثبت الاجازة دلالة بالفعل كما فى البيع المحض.

٢٦٨٥٢:- **وفى التتمة:** سئل علي بن احمد عن مات، وترك أولاداً صغاراً، أو ابنين كبيرين، وداراً، ولم يوص إلى احد فنصب القاضى احد الابنين وصياً، ثم ان الوصى دعا رجلين من اقربائه فقسم التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه، ولاخيه الثانى البالغ أيضاً، وجعل الدار للصغيرين مشاعاً بينهما، وذلك بعد التقويم، والتعديل

هل تصح هذه القسمة؟ فقال: ان كان القاسم عالماً ورعاً يجوز ان شاء الله تعالى، وسألت ابا حامد عن الاب هل له ان يقسم مع أولاده الصغار فقال: نعم.

٢٦٨٥٣:- وسئل علي بن احمد عن اشترى أرضاً مشتركة بين جماعة اشترى نصيب الحضور، وبعضهم غيب كيف تقسم هذه الأرض مع غيبة الشريك، وهل [له] إلى زراعتها سبيل؟ فقال: لا يجوز [قسمتها] حال غيبة الشركاء، أو حال غيبة بعض الشركاء إلا ان [تكون] الأرض موروثة فنصب القاضى قيماً عن الغائب فيقسم حينئذ واما زراعتها، فإن رأى القاضى أن ياذن للشريك فى زراعة كل الأرض لكياً يضع الخراج فله ذلك.

٢٦٨٥٤:- وفي الكافى: باع من آخر شيئاً، وضمن له انسان بالدرك ثم مات - أى الضامن - قسم [ماله] ولو ان كل واحد من الورثة باع نصيبه، ثم ادرك الميت درك يرجع إلى الورثة، ونقص بيعهم، وهو المختار.

الفصل الرابع

فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر، وما لا يدخل فيها

٢٦٨٥٥:- وتدخل الشجرة فى قسمة الأراضى، وإن لم يذكروا الحقوق، والمرافق كما يدخل فى بيع الأراضى، ولا يدخل الزرع، والثمار فى قسمة الأراضى، وإن ذكروا الحقوق، وكذلك إن ذكر المرافق مكان الحقوق لا يدخل الثمار، والزرع فى ظاهر الرواية، ولو ذكروا فى القسمة بكل قليل، أو كثير هو فيها، ومنها إن قال بعد ذلك من حقوقها لا يدخل الثمار، والزرع، وإن لم يقل من حقوقها يدخل، والامتنعة الموضوعية فيها لا يدخل على كل حال.

٢٦٨٥٦:- وفى الخانية: قوم اقتسموا ضيعة فأصاب بعضهم بستان، وكرم، وبيوت، وكتبوا فى القسمة بكل حق هو له، أو لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر، والبناء، ولا يدخل الزرع، والثمر.

٢٦٨٥٧:- م: أما الشرب، والطريق هل يدخلان من غير ذكر الحقوق فى القسمة، ذكر الحاكم الشهيد فى المختصر أنهما يدخلان، وهكذا ذكر محمد فى الاصل فى موضع آخر من هذا الكتاب؛ فإنه قال: إذا كانت الأرض بين قوم ميراثاً اقتسموها بغير قضاء، فأصاب كل إنسان [منهم قراح] على حدة فله شربه، وطريقه، ومسيل مائه، وكل حق لها، والصحيح أنهما لا يدخلان ثم إذا [ذكر] الحقوق، والمرافق فى القسمة؛ فإنما يتحقق المشروط له الحقوق الطريق فيما أصاب صاحبه بالقسمة، إذا لم يمكنه اتخاذ طريق آخر، أما إذا أمكنه فلا.

٢٦٨٥٨:- ولو كان الطريق فى أرض غيرهما استحق كل واحد منهما الطريق بذكر الحقوق أمكنه اتخاذ طريق آخر، أو لم يمكنه، وإن لم يذكر الحقوق،

والمرافق فى القسمة، وإنما ذكر كل قليل، أو كثير هو فيها، منها هل يدخل الطريق، والشرب؟ ذكر شيخ الاسلام أن فى المسألة روايتين فى رواية لا يدخل، وفى رواية هذا الكتاب يدخل بحكم العرف.

٥٩٦٨٢-: وإذا اقتسم مقر أرضاً على أن لفلان هذه القطعة، وهذه النخلة، والنخلة فى غير هذه القطعة، وعلى أن لفلان الآخر هذه القطعة [الآخري، ولم يقولوا بكل حق هو لها، على أن للثالث القطعة التى] فيها تلك النخلة فالذى شرط [له] النخلة يستحق النخلة بأصلها من الأرض حتى لم يكن للذى شرط له القطعة التى فيها النخلة أن يقطع النخلة فالنخلة يستحق بأصلها فى القسمة، وكذلك فى الإقرار إذا أقر لرجل بنخلة؛ فإنه يستحقها بأصلها.

٦٠٦٨٢-: وإذا باع النخلة، أو باع الشجرة مطلقاً ذكر شيخ الاسلام أن فى المسألة روايتين، وذكر شمس الائمة السرخسى فى النوادر: أن فى البيع اختلافاً بين أبى يوسف، ومحمد، على قول أبى يوسف: يستحق النخلة بأصلها، وعلى قول محمد: لا يستحق.

وفى الخانية: لا يستحق الأصل إلا بالذكر، وقيل: الجواب فى الإقرار على قول أبى يوسف كالجواب فى البيع يدخل أصل النخلة فى الإقرار، والبيع جميعاً، وعند محمد رحمه الله فى القسمة يدخل أصل النخلة، وفى البيع لا يدخل.

٦١٦٨٢-: م: وفى الحائط يستحق بأصله فى الإقرار، والقسمة، والبيع باتفاق الروايات، هكذا ذكر شيخ الاسلام فى شرحه وذكر الخصاص فى كتاب الشروط أن الحائط، والنخلة، والشجرة سواء، وقد ذكر محمد رحمه الله فى الكتاب أن الشجرة يستحق بأصلها [فى القسمة، ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشائخنا قالوا: يدخل] فى القسمة من الأرض ما كان بإزاء العروق يوم القسمة أعنى عروفاً، لو قطعت ييست الشجرة، واليه مال شمس الائمة السرخسى رحمه الله.

٦٢٦٨٢-: وبعضهم قالوا: يدخل من الأرض مقدار غلط الشجرة يوم

القسمة، وإليه أشار في الكتاب فإنه قال: إذا ازدادت النخلة غلظاً، كان لصاحب الأرض أن ينحت ما ازداد فدل أنه قدر ما تحته من الأرض بمقدار غلظ الشجرة وقت السمة فإن قطع الذى أصابه النخلة أو الشجرة فله أن يغرس مكانهما ما بدله، فإن أراد أن يمر إليها [فمنعه] صاحب الأرض عنه إن ذكروا فى القسمة بكل حق هو لها فليس لصاحب الأرض أن يمنعه، وله الطريق إلى نخلته، وإن لم يذكروا ذلك ان علم وقت القسمة [أن لا طريق له فالقسمة] جائزة، وإلا فالقسمة مردودة. ٢٦٨٦٣-: وإذا كانت قرية، وأرض ورحى [ماء] بين قوم بالميراث

فاقتسموها فأصاب رجل الرحى، ونهرها، وأصاب الآخر البيوت، وأقرحة مسماة [وأصاب آخر أيضاً أقرحة مسماة فاقتسموها بكل حق هو لها فاراد صاحب النهر [ان] يمر إلى نهره فى أرض أصاب صاحبه بالقسمة فمنعه صاحبه فليس له منعه، إذا كان النهر فى وسط أرض هذا، ولا يصل اليه الا بأرضه، وإن كان يصل إلى النهر بدون أرضه بان كان النهر متفرجاً مع حد الارض لم يكن [له] أن يمر فى أرض هذا.

٢٦٨٦٤-: وإن [كان] الطريق إلى النهر فى أرض الغير لافى نصيب صاحبه يدخل فى القسمة بذكر الحقوق أمكنه الوصول إلى النهر بدون ذلك الأرض، أو لم يمكنه، وإن لم يشتركوا فى القسمة الحقوق، والمرافق، وما أشبهها، وكان الطريق فى أرض الغير [فإن] لم يمكنه فتح الطريق فى نصيبه فالقسمة فاسدة إلا إذا علم بذلك وقت القسمة، وإن أمكنه فتح الطريق فى نصيبه فالقسمة جائزة، وكذلك إذا أمكنه المرور فى بطن النهر بأن يصيب الماء عن موضع منه، وكان يمكنه المرور فى ذلك فهو قادر على أن يمر فى نصيبه فتكون القسمة جائزة، وإن لم يكن من النهر شئ مكشوف فالقسمة فاسدة.

٢٦٨٦٥-: [و يدخل العلو، والكنيف، والشارع فى قسمة الدار] وإن لم يذكر الحقوق، والمرافق، والظلة لا تدخل بدون ذكر الحقوق، والمرافق عند أبى حنيفة، وعند هما يدخل، إذا كان مفتحتها من الدار، والجواب فى القسمة نظير الجواب فى البيع.

٢٦٨٦٦:- فى فتاوى أبى الليث: دار بين قوم اقتسموها فوقع فى نصيب أحدهم بيت فيه حمامات، فإن لم يذكروا الحمامات فى القسمة فهى بينهم كما كانت، وإن ذكروها، فإن كانت لاتؤخذ إلا بصيد فالقسمة فاسدة، وإن كانت الحمامات تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة، وهذا كله إذا اقتسموها [بالليل حتى اجتمعت كلها فى البيت؛ فأما إذا اقتسموها] بالنهار بعد ما خرجوا من البيت فالقسمة فاسدة كالبيع.

٢٦٨٦٧:- وفى مجموع النوازل: شريكان اقتسما كرمًا نصفين، وفيها أعناب، وثمار فإن قالوا [على] أن هذا النصف لفلان بكل قليله، وكثيره أو قالوا: بما فيه من الأعناب، والثمار يصير الأعناب، والثمار مقسومة، وإن لم يقولوا ذلك تبقى مشتركة.

٢٦٨٦٨:- فى فتاوى أبى الليث: كرم بين اثنين اقتسماها فوقع النصف الأعلى فى نصيب أحدهما مع الطريق القديم، ووقع النصف الأسفل فى نصيب الآخر مع طريق رفعوه للنصف الأسفل، وفى الطريق الذى رفعوه للنصف الأسفل أشجار قال الفقيه أبو القاسم: الأشجار لمن جعل له الطريق، وقال الفقيه أبو الليث: إن جعل ملك الطريق له فالأشجار له وإن جعل حق المرور له لملك الطريق فالأشجار مشتركة بينهما كما كانت.

٢٦٨٦٩:- وفيه أيضاً: لو كان بين شريكين دار فرفعوا باباً منها، ووضعوا فيها ثم اقتسما الدار فالباب الموضوع لا يدخل فى القسمة إلا بالذكر [كما] فى البيع. والله اعلم

الفصل الخامس

فى الرجوع عن القسمة، واستعمال القرعة فيها

٢٦٨٧٠:- وفى الذخيرة: يجب أن يعلم بأن الملك لا يقع لواحد من الشركاء فى سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على إحدى معان أربعة إما القبض، أو قضاء القاضى، أو القرعة، أو بأن يوكلوا رجلاً يلزم كل واحد منهم سهمًا.

٢٦٨٧١:- م: قال محمد رحمه الله: إذا كان الغنم، أو ما أشبهه بين رجلين فاراد قسمتها وقسمها نصفين، ولم يقصر عن طلب المعادلة، ثم بدا لأحدهما الرجوع، فإن بدا له قبل تمام القسمة بأن بدا [قبل] خروج القرعة فله الرجوع، وإن بدا له بعد تمام القسمة، بأن بدا له بعد ماخرج قرعتهما، أو بعد ماخرج قرعة أحدهما، وتعين نصيب كل واحد منهما ليس له الرجوع.

٢٦٨٧٢:- وفى الذخيرة: وهذه المسألة على وجهين: (١) إن كان القاسم نائب القاضى، أو القاضى لا يلتفت إلى إباء بعض الشركاء بعد خروج بعض السهام، ولا كذلك ما قبل خروج شئ من السهام. (٢) وإن كان القاسم بينهم فهو على التفصيل الذى ذكرنا فى المنزل.

٢٦٨٧٣:- م: وإن كان الشركاء ثلاثة فخرج قرعة أحدهم فلكل واحد منهم الرجوع، وإن خرج قرعة اثنين منهم ثم أراد احدهم أن يرجع ليس له ذلك، ولو كان الشركاء أربعة مالم يخرج قرعة ثلاثة منهم، كان لكل واحد منهم الرجوع.

٢٦٨٧٤:- وفى نوادر ابن رستم: لو كانت القسمة من القاضى، أو من قسامه فليس لأحد الشركاء الرجوع، وإن لم تخرج السهام أصلاً، وإذا كان غنم بين قوم تساهموا عليها قبل أن يقسموها فأيهم خرج سهمه أولاً عدوا له كذا الأول فالأول فهذا لا يجوز، وإن كان فى الميراث إبل [وبقر] وغنم فجعلوا الإبل قسماً، والبقر قسماً،

والغنم قسماً ثم تساهموا عليها، وأقرعوا فهذا جائز.

٢٦٨٧٥ :- وإن كانت الدار بين رجلين فاقسما على أن [يأخذ] أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه، وأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك، ما لم يقع الحدود بينهما، ولا يعتبر رضاهما بما قالوا قبل وقع الحدود وإنما يعتبر رضاهما بعد وقع الحدود.

٢٦٨٧٦ :- ذكر في الأجناس: القرعة ثلاث: (١) الأولى: لإثبات حق، وإبطال حق آخر؛ وإنها باطلة كمن أعتق أحد عبديه بغير عينه ثم تعين بالقرعة. (٢) الثانية: لتطبيب النفس وإنها جائزة كما يقرع بين النساء ليسافربها، والقرعة بين النساء [فى] البداية للقسام.

(٣) والثالثة: لإثبات حق واحد، وفى مقابلته [مثله] فيفرز [لها] كل حقه كالقسمة فهو جائز.

٢٦٨٧٦ :- قول المصنف: الأولى الخ: ما وجدت فيه حديثاً صريحاً لكن يؤيد عبارة تفسير روح المعاني فانظر
قال الله تعالى: وإن تستقسموا بالأزلام: وفى كتاب الأحكام للخصاص أن الآية تدل على بطلان القرعة فى عتق العبيد؛ لأنها فى معنى ذلك بعينه إذا كان فيها إثبات ما أخرجه القرعة من غير استحقاق كما إذا اعتق أحد عبده عند موته على ما بين فى الفقه، ولا يرد أن القرعة قد جازت فى قسمة الغنائم مثلاً، وفى إخراج النساء لاناقول: إنها فيما ذكر لتطبيب النفوس، والبراءة من التهمة فى إثبات البعض، ولو اصطالحوا على ذلك جاز من غير قرعة؛ وأما الحرية الواقعة على واحد من العبيد فيما نحن فيه بغير جائز نقلها عنه إلى غيره، وفى استعمال القرعة النقل - روح المعاني - سورة المائدة ٦/٨٨ -

قول المصنف: الثانية الخ: أخرج البخارى عن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله صلى الله عليه وسلم معه - الحديث - صحيح البخارى - التفسير باب قوله عز وجل ان الذين جاءوا بالإفك الخ ٦٩٦/٢ برقم ٤٥٦٤ ف: ٤٧٥٠ - ←

٢٦٨٧٧:- وفي شرح الطحاوى: وإنما يقرع بينهم لتطيب الأنفس،
والقرعة ليست بواجبة، وإذا أقرع بينهم فى القسمة يقول: كل من خرجت قرعته أولاً
أعطيه جزءاً من هذا الجانب، والذي [يليه] فى الخروج أعطيه بجانب نصيب الأول.

← قول المصنف: الثالثة الخ: أخرج البخارى فى صحيحه عن النعمان بن بشير عن النبى
صلى الله عليه وسلم قال: مثل القائم على حدود الله عز وجل، والواقع فيها كمثل قوم استهموا على
سفينة فاصاب بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها- الحديث صحيح البخارى - الشركة باب هل
يقرع فى القسمة والاستهام فيه ١ / ٣٣٩ برقم ٢٤٢٩ ف: ٢٤٩٣-

٢٦٨٧٧:- راجع إلى حديث النعمان بن بشير فى تخريج رقم المسئلة ٢٦٨٧٦-

الفصل السادس فى الخيار فى القسمة

٢٦٨٧٨:- [الخيار نوعان: (١) نوع يثبت بالشرط- (٢) ونوع يثبت بدون

الشرط] والذى يثبت بدون الشرط نوعان: (١) خيار الرؤية- (٢) وخيار العيب، والقسمة نوعان: (١) قسمة يوجبها الحكم يعنى بها قسمة يجبر الأبى عليها- (٢) وقسمة لا يوجبها الحكم يعنى بها قسمة لا يجبر الأبى عليها، وقد أفرد محمد فى الأصل لكل خيار باباً، وبدأ بخيار الرؤية، ونحن نبدأ به أيضاً.

٢٦٨٧٩:- فنقول: خيار الرؤية يثبت فى القسمة الذى لا يوجبها الحكم،

وهل يثبت فى القسمة الذى يوجبها الحكم، ينظر إن وقعت هذه القسمة فى ذوات الأمثال من المكمل، والموزون أو العدديات المتقاربة من جنس واحد لا يثبت بخلاف القسمة التى لا يوجبها الحكم.

٢٦٨٨٠:- وإن وقعت هذه القسمة فى غير ذوات الأمثال كالغنم،

والبقر، والابل، والثياب الهروية أو المروية ففيه روايتان ذكر فى روية أبى سليمان أنه يثبت، وذكر فى رواية أبى حفص انه لا يثبت، والصحيح ما ذكر فى رواية أبى سليمان، وفى الولوالجية: وعليه الفتوى.

٢٦٨٨١:- وفى الابانة: القسمة ثلاثة أنواع: (١) قسمة لا يجبر عليها

الأبى كقسمة الأجناس المختلفة- (٢) وقسمة يجبر كالقسمة فى ذوات الأمثال نحو المكيلات، والموزونات- (٣) وقسمة يجبر الأبى، وهو فى غير المكيلات، والموزونات كالثياب من نوع واحد، والبقر، والغنم.

٢٦٨٨٢:- والخيارات ثلاثة: (١) خيار عيب- (٢) وخيار شرط- (٣)

وخيار رؤية، وفى قسمة الأجناس المختلفة يثبت خيارات وفى قسمة ذوات الأمثال كالمكيلات والموزونات يثبت خيار العيب دون الشرط، والرؤية، وفى

قسمة غير المكيلات، والموزونات كالثياب من نوع واحد، والبقر، والغنم يثبت خيار العيب، وهل يثبت خيار الرؤية، والشرط على رواية أبى سليمان يثبت، وهو الصحيح، وعليه الفتوى.

م: ثم ذكر محمد رحمه الله فى الكتاب: الحنطة، والشعير، وكل مايكال، وكل مايوزن، واثبت فى قسمتها خيار الرؤية، قال مشائخنا رحمهم الله: أراد بما قال: الحنطة، والشعير جميعاً، والمكيل، والموزون جميعاً لأحدهما على الانفراد حتى يكون المقسوم أجناساً فيكون قسمة لايوجبهما الحكم بتراضيهما فيثبت فيها خيار الرؤية.

٢٦٨٨٣:- وإن أراد بذلك الحنطة على الانفراد، والشعير على الانفراد فهو محمول على ما إذا كان صفتها مختلفة، بأن كان [البعض] علكة، والبعض رخواً، أو البعض حمراً، أو البعض بيضاً، واقتسما كذلك حتى يكون القسمة واقعة على وجه لايوجبها الحكم، أو كانت صفتها واحدة إلا أنه أصاب أحدهما من أعلى الصبرة، وأصاب الآخر من أسفلها، وهكذا الجواب فى الذهب التبر، والفضة التبر، وكذلك أوانى الذهب، والفضة، والجواهر والآلى، وكذلك العروض كلها، وكذلك السلاح، والسيوف، والسروج.

٢٦٨٨٤:- وإذا كانت ألفا درهم بين رجلين كل ألف فى كيس فاقتسما على أن لأحدهما كيساً، وللآخر كيساً، وقد رأى أحدهما المال كله، ولم يره الآخر؛ فإنه لا يثبت خيار الرؤية، إلا أن يكون قسم الذى لم ير المال شرائهما فيكون له الخيار ان شاء رد القسمة، وإن شاء أمضاها.

٢٦٨٨٥:- وإذا اقتسم الرجلان بستاناً، وكرماً فاصاب احدهما البستان، وأصاب الآخر الكرم، ولم ير واحد منهما الذى أصابه، ولا رأى شجرة، ولا نخلة، وإنما رأى الحائط من ظاهره سقط خيار الرؤية، ورؤية الظاهر كروية الباطن، وبعض مشائخنا قالوا: تاويل قوله ولا رأى شجرة، ولا نخلة كل الشجرة، وكل النخلة، وإنما رأى رؤس الاشجار رؤس النخيل؛ أما لو لم ير رؤوس الأشجار أيضاً لا يسقط خيار

الروية، ثم إذا ثبت خيار الروية [فى القسمه فى أى موضع ثبت يبطل، بما يبطل به هذا الخيار فى البيع فى القسمه فى موضع] المحض

٢٦٨٨٦- جئنا إلى خيار العيب فنقول: خيار العيب يثبت فى نوعى

القسمه جميعاً؛ لأن إثبات خيار العيب مفيد فى النوعين جميعاً، فإن القسمه متى نقصت بسبب العيب لا يحتاج إلى إعادة مثلها على حسب ما وقعت أول مرة بل يعاد على وجه يزول الضرر عن وقوع العيب فى قسمه، ومن وجد من الشركاء فى قسمه، فإن كان قبل القبض رد جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئاً واحداً، أو أشياء مختلفة كما فى البيع، وإن كان بعد القبض، فإن كان المقسوم شيئاً واحداً حقيقة، وحكماً كالدار الواحدة، أو حكماً لا حقيقة كالمكيل، والموزون يرد جميع نصيبه، وليس له أن يرد البعض دون البعض كما فى البيع المحض، وإن كان المقسوم أشياء مختلفة، حقيقة وحكماً كالأغنام يرد للعيب خاصة كما فى البيع المحض، وما يبطل به خيار العيب فى البيع المحض كذا يبطل به فى القسمه؛ لأن فى القسمه معنى البيع على مامر. ٢٦٨٨٧- وإذا استخدم الجارية بعد ما وجدها عيباً ردها استحساناً، وإذا دام على سكنى الدار بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحساناً أيضاً، وإذا دام على ركوب الدابة، أو دام على لبس الثوب بعد ما علم بالعيب لا يرد بالعيب استحساناً، وقياساً.

٢٦٨٨٨- والاستحسان فى مسألة السكنى طريقتان: (١) أحدهما أن الدوام

على السكنى بعد ما علم بالعيب محتمل بين أن يكون لاختيار الملك فيسقط خياره، وبين أن يكون لعجزه عن الانتقال؛ لأن الانتقال من دار إلى دار لا يمكن إلا بكلفة، ومؤنة، وربما لا يتهىأ له ذلك فلا يكون اختياراً للملك مع الشك فلا يسقط خياره بخلاف الدوام على الركوب، واللبس؛ لأنه لا عجز عن النزاع، والنزول فكان لاختيار الملك، فعلى قود هذه الطريقة يقول: إذا أنشأ السكنى بعد ما علم بالعيب يسقط خياره؛ لأن إنشاء السكنى لا يكون إلا لاختيار الملك؛ لأنه لا يحتمل العجز عن الانتقال، ومحمد رحمه الله لم يذكر فصل إنشاء السكنى، وفى بعض روايات القسمه إنما ذكر فصل الدوام.

٢٦٨٨٩-: (٢) الطريق الثانى: أن الدوام على السكنى محتمل بين أن يكون بالملك الحادث المستفاد بالقسمة من جهة صاحبه فيدل على اختيار الملك، وبين أن يكون بملكه القديم؛ لأن كل واحد منهما يملك بملكه القديم من غير رضا شريكة لأن الناس لا يتفاوتون فيه، وعلى هذا الاعتبار لا يكون اختيار للملك فلا يثبت له الاختيار بالشك بخلاف الدوام على اللبس، والركوب؛ لأنه لا يحتمل أن يكون بملكه القديم؛ لأن أحد الشريكين لا يملك ذلك من غير رضا شريكه؛ لأن الناس يتفاوتون فى الركوب، واللبس فيتعين أن يكون بالملك الحادث فعلى قود هذه الطريقة نقول: إذا أنشأ السكنى بعد ما علم بالعيب لا يسقط خياره، وإلى هذا أشار فى بعض روايات هذا الكتاب؛ وأما فى البيع المحض هل يسقط خيار العيب بالسكنى دواماً، كان أو انشاء؟ فلا ذكر لهذه المسألة فى كتاب البيوع، وقد اختلف المشائخ فيه فمن سلك الطريق الأول فى مسألة القسمة يقول: خيار العيب فى القسمة، والبيع المحض يبطل بانشاء السكنى، ولا يبطل بدوامه، ومن المشائخ من فرق بين البيع المحض، وبين القسمة فقال: فى البيع يبطل خيار العيب بالسكنى إنشاءً، ودواماً، وفى القسمة لا يبطل خيار العيب بالسكنى لإنشاءً، ولا دواماً.

٢٦٨٩٠-: والفرق أن السكنى فى فصل سكنى القسمة دواماً كان إنشاءً يحتمل أن يكون بالملك القديم؛ فأما البيع لا يكون بالملك القديم دواماً، كان أو انشاءً فيتعين أن يكون الحادث المستفاد بالبيع فيكون اختياراً للملك فلهذا افترقا.

٢٦٨٩١-: وأما فى خيار الشرط، إذا سكن الدار فى مدة الخيار، أو دام على السكنى ذكر محمد رحمه الله فى كتاب البيوع: إذا سكن المشتري فى الدار فى مدة الخيار سقط خياره، ولم يفصل بينهما إذا أنشأ السكنى، وبينما إذا دام على السكنى فمن فرق من المشائخ بين إنشاء السكنى، وبين الدوام عليه فى مسألة القسمة يفرق بينهما أيضاً فى خيار الشرط يبطل بإنشاء السكنى، ولا يبطل بالدوام عليه إذ لا فرق بينهما.

٢٦٨٩٢-: ومن قال: خيار العيب فى القسمة لا يبطل لا بإنشاء السكنى،

ولابدوامه قال بأن خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى، وبدوامه، والفرق بينهما، وهو ان السكنى فى خيار العيب يحتمل أن يكون لامكان الرد بالعيب؛ لان مدة الرد بالعيب قد يطول؛ لأن الرد بالعيب لا يكون إلا بقضاء أو رضاء، وعسى لا يرضى به خصمه فيحتاج إلى القضاء، والقضاء يعتمد سابقة الخصومة، ومدة الخصومة عسى يطول فمتى لم يسكنها تخرب؛ لأن الدار تخرب إذا لم يسكن فيها احد فيعجز عن الرد حينئذ فيحتاج إلى السكنى لامكان الرد بالعيب اختيارا للملك، وعلى هذا الاحتمال فهذا لا يسقط به خيار العيب؛ فأما فى خيار الشرط لا يحتاج إلى السكنى لإمكان الرد؛ لأنه لا يتمكن من الرد بنفسه من غير أن يتوقف ذلك عن قضاء أو رضاء فلا تطول مدة الرد، فلا يحتاج إلى السكنى لإمكان الرد فكان لاختيار الملك فيوجب سقوط خياره.

٢٦٨٩٣:- وإذا باع قسمه الذى أصابه من الدار، ولا يعلم بالعيب فرده المشتري عليه إن قبله بغير قضاء فليس له أن ينقض القسمة، وإن قبله بقضاء فله أن ينقض القسمة كما فى البيع المحض، فإن كان المشتري قد هدم شيئاً من الدار قبل ان يعلم بالعيب لم يكن له أن يردده، ويرجع نقصان العيب كما فى البيع المحض، قال: وليس للبائع ان يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه، ذكر المسألة مطلقة من غير ذكر خلاف فمن مشائخنا من قال ما ذكر هنا، قول ابى حنيفة رحمه الله وحده، إما على قول ابى يوسف، ومحمد رحمهما الله: يرجع بنقصان العيب على من قاسمه.

٢٦٨٩٤:- وقاس هذه المسألة بمسألة ذكرها فى كتاب الصلح، وصورتها: رجل اشترى من آخر جارية، وقبضها، وباعها من غيره فهلك عند المشتري، ثم اطلع المشتري الثانى على عيب بها، فإن له أن يرجع بنقصان العيب على بائعه، وهو المشتري الأول، وهل للمشتري الأول أن يرجع على بائعه، ذكر ان على قول أبى حنيفة رحمه الله لا يرجع، وعلى قولهما يرجع فهنا يجب أن يكون على الخلاف ايضاً، ومن المشائخ رحمهم الله من يقول ما ذكر فى كتاب القسمة قول الكل.

٢٦٨٩٥:- وفرق هذ القائل بين مسألة كتاب القسمة، وبين مسألة كتاب

الصلح، ووجه الفرق أن فى مسألة كتاب القسمة التزم ضمان النقصان باختياره؛ فإنه كان يمكن أن يقبل البيع، ولا يؤدى النقصان، فهو معنى قولنا التزم ضمان النقصان فلا يرجع بذلك على غيره؛ أما فى مسألة كتاب الصلح التزم ضمان النقصان على اضطرار، وجبر فإن القبول بعد الهلاك غير ممكن فجاز أن يرجع بذلك على بائعه، ولكن هذا الفرق لا يكاد يصح؛ لأن فى مسألة كتاب القسمة لا يمكنه القبول، إلا بزيادة عيب يلزم فكان مضطراً فى التزام ضمان النقصان فالصحيح أن المسألة على الاختلاف.

٢٦٨٩٦:- جئنا إلى خيار الشرط فنقول: خيار الشرط يثبت فى القسمة حيث

يثبت خيار الروية على الوفاق، وعلى اختلاف الروايات، وما يطل [به] خيار الشرط فى البيع المحض يطل به فى القسمة، وإنما يصح اشتراط الخيار فى القسمة على نحو ما يصح اشتراطه فى البيع المحض حتى يجوز اشتراطه ثلاثة أيام بلا خلاف، وما زاد على الثلاثة يكون على الخلاف بين أبى حنيفة، وصاحبيه رحمهم الله، وإن ادعى المشروط له الخيار بعد مضى مدة الخيار انفسخ فى مدة الخيار لا يصدق على ذلك كما فى البيع المحض.

الفصل السابع

فى بيان من يلى القسمة [على الغير] ومن لا يلى

٢٦٨٩٧:- الأصل أن من ملك بيع شئ ملك قسمته؛ لأن فى القسمة بيعاً، وإفرازاً، ومن ملك بيع شئ ملك إفرازه ضرورة، وإذا عرفت هذا فنقول: الاب يقاسم مال ولده الصغير، وفى الخانية: والمعته، م: عقاراً [كان] أو منقولاً بغبن يسير، ولا يملك بغبن فاحش، ووصى الأب فى ذلك بمنزلة الأب، وفى الخانية: بعد موته، م: والجدّ أب الأب حال عدم الأب، ووصى الأب [بمنزلة الاب] أما وصى الأم يقاسم مال ولدها الصغير ما سوى العقار من تركة الام إذا لم يكن للصغير أحد ممن سميناً ولا يقاسم ماله من غير تركة الأم، العقار، والمنقول فى ذلك على السواء، وكل جواب عرفته فى وصى الأم فهو الجواب فى وصى الأخ، والعم، وابن العم يقاسم ماورث الصغير من هؤلاء ما سوى العقار، ولا يقاسم ماورث من غيرهم، العقار، والمنقول فى ذلك سواء. وفى الخانية: ولا تجوز قسمة الأم، والأخ، والعم، والزوج على امراته، والصغير، والكبير الغائب.

٢٦٨٩٨:- م: ولا تجوز قسمة الأب الكافر على ابنه المسلم، وكذا لا تجوز قسمة الأب المملوك على ابنه الحر، ولا تجوز قسمة الملتقط على اللقيط كما لا يجوز بيعه، ولا تجوز قسمة الوصى بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال أحدهما من الآخر. وفى الذخيرة: بخلاف الأب؛ فإنه إذا قسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض أولاده الصغار من البعض.

٢٦٨٩٩:- والحيلة فى ذلك: للوصى أن يبيع حصة أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم تقاسم مع المشتري حصة الصغير الذى لم يبع نصيبه فيمتاز نصيب كل واحد من الصغيرين، وإنما جازت هذه القسمة؛ لأنها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصى.

وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مفردة.

٢٦٩٠٠ - م: والوصى إذا قاسم مالاً مشتركاً بينه، وبين الصغير لا يجوز، إلا إذا كان للصغير فيها منفعة ظاهرة [عند أبي حنيفة رحمه الله، وعند محمد رحمه الله لا يجوز، وإن كان للصغير فيه منفعة ظاهرة]، ويجوز للاب إن يقاسم مالاً مشتركاً بينه، وبين الصغير، وإن لم يكن [للصغير] فيه منفعة ظاهرة، وإن كان في الورثة صغار، وكبار، والكبار حضور فقاسم الوصى الكبار، وميّز نصيب الصغار جاز. وفي الذخيرة: وميّز نصيب الصغار جملة، ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة، فإن قسم الوصى حصة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة.

٢٦٩٠١ - م: ولا تجوز قسمة الوصى على الكبار الغيب في العقار، وتجاوز قسمته في العروض يريد به، إذا كانت الورثة كلهم كباراً، وبعضهم حضور، وبعضهم غيب فقاسم الحضور، وأفرز نصيبهم زاد البقال في كتابه العروض من تركة الأب، وإن كان فيهم صغير، وكبير حاضر، وكبير غائب فعزل الوصى نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير، وقاسم الكبير الحاضر فعلى قول أبي حنيفة: جازت قسمته في العقار، والعروض، وعلى قولهما يجوز في العقار، ولا يجوز في العروض كما في البيع، ولا يقسم على الموصى له من غير أمر القاضي، وروى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز، وهو قول الحسن.

٢٦٩٠٢ - وفي الخانية: إذا كانت الورثة صغاراً، وكباراً فعزل الوصى نصيب كل واحد من الصغار، والكبار، وقسم بين الكل لا يجوز أصلاً، ولو قاسم الوصى الموصى له بالثلث، والورثة صغار فدفعت الثلث إليه وأخذ الثلثين للورثة [صح ولو هلك عنده فلا ضمان، وإن كانت الورثة] كباراً غيباً فقاسم الوصى الموصى له وأخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الأصل، وفي اختلاف زفر، ويعقوب أن القسمة في العروض جائزة بلا خلاف، وفي العقار لا يجوز في قول أبي حنيفة، وزفر، خلافاً لأبي يوسف.

٢٦٩٠٣ - ولو كان الموصى له غائباً، والورثة كبار حضور فقاسم الوصى

الورثة وأخذ نصيب الموصى له فالقسمة باطلة في قول أبى حنيفة، وزفر رحمهما الله خلافاً لأبى يوسف ذكر الخلاف على هذا الوجه في اختلاف زفر، ويعقوب.

٢٦٩٠٤:- وفي الظهيرية: رجل مات، وأوصى إلى رجل، وفي التركة دين غير مستغرق، وطلب الورثة من الوصى ان يعزل من التركة قدر الدين، ويقسم الباقي بينهم، كان له أن لايقسم ذلك، ويبيع ذلك القدر مشاعاً، وقسمة الوصى على الوارث صحيحة، وعلى الموصى له غير صحيحة.

٢٦٩٠٥:- وفي الحاوى: سئل عمن مات، وترك امرأة، وابناً صغيراً، وأخاً، وأختاً، والأخ غائب فباع الوصى المنزل، والحنوت، وآلات الحانوت، وقيم الميراث الذى كان له فى البلد، ويبدل الكرم، والارضين حتى يحضر الغائب قال: لاتجوز قسمة الوصى العقار إلا بأمر الحاكم، وينصب الحاكم عن الغائب من يقاسم عنه، وقسمة العروض أيضاً إلا أن يعزل نصيب الصغير، والغائب مشتركاً بينهما، ويفرز نصيب الأخت، والمرأة، ولايفرز نصيب عن نصيب الصغير الغائب.

٢٦٩٠٦:- م: وإذا جعل القاضى وصياً لیتيم فى كل شئ فقاوم عليه فى العقار، والعروض جاز، وهذا إذا جعله القاضى وصياً فى كل شئ؛ فأما إذا جعله وصياً فى النفقة أو فى حفظ شئ بعينه فقاوم لايجوز، وهذا بخلاف وصى الأب إذا جعله الاب وصياً فى شيء خاص؛ فإنه يكون وصياً فى الأشياء كلها، والقاضى إذا جعله وصياً فى نوع لايصير وصياً فى الأنواع كلها فالوصاية من القاضى قابلة للتخصيص، ومن الاب لاتقبل التخصيص.

٢٦٩٠٧:- وفي الذخيرة: إذا قسم الوصيان المال فأخذ احدهما نصيب بعض الورثة، وأخذ الآخر [نصيب بعض] الورثة لايجوز [وإذا غاب أحدهما قبل القسمة فقاوم الآخر الورثة لايجوز] عندهما خلافاً لأبى يوسف.

٢٦٩٠٨:- م: ولاتجوز القسمة على المبرسم، والمغمى عليه، والذى يحن ويفيق الإبرضاه، أو بوكالته فى حالة صحته، وفاقته.

الفصل الثامن

فى قسمة التركة، وعلى الميت

أوله دين، أو موصى له، وفى ظهور الدين بعد القسمة، وفى ظهور الوارث، أو الموصى له بعد القسمة، وفى دعوى الوارث ديناً فى التركة، أو عيناً من اعيان التركة بعد القسمة.

٢٦٩٠٩:- قال محمد رحمه الله: إذا اقتسم الورثة دار الميت، أو ارض الميت، وعلى الميت دين فجاء الغريم يطلب الدين فإن لهم أن ينقضوا القسمة، سواء كان الدين قليلاً، أو كثيراً.

٢٦٩١٠:- يجب أن يعلم أن الورثة إذا طلبوا قسمة التركة من القاضى، وعلى الميت دين، والقاضى [يعلم] به، وصاحب الدين غائب، فإن كان الدين [مستغرقاً للتركة فالقاضى لا يقسمها بينهم؛ لانه لا ملك لهم فى التركة فلا يكون فى القسمة فائدة فلا يقسمها، وإن كان الدين غير مستغرق للتركة] فالقياس أن لا يقسمها ايضاً بل يوقف الكل، وفى الاستحسان يوقف مقدار الدين، ويقسم الباقي [بينهم] ولا يأخذ كفيلاً منهم بشئ من ذلك عند أبى حنيفة خلافاً لهما. وفى الخانية: فإن فعلوا ذلك فاقسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة إلا ان يقضوا الدين من حصتهم.

٢٦٩١١:- م: وإن لم يعلم القاضى بالدين سألهم هل عليه دين فإن قالوا: نعم، سألهم عن مقدار الدين، وإن قالوا: لا دين فالقول قولهم ثم سألهم هل فيها وصية، فإن قالوا: نعم، سألهم انها حصلت بالعين، أو مرسله، فإن قالوا: لا وصية فيها قسمها القاضى حينئذ بينهم، فإن ظهر بعد ذلك دين نقض القاضى القسمة، وكذلك لو أن القاضى لم يسأل الورثة عن الدين، وقسم التركة بينهم حتى جازت

القسمة ظاهراً، ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمة، إلا ان يقضوا الدين من مالهم يعنى الورثة فحينئذ القاضي لا ينقض القسمة فى الفصلين جميعاً، وكذلك لو ابرأ الغريم الميت عن الدين لا ينقض القسمة.

٢٦٩١٢:- وهذا كله إذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم، ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقتسموا، اما إذا عزلوا نصيب الغريم، أو كان للميت مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا ينقض القسمة، وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود، أو ظهر موصى له بالثلث، أو الربع [وقد قسم الورثة التركة بانفسهم] فإن القاضي ينقض القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك. **وفى الخانية:** وكذا لو ظهر فى التركة وصية بالثلث، أو بعين من اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين.

٢٦٩١٣:- **وفى الخانية:** وإن اقر احد الورثة بدين على الميت وجحد الباقيون قسمت التركة بينهم، ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا، إذا كان نصيبه يفى لكل الدين. م: فإن قالت الورثة نحن نقضى حق هذا الوارث، والموصى له من مالنا، ولا ننقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الا ان يرضى هذا الوارث، والموصى له. **وفى الذخيرة:** ولو قالوا: نحن نقضى حق الموصى له بالالف المرسلة، أو حق الغريم من مالنا، ولا ننقض القسمة فلهم ذلك.

٢٦٩١٤:- ولو أرادوا أن يقتسموا التركة، ويعطوا حق الغريم، والموصى له بالف مرسلة من مالهم كان لهم ذلك، وكذلك إذا كان للميت مال آخر لم يدخل فى القسمة للغريم، ولالموصى له بالف مرسلة حتى نقض القسمة، ويعطى حقهما من المال الذى لم يدخل تحت القسمة، وكذلك إذا كانوا عزلوا نصيب الغريم، فإن كان الدين معلوماً لهم، أو تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق نقض القسمة، وإن أدى بعض الورثة دين الميت يرجع به فى التركة فالقسمة مردودة بخلاف ما إذا تبرع، فإن قسم الورثة فيما بينهم التركة، ومعهم وارث آخر غائب، عزلوا نصيب الغائب، فإن كانت القسمة بقضاء فليس للذى حضره بالثلث، وهو غائب فحضر فإن

كانت القسمة بغير قضاء فله ينقض القسمة، وإن عزلوا نصيبه، وكانت القسمة بقضاء، لم يذكر محمد رحمه الله هذه السئلة في الكتاب، وقد اختلف المشائخ فيه، بعضهم قالوا: ليس له أن ينقض القسمة، وإن عزل القاضى نصيبه، والقول الأول اصح.

٢٦٩١٥ م:- وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع فى التركة فالقاضى لا ينقض القسمة بل يمضيها، اما إذا شرط الرجوع، أو سكت فالقسمة مردودة إلا ان يقضوا حق الوارث الذى قضى حق الغريم من مالهم، وهذا الجواب ظاهر فيما إذا شرط الرجوع، مشكل فيما إذا سكت، وبنبغى ان يجعل متطوعاً، إذا سكت، والجواب عنه أن يقال: انما لم يجعل متطوعاً؛ لانه مضطر فى القضاء ثم ما ذكر أن الورثة إذا اقتسموا التركة، ثم ظهر وارث آخر، وموصى له بالثلث، أو الربع فالقاضى ينقض القسمة، وذلك إذا كانت القسمة بغير قضاء قاض [فاما إذا كانت القسمة بقضاء القاضى] ثم ظهر وارث آخر، أو موصى له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة إذا عزل القاضى نصيبه.

٢٦٩١٦ م:- واما الموصى له فقد اختلف فيه [المشائخ رحمهم الله قال بعضهم: لا ينقض، وإليه اشار محمد رحمه الله فى الكتاب؛ فإنه قال فى فصل الموصى له: أن ينقض القسمة، إذا كانت القسمة بغير امر القاضى فهذا إشارة إلى انها إذا كان بقضاء، فالقاضى لا ينقض القسمة، وهذا لان الموصى له بالثلث شريك الورثة بمنزلة احدهم، والوارث لا ينقض القسمة، إذا كانت القسمة بقضاء فكذا الموصى له] وبعضهم قالوا: ينقض والأول اصح.

٢٦٩١٧ م:- ولو كان للميت وصى قسم التركة، وعزل نصيب الوارث، أو عزل نصيب الموصى له بالثلث صحت قسمته على الوارث، ولم يصح على الموصى له، وإذا كان بعض التركة ديناً فاقتسموها، وشرطوا الدين فى قسمة بعضهم فالقسمة فاسدة، وكذلك إذا اقتسموا الدين فيما بينهم فالقسمة فاسدة.

٢٦٩١٨ م:- وفى الصغرى: إذا ارادوا قسمة التركة، وفيها دين فالحيلة

أن يضمن أجنبي بإذن الغريم بشرط براءة الميت، وإذا لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا ينفذ القسمة، وكذا إذا ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت، ورضى الغريم اقتسموا جاز.

٢٦٩١٩:- وفي الخلاصة: [المرأة ادعت على] الميت مهرها، أو ديناً آخر، أو غير المرأة ادعى ديناً، وإقام يقبل، ويثبت، ولا يكون قسمتها إبطالاً للدين.

٢٦٩٢٠:- م: وإن كان الدين على الميت فاققسموا على أن ضمن كل واحد منهم، أو أحدهم الدين الذي على الميت فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يكون الضمان مشروطاً في القسمة، والحكم فيه أن القسمة فاسدة. (٢) والثاني: إذا لم يكن الضمان مشروطاً في القسمة، إنما شرط بعد ذلك، والحكم فيه أنه إن ضمن بشرط أن يرجع في التركة لم تكن [القسمة] نافذة على معنى [إن له أن ينقضها؛ لأنه قام مقام الغريم، وإن ضمن على أن يرجع في التركة بشئ وعلى] أن يبرئ الغريم الميت فهذا جائز [إن رضى الغرماء بضمانه، وإن أبوا أن يقبلوا ضمانه فلهن نقض [القسمة] وإن لم يشترط على أن يبرئ الغريم الميت لا ينفذ [القسمة] وإن رضى الغرماء بضمانه.

٢٦٩٢١:- وإذا ادعى بعض الورثة ديناً في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه، وسمعت بينته، وله أن ينقض القسمة، ولو كان ادعى [عيناً] من أعيان التركة أنه اشتراها من الميت في حياته، أو وهبه الميت، وسلمها إليه، وكان ذلك بعد تمام القسمة لا يسمع بينته، ولا يصح دعواه.

٢٦٩٢٢:- وفي الحاوي: إذا قسمت التركة، وعلى الميت دين فاجاز الغريم ثم قسمها الوارث ثم أراد نقض القسمة، إلا أن يكون الضمان بشرط براءة الميت، ولو كان في التركة دين الميت فاققسموا على أن يضمن كل واحد منهم الغريم، أو ضمن أحدهم إن كان الضمان مشروطاً في القسمة [فالقسمة فاسدة، وإذا لم يكن الضمان مشروطاً في القسمة] بل ضمن بعد القسمة فهو على وجوه، إن ضمن على

أن لا يرجع على الشركاء، والتي جازت القسمة، وإن ضمن على أن يرجع، أو ضمن وسكت كان له ان ينقض القسمة.

٢٦٩٢٣:- ميراث بين قوم لم يكن هناك دين، ولا وصية فمات بعض الورثة، وعلى الميت الثانى دين، أو أوصى بوصية أو كان [له] وارث غائب أو صغير فاقسم الورثة ميراث الميت الأول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثانى أن يطلوا القسمة، وكذلك لصاحب الوصية، والوارث الغائب، والصغير، ولو ادعى احد الورثة بعد تمام القسمة أن الميت أوصى لابنه الصغير بثلث ماله لا يسمع دعواه.

٢٦٩٢٤:- وإذا قسم الورثة الدين فيما بينهم فهذا على وجهين: (١) الأول: إن كان الدين للميت، وفى هذا الوجه إن قسموا الدين، والعين جملة بان شرطوا فى القسمة ان الدين الذى على فلان لهذا الوارث مع هذا العين، والدين الذى على فلان الآخر لهذا الوارث الآخر مع هذا العين فهذه القسمة باطلة فى العين، والدين جميعاً، وإن اقتسموا الاعيان ثم قسموا الديون فقسمة الاعيان صحيحة، وقسمة الدين باطلة. (٢) الوجه الثانى: إذا كان الدين على الميت، واقتسموها على ان ضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة، أو اقتسموها على ان ضمن احدهم سائر الديون، فإن كان الضمان مشروطاً فى القسمة فالقسمة فاسدة.

٢٦٩٢٥:- وإن لم يكن الضمان مشروطاً فى القسمة؛ وإنما ضمن بعد القسمة بغير شرط فهذا على ثلاثة أوجه: (١) إن ضمن بشرط اتباع التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى أن له نقضها. (٢) وإن ضمن على ان لا يتبع الميت، ولا ميراثه بشئ، وعلى أن يبرئ الغريم الميت كان هذا جائزاً، إن رضى الغرماء بضمانه، وإن أبوا ضمانه فلهم نقض القسمة. (٣) وإن لم يشرطوا على ان يبرئ الغريم الميت لا ينفذ القسمة، وإن رضى [الغرماء بضمانه، والغريم الذى له على الميت دين إذا اجاز القسمة التى قسمها الوارث ثم اراد نقضها كان له ذلك.

٢٦٩٢٦:- م: وإذا ادعى احد الورثة بعد تمام القسمة على قدر ميراثهم عن أبيهم أن أخأله من أبيه، وامه، وورث أباءهم معهم وأنه مات بعد أبيهم فورثه هو، وأراد ميراثه لا يسمع دعواه.

٢٦٩٢٧:- وإذا كانت الاراضى ميراثاً بين ثلاثة نفر عن أبيهم مات احدهم، وترك ابناً كبيراً فاقسّم هو وعماه الاراضى على ميراث الجد، ثم ان ابن الابن اقام بينة أن جده أوصى له بالثلث، وأراد ابطال القسمة لم يسمع دعواه، ولو لم يدع وصية من الجد، ولكن ادعى ديناً على أبيه صحت دعواه، ويثبت الدين باقامة البينة.

٢٦٩٢٨:- ولو ادعى الوارث، انه كان اشترى نصيب أبيه منه فى حياته بثمان مسمّى، ونقد الثمن، وأقام البينة على ذلك فهو جائز.

٢٦٩٢٩:- وإذا اقر الرجل أن فلاناً مات، وترك هذه الدار، وهذه الارض ميراثاً، ولم يقل لهم ثم ادعى بعد ذلك ان الميت أوصى له بثلثه، أو ادعى ديناً قبلت بينته.

٢٦٩٣٠:- والذخيرة: ولو كان قال: ترك هذه الدار ميراثاً لهم أو قال لورثته، وباقي المسألة بحالها لا تقبل بينته.

الفصل التاسع فى الغرور فى القسمة

٢٦٩٣١- يجب أن يعلم أن كل قسمة يوجبها الحكم بأن كانت قسمة يجبر الأبى عليها كالقسمة فى جنس واحد لا يثبت فيها حكم الغرور، وإن حصلت بتراضيهما، وكل قسمة لا يوجبها الحكم بأن كانت قسمة لا يجبر الأبى عليها يثبت فيها حكم الغرور كالقسمة فى الجنسين.

٢٦٩٣٢- وإذا اقتسم الرجلان داراً بينهما بشراء، أو ميراث، وبني أحدهما فى قسمة الذى اخذ بناء ثم استحق من نصيب البانى الموضع الذى فيه البناء ورد القسمة، وابطلها لا يرجع على شريكه بشيئ من قيمة البناء، وإن كانت دارين بينهما فاقتهما، واخذ هذا داراً، وهذا داراً، وبني أحدهما فى داره التى اخذها، واستحققت تلك الدار رجوع على شريكه بنصف قيمة البناء، ذكر المسألة فى الكتاب مطلقاً من غير ذكر خلاف من مشائخنا من قال المذكور فى الكتاب قول أبى حنيفة رحمه الله، وأما على قولهما فهذه قسمة يوجبها الحكم، ولهذا يجبر الأبى عليها فيثبت فيها حكم الغرور، ومنهم من قال: هذا قولهم جميعاً. **وفى الخانية:** ولا يصح ان هذا قول الكل، م: والجواب فى الارضين كالجواب فى الدارين.

٢٦٩٣٣- ولو كانا خادمين فاصطلحا على ان ياخذ أحدهما خادماً، وذلك خادماً فعلمت احدى الخادمين من الذى اصابها ثم استحقها رجل [رجع] على شريكه بنصف قيمة الولد، وهذا الجواب ظاهر على قول أبى حنيفة فاما على قولهما على من يقول من المشائخ ان قسمة الرقيق قسمة جمع على قولهما مو كـول إلى رأى القاضى، وأما من يقول من المشائخ ان الرقيق عندهما يقسم قسمة جمع على كل حال لا يثبت حكم الغرور.

٢٦٩٣٤- وإذا كانت دار واحدة وأرض [بيضاء] بين ورثة فاقسموا

بين ورثة بغير قضاء، وبنى' احدهما فى قسمه [بناء ثم استحق [ق سمه] ونقض بناء ه، ورد القسمة لا يرجع على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر فى [بعض نسخ] كتاب القسمة، وهو محمول على ما إذا اقتسما الدار على حدة فتكون هذه قسمة يوجبها الحكم، وذكر فى بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء، وهو محمول على ما إذا اقتسما، واخذ احدهما الدار، وأخذ الآخر الأرض فتكون هذه قسمة لا يوجبها الحكم.

٢٦٩٣٥:- وإذا كانت الدار بين قوم قسمها القاضى بينهم، وجمع نصيب كل واحد منهم فى دار على حدة، واجبرهم على ذلك، وبنى' احدهم فى الدار الذى اصابه بناء ثم استحققت هذه الدار، وهدم بناء ه لا يرجع على شركائه بالقيمة.

٢٦٩٣٦:- وفى المتنقى: هشام عن محمد رحمه الله دار بين رجلين جاء رجل إلى احدهما، وقال: وكلنى شريكك أن اقسامك فلم يصدقه، ولم يكذبه فقاسمه ثم بنى' فيما صار له بناء يعنى الشريك الحاضر ثم جاء الشريك الغائب، وانكر أن يكون وكله بذلك قال يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء إن شاء؛ لانه غره.

الفصل العاشر

فى القسمة يستحق منها شئ

٢٦٩٣٧- قال فى الاصل: وإذا وقعت القسمة بين الشركاء فى دار أو ارض ثم استحق شئ منها فالمسألة على ثلاثة أوجه: (١) الأول: أن يستحق جزء شائع من الكل بان استحق نصف كل الدار، أو ثلث كل الدار أو ما اشبه ذلك، وفى هذا الوجه القسمة فاسدة (٢) الوجه الثانى: إذا استحق جزء بعينه مما أصاب واحداً منهم، وفى هذا الوجه القسمة صحيحة فيمابقى بعد الاستحقاق، وكان للمستحق عليه الخيار إن شاء نقض القسمة، وعاد الامر الى ما كان قبل القسمة. **وفى الظهريه:** استانفا القسمة، م: وإن شاء امضى القسمة، ورجع على صاحبه بعوض المستحق.

(٣) الوجه الثالث: إذا استحق جزء شائع مما اصاب واحداً منهم، وفى هذا الوجه القسمة لا تفسد عند أبى حنيفة، والمستحق عليه بالخيار على نحو ما بينا فإن أجاز القسمة، وكان المستحق نصف نصيبه مثلاً رجع على صاحبه برع ما فى يده، وقال أبو يوسف: تفسد القسمة، ويستأنفان القسمة، وقول محمد مضطرب فى نسخ أبى حفص قوله مع قول أبى حنيفة، وفى نسخ أبى سليمان قوله مع قول أبى يوسف، وهكذا أثبتة الحاكم فى المختصر، والأول اصح فقد روى ابن سماعة، وابن رستم قول محمد مع قول أبى حنيفة.

٢٦٩٣٨- ولو كان باع احدهما نصف ما اصابه بالقسمة ثم استحق مابقى له؛ فإنه يرجع على صاحبه برع ما فى يده عند أبى حنيفة، ومحمد ولا يخير بخلاف ما قبل البيع حيث يخير، واما [على] قول أبى يوسف فالقسمة فاسدة.

٢٦٩٣٩- **وفى الذخيرة:** وفى كتاب الشرط جعل المسألة على ثلاثة أوجه ايضاً لكن لم يذكر ثمة ما إذا استحق شائع من كل الدار وذكر مكانه ما إذا استحق جميع نصيب احدهما، وذكر أن القسمة باطلة، ويقسم الباقي، وهو الذى لم يستحق بينهما، إن كان قائماً فى يد الآخر لم يبعه، وإن كان باعه فالبيع

ماض، وعليه ان يرد المستحق عليه نصف قيمة ما يباع، وذكر ما إذا استحق جزء بعينه من نصيب احدهما فاجاب أن القسمة باطل فى الكل [وذكر ما] إذا استحق جزء شائع من نصيب احدهما، وذكر فى المسألة خلافاً على نحو ما كتبنا فى المتن على قول أبى حنيفة لا ينتقض القسمة، ولكن يخير المستحق عليه إن شاء نقض القسمة، وضم مابقى فى يده إلى ما فى يد الآخر، ان كان الآخر لم يبع ما أصابه، ويقسمان ذلك بينهما، وإن كان الآخر باع نصيبه يضم المستحق عليه مابقى فى يده إلى قيمة ما كان فى يد الآخر فيقسمانه نصفين.

٢٦٩٤٠ - م: وفى المتنقى: ابراهيم عن محمد، ثلاثة اخوة ورثوا دوراً ثلاثاً فاقسموا بينهم على أن يأخذ كل واحد منهم داراً ثم استحق نصف [دار] أحدهم قال أبو حنيفة [وأبو يوسف رحمهما الله] وهو قولنا المستحق عليه بالخيار إن شاء نقض القسمة كلها، واستأنفوها، وإن شاء امسك النصف، ورجع عليهما بقدر ما استحق من يده، وإن كانت داراً واحدة اقتسموها [اثلاثاً] ثم استحق [نصف] نصيب احدهم قال أبو حنيفة، ومحمد هذا والأول سواء، وقال أبو يوسف: ينتقض القسمة، ولأخيار للمستحق عليه، ويستوى فيه القسمة بحكم، وبغير حكم.

٢٦٩٤١ - وإذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسما فاخذ احدهما اربعين منها تساوى خمس مائة درهم، وأخذ الآخر ستين تساوى خمس مائة فاستحق شاة من الاربعين تساوى عشرة؛ فإنه يرجع على صاحبه بخمسة دراهم فى الستين شاة فى قولهم، وتكون القسمة جائزة [عندهم] ولا يخير المستحق عليه.

٢٦٩٤٢ - وفى السراجية: دار بين اثنين اقتسماها نصفين، وبنى كل واحد نصيبه ثم استحققت لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء.

٢٦٩٤٣ - وفى التجريد: وكل قسمة وقعت باختيار القاضى أو باختيارها على الوجه الذى يجبرهما القاضى إذا بنى احدهما بناء، وغرسا ثم استحق احد النصيين، لم يرجع بقيمة البناء، والغرس على الآخر.

٢٦٩٤٤ - ولو كانت بينهما داران أو ارضان فاخذ كل واحد منهما داراً، أو ارضاً، وبنى فيهما ثم استحق احدهما رجع بنصف قيمة البناء على الآخر فى قول أبى حنيفة وقولهما.

الفصل الحادى عشر

فى دعوى الغلط فى القسمة

٢٦٩٤٥:- يجب أن يعلم بان دعوى الغلط فى القسمة نوعان:

(١) دعوى الغلط فى التقويم [(٢) ودعوى الغلط فى مقدار الواجب بالقسمة] ودعوى الغلط فى التقويم فهو نوعان ايضاً - (١) نوع يصح - (٢) ونوع لا يصح، فالذى لا يصح أن يدعى احد المتقاسمين الغلط فى التقويم بغبن يسير بان كان ما يدعى من الغلط يدخل تحت تقويم المقومين فهذا الدعوى لا يصح، وإن أقاما البينة عليه لاتسمع بينته سواء حصلت القسمة بقضاء القاضى، أو بتراضيهم، والذى يصح أن يدعى احد المتقاسمين الغلط فى التقويم بغبن فاحش، بان كان ما يدعى من مقدار الغلط لا يدخل تحت تقويم المقومين؛ وإنه صحيح ان حصلت القسمة بقضاء القاضى، وإن حصلت القسمة بالتراضى لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل فى الكتاب، وحكى عن الفقيه أبى جعفر الهندوانى رحمه الله أنه كان يقول لقائل أن يقول: لا يسمع هذا الدعوى، ولقائل ان يقول يسمع هذا الدعوى، والصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله كان ياخذ بالقول الأول، **وفى الغياثة:** وهو الصحيح، وعليه الفتوى، م: وبعض مشائخنا كانوا ياخذون بالقول الثانى، **وفى الكافى:** وإن كانت القسمة بالتراضى له أن يطل القسمة كما لو كانت القسمة بقضاء القاضى فى الصحيح.

٢٦٩٤٦:- م: وذكر القاضى الامام الاسييجابى فى شرح ادب القاضى أن دعوى

الغبين بعد القسمة غير صحيح، وإذا كانت القسمة بالتراضى قال وبعض المشائخ قالوا: يسمع كما لو كانت [القسمة] بقضاء القاضى، وذكر فى شرح الاسييجابى دققة فى هذا الفصل [فقال] وهذا كله، إذا لم يقر كل واحد منهما بالاستيفاء، فاما إذا اقر بذلك لا يسمع دعوى الغلط، والغبين من واحد منهما [بعد ذلك] انما يسمع دعوى الغصب.

٢٦٩٤٧ :- **وفى السغناقى:** وإذا اقتسم قوم ارضاً ميراثاً بينهم أو شراءً، وتقابضوا ثم ادعى احدهم غلطاً فى القسمة، فإنه لا يشتغل باعادة القسمة، بمجرد دعواه بالحجة فيعاد القسمة بينهم حتى يستوفى كل ذى حق حقه، فإن لم يقم له بينة استحلف الشركاء فمن حلف منهم لم يكن له عليه سبيل. **وفى التجريد:** فإن حلف واحد، ونكل اخر جمع بين نصيب الذى ادعى الغلط، والذى نكل فقسم بينهما على قدر انصائبهما، وكذلك المكيلات، والموزونات، والمذروعات .

٢٦٩٤٨ :- م: واما دعوى الغلط فى مقدار الواجب بالقسمة فهو نوعان ايضاً نوع يوجب التحالف، ونوع لا يوجب التحالف، فالذى يوجب التحالف أن يدعى احد المتقاسمين غلطاً فى مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعياً الغصب بدعوى الغلط كمائة شاة بين رجلين اقتسما، ثم قال احدهما لصاحبه: قبضت خمسة وخمسين غلطاً، وانا ما قبضت إلا خمسة واربعين، وقال الآخر [ما] قبضت شيئاً غلطاً وإنما اقتسمنا على أن يكون لى خمسة وخمسون، ولك خمسة واربعون، ولم يقم لواحد منهما بينة فهذا هو صورة دعوى الغلط فى القسمة من غير دعوى الغصب.

٢٦٩٤٩ :- وهذا كله إذا لم يسبق منهما اقرار باستيفاء الحقوق، فأما إذا سبق لا يسمع دعوى الغلط الامن حيث الغصب، والذى لا يوجب التحالف أن يدعى الغلط فى مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعياً الغصب بدعوى الغلط بان قال فى المسألة اقتسمناها بالسوية، واخذنا ذلك [ثم] اخذت خمسة من نصيبى غلطاً، وقال الآخر ما اخذت شيئاً من نصيبك غلطاً، ولكن اقتسمنا على أن يكون لى خمسة وخمسون، ولك خمسة واربعون، ولا بينة لواحد منهما فإنهما لا يتحالفان، ويجعل قول المدعى [عليه] الغلط، وإن اختلفا فى الحاصل فى مقدار الواجب كما فى المسألة الأولى، فإنه يوجب التحالف.

٢٦٩٥٠ :- قال محمد رحمه الله: إذا اقتسم القوم داراً، أو ارضاً بينهم

وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى احدهما غلطاً، فإن ابا حنيفة رحمه الله قال فى ذلك، لاتعاد القسمة . **وفى الخلاصة:** ولايعاد ذرع شئى، ولامساحته، ولاكيله، ولاوزنه . م: حتى يقيم البينة على ما ادعى فإذا أقام البينة اعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفى كل ذى حق حقه، وكان يجب أن تعاد القسمة، وإن لم يكن للمدعى بينة على ما ادعى يحلف المدعى عليه الغلط، ولايتحالفان، فإن حلف المدعى عليه الغلط [ثم] لم يثبت الغلط [فالقسمة ماضية على حالها، وإن نكل ثبت الغلط] فتعاد القسمة كما فى فصل البينة.

٢٦٩٥١:- قال وكذلك كل قسمة فى غنم أو، ابل أو، بقر، أوثياب أو فى شئى من المكيل، والموزون ادعى فيه احدهم غلطاً بعد القسمة، والقبض فهو على مثل ذلك، ولم يرد بهذه التسوية بين جميع هذه المسائل، وبين المسألة الأولى فى حق جميع الاحكام؛ وإنما اراد بها التسوية فى حق بعض الاحكام، وهو أن لاتعاد القسمة بمجرد الدعوى إلا ترى ان فى المكيل، والموزون، إذا أقام مدعى الغلط بينة على ما ادعى لاتعاد القسمة بل يقسم الباقي على قدر حقهما، وفى البقر، والغنم، والثياب، والاشياء التى تتفاوت يجب اعادة القسمة كما فى مسألة الدار.

٢٦٩٥٢:- وإذا قسّم الرجلان دارين فاخذ احدهما داراً، والآخر داراً ثم ادعى احدهما لنفسه كذا كذا زراعاً من الدار التى فى يد صاحبه فضلاً فى قسمته.

وفى الخلاصة: وأقام البينة على ذلك، م: فان أبى يوسف ومحمداً قالوا: يقضى له بذلك، ولا تعاد القسمة، وليست كالدّار الواحدة فى قول أبى يوسف، ومحمد، يريد به ان فى الدار الواحدة متى ادعى احدهما اذرعاً مسماة فى نصيب صاحبه؛ فإنه يعاد القسمة، واما على قياس قول ابى حنيفة فالدعوى فاسدة سواء كان الدعوى فى دار واحدة، أو فى دارين، ومعنى هذه المسألة أن أحد المتقاسمين ادعى [على] صاحبه أنه شرط له كذا ذراعاً من نصيبه فى القسمة. **وفى الخاتمة:** وكذا إذا شرط ذلك لاحدهما فى القسمة فى دار صاحبه كانت القسمة فاسدة، وعندهما إذا شرط كذا كذا ذراعاً من الدار جاز.

٢٦٩٥٣ :- م. وإذا اقتسم الرجلان عشرة اثواب فاحد احدهما اربعة، والآخر ستة فادعى اخذ الاربعة ثوباً بعينه من الستة انه اصابه فى القسمة، وأقام على ذلك بينة، فإنه يقضى له بذلك سواء اقر بقبض ما ادعى من الزيادة، أو لم يقر، وإن لم يقم له بينة ذكر فى الكتاب ان صاحبه يستحلف، ولم يوجب التحالف، وهو محمول على ما إذا اقر بقبض ما ادعى، ثم ادعى ان صاحبه اخذ ذلك منه غلطاً فيكون مدعياً الغصب على صاحبه، وفى مثل هذا لا يجب التحالف، فإن ادعى اخذ الاربعة ثوباً بعينه من الستة انه اصابه فى قسمته، وأقام الآخر بينة انه اصابه فى قسمته قضى بينة صاحب الاربعة، قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الاشهاد على الاستيفاء.

٢٦٩٥٤ :- وفى الكافى: وإذا ادعى احدهم الغلط، وزعم أن ما أصابه شئ فى يد صاحبه، وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا بينة، فإن لم يكن بينة استحلف الشركاء فمن حلف منهم لم يكن عليه سبيل، ومن نكل عن اليمين جمع بين نصيب الناكل، والمدعى فيقسم ذلك بينهما على قدر نصيبهما قالوا: وينبغى له أن لا يقبل دعواه اصلاً، وإن قال: استوفيت حقى، واخذت بعضه فالقول لخصمه مع يمينه.

٢٦٩٥٥ :- وفى الذخيرة: قاسم قسم داراً بين اثنين، واعطى احدهما اكثر من حقه غلطاً، وبنى احدهما فى نصيبه قال: يستقبل القسمة فمن وقع بناءه فى قسمة غيره رفع بعضه، ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء، ولكن يرجعون عليه بالأجر الذى اخذ منهم.

٢٦٩٥٦ :- وفى ادب الخصاف: إذا ادعى احدهما القسمة، وانكر الآخر يتحالفان .

٢٦٩٥٧ :- وفى الخانية، الحاوى: رجلان اقتسما اقرحة فاصاب أحدهما قراحان، والآخر اربعة اقرحة ثم ادعى صاحب القراحين احد الاقرحة الاربعة التى فى يد صاحبه، وأقام البينة انه اصابه بالقسمة، فإنه يقضى له، وكذا هذا فى الاثواب، وإن

لم يكن له بينة، كان له أن يستحلف الذى فى يده، وإن أقام كل واحد منهما البينة أن ذلك أصابه فى القسمة، فإنه يقضى بينة الخارج، وإن اقتسما محدوداً ثم اختلفا فى الحد فيما بينهما، فقال أحدهما هذا الحد لى، وقد دخل فى نصيب صاحبه، وقال الآخر هذا الحد لى، وقد دخل فى نصيب صاحبه، فإن قامت البينة لهما جميعاً قال فى الكتاب: أخذت بينة هذا، وبينه ذلك.

٢٦٩٥٨:- م. وفى المنتقى: ابن سماعة عن ابى يوسف داربين رجلين قسمها القاضى بينهما فقال احدهما لصاحبه الذى فى يدى هو الذى اصابك، وقال الآخر لابل الذى فى يدى هو الذى اصابنى [قال] لكل واحد منهما ما فى يده، ولا يصدق على صاحبه.

٢٦٩٥٩:- وفيه ايضاً: ابراهيم عن محمد: رجلان بينهما [داران] ميراثاً من أبيهما، قال كل واحد منهما لصاحبه لك هذه الدار ولى الاخرى على ان كل واحد منهما مائة ذراع، فإذا أحدهما مائة ذراع فلهما أن ييطلا القسمة.

٢٦٩٦٠:- ولو قال كل واحد منهما لصاحبه بعثك نصيبى من هذه الدار بنصيبك من الدار الاخرى، فإذا احدهما مائة ذراع أو أكثر جاز. والله اعلم

الفصل الثانى عشر فى المهايأة

٢٦٩٦١:- وفى الكافى: الهيئة هى الحالة الظاهرة للمتهبى للشيء،

والتهايؤ تفاعل منها، وهو ان يتواضعوا على امر فيتراضوا، وحقيقته أن كلا منهم يرضى بحالة، ويختارها، وأما المهايأة بابدال الهمزة الفأ فلغة جائزة استحساناً إلا أن القسمه اقوى منه فى استكمال المنفعة، ولهذا لو طلب احد الشريكين القسمه، والآخر المهايأة يقسم القاضى.

٢٦٩٦٢:- يجب أن يعلم بأن المهايأة قسمه المنافع وإنها جائزة فى الاعيان

المشتركة الذى يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها واجبة إذا طلبها بعض الشركاء، ولم يطلب الشريك الآخر قسمه الاصل؛ وإنها قد تكون بالزمان، وقد تكون بالمكان.

٢٦٩٦٣:- وتكلم العلماء فى كيفية جوازها بعضهم قالوا: إن جرت

المهايأة فى الجنس الواحد، والمنفعة متفاوتة تفاوتاً يسيراً كما فى الثياب، والاراضى، يعتبر افرازاً من وجه مبادلة من وجه حتى ينفرد احدهما بهذه المهايأة، وإذا طلب احدهما، ولم يطلب الآخر قسمه الاصل أُجبر الآخر عليها، وإن جرت فى الجنس المختلف كالدار، والعبد يعتبر مبادلة من كل وجه حتى لايجوز من غير رضاهما، وبعضهم قالوا بأن المهايأة فى الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة تفاوتاً يسيراً يعتبر افرازاً من كل وجه عارية من وجه كان يستوفيه كل واحد منهما من المنافع بعضه نصيبه، وبعضه نصيب صاحبه عارية له من صاحبه، ولايعتبر مبادلة بوجه ماوالأول اصح.

٢٦٩٦٤:- وفى الكافى: ولايىطل التهايؤ بموت احدهما، ولا بموتهما،

وهو على وجه قد يكون فى الدار الواحدة، أو الدارين وفى العبد الواحد أو العبدین، أو الدابة الواحدة، والدابتين من حيث المنفعة أو من حيث الاستغلال.

٢٦٩٦٥:- م: قال أبو حنيفة رحمه الله: دار بين رجلين تهايتا على أن يسكن

هذا منزلاً معلوماً ، وعلى أن يواجر كل واحد منهما منزله ، وياكل غلته فهو جائز كذا ذكر فى بعض الروايات [وذكر فى بعضها أو على أن يواجر كل واحد منهما منزله فعلى الرواية] الأولى هذه مهايأة فى السكنى ، والاستغلال جميعاً من حيث المكان ، وفى الابانة: ولا حاجة إلى بيان المدة فى هذا العقد .

٢٦٩٦٦ - م: وبيان انهما إذا تهايئا فى السكنى ، ولم يشترط الاجازة ان كل واحد منهما لا يملك اجارة منزله إذ لو ملك كل واحد منهما ذلك لم يكن لاشتراط الإجارة مع السكنى معنى ، وإلى هذا ذهب أبو على الشاشى ، وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله يقول: ظاهر المذهب أن كل واحد منهما يملك اجارة منزله ، وإن لم يشترط الاجارة وقت المهايأة ، وعلى الرواية الثانية يكون هذا مهايأة ، اما فى السكنى أو الاستغلال من حيث المكان ، وبيان أن المهايأة فى الاستغلال يجوز حالة الانفراد مقصوداً كما يجوز تبعاً للمهايأة فى السكنى ؛ فإنما ملك كل واحد منهما اجارة منزله من غير الشرط فى ظاهر المذهب على ما ذكره شمس الأئمة ، ولهما أن يقتسما العين ، ويبتلا المهايأة إذا بدا لهما أو لاحدهما ، وذكر محمد رحمه الله فى باب المهايأة [فى الحيوان ، ولكل واحد منهما نقض المهايأة] بعذر ، وبغير عذر [قال شيخ الاسلام رحمه الله]: هذا هو ظاهر الرواية ، وقال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله: إنما يكون لاحدهما نقض المهايأة إذا قال: اريد بيع نصيبى من الدار أو قال: اريد ان اقسم العين حتى يتميز نصيب كل واحد منا ، فاما إذا قال: افسخ المهايأة ليعود مشتركة بيننا [كما كانت] فالقاضى لا يجيبه إلى ذلك .

٢٦٩٦٧ - وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه قال: ليس لكل واحد منهما نقض المهايأة من غير رضا صاحبه إلا عند ارادة القسمة ، وكان شمس الأئمة الحلوانى مال إلى هذه الرواية ، قال شيخ الاسلام: وإنما يكون لاحدهما النقض بعذر ، وبغير عذر على ظاهر الرواية إذا حصلت [المهايأة بتراضيهما اما إذا حصلت] بحكم الحاكم ليس لاحدهما أن ينقض مالم يصطلحا على النقض ، فاما إذا حصلت

بتراضيهما، لو نقضناها لاحتاج إلى إعادة مثلها ثانياً، وإنما يحتاج إلى ما هو اعدل من هذه القسمة، وهى القسمة بقضاء القاضى، وليس لواحد منهما أن يحدث فى منزله بناء أو ينقضه أو يفتح باباً، وكذلك لو تهاينا على أن يكون السفلى فى يد احدهما، والعلو فى يد الآخر فهو جائز.

٢٦٩٦٨:- هذا [إذا] تهاينا فى دار واحدة من حيث المكان، فاما إذا تهاينا فيها من حيث الزمان ذكر محمد رحمه الله فى كتاب الصلح: انه يجوز سواء تهاينا فى السكنى أو فى الاستغلال أو فيهما [وذكر محمد رحمه الله فى الرقيات: أنه لايجوز زماناً، ويجوز مكاناً بعض] مشائخنا رحمهم الله قالوا: انما يختلف الجواب لاختلاف الموضوع، وضع المسألة فى كتاب الصلح انهما فعلا ذلك بتراضيهما، وموضوع ما ذكر فى كتاب الرقيات أن أحدهما طلب المهاياة من القاضى زماناً، وأبى الآخر فالقاضى لايجبره عليها، ومن المشائخ من قال: على رواية الرقيات ان فعلا ذلك بانفسهما، وتراضيهما لايجوز فصار فى المسألة روايتان.

٢٦٩٦٩:- واما فى الدارين إذا تهاينا على ان يسكن احدهما هذه الدار، والآخر الدار الأخرى، ويواجر كل واحد منهما ما فى يده فهذه القسمة جائزة سواء كانا فى مصر واحد أو فى مصرين. ولو طلب احدهما المهاياة من القاضى بهذه الصفة، وأبى الآخر فالقاضى لايجبر الأبى عليها عند أبى حنيفة هكذا ذكر الكرخى فى كتابه، وإليه مال شيخ الاسلام، وذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله: ان القاضى يجبر الأبى [على هذه القسمة عند أبى حنيفة رحمه الله ايضاً بخلاف قسمة العين] على قوله فإن اغلت احدى الدارين، ولم تغل الدار الأخرى فليس للذى لم تغل داره أن يشارك الآخر فى غلة دراه. وفى الابانة: إذا غلت فى يد أحدهما أكثر مما غلت فى يد الآخر لايرجع احدهما على صاحبه بشيئ، وفى الدار الواحدة إذا تهاينا على الاستغلال زماناً فاغلت فى نوبة احدهما أكثر، فالزيادة، والفضل بينهما.

٢٦٩٧٠:- وإذا اجر كل واحد منهما الدار الذى فى يديه فأراد

أحدهما أن ينقض المهاية، ويقسم رقبة الدار فله ذلك، وهذا إذا مضت مدة الاجارة؛ فاما إذا لم يمض فليس للآخر نقض المهاية، والمهاية فى النخيل، والشجر على اكل الغلة باطلة، ولا تجوز المهاية فى الغنم على الأولاد، والالبان، والاصواف.

٢٦٩٧١:- وإذا تهايئا فى استخدام عبد واحد على أن يستخدم العبد هذا شهراً ويستخدم هذا شهراً فالتهايؤ جائز، وكذلك إذا تهايئا فى استخدام العبدين تهايئا على أن يستخدم هذا هذا العبد شهراً فهذا جائز، وهذا بخلاف ما لو وقع التهايؤ فى العبد الواحد على الاستغلال تهايئا على ان يواجره هذا شهراً، وياكل غلته، ويواجره هذا شهراً آخر حيث لا يجوز بلا خلاف.

٢٦٩٧٢:- ولو تهايئا فى العبدين على الاستغلال تهايئاً على أن يواجر هذا هذا العبد شهراً فياكل غلته، ويواجر هذا هذا العبد الآخر شهراً فياكل غلته لم يجز فى قول أبى حنيفة رحمه الله وجاز فى قول أبى يوسف، ومحمد رحمهما الله.

٢٦٩٧٣:- وفى الكافى: ولو تهايئا فى عبدين على الخدمة جاز، ولو تهايئا على أن نفقة كل عبد على من ياخذه صح استحساناً للتسامح فى اطعام المماليك بخلاف شرط الكسوة للتضايق فيها. وفى السراجية: نخيل بين شريكين فتهايئا على أن يخذ كل واحد منهما طائفة، ويستثمرها لم يجز.

٢٦٩٧٤:- م: وفى المنتقى: جاريئان بين رجلين لهما [لبن] تهايئا على أن ترضع هذه ابن هذا سنتين، وترضع هذه ابن هذا سنتين كان جائزاً، ولا يشبه هذا لبن البقر، والابل [والغنم] علل فقال: ان البان بنى ادم لاقيمة لها، والبان هذه الاشياء لها قيمة.

٢٦٩٧٥:- وفى الخانية: رجلان تواضعا على أن يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوماً يحلب لبنها كان باطلاً، ولا يحل فضل اللبن لاحدهما، وإن جعل صاحبه فى حل؛ لانه هبة المشاع فيما يقسم إلا أن يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فإذا جعل صاحبه فى حل كان ذلك ابراء عن الضمان فيجوز، أما حال قيام الفضل يكون هبة أو ابراء عن العين، وإنه باطل.

٢٦٩٧٦:- **وفى الكافى:** لو كان غنم بين اثنين، واتفقا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يرعاها، ويتنفع بالبانها لم يجز، والحيلة أن يبيع حصته من الآخر ثم يشتري كلها بعد مضي نوبته، أو ينتفع باللبن بوزن معلوم استقراضاً ليصيب صاحبه نعم هو قرض المشاع لكنه جائز.

٢٦٩٧٧:- **م، ط، الكافى:** تهايتا على أن يركب أو تهايتا على أن يواجر هذا هذه الدابة، وهذا هذه الدابة الاخرى شهراً فهذا جائز فى قول أبى يوسف، ومحمد، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجوز. **وفى الإبانة:** اى لا يجبرهما القاضى عليها خلافا لهما.

٢٦٩٧٨:- **وفى الكافى:** ولو تهايتا فى غلة بغل لا يصح اتفاقاً، ولو تهايتا فى غلة بغلين أو ركوب بغل أو بغلين لا يصح عند أبى حنيفة خلافاً لهما.

٢٦٩٧٩:- **م:** والكلام فى التهايتا فى استغلال الدابتين نظير الكلام فى التهايتا فى استغلال العبدین، وقد [مرَّ هذا] وفى الدابة الواحدة لا يجوز التهايتا استغلالاً بلا خلاف، وهل يجوز التهايتا ركوباً لاشك أن على قول أبى حنيفة لا يجوز؛ وأما على قولهما ذكر شيخ الاسلام انه لا يجوز، وذكر شمس الأئمة السرخسى أنه يجوز.

٢٦٩٨٠:- وإذا تهايتا فى مملوكين استخداماً فمات احدهما أو أبق انتقضت المهاياة، ولو استخدم الشهر كله إلا ثلاثة ايام نقص الآخر من شهره ثلاثة ايام بخلاف ما إذا استخدم الشهر كله، وزيادة ثلاثة ايام؛ فإنه لايزاد الاخر ثلاثة ايام، ولو ابق احدهما الشهر كله، واستخدم الآخر الشهر كله، فلا ضمان، ولا اجر.

٢٦٩٨١:- ولو عطب احد الخادمين فى خدمة من شرط له هذا الخادم فلا ضمان، وكذلك المنزل، لو انهدم من سكنى من شرط له فلا ضمان، وكذلك إذا احترق المنزل من نار أو قدها فيه فلا ضمان، وكذلك لو توضع فيها فلزق رجل بوضوءه أو وضع فيه شئ فعثر به انسان فلا ضمان.

٢٦٩٨٢:- ولو بنى فيها بناء أو حفر بئراً فيها ضمن بقدر ما كان من ملك صاحبه حتى انه [إن كان] ملك صاحبه الثلث ضمن الثلث، وعندهما يضمن

النصف على كل حال، ومن أصحابنا رحمهم الله من قال: هذا الجواب غلط فى البناء، قال شمس الائمة رحمه الله: فإن كان ما قال هؤلاء حقاً يجب ان يكون الجواب فى المستاجر هكذا إذا بنى فيها بناء فعطب بها انسان لا يضمن كما لو وضع فيه شئ قال رحمه الله: والرواية هنا بخلاف قولهم والرواية هنا يكون رواية فى فصل الاجازة، انه يكون مضمونا عليه.

٢٦٩٨٣:- أمة بين رجلين فخاف كل واحد [منهما] صاحبه عليها فقال احدهما: يكون عندك يوماً، وعندى يوماً، وقال الآخر لابل نضعها على يدى عدل فإننى اجعلها عند كل واحد منهما يوماً ولا اضعها على يدى عدل، قال مشائخنا رحمهم الله: ويحتاج فى باب الفروج فى جميع المواضع نحو العتق فى الجوارى، والطلاق فى النساء فى فصول الشهادة، وغير ذلك إلا فى هذا الموضع، فإنه لا يحتاج لحشمة ملكه.

٢٦٩٨٤:- وهو نظير ما لو اخبر القاضى أن فلاناً يأتى جواريه فى غير الماتى، ويستعملهن فى الغناء، ويطأ زوجته فى حالة الحيض، وأتمته من غير استبراء لا يكون للقاضى عليه سبيل لحشمة ملكه كذا هنا، فإن تشاحا فى البداية فالقاضى يبدأ بأيهما شاء، وإن شاء اقرع قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله: والأولى أن يقرع بينهما تطبيقاً لقلوبهما، وإليه مال شمس الائمة [الحلوانى] رحمه الله.

٢٦٩٨٥:- عبد وأمة بين رجلين فتهايتا فيهما على أن تخدم الأمة أحدهما، ويخدم العبد الآخر على ان على كل واحد منهما طعام الخادم الذى شرط له فى المهياة.

٢٦٩٨٦:- فاعلم بان هنا ثلاث مسائل فى كل مسألة قياس، واستحسان. (١) احداها: إذا سكتا عن ذكر الطعام فى القياس يجب [طعام العبد، والأمة عليهما نصفين، وفى الاستحسان يجب] على كل واحد طعام الخادم الذى شرط له فى المهياة، وفى الكسوة إن سكتا عن ذكرها تجب كسوة العبد، والأمة عليهما نصفين قياساً، واستحساناً.

(٢) والثانية: إذا شرط فى المهايأة أن يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذى شرط [له] فى المهايأة، ولم يقدر الطعام القياس أن لا يجوز، وفى الاستحسان يجوز، وفى الكسوة إذا لم بينا المقدار لم يجوز قياساً واستحساناً.

(٣) والثالثة: إذا بينا مقدراً من الطعام فالقياس أن لا يجوز، وفى الاستحسان يجوز، وكذلك فى الكسوة إذا [شرط شيئاً معلوماً لا يجوز قياساً، ويجوز استحساناً، والمهايأة فى رعى] الدواب جائزة، وكذلك لو تهايتا على أن يستاجرهما اجيراً جاز. ٢٦٩٨٧ - [والمهايأة فى دار وارض على أن يسكن هذا هذه الدار، ويزرع هذا هذه] الأرض جائزة، وكذلك المهايأة فى دار، وحمام، والمهايأة فى دار، ومملوك على أن يسكن [هذا] هذه الدار سنة، ويخدم [هذا] هذا المملوك سنة جائزة، وعلى الغلة باطلة عند أبى حنيفة خلافاً لهما.

٢٦٩٨٨ - وفى الكافى: ولو اختلفا فى التهايت من حيث الزمان، والمكان فى محل يحتملهما يأمرهما القاضى بأن يتفقا على شئ، فإن اختاراه من حيث الزمان يقرع.

الفصل الثالث عشر فى المتفرقات

٢٦٩٨٩:- يجوز للقاضى أن ياخذ على القسمة اجراً، ولكن المستحب له أن لا ياخذ، وينبغى للقاضى ان ينصب قاسماً يرزقه من بين المال ليقسم بين الناس بلا اجر بل هو الافضل، فإن لم يفعل نصب قاسماً يقسم باجر على المتقاسمين، ويقدر باجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم، ويجب أن يكون عدلاً عالمًا بالقسمة اميناً، ولا يجبر القاضى الناس على قاسم واحد معناه لا يجبرهم على ان يستاجروه، ولو اصطلحوا فاققسموا جاز إلا إذا كان فيهم صغير فحينئذ يحتاج إلى امر القاضى، ولا يترك القسام يشتركون.

٢٦٩٩٠:- م: وقال أبو حنيفة رحمه الله: اجر قاسم الدور، والارضين على عدد الرؤوس، وقالوا على قدر الانصباء، وفي الكافى: وهو قول الشافعى رحمه الله، الظهيرية: أجرة القسام إذا استأجره الشركاء لقسمة بينهم، وفي الولوالجية: على الصغير، والكبير، والذكر، والانثى على عدد الرؤوس فى قول أبى حنيفة، وفي الظهيرية: يستوى فى ذلك قاسم القاضى، وغيره، وهو رواية عن أبى حنيفة رحمه الله.

٢٦٩٩١:- م: وصورته دار بين ثلاثة نفر لأحدهم نصفها، وللآخر ثلثها، وللآخر سدسها قالوا: وهذا إذا طلبوا من القاضى القسمة بينهم فقسم بينهم قاسم القاضى؛ فأما إذا استأجروا رجلاً بانفسهم، فإن الاجرة عليهم على السوية، وهل يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بالزيادة قال أبو حنيفة: لا يرجع، وقالوا: يرجع،

٢٦٩٨٩:- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقا ولم ير ابن سيرين باجر القسام باساً صحيح البخارى- الإجازات- باب ما يعطى فى الرقية على احياء العرب بفاتحة الكتاب ١/ ٣٠٤ رقم الباب: ١٦-

وكذلك إذا وكلوا رجلاً ليستأجر رجلاً يقسم بينهم فاستأجر الوكيل، فإن الاجرة على الوكيل، واختلفوا في الرجوع قال أبو حنيفة يرجع عليهم بالاجرة على السواء، وقالوا: يرجع على كل واحد منهم بقدر الملك.

٢٦٩٩٢:- وفي الينابيع: وإذا حضر جماعة، والتمسوا من الحاكم أن يقسم التركة بينهم، وادعوا بانها ميراث، لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته، وعدد ورثته، فإن شهد الشهود بالموت، وقالوا بانه لا وارث للميت غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس، وفي الاستحسان تقبل، وإن قالوا: لانعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصر فكذلك في قول أبي حنيفة، وعندهما لا تقبل، وإذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذى فيه من يحجب لغيره، ولو ظهر ومن لا يحجب إلا الزوج، والزوجة، فإنه يعطى لهما أكثر النصيبين للزوج النصيب، فإن كان ممن يحجب لغيره كالعم، والجد، والاخوة، والاخوات لا يقسمها بينهم [وإن] كانت ممن يحجب كالأب، والأم، والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى، إلا ان الزوج، والزوجة يعطى لهما أقل النصيبين في قول أبي حنيفة وأكثر النصيبين في قول محمد وقال أبو يوسف يعطى للزوج الربع للزوجة ربع الثمن، وفي رواية للزوج الخمس، وللزوجة ربع التسع.

٢٦٩٩٣:- م، ظ: وإذا استأجروا لىبنى حائطاً مشتركاً، أو يطين سطحاً مشتركاً، أو يكرى نهراً، أو يصلح قناه فالاجر بينهم على قدر الانصاء بالاجماع، وإذا استأجروا رجلاً لكيل طعام مشترك، أو ذرع ثوب مشترك، إن كان الاستيجار للقسمة فهو على الخلاف الذى بينا، وإن كان الاستيجار على نفس الكيل [والذرع ليصير المكيل، والثوب معلوم القدر فالاجر على] قدر الانصاء.

٢٦٩٩٤:- وفي الظهيرية: فاما اجرة الكيال، والوزان في القسمة فقد قال بعض مشائخنا: على الاختلاف، والاصح أن قوله فيها كقولهم. وفي الكافي: وقال الحسن: روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن الأجرة على طالب القسمة دون الممتنع، وقال صاحبه عليهما.

٢٦٩٩٥:- م: وفي المنتقى: إبراهيم عن محمد رحمه الله في اكرار حنطة بين

رجلين فاجر الكيال على [مقادير] الانصباء، واجر الحساب على الرؤوس، وما كان من عمل فهو على الانصباء، وما كان من حساب فهو على الرؤوس فى قياس قول أبى حنيفة، وفى قولهما على الانصباء.

٢٦٩٩٦:- وإذا طلب احد الشريكين القسمة، وابى الآخر فأمر القاضى قاسمه ليقسم بينهما روى الحسن عن أبى حنيفة أن الاجرة على الطالب، وقال أبو يوسف الآخر عليهما.

٢٦٩٩٧:- فى المنتقى: ابراهيم عن محمد رحمه الله قاسم قسم داراً بين اثنين، واعطى احدهما أكثر من الآخر غلطاً، وبنى بعضهم فى نصيبه قال: يستقبلون القسمة فمن وقع بناءه فى قسمة غيره، رفع بناءه، ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء، ولكن يرجعون عليه بالاجر الذى اخذ.

٢٦٩٩٨:- وفيه ايضاً: هشام عن محمد رحمه الله: [ارض] بين رجلين بناها احدهما فقال الآخر للبانى ارفع بناءك عنها قال: يقسم الارض بينهما، فما وقع من البناء فى نصيب غيره يرفع. وفى الخانية: فله ان يرفع ذلك أو ياخذ البناء بالقيمة، إذا رضى صاحبه بذلك.

٢٦٩٩٩:- وإذا ادعى أحد الشركاء القسمة، أبى الباقر فاستأجر الطالب قساماً، كان الاجر عليه خاصة فى قول أبى حنيفة رحمه الله، وقال صاحبه يكون على الكل، وإذا انكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضى مع غيره جازت شهادته فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، وقال محمد: لا تقبل شهادته.

٢٧٠٠٠:- وفى السراجية: إذا قال احد المتقاسمين اصابنى موضع كذا، ولم يسلم إلى، ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه تحالفاً، وفسخت القسمة.

٢٧٠٠١:- م: وإذا قسمت الدار، والارض بين الورثة، والمشتريين، فانكر بعضهم أن يكون استوفى نصيبه فشهد القاسمان اللذان توليا القسمة انه استوفى نصيبه تقبل شهادتهما عند أبى حنيفة، وأبى يوسف، وقال الشافعى رحمه الله: لا تقبل، وهو قول أبى يوسف أولاً، وذكر الخصاف قول محمد مع قولهما، وقاسما القاضى

وغيرهما سواء، قال بعض المشائخ رحمهم الله: هذا إذا لم يستأجرا على القسمة حتى لا يكون هذا منهما جر النفع إلى انفسهما، فاما إذا اقتسما بأجر فلا تقبل الشهادة بالاجماع، ولو شهد قاسم واحد لاتقبل، ذكر شيخ الاسلام رحمه الله: إذا بنى فى ارض مشتركة بغير اذن شريكة فلشريكه ان ينقض بناءه.

٢٧٠٠٢ - م: [وفيه] أيضاً: عبدان بين رجلين غاب احد الرجلين فجاء اجنبى إلى الشريك الحاضر، وقال: قاسمنى هذين العبدین على فلان الغائب؛ فإنه يستحسن قسمتى فقاسمه الحاضر، واخذ الحاضر عبداً، واخذ الاجنبى عبداً ثم قدم الغائب، واجاز القسمة ثم مات العبد فى يد الاجنبى فالقسمة جائزة، وقبض الاجنبى له جائز، ولا ضمان عليه فيه، وإن مات قبل الاجازة بطلت القسمة، وللغائب نصف العبد الباقي، وهو بالخيار فى تضمن حصته من العبد الميت إن شاء ضمن الذى مات فى يده، وإن شاء ضمن شريكه، وأيهما ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن.

٢٧٠٠٣ - قال فى نوادر ابن رستم: فى المتقاسمين إذا ميز نصيب احدهما بالقسمة، وفيه شجرة اغصانها مظلة على قسمة الآخر فله أن يطالبه بقطع الاغصان رواه عن محمد وروى ابن سماعة عنه انه ليس له ذلك، وفى الذخيرة: وبه يفتى.

٢٧٠٠٤ - م، قال فى الاصل: وإذا اصاب الرجل فى القسمة ساحة لانباء فيها، وأصاب الآخر البناء فاراد صاحب الساحة أن يبنى ساحته، ويرفع بناءه فقال صاحب البناء: انك تسد على الريح أو الشمس فلا ادعك ترفع بناءك، فلصاحب الساحة [أن يرفع بناءه ما بدأه، وليس لصاحب البناء أن يمنعه من] ذلك.

٢٧٠٠٥ - م: وقال نصر بن يحيى، وأبو القاسم الصفار، لصاحب البناء أن يمنعه من ذلك، وتصير هذه المسألة رواية فى فصل لارواية لها فى الكتب. صورتها: دوخانه است يكى را يك گنبد ويكے را دو زن نيست به روى بام خانه ديگر خداوند خانه ديگر مى خواهد تاخانه خويش را دوشنبه كند اين خداوند طاقچهها، باز مى دارد مى گويد طاقچهها من بسته شود. هل له أن يمنعه ينبغى أن لا يكون المنع على قياس هذه المسألة.

٢٧٠٠٦:- وقد ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله في فتاواه الصغرى: انه ان كان البيتان فى القديم بسقف واحد فلصاحب الطاقجات أن يمنعه من ذلك، فإن كان البيتان فى القديم بسقفين فليس له أن يمنعه قال رحمه الله: وحد القديم أن لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف كان فجعل أقصى الوقت [يحفظه الناس حد القديم، ويبنى عليه الأمر فعلى ما] ذكره الصدر الشهيد يحتاج إلى الفرق بين المسألتين، والفرق [ان] فى مسألة البيتين الذى يريد البناء يمنع صاحبه عن الضوء، والضوء من الحوائج الاصلية، وفى مسألةنا يمنع عن الشمس، والريح، وذلك من الحوائج الزائدة.

٢٧٠٠٧:- وكذلك لصاحب الساحة أن يتخذ فيها حماماً أو تنوراً، أو بالوعة، أو بئرماء، وكذلك لو أراد أن يجعل فيها رحى أو حداداً، أو قصاراً فليس لصاحبه منعه. **وفى الولوالجية: وإن** كف عما جاره كان احسن له ولكنا لانجبر على ذلك، وقال بعض المشائخ وهو نصير بن يحيى، وأبو القاسم الصفار يمنع، وإذا لم يمنع حتى سقط، شئ من جدار جاره حالة الانتفاع يضمن، وفى ظاهر الرواية لا يمنع، ولا يضمن ماتلف من ذلك، ولكن الاحسن أن لا ينتفع بملكه انتفاعاً يتأذى به جاره تعظيماً لحق الجار.

٢٧٠٠٨:- م: وحكى عن بعض مشائخنا أن الدار إذا كانت مجاورة الدور فاراد [صاحب الدار أن يبنى فيها تنوراً للخبز الدائم أو رحى] للطحن أو مدقاة للقصارين لم يجز، وإن اراد ان يعمل فى داره تنوراً صغيراً على ماجرت [به] العادة جاز، وكان [أبو] عبد الله الضميرى إذا اتسفتى عمن أراد أن يبنى فى ملكه تنوذاً للخبز فى وسط البازين تارة كان يفتى بان له ذلك، وتارة كان يفتى بانه ليس له ذلك.

٢٧٠٠٩:- والحاصل فى هذه المسائل واجناسها ان القياس كل من تصرف فى خالص ملكه لا يمنع [منه] فى الحكم، وإن كان يؤدى إلى الحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس فى موضع يتعدى ضرر تصرفه إلى غيره ضرراً بيناً، وقيل بالمنع مطلقاً، وبه اخذ كثير من مشائخنا، وعليه الفتوى.

١٠ ٢٧٠- وفي الخانية: ارض ميراث بين قوم اقتسموها، وتقابضوا ثم اشترى احدهم من الآخر قسمة نصيبه، ثم اقام البينة بدين على الاب كانت القسمة، والشراء باطلّة، وكذا إذا اشتراه غير الوارث.

١١ ٢٧٠- ثلاثة نفر ورثوا داراً عن ابيهم، واقتسموها اثلاثاً، وتقابضوا، ثم أن رجلاً غريباً اشترى من احدهم قسمة، وقبضه ثم جاء احد الباقيين، وقال انا لانقسم فاشترى هذا المشتري منه الثلث شائعاً من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال [إنّا] قد اقتسمناها، واقام البينة على ذلك، وصدقه البائع الأول، وكذبه البائع الثاني، وقال المشتري: لا ادري اقتسمتم أم لا فالقسمة جائزة، ويتخير المشتري فيه إن شاء أخذ ثلث قسمة بثلاث الثمن، وإن شاء ترك.

١٢ ٢٧٠- قوم اقتسموا داراً ميراثاً عن رجل، والمرأة مقرّة بذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة، ثم ادعت المعزول لها ان الزوج اصدقها اياها أو انها اشترت منه بصدقها لم يقبل ذلك منها، وكذلك لو اقتسموا داراً، أو ارضاً، واصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه عن ابيهم [ثم ادعى احدهم فى قسم الآخر بناء] أو نخلاً زعم انه هو الذى بناه أو غرسه لم يقبل بينته على ذلك.

١٣ ٢٧٠- وفي الظهيرية: ولو ان وارثاً ادعى لابن صغيره وصية بالثلث، واقام البينة، وقد قسموا الدار، فإن هذه القسمة لا تبطل حق ابنه فى الوصية إلا أن الاب ليس له أن يطلب وصية ابنه، ولا يبطل القسمة.

١٤ ٢٧٠- وفي الابانة: إذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم بالتراضى على فرائض الله تعالى، وافرزوا الكل واحد منهم نصيبه [ثم ارادوا ان يطلوا القسمة بالتراضى، ويجعلوا الدور، والاراضى] مشتركة مشاعاً كما كانت فلهم ذلك.

١٥ ٢٧٠- وفي الصغرى: عن محمد رحمه الله فى رحى ماء بين رجلين فى بيت لهما فخرجت كلها حتى صارت صحراء لا يجبران على العمارة، ويقسم الارض بينهما ولو كانت الطاحونة قائمة ببنائها أو اداتها إلا أنه قد ذهب شئ منها أو ذهب بعضها فها هنا يجبر الشريك على أن يعمرها مع الشريك، وإن كان معسراً قيل للشريك

ابنه إن شئت، ويكون نصف ذلك ديناً على شريكك، وكذلك الحمام إذا صار صحراء قسمت بينهما إلا أنه انكر منه شيء اجبر على عمارته.

١٦ ٢٧٠:- عن محمد رحمه الله في طاحونة بين شريكين انفق احدهما في مرمتها بغير اذن شريكه لا يكون متطوعاً، وسئل الفضلى رحمه الله عن طاحونة أو حمام بين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم انفق احد المستأجرين في مرمة الطاحونة، أو الحمام باذن مواجره هل يرجع بذلك على المالك الذى لم يواجر نصيبه منه، فذكر محمد الرواية التى ذكرنا ثم قال: ويحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مواجره فيما انفق، ويرجع على مواجره بما انفق ثم مواجره يرجع على شريكه بما أخذ منه المستاجر، ويحتمل ان يقال المستاجر انما يرجع على مواجره لاجل أنه اذن له فى الانفاق، واذن المواجر للمستاجر يجوز على نفسه لا على شريكه، ولا يرجع به على احد فلما اشبه عليها احتاط فى الجواب فقال: لا يرجع على الشريك بما انفق.

١٧ ٢٧٠:- عن محمد رحمه الله فى حمام بين اثنين انهدم منه بيت، ويحتاج إلى قدر ومرمته، وأبى شريكه ان يبنى لا يجبر لكن يقال للآخر: إن شئت فابنه انت ثم اجره، فإذا اخذت غلته فخذ منها نفقتك ثم يصير ان فيه سواء، وقال أبو يوسف رحمه الله فى حمام بين رجلين هدمه احدهما كله ثم غاب فبناه الآخر، فإذا جاء الذى هدمه فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه نصف قيمة ما كراه، ويغرم نصف قيمة ما بنى، ويكون بينهما، وإن شاء ضمن نصف قيمة الأول، ويقال للذى بنى: اهدم بناءك حتى يقسم الارض بينكما.

١٨ ٢٧٠:- زرع بين اثنين ابى احدهما أن ينفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال للآخر أنفق انت، وارجع بنصف النفقة فى حصّة شريكك فلو انفق، ولم يخرج الزرع مقدار ما انفق هل يرجع على صاحبه بتمام نصف النفقة أم بمقدار الزرع، ذكره فى المزارعة.

١٩٠٢٧٠-: ولو دفع نخلاً معاملة فمات العامل فى بعض السنة فانفق رب النخيل بغير امر القاضى لا يكون متبرعاً، ورجع به فى الثمن، ولولم يمت العامل لكنه غاب فانفق رب النخل كان متبرعاً إلا أن يكون بامر القاضى، وكذا جارية بين رجلين أبى احدهما ان يسقيه قال: اجبره على ذلك قلت فإن فسد الزرع قبل أن يرتفعاً فأبى أن يسقيه قال: لاضمان عليه قال أبو الليث رحمه الله: ياخذ، وكان ينبغى له أن يرفعه إلى السلطان، فإذا رفعه إلى السلطان ثم منعه بعد ذلك، فإنه يضمن إذا فسدت الحرث روى خلف ابن ايوب فى حرث بين اثنين ابى احدهما أن يسقيه يجبر على ذلك، فإن فسد الحرث قبل ان يرتفعاً، وأبى أن يسقيه لاضمان عليه.

٢٠٠٢٧٠-: واصل هذا ان كل من أجره على أن يفعل مع صاحبه، فإذا احدهما فهو متطوع، وكل من الأخيرة فليس بمتطوع، وعلى هذا نهر بين رجلين كراه احدهما أو السفينة يتخوف فيها الغرق أو حمام خرب منه شئ قليلاً أو عبد بين اثنين حتى فقدها احدهما فهذا كله متطوع؛ أما الذى له غرفة فوق بيت رجل إذا انهدم البيت، وسقطت الغرفة لاجبر لصاحب البيت على بناء بيته، وإذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعاً.

٢١٠٢٧٠-: قوم بينهم شرب امتنع بعضهم عن كرى النهر حتى يرفع حصته، وهذا قول أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله.

٢٢٠٢٧٠-: اتخذ داره حظيرة غنم فى سكة نافذة، والجيران يتأذون لنتن السرقين ليس لهم فى الحكم منع ذلك، وعن أبى يوسف رحمه الله: من اتخذ داره حماماً وتأذى الجيران من دخانها فلهم منعه إلا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران، وهذا خلاف اصل أبى حنيفة.

٢٣٠٢٧٠-: وفى اجارات النوازل: أراد أن يتخذ حراساً فى بيت لم يكن فى القديم، ويضر ذلك بدار جاره ضرراً بيناً بأن كان يعلم ان دورانه أو ريح دورانه يوهن الحائط، فإنه يمنع من ذلك، وهذا خلاف قول أبى حنيفة رحمه الله أن من تصرف، وقال أبو القاسم الصفار يمنع من ذلك، واخذ بقول أبى القاسم كثير من مشائخ بلخ

وبخارى، قال قاضى خان نحن نفتى بقول أبى حنيفة.

٢٤٠ ٢٧٠ :- وفى مزارعة النوازل: أراد أن يزرع فى ارضه ارزاً ولاشك فى

خراب دار جاره التى هى اسفل من ارضه فى قعر، قال أبو بكر إن علم انه ليس فى ارضه مستقر الماء ليس له أن يزرع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذى يسقى، وإن كان قد يحتمل إلا ان حجراً فى ارضه يخرج منه الماء أو يؤذى الندوة إلى دار جاره ليس له ان يمنعه من الزراعة.

٢٥٠ ٢٧٠ :- داران متلاصقان جعل احد صاحب الدارين فى داره اصطبلًا،

وكان فى القديم مسكناً، وفى ذلك ضرر على صاحب الأخرى قال أبو القاسم: إذا كان وجوه الدواب إلى الجدار لا يمنع، وإن كان حوافرها إليه فللجار منعه، وهذا أيضاً خلاف جواب الكتاب.

٢٦٠ ٢٧٠ :- وعن أبى حنيفة رحمه الله: ان رجلاً شكى إليه فى

بئر حفرها جاره فى داره فقال أبو حنيفة: احفر فى دارك بقرب من تلك البئر بئر بالوعة ففعل، وكان ينجر البئر الأول فكشفها، وفى مسألة الاصطبل لا يمنع من ذلك ثم إذا خرب دار الجار، وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب الاصطبل قال ظهير الدين: لا يضمن.

٢٧٠ ٢٧٠ :- أراد ان يتخذ بستاناً فغرس اشجاراً فى داره، وجاره يريد أن

يمنعه، وبينه وبين حائط جاره اربع اذرع قال أبو القاسم: العبرة فى الفاضل بمقدار مافع الضرر، والقدر بالذرعان وجواب الكتاب ما ذكرنا أن له الغرس فى داره مطلقاً، وليس للجار منعه من ذلك.

٢٨٠ ٢٧٠ :- ولو أن له بيت حائط بينه، وبين جاره لصاحب البيت أن يبنى

فوق هذا البيت غرفة بجانب هذا البيت، ولا يضع الخشبة على هذا الحائط إن بنى فى حد نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه.

٢٩٠ ٢٧٠ :- رجل له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة، واخذ اطراف جذوعه

على جدار المسجد فرفعه، ويريد أن يضعه أرفع من غير أن يحدث على جدار المسجد

بناء، ويمنعه من ذلك اهل السكة قال أبو القاسم: ان كان هذا الجدار الذى بين المسجد، والسكة فاهل السكة فى ذلك شركاء إذا كان سترأ لهم، وإن كان هذا الجدار غير الجدار الذى هو ستر السكة فليس لاهل الزقاق فى ذلك كلام.

٣٠٢٧٠:- وفى التهذيب: واما صاحب البناء لو فتح كوة فى ساحته، وجداره ونحوها لا يمنع، والفتوى على أنه إن كان النظر فى موضع النساء يمنع، لو فتح صاحب البناء كوة للنظر، والتطلع على النساء يمنع فى موضع النساء.

٣١٢٧٠:- تمة: سئل أبو الفضل رحمه الله عن تركة غير مستغرقة بالدين باعها الوصى، وأخذ ثمنها، وأنفقها هل للغرماء ان ينقضوا البيع، وياخذوا التركة حتى يستوفوا دينهم فقال: نعم قال رضى الله عنه: وهكذا إشار اليه فى كتاب القسمة فى باب قسمة دار الميت، وعليه دين أو وصية.

٣٢٢٧٠:- وفى شرح الطحاوى: وإذا كان الدار بين رجلين فباع احدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه أن يبطل البيع، وكذلك لو باع بيتاً منها لا تجوز إلا باجازه الشريك، فإن اجاز شريكه جاز، والبيت للمشتري، وإن لم يجز بطل البيع، وكذلك إذا باع ذراعاً من الارض أو مكاناً معلوماً.

٣٣٢٧٠:- ولو كان ثياب بين رجلين أو غنم أو ما اشبه ذلك مما يقسم فباع احدهما حصته من شاة أو ثوب، فإنه يجوز [وليس] لشريكه ان يبطله فى رواية محمد، وفى رواية الحسن بن زياد هذا، والمسألة الأولى سواء فلا يجوز إلا باجازه شريكه وبه أخذ الطحاوى.

٣٤٢٧٠:- قال: ومن بينه كان وبين رجل دار، فافر بيت منها لرجل، وانكر ذلك صاحبه، فإن هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لحق الآخر فيجبر على القسمة، فإن وقع البيت فى نصيب المقر يدفع إليه، وإن وقع فى نصيب الآخر، فإنه يقسم ما اصاب المقر بينه، وبين المقر له يضرب المقر له بذرع البيت، ويضرب المقر بنصف ذرع الدار بعد ذرع البيت فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، وفى محمد يضرب المقر كما قالوا ويضرب المقر له بنصف ذرع البيت لاجمعيه، وبيان

[ذلك] أن يجعل جميع ذرع الدار مائة مع البيت، وذرع البيت عشرة، فإن الدار يقسم بينهما نصفين، ثم ما اصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهماً يضرب المقرله بعشرة، وذلك جميع ذرع البيت، ويضرب المقر بخمسة وأربعين سهماً، وذلك نصف الباقي بعد ذرع البيت فاجعل كل خمسة سهماً فيصير ما اصابه على احد عشر سهماً سهماً للمقرله، وتسعة اسهم للمقر، وفي قول محمد يقسم على عشرة اسهم؛ لأن المقرله يضرب بخمسة اذرع عنده، وهذا إذا كان الاقرار بشيء يحتمل القسمة كالدور، ونحوها، فإن كان شيء لا يحتمل القسمة كالحمام اقر احدهما بيت منه بعينه لرجل، وانكر شريكه [فإنه] يلزمه نصف قيمة ذلك، وكذلك لو اقر بجذع في الدار.

٢٧٠٣٥ م:- إذا كانت الدار في سكة غير نافذة مات صاحب الدار، وتركها ميراثاً بين ورثته فاقسم ورثته فيما بينهم على أن يفتح كل واحد منهم في نصيبه باباً إلى السكة كان لهم ذلك و[إن] أبى اهل السكة ذلك، وإذا كانت مقصورة بين ورثة بابها في دار مشتركة ليس لاهل المقصورة فيها إلا طريقهم فاقسموا المقصورة على أن يفتح كل واحد منهم باباً في نصيبه في هذه الدار فإنه ينظر إن كان الطريق المرفوع للمقصورة ملازقاً لحائط المقصورة طوياً حتى يحصل فتح كل واحد منهم باباً في نصيبه إلى طريق [المقصورة في الدار كان لهم ذلك، وإن لم يكن طريق] المقصورة ملازقاً لحائط المقصورة طوياً بل كان بحذاء باب المقصورة طوياً إلى الباب الاعظم [من الدار لا يكون لهم ذلك؛ لانهم بفتح الباب إلى الطريق لا يخذون اكثر من الاعظم حقهم من الدار التي فيها طريق المقصورة، اما فتح الباب إلى ناحية أخرى من الدار سوى طريق المقصورة يخذون اكثر من حقهم، توضيحه أن لهم طريقاً واحداً في موضع معلوم من عرصة الدار وهم يريدون أن يجعلوا جميع العرصة ممراً، فيمنعون من ذلك بعض مشائخنا رحمهم الله قالوا: معنى] قوله في الكتاب في هذه الصورة انهم يمنعون من ذلك انهم يمنعون من التطرق في غير [الموضع] المعروف طريقاً لهم في صحن الدار أما لا يمنعون عن نفس فتح الباب، قال الشيخ شمس الائمة السرخسي

رحمه الله: لابل يمنعون عن فتح الباب.

٢٧٠ ٣٦:- فإن كان لصاحب المقصورة داراً أخرى إلى جنب هذه المقصورة بابها إلى سكة أخرى فمات فصارت المقصورة، والدار ميراثاً بين ورثته فوقعت المقصورة في قسم احدهم، والدار في قسم آخر، وحائط الدار لزيق طريق المقصورة، فاراد صاحب الدار أن يفتح طريقاً إلى [طريق] المقصورة حتى يمر، ويتطرق [فيه] إلى الدار منع عنه، وكذلك إذا كان المالك للمقصورة، والدار واحداً بان كان الذى اصابه المقصورة اشترى الدار [من الذى اصابه الدار] أو كان الوارث للمقصورة، والدار واحداً فاراد ان يفتح باباً لهذه الدار إلى طريق المقصورة صار طريق المقصورة طريقاً للدار.

٢٧٠ ٣٧:- واما إذا كان المالك للمقصورة، والدار واحداً، وأراد أن يفتح باباً من الدار إلى [هذه] المقصورة حتى يتطرق في الدار من طريق المقصورة، فإنه لا يمنع عن ذلك إذا كان هو الساكن في الدار، والمقصورة جميعاً، وإن كان الساكن في الدار غير الساكن في المقصورة، بان اجر الدار [من غيره، وترك المقصورة لنفسه] فاراد أن يفتح للدار باباً في المقصورة ثم يمر إلى الدار يمنع [عنه] وإن كان اجر الدار، والمقصورة جميعاً من رجل ثم أراد ان يفتح للدار باباً في المقصورة لا يمنع.

٢٧٠ ٣٨:- دار بين رجلين اقتسماها بينهما، وفيها طريق لغيرهما فاراد صاحب الطريق أن يمنعهما عن القسمة ليس له ذلك؛ لأن الطريق إن كان محدوداً فهما انما يقسمان ماوراء ذلك، وذلك حقهما على الخصوص، وإن لم يكن مقداره معلوماً يترك للطريق قدر عرض الباب الاعظم إلى باب منزل صاحب الطريق، ويقسمان [ماوراء] ذلك ولا حق لصاحب الطريق فيماوراء ذلك، ولو اراد بعضهم قسمة هذا الطريق، وأبى البعض لا يقسم، وإن باعوا هذه الدار، وهذا الطريق برضاهم فالثمن يقسم بينهم اثلاثاً، ثلثاه لصاحبى الطريق، وثلثه لصاحب الممر يريد به حصت الطريق من الثمن.

٢٧٠ ٣٩:- وهذا الجواب ظاهر فيما إذا كانت رقبة الطريق مشتركاً بينهم

كلهم، واما إذا كان رقبة الطريق مشتركاً بين الشريكين فلصاحب الطريق حق المرور لاغير، كان أبو الحسن الكرخي رحمه الله يقول: الثمن لهما، وقد سقط حق صاحب الاختيار، وذكر شيخ الاسلام ان الثمن بينهما اثلاثاً، وإن كان لصاحب الطريق حق المرور، روى عن محمد في هذه الصورة ان كل واحد من شريكي الطريق يضرب بحصته من البقعة، وصاحب الطريق يضرب بحق الاستطراق، وطريق معرفة ذلك أن ينظر إلى قيمة البقعة، ولا طريق فيها، وينظر إلى قيمتها، وفيها طريق فيضرب صاحب الطريق بفضل القيمة فيما بين ذلك، ويضرب كل واحد من شريكي الطريق بنصف قيمة البقعة إذا كان فيها طريق.

٤٠ ٢٧٠ :- وإذا كانت الدار فيها طريق لرجل، وطريق لآخر من ناحية أخرى اراد اهل الدار قسمتها، ومنعهم اهل الطريق؛ فإنه يترك لهما طريق واحد كما لو كان الحق لواحد؛ لان الطريق انما يرفع للمرور، والطريق الواحد يكفى لهما للمرور، وصار هذا، وما لو كان حق المرور للواحد سواء.

٤١ ٢٧٠ :- **الحاوي، وفي التهمة:** نهران متلاصقان مجرى احد النهرين إلى نهر مشترك فاراد ان يفتح احد النهرين إلى الآخر حتى ينصبان جميعاً إلى هذا النهر المشترك، لم يكن له ذلك، ولو سقى أرضه من نهر لها شرب منه، وجميع الماء في أرضه له ذلك.

٤٢ ٢٧٠ :- **جامع الفتاوى:** صبي اقرأنه بالغ في هذا النهر، وكان مراهقاً جاز، ولم يقبل قوله أنه غير بالغ، وإن لم يكن مراهقاً، ويعلم ان مثله لا يحتلم لم يحز قسمته، ولم يقبل قوله انه بالغ، إذا عجز الحاكم فاقام الحاكم قيماً آخر لا ينزل الأول لانه ضم إليه آخر. **وفي الخانية:** وإن كان في الدار مسيل ماء لرجل فاراد اصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسيل منعهم فالمسيل بمنزلة الطريق لما تقدم.

٤٣ ٢٧٠ :- **وفي الولوالحية:** ولو كان حائط لرجل عليه جذوع [فاراد] أن يبنى عليه كنيفاً لم يكن له ذلك، وليس لصاحب الدار أن يقطع رؤوس الجذوع إلا أن

تكون صغيرة لا يمكن البناء عليهما فيقطعهما.

٤٤ ٢٧٠- وفي الفتاوى العتابية: لو أراد أن يفتح باباً لداره في موضع ليس له حق المرور قال الامام الشيخ خواهرزاده له: ذلك، وقال الشيخ شمس الائمة السرخسى: ليس له ذلك، قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله: وبه يفتى.

٤٥ ٢٧٠- وفي الذخيرة: إذا كان بين رجلين شئ من المكيل، والموزون، وهو في يد احدهما، واقتمساها فالذى ليس في يديه لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذى هلك يهلك عليهما والذى بقى فهو بينهما.

٤٦ ٢٧٠- والاصل في هذه المسألة، واجناسها أن في قسمة المكيل، والموزون إذا هلك نصيب احدهما قبل القبض ينتقض القسمة، ويعود الامر إلى ما كان قبل القسمة، ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل أو الموزون في يده دون نصيب الآخر لا ينتقض القسمة.

٤٧ ٢٧٠- وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان إذا قال للاكار اقسام الغلة، واعزل نصيبى من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب احدهما قبل ان يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة ينتقض ويرجع الدهقان على الاكار بنصف ما قبض، وإن هلك نصيب الاكار، ينتقض القسمة، قال الحاكم عبد الرحمن في مسألة الدهقان مع الاكار إذا حمل الاكار، نصيب الدهقان إليه فلما رجع إن هلك ما افزره لنفسه، فإن الهلاك عليهما ولو حمل نصيب نفسه إلى بيته أولاً فلما رجع إن هلك ما افزره الدهقان فالهلاك على الدهقان.

٤٨ ٢٧٠- والمكيل، والموزون إذا كان بين حاضر، وغائب، أو من بالغ أو صبي فاخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فإنما ينفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة نصيب الغائب، والصغير، حتى لو هلك ما بقى قبل أن يصل إلى الغائب كان الهلاك عليهما.

٤٩ ٢٧٠- إذا مات الرجل، وترك ورثة، وأوصى بثلث ماله للمساكين فقسم القاضى، وعزل الثلث للمساكين، والثلثين للورثة فلم يعط احداً منهم شيئاً حتى

ضاع الثلث أو الثلثان كان ما ضاع عليهم [جميعاً] ويعاد القسمة، وبمثله القاضى لو اعطى الثلث للمساكين، وضاع الثلثان، والورثة غيب أو واحد منهم غائب أو صغير فالثلثان يضيعان من مال الورثة.

٢٧٠٥٠:- وفى المنتقى: رجلان بينهما طعام امر [احدهما] صاحبه بالقسمة، ودفع [إليه] جوالقاً فقال: [كل] حصتى من الطعام فيه ففعل فهو جائز، وهذا قبض، وكذلك لو قال اعزنى جوالقك هذا، وكل حصتى لى فيه، وإن قال اعزنى جوالقاً من عندك، ولم يقل هذا وكل حصتى لى فيه ففعل فهذا ليس بقبض لحصته.

٢٧٠٥١:- وإذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم على فرائض الله تعالى، وافرزوا نصيب كل واحد ثم ارادوا ان يطلوا القسمة بالتراضى، ويجعلوا الدور، والاراضى مشتركة بينهم مشاعاً كما كانت فلهم ذلك.

٢٧٠٥٢:- وإذا كانت فى التركة دار، وحانوت، والورثة كلها كبار ففترضوا على أن يدفعوا الدار، والحانوت إلى واحد منهم عن جميع نصيبه من التركة جاز.

٢٧٠٥٣:- فى قسمة شرح القدرى: ولو دفع احد الورثة الدار إلى واحد من الورثة من غير رضى الباقيين عن جميع نصيبه من التركة؛ فإنه لا يجوز يعنى لا ينفذ الباقيين، ويكون موقوفاً على اجازتهم، ويكون للباقيين أن يستردوا الدار أن ارادوا أن يجعلوها فى القسمة، وهذا ظاهر وإنما أراد الاشكال فى ان الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقيين؟ فالجواب أنه ليس له ذلك.

٢٧٠٥٤:- وفى البنايع: ولو كان عبد بين رجلين فاستخدمه احدهما بغير إذن شريكه فمات فى خدمته ذكر فى الأصل أنه لاضمان عليه، وذكر هشام عن محمد أنه يضمن نصيب شريكه، ولو كانت دابة فركبها أو استعملها أو حمل عليها متاعاً ضمن حصة شريكه.

٢٧٠٥٥:- جامع الفتاوى الواقعات: إذا مات صاحب الدار، وترك ورثة كباراً، وامرأة حاملاً قسم الدار بينهم، ولا يعزل نصيبه، فإذا ولدت ولداً يستأنف القسمة.

٢٧٠٥٦:- الذخيرة: رجل مات عن امرأة وابنين، والمرأة تدعى انها حامل

قال شيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله: تعرض على امرأة [هى ثقة] أو امرأتين حتى تمس جنبيها، فإن لم تقف على شئ من علامات الحمل [يقسم الميراث، وإن وقفت على شئ من علامات الحمل] ان تربصوا حتى تلد فإنه لا يقسم، وكذا لو مات الرجل، وترك امرأة حاملا، وابناً، فإن القاضى لا يقسم الميراث حتى تلد، فإن كان الوارث اكثر من واحد، ولم ينتظروا الولادة إن كانت الولادة بعيدة يقسم، وإن كانت قريبة لا يقسم، ومقدار القرب، والبعد مفوض إلى رأى القاضى.

٢٧٠٥٧:- وإذا قسمت التركة توقف نصيب الحمل، واختلفوا فى مقدار ما توقف للحمل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله: توقف نصيب ابنين، وهو رواية عن أبى حنيفة، وأبى يوسف، ومحمد رحمهم الله وقال بعضهم: توقف نصيب ابن واحد، وعليه الفتوى، هذا إذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل، إن كان ابناً، فإن كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة، وامرأة حامل توقف جميع التركة، ولا يقسم.

٢٧٠٥٨:- رجل مات عن امرأة حامل، وابنين، وابنتين، وطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر لها من الميراث خمسة من أربعين سهماً، وللابنتين سبعة، وللابنين أربعة عشر، ويوقف للحمل اربعة عشر، وعلى ما اختاروا للفتوى [يوقف نصيب واحد] وتخرج المسألة من أربعة وستين، ثمانية اسهم للمرأة، وأربعة عشر للابنتين، وثمانية وعشرون للابنين، ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد أربعة عشر. والله اعلم،
تم كتاب القسمة ويتلوه كتاب المزارعة.

٥٢ - كتاب المزارعة

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلاً

الكافي: وهى فى اللغة مفاعلة من الزراعة، وفى الشريعة عقد على الزرع ببعض الخارج.

م: الفصل الأول فى بيان ركنها، وشرائط جوازها، وحكمها، وصفتها

٢٧٠٥٩:- فاما ركنها فالإيجاب، والقبول، واما شرائط جوازها فمن شرائط جواز المزارعة كون الأرض صالحة للزراعة، وكون رب الأرض، والمزارع من أهل العقد.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: وهو الذى انشأ جنّت معروشت وغير معروشت، والنخل، والزرع، مختلفاً آكله، والزيتون، والرمان، متشابها وغير متشابه، كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين. سورة الانعام رقم الآية ١٤١ - وأخرج البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة، ولكن أمر أن يرفق الناس بعضهم من بعض. السنن الكبرى المزارعة - باب من اباح المزارعة بجزء معلوم مشاع ٧١/٩ برقم ١١٩٥١ -

وأخرج مسلم فى صحيحه عن طائوس: أنه كان يخبر قال عمرو فقلت له: يا أبا عبد الرحمن لو تركت هذه المخابرة؛ فإنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة فقال: اى عمر واخبرنى اعلمهم بذلك يعنى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه لم ينه عنها، انما قال: يمنع احدكم اخاه خيره من أن يأخذ عليها خرجاً معلوماً. صحيح مسلم، المزارعة، ١٤/٢ برقم ١٥٥٠ - سنن أبى داؤد البيوع، والاجارة - باب فى المزارعة ٤٨٠/٢ برقم ٣٣٨٩ -

صحيح البخارى المزارعة - باب بلا ترجمة ٣١٣/١ برقم ٢٢٧٢ ف: ٢٣٣٠ -

٦٠ ٢٧٠- ومنها بيان المدة بان يقول إلى سنة أو سنتين، وفي الخانية:

فإن دفع أرضه مزارعة، ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لاتصح المزارعة، وقال مشائخ بلخ: لا يشترط بيان الوقت، وتكون المزارعة على أول السنة يعني [على] أول زرع يكون في تلك السنة قالوا: إنما أجاب بفساد المزارعة في الكتاب إذا لم يبين الوقت [لان أول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم، وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر إلا يسير إلا ترى أن وقت المعاملة لما كان معلوماً يشترط فيها بيان الوقت استحساناً] والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب فلو أنهما ذكرا في المزارعة وقتاً لا يتمكن فيها من المزارعة لا يجوز كما لو دفع أرضاً لاتصلح للزراعة، وكذا لو شرطاً وقتاً لا يعيش إلى ذلك [الوقت] عادة يجوز، ولو ذكرا المزارعة سنة، فزرع، واستحصد الزرع، وبقي إلى تمام السنة ما لا يتمكن فيه من المزارعة لاتبقى المزارعة.

٦١ ٢٧٠- وفي الفتاوى العتائية: ولو ذكرا مدة لا يخرج الزرع أو الثمر في

تلك المدة لم يجز، وللعامل اجر مثل عمله، ولو ذكرا مدة يحتمل أن يخرج، فإن خرج يظهر أنه كان صحيحاً، وإلا فلا، وكذا إذا دفع في وقت إنقطاع الماء، وذكرا مدة يعلم في العادة أنه يوجد الماء في رواية جاز.

٥٩ ٢٧٠- أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع - صحيح مسلم، المزارعة ١٤/٢ - صحيح البخارى، المزارعة باب المزارعة لشطر ١/ ٣١٣ برقم ٢٢٧٠ ف: ٢٣٢٨ -

٦٠ ٢٧٠- أخرج ابن ابى شيبه عن الضحاک بن مزاحم يقول: لا يصلح من الارض

إلا حصلتان ارض منحكها رجل يملك رقبته أو ارض استأجرتها بأجر معلوم الى أجل معلوم - مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، من كره أن يعطى الأرض بالثلث، والربع، ١١/ ١٣٤ برقم ٢١٦٧٤ -

٦٢ ٢٧٠:- وفيها إذا دفع الكرم معاملة ففي القياس لا يجوز من غير بيان المدة، وفي الاستحسان يجوز، ويقع على أول ثمرة تخرج في تلك السنة فعلى قول الاستحسان فرق محمد بين المزارعة، وبين المعاملة، وما وقع من غير بيان المدة جائز أيضاً ويقع على سنة واحدة يعنى على زرع واحد، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله، وفي الابانة: قال الصدر الشهيد: وعليه الفتوى.

٦٣ ٢٧٠:- م: ومن الشروط أن يخلى رب الأرض والنخيل، بين الأرض والنخيل، وبين المزارع والمعامل، حتى إذا شرط في العقد ما ينعدم به التخلية بين الأرض وبين المزارع، بان شرط عمل رب الأرض مع المزارع [أو مع المعامل] لا يجوز، وسيأتى هذا الفصل بعد هذا.

٦٤ ٢٧٠:- وفي الخانية: والتخلية أن يقول صاحب الأرض للمعامل: سلمت إليك الأرض، ومن التخلية أن تكون الأرض فارغة عند العقد، فإن كان فيها زرع [قد نبت يجوز العقد، وتكون معاملة، ولا تكون مزارعة، وإن كان زرعها] قد أدرك لا يجوز العقد.

٦٢ ٢٧٠:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عمر قال: عامل النبى صلى الله عليه وسلم خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. صحيح البخارى، المزارعة، باب إذا لم يشترط السنين فى المزارعة ١/٣١٣ برقم ٢٢٧١ ف: ٢٣٢٩. صحيح مسلم، المزارعة ٢/١٤ برقم ١٥٥١.

٦٣ ٢٧٠:- أخرج مسلم فى صحيحه عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه دفع الى يهود خيبر نخل خيبر، وأرضها على أن يعتملوها من اموالهم، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها. صحيح مسلم، المساقاة والمزارعة ٢/١٥ برقم ١٥٥١.

٢٧٠ ٦٥:- ومن الشرائط بيان من عليه البذر حتى يعرف المؤجر من المستاجر حكى عن أئمة بلخ أن بيان من عليه البذر انما شرط فى موضع ليس فيه عرف ظاهر [ان البذر] على من يكون أو كان العرف مشتركا، اما فى كل موضع كان بينهم عرف ظاهر أن البذر يكون على احدهما بعينه لا يشترط بيان من عليه البذر، اذ المعروف كالمشروط كما فى نقد البلد.

٢٧٠ ٦٦:- **وفى الخانية:** وإن كان العرف مشتركا لا يصح المزارعة، وهذا إذا لم يذكر لفظاً يعلم به صاحب البذر، فإن ذكر لفظاً يدل عليه، بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض لتزرعها لى، أو قال: إستاجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيانا أن البذر من [قبل] صاحب الارض، وإن قال: لتزرعها لنفسك كان بيانا أن البذر من قبل العامل. **وفى الكبرى:** قال الفقيه ابو بكر البلخى: وإن كان العرف مختلفاً فسدت المزارعة.

٢٧٠ ٦٥:- أخرج البيهقى فى سننه عن عمر بن عبد العزيز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى مرضه الذى مات فيه: قاتل الله اليهود، والنصارى اتّخذوا قبور أنبياءهم مساجد لا يقيمون دينان بارض العرب، فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه اجلى أهل نجران الى البحرين، واشترى عقبرهم، واموالهم، واجلى أهل فدك وتيماء، واهل خيبر، واستعمل يعلى بن منية فاعطى البياض على ان كان البذر، والبقر والحديد من عمر فلعمر الثلثان ولهم الثلث، وإن كان منهم فلهم الشطر، وأعطى النخل والعنب ان لعمر الثلثين، ولهم الثلث. السنن الكبرى، المزارعة، باب من أباح المزارعة بجزء معلوم مشاع ٧٤/٩ برقم ١١٩٥٥.

وأخرج البخارى فى صحيحه تعليقا، وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاؤا بالبذر فلهم كذا صحيح البخارى. ٣١٣/١. باب المزارعة بالشطر رقم الباب: ٨ المزارعة.

٢٧٠ ٦٧:- م: وفى نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله: أجرتك ارضى هذه سنة [بالثلث] أو قال بالنصف قال: هو جائز، والبذر على المزارع، ولو قال: دفعت اليك ارضى، أو قال: أعطيتك ارضى مزارعة بالثلث فهذا فاسد. وفى الذخيرة: ولو قال: استأجرتك لتزرع ارضى هذه بالثلث فهذا جائز، والبذر على رب الارض.

٢٧٠ ٦٨:- م: ومن الشرائط بيان ما يزرع فى الارض، وهذا قياس، وفى الاستحسان بيان ما يزرع فى الأرض ليس بشرط فوض رأى إلى المزارع أو لم يفوض بعد أن ينص على المزارعة، هكذا ذكر شيخ الاسلام فى أول شرح المزارعة.

٢٧٠ ٦٩:- وفى الخانية، الحاوى: والشرط الثالث بيان جنس البذر، ولا يشترط بيان مقدار البذر؛ لان ذلك يصير معلوماً بإعلام الارض، فإن لم يبين جنس البذر، إن كان البذر من قبل صاحب الأرض جاز، وإن كان البذر من قبل العامل، ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة إلا إذا فوض الامر إلى العامل على وجه العموم، بأن قال [له] رب الارض على أن تزرعها مابداً أو مابداً لى [وإن لم يفوض الامر اليه على وجه العموم، وكان البذر من قبل العامل، ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة، فإذا زرعها شيئاً ينقلب جائزاً.

٢٧٠ ٧٠:- ومن الشرائط بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة بينهما فى الخارج بأن يقول بالنصف، أو بالثلث، أو بالربع، أو ما اشبهه، فإن بينا نصيب من لا بذر من جهته جازت المزارعة قياساً [واستحساناً، وإن بينا نصيب من كان البذر

٢٧٠ ٦٧:- أخرج ابن أبى شيبة عن القاسم، وابن سيرين أنهما كانا لا يريان بأساً أن يعطى الرجل ارضه آخر على أن يعطيه الثلث، أو الربع، أو العشر، ولا يكون عليه من النفقة شئ. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، من لم ير بالمزارعة بالنصف، وبالثلث، وبالربع بأساً ١٢٧/١١ برقم ٢١٦٥٣-

من جهته جازت المزارعة استحساناً [لاقياساً، ومن شرائط المعاملة أن يكون العقد واقعاً على ما هو في حد النمو بحيث يزيد في نفسه بسبب عمل العامل فالمعاملة لاتصح، وسيأتى بيان ذلك في خلال المسائل. وفي الخانية: وينبغي أن يكون العامل يعرف الأرض؛ لأنه إذا لم يعلم، والأراضي متفاوتة لايصير العمل معلوماً.

٢٧٠٧١:- الفتاوى الغياثية، الفتاوى العتابية: الأصل فيه أن عقد المزارعة عقد شركة من جانب صاحب الأرض منفعة الأرض، ومن جانب المزارع منفعة العمل، وفيه معنى استيجار الأرض ببعض الخارج، إن كان البذر من العامل، أو إستيجار العامل إن كان البذر من رب الأرض حتى لايجوز فيه شرط العمل، والبقر على رب الأرض، أو شريكه بيان في العمل.

٢٧٠٧٢:- وأما بيان حكمها فنقول: لها حكمان، احدهما يثبت في الحال، وهو الملك في منفعة الأرض، إن كان البذر من جهة المزارع، أو ثبوت الملك في منفعة العامل، إن كان البذر من جهة رب الأرض، وفي المعاملة الحكم الذى يثبت في الحال ثبوت الملك في منفعة العامل، وحكم آخر يثبت في [الثانى] وهو الشركة في الخارج.

٢٧٠٧٣:- وأما بيان صفتها فنقول: المعاملة لازمة من الجانبين للحال حتى أن كل واحد من العقادين لايملك الفسخ إلا بعذر.

٢٧٠٧٤:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو أراد احدهما ليسافر ليس له الفسخ، والمزارعة لازمة من قبل من لا يذر من جهته حتى لايملك الفسخ إلا بعذر غير لازم من قبل من له البذر [قبل إلقاء] البذر في الأرض حتى يملك الفسخ من غير عذر، وبعد ما ألقى البذر في الأرض تصير لازمة من الجانبين حتى لايملك احدهما الفسخ بعد ذلك الا بعذر، وهذا لان من كان البذر من قبله فهو مستاجر أما للعامل أو منفعة الأرض لأنه

بأذل عين مال فيكون مستاجراً، ومستاجر يجبر على قبض المستاجر حتى يتأكد عليه البذل، فأما لا يجبر على الاستيفاء لأن الاستيفاء خالص حقه لم يتعلق به حق أحد، فيكون بالخيار إن شاء استوفى، وإن شاء لم يستوف، ولهذا قلنا أن من استاجر داراً بدرهم ليسكنها كان مجبراً على قبض الدار حتى يتأكد حق الآخر البذل، فأما لا يجبر على إستيفاء السكنى بل هو بالخيار إن شاء سكن، وإن شاء لم يسكن.

٢٧٠٧٥- وكذا إذا استاجر أرضاً ليزرعها بدرهم يكون مجبراً على قبض الأرض حتى يتأكد حق الآخر، فأما لا يجبر على المزارعة بل يخير، فقال: إن شئت فازرع، وإن شئت فلا تزرع، فدل أن المستاجر مما لا يجبر على استيفاء ماملكه بالاجازة بل يخير في ذلك إذا وقعت الاجارة بالدراهم والدنانير، فكذا إذا وقعت الاجارة ببعض ما يخرج منها لا يجبر المستاجر على الزراعة بل يخير، فإذا كان مخيراً في الزراعة انتفى اللزوم بخلاف ما لو استاجر أرضاً للزراعة بالدراهم، أو دنانير، أو بعرض بعينه، ثم قال المستاجر: لا ازرع هذه الأرض وإنما ازرع أرضاً أخرى، أو قال: لا ازرع أرضي سنتي هذه، فإنه لا يجبر على الزراعة، وكان بالخيار إن شاء زرع، وإن شاء لم يزرع إلا أن اللزوم لا يبقى لحق الآخر؛ لأن اللزوم لو بقى في حقه، وترك [في يده إذا انتقضت المدة وجب له الاجر على المستاجر بالتمكن] من الزراعة، وكان في اللزوم فائدة.

٢٧٠٧٦- قياس مسألة الاستيجار بدرهم بعينه، أو بعرض بعينه، ما لو دفع النخيل معاملة بالنصف ثم أراد صاحب النخيل أن ينقض المعاملة لم يكن له ذلك، وإن كان هو مستاجراً بمنزلة من كان البذر من قبله

٢٧٠٧٧- وفي المتنقي: عن أبي يوسف رحمه الله: إذا كان البذر من قبل رب الأرض، ودفعه إلى المزارع فليس لواحد منهما أن يبطل المزارعة، وإن لم يدفع البذر إلى المزارع [فلرب الأرض أن يبطلها، وليس للمزارع] أن يبطلها.

الفصل الثانى

فى بيان انواع المزارعة

٢٧٠٧٨:- مسائل هذا الفصل تدور على اصل أن استيجار الأرض للزراعة

ببعض ما يخرج منها جائز، وكذلك استيجار العامل [والأرض] ببعض الخارج جائز، وأما استيجار غيرهما ببعض الخارج لايحوز، وبعد الوقوف على هذه نشتغل ببيان المسائل.

٢٧٠٧٩:- فنقول: المزارعة تتنوع على نوعين: (١) احدهما: أن

تكون الأرض من احدهما. [(٢) والثانى: أن تكون الأرض منهما، فإن كان الأرض من احدهما] فهو على وجهين: أيضاً. (١) احدهما: [أن يكون البذر من احدهما. (٢) والثانى: أن يكون البذر منهما، فإن كان البذر من احدهما فهو على وجه: (١) احدها] أن يكون البذر، والأرض، والبقر، واللات [العمل] من قبل احدهما، ومن الآخر مجرد العمل، وفى هذا الوجه العقد جائز. وفى شرح الطحاوى: ويكون هذا مستاجراً ببعض الخارج. (٢) الوجه الثانى: أن يكون

٢٧٠٧٨:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم: أعطى خبير اليهود على أن يعملوها، ويزرعوها، ولهم شطر ما خرج منها، صحيح البخارى، المزارعة، باب المزارعة مع اليهود ١/ ٣١٣ برقم ٢٢٧٣ ف: ٢٣٣١-

٢٧٠٧٩:- قول المصنف: احدها أن يكون البذر، والأرض، والبقر، واللات العمل

من قبل احدهما:- أخرج البيهقى فى سننه حديثاً طويلاً طرفه هذا، واستعمل يعلى ابن منية فاعطى البياض على ان كان البذر، والبقر، والحديد من عمر فلعمر الثلثان، ولهم الثلث، وإن كان منهم فلهم الشطر، وأعطى النخل، والعنب أن لعمر الثلثين، ولهم الثلث. السنن الكبرى،

المزارعة، باب من اباح المزارعة بجزء معلوم. ٩/ ٧٤ برقم ١١٩٥٥ ->

الأرض من قبل رب الأرض وحدها، والبذر، والبقر، والعمل، واللات العمل على المزارع.
وفى الخانية: وشرطاً لصاحب الأرض شيئاً معلوماً من الخارج ، م: وفى هذا الوجه العقد جائز، **وفى شرح الطحاوى:** ويكون هذا مستاجراً ببعض الخارج.

(٣) الوجه الثالث: أن يكون [البذر] والأرض من واحد، والعمل، والبقر من آخر، وفى هذا الوجه العقد جائز أيضاً، **وفى شرح الطحاوى:** ويصير صاحب الأرض مستاجراً للشخص ببعض الخارج.

(٤) الوجه الرابع: أن يكون الأرض، والبقر من واحد، والبذر، والعمل من آخر، وفى هذا الوجه المزارعة فاسدة فى ظاهر الراوية وروى أصحاب الامالى عن أبى يوسف: أنه جائز، **وفى الخانية:** والفتوى على ظاهر الراوية، وإن كان البذر من احدهما، والباقى على الآخر فهذا فاسد، وعلى هذا لو اشترك ثلاثة، أو اربعة، ومن البعض البقر وحده، أو البذر وحده كان فاسداً، وكذلك لو اشترك ثلاثة، أو اربعة، والبذر من احدهم فقط، أو البقر من احدهم فقط كان فاسداً.

«**قول المصنف الوجه الثانى:** أخرج ابن أبى شيبه عن كليب بن وائل قال قلت: لابن عمر: رجل له أرض، وماء ليس له بذر، ولا بقر فاعطاني أرضه بالنصف فزرعتها ببذرى وبقرى، ثم قاسمته على النصف قال: حسن. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، من لم ير بالمزارعة بالنصف، وبالثلث، وبالربع بأساً ١٢٦/١١ برقم ٢١٦٤٤»

قول المصنف: ورى أربعة اشتركوا الخ: هذا الحديث أخرجه الطحاوى بتمامه عن مجاهد رسلاً: فانظر عن مجاهد قال: اشترك اربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهم على البذر، وقال الآخر على العمل، وقال الآخر على الأرض، وقال الآخر على الفدان فزرعوا ثم حصدوا، ثم اتوا النبى صلى الله عليه وسلم، فجعل الزرع لصاحب البذر ، وجعل لصاحب العمل أجراً، وجعل لصاحب الفدان درهماً فى كل يوم، وألغى الأرض فى ذلك. شرح معانى الآثار للطحاوى، المزارعة، باب من زرع فى أرض قوم بغير اذنهم ٣/ ٣٩٩ برقم ٥٨٤٤. اعلاء السنن، المزارعة، باب النهى عن المزارعة ٥٨/ ١٧. قبيل تاويل قوله من زرع فى أرض قوم بغير اذنهم.

وفى الخلاصة الخانية: وروى اربعة اشتركوا على ان يكون من احدهم البقر، ومن الثانى البذر، ومن الثالث الأرض، ومن الرابع العمل فلم يجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) الوجه الخامس: إذا دفع بذراً إلى رجل ليزرع فى أرض بنصف الخارج [أو الثلث، أو الربع] فالمزارعة فاسدة فى هذا الوجه فى ظاهر الرواية، وكذلك إذا دفع بقرأ مفرداً إلى رجل ليزرع فى أرض بنصف الخارج فالمزارعة فاسدة فى ظاهر الرواية، وعن أبى يوسف رحمه الله: أنه يجوز ذلك، وذكر شيخ الاسلام فى الباب الثانى من شرح كتاب المزارعة أن على قول أبى يوسف: إنما يجوز هذا العقد إذا كان العامل فى الأرض غير رب الأرض أما إذا كان العامل رب الأرض فلا يجوز.

٨٠. ٢٧٠- وفى نوادر بشر: عن أبى يوسف رحمه الله: إذا كان رب الأرض هو العامل ببذر رجل، وبقره، جازت المزارعة ثم رجع، وقال لا يجوز أن يأخذ رب الأرض البذر من مزارعه معاملة ليعمله.

٨١. ٢٧٠- شرح الطحاوى: ولو دفع البذر مزارعة ليزرعها المزارعة فى أرضه من جهة الملك أو من جهة الاجارة، أو من جهة العارية، أو بوجه من الوجوه على أن الخارج بينهما لايجوز. وروى عن أبى يوسف: أنه يجوز لتعامل الناس، والحيلة فى ذلك أن يأخذ أرضه مزارعة، ثم يستعين صاحب البذر من صاحب الأرض ليعمل له يجوز ذلك، وما حصل يكون بينهما على الشرط.

٨٢. ٢٧٠- م، وفى النوازل: رجل له أرض إن اراد أن يأخذ بذراً من رجل حتى يزرعها، ويكون الزرع بينهما فالحيلة فى ذلك أن يشتري نصف البذر من صاحب البذر بثمان معلوم ويبرئه البائع عن الثمن، ثم يقول له إزرعها بالبذر كله على أن الخارج بيننا نصفان.

٨٣. ٢٧٠- وفى الفتاوى الغيائة، الفتاوى العتائية: ولو دفع البذر، والبقر إلى رب الأرض أو البذر وحدها ليعمل على أن الخارج نصفان لم يجز إلا رواية عن أبى يوسف:

والحيلة أن يبيع نصف البذر من رب الأرض ليزرع، والخارج بينهما نصفان، ويصير رب الأرض معيراً لنصف ارضه منه ينبغي أن يقبض الأرض ثم يبيعه من العمل.

٢٧٠٨٤:- وفي شرح الطحاوى: عن محمد بن سلمة عن محمد بن سماعة، وبشر بن الوليد عن أبي يوسف: إن دفع البذر مزارعة بغير ارض جازت المزارعة، وكان البذر بمنزلة رأس مال المضاربة، وقال محمد: لا يجوز قال ابن سلمة قول أبي يوسف يعجبني وهو خير. م: (٦) الوجه السادس: أن يكون البذر، والبقر من واحد، والأرض، والعمل من آخر؛ فإنه فاسد ايضاً كما لو دفع البذر وحده. وفي الكافي: والخارج لرب البذر فى الوجهين: وفى رواية لرب الأرض.

٢٧٠٨٥:- م: ثم فى كل موضع جازت المزارعة كان الخارج بين المزارع، ورب الأرض على السهام، والاجزاء التى شرطاً فى المزارعة، وإن هلك الخارج قبل الادراك بان اصطلم الزرع بأفة، أو لم ينبت اصلاً، فإنه لاشيئ لواحد منهما على صاحبه، وفى كل موضع فسدت المزارعة فالخارج كله لصاحب البذر فبعد ذلك ينظر إن كان البذر من قبل العامل فعليه لرب الأرض أجر مثل الأرض، وإن كان البذر من قبل رب الأرض فعليه للعامل أجر مثل عمله.

وفى الكافي: ثم عند أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله: لايزاد على ما شرط له فى المزارعة، وعند محمد رحمه الله فى الفصلين له اجر مثله بالغاً مابلف.

٢٧٠٨٦:- م: فبعد ذلك ينظر إن كان البذر من قبل صاحب الأرض، وغرم للعامل اجر مثل عمله يطيب له جميع الخارج، ولا يتصدق بشيئ منها، وإن كان البذر

٢٧٠٨٥:- أخرج الترمذى فى سننه عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن ابيه عن جدّه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً، والمسلمون على شروطهم إلاّ شرطوا حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً. سنن الترمذى، الأحكام، باب ما ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس ١ / ٢٥١ برقم ١٣٦٤-

من قبل المزارع فالمزارع يتصدق بما زاد على بذره، وما انفق، وما غرم من اجر مثل الأرض لصاحب الأرض، وما زاد على ذلك، فإنه يتصدق به، وإن هلك الخارج في هذه الصورة، أو لم تنبت الأرض شيئاً فللعامل اجر مثل عمله.

٨٧ ٢٧٠- وإذا أراد رب الأرض، والمزارع، أن يطيب لهما الزرع عندهما في موضع فسدت المزارعة عندهما، وعند أبي حنيفة في موضع صحت المزارعة عند ذلك، فالوجه في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله أنه قال يميز النصيبان نصيب [رب] الأرض، ونصيب المزارع، ويقول: رب الأرض للمزارع وجب لى عليك اجر مثل الأرض، أو نقصانها، ويقول: ووجب لك على أجر مثل عملك، وثيرانك، وقدر بذرك فهل تصالحنى على هذه الحنطة، وعلى ما وجب لك عما وجب لى عليك فيقول المزارع صالحت، ويقول المزارع لرب الأرض قد وجب لى عليك أجر مثل عملى، وبذرى، ووجب لك علىّ أجر مثل ارضك، أو نقصانها، فهل صالحتنى عما وجب [لك على بما وجب لى] عليك، وعلى هذه الحنطة، فيقول رب الأرض صالحت فإذا تراضيا على ذلك جاز، ويطيب لكل واحد منهما ما اصابه.

٨٨ ٢٧٠- **الظهيرية:** واعلم أن المزارعة إذا فسدت يجب على صاحب الأرض البذر اجر المثل لصاحبه، وهو صاحب الأرض، ان كان البذر من قبل

٨٨ ٢٧٠- أخرج ابو داود فى سننه عن أبى جعفر الخطمى قال: بعثنى عمى أنا وغلماً له إلى سعيد بن المسيّب قال: فقلنا له شئى بلغنا عنك فى المزارعة قال: كان ابن عمر لا يرى بها بأساً حتى بلغه عن رافع بن خديج حديث فاتاه فاخبره رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بنى جارثه فرأى زرعاً فى ارض ظهير فقال: ما أحسن زرع ظهير، قالوا: ليس لظهير، قال: اليس ارض ظهير، قالوا: بلى، ولكنه زرع فلان قال: فخذوا زرعكم وردّوا عليه النفقة، قال رافع: فأخذنا زرعنا، ورددنا اليه النفقة قال سعيد: افقر اخاك أو اكره بالدرهم- سنن أبى داود، البيوع، باب فى التشديد فى ذلك ٢/ ٤٨٢ برقم ٣٣٩٩- شبير أحمد القاسمى

العامل، والعامل إن كان البذر من صاحب الأرض كما بينا أن الخارج ملك صاحب البذر، ولكنه يستوفى المنفعة بحكم اجارة فاسدة فعليه اجر المثل كما فى سائر الاجارات الفاسدة، ثم ينظر إن كان البذر من العامل يحل له من الخارج مقدار البذر، وما انفق فيه، وما دفع من أجر المثل، ويتصدق بالباقي، وإن كان البذر من صاحب الأرض يطيب له الكل، ولم يتصدق.

٢٧٠٨٩: م. وفى كل موضع لم تفسد المزارعة إذا شرط البقر على احدهما لا يفسد المزارعة إذا شرط إستيجار البقر على احدهما، وإن شرط فى المزارعة عقد آخر، وهو استيجار البقر فيكون صفقة مشروطة فى صفقة، وإنما لم تفسد المزارعة؛ لان المراد من ذكر استيجار البقر بيان من عليه البقر لاحقيقة الاستيجار ألا ترى أن من شرط عليه استيجار البقر، إذا لم يستاجر البقر و[لكن] كرب الأرض بنفسه أو ببقر وهب له، أو ببقر ورث، أو اشترى جاز ذلك، وإن لم يستاجر فصار الجواب فى ذكر استيجار البقر كالجواب فى ذكر من عليه البقر.

٢٧٠٩٠: - هذا الذى ذكرنا إذا كان الأرض من احدهما والبذر من أحدهما، فاما إذا كان الأرض من احدهما، والبذر منهما، فإن شرط العمل على المدفوع إليه الأرض فصورته رجل دفع أرضه إلى رجل على أن يعمل المدفوع اليه فيها بنفسه، وبقره سنة هذه، ويبذرهما كراً من الطعام بينهما، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه: (١) اما إن شرطاً أن يكون الخارج [بينهما نصفين] - (٢) أو شرطاً [أن يكون] ثلثا الخارج للعامل، والثلث للدافع - (٣) أو شرطاً [أن يكون ثلثا الخارج لرب الأرض، والثلث للمدفع اليه] ففى الوجوه كلها المزارعة فاسدة. وفى الذخيرة: وإذا فسدت المزارعة، كان الخارج بينهما على قدر بذرها، النصف للدافع، والنصف للعامل.

٢٧٠٩١: - وفى الخانية: ولو كانت الأرض لاحدهما، والبذر منهما، وشرطاً العمل عليهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز، ولو كانت الأرض

بينهما، وشرطاً أن يكون البذر، والعمل من احدهما، والخارج بينهما نصفان لايجوز، ولو كان البذر من الدافع، والعمل على الآخر، والخارج بينهما نصفان لايجوز ايضاً، وكذا لو شرطاً ثلثي الخارج للعامل، والثلث للدافع، أو شرطاً ثلثي الخارج للدافع، والثلث للعامل، ولو كان البذر من العامل، وشرطاً ثلثي الخارج للعامل جاز، ولو كان الأرض، والبذر منهما، وشرطاً العمل على احدهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز، ويكون غير العامل مستعيناً فى نصيبه، ولو كانت الأرض والبذر منهما فشرطاً للدافع ثلث الخارج، والثلثين للعامل لايجوز فى اصح الروايتين، ولو شرطاً ثلثي الخارج للدافع لايجوز ايضاً.

٢٧٠ ٩٢- م: هذا إذا كانت الأرض من احدهما، والبذر بينهما، وقد شرطاً العمل على المدفوع اليه، فإن كانا شرطاً العمل عليهما فى هذه الصورة بان دفع الرجل إلى رجل أرضاً على أن يعمل فيها رب الأرض، والمدفوع اليه ببذر مشترك بينهما، فهذه المسألة على وجوه ايضاً. (١) فإن شرطاً أن الخارج بينهما نصفان فهذا جائز قالوا بانه يطيب للعامل نصف الخارج لايتصدق بشئ من ذلك هذا إذا شرطاً ان يكون الخارج بينهما نصفين. (٢) فاما إذا شرطاً أن يكون لصاحب الأرض الثلثان، والثلث للذى يعمل معه. (٣) أو شرطاً أن يكون ثلثا الخارج للعامل كانت المزارعة فاسدة فى الوجهين جميعاً.

٢٧٠ ٩٣- وإذا فسدت هذه المزارعة فى المسالتين جميعاً يقول: إذا خرجت الأرض طعاماً، إن كان شرطاً أن يكون الثلثان لرب الأرض، والثلث للعامل، فالخارج بينهما نصفان على قدر بذريهما، فما اصاب صاحب الأرض يكون طيباً له لايتصدق بشئ منه، والنصف الآخر للعامل الا أن العامل يغرم اجر مثل نصف الأرض [وإذا فسدت المزارعة غرم اجر مثل نصف الأرض] ثم يأخذ من نصف الخارج قدر بذره، وما غرم من اجر مثل نصف الأرض، ويتصدق بالزيادة، وإن شرطاً أن يكون

الثلاثان للعامل، والثالث لرب الأرض فالخارج بينهما نصفان على قدر بذريهما إلا أن العامل لا يغرم شيئاً من اجر مثل الأرض لصاحب الأرض، ولا يتصدق بشيء.

٢٧٠ ٩٤:- هذا الذى ذكرنا إذا كان الأرض من احدهما؛ فاما إذا كان الأرض مشتركة بين رجلين دفعها احدهما إلى صاحبه على أن يزرعها فيكون الخارج بينهما فهذه المسألة على وجهين: (١) إما أن يكون البذر من جهة المزارع - (٢) أو من جهة الدافع، فإن كان من جهة المزارع، وشرطاً أن يكون الخارج بينهما نصفين فهذه المزارعة فاسدة، هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب، قال مشائخنا رحمهم الله: اراد بقوله المزارعة فاسدة المزارعة فى نصيب الدافع، وإذا فسدت المزارعة ان أخرجت الأرض طعاماً، كان كله لصاحب البذر، وهو المزارع يأخذ المزارع نصف ذلك فيطيب له، والنصف الآخر خرج من نصيب الدافع يدفع للعامل من ذلك مقدار بذره، وما غرم من اجر مثل نصف الأرض لصاحبه، وما غرم [للاجر] فيتصدق بالزيادة، وإن لم تخرج الأرض شيئاً غرم المزارع للدافع اجر مثل نصف الأرض وهو نصيب الدافع من الأرض.

٢٧٠ ٩٥:- هذا الذى ذكرنا: إذا كان البذر من جهة المزارع، فاما إذا كان البذر من جهة الدافع، وشرطاً أن يكون الخارج بينهما نصفين فالمزارعة فاسدة ايضاً، وإن كان البذر من جهة المزارع، وشرطاً أن يكون الخارج بينهما اثلاثاً، فإن شرطاً الثلثين للمزارع، والثالث للدافع فهذا جائز، والخارج بينهما على ما شرطاً، وإن شرطاً الثلثين للدافع فهذا الفصل لم يذكر محمد رحمه الله فى الاصل قالوا: ويجب أن تكون هذه المزارعة فاسدة.

٢٧٠ ٩٦:- وفى الذخيرة: هذا كله إذا كان البذر من جهة المزارع؛ فاما إذا كان من جهة الدافع، فإن شرطاً الخارج بينهما نصفان فالمزارعة فاسدة، وكذلك إن شرطاً الخارج بينهما اثلاثاً فالمزارعة فاسدة، هذا إذا كان الأرض بينهما، والبذر من احدهما، فاما إذا كان البذر منهما، فإن شرطاً أن يكون البذر

نصفان، وفى هذا الوجه إن شرطاً الخارج بينهما نصفان فهو جائز، والخارج بينهما على ما شرطاً، وإن شرطاً الخارج بينهما اثلاثاً، فإن شرطاً الثلثين للمزارع ففى المسألة روايتان، فى رواية تفسد المزارعة، وفى رواية لا تفسد.

٩٧ ٢٧٠- م: وإن كان البذر من جهة الدافع، وشرطاً أن يكون الخارج بينهما [نصفان فسدت المزارعة، وإذا شرطاً أن يكون] اثلاثاً أن شرطاً الثلثين للدافع فهذا فاسد، وإذا فسدت هذه المزارعة، وأخرجت الأرض طعاماً، فالخارج كله لصاحب البذر، وهو الدافع، ويغرم الدافع للعامل اجر مثل عمله فى جميع الأرض، واجر مثل نصف الأرض، ويطيب [له] نصف الخارج، واما النصف الآخر، فإنما خرج من أرض المزارع فيأخذ من ذلك نصف بذره، ونصف ما غرم من اجر مثل العامل، ونصف اجر مثل الأرض، ويتصدق بالزيادة، وإن شرطاً الثلثين للمزارع لم يذكر هذا الفصل فى الكتاب، قالوا: ويجب أن تكون المزارعة فاسدة.

٩٨ ٢٧٠- هذا الذى ذكرنا: إذا كان الأرض بينهما، والبذر من احدهما؛ فاما إذا كان البذر منهما فهو على وجهه، إذا شرطاً أن يكون البذر بينهما نصفين، وفى هذا الوجه إن شرطاً الخارج بينهما نصفين فهو جائز، والخارج بينهما على ما شرطاً، وإن شرطاً أن يكون ثلثا الخارج للمزارع، وثلثه للدافع ذكر فى رواية أبى سليمان رحمه الله، وفى بعض روايات أبى حفص: أنها فاسدة، وذكر فى بعض روايات أبى حفص: أنها جائزة، وكان الفقيه أبو بكر البلخى يقول: ليس فى المسألة اختلاف الروائين، ولكن اختلف الجواب لاختلاف الموضوع، وكان الفقيه ابو اسحاق الحافظ رحمه الله يقول: فى المسألة روايتان، وهو الصحيح، ولا خلاف أن البذر إذا كان مختلطاً وقت الالتقاء ان المزارعة فاسدة، فاما إذا لم يكن البذر مختلطاً قبل الالتقاء فوجه رواية الجواز، ظاهر وهذه الرواية اصح عندى، وإذا جازت المزارعة على هذه الرواية، كان الخارج بينهما على ما شرطاً، وإن شرطاً أن يكون ثلثا الخارج للدافع، والثلث للمزارع، فالمزارعة فاسدة على الروايات كلها.

٢٧٠٩٩:- هذا إذا شرطاً أن يكون البذر بينهما نصفين، فإن شرطاً أن يكون ثلثا البذر على الدافع، وثلثه على المزارع، ان شرطاً أن يكون الخارج بينهما، فالمزارعة فاسدة، ويكون الخارج بينهما على قدر بذرهما، الثلثان للدافع، والثلث للمزارع، وكذلك إذا شرطاً أن يكون ثلث البذر للدافع، والثلثان للعامل كانت المزارعة فاسدة أيضاً.

٢٧١٠٠:- وفي الذخيرة: رجل اخذ أرضاً مزارعة، وهى خراب على أن يعمرها، والبذر بينهما يزرعها مع رب الأرض ثلاث سنين فلما زرعاً سنة أنزعها رب الأرض من يده، فهذه مزارعة فاسدة لانعدام شرائطها، والزرع بينهما على قدر البذر وللعامل اجر مثل عمله فيما عمر، ولصاحب الأرض اجر مثل نصف الأرض الذى استغل يبذر العامل لانه انتفع به بحكم عقد فاسد.

م: الفصل الثالث فى الشروط فى المزارعة

هذا الفصل يشتمل على انواع

١٠٢٧٢-: نوع منها فى شرط الخارج كله لاحدهما؛ وإنه على وجهين:
(١) اما أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وصورته رجل دفع إلى رجل أرضاً بذراً على أن يزرعه بنفسه، واجرائه، وبقره، فإن شرطاً أن يكون الخارج كله لرب البذر فهو جائز، هكذا ذكر محمد رحمه الله فى الاصل، ولم يرد بقوله فهو جائز ان المزارعة جائزة لان هذا العقد ليس بمزارعة؛ لان فى المزارعة الخارج يكون مشتركاً، والخارج فى هذه الصورة ليس بمشترك؛ وإنما أراد به أن اشتراط جميع الخارج لصاحب البذر جائز، وإن شرطاً أن يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز، وأراد به أن اشتراط جميع الخارج للمزارع جائز.

١٠٢٧٢-: (٢) وإن كان البذر من جهة المزارع، وهو الوجه الثانى، فهذا على وجوه: (١) أحدها: أن يقول صاحب الأرض لرجل ازرع أرضى بكر من طعامك على أن يكون الخارج كله لى، وهذا فاسد، وإذا فسد هذا العقد كان جميع الخارج لصاحب البذر، وعليه اجر مثل الأرض لصاحب الأرض. وفى الابانة: اخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج، م: ويطيب لصاحب البذر من الخارج قدر بذره ما غرم، ويتصدق بالزيادة. (٢) ولو قال رب الأرض للمزارع، ازرع أرضى ببذر على أن يكون الخارج كله لى فهذا الشرط جائز، ويصير العامل مقرضاً للبذر من رب الأرض، ويكون الخارج كله لرب الأرض، ويكون المزارع معيناً [له فى العمل].

وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: ازرع لى فى أرضى ببذر على أن يكون

الخارج لى جاز، ولو لم يقل لى، والمسالة بحالها لم يجر طعن عيسى، وقال يجب أن يكون كالأول، ولو قال فى المسالتين على أن الخارج نصفان جاز.

م: (٣) ولو قال له رب الأرض: ازرع لى أرضى ببذرك على أن يكون الخارج كله لك فهذا فاسد، والخارج كله لرب الأرض، وللمزارع على رب الأرض مثل بذره واجر مثل عمله.

٢٧١٠٣- ولو قال له رب الأرض ازرع أرضى ببذرك على أن يكون الخارج كله لك فهذا جائز، ويكون الخارج لصاحب البذر، ويكون صاحب الأرض معيراً له أرضه، ولو قال له صاحب الأرض: ازرعها لى ببذرك على أن يكون الخارج [كله] بيننا نصفان كانت المزارعة جائزة، وكان الخارج بينهما نصفان كما إذا قال رب الأرض للمزارع اقرضنى مائة درهم، ثم اشتري بها كر حنطة، وابذرها لى فى أرضى على أن يكون الخارج بيننا نصفان أليس أنه يجوز فكذا هنا.

٢٧١٠٤- وإذا دفع بذراً إلى آخر، وقال: ازرعها فى أرضك على أن ما اخرج الله تعالى من شئ فهو بيننا، فالمزارعة فاسدة، والزرع لصاحب البذر، هكذا ذكر فى مزارعة الاصل، وذكر فى أول كتاب الماذون أن الزرع للمزارع، وهو صاحب الأرض.

٢٧١٠٥- الخانية: ولو دفع رجل بذراً إلى صاحب الأرض ليبذره صاحب الأرض [فى أرضه] ويعمل فى ذلك سنة هذه على أن ما اخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفين لايجوز، ويكون الزرع كله لصاحب البذر، وعليه لصاحب الأرض مثل اجر أرضه اخرجت الأرض أو لم تخرج. الفتاوى العتائية: ولو دفع البذر إلى رب الأرض، وقال ازرعه على أن الخارج لك أولى، أو نصفان لم يجز.

٢٧١٠٦- وفى السراجية: أرض لرجل دفعها إلى آخر ليزرعها بكر حنطة مشتركة بينهما إن شرطاً أن يكون الخارج بينهما نصفين، أو ثلثاه لاحدهما،

والثلث للآخر فهي فاسدة، سئل اسحاق ابو نصر عمن زرع أرضه، ثم قال لآخر ما فى الأرض فازرعه بالنصف قال لا يجوز لما فيه من شرط القلع.

٢٧١٠٧:- م: وإذا دفع الرجل بذراً إلى رجل، وقال ازرعه فى أرضك ليكون الخارج كله لك، أو قال: ازرع أرضك ببذرِكَ ليكون الخارج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقرضاً للبذر من صاحب الأرض ليزرعه فى أرضه، وقد قبضه رب الأرض بيده حقيقة، وإن كان صاحب البذر قال [له] ازرع [لى] أرضك ببذرِى ليكون الخارج كله لك فهذا فاسد، والخارج كله لصاحب البذر.

٢٧١٠٨:- وإذا دفع بذراً إلى رجل ليزرعه فى أرضه على أن الخارج كله لصاحب البذر فهذا الشرط جائز، ويصير صاحب البذر مستعيراً للأرض من رب الأرض، ومستعيناً به ليزرع له بذره [كل] ذلك جائز.

ولو كان قال: ابذر هذا فى أرضك لنفسك على أن ما اخرج الله من شئى فهو لى كله فالخارج كله لصاحب الأرض، ولصاحب البذر على صاحب الأرض مثل بذره.

٢٧١٠٩:- وفى الظهيرية: إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل ليزرعها على أن ما رزق الله تعالى من شئى فهو بيننا نصفان، فالمسألة على وجهين: احدهما أن يكون البذر من قبل العامل، والثانى أن يكون البذر من صاحب الأرض، وكل وجه على ثلاثة أوجه إن سكتا عن شرط البقر، أو شرطاً البقر على العامل، أو على رب الأرض، فإن سكتا فالبقر على العامل سواء، كان البذر منه، أو من صاحب الأرض؛ لأن البقرة آلة العمل فيكون على من عليه العمل، وإن شرطاً البقر على [العامل] عند السكوت كما كان عليه فالشرط لا يزيده إلا وكادُهُ، وإن شرطاً البقر على صاحب الأرض قد ذكرنا أن البذر إن كان من قبله يجوز، وإن كان من قبل العامل لا يجوز وروى عن أبى يوسف أنه يجوز، ثم عند أبى يوسف رحمه الله فى ظاهر الرواية وهو

قول محمد رحمه الله: إذا فسدت المزارعة فى حصة البقر فسدت فى حصة الأرض ايضا، وإن وجد المفسد فى حق البقر.

٢٧١١٠:- هذا الذى ذكرنا إذا دفع إلى صاحب الأرض مزارعة، فاما إذا دفع إلى صاحب الأرض كراً من طعام على أن يزرعه فى أرضه، ويعمل سنة هذه، وعلى أن ما زرع الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان، فهذا فاسد فى قول أبى يوسف، ومحمد رحمه الله يقول أولاً فهذا جائز، فإذا لم تجز المزارعة يكون الخارج كله لصاحب البذر، ولصاحب الأرض مزارعة فإن المزارعة فاسدة، والزرع كله للعامل، وقال هاهنا الزرع كله لصاحب البذر، وإنما اختلفت الجواب لاختلاف الموضوع.

٢٧١١١:- فتاوى آهو: دفع الزرع المدرك مزارعة بالنصف للحفظ لايحوز، وفى غير المدرك يحوز، كذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده: دفع الأرض المستاجرة من الأجر مزارعة جاز إن كان البذر من المستاجر، ولو دفع معاملة لايحوز ملكه.

٢٧١١٢:- فى شروط الحاكم الشهيد السمرقندى - قلت قال محمد رحمه الله فيه قولان، فى الاول يحوز، وفى الآخر لا، وهو الاصح، وفى الحيل استاجر أرضاً ثم استاجر صاحبها ليعمل فيها كان جائزاً، وكذا اذا دفع المستاجر الأرض الى صاحبها مزارعة، وكان البذر من قبل المستاجر جاز على قول من يحوز الاجارة.

٢٧١١٣:- الخانية، الولوالجية: رجل دفع الى رجل أرضاً وبذراً، وباع نصف البذر من المدفوع إليه، فزرع المدفوع اليه بعض البذر فى أرضه، وبعضه فى أرض الدافع، فما زرع المزارع فى أرض نفسه يكون الكل له، وما زرع فى أرض الدافع يكون مشتركاً بينهما على ما شرط.

م: نوع آخر

فى اشتراط عمل غير المزارع [مع المزارع]

٢٧١١٤:- وإذا دفع الرجل أرضه إلى رجل على أن يزرعها ببذره، وبقره، ويعمل فيها معه هذا الرجل الآخر، فما اخرج الله تعالى من شئ فالثالث من ذلك لصاحب الأرض، والثالث لصاحب البذر والعمل، والثالث لصاحل العمل الذى لا بذر من جهته فهذه المزارعة فاسدة. **وفى التجريد، الخانية:** فالثالث لصاحب الأرض، والثلاثان لصاحب البذر، وعلى صاحب البذر اجر مثل عمله، ولا يتصدق واحد بشئ، وإذا كان البذر من قبل صاحب الأرض، والمسألة بحالها فهذا جائز، والثالث لصاحب الأرض، والثلاثان للعاملين.

٢٧١١٥:- م: واراد بقوله المزارعة فاسدة الفساد فى حق المزارع الثانى، اما فى حق المزارع الأول، فالمزارعة صحيحة، ثم فساد المزارعة فى حق الثانى لا يوجب فساد المزارعة فى حق الاول؛ لان المزارعة الثانية غير مشروطة فى المزارعة الأولى، حتى لو كانت المزارعة الثانية [مشروطة] فى الأولى بان قال على أن يعمل هذا الرجل الآخر معه كانت المزارعة الأولى فاسدة عند بعض المشائخ وبه كان يفتى شمس الأئمة السرخسى، وقال بعض المشائخ: لا تفسد المزارعة، وإن كانت الثانية مشروطة فى الأولى.

نوع آخر

فى اشتراط بعض الخارج لغير المتعاقدين

٢٧١١٦:- إذا شرط فى عقد المزارعة بعض الخارج لعبد احدهما، فهذا على وجهين: الأول أن يكون البذر من صاحب [الأرض] وقد شرط ثلث الخارج لرب الأرض، والثلث للمزارع، والثلث لعبد رب الأرض، فالمزارعة جائزة سواء كان على العبد دين، أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع، أو لم يشترط.

٢٧١١٧:- وفى الكافى: وإن كان البذر من رب الأرض، وشرط ثلث الخارج لنفسه، وثلثه للمزارع، وثلثه لعبد ماذون مديون للمزارع، ولم يشترط العمل على العبد، فالمشروط للعبد يكون لرب البذر عند أبى حنيفة على قول من يجبر المزارع، وقالوا: هو للمزارع.

٢٧١١٨:- م: هذا الذى ذكرنا إذا كان البذر من قبل رب الأرض، وشرط ثلث الخارج لعبد رب الأرض، فإن شرط ثلث الخارج لعبد المزارع، فالمزارعة جائزة ايضاً سواء كان على العبد دين أو لم يكن، وسواء شرط عمل العبد مع المزارع، أو لم يشترط.

٢٧١١٩:- هذا الذى ذكرنا إذا كان البذر من قبل رب الأرض، وإن كان البذر من قبل المزارع، فإن شرط ثلث الخارج لعبد رب الأرض، فالمزارعة جائزة، إذا لم يكن على العبد دين، ولم يشترط عمله، ويعتبر المشروط للعبد مشروطاً للمولى من الابتداء، وإن شرط عمل العبد، ولا دين عليه، فالمزارعة فاسدة فى ظاهر الرواية، وروى اصحاب الامالى عن أبى يوسف أنه يجوز، وإن كان على العبد ان لم يشترط عمل العبد، فالمزارعة جائزة، وإن شرط عمل العبد مع ذلك، فالمزارعة فاسدة فى ظاهر الرواية.

٢٧١٢٠:- وإن شرط ثلث الخارج لعبد المزارع فى هذه الصورة، إن لم يكن على العبد دين، ولم يشترط عمله فهو جائز، ويكون ثلثا الخارج للمزارع، والثلث لرب الأرض، فإن شرط عمل العبد مع ذلك إن شرطاً عمل العبد فى العقد، فالمزارعة فاسدة فى حقهما جميعاً، وإن لم يشترط عمل العبد فى العقد بل عطف عليه، فالمزارعة فيما بين رب الأرض، والمزارع جائزة، وفى [حق] العبد فاسدة.

٢٧١٢١:- وإن كان على العبد دين، ان لم يشترط عمل العبد، فالمزارعة جائزة، ويكون المشروط للعبد مشروطاً للمزارع، وإن شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يكن على العبد دين، وقد شرط عمله، ولو شرط بعض الخارج لبقر احدهما، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الخارج لعبد احدهما، ولا دين عليه.

٢٧١٢٢:- وإذا شرطاً ثلث الخارج للمساكين جازت المزارعة، وكان ما شرط للمساكين مشروطاً لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر، إلا أنه يجب على صاحب الأرض فيما بينه وبين ربه أن يتصدق بذلك إلا أن القاضى لا يجبره على ذلك، ولا يوجب فساد المزارعة.

٢٧١٢٣:- والذى ذكرنا من الجواب فيما إذا شرط بعض الخارج [لعبد احدهما، فهو الجواب فيما إذا شرط بعض الخارج] لمدير احدهما، وسائر [ما] يملك المولى كسبه، وإن شرط بعض الخارج لمكاتب احدهما، وسائر [ما] لا يملك كسبه [وإن شرط بعض الخارج لمن] تقبل شهادته له كأخ احدهما، أو أخت احدهما أو لا تقبل شهادته له كابن احدهما أو لاجنبى، فهو على وجهين: (١) احدهما أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وفى هذا الوجه المزارعة [جائزة شرط عمله، أو لم يشترط عمله - (٢) الوجه الثانى: إذا كان البذر من جهة المزارع] وقد شرط بعض الخارج لمن لا يملك كسبه، ان لم يشترط عمله، فالمزارعة بين صاحب الأرض، وبين المزارع

جائزة، وفاسدة فيما بين المزارع، والمشروط له [حتى إذا عمل المشروط له] مع المزارع كان له على المزارع اجر مثل عمله.

٢٧١٢٤:- وإذا دفع أرضه مزارعة إلى رجل على أن يزرعها سنة ببذره، وبقر فلان على أن لرب الأرض ثلث الخارج، وللمزارع ثلث الخارج، ولصاحب البقر ثلث الخارج، فالمزارعة فيما بين رب الأرض والمزارع جائزة، وفي حق صاحب البقر فاسدة، ولصاحب البقر اجر مثل البقر على المزارع، وإن كان البذر من جهة رب الأرض، فالمزارعة فيما بين رب الأرض [والمزارع جائزة] وفاسدة في حق صاحب البقر، وعلى رب الأرض اجر مثل البقر. **التجريد:** ولو شرط احدهما شيئاً معلوماً نحو أن يشترط قفزانا، أو قفزانا مع جزء شائع فالعقد فاسد.

نوع آخر

فى اشتراط احدهما لصاحبه شيئاً من الخارج بعينه

٢٧١٢٥:- إذا شرط فى المزارعة ما يقطع الشركة [فى الخارج] عسى أن تفسد المزارعة؛ لان المزارعة تنعقد اجارة، وتتم شركة، فإذا شرط فيها ما يقطع الشركة فى الخارج تبقى اجارة محضة، والاجارة يبدل غير معلوم لايجوز، وعن هذا قلنا انهما إذا شرطاً أن صاحب البذر يدفع من الخارج قدر بذره، ويكون الباقي بينهما كانت المزارعة فاسدة؛ لان الأرض ربما لاتخرج إلا قدر البذر فهذا شرط يقطع الشركة فى الخارج.

٢٧١٢٦:- وفى الفتاوى العتائية: ولو شرط أن يدفع كذا قفيزاً لنفسه، أو للعامل، أو لاجل المؤونة، أو للأجراء، والباقي بينهما، فسد، فاما لو شرط عن الخارج لنفسه، أو للخارج واحدة، وفى كل ماينقطع الشركة؛ بان شرطاً أن يكون لاحدهما اقفزة معلومة من الخارج، أو شرطاً أن ما يخرج فى هذه الناحية لاحدهما، والباقي للآخر، أو شرطاً أن يكون لاحدهما مع شيئ من الخارج دراهم معلومة على الآخر لايجوز.

٢٧١٢٥:- أخرج البخارى فى صحيحه عن رافع قال: كنا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان احدنا يكرى ارضه فيقول: هذه القطعة لى، وهذه لك فربما أخرجت ذه، ولم تخرج ذه، فنهاهم النبى صلى الله عليه وسلم عنه - صحيح البخارى، المزارعة، باب مايكره من الشروط فى المزارعة ١/ ٣١٣ برقم ٢٢٧٤ ف: ٢٣٣٢ -

٢٧١٢٦:- أخرج مسلم فى صحيحه عن حنظلة بن قيس الانصارى قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب، والورق فقال: لأبأس به؛ انما كان الناس يواجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذيانات، واقبال الجداول، واشياء من الزرع فيهلك هذا، ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن الناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه، وأما شيئ معلوم مضمون فلا بأس به - صحيح مسلم، المزارعة ٢/ ١٣ برقم ١٥٤٧ -

٢٧١٢٧- م: ولو شرط ان يرفع احدهما عشر الخارج لنفسه، أو الثلث، أو ما اشبه ذلك كانت المزارعة جائزة، وهذا هو الحيلة لصاحب البذر إذا أراد أن يشترط رفع قدر البذر أولاً [والباقى بينهما] أن ينظر الى مقدار بذره، والى مقدار ما يخرج من مثل ذلك الأرض عادةً حتى يعلم أن بذره من الخارج [كم] يكون فإن كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وإن كان قدر بذره من الخارج قدر ثلث الخارج يشترط لنفسه الثلث، وعلى هذا القياس، فإنهما إذا شرطاً فى المزارعة [رفع] قدر الخارج من الخارج للسلطان، والباقى بينهما، فإن كان الخارج خراج وظيفه دراهم مسماة، أو قفزاناً مسماة، كانت المزارعة فاسدة، وإن كان الخارج [خراج] مقاسمة، وهو بعض الخارج، أما العشر، وأما الثمن أو ما اشبه ذلك، فالمزارعة جائزة، وكذلك إذا كانت الأرض عشرية، وشرطاً رفع قدر العشر من الخارج أولاً حصة السلطان، والباقى بينهما، فالمزارعة جائزة.

٢٧١٢٨- م: ولو كانت الأرض عشرية، فقال رب الأرض للمزارع: لاندري إنا نسقى هذه السنة فيحاً، أو سيحاً فيأخذ السلطان منا العشر أو نسقيها بغرب أو دالية فيأخذ السلطان منا نصف العشر فشرطاً أن رب الأرض يأخذ النصف مما يخرج بعد اخذ السلطان، والنصف للمزارع، فالمزارعة جائزة على قولهما.

٢٧١٢٩- م: وفى الخانية: ولو أن السلطان لم يأخذ حقه فى هذه السنة العشر [أو نصف العشر] وهما رفع [بعض] الخارج سراً من السلطان فما شرطاً للسلطان من العشر أو نصف العشر يكون لصاحب الأرض فى قول ابى حنيفة رحمه الله على قياس قول من يجز المزارعة، وعلى قول صاحبيه ما شرطاً للسلطان [يكون] بينهما نصفين هذا إذا كانت الأرض تعلم أنها تسقى [بماء السماء أو بالدلاء، فإن كانت أرضاً تكتفى بماء السماء عند كثرة المطر، ويحتاج إلى أن تسقى بالدلاء] عند قلة المطر، وفى مثلها السلطان يعتبر الاغلب، فإن كان الاغلب ماء السماء يأخذ العشر، وإن كان الاغلب ماء الدلاء يأخذ نصف العشر، فإن قال

صاحب الأرض فى هذه الصورة [للعامل] لاادرى ما يأخذ السلطان فى هذه السنة العشر أو نصف العشر فاعاقدك على ان يكون لى نصف ما بقى من الخارج بعد ما يأخذ السلطان حقه فتعاقدنا على هذا الشرط، كان فاسداً فى قياس قول أبى حنيفة، وعند صاحبيه العشر أو نصف العشر يكون فى الخارج فيكون هذا فى معنى اشتراط جميع الخارج بينهما نصفين فجاز.

٢٧١٣٠-: ولو شرطاً فى المزارعة أن ماخرج من الحنطة بينهما [نصفان] وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه، أو شرطاً أن يكون الحنطة لاحدهما بعينه، والشعير للآخر من ايهما كان [البذر] لايجوز.

٢٧١٣١-: م. ولو كان الأرض خراجياً فقال صاحب الأرض للمزارع: إنا لاندري ان السلطان ياخذ منا هذه السنة خراج الوظيفة، أو خراج المقاسمة، ومعنى هذا أن الاراضى تكون خراجية خراج وظيفة إلا أنها فى بعض السنين لاتطبق خراج الوظيفة، وعند ذلك [يجوز] للسلطان أن يأخذ خراج [المقاسمة] وذلك الى نصف الخارج فالمالك يقول: لاندري أن الاراضى فى هذه السنة هل تطبق خراج الوظيفة فيأخذ السلطان ذلك، أو لاتطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة، فيقول للمزارع اعاملك على أن [يرفع] مما يخرج الأرض حظ السلطان مقاسمة كانت أو وظيفة، والباقي بيننا فهذه المزارعة فاسدة.

نوع آخر فى اشتراط الاعمال على أحدهما

٢٧١٣٢:- الأصل فى هذا النوع، أنه إذا شرط فى المزارعة على المزارع، أو على رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة يفسد به المزارعة.

٢٧١٣٣:- وإذا شرط فيها ما كان من أعمال المزارعة لاتفسد المزارعة، والفاصل بين عمل المزارعة، وغير عمل المزارعة، أن كل عمل ينبت، وينمى ويزيد فى الخارج، وفى الابانة: أوفى جودة الخارج، م: فهو من عمل المزارعة، وكل عمل لاينبت، ولاينمى، ويزيد فى الخارج فهو ليس من أعمال المزارعة.

٢٧١٣٤:- إذا ثبت هذا فنقول: إذا شرط على المزارع، أو على رب الأرض الحصاد، والدياس، والتذرية، ودفعه إلى البيدر فسدت المزارعة، هكذا ذكر فى ظاهر الرواية، وروى اصحاب الامالى عن ابى يوسف رحمه الله أن المزارعة مع شرط الحصاد، والدياس، والتذرية على المزارع جائز، قال الفقيه أبو بكر البلخى رحمه الله: كان ابن سلمة رحمه الله وغيره من كبار مشائخ بلخ رحمهم الله يفتون بجواز المزارعة مع هذه الشرائط، وكانوا يزدون على هذا، ويقولون يجوز بشرط التنقية، والحمل إلى منزل رب الأرض.

٢٧١٣٥:- الفتاوى العتابية: ولا يجوز شرط العمل أو الحفظ، والسقى، وإنه يفتح على رب النخيل، والأرض، وكذا شرط البقر أو عمل عبده أو الدواب أو الات العمل على رب الأرض لايجوز إلا إذا كان البذر من رب الأرض، وإن كان البذر من العامل لايجوز، وعن ابى يوسف رحمه الله: أنه يجوز شرط الكراب أو القاء البذر أو إلقاء السرقيين على رب الأرض إلا إذا كان البذر من رب الأرض، وفى بلادنا جوزوا شرط القاء السرقيين على رب الأرض، ولو دفع إليه سنتين، وادخل الشرط الفاسد فى السنة الأولى فسد فى الأولى

وصح في الثانية، ولو شرط أن يعمل من احد صاحبي النخيل لم يجز، ولو شرط بعض العمل، وسكت عن البعض فسد. النوازل: وسئل ابو نصر عن الحصاد إذا شرط على المزارع، والدفع من البيدر قال: هو عندى جائز.

٢٧١٣٦:- وفي الخانية: ولو أن العامل حصد الزرع، وداس، وجمع من غير ان يكون شرطاً عليه فهلك ذلك يضمن حصه الدافع، وعن ابى حنيفة رحمه الله أن شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد، وعن ابى يوسف رحمه الله [فى النوادر] انه لا يفسد لكن ان لم يشترطاً يكون عليهما، وإن شرطاً لزم المزارع بحكم العرف.

٢٧١٣٧:- الأصل أنه فيه إذا شرط [فى المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج أو يترتبى كالحفظ] والسقى إلى أن يدرك الزرع لا تفسد المزارعة، وكذا لو شرط على العامل مالا تخرج الأرض بدونه زرعاً معتاداً كشرط الكراب لا يفسد به العقد.

٢٧١٣٨:- وإن شرط على العامل ماله اثر فى الزيادة على المعتاد ينظر فى ذلك إن كان لا يبقى منفعته بعد انتهاء الزراعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط، فإذا شرط عليه يلزمه الوفاء به.

٢٧١٣٩:- م: وإذا شرط كرى الانهار، واصلاح المسناة على احدهما إن شرط على المزارع، فالمزارعة فاسدة سواء كان البذر من قلبه، او من قبل رب الأرض، ويكون جميع الخارج للمزارع. وفي الخلاصة: يعنى إذا كان البذر منه، م: ويغرم المزارع اجر مثل الأرض لرب الأرض، ويغرم رب الأرض للمزارع اجر مثل عمله فى كرى الانهار، واصلاح المسناة، وإن شرط ذلك على رب الأرض، فالمزارعة جائزة من أيهما كان البذر.

٢٧١٤٠:- وإن شرط فى عقد المزارعة كراب الأرض على احدهما، فإن شرط على المزارع، فالمزارعة جائزة من أيهما كان البذر، واما إذا شرط على رب الأرض، فإن كان البذر من قبل المزارع كانت المزارعة فاسدة، وإن كان البذر من قبل رب الأرض، فالمزارعة جائزة، ومن سلك هذه الطريقة يقول: انما يجوز المزارعة إذا

بين للكراب وقتاً معلوماً حتى يكون وقت إنعقاد المزارعة معلوماً؛ واما إذا لم بين فالمزارعة فاسدة، وإلى هذا ذهب الفقيه ابو بكر البلخي، والفقيه ابو جعفر الهند واني، ومن المشائخ رحمهم الله من قال: انما جاز هذا العقد؛ لانه اراد بهذا الكراب [الكراب] المعتاد، وهو الكراب قبل الزراعة، وإنه شرط غير لازم، ومثل هذا الشرط لا يوجب فساد المزارعة، حتى لو كان المراد من هذا الكراب [الكراب] بعد الزراعة تفسد المزارعة؛ لانه يصير لازماً كالزراعة، وإنه شرط لا يقتضيه العقد، ولا احد المتعاقدين فيه منفعة، ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد، ومن سلك هذه الطريقة يقول: يجوز المزارعة، بين للكراب وقتاً معلوماً، أو لم يبين، وفي السراجية: اشتراط الكراب في موضع لا يخرج إلا به يفسد، وعليه الفتوى.

٤١ ٢٧١:- العتائية: وإن شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك، او شرطاً مؤنة الماء عليه لاتفسد المزارعة، هكذا روى عن ابى حنيفة وأبى يوسف، وهو اختيار اكثر المشائخ، وفي الابانة: وعليه الفتوى.

٤٢ ٢٧١:- الخانية: ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة يفسد العقد عند الكل، لانه لاعرف فيه، وعن نصير بن يحيى، ومحمد بن سلمة رحمهما الله انهما قالوا: هذا كله يكون على العامل شرط عليه ام لا بحكم العرف، وقال شمس الائمة السرخسي: هذا هو الصحيح في ديارنا، وعن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفصل رحمه الله: انه كان إذا استفتى عن هذا المسألة يقول فيه عرف ظاهر، ومن أراد أن لا يتعطل فليعمل بالمعروف، إذا شرط هذه الاعمال على العامل، فإن شرط شيئاً من ذلك على صاحب الأرض فسد العقد عند الكل؛ لانه لاعرف فيه.

٤٣ ٢٧١:- ولو شرطاً على العامل كرى الأنهار، وإصلاح المسنات حتى فسد العقد، إن كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل، ولصاحب الأرض عليه اجر الأرض، وللعامل على صاحب الأرض أجر عمله في كرى الأنهار فيتقاصان، ويترادان الفضل، ولو لم يكن كرى الأنهار مشروطاً على العامل في العقد فكرى العامل الأنهار بنفسه كانت المزارعة جائزة، ولا أجر له في كرى الانهار.

ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض فشرط على العامل كرى الأنهار وإصلاح المسننيات فسد العقد، ويكون الخارج [كله] لصاحب الأرض، وللعامل اجر عمله فى جميع ذلك.

٢٧١ ٤٤:- ولو شرط على رب الأرض كرى الأنهار، وإصلاح المسننيات حتى ياتيه الماء كانت المزارعة جائزة على شرطها سواء كان البذر من قبل العامل، أو من قبل صاحب الأرض.

٢٧١ ٤٥:- جامع الفتاوى: ولو دفع إلى أكار بذاراً، وبقرأ، وشرط على الأكارس الزراعة، والسقى، والحصاد، والدياس بالسدس جاز قال أبو الفضل، هذا خلاف رواية الأصل وإذا كان أهل ناحية يشترطون الحصاد، والدياس على المزارعين، ويكون عليهم فى عرفهم من غير شرط يوجرون بذلك كرهوا أو رضوا، ولو دفع كرمه، وشرطاً فيه السرقين، وإصلاح المسننيات، وحفر الأنهار لايجوز العقد، ولو وعد لايجب على الوفاء.

٢٧١ ٤٦:- وإذا شرط فى المزارعة على أحدهما أن يسرقها من عند نفسه، فإن شرط [ذلك] على المزارع، فالمزارعة فاسدة من أيهما كان البذر، ويكون الخارج كله للمزارع، وعليه أجر مثل الأرض، ولا يغرم رب الأرض شيئاً للمزارع من قيمة السرقين الذى طرحه فى الأرض؛ وأما إذا كان البذر من جهة رب الأرض [فلان رب الأرض قابل بعض الخارج بإزاء المنفعة، وهى منفعة العامل وبإزاء العين، وهو السرقين فما يقابل العين شراء، وشراء السرقين ببعض الخارج لايجوز فهذه مزارعة شرط فيها شراء فاسد، ولو شرط فيها شراء جائزاً أو جب فسادة فهى أولى] فيكون الخارج كله لرب الأرض، وعليه أجر مثل عمل المزارع فى أرضه، وقيمة ما طرح من السرقين، وإن شرط السرقين على رب الأرض، فإن كان البذر من قبل المزارع، فالمزارعة فاسدة، ويكون الخارج للمزارع، وعليه أجر مثل الأرض، وقيمة السرقين، وإن كان البذر من قبل رب الأرض، فالمزارعة جائزة.

٢٧١ ٤٧:- وإن شرط أحدهما على الآخر إلقاء السرقين فى الأرض من

سارقين رب الأرض كما هو المعروف في بلادنا، لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب، وحكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد رحمه الله انه كان يقول: وإذا شرط ذلك على المزارع فالمزارعة جائزة، من أيهما كان البذر.

٢٧١ ٤٨:- وإن شرط على رب الأرض، إن كان البذر من جهة العامل؛ فإنه لايجوز، وإن كان البذر من جهة رب الأرض يجوز، فاما إذا شرط في المزارعة أن لايعرها، ولايسرقها أحدهما فالمزارعة جائزة، على انهما شرطاً ذلك، والبذر من قبل المزارع أو من قبل رب الأرض، وإن شرط فيها ما لا يقتضيه العقد.

٢٧١ ٤٩:- وفي فتاوى آهو: [سئل] على بن أحمد عن رب الأرض، والبذر، شرط على المزارع على ان يسرقها من سارقين رب الأرض هل يفسد المزارعة؟ فقال: إذا كانت موجودة حاضرة فأرجو أن لا يفسد، وسئل الحجندی [عنه] وقال عزيز بن أبي سعيد عن رب الأرض، والبذر شرط على المزارع، فإن سرقها هل تفسد المزارعة، فقال الحجندی نعم، وقال عزيز: جواب المتقدمين أنه يفسد، وجواب المتأخرين أنه لا يفسد، والفتوى على جواب المتأخرين.

٢٧١ ٥٠:- الفتاوى العتائية: ولو شرط على العامل السقى، والحفظ إلى أن يدرك جاز، ويلزمه ذلك بدون الشرط ان لم يحصل الزرع، والثمر بدونه، وإن كان يحصل بدونه بماء المطر لا يلزمه بدون الشرط، وإن كان يحصل به زيادة الجودة لا يلزمه بدون الشرط، وإن كان المطر قد يكون وقد لا يكون لزمه السقى بدون الشرط.

٢٧١ ٥١:- م: سئل الإمام نجم الدين النسفى عن دفع كرمه، وأرضه معاملة، ومزارعة إلى إنسان، وذلك الإنسان يلتزم إلقاء السارقين، وإصلاح المسناة، وحفر الأنهار، وكبس الشقوق، واشتراط ذلك فى القعد يفسده، ولو سكت عنه لم يلزم ذلك العامل، والمزارع، ولو وعده فله أن لا يفى [بذلك] ولو أراد صاحب الأرض ان يلزمه ذلك ما الوجه فيه؟ قال: يستاجر على ذلك كله بعد إعلامه بأجرة يسيرة غير مشروطة فى العقد فيصح ذلك، ويلزمه ولا يفسد العقد.

٢٧١ ٥٢:- فأما إذا شرط فى المزارعة الدولا ب، والدالية على أحدهما

فالجواب فيه كالجواب فى اشتراط البقر على أحدهما، واشتراطه على المزارع جائز من أيهما كان البذر [فإذا شرط البقر على رب الأرض فالمزارعة فاسدة، إن كان البذر] من قبل المزارع، وإن كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة.

٢٧١٥٣:- وكذلك إذا شرط الدابة التى يسقى بها على أحدهما ان شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت المزارعة من أيهما كان البذر كما فى اشتراط البقر [وإن شرط على رب الأرض، إن كان البذر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة، وإن كان من قبل رب الأرض جازت كما فى اشتراط البقر] فاما إذا شرط الدابة على أحدهما، والعلف على غير صاحب الدابة، أوجب ذلك فساد المزارعة شرط على المزارع أم على رب الأرض كان البذر من قبل المزارع أم من قبل رب الأرض.

٢٧١٥٤:- وفى الخانية: ولو شرط العامل على صاحب الأرض دولاباً، أو دالية بأداتها، وكان ذلك عند صاحب الأرض، أو لم يكن عنده فاشتره، وأعطى العامل، فإن البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة كما لو شرط الكراب على صاحب الأرض، والبذر من العامل، ولو أن صاحب الأرض هو الذى شرط ذلك على العامل جاز، وكان ذلك على العامل، وكذا لو شرط الدولاب، والدواب على العامل، وشرط علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر مختوماً من الشعير، وكذا مناً من القت، والتبن فسدت المزارعة، فإن حصل الخارج فى هذا العقد، كان الخارج كله لصاحب البذر، ولصاحب الأرض عليه اجر مثل ارضه، ومثل ما أخذ منه المزارع من الشعير، والقت، والتبن.

٢٧١٥٥:- ولو شرطاً أن يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة، ولو كان البذر من صاحب الأرض، فإن شرطاً ذلك على العامل جازت المزارعة، ولو شرطاً ذلك على صاحب الأرض، والبذر من قبله جاز، وإن شرطاً الدواب أو الدولاب على صاحب الأرض، وعلف الدواب على المزارع شيئاً معلوماً كانت المزارعة فاسدة، وكذا لو شرطاً الدواب أو الدولاب على المزارع، وعلف الدواب على صاحب الأرض، ولو شرطاً الدابة، وعلفها على أحدهما بعينه، والدولاب على الآخر جاز.

نوع آخر منه

٢٧١٥٦:- إذا شرط رب الأرض على المزارع أن يكرب الأرض، ويشنيها فالمزارعة فاسدة، واختلف المشائخ في تفسير التثنية قال بعضهم: أراد أن يجعل الأرض جداول ومسناة وبستانا فيزرع الجداول ويترك البستان كما يفعل ذلك في الأرض المبطحة يزرع على طرق الجداول، ويترك البستان حتى يزرع بعد ذلك رب الأرض خاصة، أو يزرع البستان، ويترك الجداول، وإذا كان تفسير التثنية هذا أوجب اشتراطه فساد المزارعة، إذا كانت مدة المزارعة سنة، وإن كانت مدة المزارعة سنتين حتى يزرع المزارع في السنة الأخرى الجداول، والبستان كان ذلك جائزاً، وهذا التفسير صحيح.

٢٧١٥٧:- وقال بعضهم تفسير: التثنية أن يكربها مرة، ويزرع ثم بعد انقضاء مدة المزارعة يكربها مرة أخرى، ويردها مكروبة على رب الأرض، ومتى كان المراد من التثنية هذا، أوجب فساد المزارعة سواء كانت مدة المزارعة سنة أو سنتين، ولكن قالوا: هذا التفسير لا يكاد يقوى؛ لأن محمداً رحمه الله قال في كتاب المزارعة: إنها فاسدة وعلل لذلك، فقال: لأن منفعتها تبقى في الأرض بعد مضي السنة. ولو كان المراد من التثنية هذا كان ابتداء منفعة يحصل لرب الأرض بعد انقضاء مدة الزراعة، ولم يكن لها منفعة.

٢٧١٥٨:- وقال بعضهم: التثنية [هو] أن يكرب الأرض قبل الزراعة مرة بعد مرة حتى يقوى الأرض، ويذهب ما فيها من الحشيش، والنبات الذي يفسد الأرض، فإن كان التفسير هذا فالمزارعة فاسدة، إذا كانت مدة المزارعة سنة، وإن كانت سنتين لا تفسد، قالوا: وهذا في بلادهم، أما في بلاد الحضرة، فإنه تجوز المزارعة.

نوع آخر

٢٧١٥٩:- لو شرط عليه رب الأرض أنه إن زرعها بغير كراب فللمزارع الربع، وإن زرعها بكراب فللمزارع الثلث فالمزارعة جائزة [ثم] ذكر في الأصل [فى] رواية أبى سليمان زيادة، ولم يذكرها فى رواية أبى حفص، وتلك الزيادة، أن رب الأرض، لو قال للمزارع، وإن زرعت، وثبتت فلك النصف، وذكر أنه متى زرع [وثنى] كان الخارج بينهما نصفين على ما شرطاً طعن عيسى بن ابان رحمه الله، وقال: ما ذكر أنه متى [ثنى و] زرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرطاً لا يكاد، يصح، وإلى هذا مال الفقيه أبو القاسم الصفار البلخى، وكان الفقيه أبو بكر البلخى يقول: ما ذكر محمد رحمه الله فى رواية أبى سليمان صحيح، وكأنه فرق بين ما إذا عقدت المزارعة على التثنية وحدها، وبين ما إذا كان مع التثنية غيرها متى كان مع التثنية مزارعة أخرى جوز المزارعة بشرط التثنية، وإذا كانت المزارعة وحدها بشرط التثنية لم يجز.

نوع آخر

٢٧١٦٠:- إذا دفع الرجل أرضاً وبذراً إلى رجل ليزرعها، وشرطاً الشركة في الأصل، والفرع يعنى في التبن والحب فالمزارعة جائزة، وفي الخانية: ويكون الحب، والتبن بينهما كما شرطاً. م: وكذلك إذا شرطاً يكون الخارج أو الزرع أو الربع بينهما، وإن شرطاً التبن لأحدهما والحب للآخر لايجوز، وكذلك لو شرطاً أن يكون الحب لأحدهما بعينه، والتبن بينهما.

٢٧١٦١:- وإن شرطاً الحب بينهما، والتبن لأحدهما بعينه، فإن شرطاً [التبن] لصاحب البذر جاز، ولو شرطاه للآخر فسد، وعن أبى يوسف أنه لايجوز أصلاً، وإن شرطاً الحب بينهما، وسكتا عن التبن يجوز في ظاهر الرواية، والتبن لصاحب البذر. وفي الكافي: وقيل: التبن بينهما أيضاً، وعن أبى يوسف أنه لايجوز، م: وعن بعض مشائخ بلخ رحمهم الله أن في هذه الصورة التبن كالحب باعتبار العرف، وإن شرطاً أن يكون التبن بينهما، وسكتا عن الحب لايجوز المزارعة، وفي شرح الطحاوى: بالاجماع، ولو شرطاً التبن بينهم، والحب لأحدهما، إما لصاحب البذر، وإما للمزارع فسدت المزارعة في قولهم جميعاً.

٢٧١٦٢:- وفي الخانية: وإن شرطاً أن يكون الحب لأحدهما، والتبن للآخر فهي على ثمانية أوجه، ستة منها فاسدة، وثنان جائزتان، إما الفاسدة إحداها إذا شرطاً أن يكون الحب للدافع، والتبن للعامل [والثانية: أن يكون التبن للدافع، والحب للعامل] والثالثة: إذا شرطاً أن يكون التبن بينهما، والحب للدافع، والرابعة: إذا شرطاً أن يكون التبن بينهما، والحب للعامل، والخامسة: إذا شرطاً أن يكون الحب بينهما، والتبن للدافع، وفي هذا الوجه إن شرطاً التبن لصاحب البذر [جاز] وإن شرطاه لغيره لايجوز، وعن أبى يوسف: أنه لايجوز أصلاً، وعن [بعض] مشائخ بلخ رحمهم الله: إذا شرطاً أن يكون الحب بينهما، وسكتا عن التبن كان الحب،

والتبن بينهما لمكان العرف، والسادسة: إذا شرطاً أن يكون التبن بينهما، وسكتا عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه لاتصح المزارعة، ولو شرطاً أن يكون الحب بينهما، وسكتا عن التبن جاز، ويكون الحب بينهما، والتبن لصاحب البذر، وعن أبى يوسف أنه لايجوز، وعن محمد رحمه الله أنه رجع إلى قول أبى يوسف، فصار هذا من الوجوه الفاسدة.

٢٧١ ٦٣:- ولو دفع أرضاً فيها زرع صار بقللاً مزارعة، وشرطاً أن يكون الحب بينهما نصفين، والتبن لصاحب الأرض أو شرطاً أن يكون الحب بينهما، وسكتا عن التبن [جاز، ويكون التبن] لصاحب الأرض، ولو شرطاً التبن للعامل كان فاسداً.

٢٧١ ٦٤:- وفي فتاوى الظهيرية: إذا دفع الأرض على أن يغرس فيها أشجاراً، أو النخيل، أو الدرjon على أن الخارج من هذه الأعيان بينهما، ولم يذكر أن الأشجار لمن، قال: الأشجار للغراس، والأغراس فى المعاملة بمنزلة التبن فى المزارعة، والشمار فيها بمنزلة الحب فى المزارعة.

٢٧١ ٦٥:- م. وإذا شرط على المزارع أن يزرع العصفر، وشرطاً الشركة فى العصفر، والقرطم، والساق جاز [وإن شرطاً العصفر، والقرطم بينهما، والساق لأحدهما إن شرطاً الساق لمن له البذر جاز] وإن شرطاً الساق لمن لا بذر من جهته لايجوز، وإن شرطاً القرطم، والعصفر لأحدهما، والساق للآخر [لايجوز، وإن شرطاً العصفر لأحدهما، والقرطم للآخر لايجوز] وكذلك الجواب فيما إذا دفع إليه الأرض ليزرعها القت، وشرطاً القت لأحدهما، والبذر للآخر لايجوز.

٢٧١ ٦٦:- جامع الفتاوى: ولو دفع الأرض مزارعة على أن يزرع فيها العصفر، والكتان ينبغى أن يشترط العصفر، والقرطم بينهما، وفى الكتان يشترط الكتان، والبذر بينهما حتى يصح المزارعة، وكذلك الحكم فى العنب؛ لان الكل

مقصود، قال العبد رحمه الله: فى عرف ديارنا الكتان لا يكون مقصوداً، والعصفر يكون مقصوداً.

٢٧١٦٧- وفى الخانية: ولو دفع إلى رجل سنة هذه على أن يزرعها ببذره [قرطماً] فشرطاً ما خرج منها من عصفر فهو للمزارع، وما خرج من قرطم فهو لرب الأرض، أو على العكس كان العقد فاسداً سواء كان البذر من قبل صاحب الأرض، أو من قبل المزارع.

٢٧١٦٨- وكذا لو دفع أرضاً لزرع حنطة، وشعير على أن تكون الحنطة لأحدهما بعينه، والشعير للآخر بعينه كان فاسداً، وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان، والكتان إذا شرط لأحدهما بعينه الكتان، وللآخر [بعينه] البذر، ولو شرطاً القرطم لأحدهما بعينه، والعصفر بينهما نصفان، أو على العكس من أيهما كان البذر لا يجوز، واشتراط [بذر] البطيخ، والقثاء لأحدهما بمنزلة اشتراط التبن [بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة] والعصفر مع القرطم.

نوع آخر

يرجع إلى الشروط، وإبطالهما الشرط

٢٧١٦٩- هذا النوع يبتنى على أصل أن صاحب الأرض مع المزارع إذا شرطاً في عقد المزارعة شرطاً فاسداً ينظر إليه، إن كان شرطاً لافائدة فيه لأحد المتعاقدين، بأن شرطاً أن لا يبيع أحدهما حصته من الخارج، أو لا ياكل فالمزارعة جائزة، وإن كان في الشروط فائدة لأحدهما فهو على وجهين: إن كان [الشرط] داخلاً في صلب العقد بأن كان له حظ من البذل، فإن كان البذل من صلب العقد في المعاولات لا يجوز العقد بدونه، فإن المزارعة تفسد بهذا الشرط، ولا تعود جائزة، وإن أبطل من له الشرط، بأن شرطاً في المزارعة عشرين درهماً [لأحدهما] مع نصف الخارج ثم أبطل من شرط له الدراهم قبل العمل، أو شرطاً الحصاد [والدياس] على أحدهما حتى فسد العقد على جواب الكتاب ثم أبطل من له الشرط هذا الشرط، وإن كان الشرط مستعاراً في العقد، ولم يكن من صلب العقد بأن لم يكن له حظ من البذل، بأن شرطاً في المزارعة خياراً مجهولاً، أو أجلاً مجهولاً لأحدهما فأسقط من له الشرط قبل تقرر المفسد، فإن المزارعة تنقلب جائزة في قول علمائنا الثلاثة، وإن كان هذا الشرط مشروطاً لهما لا يعود جائزاً.

٢٧١٧٠- وإن شرطاً على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه، فالمزارعة فاسدة، فإن أبطله البائع، أو المشتري لا يعود جائزاً، وكان بمنزلة ما لو شرطاً في المزارعة خياراً مجهولاً لهما فابطل أحدهما الخيار فالعقد لا يعود جائزاً، ولو أبطلاه جميعاً عادت المزارعة إلى الجواز، ولو شرط أحدهما على صاحبه أن يهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة، فإن أبطل الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة، وبعض مشائخنا رحمهم الله قالوا: يجب أن لا يعود المزارعة جائزة بابطال الموهوب له وحده، ولكن ما ذكر في الكتاب أصح.

نوع آخر

فى المزارعة التى يشترط فيها بعض العمل

٢٧١٧١-: وإذا دفع الرجل أرضه إلى غيره مزارعة بالنصف، وشرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه فهذا على وجهين، الأول: أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وأنه على ثلاثة أوجه:

- (١) إما أن [يكون] شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع، وسكت عن الباقي.
 - (٢) أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه [وسكت عن الباقي].
 - (٣) أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه [وشرط البعض على المزارع].
- ٢٧١٧٢-: فإن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع، وسكت عن [ذكر] الباقي، بان شرط عليه أن يكربها، ويزرعها، وسكت عن ذكر السقى فهذا على ستة أوجه:

- (١) فإن [كان] بحيث لا تخرج شيئاً بدون السقى.
- (٢) أو تخرج شيئاً، ولكن لا يرغب فيه من مثل هذه الأرض، وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة.
- (٣) وكذلك إذا كانت هذه الأراضي تخرج شيئاً بدون السقى إلا أنها لا تخرج شيئاً مرغوباً فيه.
- (٤) وكذلك إذا كانت هذه الأراضي تخرج شيئاً مرغوباً فيه بدون السقى إلا أنه يبس بدون السقى كانت المزارعة فاسدة.
- (٥) وإن كانت الأرض بحيث تخرج شيئاً مرغوباً فيه من مثلها، ولا يبس بدون السقى بأن كانت الأرض فى بلده كثير المطر فالمزارعة جائزة.
- (٦) وكذلك إذا كان لا يدري أن السقى هل يؤثر فى جودة الخارج، بأن كان لا يدري أن المطر يقل أو يكثر.

(٢) الوجه الثاني: إذا شرط رب الأرض بعض الأعمال على نفسه [بأن شرط على نفسه] السقى، وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذى ذكرنا إن علم يقيناً أن السقى لا يؤثر فى الخارج فالمزارعة جائزة. وفى الخلاصة: وفيما عد ذلك فاسد.

م: (٣) الوجه الثالث: أن يكون البذر من قبل المزارع، فإن شرط رب الأرض بعض الأعمال على المزارع بأن شرط عليه أن يبذر مثلاً فالمزارعة جائزة، وإذا شرط بعض الأعمال على رب الأرض [أو شرط البعض على رب الأرض] والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان البذر من جهة رب الأرض، وقد شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه، أو شرط البعض على نفسه والبعض على العامل.

٢٧١٧٣- وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضه على أن يزرع المزارع ببذر نفسه هذه السنة ما بداله من عمل الشتاء والصيف على أن الخارج بينهما نصفان، وعلى أن الذى [يلبى] طرح البذر فى الأرض رب الأرض فالمزارعة فاسدة.

نوع آخر

٢٧١٧٤:- إذا دفع الرجل أرضاً، وبذراً إلى رجل مزارعة، وقال له: مازرعته بكراب فبكذا [وبغير كراب فبكذا، وبكراب وبثنيات فبكذا] فالمزارعة جائزة، وكذلك إذا قال: مازرعت فيها بكراب فلك كذا، وما زرعت فيها بغير كراب فلك كذا فالمزارعة جائزة، وكذلك إذا قال: ما زرعت فيها بكراب فبكذا، وما زرعت منها بغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة، وأى عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بازائه قالوا: ما ذكر من الجواب فى المسألة الثالثة خطأ [لاوجه لتصحيحه] ويجب أن تكون المزارعة فاسدة متى ذكر بكلمة من لأن كلمة من للتبعض، فقد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب، والبعض بغير كراب فلا يكون له أن يزرع الكل بغير كراب، ولا أن يزرع الكل بكراب، وإنما يكون له أن يزرع البعض بكراب، والبعض بغير كراب، وذلك البعض مجهول لا يدري فأوجب ذلك فساد المزارعة.

٢٧١٧٥:- والدليل على صحة ما قلنا مسائل ذكرها محمد رحمه الله فى الأصل، فمن جملتها إذا قال للدافع، مازرعت منها حنطة فلك كذا، وما زرعت منها شعيراً فلك كذا، وما زرعت منهما سمسماً فلك كذا فالمزارعة فاسدة فى هذه الصورة.

٢٧١٧٦:- ومن جملة ذلك، إذا قال للدافع: مازرعت فيها فى جمادى الأولى فلك كذا، وما زرعت فيها فى جمادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة.

٢٧١٧٧:- ومن جملة ذلك، إذا قال له: مازرعت منها بماء السماء فلك كذا، وما زرعت منها بغرب أو دالية فلك كذا فالمزارعة فاسدة.

٢٧١٧٨:- وكان شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول: ما ذكر من الجواب فى مسألة الكراب قولهما، وما ذكر فى هذه المسائل فهو قول أبى حنيفة رحمه الله لو كان يرى جواز المزارعة، لأن كلمة من عند أبى حنيفة [للتبعض]

وعندهما صلة فصار حاصل الجواب على قولهما الجواز في هذه المسائل كما في مسألة الكراب، وجعل كلمة من للصلة في المسائل كلها عندهما، وغيره من المشائخ قالوا: بأن ما ذكر في هذه المسائل قولهما، وما ذكر في مسألة الكراب قولهما أيضاً، وأما إذا نص على البعض، فقال على أن ما زرعت بعضها منها بكراب فلك كذا، وما زرعت بعضاً منها بغير كراب فلك كذا هل يفسد العقد، لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب، وعلى قياس ما قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجب أن تكون المزارعة فاسدة، وكذا لو شرط على المزارع، أنه إن زرع في شهر كذا فله نصف الخارج، وإن زرع في شهر كذا فله ثلثه صح الشرط الأول دون الثاني، دفع أرضه إلى عامل أنه إن زرعها حنطة فكذا، وإن زرعها شعيراً فكذا جاز، ولو قال: على إن زرع بعضها حنطة، وبعضها شعيراً لم يصح.

٢٧١٧٩-: ولو دفع أرضاً أنه إن زرع حنطة فكذا، وإن زرع شعيراً فكذا لا يجوز عند أبي يوسف، وعند محمد رحمه الله يجوز، وقال أبو يوسف رحمه الله ما ذكرها هنا خلاف الأصل، ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض نصفه في نصفه من الدخيل، لم يجز في قول محمد: وهو جائز في قول أبي يوسف إذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الأرض، ونصفه من قبل العامل لم يجز، وقول أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز فهذا الاختلاف في هذه المسائل تخالف أقوالهم في الأصل.

٢٧١٨٠-: وإذا دفع الرجل أرضه إلى رجل على أن يزرعها ببذره على [أنه] أن زرعها حنطة، فالخارج بينهما نصفان، وإن زرعها شعيراً فالخارج كله للمزارع فهذا جائز، فإن زرعها حنطة فالخارج بينهما، وإن زرعها شعيراً فالخارج للمزارع.

٢٧١٨١-: ولو دفعها إليه على أنه إن زرعها حنطة فالخارج بينهما، وإن زرعها شعيراً فالخارج كله لصاحب الأرض فهذا جائز في الحنطة، فإن زرعها حنطة فالخارج بينهما، وإن زرعها شعيراً، فالخارج كله للمزارع، وعلى المزارع أجر مثل الأرض لصاحب الأرض.

٢٧١٨٢-: وإذا دفع إلى رجل أرضاً، وكر حنطة، وكر شعيراً على أنه إن زرع

الحنطة فالخارج بينهما نصفان، والشعير مردود على صاحبه، وإن زرع الشعير فالخارج كله لصاحب الأرض، والحنطة مردودة عليه فهذا جائز، وكذلك لو قال: على أنك إن زرت الحنطة فالخارج بيننا، وإن زرت الشعير فالخارج كله لك فهذا جائز، فإن سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة، ولا يجوز في الشعير. ٢٧١٨٣:- وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً ليزرعها ببذره على أنه إن زرعها حنطة فالخارج بينهما، وإن زرعها شعيراً فالخارج كله للعامل، وإن زرعها سمسماً فالخارج كله لصاحب الأرض [فهذا جائز في الحنطة والشعير، فاسد في السمسم، ولو كان البذر من جهة صاحب الأرض] والمسألة بحالها فهذا كله جائز.

٢٧١٨٤:- ولو دفع أرضاً إلى رجل ثلاثين سنة على أن مازرع فيها من حنطة، أو شعير، أو شيء من غلة الصيف، أو الشتاء فهو بينهما نصفان، وما غرس فيها من نخل، أو شجر، أو كرم فهو بينهما أثلاثاً لصاحب الأرض ثلثه، وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرط سواء زرع الكل على أحد النوعين، أو زرع بعضها [وجعل بعضها] كرمًا فهو جائز أيضاً في ظاهر الرواية.

٢٧١٨٥:- ولو دفع أرضاً مزارعة على أن يزرعها ببذره، وبقره على أن يزرع بعضها حنطة، وبعضها شعيراً، وبعضها سمسماً فما زرع فيها حنطة فهو بينهما نصفان، وما زرع فيها شعيراً فلهب الأرض ثلثه، وما زرع فيها سمسماً فلهب الأرض منها ثلثاه فهو فاسد كله، وإذا فسد العقد، كان الخارج كله لصاحب البذر.

م: نوع آخر

٢٧١٨٦:- وإذا دفع الرجل أرضه مزارعة إلى رجل على أن يستاجر المزارع فيها أجيلاً بمال نفسه كانت المزارعة جائزة، وإن شرط استيجار الأجراء من مال رب الأرض كانت المزارعة فاسدة، وكذلك إذا شرط استيجار الأجراء من مال المزارع على أن يرجع المزارع بذلك في مال رب الأرض كانت المزارعة فاسدة.

الفصل الرابع فيما يجب

على المزارع من الاعمال من غير شرط،

وما يجب من الأعمال على رب الأرض

٢٧١٨٧:- يجب أن يعلم بان كل عمل لابد للمزارع منه ليحصل الزرع

المرغوب فيه من مثل الارض المدفوعة إليه، فإن المزارعة يجبر عليه سواء كان ذلك العمل مشروطاً في المزارعة، أو لم يكن كالسقى، والتبذير، ونحو ذلك إلا إذا كان البذر من جهته، فقال لازرع، فإنه يترك أو [اراد] ذلك فاما إذا لم يرد ترك المزارعة، فإنه يجبر عليه، وإن كان البذر من جهته.

٢٧١٨٨:- وإذا امتنع المزارع من الكراب، والبذر من جهته، فهو

على وجهين: (١) الأول: أن يكون الكراب مشروطاً في المزارعة، وإنه على وجهين أيضاً، إن كان الكراب لا يؤثر في الخارج لامن حيث المقدار، ولا من حيث الجودة لا يجبر المزارع عليه، وصار شرطه، ولا شرطه سواء، وإن كان الكراب يؤثر في الخارج؛ اما من حيث المقدار، أو من حيث الجودة يجبر عليه، واعتبر الشرط.

(٢) والثاني: إن لم يكن الكراب مشروطاً في المزارعة، فإن كان لابد من

الكراب ليحصل الزرع المرغوب فيه من مثل هذه الارض المدفوعة إليه يجبر عليه، ويصير الكراب مشروطاً مقتضى المزارعة، وإن كان من الكراب بُدَّ ليحصل الزرع المرغوب فيه إلا أن الكراب يزيد في جودة الخارج لا يجبر المزارع عليه، وكذلك إن زرع ثم قال: انا لاسقى فيحاً أو سيحاً، ويكفيه ماء السماء فقد ذكر السقى بعد المزارعة.

٢٧١٨٩:- وهذا في عرف بلادهم، أما في بلادنا يُسقى قبل الزرع، وذكر

الجواب في السقى على نحو ما ذكر في الكراب، إن كان السقى فيحاً، أو سيحاً

مشروطاً [وإنه يؤثر في الخارج يجبر عليه، وإن كان لا يؤثر لا يجبر عليه، وإن لم يكن السقى فيحاً، أو سيقاً مشروطاً] في المزارعة فهو على الوجهين على ما ذكرنا في الكتاب، وحفر النهر الذي يستقى منه الأرض المدفوعة إليه على رب الأرض، وكذا اصلاح مسناة هذا النهر، وكذلك لو كان استأجر أرضاً بدراهم، أو دنائير فذلك على رب الأرض، وسوق الماء، والاجراء، وفارسيته اب اوردن على رب الأرض، والادخال [في الأرض] وفارسيته اب داشتن على الكدبور.

٢٧١٩٠- وفي الفتاوى الخلاصة: وكل عمل للمزارع يزيد في تحصيل الزرع إلا أنه متى عمل يزيد في جودة الخارج، إن كان ذلك مشروطاً في عقد المزارعة يجب عليه، وإن لم يكن مشروطاً لا يجب.

٢٧١٩١- إذا ثبت هذا فنقول: إذا امتنع المزارع من الكراب، والتذرية، والكراب مشروط في العقد، إن كان الكراب لا يزيد في الخارج لا قدرًا، ولا جودة لا يجب عليه، وإن كان يزيد في البذر، والجودة يجب، وإن لم يكن الكراب مشروطاً، فإن كان لا بد من الكراب حتى يحصل الزرع المرغوب يجب عليه، وإن كان منه بُدُّ إلا أنه يزيد في الجودة لا يجب، والجواب في السقى كالجواب في الكراب.

٢٧١٩٢- وفي جامع الفتاوى: القطن إذا ادرك فلا جتناء على الاكار، ورب الأرض، وإن شرط رب الأرض ذلك على الاكار فسدت المزارعة. الكبرى: في المزارعة، والمعاملة على المزارع، وللعامل العمل من الحفظ، والسقى، وغير ذلك حتى يستحصد الزرع، ويدرك الثمار، والحصاد بحيث لا يزداد؛ فأما إذا ادرك الثمار، واستحصد الزرع كان العمل من قطع الثمار، والحصاد، والجمع، والرفع إلى التسقية، والدياسة، والتذرية، والحفظ، وغير ذلك عليهما على قدر حصتهما، وبعد القسمة على كل واحد منها في نصيبه.

٢٧١٩٣- وفي مختصر خواهرزاده: وما كان قبل بلوغ الزرع، وجفافه على العامل، وما كان بعد ذلك فهو عليهما، وكذلك إذا اخذ نخلًا معاملة فما كان قبل أن

يصير الثمر ثمرًا فهو على العامل، وما كان بعد ذلك فهو عليهما على قدر مالك واحد منهما من الثمر.

٢٧١٩٤- الكافي: ولو اراد فصل القصيل، أو اخذ الثمر، أو التقاط الرطب فهو عليهما.

٢٧١٩٥- الينابيع: والنفقة على الزراع عليهما على قدر حقوقهما، إن كانت النفقة على الزرع قبل التناهي، وهو مما يصلح به الزرع فهو على العامل فسد العقد في ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن ذلك جائز، وكذا عن أبي يوسف رحمه الله. وفي التجريد: وإذا اقتسما لزم كل واحد منهما الحمل، والحفظ في نصيبه خاصة، م: ومن المشائخ من قال فتح فوهة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل إلا أن يعتذر، أو يكون ذلك في موضع، ثمة، ظلمة يمنعون الماء فحينئذ يكون ذلك على الدافع.

٢٧١٩٦- وفي الذخيرة: وعلى العامل حفظ ما هو محرم عليه فلا يكون شيئاً من الاشجار، أو القضبان، أو الدعائم، والغريس لطبخ القدر، وإذا اخرج الدار حين وقت الربيع لايحل له أن يأخذ من القضبان، ولا من الاعمار التي تقطع من الثمر عند التشديد، ولا يصرف إلى حاجة نفسه شيئاً من ذلك بغير اذن صاحب الكرم.

٢٧١٩٧- م: والحفظ على المزارع إلى وقت الادراك، وبعد ذلك عليهما، وإن شرط الحفظ على المزارع [بعد الادراك] ينبغي أن لا يفسد المزارعة، وفي الذخيرة: لا يفسد المزارعة، هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو اختيار اكثر مشائخنا بيلخ؛ أما في ظاهر الرواية يفسد المزارعة، وفي الخانية: ثم العمل في الاصل من اصلاح القضيب وشق الشجرة، وإدخال القضيب في الشجر على العامل.

٢٧١٩٨- م: وإذا ادرك الباذنجان أو البطيخ فالتقاط ذلك عليهما، والحمل، والبيع عليهما أيضاً، وكذلك الحصاد عليهما.

وفى الذخيرة الخانية: فإن كان شرطاً ذلك على المزارع فعن أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله انه لا يفسد المزارعة، وهو اختيار مشائخ بلخ رحمهم الله، وفى ظاهر الرواية يفسد المزارعة، وله ان المزارع حصد الزرع، وجمع وداس من غير اذن الدافع، ومن غير شرط ذلك عليه فحصد الدافع مضمونة عليه، ولو شرط عليه ذلك فتغافل عن الحصاد حتى هلك الزرع قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله: يضمن الهالك، وقال الفقيه أبو الليث هذا إذا أخر تأخيراً لا يفعل الناس مثله، أما لا يضمن بتأخير يفعل الناس.

٢٧١٩٩:- وهذا الذى ذكروا بناء على أن ما اختاروا من الجواز على خلاف ظاهر الرواية فى صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع؛ أما على ظاهر الرواية لا يضمن كيف ما كان، وإذا صار الزرع قصيلاً فاراد أن يقصلاه، ويبيعه قصيلاً [كذلك] فالقصل عليهما، وفى التجريد: على قدر ما ليكل واحد منهما فى الزرع، م: وبعد القسمة الحفظ على كل واحد منهما فى نصيبه.

الفصل الخامس

فى المعاملة فى النخيل، والشجر

٢٧٢٠٠- الخانية: المعاملة جائزة عند أصحابنا رحمهم الله بشرائطها فى جمع الاشجار، والكروم، والرطاب، وقال الشافعى رحمه الله: لا يجوز إلا فى الكروم، وفى النخيل خاصة، وفى الكافى: المساقاة مفاعلة من السقى، وهى المعاملة فى الاشجار ببعض الخارج منها، قال أبو حنيفة بجزء من الثمر مشاعاً باطلة، وقالوا جائزة إذا سُمى جزء من الثمرة مشاعاً، والكلام فيه كالكلام فى المزارعة، وفى الزاد: ويجوز المساقاة من الشجر، والكرم، والنخل، والرطاب، واصول الباذنجان.

٢٧٢٠١- م: قال محمد رحمه الله فى الاصل: إذا دفع الرجل نخلاً له أو كرمًا له معاملة بالنصف، ولم يسم له سنين معلومة فالقياس أن لا يجوز وفى الاستحسان يجوز، ويقع المعاملة على سنة واحدة يعنى على ثمرة واحدة تخرج فى تلك السنة.

٢٧٢٠٢- وإذا دفع الى الرجل اصول رطبة ثابتة فى الأرض معاملة، ولم

٢٧٢٠٠- أخرج البخارى عن ابن عمر قال: عامل النبى صلى الله عليه وسلم خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع- صحيح البخارى- الحرث، والمزارعة- باب إذا لم يشترط السنين فى المزارعة ١/ ٣١٣ برقم ٢٢٧١ ف: ٢٣٢٩-

وأخرج مسلم عن ابن عمر قال: اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر، أو زرع، فكان يعطى ازواجه كل سنة مائة وسق، ثمانين وسقاً من تمر، وعشرين وسقاً من شعير، فلما ولى عمر قسم خبير، خير ازواج النبى صلى الله عليه وسلم أن يقطع لهن الأرض والماء، أو يضمن لهن الاوساق كل عام، فاختلفن فمنهن من اختار الأرض والماء، ومنهن من اختار الاوساق كل عام، فكانت عائشة، وحفصة ممن اختار الأرض والماء- صحيح مسلم- المساقاة، والمزارعة- ١٤/٢ برقم ١٥٥١- ←

يسم لذلك وقتاً، فإن لم يكن لجزازها وقتاً معلوماً، فالمعاملة فاسدة، وإن كان لجزازها وقتاً معلوماً، فالعقد جائز على المرة الاولى.

٢٧٢٠٣:- وإذا دفع الرجل إلى رجل نخلاً، أو شجراً، أو كرمًا معاملة اشهرًا معلومة يعلم يقيناً أن النخل، والشجر، والكرم لا يخرج ثمره فى مثل تلك المدة، وفى الخانية: بان يدفعها فى أول الشتاء إلى أول الربيع، م: فالمعاملة فاسدة.

٢٧٢٠٤:- هذا إذا كانت المدة معلومة يعلم يقيناً أن الشجرة لاتخرج الثمرة فى مثل تلك المدة، أما إذا كانت المدة مدة قد تخرج الثمرة فى مثل تلك المدة، وقد لاتخرج فالمعاملة موقوفة، إن اخرجت الثمرة فى المدة المضروبة صحت المعاملة، وفى الفتاوى الخلاصة: وإن لم تخرج فسد فى هذا.

٢٧٢٠٥:- وفى الخانية: فإن خرج الثمر فى تلك المدة فهو بينهما على ما شرطاً، وإن تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل عمله فيما عمل، إن لم يكن تاخر الخروج لأنه تحدث فى تلك السنة] وإن لم تخرج الثمرة لافاة سماوية حدثت فى تلك السنة كانت المعاملة جائزة، ولاجر للعامل ههنا، ولاشئى له.

٢٧٢٠٦:- م: وهذا إذا اخرجت فى المدة المضروبة شيئاً يرغب فى مثله فى المعاملة؛ فأما إذا اخرجت شيئاً لايرغب فى مثله فى المعاملة لاتجوز المعاملة، وإن لم يخرج النخيل شيئاً فى المدة المضروبة ينظر إن اخرجت بعد مضى تلك المدة فى تلك

← ٢٧٢٠١:- أخرج البخارى عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب اجلى اليهود، والنصارى من أرض الحجاز، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير اراد اخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله، ولرسوله، وللمسلمين، فاراد اخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقرهم بها على ان يكفوا عملها، ولهم نصف الثمر، وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: نقركم بها على ذلك ماشئنا، فقرّوا بها حتى اجلاهم عمر إلى تيماء واريحاء. صحيح البخارى - الحرث، والمزارعة - باب إذا قال رب الأرض اقرك ما اقرك الله ٣١٥/١ برقم ٢٢٨٠ ف: ٢٣٣٨- صحيح مسلم - المساقاة، والمزارعة ١٥/٢ برقم ١٥٥١-

السنة كانت المعاملة فاسدة، وإن لم تخرج فى تلك السنة اصلاً لعلّة حدثت بها كانت المعاملة جائزة.

٢٧٢٠٧:- **جامع الفتاوى:** ولو دفع أرضاً معاملة خمس مائة سنة لايحوز، وإن شرطاً مائة سنة، وهو ابن عشرين سنة جاز، وإن كان أكثر من عشرين سنة لم يحجز.
٢٧٢٠٨:- **م:** وإذا دفع الرجل إلى رجل فيه طلع معاملة بالنصف فهو جائز، وإن لم يسمياً وقتاً، يجب أن يعلم أن المعاملة إذا عقدت على ما هو فى حد النماء والزيادة صحت، وإذا عقدت على ماتناهى عظمه، وصار بحال لايزيد فى نفسها بسبب عمل العامل، فإن المعاملة لاتصح.

٢٧٢٠٩:- إذا عرفت هذا جئنا إلى تخريج المسألة فنقول ما وقع عليه عقد المعاملة فى حد النماء، والزيادة، ووقته معلوم [فجازت المعاملة] وكذلك لو كان نخلاً فيه بسراخضر أو احمر إلا أنه لم يتناه عظمه فالمعاملة جائزة، وإن دفعه بعد ماتناهى عظمه، وليس يزيد على ذلك شيئ، إلا انه لم يترطب فالمعاملة فاسدة، والثمر لصاحب النخيل، وللعامل اجر مثل عمله، وكذا الثمار كلها، ثم إذا لم يتناه عظمه فى هذه لم يسمياً وقتاً يحوز، ويكون المعاملة إلى وقت بلوغه، وكذا فى نظائر هذا.

٢٧٢١٠:- وعلى هذا إذا دفع نخيلاً معاملة على أن يكون النخيل مع الثمر بينهما نصفان إن كان النخيل فى حد النماء والزيادة، فالمعاملة فى حق النخيل، والثمار جائزة، وإن خرجت النخيل عن حد النماء والزيادة، فالمعاملة فاسدة، وإنما يعرف خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة، إذا بلغت، واثمرت.

٢٧٢١١:- وعلى هذا إذا زرع الرجل أرض نفسه ونبت الزرع إلا أنه لم يتناه فدفع إلى غيره مزارعة حتى يرميه العامل، ويسقيه جاز، واما إذا تناهى الزرع فدفع الأرض مع الزرع المتناهى مزارعة بالنصف ليحفظه، وليحصده لايحوز.

٢٧٢١٢:- **وفى فتاوى أبى الليث رحمه الله:** دفع كرمًا معاملة، وفيه

اشجار لا يحتاج إلى عمل سوى الحفظ، فإن كان بحال لو لم يحفظ ذهب ثمرها قبل الادراك تجوز المعاملة، ويكون الحفظ [هاهنا بمنزلة] النماء، والزيادة، وإن كان بحال لا يذهب ثمرها إلى وقت الادراك لو لم يحفظ، لاتجوز المعاملة فى تلك الاشجار، ولا نصيب للعامل من ذلك.

٢٧٢١٣:- وفى الفتاوى الفضلى: شجرة الجوز يجوز دفعها معاملة، وللعامل حصته من الجوز، وإذا كان النخيل بين رجلين فدفع احدهما إلى صاحبه معاملة على أن يقوم عليه فيسقيه، ويلحقه فما اخرج الله تعالى من ذلك [من شئ] فهو بينهما اثلاثاً، ثلثه للدافع، وثلثاه للعامل، فهذه المعاملة فاسدة، ولو كان مكان المعاملة مزارعة، بان كان الأرض بين رجلين دفع احدهما إلى صاحبه ليزرعها ببذر بينهما نصفان على ان للعامل ثلثا الخارج، قد ذكرنا ان على اصح الروايتين المزارعة جائزة، وإذا فسدت المعاملة، كان الخارج بينهما نصفان على قدر ملكهما فى النخيل، وفى التجريد: ولا اجر للعامل على شريكه، م: ولا يتصدق واحد منهما بشئ، ولو كانا اشترطا ان يكون الخارج بينهما نصفان فذلك جائز.

٢٧٢١٤:- ولو ان الشريك الذى لم يعمل امر العامل ان يشتري ما يلحق به النخيل فاشتره رجع على صاحبه بنصف الثمن، اما إذا لم يامره بشراء ما يلحق به النخيل، ولكنه امر ان يلحق النخيل فلحقه، لم يذكر محمد رحمه الله: هذا الفصل فى الأصل، قيل ينبغى ان يرجع عليه بنصف قيمة ذلك، وقيل ينبغى أن لا يرجع وهو الاشبه.

٢٧٢١٥:- وفى مختصر خواهرزاده: رجل دفع نخلاً إلى رجلين معاملة على أن لأحدهما السدس، وللآخر النصف، ولرب النخيل الثلث فهو جائز.

٢٧٢١٦:- م: وإذا دفع نخيلاً معاملة إلى رجلين على أن يلحقاه بتلقيح من عندهما على أن الخارج بينهما اثلاثاً فهذا جائز، ولو شرطوا أن لصاحب النخيل الثلث، ولاحد العاملين بعينه الثلثان، للآخر اجر مائة على العامل الذى

شرط له الثلثان فهذا فاسد، وإذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل، وللعامل الآخر على العامل الذى شرط له الثلثان [أجر مثل عمله، ويرجع العامل الذى شرط له الثلثان] على رب النخيل باجر مثل عمله، وباجر مثل عمل الآخر بالغة ما بلغت.

٢٧٢١٧:- وإذا شرط رب النخيل بعض اعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بأن سكت عن ذكر السقى مثلاً، فإن كان السكوت عنه شيئاً لا بد منه لتحصيل الخارج، بان كان الثمرة لا تخرج اصلاً بدون السقى، أو تخرج بدون السقى شيئاً لا يرغب فيه من مثل هذا النخيل، أو يخرج شيئاً مرغوب إلا أنه يبيس بدون السقى، وفى هذه الوجوه المعاملة فاسدة؛ واما إذا كان المسكوت عنه لا يؤثر فى الخارج اصلاً أو يؤثر فى جودته، ويكون ذلك معلوماً للحال أو كان لا يدرك فى الحال انه هل يؤثر فى زيادة الجودة، أو لا يؤثر فالمعاملة جائزة.

٢٧٢١٨:- وإن شرط رب النخيل السقى على نفسه فإن كان لا يعلم أن السقى لا يؤثر فى الخارج فالمعاملة فيها جائزة، وإن شرط عمل رب النخيل [وإن كان يعلم أن السقى لا يؤثر فى تحصيل الخارج] إما اصلاً أو جودة فالمعاملة فاسدة، وإن كان لا يدرك ان السقى هل [يؤثر فى الخارج، أو لا يؤثر فالمعاملة فاسدة ايضاً، وإذا شرط رب الأرض السقى على نفسه، والباقي على العامل فهذا، وما لو شرط السقى على نفسه، وسكت عن الباقي سواء].

٢٧٢١٩:- **البنابيع:** فإن شرطاً على الساقى ما لا يبقى منفعة بعد المدة المشروطة كالتلقيح، والابار وسقى الكرم، والاشجار فإن المساقاة جائزة، وإن كانت تبقى منفعة بعد المدة بالقاء السرقيين، ونصب العرائش، وتقليب العرائش، وغرس الاشجار، ونحو ذلك، فإن المساقاة فاسدة، والثمر لصاحب الاشجار والعامل، وإن لم يشرط فى المعاملة يلحق كلها، وبارها، وحفظها على الساقى، إن كان ما وقع عليه المساقاة يحتاج إلى ذلك فسدت المساقاة، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كانت المساقاة جائزة.

٢٧٢٢٠:- م: وإذا شرط الحفاظ على رب النخيل، إن كان النخيل فى مكان لا يحتاج فيه إلى الحفاظ، بان كان فى حائط، والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب فى اشتراط السقى على رب الأرض، إذا كان السقى لا يؤثر فى الخارج أصلاً.

٢٧٢٢١:- وإذا دفع إلى رجل نخيلاً معاملة على أن الخارج بينهما نصفان، وعلى أن يستأجر العامل فلاناً يعمل معه بمائة درهم كان هذا فاسداً، بخلاف ما إذا قال وعلى أن يستأجر العامل اجيراً، ولم يعين الاجير، وإذا كان النخيل بين رجلين دفعاه إلى رجل معاملة مدة معلومة على أن نصف الخارج للعامل، والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز، وإنه ظاهر، ولو شرطاً أن نصف الخارج لأحد صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شئ، والنصف الآخر بين صاحب النخيل الآخر، والعامل نصفان أو على المثالثة فهذا فاسد، وإن شرطاً أن للعامل نصف الخارج ثلثاه من نصيب احدهما بعينه، وثلثه من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذه المعاملة فاسدة.

٢٧٢٢٢:- التجريد: ولو شرط لأحد العاملين مائة درهم على رب الأرض، وللآخر الثلث، ولرب الأرض الثلثان فهو جائز، وإن اشترط لصاحب النخيل الثلث، ولأحد العاملين الثلثين، وللآخر اجر مائة على العامل الذى شرط له الثلثان فهذا فاسد، وليس هذا كالمزارعة.

٢٧٢٢٣:- م: وقال فى أرض بين رجلين دفعاهما إلى رجل مزارعة على أن يزرعها ببذرهما على أن للمزارع الثلث من الخارج ثلثه من نصيب احدهما بعينه، وثلثاه من نصيب الآخر، والباقي بين ربى الأرض نصفان، وذكر أن المزارعة جائزة، واشترط المناصفة بين ربى الأرض باطلة.

٢٧٢٢٤:- جامع الفتاوى: إذا دفع النخيل معاملة إلى رجلين يجوز عند أبى يوسف رحمه الله، ولا يجوز عند أبى حنيفة وزفر رحمهما الله، ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز.

٢٧٢٢٥:- م: وإذا دفع الرجل إلى رجل نخيلاً معاملة على أن يعمل فيكون النخيل، والخارج بينهما نصفان كانت المعاملة فاسدة فرق بين هذا، وبين ما إذا دفع إلى غيره أرضاً فيها زرع قد صار بقلّاً على أن يقوم عليه، ويسقيه حتى يستحصد فما اخرج الله تعالى من شئ فهو بيننا نصفان كان ذلك جائزاً.

٢٧٢٢٦:- ولو دفع أرضاً بيضاء إلى رجل ليغرس فيها اغراساً على أن الاغراس والثمار بينهما فهو جائز، وإن شرطاً أن يكون الاغراس لأحدهما والثمار للآخر لا يجوز، وإن شرطاً أن يكون الاغراس بينهما، والثمر خاصة لأحدهما بعينه فهذا فاسد، وإن شرطاً أن يكون الثمر بينهما نصفان، والاغراس خاصة لأحدهما بعينه، فإن شرطاً الاغراس لصاحب الاغراس فذلك جائز، وإن شرطاً الاغراس لمن لم يكن الاغراس من جهته فذلك فاسد، والقياس أن لا يجوز فى الوجهين جميعاً، وهو رواية عن أبى يوسف فى النوادر، وإن شرطاً أن يكون الثمار بينهما، وسكتا عن الاغراس فالاغراس لمن كان الاغراس من جهته.

٢٧٢٢٧:- وإذا دفع إلى غيره أرضاً بيضاء سنين مسماة على أن يغرسها نخلاً، أو شجراً، أو كرمًا على أن ما اخرج الله تعالى من ذلك من نخل، أو كرم، أو ثمر، فهو بينهما نصفان، وعلى أن الأرض بينهما نصفان فهذا فاسد، وإذا هذه المعاملة، وقبض العامل الأرض على هذا، وغرسها نخلاً، أو شجراً، أو كرمًا فاخرجت ثمرًا كثيراً فجميع النخل، والشجر، والكرم لرب الأرض، وعلى رب الأرض قيمة الاغراس للغراس، واجرمثل عمله، وكذلك لو لم يشترط له رب الأرض شيئاً من الأرض، ولكن قال له: اغرسها شجراً، أو نخلاً، أو كرمًا على أن ما اخرج الله تعالى من ذلك من شئ فهو بيننا نصفان، وعلى أن لك عليّ مائة درهم أو كُرّ حنطة أو نصف أرض أخرى بعينها سوى الأرض التى غرس فيها فهذا كله فاسد.

٢٧٢٢٨:- وفى الخانية: وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الأرض، وشرطاً أن ماخرج من ذلك يكون بينهما نصفين، وعلى أن للعامل على رب الأرض

مائة درهم أو كُرَّ حنطة وسط أو شرطاً ان تكون الأرض بينهما نصفين، وكذا لو كان الغراس من قبل العامل، وشرطاً أن الخارج بينهما نصفان، وعلى أن لرب الأرض على العامل مائة درهم يكون فاسداً ثم الخارج كله للعامل [ولرب الأرض اجر مثل أرضه، ولو كان الغراس من صاحب الأرض على أن الخارج بينهما نصفان، وعلى أن لرب الأرض على العامل مائة درهم كان فاسداً، ثم ان الخارج كله للعامل] ولرب الأرض أجر مثل أرضه، وقيمة غراسه.

٢٧٢٢٩ :- م: وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً بيضاء سنين مسماة على أن يغرسها نخلاً، أو شجراً، أو كرمًا، والغرس من عند رب الأرض على أن ما اخرج الله تعالى من ذلك من شئ فهو بيننا نصفان، وعلى أن للعامل على رب الأرض مائة درهم أو كُرَّ حنطة وسط فهذا فاسد، والخارج كله لرب الأرض، ولو كان الغرس من قبل العامل، وشرط لرب الأرض مع نصف الخارج مائة درهم على العامل، وباقي المسألة بجالها فهذه المعاملة فاسدة أيضاً.

٢٧٢٣٠ :- الفتاوى العتائية: ولو دفع النخيل معاملة بعد خروج الثمر، فإن كان يزيد بعمله الثمر حتى صار شريكاً فيه جاز، فإن استحق رجوع على الدافع بأجر مثل عمله، وإلا فلا.

٢٧٢٣١ :- ولو دفع إليه أرضاً مغروسة بغراس سنين معلومة على أن الغراس، والثمر بينهما لم يحجز، وقيل يحوز، ولو بلغ الثمر نهايتها، ولو يبق إلا النضج، واستحصد الزرع لم يحجز دفعها معاملة، وكذا الرطبة إذا انتهت نهايتها إلا إذا لم يخرج البذر فدفعها معاملة ليقوم بها إلى أن يخرج البذر، والبذر بينهما جاز، وقيل فى الثمار لو أدرك، ولا ينضج بدون الحفظ يحوز دفعه معاملة للحفظ.

٢٧٢٣٢ :- الخانية- رجل دفع إلى رجل أرضاً على أن يغرسها المدفوع إليه لنفسه ما بداله من الغراس، وعلى أن يكون الخارج بينهما نصفين، وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض مائة درهم أو يسمى شيئاً غير المائة فهو فاسد، ويكون

الخارج كله للغارس، ولرب الأرض أجر مثل أرضه.

٢٧٢٣٣- م: دفع إلى اخر أرضاً ليغرس فيها الأشجار، والكرم بقضبان من قبله، ولم يبين له مدة فغرس المدفوع إليه، وأدرك الكرم، وكبرت الاشجار، واستاجر الأرض من صاحبها كل سنة بغلة مسماة فيأخذها وقت الربيع قبل النيروز، أن يرفع اشجاره، قال إذا أخذه فى وقت لاثمر فيه فله ذلك، وفى الخانية: قال رحمه الله: وعندى إن كان ذلك قبل تمام السنة، وقد استاجر الأرض مسانهة لايجبر المستاجر على قلع الأشجار إن أبى.

٢٧٢٣٤- م، وفى النوازل: إذا دفع إلى ابن له أرضاً ليغرس فيها غراساً على أن الخارج بينهما نصفان، ولم يوقت له وقتاً فغرس فيها ثم مات الدافع، وخلف الابن المدفوع إليه وورثة سواه، فأراد باقى الورثة أن يكلفوا الابن المدفوع اليه قلع الأشجار كلها ليقسموا الأرض قال: ان كان الأرض يحتمل القسمة قسمت بينهم فما اصاب حصة الغارس فذلك له مع غرسه، وما وقع فى نصيب غيره كلف قلعه، وتسوية أرضه إن لم يجر بينهما صلح . وفى الخانية: إذا طلب ذلك الغير، وإن لم تكن الأرض تحتمل القسمة يؤمر الغارس بقلع كل الأشجار إلا إذا جرى بينهم صلح.

٢٧٢٣٥- شرح الطحاوى: ولو أن رجلاً دفع أرضه معاملة مدة معلومة على أن يغرس العامل فيها أغراساً، وما يحصل من الثمار، والاغراس يكون بينهما فهذا يحوز، ويكون الاغراس، والثمار بينهما، ولو شرطاً الثمار بينهما، ولم يشترط الاغراس، فإن الاغراس بمنزلة التبن، والثمار بمنزلة الحب فما عرفت من الجواب فى الزرع فهو جوابات هاهنا.

٢٧٢٣٦- م: وإذا دفع أرضاً إلى رجل على أن يغرس فيها أغراساً على أن الخارج بينهما، فانتقضت المدة يخير رب الأرض إن شاء غرم نصف قيمة الشجر، ويملكها، وإن شاء قلعها، ولو كان مكان العامل مستاجراً، فانتقضت المدة فلرب الأرض ان يطالبه بقلع الأشجار، وليس لرب الأرض ان يملك الأشجار من غير رضا

المستاجر، إذا لم يكن فى قلع الاشجار ضرر فاحش بالأرض، وإن تضرر الأرض ضرراً شديداً، أو يكون استهلاكاً فحينئذ يكون لرب الأرض ان يغرم المستاجر قيمة اشجار من غير حق القرار، ويتملكها عليه من غير رضاه.

٢٧٢٣٧:- **الفتاوى الغياثية:** الأكار إذا غرس فى أرض الدافع بامره، فإن كان الغراس للدافع فالأشجار له، وإن كان للعامل، وقال له اغرسها لى فكذلك، وللاكار عليه قيمة الأغراس، ولو قال: اغرسها، ولم يقل لى فغرسها بغراس من عنده فالغراس للغراس، ولرب الأرض ان يكلفه بالقلع قبل الربيع، ولو قال: اغرسها على أن الغراس، والثمار بيننا نصفان فكما قال ولو قال: الأكار كانت أغراسى سرقتها منى، ودفعتها إلى فغرسها فهى لى، وقال صاحب الارض: كانت غراسى غرسها بأمرى فالقول لصاحب الأرض فى تلك الغراس، ولاشئ لىه للغراس.

٢٧٢٣٨:- **جامع الفتاوى:** ولو دفع أرضه إلى اخر لىتخذ كرمًا بالنصف فكل ذلك لصاحب الأرض، وللغراس قيمة ما اخذه، واجر ما عمل.

٢٧٢٣٩:- **م:** إذا دفع الرجل كرمه إلى غيره معاملة، وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الإدراك يطلب الشركة، إن كان رده على صاحبه بعد ما خرجت الثمرة، والعنب، وصارت بحال لو قطعت كانت لها قيمة لا يبطل شركته، وهو شريك على الشرط المتقدم، وإن كان رده قبل خروج الثمرة [أو بعد خروجها] ولكن فى وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة له فيها.

٢٧٢٤٠:- **الخانية:** ولو دفع إلى رجل رتبة قد انتهت جزاها على أن يقوم عليها العامل، ويسقيها حتى يخرج بذرها على أن ما رزق الله تعالى من بذر فهو بينهما نصفان جاز استحساناً، وإن لم يسميا وقتاً له، ويكون البذر بينهما، والرطوبة لصاحبها، ولو اشترط أن يكون الرتبة بينهما نصفين فسدت المعاملة.

٢٧٢٤١:- ولو دفع رجل إلى رجل غرائس نخل أو شجر، أو كرم قد علق فى الأرض، ولم يبلغ الثمر على أن يقوم عليه، ويسقيه ويلقح النخل فما خرج

من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة، إذا لم يسم سنين معلومة، فإن بيننا لذلك وقتاً معلوماً جاز، وإلا فلا .

٢٧٢٤٢:- ولو دفع إلى رجل نخلاً، أو كرماً أو شجراً، قد أطمع وبلغ سنين معلومة على أن يقوم عليه ويسقيه، ويلقح، ويكسح كرمه على أن النخل، والكرم، والشجر، والخارج، كل ذلك بينهما نصفان فهو فاسد. وفي الظهيرية: إذا لم يسم سنين معلومة، فإن بيننا لذلك وقتاً معلوماً جاز.

٢٧٢٤٣:- وفي السغناقى: يشترط للمزارعة بيان مدة الابتداء، والانتهاء، ولا يشترط للمعاملة بيان المدة فيما إذا كان لها نهاية معلومة، وأما إذا لم يكن لها نهاية معلومة فهما متساويان فى الفساد.

٢٧٢٤٤:- م: وإذا دفع النخيل معاملة فأراد العامل أن يضع الوصل على الأشجار فأصل القضيب على الدافع، ثم العمل فى الوصل من ضرب الة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل قضيب الوصل فى الشق، وما أشبه ذلك إلى ان يتم الوصل على العامل، وعلى هذا القضيب الذى يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم، والعمل ليصير غرساً على العامل، وكذا الدعائم على صاحب الكرم، ونصبها فى الكرم على العامل على هذا جرت العادة فى ديارنا وعليه الفتوى.

٢٧٢٤٥:- وفي فتاوى أهل سمرقند: حراث غرس أشجاراً فى أرض رب الأرض بغير إذنه، فلما كبر الأشجار اختصما فيها، فإن كان رب الأرض مقرأً أن الحراث غرس الاشجار من ملك نفسه فالأشجار للحراث، ولكن لا يطيب له ديانة فيما بينه، وبين الله تعالى إذا كان غرس بغير أمره، وإن كان غرس بأمره من غير شرط شركة يطيب له.

٢٧٢٤٦:- وفي فتاوى أبى الليث: إذا غرس على حافة نهر قرية تالة فقلعت، والغارس فى عيال رجل، ومن جملة خدمه فقال الرجل: الشجرة لى؛ لأنك كنت خادمى أو فى عيالى حين غرست [فإن كانت التالة للغارس فالشجرة

له، وإن كانت التالة للرجل] فإن كان الغارس فى عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالة، وإن لم يكن يعمل له مثل ذلك العمل، ولم يغرسها باذنه فهى للغارس، وعليه قيمة التالة، وكذلك لو كان الغارس قلع التالة من أرض رجل، وغرسها فهو للغارس، وعليه قيمة التالة يوم قلعها.

٢٧٢٤٧:- وفيه أيضاً: رجل دفع إلى أرضاً ليغرسها له كرمًا، والتالة من الدافع، وفى النوازل: فغرسها المدفوع اليه، م: فلما أدرك الكرم قال الغارس لصاحب الأرض: سرقت منى التالة التى دفعتها لى، وأنا غرستها من عندى فاقلعها لا يصدق الملافوع اليه على الغرس الذى فى الأرض، فالقول قوله فى أن التالة التى دفعها اليه سرقت منه حتى لا يكون عليه ضمان التالة.

٢٧٢٤٨:- وفى الخانية: رجل دفع إلى رجل أرضاً ليغرس فيها، ودفع إليه التالة فغرس فقال: صاحب الأرض انا دفعت اليك التالة والأشجار لى، وقال الغارس: قد سرقت تلك التالة، وانا غرست تالة من عندى، والشجر لى، قالوا فى الأشجار: يكون القول قول صاحب الأرض، والقول فى سرقة التالة التى دفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامناً.

٢٧٢٤٩:- رجل دفع إلى رجل كرمًا معاملة فائمر الكرم، وأخرج العنب، وأصحاب الكرم يدخلون الكرم، وياكلون الثمار قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله: إن أكلوا بغير اذن صاحب الكرم [لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من أكل، وإن اخذوا، وأكلوا بإذنه فمن كان منهم ممن تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامناً نصيب العامل، ويصير كأنه هو الذى قبض، ودفع إليه ومن لا تجب نفقتهم عليه لكن أخذوا بإذنه، لا يضمن صاحب الكرم وإن اذن لهم بالدخول.

٢٧٢٥٠:- الكافى: وإذا فسدت المساقاة فللعامل أجر مثله يبطل المساقاة بالموت، ولو استاجر بدراهم بطلت الاجارة بموت أحدهما أيهما مات

فكذا إذا استاجر ببعض الخارج، فإن مات رب الأرض، والخارج بسر انتقضت المعاملة قياساً، وكان البسر بين ورثة رب الأرض، وبين العامل نصفين، وفى الاستحسان لا ينقض، وللعامل أن يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر، وإن كره ذلك ورثة رب الأرض، وإذا انتقض العقد يكلف الجذاذ قبل الادراك، فإن قال: العامل: انا اخذ نصف البسر فله ذلك؛ لان إبقاء العقد لدفع الضرر عنه، فإذا رضى بالتزام الضرر انتقض العقد بموت رب الأرض إلا أنه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الأرض فيثبت الخيار فإن شاء وا صرموا البسر فقسموه على الشرط، وإن شاء وا أعطوه نصف قيمة البسر [وصار البسر] كله بينهم، وإن شاء وا أنفقوا على البسر حتى يبلغ، ويرجعون بنصف نفقتهم فى حصة العامل من الثمر، وإن مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه، وإن كرهه رب الأرض، وإن قالت الورثة: نحن نصرمه بسراً، فلرب الأرض الخيار مثل ما وصفنا، ولو ماتا فالخيار فى القيام عليه، وتركه إلى ورثة العامل فإن أبى ورثة العامل أن يقوموا عليه كان الخيار فى ذلك لورثة رب الأرض، ولو لم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة، والخارج بسر فهذا، والأول سواء والخيار فيه إلى العامل، فإن شاء عمل ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر، ويكون بينهما على ما شرطاً إلا أن هناك العامل إذا اختار الترك فعليه أجر نصف الأرض.

٢٧٢٥١- الذخيرة: وإذا انقضت مدة العامل، والثمر ما أدرك بعد، وأبى العامل الضرر؛ فإنه يترك فى يده بغير إجارة بخلاف ما إذا انقضت مدة الإجارة، والزرع بقل فإنه يترك الأرض فى يد المزارع بأجر.

٢٧٢٥٢- وفى جامع الفتاوى: ولو دفع نخلاً معاملة فمات العامل فى بعض السنة، فأنفق رب النخيل بغير أمر القاضى لا يكون متبرعاً، ورجع به فى الثمر، ولو لم يمت العامل ولكن غاب فانفق رب النخيل كان متبرعاً إلا أن يكون بامر القاضى.

الفصل السادس

فى رب الأرض، والنخيل إذا تولى العمل بنفسه

٢٧٢٥٣:- قال محمد رحمه الله فى الاصل: إذا دفع الرجل ارضه إلى رجل مزارعة بالنصف، ثم ان رب الأرض تولى المزارعة بنفسه فهذا على وجهين: الاول أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وإنه على وجهين أيضاً: الاول: يتولى الزراعة بامر المزارع، وإنه على ثلاثة اوجه:

(١) الاول: ان استعان المزارع برب الأرض، وفى هذا الوجه الخارج بين رب الأرض، والمزارع على ما شرطنا نصفان قالوا: إنما يكون الزرع بينهما على ما شرطنا إذا لم يقل رب الأرض وقت المزارعة ازرعها لنفسى؛ أما إذا قال: ازرعها لنفسى يكون الخارج كله لرب الأرض، وتنتقض المزارعة إلا أن محمداً اطلق الجواب اطلاقاً قال شيخ الاسلام رحمه الله: والجواب على ما اطلق محمد صحيح.

(٢) الوجه الثانى: من هذا الوجه، إذا استأجر المزارع رب الأرض بدرهم معلومة ليعمل عمل المزارعة، وفى هذا الوجه الاجارة باطلة، والمزارعة على حالها.

(٣) الوجه الثالث: من هذا الوجه إذا دفع المزارع الأرض إلى رب الأرض مزارعة بطائفة من حصته من الزرع، وفى هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة، والمزارعة الأولى على حالها.

٢٧٢٥٤:- وهذا إذا تولى رب الأرض المزارعة بأمر المزارع، فاما إذا تولاهما بغير أمره والبذر من جهة رب الأرض فإنه يصير مناقضاً للمزارعة، وإن كان البذر من قبل المزارع فالجواب فى هذا الوجه فيما إذا زرع بامر المزارع، أو بغير امره نظير الجواب فى الوجه الاول إلا فى خصلة؛ لأن رب المال إذا زرع بغير امر المزارع فى هذا الوجه يضمن للمزارع بذراً مثل بذره.

٢٧٢٥٥:- ولو كان البذر من قبل رب الأرض أو من قبل المزارع، وامر المزارع رب الأرض حتى استاجر اجيراً فى ذلك فالخارج بين رب الأرض، والمزارع على ما شرطاً، ويرجع رب الأرض باجر [الأجر على المزارع بخلاف ما إذا استعان المزارع برب الأرض، ولم يأمره باستيجار الاجراء] فإن هناك لا يرجع رب الأرض على المزارع باجر الأجراء، والجواب فى المعاملة نظير الجواب فى المزارعة حتى أن من دفع نخيله إلى رجل معاملة بالنصف على أن يلقحه، يحفظه ويسقيه فاستعان العامل برب النخيل فى ذلك، وفعل صاحب النخيل ذلك بنفسه فالخارج بينهما على ما شرطاً.

٢٧٢٥٦:- ولو كان صاحب النخيل قبض النخيل بغير امر العامل، وفعل ما ذكرنا فالخارج كله لصاحب النخيل [وتنتقض المعاملة، وإن كان صاحب النخيل] لا يملك نقض المعاملة من غير عذر.

٢٧٢٥٧:- ولو كان صاحب النخيل اخذ النخيل بعد خروج الطلع، وقام عليها بغير إذن العامل فالخارج بينهما، ولو اخذها قبل خروج الطلع، وقام عليها ثم اخذها العامل منه بغير امره، وقام عليها حتى صار تمراً فجميع ذلك لصاحب النخيل .

٢٧٢٥٨:- وإذا دفع ارضاً وبذراً مزارعة بالنصف، ثم أن المزارع بعد ما قبض الأرض دفعها إلى رب الأرض مزارعة على أن للمزارع الثلث، ولرب الأرض الثلثان فالمزارعة الثانية باطلة، وما خرج فهو بينهما نصفان.

٢٧٢٥٩:- وإذا دفع ارضاً مزارعة بالنصف، وشرط البذر على المزارع فلما زرعها المزارع، وسقاه، ونبت قام عليه رب الأرض بنفسه وأجرائه، وسقاه من غير امر المزارع حتى يستحصد فالخارج بين رب الأرض، والمزارع على ما شرطاً، ولو أن المزارع بذره إلا أنه لم يسقه، ولم ينبت حتى سقاه رب الأرض بغير امر المزارع فالقياس أن يكون الخارج كله لرب الأرض، وفى الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطاً فى المزارعة. وفى الخانية: والفتوى على جواب الاستحسان.

٢٧٢٦٠- م: هذا إذا بذره المزارع، وسقاه رب الأرض بغير إذنه؛ فاما إذا بذره رب الأرض بغير اذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك، وقام عليه حتى استحصد، ذكر ان الخارج بينهما على ما شرطاً، ولم يذكر القياس، والاستحسان هنا، ولو كان البذر على ظهر الأرض فجاء رب الأرض، وأخذها وبذرها بغير امر المزارع يصير ناقضاً للمزارعة، ولو جاء المزارع، وبذرها وسقاها بغير امر رب الأرض كان الخارج بينهما على ما شرطاً قياساً، واستحساناً.

٢٧٢٦١- السخانية: رجل دفع ارضاً وبذراً إلى رجل على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذر العامل، وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الأرض بنفسه أو بأجرائه، وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع، كان رب الأرض متطوعاً فيما فعل، ويكون الخارج بين صاحب الأرض، والعامل على ما شرطاً، فإن كان صاحب الاض استأجر اجيراً فعمل اجيره، لا يرجع هو بذلك على العامل.

م: الفصل السابع فى دفع المزارع أو العامل إلى غيره مزارعة أو معاملة

٢٧٢٦٢:- إذا أراد المزارع أن يدفع الأرض إلى غيره مزارعة فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وفى هذا الوجه ليس له أن يدفع الأرض إلى غيره مزارعة إلا إذا اذن له رب الأرض بذلك نصاً أو دلالة بأن يقول رب الأرض اعمل فيه برايك، ولكن له ان يستأجر اجيراً بماله لاقامة عمل المزارعة. **وفى الكبرى: وإن قال رب الأرض اعمل فيه برايك، كان له أيضاً أن يدفعها مزارعة.**

٢٧٢٦٣:- م: ولو انه دفع إلى غيره مزارعة بالنصف مع أن رب الأرض لم ياذن له بذلك لانصاً، ولا دلالة ذكر أن المزارعة جائزة بين المزارع الأول والثانى، ولا شئ لرب الأرض؛ لان المزارع الأول صار مخالفاً فصار غاصباً للأرض والبذر، ومن غصب ارضاً أو بذراً، ودفع إلى غيره مزارعة صحت المزارعة بينهما على ما شرطاً، ويكون الخارج بينهما على الشرط، ولرب الأرض، والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء، فإن ضمن الأول لا يرجع به على الثانى، وإن ضمن الثانى يرجع على الأول؛ لانه صار مغروراً من جهته، فإن كانت الأرض قد انتقصت كان النقصان على المزارع الثانى دون الأول عند أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله على القول الآخر، وعلى قول محمد رحمه الله: صاحب الأرض فى تضمين النقصان بالخيار ان شاء ضمن الثانى، وإن شاء ضمن الأول. **وفى الكبرى: الا ان الأول لا يرجع على الثانى، والثانى يرجع على الأول بحكم المغرور.**

٢٧٢٦٤:- م: ثم ينظر إلى ما اصاب المزارع الأول من نصف الخارج [فيطيب له] من ذلك قدر ما غرم لرب الأرض، ويتصدق بالفضل، وما اصاب المزارع الثانى من نصف الخارج قالوا: يطيب له جميع ذلك، ثم إنما يصير المزارع الأول بالدفع إلى غيره مزارعة مخالفاً، إذا كانت المزارعة الأولى،

والثانية وقعتا بصفة الجواز؛ أما إذا وقعت احداهما بصفة الفساد، أما الأولى، وأما الثانية لا يصير مخالفاً.

٢٧٢٦٥ - م: وإذا دفع ارضاً وبذراً مزارعة، وشرط رب الأرض للمزارع النصف فدفع المزارع إلى آخر مزارعة، وشرط الأول للثاني عشرين قفيزاً من الخارج حتى فسدت المزارعة الثانية، فإن الأول لا يصير مخالفاً، وكان الخارج بين رب الأرض، والمزارع الأول على الشرط، وللمزارع الثاني على المزارع الأول أجر مثل عمله، وإن كان البذر من قبل المزارع، وفسدت المزارعة الأولى بان شرط رب الأرض للمزارع الأول عشرين قفيزاً، وشرط الأول للثاني نصف الخارج أو ثلثه فاخرجت الأرض زرعاً كثيراً فجميع ما خرج بين المزارعين، ولرب الأرض اجر مثل الأرض على المزارع الأول.

٢٧٢٦٦ - الفتاوى الخلاصة: إذا كان البذر من المزارع له أن يدفع إلى آخر مزارعة، وإن لم يأذن له رب الأرض اصلاً.

٢٧٢٦٧ - م: وإذا دفع المزارع الأول الأرض إلى غيره مزارعة، فإن كان البذر من المزارع الأول صار مستأجراً المزارع الثاني ببعض الخارج ليعمل في هذه الأرض فيجوز، وإن كان البذر من المزارع الثاني صار المزارع الأول مواجراً؛ أما إذا استأجر اجارة فاسدة من اجارة صحيحة فيجوز، وأما إذا اذن رب الأرض، والبذر للمزارع بذلك نصّاً أو دلالة بأن قال له اعمل فيه برايك، وقد كان شرط رب الأرض للمزارع الأول النصف فدفع الأول إلى الثاني مزارعة بالنصف جاز المزارعة الثانية، وما اخرجت الأرض من الزرع فنصفه لرب الأرض، ونصفه للمزارع الثاني، وخرج المزارع الأول من البين، وإن شرط المزارع الأول على الثاني أن نصف الخارج لرب المال، والنصف الآخر بين المزارع الأول، والثاني اثلاثاً أو نصفين فذلك جائز ايضاً، والخارج بينهم على الشرط ايضاً.

٢٧٢٦٨ - الكبرى: وإن قال الأول للثاني دفعتها اليك على أن يكون نصف

الخارج لرب الأرض، والثالث لك، والسدس لى جاز، والخارج بينهم على ما شرط، وكذا لو قال للثاني على أن يكون نصيبى من الخارج بيننا نصفين فهو جائز، ونصف الخارج لرب الأرض، والنصف بين المزارع الأول والثاني نصفين.

٢٧٢٦٩ - م: (٢) الوجه الثاني: أن يكون البذر فى المزارعة الأولى من جهة المزارع، وفى هذا الوجه الأول يدفع الأرض مزارعة إلى الثاني سواء أذن له رب الأرض بذلك نصاً أو دلالة بان قال رب الأرض اعمل فيه برايك أو لم يأذن، فإن دفع المزارع الأول الأرض مزارعة إلى غيره، وقد كان الشرط فى المزارعة الأولى المناصفة فى الخارج جازت المزارعة الثانية، وكان الخارج بين رب الأرض، والمزارع الثاني نصفان، ولاشئ للمزارع الأول، وإن شرطاً فى المزارعة الثانية أن للمزارع الثاني ثلثا الخارج جازت المزارعة، ثم إذا جازت المزارعة، كان ثلثا الخارج للثاني وثلثه لرب الأرض، ويغرم المزارع الأول لرب اجر مثل ثلث الأرض.

٢٧٢٧٠ - الفتاوى العتابة: ولو قال رب الأرض للأول: ما أصبت أو ما رزقت فينبينا نصفان، فشرط الأول للثاني النصف للثاني النصف، والباقي بين الأول، ورب الأرض نصفان، ولو استعان الأول من غيره فالخارج بين الأول، ورب الأرض، ولو كان البذر من رب الأرض، وأذن له فشارك غيره فى العمل فشارك مع غيره فى البذر، والعمل على ان الخارج بينهما نصفان أو كان البذر من رب الأرض، واذن له فشارك غيره فى البذر، والعمل يصح ثم يضمن الخارج للثاني بحكم بذره، والنصف الأخير بين الأول، ولرب الأرض على الأول اجر مثل نصف ارضه.

٢٧٢٧١ - م: ولو كان المزارع الأول دفع الأرض إلى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة، وإذا زرعها المستعير سلم الخارج له، ويغرم المزارع الأول لرب الأرض اجر مثل جميع الأرض، فرق بين هذا، وبين ما إذا لم يعر الأرض من غيره، ولم يزرع بنفسه أو اعار من غيره، ولم يزرعها المستعير؛ فانه لا يغرم المزارع الأول لرب الأرض شيئاً من اجر مثل الأرض .

٢٧٢٧٢:- قال وإذا دفع إلى رجل نخيلاً معاملة بالنصف، ولم يقل اعمل برايك فدفعت العامل إلى آخر معاملة فعمل فيه فما خرج فهو لصاحب النخيل، وللعامل الآخر على العامل الأول اجر مثله فيما عمل بالغاً ما بلغ، ولا اجر للعامل الأول قالوا: وقوله بالغاً ما بلغ قول محمد، وأما عند أبي حنيفة، وأبي يوسف فلا يجاوز به ماسمى، قال: ولو هلك الثمر في يدي العامل الاخير من غير عمله، وهو في رؤوس النخيل فلا ضمان على واحد منهما.

٢٧٢٧٣:- وفي مختصر خواهرزاده: في قياس قول أبي حنيفة، وأبي يوسف قال: ولو هلك الثمر من عمل العامل الأخير في امر خالف فيه ما امره الأول فالضمان لصاحب النخيل على العامل الاخير، ولا ضمان على العامل الأول، وإن كان الثمر هلك في يده من عمله من امر لم يخالف فيه امر العامل الأول فلصاحب النخيل أن يضمّن ايهما شاء، فإن ضمن الاخير رجع على الأول، وإن ضمن الأول لم يرجع على الآخر، ولو كان الأول امره ان يعمل برايه، وقد كان شرط رب النخيل للعامل الأول النصف فدفعه إلى الثاني بثلاث الخارج فهو جائز، وقال وما يخرج من الثمرة فنصفه لرب النخيل، والثالث للعامل الآخر، والسادس للعامل الأول، وذكر محمد رحمه الله في الاصل بان الأول لو كان فاسداً بان شرط له شيئاً معلوماً، وشرط الأول للثاني مثل ذلك فهما فاسدان، ولا ضمان على العامل يريد به، إذا لم يقل له اعمل برايك، وكذا، إذا كان الشرط الأول جائزاً، والثاني فاسداً، أو كان الأول فاسداً، والثاني جائزاً.

٢٧٢٧٤:- وفي الفتاوى العتائية: ولو كانت الأولى فاسدة، والثانية صحيحة، والبذر من رب الأرض فدفعت الأول ارضه، وبذره إلى الثاني، وشرط له النصف حتى صح الثاني فالزرع كله لرب الأرض، وكذا إذا لم يخرج الزرع، ولو شرط الأول مع رب الأرض النصف حتى صح، والبذر من رب الأرض، وشرط مع الثاني زيادة عشرة حتى فسد، فالخارج بين الأول ورب الأرض نصفان، وللثاني على الأول اجر مثل

عمله، ولو كان البذر من العامل الأول، فله ان يزارع غيره، وإن لم يقل له إعمل برايك، فإن فسد الأول، وصح الثاني فالخارج بين الأول، والثاني نصفان، ولرب الأرض على الأول اجر مثل أرضه وله ان يفسخ الأول إن كان قبل القاء البذر، وإن زرع الثاني توقف الفسخ إلى أن يستحصد، ولو صح الأول، وفسد الثاني، والبذر من المزارع الأول فى العقد الثاني فالخارج بين الأول، ورب الأرض، وللثاني على الأول اجر مثل عمله، وإن كان البذر من الثاني، فالخارج كله له، ولرب الأرض على الأول اجر مثل أرضه لم يرجع به الأول على الثاني.

٢٧٢٧٥:- م: وفى النوازل: رجل دفع أرضه إلى رجل ليزرعها ببذرهما جميعاً، والبقر من عند الاكار على أن الخارج بينهما نصفان فشارك الاكار فى نصيبه رجلاً فعمل معه فالمزارعة، والشركة فاسدتان فبعد ذلك الزرع بين الدافع، وبين المدفوع إليه على قدر بذرها ولصاحب الأرض على العامل الأول أجر مثل نصف الأرض وعلى المزارع الأول للثاني اجر مثل عمله، وليس للمزارع الأول على رب الأرض اجر مثل العمل ويتصدق المزارع الأول بفضل نصيبه، وما غرم .

الفصل الثامن

فى المزارعة يشترط فيها المعاملة

٢٧٢٧٦:- رجل دفع ارضاً، ونخلًا، وزرعها المزارع على أن يقوم على النخيل بالنصف فهذه مزارعة شرطاً فيها المعاملة كذا فى الفتاوى الخلاصة.

٢٧٢٧٧:- م: المعاملة إذا شرطت فى المزارعة ينظر إن كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة، والمعاملة جميعاً [وإن كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة، والمعاملة جميعاً]، ولو كانت المعاملة [معطوفة على المزارعة جازتا من أيهما كان البذر؛ اما إذا كان البذر من قبل العامل] وقد شرطت المعاملة فى المزارعة.

٢٧٢٧٨:- صورتها رجل دفع إلى رجل أرضاً بيضاء فيها نخيل مزارعة على أن يزرعها العامل ببذره بالنصف على أن يقوم على النخيل فيسقيه، ويلقحه ذكر أنهما فاسدتان جميعاً، كما لو قال: دفعت إليك الأرض مزارعة لتزرعها ببذرك بالنصف على أن تواجر دارك، أو تبيع عبدك منى؛ واما إذا كان البذر من قبل رب الأرض جازتا جميعاً.

٢٧٢٧٩:- فرق هذا وبين ما إذا دفع الأرض مزارعة بالنصف ليزرعها ببذر من قبل رب الأرض على أن يخطط لرب الأرض ثوباً بعشرة دراهم، وإن كان المعقود عليه واحداً فى الأرض، والثوب جميعاً، وهى منفعة العامل.

٢٧٢٨٠:- ونظير هذا ما قال محمد رحمه الله فيمن دفع غلاماً إلى حائك ليعلمه الحياكة خمسة اشهر بكذا، وعلى أن يعطيه الحائك بعد خمسة اشهر كل شهر بكذا فإن الإجاريتين جائزتان، وإن شرط احدهما فى الآخر، واما إذا كان المعاملة معطوفة على المزارعة [جازت المزارعة] والمعاملة جميعاً.

٢٧٢٨١:- وعن مسئلة الحائك استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى، وصورتها رجل ستاجر من اخر أرضاً بدرهم باخبار رابكار، وبران كه جوز

خياراً را بردارد همين زمين را بحكم مزارعة اگرخواهد زمين را گندم كارد فقد قيل: يفسد الاجارة؛ لأن هذه مزارعة شرطت فى اجارة، وكانت صفقة فى صفقة، وقيل: لا يفسد الاجارة، وهو الصحيح.

٢٧٢٨٢:- **السخانية:** وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً بيضاء مزارعة سنين معلومة، وفيها نخيل على أن يزرع الأرض ببذره، وبقره على أن ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد ثم ما خرج من الأرض كان كله لصاحب البذر، وعليه لصاحب الأرض أجر مثل الأرض، ويتصدق المزارع بالزيادة، والخارج [من النخيل] كله لصاحب النخيل، وعليه للعامل اجر عمله فى النخيل، وبطيب الخارج كله لصاحب النخيل، وكذا لو شرطاً أن يكون الخارج من النخيل على الثلث، والثلثين [ومن الزرع على الثلث والثلثين] ولو كان البذر من صاحب الأرض، والمسألة بحالها جاز العقد، وكذا لو شرطاً للعامل فى النخيل عشر الثمار، وفى الزرع النصف، وكذا لو دفع أرضاً وكرماً كان الجواب فيه على نحو ما قلنا فى النخيل.

٢٧٢٨٣:- ولو دفع أرضاً بيضاء [مزارعة سنين معلومة] وفيها نخيل، وقال للعامل: أدفع إليك هذه الأرض تزرعها ببذرك، وبقرك على أن الخارج بينى، وبينك نصفان، وادفع إليك ما فيها من النخيل معاملة على أن تقوم عليه، تسقيه، وتلقحه، فما خرج فهو بيننا نصفان، أو قال: لك منها الثلث، ولى الثلثان، ووقتاً لذلك سنين معلومة جاز.

٢٧٢٨٤:- **الفتاوى الخلاصة، وفى الاصل:** لو دفع أرضه مزارعة على أن يزرعها، ويغرسها، والزرع، والغرس كله بينهما نصفين جاز، ولو شرطاً أن الأغراس لرب الأرض، والثمر بينهما فسدت المزارعة.

٢٧٢٨٥:- **الصغرى:** ولو قال لآخر استأجرتك لتزرع ارضى، وتعمل فى نخيلى هذا بنصف الخارج بينهما على أن يكون البذر على جازت فى هذا الموضع أيضاً.

الفصل التاسع فى الخلاف فى المزارعة

٢٧٢٨٦- وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً على أن يزرعها حنطة فليس له ان يزرع غير الحنطة، وإن كان ذلك اهون على الأرض، وأقل ضرراً بالأرض من الحنطة، بخلاف ما إذا استأجر بدراهم ليزرعها حنطة فزرع فيها ما هو اقل ضرراً بالأرض من الحنطة حيث يجوز، ويستحق الأجر.

٢٧٢٨٧- وكذلك لو قال: خذ هذه الأرض مزارعة تزرعها حنطة، أو قال: لتزرعها حنطة، أو قال: فازرعها حنطة بالف فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة، يصير مخالفاً، ولو قال: وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطاً أو يكون مشورة لم يذكر هذه المسألة فى المزارعة، وذكر فى المضاربة، إذا دفع إلى رجل الف درهم مضاربة، وقال: خذ هذه الف مضاربة بالنصف، واعمل بها فى الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل بها فى غير الكوفة لا يصير مخالفاً، فمن مشائخنا من قال: يجب أن يكون الجواب فى المزارعة كذلك، وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول: يعتبر هذا شرطاً فى المزارعة.

الفصل العاشر

فى الزيادة من رب الأرض، والنخيل، أو المزارع، أو العامل

٢٧٢٨٨:- يجب أن يعلم بان الزيادة من رب الأرض، ومن المزارع [فى البدل] قبل انتهاء المزارعة نهايتها جائزة، وحدث الزيادة من صاحب البذر أو ممن لا بذر من جهته، وبعد ما انتهت المزارعة نهايتها بان ادرك الزرع فالزيادة من صاحب الأرض لا يصح، وكان الخارج بينهما على ما اشترط فى المزارعة، والزيادة من غير صاحب البذر يصح.

٢٧٢٨٩:- بيان هذا الأصل [من المسائل] رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة بالنصف مدة معلومة، وشرط البذر على المزارع فلما ادرك الزرع زاد المزارع لرب الأرض سدساً من نصيبه حتى صار لرب الأرض الثلثان، وللمزارع الثلث فالزيادة باطلة، وفي التجريد: والزرع بينهما نصفان.

٢٧٢٩٠:- م: وبمثل لو زاد رب الأرض للمزارع السدس، واصطلحاً على أن يكون لرب الأرض الثلث، وللمزارع الثلثان، فذلك جائز، ويكون ذلك من رب الأرض حطاً عن بعض نصيبه، والحط منه جائز، ويكون لرب الأرض الثلث، وللمزارع الثلثان، والجواب فى المعاملة كالجواب فى المزارعة، إذا كان البذر من جهة رب الأرض، وفى المزارعة إذا كان البذر من جهة رب الأرض جازت الزيادة من قبل المزارع لرب الأرض قبل ادراك الزرع، وبعده ومن جانب رب الأرض، ومتى جازت الزيادة لرب الأرض جازت الزيادة للمزارع قبل ادراك الزرع، ولا يجوز بعده فكذا فى المعاملة. والله اعلم

الفصل الحادى عشر

فيما إذا مات رب الأرض أو انقضت المدة، والزرع بقل، وما يتصل بذلك من موت المزارع أو موته فى بعض المدة، ويدخل فى هذا الفصل بعض مسائل النفقة على الزرع

٢٧٢٩١:- إذا دفع الرجل أرضاً إلى رجل مزارعة، والبذر من قبل المزارع [فمات رب الأرض بعد ما نبت الزرع] قبل أن يستحصد فالقياس ان ينتقض المزارعة، ولورثة رب الأرض أن يأخذوا ارضهم، وفى الاستحسان يبقى العقد أن يستحصد الزرع.

٢٧٢٩٢:- وفى مختصر خواهرزادة: وإذا حصد اخذوها وقسموها، وإن لم يكن مزروعة فقد انتقضت المزارعة بالموت، وإن لم يمت، ولكن المدة المشروطة قد انقضت، والزرع بقل اراد صاحب الأرض أن يأخذ الزرع بقلأ لم يكن له ذلك، والزرع بينهما نصفان كما شرط، والعمل عليهما، وعلى العامل أجر مثل نصف الأرض، وإن أراد المزارع أن يقلع الزرع قيل لرب الأرض إن شئت فاقلع فيكون بينكما، وإن شئت اعطيه قيمة حصته، وإن شئت فانفق على المزارع، وارجع فيما ينفق فى حصته.

٢٧٢٩٣:- م: ومعنى قوله يبقى العقد عقد المزارعة، ولا يثبت اجارة مبتدأة حتى لا يجب الأجر على المزارع، وهذا إذا قال المزارع: انا لا اقلع الزرع؛ فأما إذا قال: انا اقلع الزرع؛ فإنه لا يبقى عقد المزارعة، ولا يثبت اجارة مبتدأة، وإذا لم يثبت عقد آخر متى اختار المزارع القلع كان لورثة رب الأرض خيارات ثلاثة إن شاءوا قلعوا الزرع، ويكون المقلوع بينهم، وإن شاءوا انفقوا على الزرع بامر القاضى حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصصة، وإن شاءوا غرموا حصة المزارع من الزرع، ويكون الزرع لهم.

٢٧٢٩٤:- هذا إذا مات رب الأرض بعد الزراعة؛ فاما إذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع فى الأرض بأن كرب الأرض، وحفر الانهار، وسوى المسناة انتقضت المزارعة، وإذا مات رب الأرض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشائخ رحمهم الله: ولو لم يمت رب الأرض فى هذه الصورة، ولكن المزارع، قد كان آخر الزراعة فزرع فى اخر السنة فانقضت السنة، والزرع بقل لم يستحصد فاراد رب الأرض أن يقلع الزرع، وابى المزارع لا يتمكن رب الأرض من القلع، ويثبت بينهما اجارة فى نصف الزرع حكماً إلى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع فى الزرع حتى يغرم المزارع نصف اجر مثل الأرض لرب الأرض، وفيما إذا مات رب الأرض فى وسط المدة، وقال المزارع لا أقلع الزرع لا يثبت إجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع لورثة رب الأرض شيئاً ثم قال: والعمل عليهما نصفان حتى يستحصد الزرع.

٢٧٢٩٥:- وهذا بخلاف ما لو مات رب الأرض فى وسط السنة، والزرع بقل، فإن جميع العمل على المزارع [متى قال] لا قلع الزرع، وإنما يغرم المزارع أجر مثل نصف الأرض، وهذا إذا لم يرد المزارع القلع، فإن أراد القلع كان لرب الأرض خيارات ثلاثة على نحو ما بينا فى الفصل الأول فى حق ورثة رب الأرض، وفرق بين ما إذا مات رب الأرض فى وسط المدة، والزرع بقل، وبينما إذا انتهت المدة، والزرع بقل فقال فى فصل الموت إذا انفق ورثة رب الأرض بامر القاضى على الزرع رجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصصة [وفى فصل] انتهاء المدة قال: إذا انفق رب الأرض على الزرع بامر القاضى رجع على المزارع بنصف القيمة مقدراً بالحصصة، وأما إذا انتهت المدة، فالمزارعة انتهت نهايتها، وبعد انتهاء المزارعة النفقة عليهما نصفان فيرجع بنصف القيمة، ولكن مقدراً بالحصصة حتى لا يرجع بالزيادة على الحصصة.

٢٧٢٩٦:- وإذا انقضت مدة المعاملة، والثمر لم يدرك بعد وابتى العامل الصرم؛ فإنه يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما إذا انقضت مدة المزارعة، والزرع بقل، فإنه يترك الأرض في يد المزارع بأجر.

٢٧٢٩٧:- الحاخانية: رجل دفع ارضه مزارعة سنة أو ثلاث سنين فمات احدهما قبل الشروع في العمل أو قبل الزراعة فاراد الآخران يمتنع كان له ذلك، وإن مات بعد الشروع في العمل عندنا ينفسخ المزارعة خلافاً للشافعى، وإن مات رب الأرض قبل أن يستحصد الزرع، فاراد وارثه ان يأخذ الأرض من العامل في القياس له ذلك، وفي الاستحسان ليس له ذلك، ويترك الأرض في يد العامل حتى يستحصد الزرع، فإذا استحصد يقسم الخارج بينهما على شرطهما، وينتقض المزارعة فيما بقى من المدة، فإن مات المزارع، والزرع بقل فإن قال ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطهما إلى ان يستحصد الزرع، ولا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل ان يستحصد الزرع، وإن قال وارث العامل لا اعمل، ولكن اقلع الزرع، ونقسم الزرع بيننا لا يجبر الوارث على العمل، ويخير صاحب الأرض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم، وإن شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل، ويكون كل الزرع لصاحب الأرض، وإن شاء ينفق على الزرع إلى أن يستحصد ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصته.

٢٧٢٩٨:- التحريد: ولو كان دفعها ثلاث سنين فلما نبت الزرع، وفي السنة الأولى مات رب الأرض تركت الأرض في يد المزارع حتى يستحصد، ويقسم بينهم على الشرط، وينتقض المزارعة فيما بقى، ولو مات رب الأرض قبل الزراعة بعد ما كرب الأرض، وحفر الأنهار انتقضت الزراعة، ولا شيء للعامل.

٢٧٢٩٩:- الكبرى: وإن مات احدهما قبل الشروع فللاخر أن يمتنع، وبعد الشروع ينفسخ العقد عندنا خلافاً للشافعى، فإن كان الذى مات رب الأرض، والزرع

بقل، وقد عقدت المزارعة ثلاث سنين، فإنه يبقى العقد فى هذه السنة حتى يستحصد الزرع نظراً للجانيين، فإذا استحصد قسموه على شرطهم، وينتقض فيمابقى.
٢٧٣٠٠- قال: وإذا انفق رب الأرض على الزرع بامر القاضى رجع على المزارع بنصف مقدراً بالحصة.

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٧٣٠١- وإذا انقضت السنة، والزرع بقل، والى المزارع قلع الزرع، وترك الأرض فى يده باجارة حتى وجب عليه اجر مثل نصف الأرض على ما بينا كان العمل عليهما حتى يستحصد الزرع، ويكون النفقة عليهما أيضاً.
وفى الكافى: على مقدار حقوقهما حتى يستحصد، وهذا بخلاف ما إذ مات رب الأرض، والزرع بقل حيث يكون العمل فيه على العامل.
٢٧٣٠٢- م: فإن انفق احدهما بغير امر صاحبه، وبغير امر القاضى فهو متطوع، ولو أراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بقلأ لم يكن له ذلك.
٢٧٣٠٣- وإذا هرب المزارع فى وسط السنة، والزرع بقل فقام عليه رب الأرض، وانفق عليه حتى يستحصد الزرع رجع على المزارع بما انفق بالغأ ما بلغ غير مقدر بالحصة، وإن اختلفا فى مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه على علمه لانه ينكر الزيادة.

٢٧٣٠٤- وفى الخانية: رجل دفع ارضاً، وبذراً إلى رجل مزارعة على أن يزرعها سنة هذه على أن يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها، ولم يستحصد الزرع حتى هرب العامل فانفق صاحب الأرض [على الزرع] بامر القاضى حتى استحصد الزرع ثم قدم المزارع فلا سبيل له على المزارع حتى يعطى صاحب الأرض جميع ما انفق أولاً بقول القاضى لا بامر صاحب الأرض بالانفاق حتى يقيم البينة على ما يقول: ويقبل هذه البينة بغير خصم، ولو لم يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزارعة،

والزرع بقل، والمزارع [غائب] فإن القاضى يقول لصاحب الأرض إن شئت انفق، ولك أن تحبس من المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك [فإن أبى أن يعطيك نفقتك] ابيع عليه حصته، واعطيك النفقة من ثمن حصته، فإن لم يف ثمن الحصة بذلك فلا شئ عليه قيل: هذا قولهما، أما على قول أبى حنيفة رحمه الله: لا يبيع حصة الغائب، وقيل: هذا قول الكل.

٥٢٧٣٠٥:- م. وإذا مات المزارع والزرع بقل، فقالت ورثة المزارع نحن نعملها على حاله حتى يستحصد الزرع فذلك لهم، وإن قال ورثة المزارع: نحن نقلع الزرع، ولا نعمل لم يجبروا على العمل. وفي التجريد: والخيار إلى رب الأرض.

٥٢٧٣٠٦:- م. فإذا انقضت مدة المزارعة، والزرع بقل وغاب أحدهما، وانفق الحاضر بغير أمر القاضى فقد ذكرنا أنه متطوع، فإن كان الغائب رب الأرض فرفع المزارع الأمر إلى القاضى ليأمره بالانفاق فالقاضى لا يأمره بذلك ما لم يقيم البينة على دعواه أن الزرع بينه، وبين الغائب، فإذا أقام البينة على ذلك حينئذ يأمر القاضى بالانفاق، وليس سماع هذه البينة للقضاء على الغائب، فإن رب الأرض لو حضر وانكر الشركة، وقال: الأرض، والزرع كله لى، وقد غصبتها منى لا يكون له الرجوع بالنفقة على رب الأرض ما لم يُعد البينة أن الزرع كان مشتركاً بينهما، وإنما سماع هذه البينة لإيجاب الحفظ على القاضى، وهذا لأن المدعى بما ادعى يريد به إيجاب الحفظ على القاضى لأن حفظ مال الغائب يجب على القاضى فكان للقاضى أن لا يلزم بمجرد دعوى المدعى بدون البينة، فقبل إقامة البينة إن شاء أمره بالانفاق مقيداً بأن يقول له انفق [إن كان الأمر كما وصفت، وبعد إقامة البينة يأمره بالانفاق مطلقاً] حتماً فيقول له انفق.

٥٢٧٣٠٧:- وفي الفتاوى العتائية: ولو انفق بغير أمر القاضى كان متبرعاً، ولا يجب على العامل أجر مثل نصف الأرض، وكذا لو حضر الغائب، وأبى أن ينفق

فالحاضر ينفق، ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بأمر القاضى، ويرجع بجميع ما انفق هلك الزرع أو بقى، وكذا لو كان العامل معسراً ليس له ما ينفق فالحجوب ما ذكرنا، ولو انفق من غير أمر القاضى كان متبرعاً، ولو كان موسراً يجبر على الانفاق، وإن خاف القاضى الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فإنه يأمره بالانفاق مقيداً على نحو ما بينا، وتقرير قول القاضى له انفق إن كان الامر كما وصفت، إن كان الزرع مشتركاً بينك، وبين فلان فقد امرتك بالانفاق على أن لك الرجوع بالنفقة، وإن لم يكن مشتركاً، وقد غصبتها مزروعة فلا رجوع لك، وإن امرتك بالانفاق.

٢٧٣٠٨- وإذا انقضت مدة المزارعة، والزرع بقل فاراد رب الأرض أن يقلع الزرع، وأبى المزارع، فإنه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما يثبت لرب الأرض حتى ان المزارع لو قال: انا اعطى قيمة حصة رب الأرض من الزرع ليس له ذلك من غير رضا رب الأرض، ولو اراد المزارع القلع فلرب الأرض ذلك من غير رضا المزارع.

٢٧٣٠٩- التجريد: ولو آجر المزارع الزرع فانقضت السنة، والزرع بقل، فالزرع بينهما على الشرط، والعمل فيما بقى حتى يستحصد عليهما، وعلى المزارع آجر مثل نصف الأرض لصاحب الأرض، ولو اراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بقلًا، لم يكن له ذلك، ولو اراد المزارع اخذه بقلًا قيل لصاحب الأرض اقلع الزرع فيكون بينكما، أو اعطه قيمة نصيبه أو أنفق انت على الزرع، وارجع بما تنفقه فى حصته، ولا يتصدق واحد بشئ.

٢٧٣١٠- الظهيرية: ولو كان الزرع من قبل العامل، وزرع الأرض ثم مات المزارع قبل أن يستحصد فقال ورثته، نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك، ولا آجر لهم فى العمل، ولا آجر عليهم، وإن قالوا: لانعمل لا يجبرون على ذلك،

يقال لصاحب الأرض: اقلع الزرع فيكون بينك، وبينهم نصفين أو اعطيهم قيمة حصتهم أو أنفق على الزرع، ويكون نفقتك في ح صتهم فيما يخرج من الأرض، ويرجع لصاحب الأرض بجميع النفقة في نصيب الورثة، ولو كان البذر من قبل العامل، فلما صار الزرع بقاءً انقضى وقت المزارعة فإنهما انفق، والأجر غائب فهو متطوع في النفقة، ولا أجر لصاحب الأرض على العامل، وإن رفع العامل الأمر إلى القاضي، وصاحب الأرض غائب؛ فإنه يكلفه إقامة البينة، وإذا أقر إقامة البينة، وخيف الفساد على الزرع فإن القاضي يقول له امرتك بالانفاق إن كنت صادقاً، ويجعل القاضي عليه أجر مثل نصف الأرض- والله اعلم

م: الفصل الثانى عشر فى زراعة احد الشريكين الأرض المشتركة وزراعة الغاصب

٢٧٣١١:- فى النوازل: عن محمد رحمه الله فى رجلين بينهما أرض فغاب احدهما فلشريكه أن يزرع نصف الأرض، ولو اراد فى العام الثانى أن يزرع فى النصف الذى كان زرع، وفى موضع اخر إن علم ان الزرع ينفع الأرض، ولا ينقصها فله ان يزرع كلها، وفى الخانية: قالوا: إن كانت الأرض تنفعه الزراعة أولا تنفع الأرض [ولا تضرها ولا] تنقصها فله أن يزرع كلها.

٢٧٣١٢:- م: وإذا حضر الغائب فله أن ينتفع بكل الأرض مثل تلك المدة، وإن علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينفعها، ويزيدها قوة ليس للحاضر أن يزرع شيئاً منه أصلاً، وروى ابن أبى مالك عن أبى يوسف عن أبى حنيفة: انه ليس للحاضر أن يزرع بقدر حصته.

٢٧٣١٣:- وفى الكبرى: عن محمد أن للحاضر أن يسكن جميع الدار، إذا خاف أن يخرب لو لم يسكن، قال القاضى خان له أن يسكن [كل الدار] وإن كان لا يخاف خراب الدار بترك الكسنى [إذا علم ان السكنى لا تنقصها، وإذا كان مكان الدار ثمرة ياكل نصيبه، ويبيع نصيب الغائب، ويمسك عليه الثمن فإن حضر، واجاز فله الثمن، ولا اضمن قيمته إن كان ذوات القيم أو انقطع جنسه، وضمن مثله إن كان مثلياً، ولم ينقطع بعد، ويكون الثمن للبائع، وإن لم يحضر فهو كاللقطة يتصدق به، وكذا روى عن محمد رحمه الله، وهذا استحسان وهو اختيار أبى الليث وبه يفتى.

٢٧٣١٤:- م: وإذا زرع احد الشريكين الأرض المشتركة بغير إذن صاحبه، ولم يدرك بعد فلشريكه أن يقاسم الأرض فما وقع في نصيب المزارع أقره، وما وقع في نصيب الآخر أخذه بقلعه وضمنه ما دخل الأرض من النقصان بذلك، وإن كان الزرع قد ادرك أو قرب من الادراك غرم المزارع لشريكه نقصان نصف الأرض إن كان دخل فيه النقصان.

٢٧٣١٥:- وفي غصب المنتقى: ارض بين رجلين زرعتها احدهما بغير إذن شريكه وتراضيا أن يعطيه الذى يزرع نصف البذر، ويكون الزرع بينهما نصفان، فإن كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز، وإن كان قبل نبت الزرع لا يجوز، وإن كان الزرع قد نبت فاراد الذى لم يزرع أن يقلع الزرع، فإن القاضى يقسم الأرض بينهما فما اصاب الذى لم يزرع من الأرض قلع ما فيه من الزرع، ويضمن له أرضه ما دخل فى أرضه من نقصان القلع.

٢٧٣١٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو كان ارضاً بين رجلين غاب أحدهما فللحاضر أن يزرع فى حصته، وليس له أن يزرع كلها فلو حضر شريكه، وتراضيا ان يعطيه نصف بذره، ويكون الزرع بينهما يجوز إن كان بعد النبات، وإن كان قبل النبات لا يجوز، ولو لم يرض بزراعة يقاسم الأرض فما اصاب الذى لم يزرع بامر صاحبه يأمره بالقلع، ويضمنه نقصان نصيبه من الأرض كما فى الغصب، وإن حضر بعد ما استحصد الزرع فالخارج كله للغاصب، ويتصدق بما خرج من ارض غيره، إلا إذا اجله وقد استحصد أو لم يستحصد يطيب له، ولو قال: لا ارضى ثم قال: رضيت يطيب له.

٢٧٣١٧:- الكبرى: اراضى مشاعة بين قوم، عمد بعضهم إلى شئى منها فزرعها، وساق إليه من الماء المشترك بينهم، واستغل الأرض على هذه الصفة سنين، وذلك كله بغير امر شركائه، إن كان الذى يستغل من الأرض هو مقدار حصته [لو حمل] على المهاية، وكانوا قبل ذلك يتهايئون، ولم يكن شركاءه طلبوا القسمة فلا

ضمان عليه فيما استغل، ولا يشركه شركاءه، فيما استغل من ذلك.

٢٧٣١٨:- **الخانية:** رجل زرع ارض الغير لنفسه كان الزرع له، وعليه لصاحب الأرض نقصان الأرض [إن انتقصت بزراعته].

٢٧٣١٩:- م: رجل زرع ارض غيره بغير إذنه ثم أن الزارع قال لرب الأرض ادفع الىّ بذري، واكون اكاراً لك فدفعت فقد قيل: إن كان الزارع [قال هذا في وقت كانت الحنطة المبدورة قائمة في الأرض فذلك جائز، ويصير الزارع] متملكاً الحنطة المزروعة بحنطة مثلها، وذلك جائز، ويصير المزارع اكاراً له، وتكون هذه المزارعة فاسدة على ما هو جواب الكتاب، ان قال الزارع هذه المقالة بعد ما فسدت الحنطة المزروعة لا يجوز.

٢٧٣٢٠:- وعن أبى يوسف رحمه الله في رجل أذن لرجل أن يزرع في ارضه فزرعها ثم أراد رب الأرض ان يخرجها من يده فليس له ذلك حتى يستحصد الزرع، فإن قال رب الأرض اعطيك البذر، ونفقتك، واجرتك، ويكون ما زرعت لى ورضى به المزارع، فإن كان لم يطلع شيئ من الزرع [لا يجوز لان الزارع] يصير بائعاً للزرع، ويبيع الزرع قبل النبات لا يجوز، ولم يفصل بينما إذا كان هذا القول من رب الأرض حال ما كان البذر قائماً، أو مستهلكاً؛ فاما أن يقال بان تاويل هذه المسألة [ان يكون القول من رب الأرض بعد ما صار البذر مستهلكاً حتى تصير هذه المسألة موافقة للمسألة الأولى أو يقال بان هذه المسألة] تصير رواية في تلك المسألة ان البيع لا يجوز على كل حال.

٢٧٣٢١:- **وفي النوازل:** زرع ارض الغير، ولم يعلم به صاحب الأرض إلا عند الاستحصاد ورضى به حين علم أو قال مرة لا ارضى به ثم قال رضيت طاب الزرع للمزارع. **وفي الخانية:** قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا استحسان وبه نأخذ.

٢٧٣٢٢:- م، **وفي النوازل:** ثلاثة نفر اخذوا ارضاً بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد فزرع الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضر اخر، وزرع بعض الأرض

شعيراً، فإن فعلوا ذلك بإذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم، ويرجع صاحب الحنطة على الآخر بثلث الحنطة التي بذرا، والشعير أيضاً بينهم فيرجع صاحب الشعير عليهما أيضاً بثلثى الشعير الذى بذر، وإن فعلوا ذلك بغير إذن، فالحنطة ثلثها لصاحب الأرض، وثلثاها لهما، وبغرم ان نقصان ثلث الأرض، ويطيب لهما ثلث الخارج، وأما الثلث الآخر يرفعان منه نفقتهما، ويتصدقان بالفضل، وأما صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير، ولرب الأرض سدسها، وعليه نقصان ثلثى الأرض، وفي الخاتمة: وعليه نقصان ثلثى ما زرع، ويتصدق بالفضل.

٢٧٣٢٣- م: قيل فى نقصان الأرض بسبب الزراعة، أنه ينظر أن هذه الأرض بكم تشتري قبل استعمال الغاصب اياها بالزراعة، وبكم تشتري بعد ذلك، فتفاوت ما بينهما نقصان الأرض، وقيل: ينظر بكم تستاجر هذه الأرض قبل استعمال الغاصب اياها بالزراعة، وبكم تستاجر بعد ذلك، فتفاوت ما بينهما نقصان الأرض، وهذا هو الصحيح، وفي الكبرى: وهو الأليق وبه يفتى.

٢٧٣٢٤- م: وإذا انتقصت الأرض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان ينظر ان زال بفعل رب الأرض لا يبرأ اصلاً، وإن زال بدون فعله فقد اختلف المشائخ فيه منهم من قال: إن زال قبل الرد على رب الأرض يبرأ، وإن زال بعد الرد على رب الأرض لا يبرأ، ومنهم من قال: يبرأ فى الوجهين جميعاً وبه يفتى.

٢٧٣٢٥- وإذا دفع الرجل ارضه مزارعة، وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع فجاء مستحق واستحقها اخذها المستحق بدون الزرع، وله أن يأمر بقلع الزرع، وإن كان الزرع بقلأ، ولا يترك الأرض فى يد المزارع باجارة إلى أن يستحصد، ويكون القلع على الدافع، والمزارع نصفين ثم المزارع بالخيار إن شاء رضى بنصف المقلوع، ولا يرجع على الدافع بشئ، وإن شاء رد المقلوع عليه، وضمن قيمة حصته نابتاً [فى ارضه لا فى ارض غيره يريد بقوله: ضمنه قيمة حصته نابتاً فى ارضه قيمة حصته] من زرع له حق القرار.

٢٧٣٢٦:- ألا ترى ان من استأجر أرضاً بدرهم، وزرعها ثم استحقها مستحق واخذ الأرض، وامر المستاجر بقلع الزرع رجوع على الأجر بقيمة الزرع نابتاً فى أرضه لا فى أرض الغير، وهذا بخلاف من غصب أرضاً، وزرعها، فجاء انسان وقلع الزرع؛ فإنه يضمن قيمته نابتاً فى أرض الغير يعنى قيمة زرع ليس له حق القرار.

٢٧٣٢٧:- ثم إن أوجب الزرع نقصاناً فى الأرض فللمستحق أن يضمن المزارع بلا خلاف، وليس له أن يضمن الدافع عند أبى حنيفة رحمه الله، وهذا إذا كان البذر من قبل المزارع، وأما إذا كان البذر من قبل الدافع واخذ المستحق الأرض فامرهما بالقلع وقلعاً فالمزارع بالخيار إن شاء رضى بنصف المقلوع، ولا شئ له غيره، وإن شاء رد المقلوع على الدافع ورجع عليه باجر مثل عمله على قول الفقيه أبى بكر البلخى وبقيمة حصته من الزرع على قول الفقيه أبى جعفر.

٢٧٣٢٨:- ولو أن المستحق اجاز المزارعة لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل فى الاصل، وذكر شيخ الاسلام فى شرحه أن الجواب فيه على التفصيل إن كان البذر من جهة رب الأرض لا يصح اجازته، وإن كان البذر من قبل العامل صح اجازة المستحق قبل الزراعة، ولا يصح اجازته بعد الزراعة، وكان كمن اجر دار غيره شهراً، فاجاز صاحب الدار الاجارة، إن اجازته قبل مضى المدة جاز، وإن اجازته بعد مضى المدة لا يجوز.

٢٧٣٢٩:- وذكر هذه المسألة فى الباب الآخر من إجازات القدورى عن محمد رحمه الله مطلقة من غير فصل بينما إذا كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الأرض، وقال: إن كان الزرع قد سنبّل أو لم يسنبّل لحقه الاجازة، ولا شئ للغاصب، من الزرع، وهو للمالك قال: وإن نمى الزرع لم تلحقه الاجازة، وهو للغاصب فما ذكر القدورى رحمه الله نص أن الاجازة تعمل بعد الزراعة قبل أن ينمى الزرع، وإنه يخالف ما ذكر شيخ الاسلام رحمه الله فيتأمل عند الفتوى.

٢٧٣٣٠:- وذكر فى المنتقى أبو سليمان عن محمد رحمه الله رجل غصب

ارضاً، ودفعها إلى غيره مزارعة سنة على أن البذر من قبل المزارع فزرعها المزارع، ولم ينبت الزرع حتى اجاز رب الأرض المزارعة جازت اجازته، وما خرج منها فهو بين رب الأرض، والمزارع على ما شرط عليه الغاصب، ويكون الغاصب هو الذى يتولى قبض حصة رب الأرض، وما نقص الأرض من عمل المزارع فلا ضمان عليه إلا ما نقصها قبل أن يجيز رب الأرض، فإن ذلك النقصان يضمنه المزارع لرب الأرض فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: إن شاء رب الأرض ضمن المزارع ذلك، وإن شاء ضمن الغاصب.

٢٧٣٣١:- ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الأرض المزارعة [جازت المزارعة]، وليس له ان ينقصها بعد ما اجازها ولكن لاشئى لرب الأرض من الزرع، وما يحدث فيه من الحب، فجميع ذلك بين المزارع، والغاصب ومعنى قوله: لو اجاز رب الأرض المزارعة جازت أن لا يكون لرب الأرض بعد الاجازة أن يطالب المزارع بقلع الزرع، وتفرغ الأرض، وقبل الاجازة كان له ذلك لا أن يصير الزرع لرب الأرض، والمعنى ما أشار إليه شيخ الاسلام رحمه الله ان العقد قد انتهى بالزراعة، فإن قال قائل هذا يشكل بما إذا غصب أرضاً واجرها من غيره بجارية مثلاً سنة، وقبض، واجاز رب الأرض الاجارة جازت الاجارة، وصارت الجارية لرب الأرض بعد ما كانت للغاصب قيل: لا يشبه الجارية فى هذا حصة الغاصب من الزرع.

٢٧٣٣٢:- [ولو انقضت المزارعة فيما بين المزارع، والغاصب، يسلم للغاصب حصته من الزرع] الذى طلع أولاً، ألا ترى ان حصته قد وجبت له كلها قبل اجازة رب الأرض المزارعة فما ازداد من حصته بعد الاجازة يكون له لا لرب الأرض إلا انا نظر إلى قيمة ما وجب له من الزرع قبل الاجازة فيتصدق به، ويطيب له ما زاد بعد الاجازة، فأما المزارع فلا يتصدق بشئ.

٢٧٣٣٣:- وفى المنتقى ايضاً: رجل غصب من اخر ارضاً، ودفعها إلى

رجل مزارعة بالنصف، والبذر من قبل الدافع، ثم إن رب الأرض اجاز المزارعة، وكانت الاجازة قبل الزراعة، أو بعدها فالاجارة باطلة حتى لا يكون لرب الأرض من الزرع شيء.

٢٧٣٣٤:- قال فى المنتقى: والأرض بعد اجازة بمنزلة العارية فى يد الغاصب، والمزارع، فإن اراد رب الأرض أن يرجع عن اجازته، ويأخذ أرضه، فإن كان المزارع لم يزرع الأرض بعد فله ذلك، وإن كان المزارع قد زرع الأرض قبل الاجازة، ونبت [بعد الاجازة] أو زرع بعد الاجازة، ولم ينبت فليس له ان يرجع فيما اجاز، وكذلك إن كان المالك اجاز المزارعة بعد ما سنبل الزرع إلا انه لم يستحصد ثم أراد أن يرجع فيما اجاز فليس ذلك، ولكن يقال للغاصب، اغرم له مثل اجر ارضه إلى أن يستحصد الزرع، وبقيت المزارعة بين الغاصب، والمزارع على ما كانت، فإن قال الغاصب انا اغرم الاجر بقدر حصتى من الزرع [لم يجبر على اكثر من ذلك، وقيل للمزارع اغرم انت من اجر الأرض على قدر حصتك من الزرع] فإن كانا غرما ذلك، ورضيا به كان عمل الزرع حتى [يستحصد] عليهما جميعاً، فإن قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئاً، ولكنى اقلع الزرع فالمزارع بالخيار إن شاء قلع معه، وإن شاء ادّى اجر مثل الأرض من ماله، وعمل فى الزرع بنفسه وأجراه.

٢٧٣٣٥:- فإذا استحصد نظر إلى نصيب الغاصب [واخذ من ذلك ما غرم من اجر الأرض واجر الأجراء فى نصيب الغاصب] وكان الفضل للغاصب، ولا يأخذ من ذلك اجر عمله، وإنما يأخذ من حصت الغاصب كل ما غرم من سببها، فاما ما عمله بنفسه فهو متطوع فيه، وإن قال المزارع لا اغرم اجراً، ولا اعمل فى ذلك عملاً، وانا اقلع الزرع، فإن اجمع الغاصب معه على ذلك قلعا وسلمنا الأرض لصاحبها، وإن ابى ذلك الغاصب [كان للغاصب] أن يودى اجر مثل الأرض، ويقال له قم على الزرع فاعمله بنفسك، واجرائك حتى يستحصد

فتأخذ من حصة المزارع ما غرمت عنه من اجر الأرض، والاجراء، وكان حالك فيه مثل حال المزارع فى الوجه الأول.

٢٧٣٣٦:- وهذا كله إذا كان بقضاء القاضى فامّا إذا فعله احدهما بغير قضاء القاضى، ولا رضاء من صاحبه فهو متطوع فيه، وسلم للأخر نصيبه منه كمالاً، وليس على واحد منهما أن يتصدق بما اصابه من الزرع إلا ما وجب للغاصب من الزرع قبل أن يجز رب الأرض المزارعة، ألا ترى ان رجلاً لو دفع إلى رجل مالا مضاربة بالنصف والمال مغصوب فعمل به [ثم اخذ] المغصوب منه المال، فإن الغاصب يتصدق بحصته من الربح، ولا يتصدق المضارت بشيى من حصته.

٢٧٣٣٧:- وإذا اجاز رب الأرض المزارعة قبل أن يبذر ثم بذر فلم ينبت حتى اراد اخذ ارضه فقال المزارع انا ادع المزارعة، ولا حاجة لى فى العمل؛ لأن البذر لم ينبت، وقال الغاصب انا امضى على المزرعة؛ لان البذر قد فسد حين طرح فى الأرض قيل للغاصب عليك اجر مثل الأرض إلى أن يستحصد الزرع فإذا رضى بذلك، وجب على المزارع أن يمضى على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب، وكان الأجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع، ولا فى حصته بشيى، فإن قال الغاصب لا أعطى الأجر، وانا اخذ البذر يعنى من رب الأرض قيل للمزارع: انت بالخيار إن شئت فابطل المزارعة، وسلم للغاصب اخذ بذره، ولرب الأرض اخذ ارضه، وإن شئت كان عليك اجر مثل الأرض إلى ان يستحصد الزرع، فإن رضى بذلك جازت المزارعة، ولم يكن لرب البذر على اخذ بذره سبيل، ويكون المزارع متطوعاً فيما غرم من اجر الأرض، ويكون المزارعة بينهما على ما اشترط، ولا يتصدقان بشيى مما وجب لهما من الطعام.

٢٧٣٣٨:- وإذا غصب بذراً، وزرعه فى أرض نفسه، فقبل ان ينبت كان لصاحب البذر أن يجيز فعله.

٢٧٣٣٩:- الكبرى: غصب ارضاً، وزرعها ثم زرع فوق زرعه رجل اخر

فالزراع للشانى لكن يضمن للأول مثل بذره، وكان الأول هو الذى استعمل الأرض فنقصها استعماله، ونظير هذا من يواجر ارضه الخراجية فالخراج عليه.

٢٧٣٤٠:- غاصب الأرض إذا دفعها مزارعة فهو كما لو اجر فالخراج بينه وبين المزارع على ما شرطاً، ولو اجازرب الأرض دفع الغاصب، فإن كان الزرع قد سنبل، ولم ينعقد الحب صحت الاجارة فيكون الزرع بين رب الأرض، وبين المزارع، ولا شئ للغاصب.

٢٧٣٤١:- م، وفي العيون: رجل غصب أرضاً وزرعها حنطة ثم اختصما وهى بذر لم ينبت بعد فصاحب الأرض بالخيار إن شاء تركها حتى تنبت ثم يقول له: اقلع زرعك، وإن شاء اعطاه مازاد البذر فيه، فإن اختار إعطاء الضمان كيف يضمن روى هشام عن محمد انه يضمن مازاد البذر فيه فيقوم الأرض، وليس فيها بذر، ويقوم وفيها بذر، وروى المعلى عن أبى يوسف أنه يعطيه مثل بذره، والمختار أنه يضمن قيمة بذره لكن مبذوراً فى أرض غيره، وهو ان يقوم الأرض غير مبذورة، ويقوم مبذوراً، ولكن مبذوراً لغيره حق النقض، والقلع، ففصل ما بينهما قيمة بذر مبذور فى أرض، وما قال هنا محمد رحمه الله: ذلك قيمة بذر مبذور فى أرض نفسه.

٢٧٣٤٢:- وفي الفتاوى الفضلى: رجل القى البذر فى ارضه فجاء اخر والقى بذره، وسقى الأرض فنبت الزرعان جميعاً [أو القى فيها بذره وقلب الأرض قبل أن ينبت بذر صاحب الأرض، ونبت الزرعان جميعاً] فما نبت يكون للآخر عند أبى حنيفة وعليه للأول [قيمة بذره ولكن مبذوراً فى أرض ملكه، وطريق معرفة ذلك مامر لكن ثمة يضمن] قيمة بذره مبذوراً فى أرض غيره، وهاهنا يضمن قيمة بذره مبذوراً فى أرض نفسه، فإن جاء صاحب الأرض، وهو الأول فالقى فيها بذر نفسه مرة ثالثة، وقلب الأرض قبل أن ينبت الأرض البذران أو لم يقلب، وسقى فما نبت من المبذور كلها فهو له، وعليه

للغاصب مثل بذره لكن مبذوراً فى ارض غيره هكذا هنا ولم يشبع الجواب، والجواب المشبع أنه يضمن الغاصب الأول قيمة بذر الأول مبذوراً فى ارض نفسه ثم يضمن المالك قيمة البذرين جميعاً مبذوراً فى أرض غيره.

٢٧٣٤٣:- هذا كله إذا لم يكن الزرع نابتاً، فإذا زرع المالك ونبت ثم جاء رجل والقى بذر نفسه وسقى فهذا على وجهين: (١) اما إن لم يقلب. (٢) الوجه الأول إذا نبت الثانى كان الجواب على بامرو فى أو قلب ففى أن الوجه الثانى المسالة على قسمين إما ان كان الزرع النابت إذا قلب مرة اخرى ينبت أو لا ينبت ففى القسم الأول الجواب على مامر، وفى القسم الثانى الزرع للثانى، وعلى الثانى قيمة زرعه نابتاً.

٢٧٣٤٤:- الخانية: رجل زرع أرضه شعيراً فجاء اخر، وزرع عليه الحنطة بغير امر صاحب الشعير فنبتا جميعاً قالوا: الخارج يكون للزارع الثانى، ولاحظ لصاحب الشعير فيه، ويضمن الثانى للأول ما زاد الشعير فى ارضه يقوم الأرض مزروعة، وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما [لأنه اتلف عليه زرع الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه] ما قلنا.

٢٧٣٤٥:- وفى موضع اخر من النوازل قال رجل زرع أرض نفسه حنطة فجاء اخر، وزرع فيها شعيراً روى عن محمد رحمه الله: أن زارع الشعير يضمن للأول قيمة الحنطة مبذورة، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا إذا رضى صاحب الحنطة أن يضمه قيمة الحنطة المبذورة، أما إذا لم يرض بذلك، فإنه يخير بين ان يترك حتى ينبت فإذا نبت يأمره بقلع الشعير، وفى الفتاوى العتائية: وإن لم يفعل شيئاً حتى استحصد الشعير كله لصاحب الأرض، وعليه لصاحب الشعير مثل شعيره.

٢٧٣٤٦:- الخانية: وإن اختار صاحب الحنطة أن يرى صاحب الشعير عن الضمان، فإذا ادرك الزرع، وحصداه يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر قال

رحمه الله: وينبغي أن يكون هذا الجواب على قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله اما على قول أبى حنيفة الجواب كما روى عن محمد رحمه الله أولاً أن الثانى يضمن قيمة بذر الأول مبذوراً، وفي الكبرى: وعلى ذلك نفتى.

٢٧٣٤٧- م: سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله عن من بذر فى ارضه بذراً، ثم جاء أخر فسقى تلك الأرض حتى ادرك الزرع، فإن الزرع فى القياس للساقى، وعليه قيمة الحب مبذوراً فى الأرض على شرط القرار ان سقاها قبل أن يفسد البذر فى الأرض، وإن سقاها بعد ما فسد البذر قبل أن ينبت نباتاً له قيمة فبنت بنفسه، فإن فى القياس عليه قيمة نقصان الأرض يقوم الأرض مبذوراً قد فسد حبها ويقوم غير مبذورة فيغرم قيمة نقصان ما بينهما، والزرع للساقى وإن كان سقاها بعد مانبت الزرع فصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها، والزرع للساقى، وإن كان سقى الأرض بعد ما استغنى الزرع عن السقى [لكن السقى] ينفعه [واجدود له] فإن الزرع لصاحب الأرض فى هذه الوجوه كلها ولا شىء للساقى.

٢٧٣٤٨- وعنه أيضاً، ولو أن رجلاًلقى بذراً فى أرض غيره ثم أن صاحب الأرض سقى الزرع حتى ادرك اخذت هاهنا بالقياس، والزرع كله لصاحب الأرض، وعليه قيمة الحب، إن كان سقاها وهو حب قيمته مبذوراً فى الأرض بغير حق القرار فيها، وإن كان سقاها بعد ما فسد الحب فى الأرض فخرج الزرع بعد ذلك، ولو لا السقى لم يكن يخرج أو كان يخرج ولكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الأرض، ولا ضمان عليه لصاحب البذر، ولو كان البذر من غير صاحب الأرض، والسقى من رجل أخر غير صاحب الأرض ايضاً كان سبيله معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر، والأرض جميعاً.

٢٧٣٤٩- وعنه ايضاً: لو أن رجلاً زرع أرضه ثم جاء آخر وألقى بذره فى تلك الأرض فخرج الزرع إن خرج من غير سقى فالزرع كله لصاحب الأرض، وعليه قيمة الحب مبذوراً فى الأرض على حق القرار [فى قياس] قول أبى حنيفة

وإن القى البذر بعد فسد الحب فى الأرض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الأرض المبذورة على حق القرار، والزرع كله للثانى، وإن بذر بعد ما خرج الزرع، وصار له قيمة ثم ادرك ذلك كله مختلطاً فعليه قيمة زرع رب الأرض نابتاً فى الأرض على وجه القرار يوم ظهر اختلاطه بزرع صاحب الأرض، وهذا كله قول أبى حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله: الزرع بينهما فى هذه الفصول كلها على الشركة.

٢٧٣٥٠:- وهذا كله إذا ادرك الزرع من غير سقى أو بسقى صاحب البذر الذى لا أرض له، ولو ادرك الزرع بسقى صاحب الأرض فالزرع كله لصاحب الارض، وعليه للآخر قيمة حبه إن سقاه قبل أن يفسد حبه، وإن سقاه بعد ما فسد لم يلزمه الضمان.

٢٧٣٥١:- الكبرى: ولو زرع أرضه بُراً فلم ينبت حتى جاء رجل فزرع فيها شعيراً ثم سقاه رب الأرض فنبت الزرع، فإن على زارع الشعير قيمة البذر المبذور فى الأرض ثم على رب الأرض قيمة البر، والشعير مخلوطاً مبذوراً.

الفصل الثالث عشر

فى بيع الأرض المدفوعة مزارعة

٢٧٣٥٢:- الذخيرة: إذا باع رب الأرض الأرض ولها اكار لرب الأرض لم يزرع بعد، فإن كان البذر من رب الأرض يجوز البيع من غير رضا الاكار، وإن كان البذر من قبل المزارع لا يجوز بيع الأرض فى حق الاكار إلا برضاه هكذا قيل فى المعاملة إذا باع رب النخيل فقد قيل: لا يجوز بيعه ظهر الثمار أو لم يظهر، وقيل: إن لم يظهر الثمار يجوز البيع.

٢٧٣٥٣:- م: وإذا دفع الرجل ارضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره [والاته]، فلما زرعها المزارع باعها رب الأرض فهذا على وجهين: (١) الأول يكون الزرع بقلًا، وفى هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو باع الأرض بدون الزرع، فإن اجاز المزارع البيع فى الأرض، والزرع جميعاً نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الأرض، وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما اصاب الأرض فهو لرب الأرض، وما اصاب الزرع فهو بين رب الأرض، وبين المزارع نصفان.

٢٧٣٥٤:- هذا إذا اجاز المزارع البيع، فإن لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار إن شاء تربص حتى يدرك الزرع، وإن شاء فسخ البيع ذكر المسألة فى الكتاب مطلقاً، وعن أبى يوسف رحمه الله [أن المشتري] إن كان علم بالمزارعة وقت الشراء فلا خيار له، وإن لم يعلم فله الخيار.

٢٧٣٥٥:- وهذا إذا باع الأرض، والزرع جملة فإن باع الأرض وحدها بدون الزرع واجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري، والزرع بين البائع، والمزارع نصفان، وإن لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما قلنا، وإن كان باع الأرض، وحصته من الزرع، واجاز المزارع البيع اخذ المشتري الأرض، وحصه رب

الأرض بجميع الثمن، وإن لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار، وإن أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك.

٢٧٣٥٦- وفي الكبرى: وإن كان باع الأرض بحصته من الزرع، والأرض

فنصف الزرع للمشتري بكل الثمن من خيار له سواء كان نفاذ البيع باجازه المشتري أو باستحصاد الزرع، ومضى المدة، وإن كان باعها بالزرع كله، فإن كان النفاذ باستحصاد الزرع، ومضى المدة أو كانت المزارعة في حصة رب الأرض، والمشتري لم يكن عالماً وقت البيع بشركة المزارعة خير المشتري، إن شاء اخذ الأرض، ونصف الزرع بحصتهما من الثمن، وقسم على الأرض، والزرع يوم العقد، وإن شاء ترك لتفرق الصفقة عليه، وإن كان نفاذ البيع باجازه المزارع يبيع رب الأرض لرب الأرض خاصة، وحصة الزرع بينه، وبين المزارع نصفين، فلو أراد المزارع أن يفسخ البيع قبل استحصاد الزرع أنه ليس له ذلك.

٢٧٣٥٧- (٢) الوجه الثاني: إذا باع رب الأرض بعد ما استحصد فإن باع

الأرض بدون الزرع أو باع الأرض [بحصته من الزرع جاز البيع من غير توقف، وإن باع الأرض مع جميع الزرع ينفذ البيع في الأرض، وحصة رب الأرض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فإن أجاز البيع [نفذ البيع في نصيب المزارع أيضاً] وكان للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع، والباقي من الثمن لرب الأرض، وإن لم يجز البيع يخير المشتري إذا لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء [لتفرق الصفقة عليه] وإن كان صاحب الأرض باع الأرض، والزرع بقل فلم يجز المزارع البيع فخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الأرض، وحصة رب الأرض من الزرع، والمشتري بالخيار إن شاء اخذ الأرض وحصة رب الأرض من الزرع بحصتهما من الثمن، وإن شاء ترك، وإن كان باع الأرض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع، ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع، وكان للمشتري أن يأخذهما بجميع الثمن، ولا خيار له، وكذلك إذا باع الأرض دون الزرع

فلم يجرز المزارع البيع، ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الأرض، ولا خيار للمشتري.

٢٧٣٥٨- وفي فتاوى الفضلى: إذا دفع أرضه مزارعة ثم باعها قبل أن يزرع المزارع فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وفي هذا الوجه للمشتري أن يمنع المزارع من المزارعة، فبعد ذلك إن لم يكن المزارع شرع في العمل، ولم يعمل شيئاً من أعمال [المزارعة فلا شيء للمزارع حكماً وديانة، وإن كان عمل بعض الأعمال] نحو حفر الانهار، واصلاح المسنجات فكذلك حكماً، ولكن يفتى لرب الأرض بأن يرضى المزارع فيما بينه، وبين ربه باعتار ما عمل له في أرضه ديانة لاعلى وجه التبرع.

(٢) الوجه الثاني: إذا كان البذر من قبل المزارع، وفي هذا الوجه ليس للمشتري ان يمنعه عن الزراعة، ولو كما استأجرها بالدراهم مدة معلومة ثم باعها رب الأرض كان للمستأجر ان يعمل فيها، ويزرع إلى أن تمضى المدة، وليس للمشتري منعه كذلك هنا.

٢٧٣٥٩- وفيه أيضاً: وإذا دفع [أرضه] مزارعة إلى رجل، والبذر من قبل رب الأرض، فلما زرع المزارع الأرض باع رب الأرض الأرض، فإن كان الزرع قد نبت، وباع رب الأرض الأرض مع الزرع بعذر بان كان عليه دين قاذح لا وفاء له إلا من ثمن الأرض فالبيع جائز، وليس للمزارع حق المنع، ويوزع الثمن على الأرض والزرع فما اصاب الأرض فهو لرب الأرض، وما اصاب الزرع فهو بينه، وبين المزارع نصفين، وإن كان الزرع لم ينبت بعد، فباع رب الأرض الأرض فالبيع جائز، وحصة الأرض من الثمن لرب الأرض، ثم ينظر بعد ذلك إلى قيمة الأرض مبذوراً، وغير مبذور فذلك الفضل بينهما، والأرض، والزرع كله للمشتري هكذا ذكر.

٢٧٣٦٠- وهذا الجواب صحيح فيما إذا باع برضا المزارع؛ فأما إذا باع بغير رضا المزارع فالبيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الأرض

بعد ما نبت الزرع أو قبل ان ينبت الزرع، ولكن القاضى يخرج منه من السجى
إن كان محبوساً إلى ان يستحصد الزرع إذا علم انه لا وفاء له إلا من ثمن
الأرض، وإن كان البذر من قبل المزارع فليس لرب الأرض بيع الأرض قبل
المزارعة من غير عذر وله بيعها [بعذر] وبعد القاء البذر فى الأرض ليس لرب
الأرض بيعها بعذر وبغير عذر، وكذلك إذا كان البذر من قبل رب الأرض،
والقى البذر فى الأرض فليس له بيعها بعذر وبغير عذر.

٢٧٣٦١:- وفي فتاوى أبى الليث رحمه الله: رجل دفع أرضه مزارعة فزرعها
المزارع ثم باع رب الأرض، الأرض برضا المزارع، فإن لم يكن الزرع قد نبت، وقد
كان البذر من قبل رب الأرض فلا شئ للمزارع من الثمن فى الحكم، وإن كان البذر
من المزارع فله حصة قيمة بذره مبذوراً فى الأرض، وإن كان الزرع قد نبت [وقد
باع] رب الأرض [الأرض] مع نصيبه من الزرع برضا المزارع فالبيع جائز، ونصيب
المزارع فيه قائم، وإن كان قد دفع النخيل معاملة ثم باع النخيل قبل أن يخرج شيئاً
فلا شئ للعامل من الثمن فإن باع النخيل بعد ما خرج الثمر مع جميع الثمر برضا
العامل فالبيع جائز، وللعامل حصة نصيبه [من الثمن وإن باعها مع نصيبه من الثمر
برضا العامل فالبيع جائز فى نصيبه] ونصيب المزارع فيه قائم.

٢٧٣٦٢:- وإذا باع الرجل أرضاً فيها زرع لم ينبت، فإن كان البذر قد عفن
فى الأرض فهو للمشتري وإلا فهو للبائع فإن سقاه المشتري حتى نبت، ولم يكن
عفن عند البيع فهو للبائع أيضاً، والمشتري متطوع فيما فعل، وفي الذخيرة: بخلاف
ما إذا لم يفسد، وفي العتائية: والمشتري متطوع فيما فعل، وهكذا أفتى أبو بكر
الاسكاف، وقال أبو القاسم: هو للبائع فى الاحوال كلها وبه نأخذ، م: وكذلك لو
نبت ولم يتقوم بعد واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله انه للبائع [على كمال حال] الا
إذا بيع مع الأرض نصّاً أو دلالة، وفي الكبرى: وبه يفتى

٢٧٣٦٣:- الخانية: رجل دفع أرضه مزارعة أو كرمه [ونخله] معاملة فعمل

العامل فى الكرم عملاً قليلاً أو زرع [الأرض] ثم باع رب الأرض ارضه [أو كرمه] برضا العامل، والمزارع قالوا: إن كان قبل نبات الزرع، وكان البذر من صاحب الأرض فلا شئ للعامل من الثمن فى الحكم، وإن كان البذر من المزارع فله من الثمن حصة بذره مبدوراً فى الأرض؛ وأما الكرم والنخيل فإن لم يخرج منه شئ لاشئ للعامل من الثمن، وإن باع صاحب الأرض ارضه مع نصيب نفسه من الزرع بعد ما نبت الزرع، وخرج الكرم، والثمر فإن اجاز المزارع جاز، ويكون نصيب البائع من الزرع، والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل، وإن كان هذا البيع قبل خروج الثمر، وقبل نبات الزرع، فإن كان البذر من صاحب الأرض فلا شئ للمزارع فى الحكم، وإن كان البيع بغير رضا المزارع فى جميع هذا لكن بعذر فكذلك الجواب.

٢٧٣٦٤:- الفتاوى الخلاصة: ولو اراد صاحب الأرض البيع بعذر الدين، والبذر من المزارع إن عمل المزارع فى الأرض من الكراب، وتسوية المسنة واشباه ذلك إلا انه لم يزرعها لصاحب الأرض أن يبيعها، ولا شئ للعامل على رب الأرض.

٢٧٣٦٥:- الفتاوى العتائية: وليس للمزارع والمستأجر والمرتهن نقض البيع، وكذا ليس للبائع حق النقض، وللشفيع أن يأخذ بالشفعة، وقام مقام المشتري فى حكم التوقف، ولو انتظر حتى تمضى المدة بطل شفيعته، وكذا إذا اجرها رب الأرض بعد ما زرعها المزارع أو قبل أن يزرع، والبذر من المزارع يتوقف على اجازته كالباع. والله اعلم.

الفصل الرابع عشر

في العذر في فسخ المزارعة والمعاملة

٢٧٣٦٦:- وإذا امتنع احد المتعاقدين عن المضى على المزارعة فإن كان الممتنع من كان من قبله البذر فله ذلك بعذر، وبغير عذر، وإن كان الممتنع من ليس من قبله البذر فليس له ذلك إلا بعذر، وبعد القاء البذر في الأرض ليس لواحد منهما أن يمتنع عن المضى على المزارعة إلا بعذر، وفي المعاملة إذا امتنع احدهما عن المضى عليها فليس له ذلك إلا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين، والمزارعة بعد القاء البذر في الأرض كذلك، وقبل القاء البذر في الأرض لازمة من قبل من لا بذره غير لازمة من قبل من له البذر.

٢٧٣٦٧:- قال محمد رحمه الله في الاصل وإذا كان البذر من قبل المزارع، فقال المزارع انا اريد ترك الزراعة في هذه السنة أو قال: انا اريد ان ازرع ارضاً أخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له أن يفسخ المزارعة .

٢٧٣٦٨:- الكافي: ولو امتنع رب الأرض، والبذر من قبله، وقد كرب المزارع الأرض فلا شيء له في عمل الكراب قالوا: هذا الجواب في الحكم، واما فيما بينه وبين ربه فيلزمه أن يعطى العامل اجر مثل عمله.

٢٧٣٦٩:- م: ولو كان استاجر الأرض بالدراهم أو بعرض بعينه ثم قال : انا اترك الزراعة اصلاً كان ذلك عذراً له في فسخ الاجارة، وإذا قال: ازرع ارضاً أخرى أو قال: لا ازرع هذه السنة لا يكون هذا عذراً في نقض الاجارة .

٢٧٣٧٠:- والسفر والمرض عذر من قبل المزارع، والعامل في فسخ المزارعة، والمعاملة، وقد ذكرنا في بعض المواضع أن السفر لا يكون عذراً فمن المشائخ رحمهم الله من قال في المسألة روايتان، ومنهم من قال: إنما يختلف

الجواب لاختلاف الوضع وإليه ذهب شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده فموضوع ما ذكر: أنه لا يكون عذراً، انه اخذه مزارعة أو معاملة ليعمل بنفسه أو أجرائه، وبعد المسافرة يمكنه اقامة العمل بأجرائه، وموضوع ما ذكر: انه يكون عذراً، انه اخذه مزارعة أو معاملة ليعمل بنفسه، وبعد ما سافر لا يمكنه العمل بنفسه.

٢٧٣٧١- وفي الابانة: ويجب أن يكون فصل المرض على التفصيل ايضاً

على قياس فصل السفر إن أخذه معاملة ليعمل لنفسه، واجرائه لا يكون مرضه عذراً، وإذا اخذه معاملة ليعمل بنفسه يكون مرضه عذراً.

٢٧٣٧٢- م: ومن العذر من قبل رب النخيل، ورب الأرض أن يلحقه دين

قادح لا وفاء له إلا من ثمن النخيل، والأرض، وعند ذلك لا بد لصحة فسخ الاجارة من القضاء أو الرضاء، فعلى رواية كتاب المزارعة، والاجارات، والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء، ولا الى الرضاء، بعض مشائخنا المتأخرين رحمهم الله اخذوا برواية الزيادات، وبعضهم أخذوا برواية الأصل، والجامع الصغير، فإن طلب من القاضى النقض قبل البيع فالقاضى لا يجيبه إلى ذلك، ولكن يبيعه بنفسه، ويثبت الدين عند القاضى حتى يمضى القاضى البيع، وينتقض العقد حكماً.

٢٧٣٧٣- ثم إذا اراد صاحب الأرض البيع بعذر الدين، والبذر من

قبل المزارع فالحال لا يخلو. (١) إما ان كان العامل قد عمل فى الأرض نحو الكراب، وتسوية المسناة، واشباه ذلك إلا أنه لم يزرعها، وفى هذا الوجه كان لصاحب الأرض ان يبيعهها، ولا شئ للعامل على رب الأرض، وينبغى أن يكون الجواب على هذا التفصيل فيما إذا انقضت مدة الزراعة، واختار رب الأرض اخراج الأرض من يد المزارع، فإن اراد المزارع ان يرجع على رب الأرض باجر مثل عمله، أنه إن كان البذر من قبل المزارع ليس له ذلك، وإن كان من قبل رب الأرض ان له ذلك.

(٢) وإن كان المزارع قد زرع الأرض ونبت الزرع فليس لرب الأرض ان يبيع الأرض حتى يستحصد الزرع، وإذا لم يكن لرب الأرض حق بيع الأرض إلى أن يستحصد الزرع، وقد كان القاضى حبس رب الأرض بالدين يخلى سبيله، وفى الخانية: حتى يستحصد الزرع فإذا استحصد الزرع اعاده إلى الحبس حتى يبيع الأرض، ويقضى الدين.

٢٧٣٧٤- م: وإن كان المزارع قد زرع الأرض إلا أنه لم ينبت بعد، حتى لحق رب الأرض دين قاذح هل له ان يبيع الأرض؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة فى الكتاب، وقد اختلف المشائخ فيه [كان الشيخ الفقيه أبو بكر العتابى رحمه الله يقول له ذلك] وكان الشيخ أبو اسحاق الحافظ رحمه الله يقول: ليس له ذلك.

٢٧٣٧٥- وفى الخانية: ومن الاعذار ان يكون العامل سارقاً خائناً، وفى الكافى: يخاف منه سرقة الثمر، والسعف قبل الادراك.

م: الفصل الخامس عشر فيما إذا مات المزارع أو العامل، ولم يدر ماذا صنع بالزرع أو الثمر

٢٧٣٧٦:- قال محمد رحمه الله: إذا مات المزارع، ولم يدر ماذا صنع بالزرع فقال صاحب الأرض استهلكه المزارع، وقال ورثة المزارع سرق الزرع، فإن حصة رب الأرض تكون ديناً في مال المزارع، ولا يلتفت إلى قول ورثة المزارع انه سرق، وهذا لان حصة رب الأرض من الزرع كان امانة في يد المزارع بدليل انه إذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الأرض شيئاً، فإذا مات، ولم يبين فهذا امين مات مجهلاً فيصير ضامناً فإن وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع؛ لان رب الأرض يدعى عليهم زيادة وهم ينكرون، وكذلك الجواب في المعاملة، إذا مات العامل، ولا يدرى ماذا صنع بالثمار فإن حصة صاحب النخيل من الثمار يكون ديناً في ماله لما ذكرنا.

٢٧٣٧٧:- وهذا كله إذا عرف خروج الثمار فأما إذا لم يعلم فلا ضمان فإن ترك العامل مالاً من دراهم أو دنانير، وكان عليه دين الصحة، فصاحب الأرض، والنخيل اسوة للغرماء يريد به إذا علم بالمزارعة، والمعاملة في حال الصحة، وإنما كان كذلك؛ لان سبب وجوب هذا الدين عقد المزارعة، والمعاملة؛ لأن التجهيل لا يتحقق بدون ما تقدم من العقد السابق فيكون الوجوب مضافاً إليه، والدين متى وجب في حالة المرض بسبب كان في حالة الصحة؛ فإنه يساوى دين الصحة، كما لو كفّل لرجل في حالة الصحة بما يذوب له على فلان فذاب للمكفول له على المكفول عنه شيء في مرض موت الكفيل، وعلى الكفيل دين الصحة فإنهما يستويان، وطريقه ما قلنا: وإن كان لا يعلم المزارعة، والمعاملة إلا باقرار المريض كان هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب بإقراره في المرض فيكون مؤخراً عن ديون الصحة. والله اعلم

الفصل السادس عشر

فى مزارعة المريض ومعاملته

٢٧٣٧٨:- الفتاوى العتائية: الاصل فيه أن محاباة المريض ، إذا كان عليه دين لا يصح ، وإن لم يكن عليه دين فحكمه حكم الوصية قال: إن كان البذر من المريض فى المزارعة ، وفى المعاملة النخيل منه ينظر إلى الخارج ، وإلى اجر مثل العامل واجر مثل الأرض ، فإن كان قيمة نصف الخارج مثله صح من جميع المال ، ويطيب الأجر ، وإن كان الخارج زائداً فالزيادة يكون وصية ، وحكم الوصية قد عرف ، وإن كان البذر والنخيل من غير المريض يصح بقبيل ، وكثير ، ولا يصح اقرار المريض بالمزارعة ، إذا كان البذر منه ، وقد استحصد الزرع إذا كان عليه دين الصحة ، وكذبه الغريم إلا إذا فضل عن الدين فيكون للمقرله بما اقر من الخارج .

٢٧٣٧٩:- م: قال محمد رحمه الله فى الاصل: وإذا دفع المريض مرض الموت ارضاً مزارعة بشرائطها فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يكون البذر من جهة المزارع ، وفى هذا الوجه المزارعة جائزة سواء كان المزارع اجنبياً ، أو وارثاً ، وسواء كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مثل اجر مثل الأرض أو اقل وسواء كان للمريض مال اخر سوى الأرض [أو لم يكن].

٢٧٣٨٠:- (٢) [الوجه الثانى: إذا كان البذر من جهة المريض ايضاً ، ولم يكن للمريض مال اخر سوى الأرض] والبذر ، وهذا الوجه على وجهين ايضاً.

(١) الوجه الأول: أن يكون المزارع اجنبياً فهو على قسمين القسم الأول ان لا يكون دين على الميت؛ فإنه ينظر إلى حصة المزارع من الزرع يوم نبت ، وصار له قيمة ، وإلى اجر مثل عمل المزارع فى المزارعة ، فإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت ، وصار له قيمة مثل اجر مثل عمل المزارع ،

أو أقل سلم للمزارع حصته من الزرع مع ما يزداد بعد ذلك إلى يوم الحصاد، ولا يعتبر فى الزيادة حكم الوصية، وإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من اجر مثل عمله ينظر ان كان حصة المزارع تخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سالماً للمزارع بعضه بطريق الوصية، وبعضه بطريق المعاوضة، وإن كان حصته من الزرع لا تخرج من ثلث ماله، إن اجازت الورثة ذلك فكذاك الجواب يسلم للمزارع [جميع ذلك، وإن لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع] قدر اجر مثل عمله بحكم المعاوضة، وثلث ما بقى إلى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية، والباقي يكون للورثة، ويعتبر الوصية فى جميع ما ازداد على اجر المثل إلى يوم الحصاد يريد به أن فيما زاد على اجر المثل يعتبر قيمته يوم الحصاد.

٢٧٣٨١:- هذا إذا كان المزارع اجنبياً، ولم يكن عليه دين؛ فأما إذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله فهو القسم الثانى من هذا الوجه أما دين الصحة؛ وأما دين المرض؛ فإنه ينظر إلى قيمة حصة المزارع يوم نبت، وصار له قيمة، وإلى اجر مثل عمله، فإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل من أجر مثل عمله فإن ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه فيما قبض غرماء المريض، ويقسم ما قبض بينهم بالحصص، إذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة إلى يوم الحصاد، والغرماء بديونهم.

٢٧٣٨٢:- هذا الذى ذكرنا إذا كان المزارع اجنبياً؛ فأما إذا كان المزارع وارثاً فهو الوجه الثانى من الوجهين فعلى قياس قول أبى حنيفة لو كان يرى جواز المزارعة فالمزارعة فاسدة حتى لا يستحق الوارث شيئاً، وإنما يكون له اجر مثل عمله دراهم لا غير سواء كان على المريض دين أو لم يكن، وسواء كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل اجر مثل عمله أو أكثر من ذلك، وأما على قول أبى يوسف،

ومحمد إن لم يكن على المريض دين؛ فإنه ينظر إلى حصة الوارث من الزرع يوم نبت، وصار له قيمة [وإلى اجر مثل عمله، فإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة] مثل اجر مثل عمله أو اقل كان له المشروط، وما يحدث من الزيادة بعد ذلك إلى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب فى الاجنبى؛ واما إذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله، فإن له من الخارج بقدر اجر مثل علمه، واما إذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب فى الاجنبى [والجواب فى حق الاجنبى] قد ذكرنا من قبل.

٢٧٣٨٣:- وإذا دفع الرجل الصحيح ارضه إلى مريض مزارعة على أن يزرعها المريض ببذره وفرعها المريض ببذره، ولا مال للمريض سوى هذا البذر فالجواب فى هذا نظير الجواب [فيما إذا دفع المريض ارضاً وبذراً مزارعة إلى رجل لأن المستأجر هو المريض] فى المسألتين جميعاً، إذا كان البذر من جهته؛ لان البذر والأرض، إذا كان من جهة المريض فهو مستأجر للعامل، وإذا كان المريض هو المزارع، والبذر من جهته فهو مستأجر للارض فصار الجواب فى هذه المسألة نظير الجواب فى تلك المسألة من هذا الوجه.

٢٧٣٨٤:- قال وإذا دفع المريض إلى نخلًا معاملة بالنصف على أن يقوم عليه فيسقيه، ويلقحه هذه السنة فما اخرج الله تعالى من شئ فهو بيننا نصفان، فالجواب فى هذا كالجواب فى المزارعة، إذا كان البذر من جهة المريض، وإذا دفع الرجل الصحيح إلى مريض نخلًا معاملة فالجواب فى هذا نظير الجواب فى المزارعة، إذا كان المريض هو المزارع، ولا بذر من جهته.

٢٧٣٨٥:- واذا دفع المريض زرعاً له فى أرض وهو بقل لم يستحصد أو كفرى فى رؤوس النخيل أو تمرًا فى شجر حين طلع احضر، ولم يبلغ على أن يقوم عليه فما رزق الله تعالى [من ذلك] من شئ فهو بيننا نصفان، فالجواب فيه

كالجواب فى المزارعة ، إذا كان البذر من جهة المريض .

٢٧٣٨٦:- وإذا دفع المريض إلى رجل نخلاً معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله من شئ فهو بيننا نصفان، فاخرج النخيل كفى يكون نصفه مثل اجر العامل أو اقل فقام عليه، وسقاه حتى صار بسراً يساوى مالاً عظيماً ثم صار حشفاً قيمته اقل من قيمة الكفى حين خرج، ثم مات صاحب النخيل، وعليه دين كثر محيط بماله، فإن جميع ما ترك الميت يقسم بين العامل، وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بديونهم، ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشفة [ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ألا ترى لو لم يكن على المريض دين كان له نصف الحشفة] لا غير، ولو لم يكن على الميت دين، وباقي المسألة بحالها كان للعامل نصف الحشفة، وللورثة نصفه.

ومما يتصل بهذا الفصل

اقرار المريض فى المزارعة والمعاملة

٢٧٣٨٧- قال محمد رحمه الله: إذا مرض الرجل فى يده أرض لرجل يزرعها، وعليه دين الصحة فاقر المريض أن البذر كان من قبله وإنه شرط رب الأرض الثلثين من الزرع ثم مات، وانكر الغرماء ذلك ينظر إن كان المريض اقر بهذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على اقراره وبدئ بدين غرماء الصحة [وإذا قضينا دين غرماء الصحة] ينظر إن بقى شئ من ثلثي الخارج يعطى برب الأرض من ذلك قدر اجر مثل ارضه، وما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الأرض فيسلم له، إن كان يخرج من ثلث ما بقى من مال الميت، وإن اقر المريض بذلك، والزرع بقل صدق فى حق غرماء الصحة، فإن قضى الدين، وبقي من المال شئ اعطى صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقى من مال الميت.

٢٧٣٨٨- هذا إذا كان على المريض دين الصحة، وإن كان على المريض دين المرض وجب باقراره فى حالة المرض، فإن اقر والزرع بقل بدئ بحق رب الأرض فيعطى له اجر مثل ارضه من ثلثي الخارج، إن كان ثلثا الخارج اكثر من اجر مثله، وإن كان الإقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر إن كان الاقرار بالمزارعة سابقاً على الإقرار بالدين يعطى لرب الأرض اجر مثل الأرض أولاً ثم يقضى دين المريض وإن كان الإقرار بالدين سابقاً فإن رب الأرض يحاص المقرله بالدين بمقدار اجر مثل الأرض، ولو اقر بالدين ثم بالعين تحاص إلا ان رب الأرض يضرب بقدر اجر مثل الأرض.

٢٧٣٨٩- هذا إذا اقر المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع، فاما إذا كان البذر من جهة رب الأرض، وافر بذلك صدق فى اقراره سواء اقر بذلك بعد استحصاد الزرع أو قبله، وإن المريض رب الأرض، وافر بما قلنا فالجواب فيه كالجواب فى المزارع.

٢٧٣٩٠:- وإذا دفع الرجل إلى رجل نخيلاً معاملة فلما صار تمرّاً

مرض العامل فقال: شرط لى رب النخيل السدس وصدقه فى ذلك رب النخيل، وكذبه الغرماء والورثة فالقول قول العامل فإن قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم البيئة على أن رب النخيل شرط له النخيل لا يسمع بينتهم، ولو طلبوا استحلاف رب النخيل [على ذلك لم يحلف رب النخيل] على دعواهم قالوا: ما ذكر فى الكتاب أن رب النخيل لا يستحلف على دعوى الورثة، انه ما شرط له النصف قول محمد، أما على قول أبى يوسف يستحلف، وكذلك لو كان العامل حياً وافر أن رب النخيل شرط له السدس، ثم ادعى انه شرط له النصف، وإنى اقررت بالسدس كاذباً، وطلب يمين رب النخيل ينبغى أن يحلف رب النخيل [على قول أبى يوسف].

٢٧٣٩١:- هذا إذا كان العامل اجنبياً من رب النخيل؛ وأما إذا كان العامل

وارث رب النخيل فأقر العامل أن رب النخيل شرط له السدس بعد ما ادرك الثمر صدق فى ذلك، وإن قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم البيئة أن رب النخيل شرط له النصف تسمع بينتهم، ولو طلبوا يمين رب النخيل على ذلك يستحلف رب النخيل.

٢٧٣٩٢:- وإذا اقر المريض؛ انه دفع إلى وارثه نخلاً معاملة، والثمره لم

تدرك بعد، ثم اقر المريض بدين فى المرض، ثم مات بدئ بدين العامل فيعطى له مقدار اجر مثل عمله، ثم يقضى الدين الذى اقر به المريض هكذا ذكر شيخ الاسلام فى شرحه ولعلّ هذا قولهما، فأما على قول أبى حنيفة ينبغى ان لا يصح.

٢٧٣٩٣:- فإن قال الوارث العامل: بقى لى إلى اتمام حقى شئى لم يصل

الىّ، وقال باقى الورثة لم يبق لك شئى؛ لأن حقك كان اجر المثل، وقد وصل إليك فاراد العامل استحلاف باقى الورثة هل له ذلك، فهذا على وجهين: (١) إن قال الوارث العامل كان عقد المزارعة فى حالة الصحة، والاقرار كان فى حال المرض كان له أن يستحلفهم. (٢) وإن قال: كان عقد المزارعة فى حالة المرض لم يستحلفهم.

الفصل السابع عشر

فى الرهن فى المزارعة والمعاملة

٢٧٣٩٤:- إذا رهن الرجل ارضاً، ونخلاً من رجل بمال للمرتهن على

الراهن حتى جاز الرهن، فقال الراهن للمرتهن بعد ذلك احفظ النخيل واسقها، ولقحها على أن الخارج بيننا نصفان فالمعاملة فاسدة، وإذا فسدت المعاملة، كان الخارج كله لرب الأرض ويكون رهناً عند المرتهن كما لو أثمر النخيل قبل المعاملة، كان الثمر عند المرتهن رهناً، وكان للمرتهن مثل اجر عمله فى التلقيح، والسقى، ولا أجر له فى الحفظ، ولو افرد العقد على الحفظ بان استأجر المرتهن ليحفظ الرهن فحفظ الأجر له ولو افرد على السقى والتلقيح، وفعل استحق الاجر.

٢٧٣٩٥:- وإذا رهن الرجل ارضاً بيضاء فيها نخيل فرهن النخيل، والأرض،

وقبضهما المرتهن، ثم ان الراهن امر المرتهن أن يزرع الأرض ببذره بالنصف، ويقوم على النخيل، ويسقيه، ويلقحه بالنصف فالمزارعة فى الأرض جائزة، والخارج بينهما على ما اشترطا، والمعاملة فى النخيل فاسدة، وبقي النخيل، والثمر رهناً على حاله، ولا يفسد المزارعة بسبب فساد المعاملة حالة الجمع؛ لأن المعاملة معطوفة على المزارعة حيث قال: ويقوم عليه فى النخيل، والعقد الجائز لا يفسد بسبب عطف عقد آخر جائزاً كان المعطوف أو فاسداً حتى لو شرط المعاملة فى المزارعة بأن قال: وعلى ان يقوم على النخيل فيسقيها، ويلقحها يفسد المزارعة؛ لأن العقد الجائز يفسد باشتراط العقد الجائز فباشتراط العقد الفاسد أولى، هكذا ذكر محمد رحمه الله: فى بعض روايات كتاب المزارعة، وهكذا أثبتته الحاكم الشهيد فى المختصر، وذكر فى بعض روايات هذا الكتاب اشتراط المعاملة فى المزارعة فقال: وعلى أن يقوم على النخيل، وهكذا أثبتته القاضى ابو احمد جدام شيخ الاسلام خواهرزاده فى كتاب المزارعة التى جمعها، وقال: إن ثبتت هذه الرواية تصير هذه المسألة رواية

فى ان العقد الفاسد إذا شرط فى العقد الجائز لا يوجب [فساد العقد الجائز؛ لان الفاسد مما لا يجب الوفاء به لو صح الشرط، وما لا يجب] الوفاء به فاشترطه ولا اشترطه بمنزلة.

٢٧٣٩٦:- قال شيخ الاسلام خواهرزاده: وقد ذكر محمد رحمه الله فى الاصل: ان رب الأرض إذا شرط شراء الاغراس على العامل فى المعاملة أن المعاملة فاسدة ولم يفصل بينما إذا كان الاغراس باعيانها أو بغير اعيانها، فاما ان يقال بان تلك المسألة محمولة على ان الاغراس كانت باعيانها بحيث لو افرد العقد عليها يجوز فيكون هذا عقداً جائزاً شرط فى عقد جائز، والعقد الجائز إذا شرط فى عقد جائز فساداً جميعاً؛ لانه متى صح يجب الوفاء به، وإن كان المراد من تلك المسألة ما إذا كانت الاغراس بغير اعيانها بحيث لو افرد العقد عليها لاتحوز يكون تلك المسألة رواية هنا ان المزارعة تفسد، ويكون ما ذكرها هنا رواية فى مسألة الاغراس أن المعاملة لا يفسد ويصير فى الحاصل روايتان أن العقد الجائز إذا شرط فيه عقد فاسد هل يفسد العقد الجائز فى رواية يفسد، وفى رواية لا يفسد.

٢٧٣٩٧:- وإن كان البذر من قبل الراهن، والمسألة بحالها فالجواب فيه، والجواب فى المسألة الأولى سواء الا فى فصل ان الأرض فى الصورة الأولى يخرج عن الرهن بحيث لا يعود رهناً ابداً، وفى الصورة الثانية يعود رهناً بعد انقضاء مدة المزارعة، والمعاملة- والله اعلم

الفصل الثامن عشر

فى العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة

٢٧٣٩٨:- وإذا اعتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على أن ما اخرج الله من شئى فهو بينهما نصفان، ورضى بذلك العبد فهذا على وجهين: (١) الأول: أن تكون الأرض من قبل المولى، والبذر، والعمل من قبل العبد، وفى هذا الوجه المزارعة فاسدة، والعتق جائز، فإن زرع العبد بعد ذلك، واخرج الأرض زرعاً فالزرع كله للعبد، وعلى العبد اجر مثل الأرض لمولاه كما فى سائر المزارعات الفاسدة، وعلى العبد ايضاً قيمة نفسه بالغة ما بلغت. (٢) الوجه الثانى: ان يكون الأرض، والبذر من قبل المولى، ومن قبل العبد مجرد العمل، وفى هذا الوجه المزارعة فاسدة ايضاً، والعتق جائز، والخارج فى هذا الوجه للمولى، وعلى المولى للعبد بسبب الزراعة اجر مثل العبد بالغاً ما بلغ، وللمولى عليه بسبب العتق قيمته بالغة ما بلغت، وفى الظهيرية: فإن كانت قيمه رقبته لم يكن له على مولاه شئى.

٢٧٣٩٩:- م: وإذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سنة هذه فما اخرج الله تعالى من شئى فهو بينهما، فهذه المسألة على وجهين ايضاً. (١) الأول: أن يكون الأرض، والبذر من قبل المولى، ومن جانب المكاتب مجرد العمل، وفى هذا الوجه المزارعة فاسدة، والكتابة ايضاً فاسدة، وإذا فسدت الكتابة، كان للمولى أن ينقضها كما لو كاتبه على خمر أو خنزير، فان لم ينقضها حتى زرع المكاتب الأرض واخرجت زرعاً، فجميع ما خرج للمولى، وللمكاتب على المولى أجر مثل عمله، وعتق المكاتب، فان كان سواء تقاضاً، وإن كاتب قيمة المكاتب أكثر من اجر [مثل عمل] المكاتب رجع المولى عليه بالفضل، وإن كان اجر مثل عمله أكثر لا يرجع هو على المولى بشئى.

٠٠٢٧٤- (٢) الوجه الثانى: إذا كان الأرض من قبل المولى، والبذر والعمل من قبل المكاتب، وفى هذا الوجه المزارعة والكتابة فاسدتان أيضاً، وللمولى ان ينقض الكتابة، فإذا لم ينقضها حتى اخرجت الأرض زرعاً كثيراً، أو لم تخرج شيئاً [لا يعتق المكاتب، والفرق بينهما أنه إذا كان من قبل العبد مجرد العمل فعتق العبد معلق بزراعة العبد الأرض المدفوعة إليه هذه السنة، وإنه معلوم وقت العقد، وما تعلق به عتق المكاتب، إذا كان معلوماً وقت العقد إذا أوجده المكاتب يحكم بعتقه، وإن كانت الكتابة فاسدة، كما لو كاتبه على رطل من خمر، أما إذا كان من قبل العبد البذر مع العمل فما يتعلق به عتق المكاتب نصف الخارج، ونصف الخارج غير معلوم للحال، وما تعلق به عتق المكاتب] إذا لم يكن معلوماً وقت العقد لا يعتق المكاتب، وإن أوجده كما لو كاتبه على ما يكتسبه العام؛ فانه لا يعتق، وإن أدى ما اكتسبه فى العام، والجواب فى المعاملة فى هذا الباب نظير الجواب فى المزارعة، إذا كان البذر من قبل رب الأرض.

الفصل التاسع عشر فى التزويج، والخلع والصلح عن دم العمد فى المزارعة، والمعاملة

١٠١٤٧٢:- أما مسائل التزويج رجل تزوج امرأة على أن تزرع أرضه هذه السنة ببذرهما، وعملها على أن الخارج بينهما نصفان، فالمزارعة فاسدة، والنكاح جائز، وإذا فسدت المزارعة كان جميع الخارج للمرأة، وعليها للزوج بسبب المزارعة اجر مثل الأرض للزوج، ولها على الزوج بسبب النكاح نصف أجر مثل الأرض صداقاً لها عند أبى يوسف رحمه الله، وعند محمد رحمه الله: لها الاقل من مهر مثلها، ومن اجر مثل جميع الأرض، فإن طلقها الزوج بعد ذلك، فإن طلقها قبل الدخول بها، إن طلقها قبل الزراعة فعلى قول أبى يوسف رحمه الله للمرأة على الزوج ربع اجر مثل الأرض، ولا شئ للزوج عليها بسبب المزارعة، وعلى قول محمد لها المتعة، وإن طلقها بعد الزراعة، فعلى قول أبى يوسف: لها ربع اجر مثل الأرض صداقاً، وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام اجر مثل الأرض لفساد المزارعة فيتقاصان بقدر الربع، وترد الزيادة إلى تمام اجر مثل جميع، وذلك ثلاثة ارباع اجر مثل الأرض، ووجب [للزوج عليها] اجر مثل جميع الأرض، ولا يتقاصان.

١٠٢٤٧٢:- هذا الذى ذكرنا إذا طلقها الزوج قبل الدخول بها، وإن طلقها بعد الدخول بها، إن كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول أبى يوسف: لها اجر مثل نصف الأرض بسبب النكاح، ولا شئ للزوج عليها بسبب المزارعة، وعلى قول محمد رحمه الله: لها على الزوج بسبب النكاح [الاقل من مهر المثل، ومن جميع اجر مثل الأرض] وليس للزوج عليها شئ بسبب المزارعة، وإن كان بعد الزراعة

فعلى قول أبى يوسف قد وجب للزوج عليها اجر مثل الأرض بسبب فساد المزارعة، وقد وجب لها على الزوج نصف اجر مثل الأرض بسبب النكاح بفقد النصف يقع المقاصة، ويجب عليها رد نصف الاجر على الزوج، وأما على قول محمد: فلها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر مثلها، ومن اجر مثل جميع الأرض، وللزوج عليها بسبب فساد المزارعة اجر مثل جميع الأرض [وإن كان مهر مثلها مثل اجر جميع الأرض] أو اكثر فإنها لاترد على الزوج شيئاً ووقعت المقاصة.

٣٠٣٧٤:- هذا إذا كان البذر والعمل من جهة المرأة، ومن جهة الزوج الأرض لاغير، وإن كان على القلب بأن كان من جانبها الأرض، ومن جانبه البذر والعمل، وباقى المسألة بحالها، فالنكاح جائز، والمزارعة فاسدة، وإذا زرعها الزوج بعد ذلك فالخارج كله للزوج، وعلى الزوج [بسبب المزارعة اجر مثل الأرض للمرأة، وللرأة على الزوج] بسبب النكاح مهر المثل بالغاً ما بلغ بالاجماع، فإن طلقها الزوج قبل الدخول بها، فإن كان قبل زراعة الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المتعة، ولاشئ للزوج عليها بسبب المزارعة، وإن كان الطلاق بعد زراعة الأرض فلها على الزوج المتعة بسبب النكاح، وللزوج عليها اجر مثل الأرض بسبب المزارعة، وإن طلقها الزوج بعد الدخول بها، فإن كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح، ولاشئ لها على الزوج بسبب المزارعة، وإن كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح واجر مثل الأرض بسبب المزارعة، وإن كان البذر، والأرض من قبل الزوج، ومن جانبها مجرد العمل فهذا، وما لو كان البذر، والعمل من جانب الزوج سواء، وإن كان الأرض، والبذر من جانبها، ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا، وما لو كان البذر، والعمل من جانبها سواء.

٤٠٣٧٤:- وفى الظهيرة: وإن زرعت المرأة زرعاً فاخرجت شيئاً أو لم تخرج، فجميع الخارج للمرأة، وعليها فى قياس قول أبى يوسف نصف اجر مثل

الأرض، ولا صداق لها على الزوج، وعند محمد عليها اجر مثل الأرض فيتقاصان، ويردان الفضل، إن كان البذر من قبل الزوج تزوجها على أن يدفع اليها أرضاً وبذراً مزارعة بالنصف، والمسالة بحالها فالنكاح صحيح، والمزارعة فاسدة، وللمرأة مهر مثلها بالغاً ما بلغ عندهما جميعاً، ولو تزوجها على أن يأخذ أرضها ليزرعها ببذره، وعمله بالنصف فللمرأة مهر المثل بالاتفاق، ولو تزوجها على أن يأخذ أرضها وبذراً معها مزارعة بالنصف فالمسالة على الاختلاف.

٥٠٢٧٤- م: بعد هذا وضع المسألة فى المعاملة، وإنها على وجهين: (١) إن كان النخيل من قبل الزوج فهذا، وما لو كان البذر من جهة الزوج فى المزارعة على السواء. (٢) وإن كان النخيل من قبل المرأة فهذا وما لو كان البذر من جهة المرأة فى المزارعة على السواء.

٥٠٦٢٧٤- م: وفى الكافى: وإن تزوجها على أن دفعت إليها كرمًا معاملة بالنصف فالمسألة على الخلاف، ولو تزوجها على أن يعمل فى أرضها، وبذرها مزارعة بالنصف فالمسألة على الخلاف، واجمعوا على مهر المثل إذا كان الفعل منها فى نخيله، أو كان بذره، وفعله فى أرضها أو كان فعله فى أرضها، أو كان فعله فى أرضه وبذره.

٥٠٧٢٧٤- م: وأما مسائل الخلع فاعلم بأن المرأة فى باب الخلع نظير الرجل فى باب النكاح؛ لأن من يتوقع منه البذل فى الخلع المرأة، ومن يتوقع منه البذل فى باب النكاح الزوج، فإن بذلت المرأة [منفعة أرضها أو منفعة نفسها فللزوجة على المرأة] عند أبى يوسف رحمه الله بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض، وعند محمد رحمه الله: لها الأقل من المهر الذى سُمى لها، ومن أجر مثل جميع الأرض، وإن بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذى سُمى لها بالغاً ما بلغ فى قولهم جميعاً. والجواب فى الصلح عن دم العمد نظير الجواب [فى الخلع] إن كان من يتوقع منه البذل، وهو القاتل بذل منفعة أرضه، أو نفسه

فعند أبى يوسف لولى القتل نصف اجر مثل الأرض، ونصف اجر مثل عمله، وعند محمد رحمه الله: لولى القتل الأقل من الدية، ومن اجر مثل جميع الأرض، وإن بذل القاتل نصف الخارج بأن كان البذر من جهته فلولى القتل على القاتل جميع الدية، والعفو صحيح على كل حال كالنكاح .

٨٠٧٤٢:- هذا إذا وقع الصلح عن دم العمد، وإن وقع الصلح عن دم الخطأ أو عن عمد لا يستطاع فيه القصاص حتى كان الواجب هو المال، فإن المزارعة والصلح جميعاً يفسدان ويبقى حق الولى فى أرش الجناية قبل الجانى كما قبل الصلح.

٩٠٧٤٢:- **الظهيرية:** وأما كل جناية ليس فيها قصاص أو جناية خطأ وقعت على الصلح عنها عقد مزارعة، أو معاملة على ما وصفناه، فإن العقد فى جميع ذلك فاسد بالاتفاق، وأرش الجناية واجب.

م: الفصل العشرون

فى التوكيل فى المزارعة والمعاملة

١٠٢٧٤٢:- الذى يجب اعتباره فى هذا الفصل ما عرف فى كتاب الوكالة ان التوكيل متى اتى بجنس المامور به [وخالف إن كان الخلاف إلى خير، فإنه لا يُعَدُّ خلافاً، وإن كان الخلاف إلى شر يُعَدُّ خلافاً، وإن لم يات بجنس المامور به؛ فإنه يكون مخالفاً سواء كان إلى خير أم إلى شر].

١١٢٧٤٢:- الفتاوى العتابية: الاصل فى الوكالة إذا خالف صار غاصباً، والخارج بينه وبين المزارع على الشرط، ويضمن لرب الأرض بذره، ونقصان أرضه عند محمد.

١٢٢٧٤٢:- م: قال محمد رحمه الله: وإذا وكل الرجل رجلاً بأرض له يدفعها له مزارعة هذه السنة على أن يزرعها المزارع ببذر من جهته، فالتوكيل جائز، فإن دفعها التوكيل مزارعة بالثلث، أو بالربع، أو بالخمس، أو باقل من ذلك، أو بأكثر بحيث يتغابن الناس فى مثله كان جائزاً عندهم جميعاً، وكان الخارج بين الموكل، والمزارع على ما شرطاً فى المزارعة، فاما إذا دفعها مزارعة بما لا يتغابن الناس فى مثله ذكر أن المزارعة باطلة، ولم يحك فيه خلافاً من مشائخنا رحمهم الله من قال: ما ذكر فى الكتاب قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله، فاما على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله: لو كان يرى جواز المزارعة فالمزارعة جائزة، ومنهم من قال: ما ذكر فى الكتاب قولهم جميعاً؛ فإنه لم يحك فيه خلافاً، والصحيح أنه يحمل على الخلاف.

١٣٢٧٤٢:- وإذا بطلت المزارعة على قولهما إن زرعها على ذلك، واخرجت طعاماً كثيراً فالخارج بين التوكيل والمزارع على ما شرطاً، ولو نقصت المزارعة الأرض فالمزارع يضمن نقصان الأرض لرب الأرض فى قولهم جميعاً، فإذا

اراد رب الأرض أن يضمن الوكيل نقصان الأرض لا يكون له ذلك فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف الآخر، فاما على قول محمد وأبى يوسف رحمهما الله الأول فصاحب الأرض بالخيار إن شاء ضمن المزارع، وإن شاء ضمن الوكيل، فإن ضمن المزارع فالمزارع يرجع على الوكيل، وإن ضمن الوكيل لا يرجع على المزارع.

١٤ ٢٧٤:- هذا إذا أوجبت المزارعة نقصاناً فى الأرض، فاما إذا لم يوجب نقصاناً فى الأرض ما حكمه؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل فى الكتاب نصاً، وحكى عن الشيخ الامام أبى بكر العتائى أنه كان يقول: المزارعة تجوز استحساناً على الموكل، ويكون الخارج بين رب الأرض والمزارع على ما شرطاً، ولا يكون للوكيل من ذلك شئ، وقال غيره من مشائخنا إن المزارعة جائزة إلا أن الخارج بين الوكيل والمزارع، ولا شئ لرب الأرض، وهو الموكل، وقد اشار محمد رحمه الله فى الكتاب إلى هذا؛ فإنه قال: الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطاً، ولا شئ للموكل بلا فصل بينما إذا أوجبت المزارعة نقصاناً فى الأرض، وبينما إذا لم يوجب [نقصاناً فى الأرض] ثم قال: فإن كان نقصت الأرض كان على المزارع ضمان النقصان فإنما غير الجواب بين المسألتين من حيث النقصان.

١٥ ٢٧٤:- وإن كان الوكيل دفع الأرض مزارعة بشئ يتغابن الناس فيه حتى جازت المزارعة على الموكل فالخارج يكون بين المزارع ورب الأرض على ما اشترط المزارع والوكيل، كما لو دفع الموكل بنفسه، والذي يلى قبض نصيب رب الأرض الوكيل، وليس لرب الأرض أن يقبضه الا بوكالة من الوكيل، وإن دفع المزارع إلى رب الأرض برئ استحساناً.

١٦ ٢٧٤:- هذا إذا كان البذر من قبل المزارع، فاما إذا كان البذر من قبل رب الأرض بأن دفع الرجل أرضاً وبذراً إلى رجل، ووكله أن يدفعها مزارعة هذه السنة فدفعها الوكيل إلى غيره مزارعة بشرائطها بما يتغابن الناس فى مثله حتى جاز ذلك على الأمر كان الخارج بين الأمر، والمزارع على ما شرطاً فى

المزارعة، والذي يلى قبض نصيب رب الأرض على رواية هذا الكتاب، وعلى رواية كتاب الوكالة يلى قبض نصيب رب الأرض الوكيل، فعلى رواية هذا الكتاب فرق بينما إذا كان البذر من قبل رب الأرض وبينما إذا كان من قبل المزارع، فإن قبض الوكيل نصيب رب الأرض، فعلى رواية كتاب الوكالة يبرأ المزارع [ولا ينتقض قبضه] وعلى رواية هذا الكتاب لا يبرأ المزارع، وينتقض قبضه هذا إذا دفعها الوكيل مزارعة بما يتغابن الناس فيه؛ فاما إذا دفعها مزارعة بما لا يتغابن الناس فيه لم يحز على الموكل من مشائخنا من قال: ما ذكر فى الكتاب قولهما اما على قول أبى حنيفة لو كان يرى جواز المزارعة ينبغى أن يجوز هذا العقد على الموكل، وإذا لم يحز هذا العقد على الموكل عند الكل، وعندهما صار الوكيل غاصباً أرض الموكل، وبذره دافعاً [مزارعة إلى غيره فتحوز المزارعة فيما بين الوكيل، والمزارع] ويتخير رب الأرض فى تضمين البذر بين أن يضمن الوكيل، وبين أن يضمن المزارع، فإن ضمن المزارع فالمزارع يرجع على الوكيل، وإن ضمن الوكيل فالوكيل لا يرجع على المزارع، وإن اراد تضمين نقصان الأرض بأن انتقصت الأرض بسبب المزارعة، فعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف الأول له أن يضمن المزارع، وليس له أن يضمن الوكيل، وعلى قول أبى يوسف الآخر وهو قول محمد له الخيار، فإن ضمن المزارع رجع هو على الوكيل، وإن ضمن الوكيل لا يرجع على المزارع.

٢٧٤١٧:- وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً، وامره أن يدفعها إلى آخر مزارعة، ولم يسم له مدة كان للوكيل أن يدفعها مزارعة السنة الأولى، وإن دفعها إلى آخر مزارعة أكثر من ذلك لا يجوز، وهذا استحسان، والقياس أن يكون له ان يدفعها مزارعة بما شاء من السنين.

٢٧٤١٨:- وكل رجلاً أن يشتري له اضحية تتقيد الوكالة بأول غاية ينتهي اليها الاضحية حتى أنه لو مضى ايام النحر من هذا العام، ولم يشتريه اضحية فاشترى

له اضحية فى ايام النحر من العام الثانى لايجوز.

٢٧٤١٩:- وفى الخانية: وكذلك التوكيل باكرء الابل إلى مكة

للمحج يختص بأيام الموسم من تلك السنة بخلاف إجارة الدور والرقيق، فإن ذلك لا يختص بوقت.

٢٧٤٢٠:- م: قلنا والتوكيل حصل بالمزارعة ولها غاية ينتهى اليها لامحالة،

وهو وقت الحصاد، فإنه إذا حصد الزرع انتهت المزارعة نهايتها، ولهذا قالوا: إذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة، فحصد الزرع قبل مضى السنة انتقضت المزارعة، وإن بقى بعض السنة، إذا كان الباقي من السنة لا يكفى للمزارعة فيتقيد التوكيل بأول الغاية من وقت التوكيل من هذا الوجه.

٢٧٤٢١:- وإذا وكل الرجل رجلاً أن يأخذ له هذه الأرض مزارعة هذه

السنة على أن يكون البذر من قبل الموكل، فآخذها الوكيل له مزارعة بما يتغابن الناس فى مثله جاز على الموكل، فإن زرعها الموكل بعد ذلك كان الخارج بين الموكل، ورب الأرض على ما شرط فى المزارعة، والذي يلى قبض نصيب رب الأرض الوكيل باتفاق الروايات، وإن دفع الموكل نصيب رب الأرض إلى رب الأرض فالمسألة على القياس، والاستحسان، وإن آخذها الوكيل بما لا يتغابن الناس فى مثله، فإنه لا تجوز على الموكل إلا أن يرضى به الموكل قيل: ما ذكر أنه لا تجوز على الموكل قولهما: أما على قياس قول أبى حنيفة ينبغى أن يجوز.

٢٧٤٢٢:- وفى الخانية: فإن زرعها الموكل بعد ما علم بعقد الوكل كانت

زراعته رضاءً، وإن زرعها وحصل الخارج كان الخارج مشتركاً بين رب الأرض، والمزارع ويكون الوكيل مطالباً بحصة رب الأرض يستوفيه من الموكل ويسلمه إلى رب الأرض.

٢٧٤٢٣:- ولو أن رب الأرض أخذ حصته من الموكل بغير امر الوكيل برئ

الوكيل عنه، ولو كان الوكيل أخذ الأرض لموكله بما لا يتغابن الناس، ولم يخبر

الموكل بعد ذلك حتى زرعها الموكل بامر الوكيل كان الخارج للمزارع، ولرب الأرض على الوكيل اجر مثل أرضه، ولا شيء للوكيل على الموكل، ولو كان الوكيل دفع الأرض إلى المؤكل، ولم يخبر بما اخذها به، ولم يامر به بزراعتها فزرعها الموكل كان الخارج للزارع، ولا شيء لرب الأرض على الوكيل هاهنا.

٢٧٤٢٤- م: ثم على قول محمد لا يجوز هذا العقد على الموكل الا أن يرضى به الموكل اشارة إلى توقف هذا العقد مع أن هذا التصرف شراء، والشراء لا يتوقف عند علمائنا حكى عن الفقيه أبى بكر البلخى أنه كان يقول: تاويل المسألة أن الوكيل اضاف المزارعة إلى الموكل بأن قال لصاحب الأرض ادفع ارضك مزارعة لفلان على ان يكون البذر من جهته، وفى هذه الصورة لاشك ان الشراء يتوقف.

٢٧٤٢٥- هذا إذا دفع الوكيل الأرض إلى الموكل، واخبره بما صنع، فاما إذا لم يخبره بذلك، وقد دفع الأرض اليه فهذا على وجهين: (١) الأول: ان يقول له الوكيل: ازرعها، وفى هذا الوجه جميع الخارج للمزارع، ولرب الأرض على الوكيل اجر مثل الأرض، وتاويل المسألة أن الوكيل اضاف العقد إلى نفسه حتى نفذ العقد عليه، وصار الوكيل مستاجراً للأرض لنفسه معيراً إياها من الموكل، والمستاجر يملك الاعارة من غيره كما يملك الاجارة، وإذا صحت الاعارة كان الزرع كله للمستعير، وكان لرب الأرض على الوكيل اجر مثل الأرض، وإن انعقدت المزارعة من رب الأرض، والوكيل بشرائطها الا أن الخارج قد استحق، فإن جميع الخارج صار للمزارع، والخارج متى استحق بعد حصوله تفسد المزارعة، ويجب اجر مثل الأرض.

(٢) فاما إذا دفع الأرض إلى الموكل، ولم يقل له ازرعها فزرعها الموكل، فإن الخارج كله للموكل، ويضمن نقصان الأرض لرب الأرض، ولا يجب على الوكيل اجر مثل الأرض لرب الأرض.

٢٧٤٢٦- وإذا وكل الرجل رجلاً أن يأخذ له أرض فلان وبذراً مزارعة

بعينها، فأخذها فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يأخذها بما يتغابن الناس فى مثله، وفى هذا الوجه جاز العقد على الموكل، ويكون الخارج بين الموكل، ورب الأرض على ما شرط الوكيل، ورب الأرض- (٢) وإن أخذها بما لا يتغابن الناس فى مثله ان رضى به الموكل جاز عندهم، وإن لم يرض به الموكل لا يجوز على الموكل من مشائخنا رحمهم الله من قال هذا على قولهما، اما على قول أبى حنيفة لو كان يرى جواز المزارعة ينبغى أن يجوز على الموكل، ومنهم من قال: ما ذكر فى الكتاب قول الكل.

٢٧٤٢٧:- وإذا لم يحجز هذا العقد على الموكل؛ اما عندهما أو عند الكل فدفع الوكيل الأرض إلى الموكل فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يخبر الوكيل بما صنع، وفى هذا الوجه ان زرعها الموكل كان ذلك اجازة منه للمزارعة. (٢) وإن لم يخبره بما صنع فزرعها الموكل فالقياس أن يكون الخارج كله لرب الأرض، والبذر، وفى الاستحسان الخارج بين الموكل ورب الأرض على ما شرط الوكيل مع رب الأرض.

٢٧٤٢٨:- وإذا دفع الرجل إلى رجل نخيلاً له، ووكله أن يدفعها معاملة هذه السنة فدفعها، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا دفع ارضاً وبذراً ليدفعها إلى غيره مزارعة إلا أنهما يفترقان من وجه، فإن فى فصل المعاملة إذا دفع الوكيل النخيل بما لا يتغابن الناس فى مثله، وعمل العامل بالخارج كله لرب النخيل، وللعامل على الوكيل اجر مثل عمله، وفى المزارعة يكون الخارج بين المزارع، وبين الوكيل على ما شرط.

٢٧٤٢٩:- وإذا وكله بأن يأخذ له [نخلاً معاملة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا وكله أن يأخذ له] ارضاً وبذراً مزارعة ثم الوكيل، إن كان من جانب [العامل فهو الذى قبض نصيب العامل باتفاق الروايات، وإن كان من جانب] رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل،

وعلى رواية كتاب الوكالة يملك.

٢٧٤٣٠- وإذا وكله أن يأخذ له أرضاً مزارعة ليزرعها ببذر من جهته، ولم يسم له الأرض فهذه الوكالة باطلة، وفى المزارعة إذا بين مقدار الخارج الثلث، أو الربع، أو ما شبه لا يصح التوكيل، وكذلك لو وكله بأن يأخذ له نخلاً لمعاملة ولم يسم له النخيل بعينها لا يصح التوكيل وكذلك لو وكله بأن يأخذ له أرضاً وبذراً مزارعة، ولم يعين الأرض لا يصح التوكيل، وإن وكله ببيع عمله لابشراء منفعة الأرض.

٢٧٤٣١- وهذا كله بخلاف ما لو دفع أرضه إلى رجل، وأمره أن يدفعها إلى غيره مزارعة، ولم يسم المزارع؛ فإنه يصح التوكيل، وإن كان الناس يتفاوتون فى العمل، ولو وكله أن يأخذ هذه الأرض له وبذراً معها فهو جائز، وإن لم يعين البذر.

٢٧٤٣٢- الفتاوى العتائية: ولو أمره بأن دفع أرضه مزارعة، أو نخيله لمعاملة، ولم يزد عليه جاز إن عين الأرض والنخيل فى التوكيل، وإن لم يبين المدة ينصرف إلى أول زراعة هذه السنة، وإن لم يبين الخارج يتقيد بالعرف عندهما، وكذا عنده، إن كان البذر من رب الأرض، وكذا فى معاملة النخيل، وإن كان البذر من العامل جاز دفعه بقليل وكثير عنده، وعندهما يتقيد بالعرف، وإن خالف الأمر صار غاصباً على مامر، وإن وافق فحق قبض الخارج للموكل، إن كان البذر منه، وكذا فى معاملة الاشجار، وإن كان البذر من العامل فحق القبض للموكل.

٢٧٤٣٣- ولو أمره أن يأخذ أرضاً، أو نخيلاً أن عينه جاز، والأفلا، وإن لم يبين الخارج يتقيد بالعرف، وإن أخذها بما لا يتعارف، والبذر من الآخر فزرعها، ولم يعلم فالخارج كله للأم، ولرب الأرض على الوكيل أجر مثل أرضه إن فعل الأمر بامر الوكيل، ولا يرجع الوكيل على الأمر بشيئ، وإن فعل بغير أمره صار غاصباً.

٢٧٤٣٤- ولو أمره أن يأخذ الأرض ببذر صاحب الأرض، أو يأخذ

النخيل معاملة، ولم يبين الخارج يتقيد بالعرف، فإن أخذها بقليل من الخارج فزرعها الامر ولم يعلم، أو عمل فى النخيل ولم يعلم بالخارج، فهو على الشرط استحساناً.

٣٥٤٢٧- م: وإذا وكل رجلاً أن يدفع أرضه هذه السنة مزارعة فاجرها بكر حنطة وسط، أو بكر شعير وسط، فالقياس أن لايجوز على المؤكل وفى الاستحسان يجوز على المؤكل وإذا وكل رجلاً أن يرفع أرضه مزارعة هذه السنة فى الحنطة خاصة فاجرها من رجل بكر حنطة وسط، فذلك جائز استحساناً، وللمزارع أن يزرعها ما بداله من الزراعات مما هو فى الضرر على الأرض مثل الحنطة، أو اقل ضرراً.

٣٦٤٢٧- الفتاوى العتائية: ولو أمره أن يواجرها بكر حنطة فدفعها مزارعة الحنطة بالنصف لم يجز، ولو أمره أن يأخذ هذه الأرض مزارعة، ولم يزد عليه فاستاجرها بكر حنطة ونحوه، لم يجز، إلا إذا كان البذر على صاحب الأرض فآخذها الوكيل على أن الخارج لرب الأرض، وعليه للعامل كرحنطة أو مما يخرج من الأرض جاز، ولو شرط الوكيل على رب الأرض دراهم أو ثياباً لم يجز، إلا أن يرضى به الامر.

٣٧٤٢٧- وفى الخانية: وإن اجرها الوكيل بدراهم أو بشئ لايزرع لايجوز ذلك، ع: ولو امره أن يأخذ هذه النخيل معاملة، ولم يزد عليه فآخذها على أن الخارج لرب النخيل، وعليه للعامل كرتمر جاز، وإن ذكر دقلاً ونحو ذلك دونه جاز، والآ فلا، ولو شرط عليه دراهم أو ثياباً لم يجز إلا أن يرضى به الامر، ولو أمره أن يأخذها بالثلث فآخذها بكر تمر، فإن كان يعلم فى العادة أن الثلث اقل من الكر جاز، والآ فلا.

٣٨٤٢٧- ولو أمره أن يدفع نخيله بالثلث، أو دفع بنفسه، أو امره بأن يدفعه مزارعة بالثلث، أو دفع بنفسه، إن كان البذر من صاحب الأرض فالثلث [نصيب العامل، ولو كان البذر من العامل فدفعها بالثلث] أو قال للوكيل: ادفعها بالثلث فالثلث نصيب الدافع، وللامر أن يأخذ هذه الأرض مزارعة بالثلث، أو اخذ بنفسه،

فإن كان البذر من الأخذ فالثلث نصيب رب الأرض، وإن كان البذر من رب الأرض فالثلث نصيب الأخذ.

٣٩٤٢٧-م، والخانية: ولو وكله بان يأخذها له مزارعة بالثلث فإخذها

الوكيل على أن يزرعها الموكل، ويكون للموكل ثلث الخارج، ولرب الأرض ثلثا لا يجوز ذلك على الموكل.

٤٠٤٢٧-م: وإذا وكل الرجل رجلاً أن يدفع أرضه هذه السنة مزارعة

بالثلث [والبذر من قبل المزارع] فدفعها الوكيل على أن لرب الأرض الثلث، وللمزارع الثلثان فقال رب الأرض انما عنيت الثلث للمزارع، فإنه لا يلتفت إلى قول رب الأرض، وإن كان رب الأرض دفع الأرض مع البذر إلى الوكيل، وباقي المسألة بحالها فقال الوكيل لرب الأرض انما عنيت أن الثلث لرب الأرض فالقول قوله.

٤١٤٢٧-م: وإذا وكل الرجل رجلاً أن يدفع أرضه هذه السنة مزارعة بالثلث

فأجرها الوكيل من رجل بكر حنطة وسط، فزرعها المستاجر فأخرجت زرعاً كثيراً يكون الكر مثل ثلثه، أو اقل، أو أكثر فذلك سواء، لا يجوز على الموكل فى الوجوه كلها، وهذا الجواب لا يشكل فيما إذا كان الكر اقل من الثلث؛ لانه خالف إلى شر انما يشكل إذا كان الكر مثل الثلث أو أكثر؛ لانه خالف إلى خير ألا ترى إلى ما ذكر محمد رحمه الله فى رجل وكل رجلاً بأن يأخذ له نخيل فلان معاملة بالثلث فإخذها له بكر تمر فارسى جيد قال: ان علم أن الكر مثل ثلثه، أو أكثر جاز على الموكل، وإن علم أنه اقل من ثلثه لا يجوز على الموكل.

٤٢٤٢٧-م: من مشائخنا رحمهم الله من قال: انما يختلف الجواب

لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر فى المزارعة، أنه كان لا يعلم وقت العقد أن الكر يكون مثل ثلث الخارج أو اقل أو أكثر، وإنما علم ذلك بعد ما حصل الخارج، فإنه قال: فأخرجت الأرض زرعاً يكون الكر مثل ثلثه أو أكثر فقد اشار إلى أن الأمر كان مشكلاً وقت العقد، ويجب أن يكون هذا معلوماً وقت العقد

حتى يجوز العقد ، وموضوع ، ما ذكر فى المعاملة [انه علم عند العقد ان الكر مثل ثلث ما يخرج من مثل هذا النخيل حتى أن فى المعاملة] لو كان الامر مشكلاً وقت المعاملة لايجوز هذا العقد على الموكل الا أن يشاء الموكل ، وفى المزارعة ، لو علم وقت العقد أن الكر مثل ثلث ما يخرج من مثل هذه الأرض يجوز العقد فاختلف الجواب لاختلاف الموضوع.

٢٧٤٤٣:- ومن مشائخنا من قال: المزارعة لا تجوز، وإن علم وقت العقد أن الكر يكون مثل ثلث الخارج فالمعاملة تجوز، وهذا القائل يقول: ما ذكر فى المزارعة جواب القياس ، وما ذكر فى المعاملة جواب الاستحسان، فعلى قول هذا القائل كلتا المسالتين على القياس ، والاستحسان.

٢٧٤٤٤:- الخانية: ولو وكله بان دفعها مزارعة بالثلث فاجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفاً، وإن زرعها المستاجر كان الخارج للمزارع، وعليه كر حنطة وسط للوكيل ولرب الأرض ان يضمن نقصان الأرض إن شاء ضمن الوكيل، وإن شاء ضمن المزارع فى قول أبى يوسف وهو قول محمد، فإن ضمن المزارع رجع المزارع على الوكيل بحكم الغرور.

٢٧٤٤٥:- ولو وكل رجلاً بان يواجر أرضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفاً.

٢٧٤٤٦:- ولو أن الوكيل حابى محاباة فاحشة فزرعها المزارع، وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطاً، ولا شيء لصاحب الأرض من الخارج، ولرب الأرض أن يضمن المزارع نقصان الأرض خاصة فى قول أبى يوسف [الآخر ثم يرجع المزارع على الوكيل بحكم الغرور؛ لان قول أبى يوسف الآخر العقار لا يضمن بالغصب، وفى قول محمد وأبى يوسف الأول العقار يضمن بالغصب] فيضمن رب الأرض أيهما شاء، وإن لم يكن المحاباة فاحشة كان الخارج بين المزارع، وصاحب الأرض على ما شرطاً،

والوكيل هو الذى يقبض حصة الموكل من الخارج، ولا يقبض الموكل إلا بوكالة الوكيل، ولو كان البذر من صاحب الأرض كان هذا على أن يدفعه بما يتغابن الناس فيه فإن كان الغبن يسيراً فصاحب الأرض هو الذى يلى قبض حصته هاهنا دون الوكيل، وليس للوكيل أن يقبض هاهنا إلا بأمر الموكل، ولو أن الوكيل دفعها بما لا يتغابن الناس فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطاً، فإن تمكن فى الأرض نقصان بالزراعة كان لرب الأرض [أن يضمن نقصان الأرض] فى قول أبى يوسف الآخر، وفى قول محمد، وأبى يوسف الأول له أن يضمن نقصان الأرض ايهما شاء.

٢٧٤٤٧:- الذخيرة: وإذا وكل الرجل غيره بالمعاملة فى النخيل، والاشجار، فإن كان وكيلاً من جانب العامل فهو الذى يقبض نصيب العامل باتفاق الروايات، وإن كان وكيلاً من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل، وعلى رواية كتاب الوكالة يملك.

٢٧٤٤٨:- م: وإذا وكل الرجل رجلاً أن يواجر أرضه هذه السنة بكر من حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها صاحبها كر حنطة فزرعها المزارعة، واخرجت الأرض شيئاً كثيراً فهذا لا يجوز على الموكل قياساً واستحساناً، وإن علم وقت العقد أن النصف يكون أكثر من الكر بخلاف المسالة الأولى، فإن ذلك جائز استحساناً إذا علم أن الكر مثل الثلث أو أكثر.

الفصل الحادى والعشرون

فى بيان ما يجب من الضمان على المزارع والعامل

٢٧٤٤٩- العامل فى الكرم إذا باع أو راق الفرصاد بغير اذن صاحب

الكرم ينظر إن اجاز صاحب الكرم البيع حال قيام الأوراق فالثمن له، وإن استهلك المشتري الأوراق، ثم أجاز صاحب الكرم البيع أو لم يجز فلا شئ له من الثمن وله الخيار إن شاء ضمن العامل، وإن شاء ضمن المشتري.

٢٧٤٥٠- الاكار إذا ترك سقى الزرع، وفى الخانية: مع القدرة عليه، م: حتى

فسد الزرع يصير ضامناً للزرع يعنى نصيب رب الأرض، ويعتبر قيمة الزرع يوم ترك السقى، وفى الخانية: يضمن قيمة الزرع نابتاً أن كان له قيمة الزرع فى ذلك الوقت، م: وإن لم يكن للزرع قيمة فى ذلك الوقت يقوم الأرض مزروعة، وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما، وفى الخانية: فيضمن نصف فضل ما بينهما.

٢٧٤٥١- م، وفى فتاوى ابي الليث: إذا اخر المزارع السقى تاخيراً لا يفعله

الناس ضمن، وإن اخر تاخيراً يفعله الناس لا يضمن.

٢٧٤٥٢- وإذا ترك الاكار حفظ الزرع حتى اصابه آفة من اكل

الدواب أو نحوه يضمن، وإذا لم يطرد الجراد حتى اكل الزرع ينظر إن كان الجراد يمكن طرده، ودفعه فإذا لم يطرده الاكار، ولم يدفعه فعليه الضمان، وإن كان بحال لا يمكن طرده، ودفعه فلا ضمان عليه، والحاصل أن فى كل موضع ترك الاكار الحفظ مع القدرة عليه يجب عليه الضمان، وما لا فلا، وهذا إذا لم يدرك الزرع، اما إذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ.

٢٧٤٥٣- وفى فتاوى ابي الليث رحمه الله: لو أن المزارع حصد الزرع،

وجمع وداس بغير اذن الدافع ومن غير أن يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه، ولو شرط ذلك عليه فتغافل عنه حتى هلك الزرع، قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله: يضمن الهالك.

٢٧٤٥٤:- وفي الظهيرية: قال الفقيه أبو جعفر: هذا إذا أخر تأخيراً لا يفعل

الناس مثله؛ أما لا يضمن بتأخير يفعل الناس مثله، وهذا بناء على ما اختاره أكثر المشائخ على خلاف ظاهر الرواية، وكذا في اجتناء القطن إذا انفتق، م: وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله أنه إذا أخر تأخيراً يفعل الناس مثله فيضمن [وإذا أخر تأخيراً لا يفعل الناس مثله لا يضمن] وهذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ من صحة اشتراط هذه الاعمال على العامل، أما على ظاهر الرواية فاشتراط هذه الاعمال على المزارع لا يصح، ولا يضمن بالتأخير كيف ما أخر، وفي الفتاوى العتائية: وكذا إذا لم يعط الدارخين حتى هلك من البرد، وقد شرط ذلك عليه يصير ضامناً.

٢٧٤٥٥:- الخانية: رجل دفع أرضه معاملة على أن يقوم عليها العامل يشد

منها ما يحتاج إلى الشد، ويشدد ما يحتاج إلى التشديد فأخر العامل تغطية الكرم، وأشجار الرمان في الخريف كما هو عادة أهل بخارى، فإن أصابه البرد، وفسد، قال الشيخ أبو نصر الدبوسى رحمه الله: يضمن الأكار ذلك.

٢٧٤٥٦:- م: وفي مجموع النوازل عن ابى يوسف رحمه الله: حرث بين

رجلين ابى احدهما أن يسقيه يجبر عليه، فإن فسد الزرع قبل أن يرفع الامر إلى القاضى فلا ضمان، وإن رفع الامر إلى القاضى فامر القاضى فامتنع ضمن إذا فسد.

٢٧٤٥٧:- وفي فتاوى الاصل: إذا دفع الاشجار معاملة، ومن الاشجار مالولم

يشد يفسده البرد نحو التين، والرمان، والكرم، فلم يشده الاكار حتى فسد فهو ضامن.

٢٧٤٥٨:- وفي فتاوى النسفى: رجل دفع إلى رجل أرضاً وبقرًا وبذراً

مزارعة، فسلم المزارع البقر إلى الراعى فضاع فلا ضمان عليه، ولا على الراعى، وذكر فى كتاب العارية فى البقر المستعار مثل هذا، وذكر فى الاجارات فى البقر المستاجر فى مثل هذه الصورة أن المستاجر ضامن والأول اصح.

٢٧٤٥٩:- وفي فتاوى النسفى ايضاً: إذا دفع الرجل بقره إلى المزارع حتى

يزرع الأرض ببقره فزرع فلما فرغ ترك البقر ترعى فسرقت فيه اختلاف المشائخ

رحمهم الله، واختيار شيخ الاسلام السغدی رحمه الله انه لا ضمان .

٦٠ ٢٧٤- وفي الذخيرة: رجل دفع إلى رجل أرضاً وبقراً وبذراً مزارعة فسلم

المزارع البقر إلى الراعى، وضاع فلا ضمان عليه، ولا على الراعى، وذكر فى كتاب الاجارة فى البقر المستاجر فى مثل هذه الصورة أن المستأجر ضامن، والاصح الأول.

٦١ ٢٧٤- م: قال محمد رحمه الله فى الاصل: إذا دفع الرجل أرضه

إلى رجل على أن يزرعها هذه السنة، وجعل البدل كر حنطة بعينه فى يد المزارع فهو جائز، فإن زرع المزارع السنة هذه كلها، فلما انقضت السنة، واستحصد الزرع استهلك المزارع الكر الذى به استأجر الأرض فعلى المزارع اجر مثل الأرض بالغاً ما بلغ، ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام، وإذا فسدت الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الأرض، وتعذر رد عينها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة اجر المثل.

٦٢ ٢٧٤- سئل معتاد انست كه كديوران بتابستان در باغ باشند واگر

كديورى بتابستان در باغ نباشد، و باغ را ضائع ماند تا درخت بر كند ند يا چوب، وارنج بردند اتفقت الاجوبة على ان على الكديور الضمان، ومن هذا الجنس معتاد اهل سمرقند انست كه كديوران در زمستان در محلها مى باشند نه در باغها، اما وقت در باغها ايند، و باغ را مطالعه كنند، و ان مطالعه را از جمله حفظ دانند اگر بزمستان كسى در باغ بيايد، و چوبها را وارنج ببرد يادرختان بر كند حكم مساله انست كه اگر كديور مطالعه معتاد كرد تاوان دار نشود، و اگر مطالعه معتاد نه کرده باشد تاوان دار شود. والله اعلم

الفصل الثانى والعشرون فى الكفالة، فى المزارعة والمعاملة

٦٣ ٢٧٤- ما يجب اعتباره فى هذا الفصل أن الكفالة المشروطة فى المزارعة أو المعاملة، إذا حصلت بوصف الصحة بأن حصلت بعمل مضمون أو مال مضمون وجب بعقد المزارعة أو المعاملة [وإمكان استيفاءه من الكفيل صحت المزارعة، والمعاملة، ومتى حصلت بمال مضمون أو عمل مضمون يمكن استيفاءه من الكفيل صحت إلا أنه لم يجب بعقد المزارعة] إنما وجب بسبب آخر، فإنه يوجب فساد المزارعة، وإن حصلت الكفالة بوصف الفساد بان حصلت بعمل غير مضمون، أو بمال غير مضمون، أو بمضمون لا يمكن استيفاءه من الكفيل، وقد شرطت فى عقد المزارعة أو المعاملة، فسدت المزارعة والمعاملة.

٦٤ ٢٧٤- قال محمد رحمه الله فى الأصل: إذا دفع الرجل أرضه مزارعة ليزرعها المزارع سنة هذه ببذر من عند نفسه بالنصف واخذ رب الأرض من المزارع كفيلاً بالعمل فهذه الكفالة وقعت بصفة الفساد، فإن كانت مشروطة فى المزارع [يوجب فساد المزارعة، وإن لم تكن مشروطة فى المزارعة] لا يوجب فساد المزارعة، وإن كان البذر من جهة رب الأرض وباقي المسألة بحالها، إن كانا شرطاً فى المزارعة عمل المزارع بنفسه فهذه الكفالة حصلت بوصف الصحة.

٦٥ ٢٧٤- وفى الخاتمة: وإن كان البذر من صاحب الأرض تجوز المزارعة، والضمان سواء كان الضمان شرطاً فى المزارعة أو لم يكن، وإن تغيب المزارع فاخذ الكفيل بالعمل، وعمل وادرك الزرع [ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب الأرض، والمزارع] على ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بأمر المزارع كعمل المزارع، وللكفيل اجر مثل عمله على المزارع، إن كانت الكفالة بأمرة.

٦٦ ٢٧٤- ولو كانت المزارعة بشرط أن يعمل الزارع بنفسه، وكفل انسان بالعمل ، فإن كانت الكفالة شرطاً فى المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعاً.
م: والجواب فى المعاملة إذا اخذ رب النخيل من العامل كفيلاً بالعمل نظير الجواب فى المزارعة، إذا كان البذر من قبل رب الأرض.

٦٧ ٢٧٤- وإذا دفع الرجل إلى رجل ارضاً مزارعة بالنصف، واخذ رب الأرض من المزارع كفيلاً بحصته أو اخذ المزارع من رب الأرض كفيلاً بحصته فهذه الكفالة حصلت بصفة الفساد، لانها حصلت بما ليس بمضمون على الاصيل؛ لان المزارعة تنعقد إجارة، وتتم شركة، ونصيب كل واحد من الشريكين امانة فى يد صاحبه، والكفالة بالامانات باطلة، فهو معنى قولنا ان الكفالة حصلت بصفة الفساد، فإن شرطت فى المزارعة تفسد المزارعة، ومالاً فالأ.

٦٨ ٢٧٤- الخانية: ولو دفع رجل ارضه مزارعة وكفل انسان لرب الأرض بحصته مما يخرج من الأرض لا يصح به الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الأرض أو من العامل، ثم تفسد المزارعة إن كنت الكفالة شرطاً فيها، والمعاملة فى هذا كالمزارعة.

٦٩ ٢٧٤- م: وإن اخذ كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بحصته ان استهلكه، إن كانت الكفالة مشروطة فى المزارعة، فالمزارعة فاسدة، والكفالة جائزة، وإن لم تكن مشروطة فى المزارعة، فالمزارعة والكفالة جائزتان، وإن كانت المزارعة فاسدة فأخذ احدهما كفيلاً عن صاحبه بحصته من الزرع فالكفالة باطلة.

الفصل الثالث والعشرون

فى مزارعة الصبى، والعبد الماذون له فى التجارة

٢٧٤٧٠:- العبد الماذون له فى التجارة إذا دفع ارضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة على قول من يرى جواز المزارعة، سواء كان البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع، وكذا إن أخذ مزارعة بشرائطها جاز، وكذا الصبى الماذون له فى التجارة من جهة الأب أو الوصى يملك اخذ الأرض، ودفعها مزارعة.

٢٧٤٧١:- الكبرى: وصى يأخذ أرض اليتيم مزارعة منهم من قال: يجوز مطلقاً كما لو دفعها إلى آخر، ومنهم من قال: إن كان البذر من اليتيم لايجوز، وإن كان من الوصى يجوز عن أبى يوسف أن الوصى إذا اخذ بذر اليتيم، فزرعها فى ارض اليتيم، واشهد على المزارعة، وإنه اخذ ذلك قرضاً واستاجر الأرض، فإن كان الربع خيراً لليتيم فله الربع، وإن كان الاجر خيراً فله الاجر.

٢٧٤٧٢:- م: وإذا دفع العبد الماذون له إلى رجل أرضاً مزارعة ثم ان المولى حجر على عبده فهذا على وجهين: (١) الاول: أن يكون البذر من جهة المزارع، وفى هذا الوجه المزارعة على حالها سواء حجر عليه المولى قبل الزراعة او بعدها- وفى التحريد: ليس للمولى، ولا للعبد أن يمنعا من ذلك. م: (٢) الوجه الثانى: أن يكون البذر من جهة العبد، وفى هذا الوجه إن حجر عليه المولى بعد الزراعة فالحجر لا يؤثر فيها، وبقيت المزارعة على حالها، وإن حجر عليه قبل الزراعة كان الحجر نقضاً للمزارعة حتى يصير المزارع ممنوعاً عن الزراعة، وإن كان العبد أخذ أرضاً مزارعة ثم حجر عليه المولى، فإن كان البذر من جهة صاحب البذر، فالمزارعة على حالها، وإن كان البذر من جهة العبد، إن كان الحجر قبل الزراعة فالحجر يؤثر فيها،

ويصير العبد ممنوعاً عن الزراعة، وإن كان الحجر بعد الزراعة لا يؤثر فيها. وفي التجريد: ولو أخذ أرضاً ليزرعها ببذره انفسخ العقد. م: والجواب فى الصبى الماذون له، إذا دفع أرضه مزارعة أو أخذ أرضاً مزارعة، ثم حجر عليه الولي نظير الجواب فى العبد الماذون.

٢٧٤٧٣- الفتاوى العتائية: والعبد الماذون كالبالغ فى المزارعة، والمعاملة، وللمولى أن يفسخ قبل إلقاء البذر إن كان البذر من العبد، والحجر فسخ فلا يعمل بعد الزراعة إن كان البذر من الآخر، ولو نهاه لا يصح نهيه.

٢٧٤٧٤- ولو دفع رجل أرضاً وبذره إلى عبد محجور مزارعة وسلم من العمل صح، وإن هلك لم يصح، وضمن للدافع قميه، ولو كان البذر من العبد فالخارج كله له، وكذا الصبى غير الماذون، إذا أخذ أرضاً مزارعة وزرعه ببذره فالخارج له، ولا شئى عليها من نقصان الأرض، ولا أجر على الصبى بحال، وعلى العبد اجر مثل الأرض إذا اعتق.

٢٧٤٧٥- ولو دفع العبد المحجور أرض المولى، والبذر من العامل، فإن أجاز المولى صح، وإن لم يجز ضمن العامل بنقصان الأرض للمولى، والخارج له، إذا اعتق العبد رجع العامل عليه بما ضمن بحكم الغرور، ويكون الخارج بينهما نصفين، فيدفع المعتق ما غرم من النقصان، ويدفع الباقي إلى المولى، وإن لم ينقصها الزراعة صحت المزارعة، وإن كان البذر من العبد، ولم يجز المولى ضمن العامل بذر المولى، ونقصان أرضه والخارج له، وإن لم يكن نقصان الأرض فليس للمولى إلا البذر، ولا تصح المزارعة، ثم يرجع العامل على العبد بما ضمن بعد عتقه، ويكون الخارج بينهما يدفع عنه ما ضمن، ويدفع الباقي إلى المولى.

٢٧٤٧٦- م: وإذا دفع العبد الماذون أو الصبى الماذون نخيله معاملة [أو أخذ نخيلاً معاملة] بشرائطها فذلك جائز، فإن حجر عليه المولى أو الولي فالمعاملة على حالها، سواء كان الحجر قبل العمل أو بعد العمل.

٢٧٤٧٧- وإذا دفع العبد الماذون إلى رجل أرضاً وبذراً على أن يزرعها هذه السنة بالنصف، ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة إلا أنه لم يحجر على عبده، فالمزارعه على حالها، ولا يعمل نهى المولى حتى كان للمزارع أن يزرع، وكذلك لو أخذ العبد الماذون أرضاً مزارعة، والبذر من جهته فمنعه المولى من الزراعة، ولم يحجر عليه؛ فإنه لا يعمل منعه، وكان للعبد أن يزرعها.

٢٧٤٧٨- قال الصبى المحجور إذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فهذا على على وجهين: (١) الاول: أن يكون البذر من قبل المزارع، وفى هذا الوجه إن انتقص من الأرض بالزراعة فالمزارعة باطلة، وكان الخارج كله للمزارع، وعليه نقصان الأرض، وأما إذا لم يوجب الزراعة نقصاناً فى الأرض، فالقياس أن لا يصح المزارعة، وفى الاستحسان يصح. (٢) وإن كان البذر من جهة الماذون؛ فإنه لا يصح المزارعة أوجبت الزراعة نقصاناً فى الأرض أو لم توجب.

٢٧٤٧٩- الفتاوى العتائية: قال إذا دفع الصبى الماذون أرضه مزارعة، فإن كان البذر للصبى لم يصح، ولا يصح الاذن به ويضمن العامل بذره، ونقصان أرضه، والخارج للعامل، وإن كان البذر من العامل يجوز، وكذا يدفع نخيله بالمثل.

٢٧٤٨٠- ولو دفع من غير إذن الولى، والبذر من العامل إن لم يكن نقصان فى الأرض صح، وإن كان ضمن العامل النقصان والخارج له.

٢٧٤٨١- ولو أخذ الصبى أرض إنسان مزارعة، إن كان البذر من صاحب الأرض يجوز، وإلا فلا، ولو كان الصبى محجوراً فمات من العمل بعد ما استحصد الزرع، فالخارج بينهما على الشرط، ويجب الدية على عاقلة الدافع.

٢٧٤٨٢- م: قال وإذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو الصبى المحجور عليه الذى يعقل أرضاً مزارعة بشرائطها، فإن كان البذر من قبل رب الأرض، وسلم العبد عن العمل، فالقياس أن يكون المزارعة باطلة، ويكون الخارج لصاحب الأرض، وفى الاستحسان المزارعة صحيحة، ويكون الخارج بينهما على ما اشترطا.

٢٧٤٨٣:- فإن كان العبد أو الصبي قد مات بعد ما استحصد الزرع فهو على وجهين: (١) إن ماتا حتف انفهما لا من عمل المزارعة، فإن صاحب الأرض فى العبد يضمن قيمة العبد، وفى الصبي لا يضمن شيئاً، وإذا ضمن قيمة العبد كان الخارج كله لصاحب الأرض، والبذر، وأما فى الصبي الخارج بين صاحب الأرض وورثة الصبي على ما اشترطا. (٢) وأما إذا ماتا من عملهما فى الأرض، وهو الوجه الثانى، فإن كان المزارع عبداً، فإن صاحب الأرض يضمن قيمة العبد، سواء مات العبد من عمل كان منه فى الأرض قبل الاستحصاء، أو من عمل وجد منه بعد الاستحصاء، ويكون الخارج كله لصاحب الأرض، وليس لمولى العبد من ذلك شىء، وإن كان المزارع صيباً، فإن مات من عمل كان منه قبل استحصاء الزرع، فعلى عاقلة صاحب الأرض دية الصبي، وإن مات من عمله بعد الاستحصاء فلا ضمان، وإن كان البذر من جهة العبد أو الصبي فجميع الخارج يكون للصبي والعبد، ولا شىء لصاحب الأرض؛ لأنهما كانا مستاجرين للأرض ببعض الخارج، فيعتبر بما لو استاجرها بالدرهم أو الدينار، وذلك لا يصح فهانها كذلك، وإذا لم تصح المزارعة كان الخارج للصبي، والعبد، ولا أجر عليهما، ولا ضمان النقصان، وقوله لا اجر عليهما اراد به فى حق العبد نفى الأجر فى الحال [أما بعد العتق يخاطب بالاجر، وأراد به فى حق الصبي نفى الأجر فى الحال، وبعد البلوغ] فالعبد المحجور يواخذ بضمان الأقوال بعد العتق، ولا يواخذ به قبل العتق، والصبي المحجور لا يواخذ به.

٢٧٤٨٤:- وإن مات الصبي أو العبد فى عمل الأرض فلا ضمان على صاحب الأرض، وإن كان العبد المحجور أو الصبي المحجور زرع الأرض ببذره، ولم يخرج شىء فلا شىء لواحد منهما على صاحبه لانقصان الأرض، ولا اجر مثل الأرض، لافى الحال، ولا فى ثانى الحال، ولا ضمان على رب الأرض فى شىء من البذر.

٢٧٤٨٥:- وإذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو الصبي

المحجور عليه نخيلاً له معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويستقيه، ويلقحه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان، فعمل على هذا فالخارج بين العامل وبين صاحب النخيل نصفان، إذا سلم العبد أو الصبي من العمل استحساناً، وإن ماتا من العمل في النخيل إن كان العامل فجميع الثمر لصاحب النخيل، وعلى صاحب النخيل قيمة العبد لمولى العبد وإن كان العامل صبياً فعلى عاقلة صاحب النخيل دية الصبي، والثمر بينه وبين ورثة الصبي نصفان.

٢٧٤٨٦- التجريد: ولو دفع نخيلاً معاملة ثم حجر عليه المولى فالمعاملة

على حالها، ولو لم يحجر عليه المولى، ولكن نهى عن المزارعة فالنهى باطل.

٢٧٤٨٧- م: ولو أن عبداً محجوراً أو صبياً محجوراً في يده نخيل دفع إلى

رجل معاملة بالنصف فعمل العامل فالخارج كله لصاحب النخيل، ولا أجر للعامل، إن كان الدافع صبياً لا في الحال ولا في ثاني الحال، وإن كان الدافع عبداً لا يؤخذ باجر مثل العامل في الحال، ويؤخذ به بعد العتق.

٢٧٤٨٨- وإذا دفع العبد المحجور أرضاً في يده مما كان من تجارة أو

أرضاً أخذها من أرض مولاه إلى غيره مزارعة على أن يزرعها ببذره وبقره هذه السنة فزرعها المزارع، فهذا على وجهين: (١) إن لم يوجب الزراعة نقصاناً في الأرض فالمزارعة جائزة استحساناً، وكان الخارج بين مولى العبد والمزارع نصفين. (٢) وإن أوجب الزراعة نقصاناً في الأرض فإن مولى العبد بالخيار أن شاء ضمن المزارع نقصان الأرض، وإن شاء لم يضمه، فإن ضمنه كان الخارج كله للمزارع، فإن عتق العبد بعد ذلك يوماً من الدهر رجع المزارع عليه بما أدى من نقصان الأرض إلى مولاه، ثم إذا أخذ المزارع من العبد ضمان النقصان بعد العتق كان للعبد أن يأخذ من الزرع نصف الخارج، ولو لم يضمن المزارع نقصان الأرض كان الخارج بينه وبين العبد نصفين لحواز المزارعة بينهما إلا أن العبد يأخذ من نصف الخارج الذي أخذ من المزارع مقدار ما غرم من النقصان للمزارع، فإن بقي شيء من نصف الخارج يؤدى ذلك إلى مولاه.

٢٧٤٨٩:- هذا إذا اختار صاحب الأرض تضمين المزارع نقصان الأرض، فاما إذا لم يختتر تضمين المزارع نقصان الأرض كان نصف الخارج للمزارع، ونصفه لمولى العبد هذا الذى ذكرنا إذا دفع العبد الأرض مزارعة بدون البذر، فاما إذا دفع الأرض مع البذر مزارعة بالنصف، فإن لم ينتقص المزارعة الأرض فمولى العبد بالخيار إن شاء ضمن المزارع البذر، وكان جميع الخارج للمزارع، وإن شاء لم يضمه البذر، وكان الخارج بينهما.

٢٧٤٩٠:- وإن انتقص الأرض من الزراعة فالمولى بالخيار إن شاء ضمن المزارع البذر ونقصان الأرض، وإن شاء ترك تضمين البذر ونقصان الأرض واخذ نصف الخارج، فإن ضمن المزارع البذر ونقصان الأرض رجع المزارع على العبد بعد ما عتق العبد، وإذا رجع المزارع على العبد بذلك بعد ما عتق فالعبد يأخذ من المزارع نصف الخارج.

الفصل الرابع والعشرون

فى الاختلاف الواقع فى هذا الباب

٢٧٤٩١:- يجب أن يعلم بأن الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الأرض نوعان: احدهما أن يختلفا فى جواز المزارعة وفسادها، ودعوى الجواز أن يدعى احدهما شرط النصف، أو الثلث، أو الربع، أو ما اشبه ذلك، مما لا يوجب قطع الشركة فى الخارج، ودعوى الفساد أن يدعى شرطاً يوجب قطع الشركة، وذلك على وجوه: (١) احدها أن يدعى اشتراط افقرة معلومة- (٢) والثانى أن يدعى اشتراط النصف، وزيادة عشرة- (٣) والثالث أن يدعى اشتراط النصف الا عشرة.

٢٧٤٩٢:- فإن ادعى احدهما اشتراط النصف، أو الثلث، أو الربع، وادعى الآخر اشتراط افقرة معلومة، فهذا على وجهين:

(١) احدهما: أن يكون البذر من قبل المزارع، فإن كان هذا الاختلاف قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد، سواء كان مدعى الفساد صاحب البذر أو صاحب الأرض، ولا يتحالفان، وإن اختلفا قبل الزراعة، هذا إذا اتفقا على نوع عقد، واما إذا اختلفا فى نوع عقد يجعل القول قول المنكر، وإن كان المنكر يدعى فساد العقد، وإن أقاما البيينة، فالبيينة بينة من يدعى، وإن كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر، سواء كان يدعى الجواز [أو الفساد وسواء اخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج]

(٢) الوجه الثانى: إذا كان البذر من قبل رب الأرض، وفى هذا الوجه رب الأرض ينزل المزارع فى الوجه الأول، فما عرفت من الاحكام فى جانب المزارع ثمة فهو كذلك فى جانب رب الأرض فى هذا الوجه.

٢٧٤٩٣:- هذا الذى ذكرنا إذا ادعى [احدهما شرط النصف، وادعى

الأخر قفزناً معلومة، وإن ادعى أحدهما] شرط النصف، وادعى الآخر أنه شرط النصف، وزيادة عشرة، فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وفي هذا الوجه إن كان المدعى لزيادة الاقفرة على النصف صاحب البذر، وهو رب الأرض، فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة أو بعد الزراعة، فإن أقاما البينة فالبينة بينة من يدعى زيادة العشرة الاقفرة [وإن كان المدعى لزيادة العشرة الاقفرة] من لا بذر من جهته، وهو المزارع ان اختلفا فيه قبل الزراعة فالقول قول مدعى الجواز، وهو صاحب البذر، وإن اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته، وهو المزارع.

٢٧٤٩٤- وإذا كان الإختلاف قبل الزراعة فمن لا بذر من جهته ادعى زيادة بدل لعمله أو لمنفعة أرضه، وإنه قائم غير مسلم فيكون القول قوله، وإن أقاما جميعاً البينة فالبينة بينة من يثبت زيادة العشرة الاقفرة.

٢٧٤٩٥- هذا إذا كان البذر من قبل رب الأرض، (٢) وإن كان البذر من قبل المزارع. وهو الوجه الثاني: فإن المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الأرض في الوجه الأول، فما عرفت من الاحكام في حق صاحب الأرض فهو مثل ذلك [في حق المزارع] إذا كان البذر من قبل المزارع.

٢٧٤٩٦- هذا إذا ادعى أحدهما شرط النصف، وادعى الآخر شرط النصف، وزيادة عشرة اقفرة، فاما إذا ادعى أحدهما شرط النصف، وادعى الآخر شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين أيضاً. (١) الأول: أن يكون البذر من قبل رب الأرض؛ وإنه على وجهين أيضاً. (١) أحدهما: أن يكون الاختلاف بعد الزراعة، فإن اخرجت الأرض شيئاً، والمدعى بالنصف من لا بذر من جهته وهو المزارع، فالقول قول رب الأرض، وإن أقاما جميعاً البينة فالبينة بينة المزارع؛ فاما إذا لم تخرج الأرض شيئاً، فالقول قول صاحب البذر، وهو رب الأرض أيضاً، وإن أقاما جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب البذر أيضاً.

٢٧٤٩٧:- هذا إذا اختلفا بعد الزراعة؛ فاما إذا اختلفا قبل الزراعة فهذا على وجهين أيضاً، اما إن كان يدعى الصحة صاحب الأرض، وهو صاحب البذر ايضاً [وفى هذا الوجه القول قول صاحب البذر] وإن اقاما جميعاً البينة فالبينة بينته ايضاً. وإن كان مدعى الصحة المزارع فالقول قول صاحب البذر والبينة، بينة المزارع.

٢٧٤٩٨:- هذا الذى ذكرنا إذا اختلفا فى جواز العقد وفساده، اما إذا اتفقا على جواز العقد واختلفا فى مقدار المشروط، قال صاحب البذر للآخر شرطت لك الثلث، وقال الآخر: لا، بل، شرطت لى النصف، فهذا على وجهين: (١) الأول: أن يكون البذر من قبل رب الأرض، وفى هذا الوجه إن وقع الاختلاف قبل الزراعة، ولا بينة لهما، ولا لاحدهما فإنهما يتحالفان ويبدأ بيمين المزارع. وفى الخانية: وأيهما نكل يقضى عليه، م: من مشائخنا رحمهم الله من قال: هذا على قول أبى يوسف الأول، فاما على قول أبى يوسف الآخر يبدأ بيمين رب الأرض، ومنهم من قال يبدأ بيمين المزارع على قوله الآخر، وهو قول محمد رحمه الله، فإذا تحالفا فسخ القاضى العقد بينهما إذا طلبا أو طلب احدهما الفسخ فإن قامت لاحدهما بينة بعد ما حلفا، إن كان القاضى قد فسخ العقد بينهما لا يلتفت إلى بينته، وإن لم يكن فسخ العقد بينهما قبلت بينته، وأيهما أقام بينة على دعواه يعنى قبل التحالف قبلت بينته، وإن اقاما البينة فالبينة بينة المزارع.

٢٧٤٩٩:- هذا إذا اختلفا قبل الزراعة، وإن اختلفا بعد الزراعة إن قامت لاحدهما بينة على دعواه قبلت بينته، وإن قامت لهما بينة قضى ببينة المزارع، وإن لم يكن لهما بينة لا يتحالفان، وفى الذخيرة: ويكون القول قول صاحب البذر مع يمينه.

٢٧٥٠٠:- م: هذا إذا كان البذر من جهة رب الأرض، واما إذا كان البذر من جهة المزارع فالمزارع فى هذه الصورة ينزل منزلة رب الأرض فى الوجه

الأول، فإن اقاما البينة فالبينة بينة رب الأرض، وإن لم يكن لهما بينة، فإن كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحالفان، وإن كان الاختلاف قبل الزراعة يتحالفان، ويبدأ بيمين رب الأرض قالوا: ما ذكر فى الكتاب انهما يتحالفان فى هذه المسألة محمول على ما إذا قال صاحب البذر: أنا لا انقض المزارعة، فاما إذا قال: أنا انقض المزارعة لامعنى للتحالف.

١٠٢٧٥-: هذا الذى ذكرنا: إذا اتفقا على صاحب البذر، وإن اختلفا فى صاحب البذر، وادعى كل واحد منهما أن البذر من جهته، وكان ذلك بعد ما استحصد الزرع، فالقول قول المزارع.

٢٠٢٧٥-: وكذلك إذا مات المزارع أو مات رب الأرض بعد ما استحصد الزرع، ووقع الاختلاف بين الحى وبين ورثة الميت فى مقدار المشروط، فإن اتفقا على صاحب البذر فالقول قوله إن كان حياً، والقول قول ورثته إن كان ميتاً، وإن اختلفوا فى صاحب البذر، وادعى كل واحد أن البذر من جهته كان القول قول المزارع إن كان حياً، والقول قول ورثته إن كان ميتاً، وكذلك إذا ماتا، ووقع الاختلاف بين ورثتهما، فهو على التفصيل الذى قلنا فيما إذا كان حين أو كان احدهما ميتاً، وإن كانا حين، واقاما البينة على مقدار المشروط فقد ذكرنا حكمه فيما إذا اتفقا على صاحب البذر.

٣٠٢٧٥-: الفتاوى العتائية: وإن اختلف المزارع مع رب الأرض فى مقدار المشروط أو الورثة بعد موتهما أو بعد موت احدهما، فالقول لصاحب البذر مع يمينه على الثبات أو لو ارثه على العلم، والبينة بينة الآخر، وإن اختلفوا فى صاحب البذر فالقول قول المزارع وورثته، والبينة بينة الآخر أو وارثه.

٤٠٢٧٥-: وكذا الوقال رب الأرض زرعت ببذرى وكنت اجيراً لى، وقال المزارع، زرعت ببذرى مزارعة فالقول قوله، وإن كان العامل اثنان وشرط رب الأرض لاحدهما الثلث، وللآخر عشرين قفيزاً من نصيبه، وللثالث أجر مثل عمله على رب

الأرض، فالخارج بين رب الأرض والعامل، ولو ادعى فإن كل واحد منهما أن المشروط له الثلث فالقول لمن صدقه رب الأرض اقام الآخر بينة فله الثلث أيضاً، ولو لم يخرج، وادعى كل واحد ان المشروط له القفيزان فالقول لمن صدقه رب الأرض، فإن اقام الآخر بينة فله اجر المثل أيضاً، ولو كان صاحب الأرض اثنان والعامل واحد، والبذر من العامل، فالعامل هنا كصاحب الأرض فيما تقدم.

٢٧٥٠٥:- قال: ولو اختلفا فى مقدار المشروط، فإن كان قبل العمل تحالفا ويفسخ العقد ويبدأ بيمين من لا بذر له، وإن اختلفا بعد خروج الزرع فالقول لصاحب البذر.

٢٧٥٠٦:- م: وإن اختلفا فى البذر المشروط، وأقاما البينة فالبينة بينة رب الأرض، وإن تفرد رب الأرض باقامة البينة انه صاحب البذر، وإنه شرط لنفسه الثلثان قبلت بينته، وإن تفرد المزارع باقامة البينة أنه صاحب البذر، وإنه شرط لنفسه الثلثان قبلت بينته، وكل جواب عرفته فى فصل البينة فيما إذا كانا حين فهو الجواب فيما إذا كانا ميتين أو احدهما. والله اعلم

الفصل الخامس والعشرون فى زراعة الأراضي بغير عقد

٢٧٥٠٧:- فى فتاوى الفضلى: إذا انقضت مدة المزارعة، ثم زرعها المزارع كذلك عشر سنين، قال شيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله: جواب الكتاب أن هذا لا يكون مزارعة، وجميع الخارج للمزارع [وعلى المزارع] ان يدفع قدر بذره، واجر مثل عمله وثيرانه، ويتصدق بالفضل قال: وهكذا كانوا يفتون ببخارى الا انى رايت فى بعض الكتب أنه يجوز ويكون مزارعة؛ لان هذا لا يكون أبعد مما لو قال: دفعت اليك هذه الأرض على ما كانت عام أول مع فلان، وذلك جائز فهذه أولى.

٢٧٥٠٨:- وفى الكبرى: قال قاضى خان هذا صحيح إذا كانت الأرض معدة للزراعة، م: وبعض مشائخنا قالوا: إن كانت الأرض [معدة للزراعة بأن كانت الأرض] فى قرية اعتاد اهلها زراعة أراضي الغير أو كان صاحب الأرض ممن لا يزرع بنفسه، ويدفع أرضه مزارعة عادة فذلك على المزارعة، ولصاحب الأرض أن يطالب المزارع بحصته الدهقانية على ما هو متعارف اهل تلك القرية النصف أو الثلث أو ما اشبه ذلك، وهكذا ذكر فى فتاوى النسفى، وإن لم تكن الأرض معدة للزراعة اصلاً، أو كان عادة اهل تلك القرية مشتركة لا يكون ذلك مزارعة ويكون الخارج كله للمزارع وعليه نقصان الأرض ان انتقصت الأرض، ورأيت فى بعض الفتاوى زمينها كه در ديهها ست يا وقف يا ملك وعادت اهل ان موضع انست كه هر كرا بايد بدین زمينها كشاورزى كند واز متولى اوقات دستورى نمى خواهد واز مالك نى و متولى، وما لك ان ايشان را منع نمى كنند و كارندگان بوقت ادراك غله

حصه دهقانى بدهند ومنع نمى كنند اگر در چنيس زمينها كسى كشاورزى كند بى ال كه از خداوند يا از ازمتولى بمزارعت گيرد اين كشتن وى بوجه مزارعت باشد اما اگر موضعى باشد كه هر آئينه بدستور خداوند كار كارند واگر كسى بى دستور خداوند كار كرد خداوند او را منع كند يا خداوند كار خود كرد و گاهى بكد يورى دهد چون كسى بى دستور خداوند كرد يابى دستور متولى در وقف بر مزارعت حمل كنيم و در ملك نى.

٢٧٥٠٩:- وقالوا فى الأراضى المعدة للزراعة إنما يحمل زارعتة على وجه المزارعة إذا لم يعلم وقت المزارعة انه يزرعها على وجه الغصب أو بتاويل اخر غير وجه المزارعة.

٢٧٥١٠:- وفى الخانية: فإن علم أنه زرعتها غصباً بأن اقر الزارع وقت الزرع انه يزرعها لنفسه لاعلى المزارعة ، أو كان الرجل ممن لا يأخذ الأرض مزارعة ويانف عن ذلك يكون غاصباً، ويكون الخارج له وعليه نقصان الأرض، م: اما إذا علم أنه زرعتها على وجه الغصب صريحاً، أو دلالة بتاويل اخر بأن استاجر رجل من رجل ارضاً أو اخذ الأرض، بغير الاجر، وقد اجر بغير اذن رب الأرض، ولم يجز رب الأرض الاجارة وقد زرعتها المستاجر لا يكون هذا مزارعة، والزرع للمستاجر، وإن كانت الأرض معدة للزراعة، ولو لم يعلم منه وقت الزراعة شئ من ذلك ثم ادعى [بعد ذلك انى زرعتها غصباً فالقول قوله، وفى الدار المعدة للغلة إذا سكنها رجل ثم ادعى بعد ذلك] أنه سكنها غصباً لا يصدق ويجعل ذلك اجارة، والمختار أن الأرض، وإن كانت معدة للزراعة، ولم يعلم وقت الزراعة أنه زرعتها على وجه الغصب، أو بتاويل اخر لا يجب على المستاجر حصته الدهقانية على ما هو جواب الكتاب، ويكون الخارج كله للمزارع، وعلى المزارع لرب الأرض اجر مثل الأرض، وعلى ما اختاره بعض ائمة بلخ رحمهم الله أن بيان المدة فى المزارعة

ليس بشرط لصحة المزارعة تكون هذه مزارعة صحيحة، وتقع على سنة واحدة، ويجب على المزارع حصته الدهقانية.

٢٧٥١١:- النسفية: سئل عمن زرع أرض إنسان ببذر نفسه بغير بحصة اذن صاحب الأرض لصاحب الأرض أن يطالبه بحصت الأرض قال: نعم إن كان العرف جرى في ذلك القرية أنهم يزرعون أرض الغير بثلث الخارج أو بربعه أو بنصفه أو بشيء مقدر شائع يجب ذلك المقدر المتعارف، قيل: هل فيه رواية عن أصحابنا؟ قال: نعم اشارات في كتاب المزارعة.

الفصل السادس والعشرون فى المتفرقات

٢٧٥١٢:- وإذا كان الأرض رهناً فى يدى رجل واراد اخر أن يأخذها مزارعة ينبغى أن يأخذها مزارعة من الراهن باذن المرتها.

٢٧٥١٣:- إذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة أو سنتين، والبذر من قبل رب الأرض ثم اراد رب الأرض أن يخرج الأرض من يد المزارع فقال للمزارع: ازرعها ببذرك، أو اتركها علىّ، فقال المزارع اعطنى اجر مثل عملى، فقال رب الأرض بلى اعطيك فاراد رب الأرض أن يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الأرض ثم ادرك الزرع، فإن كان رب الأرض اجاز صنعه ذلك كان الخارج بينهما والمسألة كانت واقعة الفتوى.

٢٧٥١٤:- إذا مات الآجر فدفع المستاجر بذراً إلى ورثة الآجر، وقال: ازرعوا فى هذه الأرض فزرعوا فالخارج لمن يكون؟ فاتفقت الاجوبة أن الخارج يكون لورثة الآجر، وفى الظهيرية: وللمستاجر على ورثة الآجر مثل ذلك.

٢٧٥١٥:- فتاوى آهو: سئل قاضى بديع الدين عمن دفعت ضيعة ابنها البالغ معاملة، وكان الابن يجيئ ويذهب، قال: لا يكون رضاً سئل ايضاً عمن اعطى المستاجر الآجر ضيعته معاملة سنة بالف من العنب القلانصى قال: لا يجوز.

٢٧٥١٦:- الكافى: ولو قال: أن تزرعه فى رجب فلك النصف وإلا ثلثه فعند أبى حنيفة صح الشرط الأول وفسد الشرط الثانى، وعندهما صح الشرطان.

٢٧٥١٧:- ولو دفع أرضه الى رجلين على أن يزرعها ببذرهما على ان لاحدهما ثلث الخارج وللآخر تسعين قفيزاً من الخارج يفسد المزارعة فى الكل عنده، وعندهما جاز فى حق الثلث، ويفسد فى حق من شرط له تسعين قفيزاً من الخارج.

٢٧٥١٨:- التجريد: ولو دفع أرضاً مزارعة ثم اختلفا فقال رب الأرض اكربها ثم ازرعها، وقال المزارع ازرعها بغير كراب، فإن كان الأرض مما

يخرج الزرع بدون الكراب، ويقصد ذلك في عرف الناس فالخيار للمزارع، وإن لم يكن كذلك اجبر المزارع على الكراب، وكذلك إذا اختلفا في السقى، فقال المزارع أنا ادعه حتى يسقيه السماء على ما بينا سواء كان البذر من قبل رب الأرض أو قبل الأجر.

٢٧٥١٩:- م: مستاجر الكرم اجارة طويلة، إذا كان اشترى الاشجار، والزراجين كما هو احد الطرفين، ثم دفع الاشجار، والزراجين معاملة إلى اجر الكرم جازت المعاملة.

٢٧٥٢٠:- استاجر من اخر أرضاً سنة أو سنتين باجرة معلومة ثم دفعها الى الأجر مزارعة، إن كان البذر من جانب المستاجر يجوز، وإن كان البذر من جانب الأجر لايجوز، هكذا ذكر الحاكم السمرقندى رحمه الله في شروطه في مسائل المزارعة، وفي نوادر ابن رستم أن هذا قول محمد أولاً، وعلى قوله الآخر لايجوز دفع الأرض الى الأجر مزارعة سواء كان البذر من قبل الأجر أو من قبل المستاجر.

٢٧٥٢١:- استاجر من رجل أرضاً ثم دفعه الى امرأة الأجر أو الى ابن الأجر مزارعة، وشرط البذر على المزارع، والابن في عيال الاب، فزرعها الاب وهو الأجر، فإن زرعها بطريق الاعانة للابن بأن كان اقرض البذر للابن فالغلة بين الابن وبين المستاجر على الشرط، وإن زرعها لنفسه بان لم يقرض البذر للابن فالغلة كلها للأجر وهو المزارع.

٢٧٥٢٢:- وإذا مات الرجل وترك أولاداً صغاراً، وكباراً، وامراً، والأولاد الكبار من هذه المرأة أو من امرأة اخرى لهذا الميت فعمل الأولاد الكبار عمل الحرثة، وزرعوا في أرض مشتركة، أو في أرض الغير بطريق الكديورى كما هو المعتاد بين الناس، وهؤلاء الأولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد احوالهم وهم يزرعون، ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة، فهذه الغلات يكون مشتركة بين المرأة والأولاد، أو يكون خاصة للمزارعين فهذه

المسألة صارت واقعة الفتوى، واتفقت الاجوبة أنهم إن زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين، إن كانوا كباراً، أو باذن الوصى إن كان الباقيون صغاراً كانت الغلات كلها على الشركة وإن زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وإن زرعوا من بذر مشترك بغير إذنه أو بغير إذن الوصى فالغلات للمزارعين.

٢٧٥٢٣:- إذا دفع أرضاً الى رجل مزارعة بشرائطها فزرع الرجل الأرض، وأدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع، وقال: إنى اشتريت هذه الأرض من فلان غير الذى دفع اليك الأرض، وكان الأرض ملكه فنصف الغلة لى فاحذ منه نصف الغلة، ثم جاء الدافع، فإن صدق المدعى فيما قال ولم يخاصم المزارع فلا شئ له، وإن كذبه وخاصم المزارع، فإن كان المدعى اخذ نصف الغلة بطريق التغلب للدافع أن يشارك المزارع فى النصف الآخر، ثم يرجعان على المدعى بما اخذان وجدها، وإن كان المزارع دفع النصف اليه باختياره، كان للدافع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع، ويجعل المزارع دافعاً نصيبه الى المدعى، وكانت المسألة واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة على نحو ما ذكرنا.

٢٧٥٢٤:- ولو كان المدعى حين ما أخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الأرض منى مزارعة فأخذ هل تصح هذه المزارعة؟، **وفى الذخيرة:** وهل يفسخ المزارعة الأولى. م: إن كان البذر من قبل المزارع فقد قيل تصح المزارعة الثانية وتنفسخ الأولى، وقيل: لا تصح الثانية، ولا تنفسخ الأولى. **وفى الذخيرة:** وإن لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا، ولا يفسخ ذلك، وإن كان البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية الفسخ مع هذا ينبغي أن لا يفسخ هنا.

٢٧٥٢٥:- **وفى متفرقات الذخيرة:** الزرع إذا كان مشتركاً بين رجلين واحدهما غائب فانفق عليه الحاضر من خالص ماله، ثم هلك الزرع، أو لم يف بحقه لم يرجع على صاحبه بشئ.

٢٧٥٢٦:- ابراهيم، وهشام عن محمدرحمه الله في رجل في يديه أرض فزرعها، فقال رب الأرض أمرتك أن تزرعها فزرعتها بامرى، وقال المزارع غصبتها وزرعتها لنفسى، فالقول قول المزارع يأخذ منه قدر بذره ونفقته، ويتصدق بالفضل.

٢٧٥٢٧:- دفع إلى رجل أرضاً مزارعة على أن يزرعها سنة هذه ببذره وببقره على أن ما اخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان، وعلى أن يستاجر فلاناً يعمل معه بمائة درهم كان هذا فاسداً بخلاف ما لو شرط في المعاملة أن يستاجر اجيراً فلم يعين الأجير حيث لا يفسد المعاملة، من استاجر أرضاً فزرعها، ودفع فنبت هناك سنابل فسقى الأرض حتى نبت تلك الحبات فهي له.

٢٧٥٢٨:- م: وإذا دفع الرجل كرمه إلى رجل معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملاً لا يستحق شيئاً من ثمار الكرم، وكذلك إذا عمل عملاً إلا أنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئاً، هذا في حق العامل فالمزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد مازرع نحو التشديد يعنى جسارت كردن أو السقى حتى انتقص الزرع هل يستحق شيئاً من الخارج؟ فقيل: الجواب فيه على التفصيل، إن كان البذر من جهته يستحق. وفي الذخيرة: بخلاف العامل إذا لم يعمل شيئاً في الكرم حتى اجتنيبت الثمرة أو فسدت لا يستحق شيئاً؛ فاما إذا كان البذر من جهة رب الأرض ينبغى أن لا يستحق شيئاً.

٢٧٥٢٩:- الوصى إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة ذكر الفقيه أبو الليث لارواية لهذه السئلة عن أصحابنا، وإنما الرواية في المضاربة أنها تجوز قال: نعم، والجواب عندى فى المزارعة على التفصيل، إن كان البذر من جهة الوصى يجوز، وإن كان من جهة اليتيم لايجوز وعليه الفتوى.

٢٧٥٣٠:- وفي الخانية: قال أبو نصر رحمه الله: اما إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة على سبيل ما ياخذه الناس أرجو أن يكون جائزاً، وعن شداد أنه قال: إن كان البذر من قبل الوصى جاز، وإن كان من قبل اليتيم لايجوز، وفي النوازل: وهو حسن

وبه نأخذ، م: ذكره شيخ الاسلام فى شرح كتاب المزارعة [وذكر هو ايضاً فى باب المعاملة يشترط فى المزارعة] إذا قال الرجل لغيره استأجرتك لتزرع ارضى، وتعمل فى نخيل بنصف الخارج منهما أن ذلك جائز.

٢٧٥٣١:- الابانة: دفع الأرض مزارعة سنة فحصد الزرع قبل تمام السنة انتقضت المزارعة، إذا كانت بقية السنة لا تكفى لزراعة شئى اخر.

٢٧٥٣٢:- رجل أذن لرجل أن يزرع فى ارضه فزرعها، ثم اراد رب الأرض أن يخرجها من يده ليس له ذلك حتى يستحصد الزرع.

٢٧٥٣٣:- اليتيمة: سئل أبو الفضل عن رجلين اشتركا فى بذر الدود على أن البذر من احدهما ومن الآخر العمل، وورق التوت والبيت الذى يحفظ فيه هل تصح هذه على قول من يجوز المزارعة؟ فقال الاختلاف فى البذر على هذا المثال.

٢٧٥٣٤:- وسالت اباحامد عن رجل رهن عند آخر ضيعة ثم أن الراهن اخذ الأرض من المرتهن مزارعة هل يبطل الرهن، فقال: إن كان البذر من قبل المرتهن يصير مستأجراً للأرض فيضمن فسخ الرهن فلا يعود إلا بعقد جديد، وإن كان البذر من قبل الراهن لا تصح هذه المزارعة، وتبقى الأرض فى يد الراهن عارية حتى لو هلك فى يد الراهن فى هذه الحالة فهلكت غير مضمونة، وللمرتهن حق الاسترداد، ولا يقول: بطل الرهن من كل وجه أو بقى من كل وجه.

٢٧٥٣٥:- وسئل محمد بن احمد عن رجلين اشتركا فى أرض مزارعة على أن الربع للعامل، وثلاثة ارباعه لرب الأرض هل نصيبه الربع من جميع ما اخرجت الأرض من الحبوب، والبقول، والتبن، قال: نعم، قيل لعلى بن احمد: لو لم يشترط على الحراث حفر النهر فاستعمله فى الحفر، هل يجب على رب الأرض اجر ما، حفر فقال: لا.

٢٧٥٣٦:- وسئل الخجندى عن رجل له دود قز يفعل صاحبها كما يفعل

فى المزارعة يعطى الاشجار، والآلات، وما يحتاج إليه من العامل فحسب على أن ما رزقهما الله تعالى فهو بينهما هل يصح شركتهما، فقال: ينبغى أن يكون الدود منهما، والعمل بينهما، بخلاف المزارعة، قال رحمه الله: اعنى بقوله ينبغى أن يكون الدود منهما بطريق البيع أو الهبة، فهذا على قول محمد رحمه الله يستقيم فإن عنده يجوز بيعها، ويجوز أن يصير مشتركا بينهما بهذا الطريق، وعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف لا يجوز بيعها، وإن كان معها قز يجوز بالاتفاق، ويدخل ذلك تحت البيع تبعاً كالشرب، وحق المرور فى الطريق، وأما بيع بذر الدود فهو جائز عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله، وهو احدى الروايتين عن أبى حنيفة، وفى الرواية الاخرى عند أبى حنيفة لا يجوز بيع بذره.

٢٧٥٣٧ - م: وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً ليغرسها النواة على أن يحول من موضعه إلى موضع، والخارج بينهما فهذا على وجهين: (١) **احدهما**: أن يعين موضع التحويل بأن يقول على أن يحول فى هذه الأرض الاخرى، أو قال: على أن يحول فى هذا الجانب الاخر من هذه الأرض، وفى هذا الوجه فسد العقد، سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الأرض. (٢) وأما إذا لم يعين موضع التحويل فالقياس أن لا يجوز العقد، وفى الاستحسان يجوز، وعلى هذا كل ما يحول نحو شجرة الباذنجان وغيرها.

٢٧٥٣٨ - مزارع زرع ثوماً فقلع بعضها وبقي البعض غير مقلوع فنبت بعد مضى مدة المعاملة بسقيه وانباته فمانبت مما بقى فى الأرض غير مقلوع فهو بينه، وبين رب الأرض على الشرط الذى كان بينهما، وما نبت مما صار مقلوعاً، وبقي فى الأرض كذلك، فهو للمزارع الذى نبت بسقيه وعليه ضمان ما استهلك، وإن نبت من غير سقى ينبغى أن يكون بينهما على قدر حقهما فى البذر.

٢٧٥٣٩ - وإذا رفع المزارع الزرع من الأرض وتناثر منها شئ فنبت

بسقيه زرع آخر وادرك فهو بينه وبين رب الأرض على قدر نصيبهما، ثم يتصدق الاكار بنصيبه.

٢٧٥٤٠: - وفي النوازل: يستحب للآكار أن يتصدق بالفضل من نصيبه، وإن نبت بسقى رب الأرض فهو له فإن كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك، وإلا فلا شيء عليه، وإن سقاه اجنبى كان متطوعاً، والزرع بين المزارع، ورب الأرض على ما اشترطا.

٢٧٥٤١: - النوازل: - وسئل أبو جعفر عن رجل دفع الى رجل كرمًا معاملة فائمر الكرم، وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم فى كل يوم، وياكلون ويحملون منه، والعامل لا يدخل إلا قليلاً هل على الدافع ضمان؟ قال: إن اكلوا وحملوا بغير إذن الدافع فلا ضمان عليه، والضمان على الذين قبضوا، وإن كانوا اخذوا باذنه فإن كانوا ممن يجب عليه نفقتهم فهو ضامن من نصيب العامل وصار كانه هو الذى قبض، ودفع اليهم، وإن كانوا قبضوا وهو ممن لا يلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه.

٢٧٥٤٢: - أيضاً عن محمد بن مقاتل فى رجل سرق ماء فساقه إلى أرضه أو كرمه؛ فإنه يطيب له وهو بمنزلة رجل غصب شعيراً وتبناً فسمن به دابته فعليه قيمة العلف وهو له طيب.

٢٧٥٤٣: - الفتاوى العتائية: ولو سقى أرضه بماء حرام أو نجس يطيب له ماخرج كمن علف حماره بعلف غيره فما اخذ من الكراء يطيب له.

٢٧٥٤٤: - العتائية: رجل سقى أرضه أو كرمه بماء مشترك فى نوبة الغير بغير إذن صاحب النوبة، قال محمد بن مقاتل رحمه الله: يطيب له الخارج، وعن بعض الزهاد أنه وقع الماء فى كرمه فى غير نوبته فامر بقطعه، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله: انا لا امره بقطع الكرم إذا شرب ماء بغير حق لكن لو تصدق به كان حسناً، قال: والافضل له أن يتصدق بالخارج.

٢٧٥٤٥:- دفع رجل الى رجل أرضاً خراباً ليعمرها المزارع، ويزرعها العامل مع صاحب الأرض ببذرهما ثلاث سنين كانت المزارعة فاسدة، فإن زرعها صاحب الأرض والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الأرض أن ياخذ الأرض، ويكون الزرع بينهما على قدر بذرهما، وللعامل على صاحب الأرض فيما عمل من عمارة الأرض اجر عمله، ولصاحب الأرض على العامل اجر مثل قدر الأرض الذى اشتغل ببذر المزارع.

٢٧٥٤٦:- رجل زرع ارضه ثم قال لغيره اقلع هذا الزرع، وازرعه فى أرض كذا على ان الخارج بيننا نصفان كان فاسداً.

٢٧٥٤٧:- مزارع سنة زرع الأرض فاكله الجراد أو اكل اكثره وبقي شئ قليل فاراد المزارع أن يزرع فيها شيئاً اخر فيما بقى من المدة فمنعه قالوا: ينظر إن كانت المزارعة بينهما على أن يزرع فيها [نوعاً معيناً ليس له أن يزرع غير ذلك، وإن كانت المزارعة عامة على أن يزرع فيها] ما شاء أو مطلقة كان له أن يزرع فيما بقى من الوقت ما شاء كمن استاجر أرضاً للزراعة كان له أن يزرع فيها فى مدة الاجارة ما شاء قال رحمه الله، وعندى وإن كانت المزارعة بينهما فى نوع ينبغى له أن يزرع فيها ما هو مثل الأول أو دونه فى الضرر بالأرض.

٢٧٥٤٨:- رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة، وفيها قوائم القطن، قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله: إن كان لا يمنعه قوائم القطن عن الزراعة فالمزارعة جائزة، وإن كان يمنع فالمزارعة فاسدة إلا إذا اضاف الى وقت فراغ الأرض فحينئذ تجوز، وإن سكت عن ذلك لايجوز، وفى الاجارة الطويلة، إذا اشترى المستاجر الأشجار، والكرم كما هو الرسم ثم دفعها معاملة الى الأجر كان جائزاً.

٢٧٥٤٩:- ولو استاجر رجل أرضاً من امرأة وقبضها ثم دفعها إلى زوجها مزارعة أو معاملة أو مقاطعة كان جائزاً، ولو أخذها من الزوج ثم دفعها الى امرأة الأجر مزارعة، ان كان البذر من المرأة لايجوز.

٢٧٥٥٠:- **جامع الفتاوى:** زرع بين شريكين قال احدهما لا اسقى، ولا

احصد لايجبر على ذلك، ويقال لشريكه انفق ثم ارجع فى حصته، قال محمد عن اسماعيل بن جمال رحمه الله فى الغلام بين رجلين ابى احدهما ان ينفق عليه قيل لصاحبه انفق، وارجع على صاحبك، وإن زاد على ثمنه، ولو مات العبد يرجع على صاحبه حتى يأخذ النفقة فلو ذهب الزرع ذهب بما فيه.

٢٧٥٥١:- ولو دفع الأرض مزارعة بالنصف فزرع المزارع ببذره فلما صار

أخضر استحق الأرض يقلع المزارع الزرع، ويدفعها إلى رب الأرض، ويضمن الدافع قيمة زرعه مزروعاً فى الأرض أخضر، ويرجع صاحب الأرض بنقصان الأرض على المزارع، ويرجع المزارع على من امره بذلك، وإن أدرك الزرع فالزرع بينهما على الشرط، ويضمن المزارع ما نقص، ويرجع بذلك على من دفع اليه.

٢٧٥٥٢:- **النسفية:** سئل عن محدود عقد عليه بيع الوفاء فوق التقابض من

المتعاقدين فى البدلين، وزرع فيه المشتري سنين وأخذ الغلة فخراجه على من؟ فقال على البائع إن نقصت المزارعة قيل: فإن لم يطالبه البائع بضمان النقصان هل يلزمه الخراج أيضاً، فقال نعم .

٢٧٥٥٣:- **النوازل:** وسئل محمد بن سلمة عن رجل دفع أرضه الى

رجل استحصد فيها مقاطعة ففعل فاكل الجراد وبقي فيها ثلث أو ربع فيقول الاكّار انا أتخذ فيها شيئاً من خلف الذرة، وغيرها الى وقت خروج الأرض من القطن، واراد رب الأرض إخراجها يقول: لا تفسد الأرض ببقية القطن فيها ادعها حتى أزرع الحنطة أو اجعل فيها شيئاً من الخلف اليس إن ذهبت القطنية كلها هل للاكّار ان يتخذ فيها سوى القطن قال: إن اخذها مزارعة لنوع من الزرع فليس له أن يحدث فيها زراعة من نوع آخر، وإن كان أجره اجارة كان له أن يحدث فيها زراعة ماشاء.

٢٧٥٥٤:- **جامع الفتاوى:** اكار غرس اشجار الدهقان فى أرضه تبرعاً فهى

للهقان، وإن غرسها لنفسه فهو للاكار.

٢٧٥٥٥:- **الذخيرة:** ولو أن رجلين اخذا أرضاً مزارعة على أن يزرعاها ببذر

صاحب الأرض على ان الخارج بينهما اثلاثاً الثلث لصاحب الأرض، ولكل واحد من الرجلين الثلث، وبذرا فلم يحصل شئ من الزرع لأفة اصابته، فقال: لانعمل فيه الخريفى فعمل احدهما بغير علم صاحبه، وحصل الربيع هل لصاحبه فى الربيع الخريفى شئ لاجل عمله فى هذه الأرض فيما مضى؟ فقال لا، لكن لو طلب رضاه بشئ كان ذلك افضل لكن محمد ذكر فى مثل هذا: أنه يطلب رضا العامل.

٢٧٥٥٦:- ومن اراد أن يأخذ أرضاً مزارعة، والأرض رهن عند رجل ممن

ياخذ ليصح المزارعة قال من الراهن برضا المرتهن.

٢٧٥٥٧:- **العامل فى الكرم** إذا باع أوراق الفرساد بغير إذن صاحب الكرم

هل لصاحب الكرم على ثمنها سبيل، قال: ينظر إن اجاز البيع على الأوراق حال قيام الأوراق جاز، والتمن له، وإن اجاز بعد ما استهلك المشتري الأوراق كان له الخيار إن شاء ضمن العامل، وإن شاء ضمن المشتري.

٢٧٥٥٨:- **خرمن** كوفتن بنصف التبن لايجوز؛ لانه فى معنى قفيز الطحان،

وذكر فى مسألة نسج الثوب بالثلث والربع، ان مشائخ بلخ رحمهم الله أخذوا بالجواز لتعامل الناس، ومشائخ بخارى اخذوا بجواب الكتاب انه لايجوز؛ لانه فى معنى قفيز الطحان، وعلى هذا پنبه چيدن وارزن كوفتن وگندم درويدن.

٢٧٥٥٩:- **الخانية:** نهر بين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين

يدعى الأشجار، قالوا: ان عرف غارسها فهو له، وإن كان لم يعرف فما كان من الأشجار فى موضع هو ملك احدهما خاصة كان له ذلك، وما كان فى الموضع المشترك فهو بينهما.

٢٧٥٦٠:- **الفتاوى العتائية:** قال: ولو دفع المرتد أرضه مزارعة أو أخذ

أرض انسان صحت عندهما بكل حال، واما عند أبي حنيفة رحمه الله إن كان الدافع مرتدًا، والبذر منه فإن اسلم صحت، وإن مات أو قتل على الردة بطل من الاصل، وضمن العامل لورثة المرتد ببذرهم، ونقصان ارضهم، وعندهما الخارج على الشرط بين ورثة المرتد والمزارع فيه نقصان صحت على الشرط استحساناً.

وفى التجريد: وإن لم ينتقض من اجاز المزارعة فالخارج بين ورثة والمزارع نصفان، فى قياس قول أبى حنيفة على قول من اجاز المزارعة، وعندهما هو بمنزلة السلم.

٢٧٥٦١- وإذا كان العامل مرتدًا، والبذر منه فإن اسلم صحت، وإن مات على الردة فالخارج كله لورثته، ولاشئ عليهم من نقصان الأرض، وإن كان البذر من صاحب الأرض صح على الشرط، ولو كانا مرتدين، وقتلا على الردة فالخارج كله لورثة العامل وعليهم ضمان البذر، ونقصان الأرض لورثة الدافع، وإن اسلما صحت على الشرط، وإن اسلم احدهما فهو على ما ذكرنا، ولو كان مسلمين وقت العقد، ثم ارتدا لم ييطل بالاجماع، ومزارعة المرتدة فاسدة بالاتفاق.

٢٧٥٦٢- قال: ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربى فى دار الاسلام، أو فى دار الحرب، وكذا بين الحربيين، أو المسلمين فى دار الحرب سواء دخلا بامان أو اسلما فى دار الحرب، ولو ظهرا على الدار فأراضيهم فيئ، وأما الخارج فما كان من حصّة الحربى يكون فيئاً، وما كان للمسلم لا يكون فيئاً.

٢٧٥٦٣- ولو ترك الامام أراضيهم عليهم ومنّ عليهم أو اسلموا فالمعاملات بينهم مقررة على حالها إلا معاملة تفسد بين المسلمين، ولو شرط المسلم للحربى عشرة اقفة من الخارج صح فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبى يوسف لا يصح، ولو كانا مسلمين فى دار الحرب صح عند أبى حنيفة خلافاً لهما.

٢٧٥٦٤- **الخنائية:** رجل استاجر أرضاً ليزرعها فزرع، ولم يجد الماء ليسقيه فيبس الزرع وصاحب الأرض يطالبه بالاجر، قالوا: ان استاجر الأرض بغير شرب، ولم

ينقطع ماء النهر الذى يرجى منه السقى فأجر الأرض واجب على المستاجر، وإن انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار، وإن كان استاجرها بشربها فانقطع الشرب فى اليوم الذى فسد الزرع بانقطاع الماء يسقط أجر الأرض كما لو استاجر رضى ماء، واستاجر بيت الرضى فانقطع الماء.

٢٧٥٦٥:- رجل استاجر أرضاً وماء ليزرع فحرب النهر الأعظم فلم يستطع السقى [قال الفقيه أبو بكر البلخى رحمه الله: إن شاء المستاجر رد الأرض، وإن شاء أمسك، فإن لم يرد حتى مضت المدة فعليه الاجر] وقال الفقيه أبو الليث: انما يجب الاجر إذا كان بحال يمكنه أن يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئاً، أما إذا كانت الأرض بحال لا يمكنه أن يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجوه [فلا أجر عليه بمنزلة من استاجر رضى ماء فانقطع الماء لا يلزمه الاجر، ولو ان هذه الأرض لم ينقطع عنها الماء، ولكن سال فيها الماء حتى] لا يتهيأ له الزراعة فلا اجر عليه.

٢٧٥٦٦:- واد على شط الجيخون يجتمع فيه الماء أيام الربيع، ثم يذهب الماء، ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع فجاء قوم اخرون يدعون الوادى والزرع، قال أبو القاسم رحمه الله: الزرع يكون لصاحب البذر لاحقاً لغيره فيه؛ واما رقية الأرض المزروعة إن علم أن ذلك كان ملكاً لقوم ثم غلب الماء عليها فهو لهم، وإن لم يعرف رقبته ملكاً لاحد فهى للذى أحياها بالزراعة قال رحمه الله، وعندى هذا قول أبى يوسف، ومحمد وأما عند أبى حنيفة رحمه الله لا يكون لمن زرعها إذا لم يزرعها باذن الامام.

٢٧٥٦٧:- أرض لرجل ولجاره دار اسفل من ارضه فى قعر فاراد صاحب الأرض أن يزرع فى ارضه ارزاً ولا يشك فى خراب الدار إن فعل ذلك، قال أبو بكر رحمه الله: إن علم صاحب الأرض أنه ليس له فى ارضه مستقر الماء فليس له أن يزرع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذى يسقى، وإن كان قد يحتمل إلا أن فى أرضه حجراً قد

يخرج الماء منه، أو يصل الندوة الى دار جاره فليس له أن يمنعه من الزراعة.

٢٧٥٦٨:- **جامع الفتاوى:** إذا كربها المزارع ثم نقض المزارعة، إن كان البذر من قبل المزارع فلا شيء على رب الأرض، وإن كان البذر من قبل رب الأرض فله اجر مثله المستحب.

٢٧٥٦٩:- إذا سقى أرض نفسه فانشق الماء من أرضه الى أرض جاره وافسد زرعاً له لاضمان عليه، ولو ارسل الماء فافسدها ضمن.

٢٧٥٧٠:- **السراجية:** إذا دفع أرضه مزارعة فاسلدة فكرب الزرع وحفر الأنهار، ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل الزرع.

٢٧٥٧١:- **العانية:** رجل له حائط وله شجرة على ضفة نهر عام فنبتت من عروقتها أشجار فى الجانب الآخر من النهر، ولرجل آخر فى ذلك الجانب كرم، وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم أن الاشجار له، وادعى صاحب الحائط انها نبتت من عروق الأشجار التى على ضفة النهر قالوا: إن عرف أنها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب الحائط، وإن لم يعرف ذلك، ولم يعرف غارسها، ولأنها من نبتت بسقيه، ولاملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط، ولاصاحب الكرم.

٢٧٥٧٢:- **ضيعة متلازقة على نهر عام،** وعلى ضفة النهر أشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب الضيعة أن يبيع الاشجار قال: إن كانت تلك الاشجار من الأشجار التى نبتت من غير انبات، وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقلعها، ولا يستحب لصاحب الضيعة أن يبيعها قبل ان يقلعها، وإن كانت الاشجار [من الأشجار] التى لاتنبت من غير انبات فهي كاللقطة، ولا تكون مباحاً.

٢٧٥٧٣:- **أشجار على ضفة نهر لاقوام** مجرى ذلك النهر فى سكة غير نافذة، وبعد الأشجار فى ساحة هذه السكة فادعى بعض أهل السكة أن فلاناً غرس هذه الاشجار وانا وارثه، وانكر أهل السكة دعواه قالوا: إن اقام المدعى البينة يقضى

له، وإن لم يكن له بينة فما كان من الأشجار خارجاً عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة، وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر.

٢٧٥٧٤:- طاحونة لها مشجرة، وبعض ذلك على شط الوادى الذى فيه مصب الماء، وبعضه أبعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون المشجرة تبعاً للطاحونة، فإذا اختصم فيها قوم فمن عرف أنها فى يده فهى له والبيتة على غيره.

٢٧٥٧٥:- مسناة بين أرضين احدهما ارفع من الآخر، وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها، قال الشيخ أبوبكر محمد بن الفضل رحمه الله: إن كان الماء يستقر فى الأرض السفلى بدون المسناة، ولا يحتاج فى إمساك الماء الى المسناة كان القول فى المسناة قول صاحب الأرض العليا مع يمينه، وإذا كان القول فى المسناة قوله كانت الأشجار له مالم يقيم الآخر البيتة، وإن كانت الأرض السفلى تحتاج فى إمساك الماء الى المسناة كانت المسناة، وما عليها من الأشجار بينهما وفى الفتاوى العتائية: ولا يصدق احدهما ان ذلك له خاصة الا ببيتة ولكل واحد منهما على صاحبه اليمين.

٢٧٥٧٦:- م: أرض بين اثنين زرع احدهما بغير إذن صاحبه وسقاها، والزرع لم يدرك بعد كان لشريكه أن يقاسمه الأرض فما وقع فى نصيب [المزارع اقره وما وقع فى نصيب] الآخر قلعه وضمنه ما دخل الأرض من النقصان بذلك، وإن كان الزرع قد أدرك أو قرب من الادراك يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الأرض إن كان دخل فيه النقصان.

٢٧٥٧٧:- وفى فتاوى الفضلى: نبت شجرة أو زرع فى أرض إنسان من غير أن يزرعه احد فهو لصاحب الأرض.

٢٧٥٧٨:- وفى فتاوى أبى الليث رحمه الله: شجرة فى أرض رجل نبت من عروقها فى أرض غيره، فإن كان صاحب الأرض هو الذى سقاها وأنبت فهو له، وإن كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة إن صدقه رب الأرض أنه نبت من عروق

شجرته، وإن كذبه فالقول قوله.

٢٧٥٧٩:- وفي نوادر هشام : قال سألت محمداً رحمه الله عن شجرة فى دارى طلعت من عروقها أخرى فى دار جارى لمن يكون الذى طلع منها؟ قال لك ان تقلعه لانها نبتت من شجرتك.

٢٧٥٨٠:- وفي فتاوى أبى الليث رحمه الله: نواة لرجل ذهب بها الريح إلى كرم غيره فنبتت منها شجرة فهى لصاحب الكرم، وكذلك لو وقعت خوخة رجل فى كرم رجل فنبتت منها شجرة .

٢٧٥٨١:- وفيه أيضاً: رجل له شجرة تعرفت فى ملك الغير ونبتت العروق، فوهب صاحب الشجرة تلك الثلاث من صاحب الأرض، فإن كانت تلك الثلاث ييست إذا قطعت الشجرة لم تجز الهبة، وإن كانت لا ييست فالهبة جائزة.

٢٧٥٨٢:- العامل إذا غرس الاشجار فى كرم الدهقان فى مدة المعاملة فانقضت مدة المعاملة ينظر إن غرسها للدهقان متبرعاً فهى للدهقان، وإن أمره الدهقان بشرائها وغرسها فى كرمه فهى للدهقان، وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التى اشترى بها الاشجار، وإن غرسها لنفسه باذن الدهقان فهى للاكار والدهقان يأمره بقلعها.

٢٧٥٨٣:- رجل استاجر أرضاً من أرض النخيل من رجل بدراهم فزرعها فلم تمطر السماء عامه ذلك، ولم تنبت حتى مضت مدة الاجارة، ثم مطرت ونبتت فالزرع كله للمستاجر.

٢٧٥٨٤:- مزارع زرع أرضاً لرجل فلما حصد الزرع، قال رب الأرض: كنت اجيرى، وزرعت ببذرى، وقال المزارع، كنت اكأراً لك، وقد زرعت ببذر من عندى فالقول قول المزارع.

٢٧٥٨٥:- ذكر فى مجموع النوازل اكأر طلب من الدهقان أن يعطيه الأرض مزارعة بالربع للدهقان، فقال الدهقان إن زرعتها على أن يكون الثلث لى

فافعل والافلا، فلما زرع، وحصد اختلفا، ذكر أن الثلث للدهقان، والباقي للعامل.

٢٧٥٨٦:- وفيه أيضاً: زرع بين اثنين غاب أحدهما فحصد الآخر كان متبرعاً، ولو قال له، استاجر على فاستاجر ابنه، إن كان بالغاً جاز ويجب الاجر، ولو كان الابن صغيراً لا يجوز، ولا يجب الاجر إذا كان البذر من جهة المزارع فسدت المزارعة حتى وجب التصديق عليه بشيء من الخارج، ولو كان هو فقيراً أو كان له أولاد كبار فقراء فتصدق على نفسه أو على أولاده لا يجوز، وهذا بخلاف الملتقط فإن الملتقط إذا كان فقيراً فتصدق على نفسه أو على أولاده الكبار الفقراء حيث يجوز.

٢٧٥٨٧:- الفتاوى العتائية: ولو خرج الثمر في النخيل ثم استحق الأرض قال: كل الخارج للمستحق، ويرجع العامل على الدافع باجر مثل عمله، ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء.

٢٧٥٨٨:- وفي مزارعات النوازل: سئل أبو القاسم عن قرية فيها أرضون على بعض الأرضين الخراج أكثر، وعلى بعضها أقل، فقال صاحب الأكثر نستوى في أداء الخراج، هل له ذلك؟ فإن لم يعرف ابتداء وضع الخراج على هذه القرية على التساوى أو على التفاوت، ترك على حاله، لا يزداد في نصيب صاحب الأقل، ولا ينقص من نصيب صاحب الأكثر. واللّه اعلم سبحانه تعالى اعلم بالصواب

قد تم بفضل الله كتاب المزارعة، والمعاملة
ويتلوه كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى

٥٣ - كتاب الذبائح

٢٧٥٨٩ :- الكافي: الذبائح جمع ذبيحة، وهى اسم ما يذبح، والذبح مصدر ذبح، إذا قطع الأوداج، والذكاة اسم من ذكى الذبيحة تذكية، إذا ذبحها، وهى شرط لحل الذبيحة، وهو يوجب حل الذبيحة بتمييز الدم النجس من اللحم الطاهر إن كانت مأكولة اللحم، ويوجب طهارتها إن لم يكن مأكولة اللحم، وكما يطهر لحمه يطهر شحمه، حتى لو وقع فى الماء القليل لا يفسده عندنا، ثم قيل لا يجوز الانتفاع به فى غير الأكل اعتباراً بالأكل، وقيل: يجوز.

٢٧٥٩٠ :- وفى الوقعات: وكل ذى ناب ذبح يطهر جلده إلا الخنزير، وكذا لحمه، ولو ألقى فى الماء لا ينتجس الماء، ولو صلى مع ذلك اللحم يجوز، وعليه الاعتماد، والمسألة مرت فى كتاب الطهارات.
م: هذا الكتاب يشتمل على أربعة فصول.

بسم الله الرحمن الرحيم

فكلوا ممّا ذكر اسم الله عليه ان كنتم بايئه مومنين، وما لكم الا تاكلوا ممّا ذكر اسم الله عليه، وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه، وإن كثيراً ليضلّون بأهوائهم بغير علم، ان ربك هو أعلم بالمعتدين، سورة الانعام - رقم الآية ١١٨ - ١١٩.
ولانأكلوا ممّا لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق - سورة الانعام - رقم الآية ١٢١.
حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير، وما أهلّ لغير الله به والمنخنقة والموقوذة، والمتردية والنطيحة، وما أكل السبع إلا ما ذكّيتم، وما ذُبح على النصب، وأن تستقسموا بالازلام، ذلكم فسق - سورة المائدة - رقم الآية ٣.

٢٧٥٨٩ :- أخرج عبد الرزاق عن عطاء قال: الذبح قطع الأوداج، قلت: فذبح ذابح فلم يقطع أوداجها؟ قال: ما أراه إلا قد ذكّاها فليأكلها - مصنف عبد الرزاق - المناسك باب ما يقطع من الذبيحة ٤ / ٤٩٥ برقم ٨٦١٦ -

الفصل الأول فى أهلية الذبايح

٢٧٥٩١:- فنقول: اهل الذبح من له ملة التوحيد دعوى واعتقاداً كالمسلم، أو دعوى لاعتقاداً كالكتابى، ويستوى أن يكون الكتابى حربياً، أو ذمياً، **الخانية:** والكتابية فى الذبح [كالرجل].

٢٧٥٩٢:- **وفى الكافى:** ولا تؤكل ذبيحة المحوسى، والوثنى، والمرتد؛ لانه لاملة له؛ لانه ترك ما كان عليه، وما انتقل اليه لا يتوقف عليه.

وفى شرح الطحاوى: وكذلك إذا تهود، أو تنصر.

م: ولو تمحس يهودى، أو نصرانى، لم يحل صيده، ولا ذبيحته بمنزلة ما لو كان محوسياً فى الاصل.

٢٧٥٩٣:- ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد، سواء ذبحه فى الحل، أو الحرم، وكذا لا يحل ما ذبح [فى الحرم] سواء كان الذبايح حلالاً، أو حراماً بخلاف ما إذا ذبح المحرم غير الصيد، أو ذبح فى الحرم غير الصيد؛ لانه فعل مشروع.

٢٧٥٩٤:- **وفى السراجية:** نصرانى ذبح صيداً فى الحرم لم يحل.

٢٧٥٩١:- أخرج الطبرانى عن العرياض بن سارية قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح النصرى، وأعيادهم؟ فقال: إن لم تاكلوه، فاطعموني. المعجم الكبير للطبرانى ١٨ / ٢٦٠ برقم ٦٥٢.

وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال: إنما أحلت ذبايح اليهود، والنصارى؛ لأنهم آمنوا بالتوراة، والانجيل. المعجم الكبير للطبرانى ١١ / ٢٣٣ برقم ١١٧٧٩.

٢٧٥٩٢:- أخرج البيهقى عن الحسن بن محمد الحنفية قال: كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى محوس هجر يعرض عليهم الاسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن أبى ضربت عليهم الجزية على ان لا توكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة. السنن الكبرى للبيهقى - الضحايا - باب ما جاء فى ذبيحة المحوس ١٤ / ٢٢١ برقم ١٩٧٠٨ - مصنف ابن ابى شيبه ١٧ / ٣٠٧ برقم ٣٣٣١٣ - <

٢٧٥٩٥:- وفي اليتيمة: سألت بعضهم عن أهل الجبر فقال أبو علي: أهل الجبر يحل ذبائحهم، إلا أنهم بمنزلة المرتدين.

٢٧٥٩٦:- وسمعت أبا حامد يقول: سألت أبا عاصم العامري، وكان تلميذاً له عن رجل ذبح للضيف شاة، وذكر اسم الله فقال: يحل أكله.

٢٧٥٩٧:- ولو ذبحه لاجل قدوم الأمير، أو قدوم واحد من العظماء، وذكر اسم الله فقال: يحرم أكله؛ لانه ذبحها لاجله تعظيماً له، ولهذا لا يضع بين يديه ليا كله بل يدفعه لغيره، وفي المسألة الأولى كان الذبح لاجل الله، وذكر الاسم أيضاً، ولهذا يضعه بين يديه، وياكل منه.

٢٧٥٩٨:- وفي جامع الفتاوى: مسلم ذبح شاة المجوسى لبيت نارهم، أو الكافر لألتهتهم تؤكل؛ لانه سمي الله تعالى، ويكره للمسلم ذلك، ونظيره ما ذكر أبو الليث النثر على الأمراء لا يجوز، والنثر على العروس يجوز.

٢٧٥٩٩:- م: وذبيحة الأخرس حلال، وذبيحة الصبي الذي يعقل، ويضبط حلال قوله ويضبط معناه، أنه يضبط شرائط الذبح من فرى الاوداج، وفي الزاد:

← وأخرج ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سكين الأسدي قال: قال عبد الله: إنكم نزلتم بين فارس والنبط، فإذا اشتريتم لحماً، فإن كان ذبيحة يهودى، أو نصرانى فكلوه، وإن ذبحه مجوسى فلا تأكلوه. مصنف ابن ابى شيبة - السير - ما قالوا فى طعام اليهودى، والنصرانى، ٤٢٠/١٧ برقم ٣٣٣٦٢ -

٢٧٥٩٩:- أخرج عبد الرزاق عن جابر قال: سألت الشعبي عن ذبيحة الأخرس؟ فقال: يشير إلى السماء. مصنف عبد الرزاق - المناسك - باب ذبيحة الاقلف، والسبى، والأخرس ٤٨٥/٤ برقم ٨٥٦٦ -

وأخرج البيهقي عن جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم: رخص فى ذبيحة المرأة، والصبي، أو الغلام، إذا ذكروا اسم الله. السنن الكبرى للبيهقى - الضحايا - ٢١٧/١٤ برقم ١٩٦٩٢ -

وأخرج عبد الرزاق عن ابن عباس قال: من ذبح من صغير أو كبير، ذكر أو انثى، فكل. مصنف عبد الرزاق - المناسك - باب ذبيحة المرأة، والصبي، والاعرابى ٤٨٢/٤ برقم ٨٥٥٢ -

وكذا السكران، وفي الكافي: ويضبط أى يقدر على فرى الأوداج، وإن كان صبياً، او مجنوناً، أو امرأة، أو احرس، أو اقلف، م: وقوله: يعقل تكلموا فى معناه، قال بعض مشائخنا رحمهم الله: معناه يعقل التسمية، وقال بعضهم: معناه، أنه يعلم أن حل الذبيحة بالتسمية، وقال بعضهم معناه ان يعلم أن الحل بقطع الحلقوم، والاداج.

٢٧٦٠٠:- وفي الخانية: ولا تحل ذبيحة المرتد، وإن ارتد إلى دين أهل الكتاب [وذبيحة المجوسى حرام] وإن تهود [المجوسى] أو تنصر يؤكل صيده، وذبيحته، وفي التهذيب: ولا يحل ذبيحة المرتد إلى دين أهل الكتاب، ولو أخذ المشرك دين أهل الكتاب يحل ذبيحته.

٢٧٦٠١:- وفي التجريد: المسلم إذا ذبح فأمر المجوسى السكين بعد الذبح لم يحرم، ولو ذبح المجوسى، وأمر المسلم بعده لم يحل.
٢٧٦٠٢:- الخانية: الغلام إذا كان أحد ابويه نصرانياً، والآخر مجوسياً، وهو يعقل الذبح يؤكل صيده وذبيحته عندنا.

٢٧٦٠٠:- قول المصنف: وذبيحة المجوسى حرام- راجع الى تخريج رقم المسألة

الفصل الثانى فى صفة الذكاة

٢٧٦٠٣:- علم بان الذكاة نوعان: (١) اختيارى حالة القدرة، وذلك فى اللبة، وما فوق ذلك الى اللحين هذا هو لفظ القدورى، وفى الجامع الصغير: لا باس بالذبح فى الحلق كله أسفله، وأوسطه، وأعلاه.

٢٧٦٠٤:- وفى فتاوى اهل سمرقند: قصاب ذبح الشاة فى ليلة مظلمة فقطع اعلى الحلقوم أو أسفل منه، يحرم اكلها، فإن قطع البعض، ثم علم فقطع مرة أخرى الحلقوم قبل أن يموت بالأول، فهذا على وجهين: إما إن قطع الأول بتمامه، أو قطع شيئاً منه ففى الوجه الأول: لا يحل، وفى الوجه الثانى: يحل.

٢٧٦٠٥:- اليتيمة: سئل ابوذر عن انتزاع السبع رأس الدابة، ولها حياة، هل يحل أن يذبحها، قال: نعم، بين اللبة، والحلق.

٢٧٦٠٦:- وفى منتخب التحنيس: سنور قطع رأس دجاجة؛ فإنه لا يحل بالذبح، وإن كانت تتحرك.

٢٧٦٠٧:- م: (٢) وذكاة اضطرارى حال عدم القدرة، وهى الجرح فى أى موضع كان، ثم فى حالة القدرة إذا قطع الحلقوم، والمرئ، والودجين، فقد أتم الذكاة.

٢٧٦٠٨:- وإن قطع الاكثر من ذلك، وفى التهذيب: قبل أن يموت، م: فقد حل أكله، اختلفت الروايات فى تفسير ذلك روى الحسن عن أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف الأول: أنه إذا قطع الثلاث من الاربعة أى ثلث ما قطع فقد قطع الاكثر، ثم

٢٧٦٠٣:- أخرج عبد الرزاق عن أبى عباس قال: الذكاة فى الحلق، واللبة. مصنف عبد الرزاق- المناسك- باب ما يقطع من الذبيحة ٤/٩٥٥ برقم ٨٦١٥-

٢٧٦٠٤:- أخرج الطبرانى عن ابن عباس: أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يضْحَى ليلاً. المعجم الكبير للطبرانى ١١/١٥٢ برقم ١١٤٥٨- ←

رجع ابو يوسف عن هذا، وقال: يشترط قطع الحلقوم، والمرئ وأحد الودجين، وعن محمد رحمه الله: أنه يعتبر قطع الأكثر عن كل واحد من هذه الاشياء الاربعة، وعنه ايضاً، إذا قطع الحلقوم، والمرئ، والاكثر من كل الودجين يحل، وما لا فلا، قال مشائخنا رحمهم الله: وهو أصح الجوابات، وفي السغناقي: وقال الشافعي رحمه الله: إذا قطع الحلقوم، والمرئ حل، وإن قطع نصف الحلقوم، ونصف الأوداج لم يؤكل.

٢٧٦٠٩ - م: وإذا ذبح الشاة من قبل القفا، فإن قطع الأكثر من هذه الأشياء قبل ان يموت حلت، وإن ماتت قبل قطع اكثر هذه الأشياء لا يحل، ويكره هذا الفعل. ٢٧٦١٠ - جامع الفتاوى: من ذبح شاة أو بقرة، فلم تتحرك يأكله، ولا يحتاج بعد الذبح إلى التحرك، فكذلك عن محمد بن سلمة، قال الفقيه: إذا علم أنه حي وقت الذبح، وخرج منه دم مسفوح، ولو لم يتحرك بعد الذبح، ولم يخرج منه دم جاز أيضاً، وقال ايضاً، وقال نصير: كتبت إلى البلخي في بقرة اصابتها افة، وهي مريضة، فرفع السكين، وذبح، وتحركت يدها، أو ذنبها، قال: إذا تحركت فذبحت فهي ذكية، وقد يكون من ضعفها لا تتحرك.

٢٧٦٠٧ - أخرج البخارى عن عباية بن رفاعه عن جده رافع قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فنذ بعير من الابل، قال: فرماه رجل بسهم فحبسه، قال ثم قال: إن لها أو ابد كأ وابد الوحش، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا الخ- صحيح البخارى - الذبائح، والصيد- باب إذا نذ بعير لقوم ٨٣٢/٢ برقم ٥٣٢٩ - ف: ٥٥٤٤. وأخرج مسلم نحوه صحيح مسلم - الاضاحى - باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ١٥٦/٢ برقم ١٩٦٨.

٢٧٦١٠ - أخرج عبد الرزاق عن ابى مرة مولى عقيل: أنه وجد شاة لهم تموت، فذبحها فتحركت، قال: فسالت زيد بن ثابت فقال: ان الميتة لتتحرك، قال: وسأل ابا هريرة فقال: كُلها، إذا طرفت عينها، أو تحركت قائمة من قوائمها - مصنف عبد الرزاق - المناسك - باب ذكاة البهيمة، وهي تتحرك ٤/ ٩٩٩ برقم ٨٦٣٦. وأخرج البيهقي نحوه - السنن الكبرى للبيهقي - الصيد والذبائح - باب ما جاء في البهيمة تريد أن تموت فتذبح ١٤/ ١٤٨ برقم ١٩٤٧٧.

٢٧٦١١:- وعن أبى بكر فيمن كان له بغير فمرض فأشرف على الموت فذبح فسال منه قليل الدم، ولم يتحرك منه الا قليلاً من عروق ودجيه، قالوا: يؤكل، واعتبر اصحابنا حركة الشاة بعد الذبح دون سيلان الدم.

٢٧٦١٢:- وفى الذخيرة: ذبح شاة أو بقرة فتحركت بعد الذبح، وخرج منها دم مسفوح حلت؛ لانه وجدت علامة الحياة، وإن خرج منها دم مسفوح، ولم تتحرك أو تحركت ولم يخرج منها دم مسفوح فكذلك الجواب؛ لان علامة الحياة احد هذين الأمرين، وإن لم تتحرك، ولا خرج منها دم مسفوح لم تؤكل، وهذا إذا لم يعلم بحياتها وقت الذبح، اما إذا علم حل وإن لم يتحرك ولم يخرج منه الدم.

٢٧٦١٣:- وفى السراجية: شاة مريضة ذبحت، ولم يعلم بحياتها، قال محمد بن سلمه: لو فتحت فاهها لم تؤكل، وإن ضمته اكلت، ولو مدت رجلها لم تؤكل وإن ضمت أكلت وإن قام شعرها اكلت، وإن نام لو تؤكل.

٢٧٦١٤:- الشاة إذا شق الذئب بطنها، ولم يبق فيها الحياة إلا قدر ما يبقى فى المذبح بعد الذبح ذبحت حل، وعليه الفتوى.

٢٧٦١١:- أخرج البخارى من طريق نافع سمع ابن كعب بن مالك يخبر أبى عمر أن أباه أخبره ان جارية لهم كانت ترعى غنما بسلع، فابضرت بشاة من غنمها موتها فكسرت حجراً، فذبحتها، فقال لأهله: لا تاكلوا حتى آتى النبى صلى الله عليه وسلم فأساله، أو حتى ارسل اليه من يسأله، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم أو بعث إليه فامر النبى صلى الله عليه وسلم بأكلها. صحيح البخارى - الذبائح والصيد- باب، أنهر الدم من القصب، والمروة، والحديد ٨٢٧/٢ برقم ٥٢٨٧-ف: ٥٥٠١.

وأخرج ابو داود عن رجل من بنى حارثة أنه كان يرعى لقحة بشعب من شعاب احد، فاخذها الموت، ولم يجد شيئاً ينحرها به، فاخذ وتدأ فوجأ به فى لبتها حتى اهريق دمها، ثم جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم: فاخبره بذلك، فامر بأكلها. سنن ابى داود- الضحايا- باب الذبيحة بالمروة ٣٩٠/٢ برقم ٢٨٢٣.

٢٧٦١٥-م: وإن نحر الشاة أو ذبح الابل جاز لحصول [ما هو] المقصود وهو تسهيل الدم المسفوح، وفي الكافي: وقال مالك رحمه الله: لا يحل لمخالفة المشروع.

٢٧٦١٦-م: وفي الجامع الصغير الحسامي: السنة في الجزور أن تنحر قائما، وفي الشاة والبقرة أن يذبح مضطجعة.

٢٧٦١٧-م: وفي السفغاني: النحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح قطعها في أعلاها.

٢٧٦١٨-م: وإذا ضرب شاة بالسيف، وابلان راسها حلت، وذلك الفعل مكروه، وإذا ذبحها متوجهة إلى غير القبلة حلت، ولكن يكره. والله أعلم

٢٧٦١٥-م: أخرج البخاري تعليقا وقال ابن جريج عن عطاء: لا ذبح ولا نحر إلا في المذبح والمنحر قلت أيجزئ ما يذبح إن أنحره قال نعم ذكر الله ذبح البقرة فإن ذبحت شيئا ينحر جاز، والنحر أحب إليّ. صحيح البخاري - باب النحر والذبح ٨٢٨/٢ - رقم الباب: ٢٤.

٢٧٦١٦-م: أخرج مسلم من طريق زياد بن جبير أن ابن عمر أتى على رجل، وهو ينحر بدنته باركة، فقال: ابعتها قياماً مقيدة سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم. صحيح مسلم - الحج - باب استحباب نحر الابل قياماً معقولة - ٤٢٤/١ برقم ١٣٢٠، صحيح البخاري - المناسك - باب نحر الابل المقيدة - ١/٢٣١ برقم ١٦٨٢ - ف: ١٧١٣

وأخرج ابوداود عن جابر، ومن طريق عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها. سنن ابى داود - المناسك - باب كيف تنحر البدن - ١٤٦/٢ برقم ١٧٦٧.

٢٧٦١٨-م: أخرج البخاري تعليقا وقال ابن عمر، وابن عباس، وانس: إذا قطع الراس فلا بأس. صحيح البخاري - الذبائح والصيد، باب النحر والذبح ٨٢٨/٢، رقم الباب ٢٤.

وأخرج عبد الرزاق عن ابن طاؤس عن ابيه قال لو أن رجلاً ذبح جدياً فقطع رأسه لم يكن باكله بأس. مصنف عبد الرزاق - المناسك - باب سنة الذبح ٤/٩٢٢ برقم ٨٦٠١.

وأخرج أيضاً عن قتادة أن علياً قال: الدجاجة، إذا انقطع راسها ذكاة سريعة انى أكلها. منتصف عبد الرزاق - المناسك - باب سنة الذبح ٤/٩١١ برقم ٨٥٩٦.

وأخرج أيضاً عن نافع أن ابن عمر كان يكره أن يأكل ذبيحة ذبحه لغير القبلة. مصنف عبدالرازق - المناسك - باب الذبيحة لغير القبلة ٤/٨٩ برقم ٨٥٨٥.

الفصل الثالث

فى ما يذكى به، وما يكره فيه، وما يندب به

٢٧٦١٩:- وما ذبح بسنٍ أو ظفر غير منزوع فهو ميتة، ولا بأس باكله إذا كان منزوعاً، ولكن يكره الذبح به، وفى الجامع الصغير الحسامى: وقال الشافعى رحمه الله: هى ميتة؛ لأن الذبح حصل بوجه منهى فلا يفيد الحل، وما افرى الأوداج، وانهر الدم، فلا بأس بالذبح به حديداً كان، او قصباً، وفى التجريد: فان كان الة حاداً جاز الذبح به حديداً كان، او غيره، وإن كان كليلاً، وهو يقطع، فانه يكره.

٢٧٦٢٠:- وفى الكافى: ويستحب أن يحد شفرته، ويكره أن يضجعها، ثم يحد الشفرة، وأن يبلغ بالسكين النخاع، وهو عرق ابيض فى عظم الرقبة، أما الكراهية فلما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم: نهى أن ينزع الشاة، إذا ذبحت، وتفسيره ما ذكرنا وقيل معناه أن يمد رأسه حتى يظهر مذبحة، وقيل: أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب، وكره قطع الرأس؛ لان فيه زيادة تعذيب، ويكره أن يجر ما يريد ذبحه برجله إلى المذبح.

٢٧٦١٩:- اخرج البخارى عن عباية بن رفاع عن جده أنه قال: يارسول الله! ليس معنا مدى، فقال: ما انهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما الظفر فمدى الحبشة، وأما السن فعظم الخ صحيح البخارى الذبائح والصيد -باب ما أنهر الدم من القصب، والمروة، والحديد ٨٢٧/٢ برقم ٥٢٨٩- ف: ٥٥٠٣.

واخرج مسلم نحوه- صحيح مسلم ١٥٦/٢ برقم ١٩٦٨

٢٧٦٢٠:- اخرج مسلم عن شداد بن أوس قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تعالى كتب الاحسان على كل بشيء، فاذا قتلتم فأحسنوا القتل، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد احدكم شفرته فليرح ذبيحته- صحيح مسلم -الصيد، والذبائح - باب الأمر باحسان الذبح، والقتل، وتحديد الشفرة ١٥٢/٢ برقم ١٩٥٥ ←

٢٧٦٢١:- وفى الظهيرية: ويكره سلخ الجلد بعد الذبح قبل أن تبرد وفى

الخزانة: ويستحب أن يوجهها الى القبلة، ويشد قوائمها، وفى شرح الطحاوى: واستقبال القبلة سنة بالاتفاق. والله اعلم

← قول المصنف: ويكره أن يضجعها، ثم يحد الشفرة- اخرج البيهقي عن ابن عباس قال: قام رسول الله صلى عليه وسلم على رجل واضع رجله على صفحة شاة، وهو يحد شفرته، وهى تلحظ اليه بصرها، فقال أفلا قبل هذا أتريد أن تمتها موتاً. السنن الكبرى للبيهقى - الضحايا ٢١٢/١٤ برقم ١٩٦٧٥.

واخرج عبد الرزاق نحوه. مصنف عبد الرزاق- المناسك- باب سنة الذبح ٩٣/٤ برقم ٨٦٠٨.

قول المصنف: وأن يبلغ بالسكين النخاع- اخرج البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبيحة أن تفرس قبل أن تموت. السنن الكبرى للبيهقى- الضحايا- باب كراهة النخع، والفرس ٢١٠/١٤ برقم ١٩٦٧٠.

واخرج عبد الرزاق عن نافع قال: كان ابن عمر لأياكل الشاة، اذا نخعت. مصنف عبد الرزاق- المناسك- باب سنة الذبح ٩٠/٤ برقم ٨٥٨٩.

قول المصنف: ويكره أن يجر ما يريد: اخرج البيهقي عن محمد بن سيرين أن عمر رضى الله عنه رأى رجلاً يجر شاة ليذبحها، فضربه بالدرّة، وقال: سقها لأأم لك إلى الموت سوقاً جميلاً. السنن الكبرى للبيهقى- الضحايا- باب الذكاة بالحديد ٢١٢/١٤ برقم ١٩٦٧٧.

٢٧٦٢١:- اخرج عبد الرزاق عن ابن الفرافصة الحنفى عن أبيه: أنه قال لعمر: إنكم تذبحون ذبائح لاتحل، تعجلون على الذبائح، فقال عمر: نحن أحق أن نتقى ذلك ابا حيّان الذكاة فى الحلق، واللّبة لمن قدر، وذر الانفس حتى تزهد. مصنف عبد الرزاق، المناسك، باب مايقطع من الذبيحة ٩٥/٤ برقم: ٨٦١٤.

قول المصنف: ويستحب أن يوجهها إلى القبلة- أخرج البيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يستحب أن يستقبل القبلة اذا ذبح. السنن الكبرى للبيهقى- الضحايا ٢٢٢/١٤ برقم ١٩٧١٠. شبير أحمد القاسمى بالجامعة القاسمية شاهى مراد آباد الهند

الفصل الرابع

فيما يتعلق بالتسمية على الذبح

٢٧٦٢٢:- إذا سمي على الذبيح بالفارسية يجوز، وإذا قال مكان التسمية الله أكبر، أو قال: سبحان الله، أو قال: الحمد لله، فإن أراد به التسمية يحل، وإن أراد به التسبيح، والتحميد، والتكبير لا يحل، وإن قال: اللهم اغفر لي اللهم تقبل مني، لا يحل، قال البقالى: والمستحب أن يقول: باسم الله [والله أكبر، وذكر شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله فى شرح كتاب الصيد المستحب أن يقول: باسم الله] الله أكبر بدون الواو، قال ومع الواو يكره.

٢٧٦٢٣:- وفى التهذيب: وينبغى أن يسمى متصلاً بالذبح بحيث لم يشتغل بعمل فاقطع بينهما، حتى لو نظر إلى الشاة، وسمى ثم اضجعها وذبحها لا تؤكل، وفى الهداية: ولو عطس عند الذبح، فقال: الحمد لله، لا يصح فى اصح الروايتين، وفى الخانية: بخلاف الخطيب، إذا عطس على المنبر فقال: الحمد لله تجوز الجمعة فى إحدى الروايتين عن أبى حنيفة.

٢٧٦٢٤:- م: وإذا ذبح الشاة، وسمى، فهذا على ثلاثة أوجه: (١) إمامان لم يكن له نية. (٢) أو أراد التسمية على الذبح، وفى هذين الوجهين حل الذبيح. (٣) وإن أراد غير التسمية على الذبيح لا يحل. وفى الحاوى: كمن سمع المؤذن يقول: الله أكبر، فقال: الله أكبر لا افتتاح لم تجز صلاته ما لم يقصدها.

٢٧٦٢٢:- قول المصنف: والمستحب أن يقول: باسم الله والله أكبر، أخرج البخارى عن انس قال: ضحى النبی صلى الله عليه وسلم بكبشين املحين اقرنين، ذبحهما بيده، وسمى، وكبر، ووضع رجله على صفاحهما. صحيح البخارى، الأضاحى، باب التكبير عند الذبح ٨٣٥/٢ برقم: ٥٣٥٠. صحيح مسلم، الأضاحى، باب استحباب استحسان التضحية، وذبحهما مباشرة بلا توكيل ١٥٥/٢ برقم: ١٩٦٦.

٢٧٦٢٥ - م: وإذا ذكر التسمية بدون ذكر الهاء إن أراد به التسمية يحل الذبيح، ويكون ترك الهاء على سبيل الترخيم، وانه شائع في كلام العرب، وفي الحاوي: سئل أبو القاسم عن قال باسم الله عند الذبح، ولم يظهر الهاء، قال: لا يجوز، وقال الفقيه: إن لم يقصد ترك الهاء جاز، وإن لم يرد لا يحل. ٢٧٦٢٦ - م: ولو قال باسم الله، وباسم فلان، فقد اختلف المتأخرون فيه، قال إبراهيم بن يوسف: يصير ميتة، وبه أخذ الصدر الشهيد في واقعاته، وقال محمد بن سلمة رحمه الله: لا يصير ميتة.

وفي الحاوي: سئل عنه أبو بكر، قال: أرجو أن لا يجوز، ويصير ميتة، م: فاما إذا ذكر بدون الواو يريد به أن يضحي عن فلان لا يصير ميتة، وهذا الفصل منقول عن الفقيه أبي الليث رحمه الله إلا أن المنقول عنه بالفارسية باسم الله بنام فلان. ٢٧٦٢٧ - م: وعلى هذا إذا قال: باسم الله، واسم محمد صلى الله عليه وسلم ولو قال: باسم الله، ومحمد رسول الله؟، أو قال: باسم الله محمد رسول الله، ان قال بالرفع يحل، وإن قال بالخفض لا يحل، هكذا ذكر في النوازل، وقال بعضهم [هذا إذا كان يلحن النحو، ويلحن به في كلامه، وقال بعضهم]: على قياس ما روى عن محمد أنه لا يرى الخطأ في النحو معتبراً في باب الصلاة، ونحوها لا يحرم الذبيح، ولو قال باسم الله صلى الله عليه وسلم، أو قال صلى الله عليه وسلم محمد محمد بدون الواو حل الذبيح، ولكن يكره ذلك، وفي البقالي: حل الذبيح إن وافق الذبح التسمية، وقيل: إن أراد بذكر تسمية محمد الاشتراك في التسمية لا يحل، وإن أراد التبرك بذكر محمد يحل الذبيح، ويكره ذلك.

٢٧٦٢٧ - م: أخرج البيهقي من طريق عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تذكروني عند ثلاث: تسمية الطعام، وعند الذبح، وعند العطاس. السنن الكبرى للبيهقي، الضحايا، باب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة ٢٢٤/١ برقم: ١٩٧١٧

وفى السغناقى: ذكر الإمام التمرتاشى ذكر اسم الله تعالى، واسم الرسول موصولاً بغير واو مدلول على سبيل العطف فيكون مبتدأ، ولكن يكره لوجود الوصل صورة، وإن ذكر مع الواو إن خفضه لا يحل لأنه يصير ذابحاً فيهما، وإن رفعه يحل، وإن نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسماً آخر مع الله تعالى.

٢٧٦٢٨- م: ويكره أن يدعو بعد التسمية قبل الذبح بالتقبل، وغيره، نحو قوله: باسم الله اللهم تقبل منى، أو يقول: من فلان، أو يقول: اللهم اغفرلى؛ فاما إذا دعا قبل التسمية، أو دعا بعد الذبح فلا بأس.

٢٧٦٢٩- وفى السغناقى: وما يكون من الدعاء ينبغى أن يكون قبل الذبح، أو بعده لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يذبح اضحيته قال: اللهم هذا منك ولك، ان صلاتى، ونسكى، ومحياى، ومماتى لله رب العلمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وانا أول المسلمين باسم الله، والله اكبر.

٢٧٦٢٨- أخرج مسلم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش اقرن يطاء فى سواد، ويبرك فى سواد، وينظر فى سواد، فأتى به ليضحى به، قال لعائشة: هلمى المدية، ثم قال: اشحذيهما بحجر ففعلت، ثم اخذها وأخذ الكبش فاضجعه، ثم ذبحه ثم قال: بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد، ثم ضحى به. صحيح مسلم، الاضاحى، باب إستحباب استحسان التضحية، وذبحها مباشرة بلاتوكيل، والتسمية، والتكبير ١٥٦/٢ برقم: ١٩٦٧، سنن أبى داود، الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا ٣٨٦/٢ برقم: ٢٧٩٢

٢٧٦٢٩- أخرج أبوداؤد عن جابر بن عبد الله قال: ذبح النبى صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين أملحن موجوئين، فلما وجههما قال: انى وجهت وجهى للذى فطر السموات، والارض على ملة إبراهيم حنيفاً، وما انا من المشركين، إن صلاتى، ونسكى ومحياى، ومماتى لله رب العلمين، لا شريك له، وبذلك أمرت وانا من المسلمين، اللهم منك، ولك عن محمد وامته، بسم الله والله اكبر، ثم ذبح. سنن أبى داود، الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا ٣٨٦/٢ برقم: ٢٧٩٥.

٢٧٦٣٠:- **وفى الهداية:** وإن ترك الذابح التسمية عمداً فالذبيحة ميتة

لاتؤكل، وإن تركها ناسياً أكل، وقال الشافعى رحمه الله: أكل فى الوجهين، وقال مالك رحمه الله: لاتؤكل فى الوجهين، والمسلم، والكتانى فى ترك التسمية سواء، وعلى هذا الخلاف إذا ترك التسمية عند إرسال البازى والكلب وعند الرمى، **وفى الفتاوى العتائية:** والصبى كالكبير فى النسيان.

٢٧٦٣١:- **م:** وإذا أراد أن يذبح عدداً من الذبائح لم تجزئه التسمية

الأولى عما بعدها، ولو أرسل كلبه على صيد وسمى، أو رمى سهماً وسمى فأصاب صيوداً فى فور الإرسال فانه يحل الكل.

٢٧٦٣٢:- وإذا اضجع شاة ليذبحها وأخذ السكين، وسمى ثم ألقى تلك

السكين، وأخذ أخرى، وذبح بها يحل، ولو أخذ سهماً، وسمى، ثم وضع ذلك السهم رمى بغيرها لم يحل بتلك التسمية، والفرق بينهما أن التسمية فى ذكاة الاختيار مشروعة على الذبيح لاعلى الآلة، والذبيح لم يتبدل بما صنع إنما تبدلت الآلة، واما فى ذكاة الاضطرار فالتسمية شرعت على الآلة.

٢٧٦٣٣:- وإذا اضجع شاة ليذبحها، وسمى عليها، ثم كلم انساناً، أو

شرب ماء، أو حدد سكيناً، أو أكل لقمة، أو ما أشبه ذلك من عمل.

وفى فتاوى العتائية: مقدار كثيراً ضوء، أو صلاة حلت بتلك التسمية،

وإن طال الحديث، وكثر كرهت أكلها، وليس فى ذلك تقدير بل ينظر فيه إلى العادة إن استكثره الناس فى العادة يكون كثيراً، وإن كان يعده قليلاً، ثم ذكر فى هذا الفصل لفظه الكراهية وقد اختلف المشائخ فيها، وفى اضاحى

٢٧٦٣٠:- ولاتاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق. سورة الأنعام، رقم الآية: ١٢١

أخرج الطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة قال: سأل رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! أرايت الرجل يذبح وينسى أن يسمى؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسم الله على فم كل مسلم. المعجم الأوسط للطبرانى ٣/٣٣٦ برقم: ٤٧٦٩، سنن الدارقطنى، باب الصيد، والذبائح ٤/١٩٧ برقم: ٤٧٥٨.

الزعفرانى: إذا حلو الشفرة تنقطع تلك التسمية بين ما إذا أقل، أو أكثر.

٢٧٦٣٤:- وفى الذخيرة: وإن اضجع شاة ليذبجها، وسمى فلم تقطع

السكين فنهاها، وأخذ أخرى، وذبحها بتلك التسمية لايحوز.

٢٧٦٣٥:- وفى الينابيع: ولو ذبح شاة فسمى، ثم ذبح أخرى فظن أن

التسمية الأولى تجزئ عنها لم تؤكل.

٢٧٦٣٦:- وفى خزانة الفقه: رجلان ذبحا صيداً، وسمى أحدهما، وترك

الثانى عمدأ يحرم أكله.

٢٧٦٣٧:- الحاوى: جمع عصافير فذبح واحداً، وسمى، وذبح آخر على

إثره بتلك التسمية لايؤكل، ولو أمر السكين بتسمية واحدة اجزاه.

٢٧٦٣٨:- وفى الظهيرية: ولو اضجع شاتين، وذبحهما مرة واحدة يكفيه

بتسمية واحدة.

٢٧٦٣٩:- وفى السراجية: الكتابى إذا ذبح باسم المسيح لايحل، ولو ذبح

باسم الله وبدأ به، والمسح يحل.

٢٧٦٤٠:- وفى شرح الطحاوى: وذبيحة أهل الكتاب إنما تحل، إذا

أتيت به مذبحاً، وإن ذبح بين يديك، فإن سمي الله تعالى فلا بأس بأكلها،

وكذلك إذا لم يسمع منه شيء، وإن سمي باسم المسيح وسمعه منه فلا يأكل.

٢٧٦٤١:- جامع الجوامع: من اشترى لحماً فعلم أنه مجوسى، وأراد الرد

فقال: ذبحه مسلم لايرد، ويكره أكله، وفيه عن أبى يوسف ذئب أخذ حلقوم شاة،

وأوداجها فذبح مالكها لايؤكل، وإن كان يضطرب.

٢٧٦٤٢:- م: إذا سمي ثم انفلتت الشاة، أو نفرت من يده، وقامت من

مضجعها، ثم أعادها إلى مضجعها انقطعت تلك التسمية، وإذا ذبح الذابح، وسمى

صاحب الأضحية، أو غيره لم يحز. والله اعلم.

٥٤- كتاب الاضحية

هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول

الفصل الأول

فى بيان وجوب الاضحية،

ومن تجب عليه، ومن لاتجب

٢٧٦٤٣- قال القدورى فى شرحه: الاضحية واجبة عند اصحابنا، إلا فى احدى الروايتين عن أبى يوسف فإنها سنة، وفى الكافى: وهو قول الشافعى رحمه الله، وذكر الطحاوى أنها واجبة عند أبى حنيفة، وعند أبى يوسف ومحمد: سنة مؤكدة، والأصح أنها واجبة عند أصحابنا، وقولهم الاضحية واجبة عند أصحابنا يحتمل أن يراد به تضحية على حذف المضاف.

بسم الله الرحمن الرحيم

فلما بلغ معه السعى قال يبنى إني أرى فى المنام أنى أذبحك فانظر ماذا ترى، قال يابت افعل ما تؤمر ستجدنى إن شاء الله من الصبرين، فلما اسلما وتلّه للجبين، ونادينه أن يابراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين إنّ هذا لهو البلوء المبين وفدينه بذبح عظيم- سورة الصفت رقم الآية ١٠٢-١٠٧.

قال الله تعالى: والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون، لن ينال الله لحومها ولادماؤها ولكن يناله التقوى منكم كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم وبشر المحسنين- سورة الحج رقم الآية: ٣٦-٣٧

فصل لربك وانحر- سورة الكوثر رقم الآية: ٢ ←

٢٧٦٤٤:- وسبب الاضحية الرأس كما فى صدقة الفطر، وقيل الوقت، قال: من مشائخنا ليس وجوب الاضحية كوجوب صدقة الفطر، والواجبات على مراتب بعضها أكد من البعض، ألا ترى أن سجدة التلاوة واجبة، وليس وجوبها كوجوب صدقة. ٢٧٦٤٥:- فالأضحية عندنا وإن كانت واجبة ليس وجوبها كوجوب صدقة الفطر ألا ترى أن العلماء لم يختلفوا فى وجوب الصدقة.

٢٧٦٤٦:- وروى عن محمد بن مات، وعليه زكاة، وصدقة الفطر، وأضحية، وحجة الاسلام، وكفارة يمين، وأوصى بأن يؤدوا عنه؛ فإنه يجوز ذلك كله من الثلث، فإن يبلغ ذلك ثلث ماله، فإنهم إنما يبدءون بالزكاة وبالحج، وبعدهما يبدءون بصدقة الفطر، وبعدها يبدءون بالكفارة، وبعدها يبدءون بالأضحية.

← ٢٧٦٤٣:- أخرج الترمذى فى سننه عن جبلة بن سحيم أن رجلاً سأل ابن عمر عن الاضحية أو واجبة هى؟ فقال: ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فأعادها عليه فقال: أتعتل ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون. سنن الترمذى الأضاحى، باب بالترجمة ١/ ٢٧٧ برقم ١٥٤٢.

وأخرج ابن ماجه فى سننه عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من كان له سعة، ولم يضحّ فلا يقربن مصلانا. سنن ابن ماجه الأضاحى - باب الأضاحى واجبة هى ام لا ٢/ ٢٦ برقم ٣١٢٣. المستدرک للحاكم اضاخى ٧/ ٢٦٩٧ برقم ٧٥٦٥، ٤/ ٢٣٢. مسند احمد قديم ٢/ ٣٢١، جديد برقم ٨٢٥٦ - سنن الدارقطنى الأشربة - باب الصيد، والذبائح، والاطعمة ٤/ ١٨٩ برقم ٤٧١٧.

وأخرج الدارقطنى عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله استدين وأضحى قال نعم، فإنه دين مقضى. سنن الدارقطنى، الأشربة، باب الصيد والذبائح والأطعمة ٤/ ١٨٨ برقم: ٤٧١٠.

٢٧٦٤٦:- أخرج البيهقى فى سننه عن الحسن أنه قال فى الرجل فرط فى زكاة، وفرط فى الحج حتى حضرته الوفاة قال: كان الحسن يقول: يبدأ بالحج، والزكاة، ثم قال بعد: لا، ولا كرامة يدعه، حتى إذا صار المال لغيره، قال: حجوا عني، وزكّوا عني هو من الثلث. سنن الكبرى الوصايا، باب الوصية بالحج ٩/ ٣٧٨ برقم ١٢٨٦٥.

٢٧٦٤٧:- **وفى السراجية:** الاضحية واجبة، وقال الشافعى رحمه الله:

مستحبة، وعند أبى يوسف ومحمد: سنة مؤكدة، **وفى الخانية:** الاضحية واجبة فى ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم فى الامصار دون المسافر، وروى ابن زياد عن أبى حنيفة، وابن رستم عن محمد: أنها فريضة.

٢٧٦٤٨:- وليس على الرجل أن يضحي عن أولاده الكبار، وامراته إلا باذنه، وعن أبى يوسف أنه يجوز بغير امرهم استحساناً.

٢٧٦٤٩:- م: وشرط وجوبها اليسار عند اصحابنا رحمهم الله، والموسر فى ظاهر الرواية من له مائتا درهم، أو عشرون ديناراً، أو شئ يبلغ ذلك سوى مسكنه، ومتاع مسكنه، ومركوبه، وخادمه فى حاجته التى لا يستغنى عنها، **الخانية:** وثيابه

٢٧٦٤٧:- **قول المصنف:** الأضحية واجبة فى ظاهر الرواية على الرجل، والمرأة:

أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم: دخل عليها، وحاضت بسرف قبل أن تدخل مكة، وهى تبكى فقال: مالك أنفست، قالت: نعم قال: إن هذا امر كتبه الله على بنات آدم فاقضى مايقضى الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر، فقلت: ما هذا، قالوا: ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر- صحيح البخارى الأضاحى- باب الأضحية للمسافر والنساء ٢/ ٨٣٢ برقم ٥٣٣٣ ف: ٥٥٤٨.

قول المصنف: دون المسافر: أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابراهيم قال: رخص للحاج والمسافر فى أن لا يضحي -

وأخرج أيضاً عن ابراهيم قال: كانوا إذا شهدوا، ضحوا، وإذا سافروا لم يضحوا- منصف عبد الرزاق المناسك- باب الضحايا ٤/ ٣٨٢ برقم ٨١٤٢-٨١٤٤.

٢٧٦٤٨:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عمر أنه كان لا يضحي عن حبل، ولكن كان يضحي عن ولده الصغار، والكبار، ويعق عن ولده كلهم- مصنف عبد الرزاق المناسك - باب الضحايا ٤/ ٣٨٠ برقم: ٨١٣٦.

٢٧٦٤٩:- أخرج احمد فى مسنده عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلاناً- مسند احمد قديم ٣/ ٣٢١ جديد برقم ٨٢٥٦- سنن ابن ماجه- الأضاحى - باب الأضاحى واجبة هى ام لا؟ ٢/ ٢٢٦ برقم ٣١٢٣

التي يلبسها، م: فاما ما عدا ذلك من سائمة، أو رقيق، أو خيل أو متاع للتجارة، أو لغيرها، فإنه يعتد به في يساره.

٢٧٦٥٠ - وفي الاجناس: إن جاء يوم الاضحى وله مائتا درهم، أو أكثر، ولا مال له غيره فهلك ذلك لم تجب عليه الاضحية، وكذلك لو نقص عن المائتين، ولو جاء يوم الاضحى، ولا مال له، ثم استفاد مائتي درهم، وفي الينايع: وليس عليه دين، م: فعليه الاضحية.

٢٧٦٥١ - وإن كان له عقار، ومستغلات ملك، اختلف فيه المتأخرون من مشائخنا في اعتبار الدخل، أو قيمة العقار مائتا درهم، فالزعفراني، والفقهي على الرازي اعتبارا قيمتها، وفي الينايع: فإن بلغت قيمتها نصاباً ضحى شاة، وإلا فلا كما في سائر الامتعة، م: [وأبو على الدقاق، وغيره] اعتبروا الدخل، واختلفوا فيما بينهم، قال أبو على الدقاق: إن كان يفضل من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية، ومنهم من قال: قوت شهر فمتى فضل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعداً فعليه الاضحية، ومنهم من قال: ان كان غلتها تكفيه، وتكفى عياله فهو موسر وإن كانت لا تكفيه ولا تكفى عياله فهو معسر.

٢٧٦٥٢ - وإن كان العقار وقفاً عليه ينظر إن كان قد وجب له في ايام النحر أكثر من مائتي درهم فعليه الاضحية، والا فلا اضحية عليه.

٢٧٦٥٣ - روى ابن سماعة عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله: انه لا تجب الأضحية إلا على من له مائتا درهم فصاعداً، فعلى هذه الرواية سوى بين غنى النصاب، وبين غنى الاضحية، وعلى ظاهر الرواية فرق. وفي الكافي: ولو كان في دار بمكة فاشتري قطعة أرض بمائتي درهم فبنى فيها داراً ليسكنها، عليه الاضحية.

٢٧٦٥٤ - م: والمرأة تعتبر موسرة بالمهر، إذا كان الزوج مليئاً عندهما، وعلى قول أبي حنيفة: لا تعتبر موسرة بذلك، قيل: هذا الاختلاف بينهم في المعجل

الذى يقال بالفارسية دست مان؛ فأما المؤجل الذى يسمى بالفارسية كابين، فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع.

٢٧٦٥٥:- وفى الاجناس: وإن كان خبازاً عنده حنطة قيمتها مائتا درهم، أو ملح قيمته مائتا درهم، أو قصار عنده صابون، أو اثنان قيمتها مائتا درهم فعليه الاضحية.

٢٧٦٥٦:- وإن كان له مصحف قيمته مائتا درهم وهو ممن يحسن أن يقرأ فيه فلاأضحية عليه، سواء كان يقرأ منه، أو يتهاون ولا يقرأ، ولا يستعمله، وإن كان لا يحسن أن يقرأ منه فعليه الاضحية. وإن كان له ولد صغير حبس المصحف ليسلمه إلى الاستاذ فسلمه فعليه الاضحية، وكتب العلم، والحديث مثل مصحف القرآن فى هذا الحكم.

٢٧٦٥٧:- وإذا كان الرجل غنياً وله أولاد صغار، وليس للأولاد مال فليس عليه أن يضحى عن أولاده فى ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبى حنيفة أن عليه ذلك، وقد قيل أيضاً عند أبى حنيفة، وأبى يوسف يلزمه ذلك، وعند محمد، وزفر: ليس عليه ذلك، وفى الكافى: روى الحسن عن أبى حنيفة أنه يجب أن يضحى عن ولده، وولد ولده الذى لا أب له، والفتوى على ظاهر الرواية.

٢٧٦٥٨:- وفى الفتاوى العتائية: ويستحب عن أولاده الصغار، وعن مماليكه، ويكون قربة، ولا يجب عنهم، م: وإن كان للأولاد مال، فذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله، قال بعض مشائخنا: على الاب، والوصى أن يضحى عنه من ماله عند أبى حنيفة [قال رحمه الله، والأصح أنه ليس عليه ذلك، وذكر شمس الائمة

٢٧٦٥٨:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عمر أنه كان لا يضحى عن حبل، ولكن كان يضحى عن ولده الصغار والكبار، ويعق عن ولده كلهم. مصنف عبد الرزاق المناسك- باب الضحايا ٤/ ٣٨٠ برقم ٨١٣٦.

الحلواني أن على قول أبى حنيفة] وأبى يوسف يجب فى ماله، وإن ضحى عنه الاب لم يضمن، وعند محمد لا يجب فى ماله، وإن ضحى عنه الاب ضمن، قال القدورى فى شرحه، والصحيح أن يقال بانه يضحى عنه من ماله، ويأكل الصبى منه ما يمكنه، ويتنازع بالباقي ما ينتفع بعينه على ما يأتى بيانه، **وفى الخانية:** فإن فضل شىء، ولا يمكنه ادخاره اشترى بذلك ما ينتفع بعينه على ما يأتى. **جامع الجوامع:** فإن ضحى عنه الاب، أو الوصى عندهما، وعند محمد لا، وقيل: اجماعاً لا.

٢٧٦٥٩:- **وفى تجنيس الناصر:** الأضحية من مال الصبى الموسر يقوم به الاب، أو وصيه، أو الجد، ولا يطعم منه احد بل الصبى، وخادمه، وأما الابوان فياكلان منه استحساناً، ويجوز أن يشتريا بذلك اللحم مطعوماً للصبى، ولا يشتريان به شيئاً آخر للصبى، ولا يتصدق بما يضحى من مال الصبى.

٢٧٦٦٠:- م: وذكر الصدر الشهيد فى شرح الأضحى للزعرانى أنه إذا كان للأولاد مال، ففى ظاهر الرواية لا يجب على الاب، والوصى أن يضحى من ماله، وعند محمد، وزفر [ليس عليه ذلك] فإن فعل الاب، أو الوصى ذلك ضمن، وروى الحسن عن أبى حنيفة وأبى يوسف: أن على الاب والوصى أن يضحى من ماله، وعند محمد وزفر رحمهما الله: ليس له ذلك فإن فعل الاب أو الوصى ذلك، فعلى قول محمد، وزفر على ما رواه الحسن يجب الضمان، وأما على قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: فالاب لا يضمن بالاخلاف على كل حال، وفى الوصى يختلف المشائخ، بعضهم قالوا: إن كان الصبى يأكل فلا ضمان على الوصى، وإن كان لا يأكل فعليه الضمان، ومنهم من قال: لا ضمان على الوصى على كل حال كما لا ضمان على الاب قال رحمه الله: وعليه الفتوى.

٢٧٦٦١:- **وفى العتائية:** فلو ضحى من مال نفسه يفعل بها ما يشاء، وعن

القاضى أبى جعفر الاسدى: يفعل به ما يفعل بقربان نفسه، وهو الصحيح،
وفى الخانية: والمعتوه، والمجنون بمنزلة الصبي؛ اما الذى يجن، ويفيق فهو
كالصحيح.

٢٧٦٦٢:- وفى الينابيع: ولو كان المجنون موسراً ضحى عنه وليه من ماله
فى الرواية المشهورة، وروى أنه لاتجب الاضحية فى مال المجنون .

٢٧٦٦٣:- م: ومن كان موسراً فى ابتداء أيام النحر فلم يضح حتى افتقر قبل
مضى أيام النحر سقط عنه الاضحية، وكذلك إذا انفق حتى انتقص النصاب، وإن افتقر بعد
مضى ايام النحر لم يسقط عنه التصديق بثمان الشاة، وكذلك لو كان موسراً فى أيام
النحر فلم يضح، حتى مات قبل، مضى أيام النحر سقطت عنه الاضحية، حتى
لايجب عليه الايصاء، ولو مات بعد مضى أيام النحر لم يسقط عنه التصديق بقيمة
الشاة، حتى لزم الايصاء به إشارة إلى أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت كما فى الصلاة،
وعن أبى حنيفة فى الموسر، إذا ولد له ولد فى أيام النحر يضحى عنه مالم يمض ايام
النحر بناء على ما قلنا: ان الوجوب بآخر الوقت.

٢٧٦٦٤:- وعلى اهل السواد الاضحية بخلاف الجمعة، وصلاة العيد،

٢٧٦٦١:- قول المصنف: والمعتوه، والمجنون بمنزلة الصبي

أخرج الترمذى فى سننه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن
ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل - سنن الترمذى
حدود- باب فيمن لايجب عليه الحد ٢٦٣/١ برقم ١٤٤٣.

٢٧٦٦٤:- نقل الترمذى عن ابن المبارك: وقد رخص قوم من أهل العلم لأهل القرى
فى الذبح، إذا طلع الفجر، وهو قول ابن المبارك - سنن الترمذى الأضاحى- باب فى الذبح بعد
الصلاة ٢٧٧/١ تحت رقم: ١٥٤٤.

قول المصنف: بخلاف الجمعة وصلاة العيد:

أخرج ابن أبى شيبه عن عليّ قال: لاجمعة، ولاتشريق، ولا صلوة فطر، ولاضحى، إلا فى
مصر جامع أو مدينة عظيمه، مصنف ابن أبى شيبه، صلاة من قال لاجمعة ولاتشريق إلا فى مصر

ولا اضحية على المسافر، وإن كان له أولاد بعضهم معه، وبعضهم في المصر فليس عليه أن يضحي عن أولاده الذين معه، وعليه أن يضحي عن المقيمين في المصر، وهذا على الرواية التي توجب الاضحية على الاب عن الولد الصغير، واعتبر حال من يضحي عنه لا حال المضحي.

٢٧٦٦٥- وفي المنتقى: إذا اشترى شاة ليضحي بها فساfer في أيام الاضحية قبل ان يضحي بها فله أن يبيعها. وفي الملتقط: ولا يجب على الرجل أن يضحي عن رقيقه، ولا عن أم ولده. وفي الفتاوى العتائية: ومن كان غائبا عن ماله فهو فقير.

← قول المصنف: ولا اضحية على المسافر:

أخرج عبد الرزاق عن ابراهيم قال: رخص للحاج، والمسافر في أن لا يضحي. وأخرج أيضاً عن ابراهيم قال: كانوا، إذا شهدوا ضحوا، وإذا سافروا لم يضحوا. مصنف عبد الرزاق. المناسك - باب الضحايا ٤/ ٣٨٢ برقم ٨١٤٢- ٨١٤٤.

٢٧٦٦٥-: أخرج عبد الرزاق عن ابراهيم قال: رخص للحاج والمسافر في أن لا يضحي. مصنف عبد الرزاق. المناسك - باب الضحايا ٤/ ٣٨٢ برقم ٨١٤٢.

الفصل الثانى

فى وجوب الاضحية بالنذر، وما هو فى معناه

٢٧٦٦٦:- اجمع أصحابنا رحمهم الله أن الشاة تصير واجبة الاضحية بالنذر بأن قال: لله عليّ أن اضحى بهذه الشاة [واجمعو على أنها لاتصير واجبة الأضحية بمجرد النية بان نوى أن يضحى هذه الشاة] ولم يذكر بلسانه شيئاً.

٢٧٦٦٧:- فهل تصير الاضحية واجبة بالشراء بنية الاضحية، فإن كان المشتري غنياً لاتصير واجبة الاضحية باتفاق الروايات كلها حتى لو باعها، واشترى اخرى، والثانية اشرف من الاول جاز، ولا يجب عليه شئ.

٢٧٦٦٨:- وإن كان المشتري فقيراً ذكر شيخ الاسلام خراهرزاده فى شرح كتاب الاضحية أن فى ظاهر رواية اصحابنا تصير واجبة الاضحية، وروى الزعفرانى عن أصحابنا انها لاتصير، واجبة، وإلى هذا اشار شمس الائمة السرخسى رحمه الله فى شرحه وذكر شمس الائمة الحلوانى فى شرحه: أن فى ظاهر رواية، أصحابنا لاتصير واجبة الأضحية، وذكر الطحاوى فى مختصره أنها تصير واجبة، اما إذا صرح بلسانه وقت الشراء، انه اشتراها ليضحى بها فقد ذكر شمس الائمة الحلوانى أنها تصير واجبة ذكره الزعفرانى فى اضافيه.

٢٧٦٦٩:- وفى العتائية: المختار أن الفقير لو اشتراها بنية التضحية فى أيام

٢٧٦٦٦:- أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه - صحيح البخارى الأيمان والنذور - باب النذر فى الطاعة ٢ / ٩٩١ برقم ٦٤٤٠

٢٧٦٦٧:- أخرج البيهقى عن ابن عمر رضى الله عنهما يقول: ايّما رجل اهدى هدية فضلت، فإن كان نذراً أبذلها، وإن كانت تطوعاً، فإن شاء أبذلها، وإن شاء تركها - السنن الكبرى - ضحايا - باب الرجل يشتري أضحية فتموت، او تسرق، او تضل ١٤ / ٢٣١ برقم ١٩٧٣٤

النحر تصير التضحية واجبة فى حقه، وإن لم يقل بلسانه شيئاً فى جواب ظاهر الرواية هذا اختيار الصدر الشهيد، وعليه الفتوى.

٢٧٦٧٠- وفى الذخيرة: ثم إذا وجبت عليه بايجابه صريحاً، أو بالشراء بنية

الاضحية، إذا كان المشتري فقيراً فعلى قول من يقول: أن يذبحها تصدق بعينها على المساكين، فإن تصدق فى أيام النحر أجزاءه، ولو لم يتصدق بتلك الشاة التى اوجبها، أو لم يذبحها مكانها، وإن لم يشتر مثلها، حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمتها ولايجزئ عن الصدقة الاولى التى كانت فى أيام النحر، ولو لم يتصدق بتلك الشاة التى اوجبها، ولم يذبحها حتى مضت أيام النحر تصدق بعينها حية فإن تصدق بقيمتها أجزاءه أيضاً فإن ذبحها وتصدق بلحمها كان عليه أن يتصدق بنقصان الذبح، ان كان قيمتها بعد الذبح اقل من قيمتها قبل الذبح، فإن لم يذبحها، ولم يتصدق بعينها، حتى جاء ايام النحر من قابل لايجزئه الذبح عملاً لزمه فى السنة الأولى، وكان عليه أن يتصدق بعينها، أو بقيمتها.

٢٧٦٧١- وفى الخانية: ولو اشترى شاة للاضحية، ثم باعها واشترى اخرى

فى أيام فهذا على وجه ثلاثة: (١) الاول إذا اشترى شاة ينوى بها الاضحية، ففى هذا الوجه فى ظاهر الرواية لاتصير اضحية مالم يوجبها بلسانه، وعن أبى يوسف عن أبى حنيفة رحمه الله أنها تصير اضحية بمجرد النية كما لو اوجبها بلسانه، وبه اخذ أبو يوسف، وبعض المتأخرين، وعن محمد فى المنتقى: إذا اشترى شاة ليضحى بها، واضمر نية التضحية عند الشراء تصير اضحية كما نوى. (٢) والثانى: إذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا فى ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبى حنيفة أنها لاتصير اضحية حتى لو باعها يجوز بيعها، وبه نأخذ. (٣) والثالث: إذا اشترى شاة، ثم اوجبها اضحية بلسانه تصير اضحية فى قولهم. وفى الكبرى: لو قال: إن فعلت كذا فعلى أن أضحي لا يكون هذا يميناً.

٢٧٦٧٢- رجل اشترى اضحية، وأوجبها للاضحية فضلت عنه، ثم اشترى مثلها، وأوجبها اضحية اخرى، ثم وجد الأولى قال: إن كان اوجب الاخرى ايجاباً مستانفاً فعليه ان يضحي بهما، وإن كان اوجبها بدلاً عن الأولى فله أن يذبح أيهما شاء، ولم يفصل بين الغنى، والفقير.

٢٧٦٧٣- وفي فتاوى آهو: سئل قاضى بديع الدين عن الفقير: إذا اشترى شاة للأضحية حتى تصير واجبة عليه، فإذا ضحى هل تحل له اكله؟ قال: نعم وقال قاضى برهان الدين: لا يحل

٢٧٦٧٤- م، وفي فتاوى اهل سمرقند: الفقير إذا اشترى أضحية فسرقت فاشترى أخرى مكانها، ثم وجد الأولى فعليه أن يضحي بهما، وفيه ايضاً الفقير إذا اشترى اضحية فضلت، فليس عليه أن يشتري مكانها اخرى، ولو كان غنياً فعليه ذلك.

٢٧٦٧٥- وفي الواقعات: رجل له مائتا درهم فاشترى بعشرين درهما أضحية يوم الثلاثاء مثلاً وهلكت الاضحية يوم الاربعاء، وجاء يوم الخميس، وهو يوم الأضحى ليس عليه أن يضحي لفقره يوم الاضحى.

٢٧٦٧٦- وفي فتاوى العتايية: ولو اشترى شاة للاضحية فضلت، فإن انتقص ماله سقط عنه، وإن لم ينقص فاشترى أخرى، ثم وجد الأولى ضحى بافضلهما، فإن ذبح لإلادون تصدق بالفضل، وقال أبو يوسف: يذبح الأولى، وإن كان أدون، ولا فرق بين الغنى، والفقير، وهو الصحيح؛ لأن الغنى إذا اشتراها

٢٧٦٧٢- أخرج البيهقي فى سننه عن عائشة رضى الله عنها أنها سأقت بدنتين فضلتا فارسى اليها ابن الزبير بدنتين مكانهما فنحرتهما، ثم وجدت الأوليين فنحرتهما ايضاً، ثم قالت: هكذا السنة فى البدن - السنن الكبرى - الضحايا - باب الرجل يشتري اضحية فتموت، او تسرق، او تضلّ ١٤ / ٢٣١ برقم ١٩٧٣٦.

للاضحية يجب ايضا، وإن اشترى الثانى بدلاً عن الأولى لم يجب عليه، إذا وجده غنياً كان أو فقيراً بالاجماع، وإن لم يضح حتى مضت ايام النحر تصدق بافضلهما، او بقيمتهما.

٢٧٦٧٧:- وعن ابن سلام، إذا وكل رجلين أن يشتري له كل واحد اضحية فاشترىا يجب عليه أن يضحى بهما، ولو ضحى الفقير، ثم ايسر اعدا لإرواية. ٢٧٦٧٨:- م: وإذا اشترى أضحية، وباعها حتى جاز البيع فى ظاهر رواية اصحابنا: ثم اشترى مثلها، وضحى بها، فإن كانت الثانية مثل الأولى أو خيراً منها جاز، ولا يلزمه شئ آخر وإن كانت الثانية شراً من الأولى فعليه أن يتصدق بفضل القيمتين.

٢٧٦٧٩:- قال شمس الائمة السرخسى فى شرحه [من اصحابنا من قال] هذا إذا كان الرجل فقيراً؛ فاما إذا كان الرجل غنياً، ممن يجب عليه الاضحية فليس عليه أن يتصدق بفضل القيمة، قال الشيخ: والأصح عندى أن الجواب فيهما سواء.

٢٧٦٨٠:- م: رجل أوجب على نفسه عشر أضحيات قالوا: لا يلزمه إلا اثنان؛ لان الاثر جاء بالاثنتين، قال الصدر الشهيد فى واقعاته، والظاهر أنها تجب الكل، وفى الظهيرية: والصحيح؛ أنه يجب الكل.

٢٧٦٨١:- وفى الحاوى: لو اشترى شاة، ولم يرد أن يضحى بان اشترىا للتجارة، ثم نوى أن يضحى بها، ومضى ايام النحر لا يجب عليه أن يتصدق بها، ويضحى ماشاء.

٢٧٦٨٠:- أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه - صحيح البخارى - الأيمان والنذور - باب النذر فى الطاعة ٩٩١/٢ برقم ٦٤٤٠.

٢٧٦٨٢:- وعن محمد بن سلمة أن من ضحى شاتين لاتكون الاضحية إلا

واحدة، وعن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لأبأس بالاضحية بالشاة والشاتين قال
الفقيه، وبه ناخذ.

٢٧٦٨٣:- م: ذكر هشام في نوادره عن محمد: إذا نذر ذبح شاة لاياكل
منها الناذر، ولو أكل فعليه قيمة ما أكل. وفي الفتاوى الخلاصة: نذر ان يضحي،
ولم يسم شيئاً يقع على الشاة، ولا ياكل الناذر منها، ولو اكل فعليه قيمتها.

٢٧٦٨٤:- م: وفي اضاحى الزعفرانى: إذا قال لله على أن اضحى بشاة فى
أيام النحر فإن كان موسراً فعليه أن يضحي بشاتين إلا أن يعنى بالايجاب مايجب عليه،
فإن كان فقيراً فعليه شاة، فإن أيسر كان عليه شاتان. وفي السراجية: قال لله على أن
أضحى شاة فضحى بدنة، أو بقرة جاز.

٢٧٦٨٢:- أخرج البخارى فى صحيحه عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين فذبحهما بيده. صحيح البخارى الأضاحى -باب أضحية النبى
الله صلى الله عليه وسلم بكبشين اقرنين - ٨٣٣/٢ برقم ٥٣٣٩-٥٣٣٨.

٢٧٦٨٣:- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقا عن ابن عمر: لا يؤكل من جزاء الصيد
والنذر ويؤكل مما سوى ذلك. صحيح البخارى- المناسك -باب واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت
٢٣٢/١ تحت رقم الباب ١٢٣.

ونقل التهانوى عن سعيد بن منصور عن عطاء: لا يؤكل من جزاء الصيد، ولا مما يجعل
للمساكين من النذر وغير ذلك، ولا من الفدية، ويؤكل مما سوى ذلك - اعلاء السنن الحج،
باب يستحب الأكل من لحوم الهدايا الخ ١٠ / ٥١٧ برقم ٣٠٢٣.

م: الفصل الثالث فى وقت الاضحية

٢٧٦٨٥:- وقت الاضحية ثلاثة أيام، اليوم العاشر، والحادى عشر، والثانى عشر من ذى الحجة، فإذا غربت الشمس من اليوم الثانى عشر لاتجوز الاضحية بعد ذلك، أفضلها أولها. وفى الخانية: وادونها اخرها. وفى الهداية: وقال الشافعى رحمه الله يجوز فى اليوم الرابع، وهو اخر أيام التشريق.

٢٧٦٨٦:- وفيها- أيام النحر ثلاثة أيام، وأيام التشريق ثلاثة، والكل يمضى بأربعة، أولها نحر لاغير واخرها تشريق لاغير، والتضحية أفضل من الصدقة بثمان الاضحية؛ لانها تقع واجبة، أو سنة، والتصدق تطوع محض، م: قال على رضى الله عنه : النحر ثلاثة أيام، أفضلها أولها.

٢٧٦٨٧:- قال فى الاجناس أول وقت الاضحية لاهل السواد طلوع الفجر الثانى من يوم النحر [وفى حق أهل المصر عند فراغ الإمام من صلاة العيد] يوم النحر، وفى الزاد: وقال الشافعى رحمه الله: وقت الوجوب أن يمضى من يوم النحر قدر الصلاة، وقدر خطبتين خفيفتين.

٢٧٦٨٥:- أخرج مالك فى الموطا عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الاضحى- موطا مالك - ضحايا - باب الضحية عما فى بطن المرأة، وذكر أيام الأضحى ٣١٧/- السنن الكبرى- الضحايا -باب من قال الأضحى يوم النحر، ويومين بعده ١٤ / ٢٤٨ برقم ١٩٧٩٣.

٢٧٦٨٦:- قول المصنف: قال على رضى الله عنه: حديث على نقله ابن حزم فى المحلى من طريق ابن أبى ليلى- المحلى ٦/ ٤٠ تحت رقم المسئلة ٩٨٢، نصب الراية الأضحية ٤/ ٢١٣.

٢٧٦٨٧:- ثبت من أقوال السلف كما نقل الترمذى قول ابن المبارك: وقد رخص قوم من أهل العلم لاهل القرى فى الذبح، إذا طلع الفجر، وهو قول ابن المبارك- سنن الترمذى- الأضحى - باب فى الذبح بعد الصلاة ١/ ٢٧٧ تحت رقم الحديث ١٥٤٤ ←

٢٧٦٨٨: - م: واخر وقت [الذبح يستوى فيه أهل السواد، وأهل المصر قال: ثمة ايضاً والوقت المستحب لذبح] الاضحية فى حق اهل السواد بعد طلوع الشمس، وفى حق أهل المصر بعد خطبة الإمام، ولو ذبح [بعد الصلاة قبل الخطبة جاز، وذكر فى الاملاء عن محمد بن الحسن عن أبى حنيفة ولو ذبح] بعد أن يتشهد الإمام قبل أن يسلم جازت اضحيته وقد اساء. **وفى العتائية:** الاصح؛ أنه يجزيه من غير إساءة وهو المختار، م: وقبل أن يتشهد الإمام لاتجوز. **وفى الحاوى:** لو ذبح بعد ماتشهد الإمام قبل ان يسلم الإمام لاتجوز، وفى رواية جاز، وقد اساء قال: ثمة، والأول اصح. **وفى اضاحى الزعفرانى:** لو ضحى بعد ما قعد الإمام قدر التشهد لم يجز عندنا، وعند الحسن يجزيه.

٢٧٦٨٩: - **وفى الاجناس:** لو صلى الإمام صلاة العيد على غير وضوء، ولم يعلم به حتى عاد، وذبح الناس جاز عن اضحيتهم، ولو علموا قبل أن يتفرقوا

← **قول المصنف:** وفى حق أهل المصر أخرج البخارى فى صحيحه عن انس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: من ذبح قبل الصلاة؛ فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين. صحيح البخارى - الأضاحى - باب سنة الأضحية ٢/ ٨٣٢ برقم ٥٣٣١ ف: ٥٥٤٦.

٢٧٦٨٨: - **قول المصنف:** ولو ذبح بعد الصلاة قبل الخطبة جاز: أخرج أبودؤاد فى سننه عن عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال: أنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب. سنن أبى داود، الصلوة، باب الجلوس للخطبة ١/ ١٦٣ برقم ١١٥٥. وأخرج عبد الرزاق عن عطاء قال: بلغنى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: إذا قضينا الصلاة، فمن شاء فلينتظر الخطبة، ومن شاء فليذهب قال: فكان عطاء يقول: ليس على الناس حضور الخطبة يومئذ. مصنف عبد الرزاق - صلاة العيدين - باب الخروج بالسلاح، ووجوب الخطبة ٣/ ٢٩٠ برقم ٥٦٧٠. قلت: فثبت بهذا الروايات جواز الأضحية فى المصر بعد صلوة الأضحى قبل الخطبة.

تعاد الاضحية، والأول هو المختار، والماخوذ به، م: ومتى علم الإمام ذلك، ونادى بالصلاة ليعيدها فمن ذبح قبل ان يعلم ذلك يعنى نداء الإمام أجزاه، ومن ذبح بعد العلم قبل الزوال لا يجوز، وإن ذبح بعد الزوال جاز.

٢٧٦٩٠ - وفي الواقعات: إذا أخرج الإمام يوم العيد الصلاة، فينبغي للناس ان يوخروا التضحية إلى وقت الزوال فإن فاتت الصلاة إما سهواً أو عمداً، جاز لهم التضحية فى هذا اليوم، فإن خرج الإمام إلى الصلاة من الغد أو من بعد الغد فضحى الناس قبل أن يصلى الإمام، أو بعد ما صلى جاز.

٢٧٦٩١ - وفي الاجناس: لو ترك اهل المصر صلاة العيد لفتنة، أو لعدم الأمير من قبل السلطان لاتجوز الاضحية الا بعد الزوال، وفى اليوم الثانى والثالث تجوز قبل الزوال، وفى الحاوى: قيل: لاتجوز فى اليوم الثانى والثالث أيضاً إلا بعد الزوال، قال القاضى الإمام أبو على السغدى: القول الأول اشبه.

٢٧٦٩٢ - وفي التجريد: ولو صلى الإمام ولم يخطب جاز الذبح، وإذا أخرج الإمام الصلاة لم يذبح، حتى ينتصف النهار، فإذا انتصف ذبح.

٢٧٦٩٣ - وفي الخانية: ولو ضحى بعد ما سلم الإمام، ثم ظهر أنه كان محدثاً، أو جنباً إن تذكر الإمام قبل أن يتفرق الناس جازت الاضحية، ويعيد بهم الصلاة، وعن أبى يوسف أنه لايجوز أضحيته، وعليه إعادتها، وإن تذكر بعد ماتفرق الناس عن المصلى جازت الاضحية، ولا يعيد الصلاة، وروى اسد بن عمرو رحمه الله عن أبى حنيفة انه يجوز الاضحية، ويعيد بهم الصلاة غداً، أو بعد غد، وقال نصير بن يحيى إن علم قبل الزوال وقبل الذبح يعيد بهم الصلاة، ثم يضحون بعد الصلاة، وإن علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية، ولا شيء عليهم، وقال بعضهم يعيد التضحية فى الأحوال كلها.

٢٧٦٩٤:- **وفى الواقعات:** لو أن بلدة وقعت فيها فتنة، ولم يبق والٍ ليصلى بهم صلاة العيد فضحوا بعد طلوع الفجر جاز. **وفى السراجية:** وعليه الفتوى، م: إذا وقعت فتنة فى المصر، ولم يكن بها إمام من قبل السلطان يصلى بهم صلاة العيد، القياس أن يكون وقت الاضحية لهم بعد طلوع الفجر، وفى الاستحسان بعد زوال الشمس.

٢٧٦٩٥:- **وفيه أيضاً:** لو ذبح اضحيته بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يرى أنه يوم عرفة، ثم تبين، أنه يوم النحر جازت عن الاضحية، ولو ذبح قبل الصلاة، وهو يرى أنه يوم النحر ثم تبين أنه اليوم الثانى اجزأه عن الأضحية أيضاً.

٢٧٦٩٦:- إذا استخلف الإمام من يصلى بالضعفة فى المسجد الجامع، وخرج بنفسه إلى الجبانة مع الاقوياء، فضحى رجل بعد ما انصرف اهل المسجد قبل ان يصلى أهل الجبانة، القياس أن لايجوز، وفى الاستحسان يجوز، وإن ضحى بعد ما فرغ اهل الجبانة [قبل اهل المسجد] قيل: فى هذه الصورة يجوز قياساً واستحساناً، وقيل: القياس، والاستحسان فيهما واحد، قال شمس الائمة الحلوانى هذا إذا ضحى رجل من الفريق الذى صلى؛ فاما إذا ضحى رجل من الفريق الذى لم يصل فلم تجز اضحيته قياساً واستحساناً.

٢٧٦٩٧:- **وفى الاضاحى للزعفرانى:** إذا ضحى رجل من الناحية التى صلى فيها، أو من الناحية الأخرى جاز، وذكر فى القدورى لو استخلف الإمام من يصلى بضعفة الناس فى المصر فصلى احد المسجدين أيهما كان، جازت الاضحية، ولم يذكر القياس، والاستحسان.

٢٧٦٩٨:- ولايجوز التضحية فى الليلة الأولى من أيام النحر، ويجوز فى الليلة الثانية والثالثة، فلم يجعل الليلة الأولى هنا تبعاً للنهار إنما جعلها تبعاً لنهار ماض، وفى سائر الأوقات جعل الليل تبعاً للنهار الاتى من أيام النحر؛ انما جعل ذلك رفقاً بالناس حتى لايفوتهم الحج لو وقفوا فى الليلة الأولى من يوم النحر.

٢٧٦٩٩:- وفى التهذيب: ويجوز الذبح فى لياليها إلا أنه يكره؛ لان العروق لاتظهر كما ينبغى .

٢٧٧٠٠:- وفى واقعات الناطفى: إذا وقع الشك فى يوم الأضحى فاحب إلى أن لا يؤخر الذبح إلى اليوم الثالث. وفى الذخيرة: فإن أخر فاحب إلى أن يتصدق بذلك كله، ولا ياكل ، ويتصدق بما هو المذبح، وغير المذبح لانه وقع فى غير وقته فلا يخرج عن العهدة، إلا بذلك، ولو اشترى أضحية فى اليوم الثالث، والمسألة بحالها ليس عليه شئ.

٢٧٧٠١:- وفى النوازل: الإمام إذا صلى العيد يوم عرفة، وضحى الناس، فهذا على وجهين: (١) اما أن يشهد عنده شهود على هلال ذى الحجة. (٢) أو لم يشهدوا، ففي الوجه الأول جازت الصلاة والتضحية ، وفى الوجه الثانى: لا يجوز، فمتى لم تحز لو ضحى الناس فى اليوم الثانى، وهو أول يوم النحر فهذا على وجهين: (١) إما أن صلى العبد فى اليوم الثانى. (٢) أو لم يصل ففي الوجه الأول لم يجز، وفى الوجه الثانى المسألة على قسمين: (١) إما إن ضحى قبل الزوال . (٢) أو بعد الزوال [فإن ضحى قبل الزوال] فإن كان يرجوا أن الإمام يصلح لا يجزيه، وإن كان لا يرجو يجزيه، وفى الوجه الثانى: يجزيه هذا كله، إذا تبين أنه يوم عرفة، أما إذا لم يتبين لكن شكوا فيه، ففي الوجه الأول: وهو ما إذا

٢٧٦٩٩:- أخرج البيهقى فى سننه عن الحسن قال: نهى عن جداد الليل ، وحصاد الليل، والأضحى بالليل؛ وإنما كان ذلك من شدة حال الناس كان الرجل يفعله ليلا فنهى عنه ، ثم رخص فى ذلك - السنن الكبرى - الضحايا - باب التضحية فى الليل من أيام منى ٢٣٢/١٤ برقم ١٩٧٤٠.

وأخرج الطبرانى عن ابن عباس أن النبى صلى عليه وسلم نهى أن يضحى ليلاً - المعجم الكبير للطبرانى ١١/ ١٥٢ برقم ١١٤٥٨

شهد وابه عنده لهم أن يضحوا [من الغد] من أول الغد، وفي الوجه الثانى : وهو ما إذا لم يشهدوا عنده، الاحتياط أن يضحوا من الغد بعد الزوال.

٢٧٧٠٢:- وفي الخانية: ولو اشتبه يوم النحر فصلى بهم، وضحى ، ثم علموا فى الغد أن امس كان يوم عرفة كان عليهم إعادة الصلاة والاضحية جميعاً. وفي الفتاوى العتائية: ولو شهدوا بعد الزوال أن هذا اليوم يوم الأضحى ضحوا، وإن شهدوا قبل الزوال لم يجز ، الا إذا زالت الشمس. وفي تجنيس خواهرزاده: وإن كان الرجل مسافراً، وأمر أهله أن يضحوا عنه فى المصر لم يجز عنه إلا بعد صلاة الإمام.

الفصل الرابع

فيما يتعلق بالمكان، والزمان

٢٧٧٠٣:- قال القدورى لو أن رجلاً من أهل السواد دخل المصر لصلاة الاضحية ، وأمر أهله أن يضحوا عنه جاز أن يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر ، قال محمد رحمه الله: النظر فى هذا إلى موضع الذبح دون المذبح عنه ، ولو كان الرجل بالسواد ، وأهله بالمصر لم يجوز ذبح إلاضحية عنه الا بعد صلاة الإمام ، وهكذا روى عن أبى يوسف .

٢٧٧٠٤:- وروى عنهما أيضاً أن الرجل إذا كان فى مصر وأهله فى مصر آخر فكتب اليهم ان يضحوا عنه ، فإنه يعتبر مكان الذبيحة فينبغى أن يضحوا عنه بعد صلاة الإمام فى المصر الذى يذبح فيه ، وروى عن الحسن أنه قال لايجوز الاضحية حتى يصلى فى المصرين جميعاً .

٢٧٧٠٥:- وإذا أراد المصرى أن يتعجل له اللحم فى يوم الاضحية ، ينبغى أن يامر باخراج الاضحية إلى بعض هذه القصور فيضحى هناك قبل الصلاة فيجوز اعتباراً لمكان الاضحية .

٢٧٧٠٦:- وفى الخانية: ولو أخرج اضحيته من المصر ، وذبح قبل صلاة العيد قالوا: إن أخرج من المصر مقدار ما يباح للمسافر قصر الصلاة فى ذلك المكان يجوز الذبح [قبل صلاة العيد] وإلا فلا ، وإذا مضى أيام النحر فقد فاتته فإنه الذبح ، وفى السراجية: يسقط عنه .

٢٧٧٠٣:- نقل الترمذى قول ابن المبارك: وقد رخص قوم من اهل العلم لاهل القرى فى الذبح ، إذا طلع الفجر ، وهو قول ابن المبارك - سنن الترمذى - الأضحى - باب فى الذبح بعد الصلاة ١ / ٢٧٧ تحت رقم الحديث ١٥٤٤ .

٢٧٧٠٧ :- م: وإن كان اوجب شاة بعينها، او اشترى ليضحى بها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية.

وفى الفتاوى العتابية: أو بقيمتها، ولا تجزيه، إذا ذبحها فى أيام النحر فى السنة القابلة، فإن ذبحها تصدق بلحمها، وبنقصان الذبح، وإن أكل شيئاً منها تصدق بقيمة ما أكل.

٢٧٧٠٨ :- ولو مضى أيام النحر على الغنى، ولم يشتر أضحية يسقط عنه، وفى رواية يتصدق بقيمة شاة، ويوصى لها بعد موته، واختلفوا فى قوله: وأوجبها، من المتأخرين من قال: الايجاب بلفظ الايجاب كالنذر، والصحيح أن لايجاب أن يشترىها للأضحية.

٢٧٧٠٩ :- وفى التجريد: ولو صلى الإمام، ولم يخطب جاز الذبح، وإذا أخر الإمام الصلاة لم يذبح حتى ينتصف النهار، فإذا انتصف ذبح.

٢٧٧١٠ :- وفى الكبرى: مصرى وكل وكيلاً بأن يذبح شاة له، وخرج إلى السواد، فأخرج الوكيل الاضحية إلى موضع لا يعدُّ من المصر، وذبحها هناك، فإن كان الموكل فى السواد جاز اضحيته، وإن كان قد عاد إلى المصر، وعلم الوكيل لقدمه لم يجز الاضحية من الموكل بلاخلاف، وإن لم يعلم الوكيل بعود الموكل إلى المصر، فكذلك عند محمد، وعند أبى يوسف يجوز، وهو المختار، كذا فى الخلاصة، اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله، والمختار قول أبى يوسف رحمه الله أنه يجوز.

٢٧٧١١ :- م: إذا اشترى اضحية فاوجبها، ثم باعها، ولم يضح ببدلها حتى مضى ايام النحر تصدق بقيمتها التى باع، فإن لم يبع حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية، فإن ذبحها، وتصدق بلحمها جاز، فإن كان قيمتها حية أكثر، تصدق

بالفضل، ولو اكل منها شيئاً غرم قيمته، وإن كان باعها بعد ما مضى ايام النحر تصدق بثمانها، فإن كان باعها بما يتغابن الناس فيه أجزاءه، وإن باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل.

٢٧٧١٢ - وفي الحاوى: سئل ابن القاسم عن يوم الاضحى، إذا وقع الشك فيه فلم يدرأ عاشر هو أم تاسع، فعند الإمام قال: الاحتياط، فى باب الاضحية أن يضحى من الغد بعد الزوال، وفي الواقعات: إذا شك فى يوم الاضحى، فالأحب إلى أن لا يؤخر الذبح إلى اليوم الثالث؛ لانه يحتمل ان يقع فى غير وقته، فإن أخر فالأحب إلى أن لا ياكل منه، ويتصدق بذلك كله، ويتصدق بما هو ثمن المذبوح، وغير المذبوح لانه لو وقع فى غير وقته لا يخرج عن العهدة إلا بذلك، ولو اشترى اضحية فى اليوم الثالث، والمسألة بحالها ليس عليه شيء. والله اعلم

الفصل الخامس

فى بيان مايجوز من الضحايا، وما لايجوز، وفى بيان المستحب، والا فضل منها

٢٧٧١٣:- ويجزئ فى الاضحية الثنى فصاعداً من كل شئى ، ولايجوز مادون ذلك من كل شئى، إلا الجذع من الضمان، إذا كان عظيماً، ومعناه انه إذا اختلط مع الثنيان يظن الناظر اليه انه ثنى، ثم الجذع الذى آتى عليه اكثر السنة، وهى سبعة اشهر، وطعن فى الثامنة، وهو قول أهل الفقه، وفى الحاوى: وعن أبى على الدقاق هى ماتمت لها ثمانية اشهر وطعنت فى التاسعه، وفى الزاد: والجذع من البقر ابن سنة، ومن الابل اربع سنين.

٢٧٧١٤:- م: والثنى من الغنم الذى تم له سنة، وطعن فى الثانية، ومن البقر الذى تم له سنتان، وطعن فى الثالثة، ومن الابل الذى تم له خمس سنين، وطعن فى السادسة هذا كله قول اهل الفقه.

٢٧٧١٣:- أخرج مسلم فى صحيحه عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لاتذبحوا إلامسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضمان. صحيح مسلم الأضاحى، باب سن الأضحية ٢/ ١٥٥ برقم ١٩٦٣. سنن أبى داود، الضحايا - باب مايجوز فى السن من الضحايا ١/ ٣٨٦ برقم ٢٧٩٧

أخرج أبو داود فى سننه عن عاصم بن كليب عن ابيه قال: كنا مع رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يقال له مجاشع من بنى سليم فعزّت الغنم فامر مناديا، فنادى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: إن الجذع يوفى مما يوفى من الثنى. سنن أبى داود، الضحايا، باب مايجوز من السن فى الضحايا ٢/ ٣٨٧ برقم ٢٧٩٩

وأخرج مالك فى الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: فى الضحايا، والبدن الثنى فمافوقه. الموطأ للإمام مالك، الحج - باب العمل فى الهدى حين يساق ٢٦١/

٢٧٧١٥:- ولاباس بالخصى والجماء وهى الشاة التى لاقرن لها،
أو مكسورة القرن والجزء إذا كانت سمينة، والثولاء، وهى التى بها ثؤلول إذا كانت
سمينة، والثولاء، وهى المجنونة إذا كانت سمينة.

٢٧٧١٦:- وفى الظهيرية: الثولاء هى التى سقطت اسنانها من قدامها،
والعرجاء إذا كان تمشى فلاباس بها، وإذا كانت لا تقوم ولا تمشى لاتجوز، وهو
المراد من العرجاء [البين عرجها المذكور فى الحديث].

٢٧٧١٧:- قال مشائخنا: إذا كانت تمشى بثلاث قوائم، وتجا فى الرابع عن
الارض لايجوز، وإذا كانت تضع الرابع على الارض تستعين بها، الا انه تتمايل مع
ذلك، وتضعه وضعاً خفيفاً يجوز؛ وأما إذا كانت ترفع، أو تحمل المنكسر لايجوز.

٢٧٧١٨:- ولا تجزى العمياء، ولا العوراء، وهى ذاهبة احدى العينين
بكماله، ولا التى ليس لها اذنان، أو احدى الاذنين، ولا مقطوعة الإلية، وإن
كانت صغيرة الأذن جاز، وروى عن محمد مالم يخلق لها اذنان خلقة [يجوز]

٢٧٧١٥:- أخرج أبو داؤد فى سننه عن جابر بن عبد الله قال: ذبح النبى
صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين اقرنين املحين موجوئين- سنن أبى داؤد
الضحايا -باب ما يستحب من الضحايا ٢/٣٨٦ برقم ٢٧٩٥

قول المصنف: والجماء، أخرج الترمذى فى سننه عن على قال: البقرة عن سبعة، قلت:
فإن ولدت قال اذبح ولدها معها قلت: فالعرجاء قال: إذا بلغت المنسك قلت: فمكسورة
القرن قال: لا بأس امرنا، أو أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العينين،
والاذنين- سنن الترمذى الأضاحى -باب الاشتراك فى الأضحية ١/٢٧٦ برقم ١٥٣٩

قول المصنف: والثولاء: نقل التهانوى عن تلخيص الجبير عن الحسن قال: لا بأس أن
يضحى بالثولاء من الثول، وهو الجنون- اعلاء السنن الأضاحى -باب جواز التضحية بالثولاء،
والهتماء، والثراء ١٧/٢٧٨ برقم ٥٥٩٧

٢٧٧١٦:- أخرج أبو داؤد فى سننه حديثاً طويلاً طرفه هذا قال: قلت: فإني اكره انه
يكون فى السن نقص فقال: ماكرهت فدعه، ولا تحرمه على أحد، سنن أبى داؤد، الضحايا-باب
ما يكره عن الضحايا ٢/٣٨٧ برقم ٢٨٠٢، سنن النسائى، الضحايا-باب مانهى عنه من

قال أبو حنيفة رحمه الله يجزيه، وفي الحاوى: ذبح شاة من الاضحية، وفي صيد الاصل انه يجوز، وإذا لم يخلق لها عينان لايجوز. وفي الخانية: ويشترط الكمال فلا يجوز الناقص سواء كان النقصان من حيث السن، أو من حيث الذات.

٢٧٧١٩- وفي الضحايا للحسن بن زياد قال أبو حنيفة جاز، إذا خلقت بلاذنين، وفي زيادات نواذر هشام: قال أبو حنيفة: إذا كان لها اذنان صغيران يجوز بعد أن يسمى اذنًا، وفي الظهيرية: وعن محمد أنه لايجوز.

٢٧٧٢٠- وفي الخانية: وكذا الحولاء يجوز، وهى التى فى عينها حول، وكذا المجزورة، وهى التى جز صوفها.

← وأخرج أبو داود ايضاً حديثاً طويلاً عن يزيد ذومصر طرفه هذا قال اتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت: يا ابي الوليد انى خرجت التمس الضحايا فلم اجد شيئاً يعجبني غير ثراء فكرهتها فما تقول: فقال: افلا جئتني بها قلت: سبحان الله تجوز عنك، ولا تجوز عني قال: نعم، انك تشك، ولاشك. سنن أبي داود، الضحايا- باب ما يكره من الضحايا ٢/ ٣٨٧ برقم ٢٨٠٣

قول المصنف: والعرجاء: أخرج البيهقي فى سننه عن على رضى الله عنه : انه سئل عن البقرة فقال: عن سبعة قال: مكسورة القرن قال: لاتضرك قال: العرجاء قال: إذا بلغت المنسك، امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين، والاذن. السنن الكبرى، الضحايا -باب ماورد النهى عن التضحية به ١٤/ ٢٠٠ برقم ١٩٦٤٠- سنن الترمذى، الأضاحى -باب الاشتراك فى الأضحية ١/ ٢٧٦ برقم ١٥٣٩

قول المصنف: وإذا كانت لاتقوم، ولاتمشى لاتجوز: أخرج النسائي فى سننه عن البراء بن عازب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار باصابعه، واصابعي أقصر من أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير باصبعه يقول: لايجوز من الضحايا العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمریضة البين مرضها، والعجفاء التى لاتتقى، سنن النسائي، الضحايا-باب العجفاء ٢/ ١٧٩ برقم ٤٣٧٨، سنن الترمذى اضاحى -باب ما لايجوز من الاضاحى ١/ ٢٧٥ برقم ١٥٣٠

٢٧٧٢١:- **وفى الظهيرية:** ولا لباس بالحذاء، وهى التى صغير الاظيار، وهى جمع ظئر، وهى الضرع لا التى قطع ضرعها، ولا العجفاء، وهى العوراء، وقيل: المستحسفة العين، وهى التى غارت عينها، وإذا كانت لها إلتة صغيرة خلقة تشبه الذنب قال محمد: تجزئ بمنزلة يخلق مالم يخلق لها احدى العينين، **وفى العتائية:** وعليه الفتوى..

٢٧٧٢٢:- **واما الهتماء،** وهى التى لا اسنان لها فقد روى عن هشام عن أبى يوسف انه لايجوز سواء كانت تعتلف، أو لا تعتلف، فإن بقى بعض اسنانها، إن كانت تعتلف بما بقى من الاسنان جاز وما لا فلا. **وفى جامع الجوامع:** عن أبى حنيفة التى لاسن لها، ولا تعتلف جاز، وإلا فلا، **وفى اليتيمة:** كتبت إلى أبى الحسن على المرغينان، إن كانت تعتلف.

٢٧٧٢٣:- **ولو كانت الشاة مقطوعة اللسان** هل يجوز التضحية بها، فقال: نعم إن كان لا يخل بالاعتلاف، وإن كان يخل به لايجوز التضحية.

٢٧٧٢٤:- **وسئل عمر بن الحافظ عن الاضحية،** إذا كان الذاهب من كل واحد من الاذنين السدس هل تجمع حتى يكون مانعاً على قول أبى حنيفة قياساً على النجاسات فى البدن أم لا يجمع كما فى الخروق فى الخفين؟ قال: لا تجمع، وسئل ايضاً عن قطع لسان الاضحية، وهو اكثر من الثلث هل يجوز الاضحية على قول أبى حنيفة؟ قال: لا.

٢٧٧١٩ ←:- **أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس** رضى الله عنهما أنه كان لا يرى بأساً أن يضحي بالصمعاء قال أبو عبيد: قال الاصمعى الصمعاء هى الصغيرة الاذن- السنن الكبرى ١، الضحايا -باب ماجاء فى الصغيرة الاذن ١٤/ ٢٠٠ برقم ١٩٦٤١

٢٧٧٢١:- **أخرج الطبرانى عن ابن عباس** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايجوز فى البدن العوراء، ولا العجفاء، ولا الجرباء، ولا المصطلمة اطباؤها..

المعجم الاوسط للطبرانى ٢/ ٣٧٤ برقم ٣٥٧٨

ونقل الهيثمى هذا الحديث، وفسر المصطلمة أطباؤها: أى المقطوعة ضرعها

٢٧٧٢٥:- ولا تجزئ العجفاء التى لاتتنقى، وفى الفتاوى العتائية: إلا ان يكون فقيراً، أو نذر بعينه فيجوز، ولا المريضة البين مرضها.

٢٧٧٢٦:- وفى الخانية: ولو كانت مهزولة عند الشراء فسمنت بعد الشراء جاز، ولا الجلالة التى تاكل الجيف، ولا تاكل غيرها.

٢٧٧٢٧:- ولا باس بالشق فى الاذن، والكى، وهى السمة، والثقب فى الأذن وروى أبو سليمان عن محمد لا باس بالمقابلة، وهى التى شق اذنها من قبل وجهها، ولم يصل الشق إلى خلفها، والمدبرة، وهى التى شق اذنها من خلفها، ولم يصل الشق إلى قدامها.

٢٧٧٢٨:- وبالشرقاء، وهى التى قطع من وسط اذنها فنفذ الخرق إلى الجانب الآخر، وفى الفتاوى العتائية: وإن لم يكن لها حافر، وتمشى تجوز.

٢٧٧٢٩:- وإذا ذهب بعض العين الواحدة، أو بعض الاذن الواحدة، أو بعض الإلية، أو بعض الذنب، أو بعض السنام، فإن كان الذاهب كثيراً منع جواز الاضحية، وإن كان الذاهب قليلاً لا يمنع جواز الاضحية، وتكلموا فى الحد الفاصل

٢٧٧٣٥:- أخرج الترمذى عن البراء بن عازب رفعه قال: لا يضحي بالعرجاء بين ضلعها، ولا بالعوراء بين عورها، ولا بالمريضة بين مرضها، ولا بالعجفاء التى لاتتنقى - سنن الترمذى، الأضاحى - باب ما لا يجوز من الأضاحى ١/ ٢٧٥ برقم ١٥٣٠، سنن النسائي ضحايا باب العجفاء ٢/ ١٧٩ برقم ٤٣٧٨

٢٧٧٣٦:- قول المصنف: ولا الجلالة التى تأكل الجيف: أخرج الترمذى عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة، والبانها، سنن الترمذى الأطعمة باب ماجاء فى أكل لحوم الجلالة، والبانها ٢/ ٤ برقم ١٨٨٤، سنن أبى داود، اطعمة، باب النهى عن أكل الجلالة، وألبانها ٢/ ٥٣١ برقم ٣٧٨٥

٢٧٧٣٩:- أخرج الترمذى فى سننه عن على قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي باعضب القرن، والأذن قال قتادة: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب قال: العضب ما بلغ النصف فما فوق ذلك - سنن الترمذى، الأضاحى - باب الاشتراك فى الأضحية ١/ ٢٧٦ برقم ١٥٤٠، سنن أبى داود، الضحايا، باب ما يكره من الضحايا ٢/ ٣٨٨ برقم ٢٨٠٥ - ٢٨٠٦

بين القليل، والكثير فالزائد على النصف كثير بالاجماع؛ واما النصف فظاهر مذهبهما انه كثير، ومادون النصف فوق الثلث فهو قليل عندهما، وعند أبى حنيفة فى ظاهر مذهبه كثير قال أبو يوسف ذكرت قولى لأبى حنيفة فقال: قولى مثل قولك.

٢٧٧٣ :- **وفى الكافى**: وفى تقديره عن أبى حنيفة أربع روايات، وفى ظاهر الرواية عنه الزائد على الثلث كثير، حتى لو كان المقطوع اكثر من الثلث لا يجزيه، وإن كان ثلث، أو أقل يجزيه ، وفى رواية بشر عن أبى حنيفة الثلث كثير، وفى رواية شجاع عن أبى حنيفة الربع؛ لأن للربع حكم الكل، وفى رواية الزائد على النصف، وهو قولهما، **الجامع الصغير الحسامى**: وبه اخذ الفقيه أبو الليث. **وفى الخانية**: وإن كان الذاهب نصفاً فعن أبى يوسف روايتان، والصحيح أن الثلث ، وما دونه قليل، وما زاد عليه كثير، وعليه الفتوى وإنما يعرف ذهاب النصف، أو الثلث من العين بأن يشد المعية بعد ان لا يعتلف الشاة يوماً، أو يومين، ثم يقرب العلف إليها قليلاً ، فإذا راه من موضع علم ذلك المكان، ثم يشد العين الصحيح، ويقرب العلف إلى الشاة قليلاً قليلاً، فإذا راه من مكان علم ذلك المكان ، ثم يقدر ما بين الأولى، والثانية من التفاوت، فإن كان التفاوت بينهما الثلث فقد ذهب الثلث، وبقي الثلثان، وإن كان النصف فقد ذهب النصف، وبقي النصف.

٢٧٧٣١ :- **وفى العتائية**: والشطور لا يجزئ، وهى من الشاة ماقطع اللبن عن احدى ضرعها، ومن الابل، والبقر، إذا انقطع اللبن من ضرعيها ؛ لان لكل واحد منهما اربع اضرع .

٢٧٧٣٢ :- **وفى اليتيمة**: سألت ابافضل عن ذنب البقر، والبعير قول الفقهاء

٢٧٧٣١ :- أخرج الحاكم فى مستدركه عن ابن عباس رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تجوز فى النذر العوارء، والعجفاء، والجزباء، والمصلومة اطاؤها كلها. المستدرك للحاكم اضاحى ٢٦٨٩/٧ برقم ٧٥٣٧

ونقل الهيثمى هذا الحديث، وفسر المصلومة اطاؤها، اى المقطوعة ضروعها.

انه يعتبر الثلث، أو ما فوقه على حسب ما اختلفوا فيه بعد الشعر المسترسل منه من جملة الذنب حتى لو كان ساقطاً بأفة نحو البرد، وغيره بقدر الثلث مع الساقط فى قول من يعتبر الثلث أم لا يعتبر هذه الشعور، ويكون الذنب هو العظم الطويل فقال: لا يعتبر الشعر المسترسل.

٢٧٧٣٣- م: ولا باس بالمهزولة، إذا بقى لها بعض الشحم، فإن لم يبق شيء من ذلك لايجوز [ولا تجزئ] الجدعاء وهى مقطوعة الانف، ولا التى قطع ضرعها، ولا التى ييس ضرعها، ومن المشائخ من يذكر فى هذا الفصل اصلاً، ويقول: كل عيب يزيل المنفعة على الكمال، أو الجمال على الكمال يمنع الاضحية، وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع.

٢٧٧٣٤- وفي الظهيرية: فى المقطعات، ويجوز فى الاضحية العقضاء، وهى التى فى قرننها التواء، وإذا انكسر قرننها فهى قضباء، ولا يجوز الاطباء، وهى الناقة التى عولجت حتى انقطع لبنها ليكون اقوى لها، وفي الخزانة: ولايجوز مقطوع احدى القوائم.

٢٧٧٣٣- أخرج النسائى فى سننه عن البراء بن عازب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار باصابعه، وأصابعى اقصر من اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير باصبعه يقول: لايجوز من الضحايا العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التى لاتنقى. سنن النسائى، الضحايا - باب العجفاء ١٧٩/٢ برقم ٤٣٧٨

قول المصنف: ولا تجزئ الجدعاء: أخرج النسائى فى سننه عن على ابن أبى طالب رضى الله عنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضحى بمقابلة، أو مدابة، أو شرقاء، أو خرقاء، أو جدعاء. سنن النسائى، الضحايا، باب الخرقاء ١٧٩/٢ برقم ٤٣٨١، سنن ابن ماجه، الضحايا - باب مايكره أن يضحى به ٢٢٧/٢ برقم ٣١٤٢

٢٧٧٣٤- أخرج الترمذى عن على قال: البقرة عن سبعة قلت: فإن ولدت قال: اذبح ولدها معها قلت: فالعرجاء قال: إذا بلغت المنسك قلت: فمكسورة القرن فقال: لا بأس امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العينين، والاذنين. سنن الترمذى الأضحى، باب فى الاشتراك فى الأضحية ١/ ٢٧٦ برقم ١٥٣٩ ←

٢٧٧٣٥-م: ثم كل عيب يمنع الاضحية، ففي حق الموسر يستوى ان يشتريها كذلك، أو يشتريها وهى سليمة فصارت معيوبة بذلك العيب لايجوز على كل حال، وفي حق المعسر يجوز على كل حال.

٢٧٧٣٦-م: وفي الظهيرية: ولو كانت الاضحية صحيحة العين عنده فاعورت بعد ما أوجبها على نفسه، أو كانت سميئة فمسها عجف، أو عرج، ذكر فى رواية أبى سليمان إن كان الرجل موسراً لايجوز أن يضحى بها، وإن كان معسراً يجوز، وفي رواية أبى حفص يجوز موسراً كان، أو معسراً. وفي السغناقى: وإن كان الفقير أوجب على نفسه اضحية لم تجز هذه.

٢٧٧٣٧-م: وإن اصابها شئ من العيوب فى اضطرابها حين اضجعها للذبح، وذبحها على مكانها جاز استحساناً، وإذا انفلتت، ثم اخذت، وذبحت روى عن أبى يوسف فى غير رواية الاصول إن أخذت من فور ذلك

← وأخرج الطبرانى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايجوز فى البدن العوراء، العجفاء، ولا الجرباء، ولا المصطلمة اطاؤها- المعجم الأوسط ٣٧٤/٢ برقم: ٣٥٧٨، وفسر الهيثمى المصطلمة اطاؤها اى المقطوعة ضروعها- مجمع الزوائد ١٩/٤

قول المصنف: ولايجوز مقطوع احدى القوائم:

أخرج الحاكم فى مستدركه عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رجلاً قال له أنا نكره النقص فى القرون، والاذن فقال له البراء: اكره لنفسك ما شئت، ولا تحرمه على الناس قال البراء: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اربع لايجزئ فى الضحايا العوراء البين عورها، والمكسورة بعض قوائمها بين كسرها، والمريض بين مرضها، والعجفاء التى لاتتقى المستدرك للحاكم- اضا ح ٢٦٥/٧ برقم: ٧٥٢٧

٢٧٧٣٦-م: أخرج البيهقى فى سننه عن أبى حصين ان ابن الزبير رضى الله عنهما رأى هدايا له فيها ناقة عوراء فقال: إن كان اصابها بعد ما اشتريتموها فامضوها، وإن كان اصابها قبل ان تشتروها فابدلوها- السنن الكبرى، الضحايا، باب الرجل يشتري أضحية ١٤ / ٢٣١ برقم ١٩٧٣٣

٢٧٧٣٧-م: أخرج البيهقى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: اشتريت شاة لأضحى بها فخرجت فاخذ الذئب اليتها فسألت النبى صلى الله عليه وسلم فقال: ضح بها- السن الكبرى، الضحايا -باب الرجل يشتري أضحية ١٤ / ٢٣٠ برقم ١٩٧٣٠

جاز، وإلا فلا، وعن محمد رحمه الله انه تجوز فى الحالين بعد أن يكون التضحية فى وقت الاضحية، وفى العتابية: وعليه الفتوى.

٢٧٧٣٨:- وفى الظهيرية: ولو ذهب عينها الواحدة، أو انكسر رجلها فى معالجة الذبح بان انفلتت الشفرة فعورتها ينظر إن لم يرسلها جاز، وإن ضحى بعد ما ارسلها فى وقت اخر فى يومه ذلك، وفى ايام النحر لم يذكر هذا الفصل فى الاصل: وروى عن أبى يوسف انه تجوز، به أخذ الزعفرانى، وفى الحاوى: وإن اصاب ذلك من غير معالجة لايجوز.

٢٧٧٣٩:- م: ولايجوز شئ من الوحش وبقر الوحش واشباهها وإن الفت وفى المتولد بين الوحش والاهلى يعتبر الام إن كانت وحشية لاتجزئ فى الاضحية، وإن كانت الأم اهلية تجزئ.

٢٧٧٤٠:- وفى العتابية: وكان الاستاذ يقول بان الشاة السمينية العظيمة التى تساوى البقرة قيمة وكماً افضل من البقر؛ لأن جميع الشاة يقع فرضاً بلاخلاف، واختلفوا فى البقرة قال بعض العلماء : يقع سبعها فرضاً، والباقى تطوع.

٢٧٧٤١:- وفى الخانية: عشرة نفر اشترؤا من رجل عشر شياه جملة فقال البائع: بعت هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا: اشترينا فصارت العشرة مشتركة بينهم، واخذ كل واحد منهم شاة، وضحى عن نفسه جاز، فإن ظهر منها شاة عوراء فانكر كل واحد من الشركاء، أن تكون العوراء له لايجوز تضحيتهم.

٢٧٧٤٠:- أخرج الحاكم فى مستدركه عن أبى الاسود السلمى عن ابيه عن جده قال: كنت سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفرة، فادر كنا الأضحى فأمرنا رسول الله فجمع كل رجل منادهما فاشترينا اضحية بسبعة دراهم، وقلنا: يا رسول الله لقد غلبنا بها فقال: إن افضل الضحايا اغلاها، واسمنها قال: ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ رجل برجل، ورجل برجل، ورجل بيد، ورجل بيد، ورجل بقرن، ورجل بقرن، وذبح السابع، وكبروا عليها جميعاً - المستدرک للحاکم، الأضاحى ٢٦٩٦/٧ برقم: ٧٥٦١

٢٧٧٤٢- م: ويجزئ الجاموس فى الاضحية عن سبعة، وفى الحاوى: قال الفقيه: وبه نأخذ، وعن أبى القاسم انه لايجوز.

٢٧٧٤٣- م: والخصى افضل من الفصيل قال الشيخ أبو محمد الحرمسى البقرة افضل من الشاة فى الاضحية إذا استويا فى القيمة؛ لانها اعظم، واكثر، والشاة افضل من سبع بقرة، إذا استويا فى القيمة، واللحم، وإن كان سبع البقرة اكثر لحماً فسبع البقرة افضل، والاصل فى هذا انهما إذا استويا فى اللحم، والقيمة فاطبيهما لحماً افضل، وإذا اختلفا فى اللحم والقيمة فالفاضل أولى، وفى الفتاوى: ولاعبر باللون.

٢٧٧٤٤- م: إذا ثبت هذا فنقول: الفحل بعشرين، وذلك قيمته افضل من خصى قيمته خمسة عشر، وإن كان الخصى اطيب لحماً وإن إستويا فى القيمة والفحل أكثر لحماً، فالفحل أفضل وكذا الكبش، والنعجة إذا استويا فى القيمة، واللحم فالكبش افضل، وإن كانت النعجة اكثر قيمة [أو لحماً] فهو افضل.

٢٧٧٤٥- والذكر من الضان افضل إذا استويا قيمة وكماً، والانثى من البقرة افضل، إذا استويا؛ لانه اطيب لحماً، والانثى من البعير كذلك، والبقرة افضل من ست شياه [إذا استويا] وسبع شياه افضل من البقرة.

٢٧٧٤٦- قلت: الجاموس فى حكم البقرة كما أخرج ابن أبى شيبه عن الحسن انه كان يقول: الجواميس بمنزلة البقر - مصنف ابن أبى شيبه، الزكوة، فى الجواميس تعد فى الصدقة ٦٥ / ٧ برقم ١٠٨٤٨

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى عن يونس حديثاً طويلاً طرفه هذا: وتحسب الجواميس مع البقر فما كان من البقر لتجارة فإنه يقوم قيمة لا يؤخذ على هذا الحساب؛ انما تقوم قيمة فإذا بلغ مائتى درهم ففيها الزكوة - مصنف عبد الرزاق، الزكوة، باب البقر ٢٤ / ٤ برقم ٦٨٥١، والبقرة تجزئ عن سبعة كما أخرج الترمذى عن جابر قال: نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة - سنن الترمذى، الأضاحى، باب الاشتراك فى الأضحية ١ / ٢٧٦ برقم ١٥٣٧

صحيح مسلم، الحج باب الاشتراك فى الهدى ١ / ٤٢٤ برقم ١٣١٨

٢٧٧٤٣- راجع إلى حديث جابر فى تخريج رقم المسئلة ٢٧٧١٥، وإلى تخريج

رقم المسئلة ٢٧٧٤٠

٢٧٧٤٤- راجع إلى تخريج رقم المسئلة ٢٧٧٤٠

٢٧٧٤٦:- **وفى الواقعات:** سبعة من الرجال اشتروا بقرة بخمسين درهماً للاضحية ، سبعة اخرون اشتروا سبع شياه بمائة درهم للاضحية ، وذبحوا تكلموا أن الافضل هو الأول أم الثانى ، والمختار ان الافضل هو الثانى ، وشراء الاضحية بعشرة أولى من أن يتصدق بالف ، **وفى اضاحى الزعفرانى:** البعير افضل من البقرة .

٢٧٧٤٧:- **وفى فتاوى أبى الليث:** شراء الاضحية بثلاثين درهماً شاتان افضل من شراء واحدة [قال: وشراء الواحدة افضل من شراء شاتين بعشرين ؛ لا] بثلاثين درهماً يوجد شاتان على ما يجب من كمال الاضحية فى السن ، والكبر ، ولا يوجد بعشرين كذلك حتى لو وجد كان شراء الشاتين افضل ، ولم يوجد بثلاثين كذلك كان شراء الواحد افضل .

٢٧٧٤٨:- **وفى فتاوى أهل سمرقند:** الافضل أن يضحي الرجل بيده ، إذا

٢٧٧٤٦:- راجع إلى تخريج المسئلة ٢٧٧٤٠

٢٧٧٤٨:- **قول المصنف:** الافضل أن يضحي الرجل بيده: أخرج البخارى فى صحيحه عن انس ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين املحين اقرنين ، ويضع رجله على صفحتهما ، يذبحهما بيده - صحيح البخارى ، الأضاحى ، باب وضع القدم على صفح الذبيحة ٢ / ٨٣٤ برقم ٥٣٤٩ - ف: ٥٥٦٤ ، ٥٣٤٣ ف: ٥٥٥٨

قول المصنف: وإذا استعان بغيره يستحب ان يشهد بها بنفسه:- أخرج الحاكم فى مستدركه عن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا فاطمة قومى إلى أضحتك فاشهديها؛ فإنه يغفر لك عند أول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عملته قولى إن صلاتى ، ونسكى ، ومحياى ، ومماتى لله رب العالمين لاشريك له ، وبذلك امرت ، وانا من المسلمين قال عمران قلت: يا رسول الله هذا لك ، ولاهل بيتك خاصة فاهل ذلك انتم أم للمسلمين عامة ، قال بل للمسلمين عامة - المستدرک للحاکم ، الأضاحى ٧ / ٢٦٨٤ برقم ٧٥٢٤ قديم ٤ / ٢٢٢ المعجم الاوسط للطبرانى ٢ / ٦٠ برقم ٢٥٠٩ - السنن الكبرى ، الضحايا ١٤ / ٢١٨ برقم ١٩٦٩٦ - ١٩٦٩٧

قول المصنف: ويكره ان يذبحها الكتابى: أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنهما انه كره ان يذبح نسكة المسلم اليهودى ، والنصرانى - السنن الكبرى ، الضحايا باب النسكة يذبحها غير مالکها ١٤ / ٢٢٠ برقم ١٩٧٠٣ ←

قدر عليه، وإن لم يقدر فوض إلى غيره، حكى أن ابا حنيفة فعل بنفسه، وفي الزاد: وإن كان لا يحسن الذبح يكره له، وفي الهداية: وإذا استعان بغيره يستحب أن يشهدها بنفسه، ويكره أن يذبحها الكتأبى فلو امره فذبحها جاز، وفي الكافي: ولو امر مجوسياً فذبح اضحيته لم يجز. وفي الزاد: يقول: حين وجهها وجهت وجهي للذي فطر السماوات، والارض حنيفاً مسلماً اللهم منك، ولك عن محمد وأمته بسم الله الله اكبر.

٢٧٧٤٩ - م: ويستحب للمضحى ان يأكل من اضحيته، ويطعم منها غيره،

← قول المصنف: ولو امر مجوسياً فذبح اضحيته لم يجز:

أخرج الدارقطني عن جابر قال: نهى عن ذبيحة المجوسى، وصيد كلبه وطائره. سنن الدارقطني، اشربة وغيرها باب الصيد، والذبائح ١٩٧ / ٤ برقم ٤٧٥٥ وأخرج البيهقي عن الحسن بن محمد ابن الحنيفة قال: كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه، ومن أبى ضربت عليهم الجزية على أن لا تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة، السنن الكبرى للبيهقي، الضحايا باب ما جاء في ذبيحة المجوسى ١٤ / ٢٢١ برقم ١٩٧٠٨

قول المصنف: ويقول حين وجهها:

أخرج أبو داود فى سننه عن جابر بن عبد الله قال: ذبح النبى صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين اقرنين املحين موجوئين فلما وجههما قال: انى وجهت وجهي للذي فطر السموات، والارض على ملة ابراهيم حنيفاً، وما انا من المشركين ان صلاتى، ونسكى، ومحياى، ومماتى لله رب العالمين لاشريك له، وبذلك امرت وأنا من المسلمين اللهم منك، ولك عن محمد، وأمته بسم الله والله اكبر ثم ذبح - سنن أبى داود، الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا ٢ / ٣٨٦ برقم ٢٧٩٥

٢٧٧٤٩ - م: أخرج مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا اهل المدينة لا تاكلوا لحم الأضاحى فوق ثلاث، وقال ابن مثنى ثلاثة ايام فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لهم عيالا وحشماً وخدماء فقال: كلوا، واطعموا، واحبسوا وادّخروا.

وأخرج أيضاً حايثاً طويلاً طرفه هذا: فكلوا احبسوا وادّخروا، وتصدّقوا - صحيح مسلم، الأضاحى، بيان ما كان النهى عن اكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث الخ ٢ / ١٥٨ برقم ١٩٧٣ - ١٩٧١

وإن اكل الكل [أو اطعم الكل] كان جائزاً واسعاً، ويجوز أن يعطى منه الغنى، والفقير ويهب منه [ماشاء] لغنى، أو فقير، أو مسلم، أو ذمى، ولا بأس بأن يجبس المضحى لحملها، ويدخر كم شاء من المدة، والصدقة افضل إلا أن يكون الرجل ذا عيال، فإن الافضل له أن يدعه لعياله، ويوسع به عليهم.

٢٧٧٥٠:- روى بشر بن الوليد عن أبى يوسف فى رجل له تسعة من العيال، وهو العاشر فضحى بعشر من الغنم عن نفسه، وعن عياله، ولا ينوى شاة بعينها لكن ينوى العشرة عنهم، وعنه جاز فى الاستحسان، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله.

٢٧٧٥١:- وفى السراجية: الأفضل أن يتصدق بثلاث الاضحية، ويتخذ الثلاث ضيافة للإقارب، والجيران، ويدخر الثلث الباقي، وإن لم يتصدق بشيئ فلا بأس، ولا بأس بأن هدى الاغنياء. وفى الكافى: ويستحب أن لا ينقص الصدقة من الثلث.

٢٧٧٥٢:- الغيائية: يطعم منها ماشاء للغنى، والفقير، والمسلم، والذمى، فإن اكل الكل فهو جائز، وفى الفتاوى العتائية: ويستحب له أن يتصدق بثلاثة، والاحب بالثلثين، وإن كان فقيراً ذاعيال فالافضل أن يأكله هو وعياله، ولا يبيع شيئاً منه.

٢٧٧٥١:- أخرج البيهقى عن علقمة قال: بعث معى عبد الله بن مسعود بهدى تطوعاً فقال لى: كل انت واصحابك ثلثا، وتصدق بثلث، وابعث إلى أهل أخى عتبة ثلثا. السنن الكبرى، الحج، باب الأكل من الضحايا، والهدايا ٨/ ٣٢ تحت رقم ١٠٣٧٢ ونقل ابن حزم عن ابن مسعود رضى الله عنه: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأكل منها ثلثا، ونتصدق بثلثها، ونطعم الجيران ثلثها. المحلى الأضاحى ٤٩/ ٦ تحت رقم

٢٧٧٥٣:- وفي السغناقي: هذا الذى ذكره فى اضحية بدون النذر، وفى

الاضحية المنذورة سواء كانت من الغنى، أو الفقير فليس لصاحبها أن ياكل، ولا ان
يوكل الغنى.

٢٧٧٥٣:- أخرج البخارى عن ابن عمر تعليقا: لا يؤكل من جزاء الصيد، والنذر،

ويؤكل مما سوى ذلك - صحيح البخارى، المناسك ٢ / ٢٣٢ تحت باب واذ بوأنا لابراهيم،
ونقل التهانوى عن ستن سعيد بن منصور عن عطاء: لا يؤكل من جزاء الصيد، ولا مما يجعل
للمساكين من النذر وغير ذلك، ولا من الفدية، ويؤكل مما سوى ذلك - اعلاء السنن، الحج
باب ما يستحب الأكل من لحوم الهدايا ١٠ / ٥١٧ برقم ٣٠٢٣

شبير أحمد القاسمى الجامعة القاسمية الشهيرة بالمدرسة شاهی مرادآباد الهند

الفصل السادس فى الانتفاع بالاضحية

٢٧٧٥٤- قال: ويكره له أن يحلب الاضحية ويجز صوفها قبل الذبح، ويتنفع به، فإن فعل ذلك تصدق بها، من اصحابنا من قال بان هذا فى الشاة التى أوجبها وليست بواجبة كالمعسر إذا اشترى اضحية فاما الموسر إذا عين اضحية فلا باس بالحلب، والجز؛ لأن الوجوب لم يتعين فيها؛ وإنما هو واجب فى ذمته، ويسقط عنه بالذبح فقبل الذبح صارت هذه وغيرها سواء. **وفى الغياثة:** وفى جز صوفها الموسر، والمعسر الذى اشتراها للاضحية سواء، وهو الصحيح.

٢٧٧٥٥- م: قال: وإذا ذبحها فى وقتها جاز له أن يحلب لبنها، أو يجز صوفها ويتنفع به، وإن كان فى ضرعها لبن، وهو يخاف ينضح ضرعها بالماء البارد ليتقلص اللبن فلا يتأذى به إلا ان هذا ينفع، إذا كان بقرب من أيام النحر؛ فأما إذا كان بالبعد فلا يفيد هذا؛ لان اللبن ينزل ثانياً بعد ما يتقلص، ولكن ينبغى أن يحلبها، ويتصدق باللبن كالهدي، إذا عطبت قبل ان يبلغ محله، فإن عليه ان يذبحها ويتصدق بلحمها، قال البقالى فى كتابه: وما اصاب من لبنها تصدق بمثله، أو قيمته، وكذا الارواث إلا أن يعلفها بقدرها.

٢٧٧٥٦- ويجوز الانتفاع بجلد الاضحية، وهدى المتعة، والتطوع بأن يتخذها فرواً، أو بساطاً، أو جراباً، أو غربالاً، أو نطعاً، وله ان يشتري به متاع البيت كالغربال، والمنخل، والفرو، والكساء والخف، **وفى السراجية:** واللبد، والفاس.

٢٧٧٥٤- أخرج البيهقى فى سننه عن مغيرة بن خذف العيسى قال: كنا مع عليّ رضى الله عنه بالرحبة فجاء رجل من همدان يسوق بقرة معها ولدها فقال: انى اشتريتها اضحى بها، وإنها ولدت قال: فلا تشرب من لبنها إلا فضلاً عن ولدها، فإذا كان يوم النحر فانحرها، وولدها عن سبعة السنن الكبرى، الضحايا باب ما جاء فى ولد الأضحية ولبنها.

٢٧٧٥٧-م: وكذلك لا يشتري به اللحم ، ولا لباس ببيعة بالدرهم ليتصدق بها ، وليس له أن يبيعها بالدرهم لينفقه على نفسه ، وفي الخانية: أو عياله ، م: ولو فعل ذلك تصدق بثمانها .

٢٧٧٥٨-م: وفي الظهيرية: [ولو ادخل جلد الاضحية في قرطالة ، أو جعله جراباً] ان استعمل الجراب في اعمال منزلة جاز ، ولو آجر لا يجوز ، وعليه أن يتصدق بالاجر ، ولو اعار جاز ، ولو جعلها قرطالة إن استعملها في منزله ، أو اعار جاز ، وإن اجرها يطيب له الاجر قالوا: ينظر ان كان القرطالة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر ، وإن كانت خلقاً ، أو منخرقاً يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما إذا اجرها بدانقين يلزمه التصديق بدانق لان القرطالة إذا كان جديدة لا يحتاج في الانتفاع بها إلى الجلد فيكون الجلد تبعاً ، ويكون كل الاجر بازاء القرطالة [أما إذا كانت خلقاً يحتاج في الانتفاع بها إلى الجلد ، فكان نصف الاجر للقرطالة] والنصف الآخر للجلد ، والقرطالة الكوارة .

٢٧٧٥٦-م: أخرج احمد في مسنده حديثاً طويلاً طرفه هذا : ولا تبيعوا الحوم الهدى ، والاضاحى فكلوا ، وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ، ولا تبيعوها ، وإن اطعتم من لحمها فكلوا إن شئتم . مسند احمد قديم ١٥/٤ جديد برقم ١٦٣١٢

ونقل ابن حزم عن ابي ظبيان فقلت لابن عباس: كيف نصنع باهاب البدن قال: يتصدق به ، ويتنفع به ، وعن عائشة ام المؤمنين أن يجعل من جلد الاضحية سقاء ينبذ فيه ، وعن مسروق انه كان يجعل من جلد اضحية مصلى يصلى فيه ، وصح عن الحسن البصري: انتفعوا بمسوك الاضاحى ، ولا تبيعوها . المحلى لابن حزم الأضاحى ٥٢/٦ تحت رقم المسئلة ٩٨٦

٢٧٧٥٧-م: أخرج الحاكم في مستدركه عن ابي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من باع جلد اضحيته فلا اضحية له . المستدرک للحاكم ، التفسير .

٢٧٧٥٩- وفي الخانية: وإذا اخذ شيئاً من الصوف في طرف من اطراف

الاضحية للعلامة في ايام النحر لايجوز له أن يطرح ذلك الصوف، ولا يهب لاحد بل تصدق بذلك الصوف، والشعر على الفقراء.

٢٧٧٦٠- م: ولو اراد بيع لحم الاضحية ليتصدق بثمانها ليس له

ذلك، وليس له في اللحم، إلا ان يطعم، أو ياكل، فصار حاصل الجواب في الجلد انه لو باعه بشيء ينتفع به بعينه يجوز، ولو باعه بشيء لا ينتفع به إلا بعد استهلاكه [لايجوز] وفي اللحم لايجوز اصلاً سواء باع بشيء ينتفع به، أو باع بشيء لا ينتفع به، وفي الكافي: كالخل، والملح لايجوز، وفي الغيائية: هو المختار، الا بعد استهلاكه.

٢٧٧٦١- ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الاضحية ان الجواب في

اللحم كالجواب في الجلد، إن باعه بشيء ينتفع به بعينه يجوز، وفي الغيائية: هو المختار، ويتايد هذا القول بما روى ابن سماعة في نوادره عن محمد أنه لو اشترى باللحم ثوباً فلا بأس بلبسه، وفي الفتاوى العتائية: وقيل: يجوز بيعه بما يוכל، وقيل في نذره الاضحية لايجب التصديق.

٢٧٧٦٢- وفي الظهيرية: ولو اشترى بجلد الاضحية شيئاً من الحبوب

لايجوز، ولو اشترى بلحمها حلواً وكذلك لو اشترى بلحمها لحماً جاز، وفي رواية عن محمد جواز الكل، والاصل في هذا الفصل أنه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول، وبيع المأكول بالمأكول ولايجوز بيع غير المأكول بالمأكول، ولا يبيع المأكول بغير المأكول.

٢٧٧٦٣-: ولو اراد ان يعطى الجزار، أو الذابح اجرته من لحمها لا يجوز،
وفى الظهيرية: ولا يعطى جلد الاضحية، ولا لحمها اجرة الذابح، والسلاخ.
 ٢٧٧٦٤- م: وإذا اشترى بقرأ، أو بغيراً، وأوجبه للاضحية كره له
 ركوبه واستعماله، وإن فعل ذلك، ونقص تصدق بقدر مانقصه، وإن اجره
 تصدق بأجره **وفى السراجية:** لو اشترى بقرة فاوجبها اضحية يستحب ان
 يجللها، أو يقلدها، وإذا ذبحها تصدق بقلائدها.

٢٧٧٦٣-: أخرج مسلم فى صحيحه عن عليّ قال: امرنى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن أقوم على بدنه، وأن اتصدق بلحمها، وجلودها، واجلّتها، وأن لا اعطى الجزار منها،
 وقال: نحن نعطيّه من عندنا. صحيح مسلم، الحج باب الصدقة بلحوم الهدايا، وجلودها
 وجلالها ٤٢٣/١ برقم ١٣١٧
 وأخرج البخارى نحوه عن عليّ رضى الله عنه، المناسك باب يتصدق بجلود الهدى
 ٢٣٢/١ برقم ١٦٨٦

٢٧٧٦٤-: أخرج مسلم فى صحيحه عن ابى الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله سئل عن
 ركوب الهدى فقال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: اركبها بالمعروف، إذا جئت إليها
 حتى تجد ظهراً. صحيح مسلم، الحج، باب جواز ركوب البدنة ٤٢٦/١ برقم ١٣٢٤
 وأخرج محمد عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال: إذا اضطرت إلى بدنتك فاركبها
 ركوباً غير قاذح، موطأ محمد، الحج باب الرجل يسوق بدنته فيضطر إلى ركوبها ٢٠٥
قول المصنف: لو اشترى بقرة فاوجبها أضحية: أخرج البخارى فى صحيحه عن
 عائشة قالت: فتلّ قلائد هدى النبى صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها، وقلدها، أو قلدتها،
 ثم بعث بها إلى البيت، وأقام بالمدينة فما حرم عليه شئ كان له حلّ. صحيح البخارى،
 المناسك باب اشعار البدن. ٢٣٠/١ برقم ١٦٦٨ ف: ١٦٩٩

وأخرج البيهقي عن عبد الله بن عمر: انه كان يجلل بدنه بالقباطي، والا نمط،
 والحلل، ثم يبعث بها إلى الكعبة، فيكسوها أيّاه. السنن الكبرى، الحج، باب تجليل
 الهدايا ١٤/٨ برقم: ١٠٣١٦

قول المصنف: وإذا ذبحها تصدق بقلائدها: أخرج مسلم فى صحيحه عن عليّ قال:
 امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه، وان اتصدق بلحمها وجلودها،
 واجلّتها، وان لا اعطى الجزار منها، وقال: نحن نعطيّه من عندنا. صحيح مسلم، الحج باب
 الصدقة بلحوم الهدايا، وجلودها، وجلالها ٤٢٣/١ برقم ١٣١٧ ←

٢٧٧٦٥-م: وإذا اشترى بقرة، وأوجبها اضحية فولدت ولداً ذبحها وولدها معها، ومن المتأخرين من قال: لا يجب عليه ان يذبح الولد مع الام، ومن اصحابنا من قال: ما ذكر من الجواب في الكتاب انه يذبح الولد مع الام محمول على الاضحية التي وجبت بالايجاب بان كان صاحبها معسراً؛ فأما إذا اشترى، وهو موسر فولدت لا يجب ذبح الولد؛ لان الحق غير متعلق بهذا العين، فإن ذبح الولد يوم الاضحى قبل الام، أو بعدها جاز، وإن لم يذبحه، وتصدق به حياً يوم الاضحى اجزأه هكذا ذكره الزعفراني.

٢٧٧٦٦- وعن محمد في المنتقى: أنه لو تصدق بالولد حياً في ايام الاضحى فعليه ان يتصدق بقيمته، فإن باع الولد في ايام الاضحى تصدق بقيمته، فإن لم يبعه، ولم يذبحه حتى مضت ايام النحر فعليه أن يتصدق بالولد حياً.

٢٧٧٦٧- وفي الفتاوى العتائية: وروى انه لو لم يتصدق به في ايام النحر ايضاً، ولم يذبحه ان لم يبلغ الذبح، فإن بلغ الذبح بان اشترى اضحية قبل ستة اشهر بايام النحر فولدت ولداً يذبحها مع الام بالاتفاق.

٢٧٧٦٨- وإذا ذبح الولد مع الام ياكل من الام، وهل ياكل من الولد؟ ذكر الصدر الشهيد في الاضاحي انه ياكل من الام، وروى عن ابي حنيفة: انه لا ياكل، ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الاضحية، ذكر الزعفراني هذه المسألة في اضاحيه، وقال في موضع ياكل، وفي الحاوي: لا ياكل من الولد بل يتصدق به، وإن اكل منه تصدق بقيمة ما أكل، وإن تصدق بولدها حياً احب إلى.

٢٧٧٦٩- وفي الخانية: ولو ولدت ولداً يكون ولدها اضحية، ولو باعها يجوز بيعها في قول ابي حنيفة، ومحمد الا انه يكره، وقال ابو يوسف لا يجوز بيعها، وهي كالوقف، وفي السراجية: ولد الاضحية لا يجز صوفها، ولا شعرها كالام.

الفصل السابع فى التضحية

عن الغير، وفى التضحية بشاة الغير عن نفسه

٢٧٧٧٠- فى فتاوى ابي الليث: إذا ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمر ذلك

الغير، أو بغير أمره لاتجوز، وإذا ضحى الرجل ببقرة عن نفسه، وعن أولاده، فإن كانوا صغاراً أجزأهم، وفى الخانية: عند أبى حنيفة، وأبى يوسف، وإن كانوا كباراً، إن فعل بامرهم فكذلك، وإن عدم الأمر لم يجز، وفى الخانية: فى قولهم جميعاً، وعن أبى يوسف انه يجوز عن البنين البالغين، وعن العيال بامرهم، وبغير امرهم استحساناً، وقال الزعفرانى: عندنا لايجوز، ولعل أباً يوسف ذهب إلى أن العادة جرت من الاب فى كل سنة صار كالاذن من الأولاد البالغين، والعيال للاب استحساناً، فإن كان على هذا الوجه، فالذى يستحسن ابو يوسف مستحسن، فهذه المسألة نص، وتعليلها دليل على التضحية عن الغير بأمره يجوز.

٢٧٧٧١- وفيه أيضاً: سئل عمن يضحى عن الميت، قال: يصنع به كما

يصنع بأضحيتيه يريد به أنه يتناول من لحمه كما يتناول من لحم اضحيتيه، فقيل له أتصير عن الميت، قال: الاجر للميت، والملك للمضحى، وبه قال سلمة وابن مقاتل وابو مطيع، وقال عصام يتصدق بالكل، وفى الكبرى: المختار انه لايلزمه.

٢٧٧٧٠- قول المصنف: وإذا ضحى الرجل ببقرة عن نفسه، وعن أولاده: أخرج

عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عمر: انه كان لايضحى عن حبل، ولكن كان يضحى عن ولده الصغار، والكبار، ويعق عن ولده كلهم. مصنف عبد الرزاق، المناسك، باب الضحايا ٣٨٠/٤ برقم ٨١٣٦.

٢٧٧٧١- أخرج الترمذى فى سننه عن علىّ انه كان يضحى بكبشين احدهما عن

النبي صلى الله عليه وسلم، والاخر عن نفسه، فقيل له قال: أمرنى به يعنى النبي صلى الله عليه وسلم فلا ادعه ابدأ. سنن الترمذى، الأضاحى، باب فى الأضحية بكبشين ١/٢٧٥ برقم ١٥٢٨ سنن أبى داود، الضحايا، باب فى الأضحية عن الميت ١/٣٨٥ برقم ٢٧٩٠ ←

٢٧٧٧٢:- وفي فتاوى الفضلى: أنه سئل عن الاضحية عن الميت بغير أمره، قال رأيت من علمائنا أنه لا يتناول، وفي الكبرى: وهو المختار، والرواية في الاجناس، وصورتها نحروا ناقة عن سبعة واحد هم ميت ذبح عنه ورثته قال: نصيب الستة يأكلون، ونصيب الميت يتصدق به، ولا يأكل ورثته، قال القاضى ركن الاسلام على السغدى وعن مشائخنا ببلخ أنه يتناول منه وهو اشارة إلى المسالة المتقدمة، وبه أخذ الصدر الشهيد، وفي واقعاته، وفي الكبرى: وهو المختار.

٢٧٧٧٣:- ولو كان الذبح بأمر الميت قال: لا يتناول من لحمه، ومن مشائخنا ببلخ أنه يتناول، قال الصدر الشهيد رحمه الله، والمختار أنه لا يتناول من لحمه، قال خلف: سألت محمداً رحمه الله عن الاضحية عن الميت أهى أفضل أم الصدقة قال: لو تصدق بجميعها فالاضحية، والا فالصدقة افضل وفي السراجية: وفي المتفرقات، التضحية عن الميت أفضل من أن يتصدق بالاضحية كلها، وإذا أوصى بأن يضحي عنه؛ فإنه يقع على الشاة م: وفي فتاوى ابى الليث: سئل أبو نصر عن ضحى، وتصدق بلحمه عن أبويه قال: يجوز، وفي فتاوى آهو: ضحى عن أبويه يجوز له تناول منة عند عامة مشائخ بلخ، وعند مشائخ بخارى لا يحل وهو اختيار الفضلى.

٢٧٧٧٤:- م: رجل ذبح اضحية غيره بغير أمره صريحاً ففى القياس هو ضامن لها، ولا يجزئ الامر عن اضحيته، وفي الاستحسان لاضمان، ويجزئ عن

← وأخرج احمد فى مسنده عن ابى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين اقرنين أملحين، فإذا صلى، وخطب الناس أتى باحدهما، وهو قائم فى مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة، ثم يقول: اللهم ان هذا عن امتى جميعا ممن شهد لك بالتوحيد، وشهد لى بالبلاغ، ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه، ويقول: هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهما جميعا المساكين، ويأكل هو، وأهله منهما فمكنا سنين ليس رجل من بنى هاشم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وسلم والغرم. مسند احمد قديم ٦/ ٣٩١ جديد برقم ٢٧٧٣٢.

اضحية الامر اطلق المسألة فى الاصل، وقيدھا فى الاجناس بما إذا اضجعھا صاحبھا للأضحية، وفى العتابة: والأول هو المختار.

٢٧٧٧٥:- وعلى هذا لو أن رجلين غلطا، فذبح كل واحد منهما اضحية صاحبہ يجوز لكل واحد منهما استحساناً، ويجعل كل واحد منهما ذابحاً اضحية صاحبہ بأمره دلالة فيجوز عن كل واحد منهما اضحية، ويأخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبہ، فإن كانا قد اكلا، ثم علما فليحلل كل واحد منهما صاحبہ، ويجزئھما، وإن تشاحا بعد ذلك ضمن كل واحد منهما لصاحبہ قيمة شاتہ، وقال: يتصدق كل واحد منهما بتلك القيمة، إن كان قد انقضت ايام النحر.

٢٧٧٧٦:- وفى فتاوى آھو: رجلان ربطا اضحيتهما فى مربوط، ثم غلطا فتنازعا فى واحدة كل واحد منهما يدعيھا، ولا يدعى الأخرى يقضى بالذى تنازعا فيها بينهما نصفين، ولا تجوز الاضحية عنھما، وقال بعضھم: يجوز عنھما جميعاً؛ لان زعم كل واحد منهما أن الشاة كلها له، والصحيح هو الأول، والذى لم يتنازعا فيها لبيت المال؛ لأنه مال ضائع، ولا يدعيه واحد، ولو كانت ابلاً، وبقراً جازت الاضحية عنھما جميعاً، وكذلك إذا ربط ثلاثة أضحية فى رباط واحد، ثم وجدوا بواحدة عيباً يمنع جواز التضحية، وانكر كل واحد ان يكون له المعيبة، وتنازعا فى الآخرين فالمعيبة لبيت المال، ويقضى بالآخرين بينهم اثلاثاً.

٢٧٧٧٧:- وفى الظهيرية: رجل اشترى شاة شراء فاسداً، فذبحھا عن الاضحية جاز، والبائع بالخيار، فإن ضمنه قيمتها حية فلا شئ على المضحى [وإن اخذھا مذبوحة قيل: على المضحى أن يتصدق بقيمتھا حية، وقال بعضھم: ليس على المضحى] ان يتصدق بأكثر من قيمتها مذبوحة، وهو الصحيح، وإن لم يأخذھا مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التى وجبت عليه أو [باعھا] بتلك القيمة لا يتصدق بشئ.

٢٧٧٧٨:- وفى شرح الطحاوى: وكذلك لو وهب هبة فاسدة، فضحى بها

فالواهب بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها حية، ويجوز الاضحية، وياكل منها، وإن شاء استردها، واسترد النقصان، ويضمن الموهوب له قيمتها، فيتصدق بها إذا كان بعد مضى وقت الاضحية، وكذلك مريض وهب شاة في مرضه لرجل عليه دين مستغرق فضحى بها، فالغرماء بالخيار إن شاءوا استردوا عينها، وعليه أن يتصدق بقيمتها، وإن شاءوا ضمنوه قيمتها، وتجوز الاضحية.

٢٧٧٧٩- م: وفي فتاوى اهل سمرقند: رجل اشترى خمس شياه في ايام الاضحية، وأراد أن يضحى بواحدة منها، إلا أنه لم يعينها، فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحى بغير امره بنية اضحيته [يعنى بنية اضحية] صاحب الشاة فهو ضامن.

٢٧٧٨٠- وفي المتنقى: رجل غصب اضحية غيره، وذبحها عن نفسه، وضمن القيمة لصاحبها اجزأه ما صنع، والذبح يخالف الإعتاق، فإن الغاصب، إذا اعتق ثم ملكه باداء الضمان لا ينفذ، وعن ابى يوسف انه لا يجزیه الذبح عن نفسه، وقاسه بالإعتاق، وهكذا روى ابن رستم عن محمد رحمه الله: هذا إذا ضمن الغاصب قيمتها للمالك، وإن اختار المالك اخذها مذبوحة فعلى الذابح ان يعيد الذبح بلاخلاف، ولو كان مكان الغصب مستودعاً، وباقي المسألة بحالها لا يجزيه عن اضحيته اخذها المالك مذبوحة، أو ضمنه قيمتها، وذكر شيخ الاسلام فى مسألة المودع [إذا باع] الودیعة مايدل على الجواز، ولو كان مكان الغصب استحقاقاً، فإن ضمنه صاحبها قيمتها ذكر الزعفرانى فى اضاحیه أنه [يجوز بلاخلاف، وذكر الناطفى فى اجناسه فصل الاستحقاق، ونص أنه] يجزيه فى قول ابى حنيفة، وابى يوسف.

٢٧٧٨١- وفي الظهيرية: وقيل فى شاة الودیعة، إذا اخذها بنية الذبح، وربط قوائمها، وجرها المذبح تجوز؛ لأن الملك يثبت مستنداً إلى زمان الربط، والجر إلى المذبح، والذبح كان بعده فحصل الذبح على ملكه فيجوز.

٢٧٧٨٢- م: وفي اضاحى الزعفرانى: إذا غصب الرجل اضحية الغير،

وذبحها عن نفسه متعمداً لذلك فصاحب الاضحية بالخيار إن شاء ضمن الذابح قيمتها، وإن اخذها مذبوحة، وأياً ما اختار لا يجوز عن صاحبها، وقال محمد بن مقاتل الرازى: إن ضمنه لا يجزيه، وإن اخذها مذبوحة يجزيه، وهذا قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، ومحمد رحمهم الله.

٢٧٧٨٣:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو ذبح شاة غيره عن نفسه بغير أمره جاز عن الذابح إن ضمن، فإن أخذ اللحم منه لم يجز.

٢٧٧٨٤:- **وفى الصيرفية:** إذا ضحى المرتهن الشاة المرهنة لا يجوز، وقال القاضى جمال الدين: يجوز، ولو ضحى بها الراهن يجوز.

٢٧٧٨٥:- **جامع الحوامع:** اشترى شاة بثوب فذبح للاضحية، أو غيره فاستحق الثوب، أو رد بعيب، وضمنه جاز، يتصدق باكثر من قيمة الثوب، والشاة كذا نقلت.

٢٧٧٨٦:- **م:** وعن نصير فيمن دعى قصاباً ليضحى عنه فضحى القصاب عن نفسه قال: هى للأم، ابن سماعة عن محمد أمر رجلاً أن يذبح شاة له فلم يذبحها المأمور حتى باعها الأمر، ثم ذبحها فالمأمور ضامن، ولا يرجع بما ضمن على الأمر علم بالبيع، أو لم يعلم.

٢٧٧٨٧:- **وفى الاجناس:** ابن سماعة عن أبى يوسف إذا امر الرجل غيره بذبح شاة، وقد كان الأمر باعها فذبحها المأمور، وهو يعلم بالبيع، فإن للمشتري أن يدفع الثمن، ويتبع الذابح فيضمنه قيمتها، ولم يكن للذابح أن يرجع على الأمر [قال: ولو كان لا يعلم بالبيع] لم يكن للمشتري أن يضمنه القيمة.

٢٧٧٨٨:- **وفيه أيضاً:** اشترى اضحية، وأمر غيره بذبحها فذبحها، وقال: تركت التسمية عمداً ضمن الذابح قيمة الشاة، فبعد ذلك ينظر إن كان أيام النحر قائمة يشتري بقيمتها أخرى، ويضحى بها، ويتصدق بلحمها، ولا ياكل، وإن لم تكن باقية يتصدق بالقيمة على المساكين.

٢٧٧٨٩:- **الظهيرية:** ثلاثة نفر اشتروا ثلاث شياه ثم اختصموا، وقالوا إن هاتين الشاتين ليستا لنا، وادعى كل واحد الشاة الثالثة، قال الشيخ محمد بن الفضل يصرف الشاتان إلى بيت المال، ويتصدق بثنهما، فإن اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه، ثم اشكل عليهم عند الذبح، قال الشيخ الامام هذا ينبغي أن يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز، ولو ذبح شاة غيره بأمره جاز.

٢٧٧٩٠:- رجل أراد أن يضحى فوضع صاحب الشاة يده على السكين مع يد القصاب تعاوناً على الذبح، قال الشيخ هذا يجب على كل واحد منهما التسمية، حتى لو ترك احدهما لا يجوز.

٢٧٧٩١:- **وفى الكبرى:** امر رجلاً أن يذبح الشاة فلم يذبحها حتى باعها الأمر من ثالث، ثم ذبحها المامور ضمن؛ لأنه ذبح شاة الغير بغير امره، ولا يرجع على الأمر علم بالبيع، أو لم يعلم؛ أما إذا علم فظاهرٌ وأما إذا لم يعلم فلأنه ماغرّه؛ لأنه حين أمره كان الشاة له.

الفصل الثامن

فيما يتعلق بالشركة فى الضحايا

٢٧٧٩٢:- الشاة لاتجزئ إلا عن واحد ، وإن كانت عظيمة، والبقر، والبعير كل واحد منهما يجزئ عن سبعة إذا كانوا يريدون بها وجه الله اتفقت جهات القرية، أو اختلفت، وقال زفر: إذا اختلف جهات القرب لا يجوز.

٢٧٧٩٣:- وفي الكافى: وقال مالك رحمه الله: البدنة تجوز عن اهل بيت واحد سبعة كانوا، أو اكثر، ولا تجوز عن اهل بيتين، وإن كانوا اقل من سبعة، م: وإن كان احدهم يريد اللحم لم يجز عن واحد منهم، والتقدير بالسبع يمنع الزيادة، ولا يمنع النقصان.

٢٧٧٩٤:- وفي الفتاوى العتائية: ولو ضحى بعض الشركاء عن ميت، أو عن أم ولده الميتة، أو الحية، أو عن مملوكه، أو عن ولده الصغار جاز، وكذا قيل عن الحمل، وفي جامع الجوامع: ولو كان احدهم صبياً جاز، وإن كان كافراً لا.

وفي الفتاوى العتائية: وعن ابن سلام إذا قال: اللهم انى اضحى هذه الشاة عن نفسى، وولدى لم يجز.

٢٧٧٩٢:- نقل الترمذى قول ابن المبارك: وقال بعض من أهل العلم لاتجزئ الشاة إلا عن نفس واحدة ، وهو قول عبد الله بن المبارك، وغيره من أهل العلم. سنن الترمذى. الأضاحى باب ماجاء ان الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت ١/ ٢٧٧ تحت رقم الحديث ١٥٤١ - وأخرج ايضاً عن جابر قال: نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة. سنن الترمذى، الأضاحى باب الاشتراك فى الأضحية ١/ ٢٧٦ برقم ١٥٣٨ - صحيح مسلم، الحج ١/ ٤٢٤ برقم ١٣١٨

ونقل ابن حزم عن الشعبي قال: ادركت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وهم متوافرون كانوا يذبحون البقرة، والبعير عن سبعة - المحلى، الأضاحى ٦/ ٤٧ تحت المسئلة ٩٨٤

٢٧٧٩٥:- م: وإذا اشترى الرجل بقرة، أو بعيراً يريد ان يضحى بها عن نفسه، ثم اشترك فيها ستة بعد ذلك، القياس أن لا يجزيهم، ويصير الكل لحماً، وفى الاستحسان يجزيهم؛ لأن البقرة قائمة مقام سبع شياه، وكذلك البدنة فصار شرائها بنية الاضحية كشراء سبع شياه.

٢٧٧٩٦:- ومن اشترى سبع شياه بنية الاضحية، ثم باع ستاً منها، وضحى بالسابعة، وضحى المشترون بالسبع جاز عن الكل.

٢٧٧٩٧:- ومن اشترى بقرة بنية الاضحية، ثم باع ستة اسباعها من ستة يريدون القرية فذبحوها جاز عن الكل، فإذا جاز عنه، وعن شركائه هل يلزمه الذبح بستة الاسباع التى باعها مابقى الوقت، والتصدق بقيمتها بعد فوات الوقت؟ لم يذكر هذا الفصل فى الكتاب، قال شيخ الاسلام المعروف بنخواهرزاده رحمه الله: حكى عن مشائخ بلخ انهم قالوا: عليه الذبح بستة اسباع بقرة مثل الأولى فى القيمة يشتري مع غيره فيذبح، أو يشتري ست شياه، فيذبح إن كانت قيمتها ست اسباع البقرة غنياً كان، أو فقيراً.

٢٧٧٩٨:- ولو اشترى سبع شياه بنية الاضحية، ثم باع ستاً منها؛ فانه يلزمه الذبح بمثل ذلك غنياً كان، أو فقيراً مابقى الوقت، والفقير إذا اشترى سبع شياه بنية الاضحية، وباع ستاً منها؛ فانه يشتري ستة مثلها، ويذبحها مادام الوقت باقياً، وإن مضى الوقت يتصدق بقيمتها كذا هنا، قال: ولو فعل ذلك قبل الشراء كان احسن. وفى مناسك الحسن: لا يسعه ان يشركهم فيها بعد الشراء، إلا أن يريد حين اشترى أن يشركهم فيها [فلا باس بذلك، وعن ابى يوسف لا ارى بأساً فيما، إذا نوى حين اشترى أن يشركهم]، ولا احفظ فيه رواية عن ابى حنيفة ولو لم ينو أن يشاركهم فقد كرهه ابو حنيفة وهو قول ابى يوسف.

٢٧٧٩٩:- وفى التجريد: هذا إذا كان غنياً؛ أما الفقير إذا أوجب بالشراء فلا يجوز أن يشرك فيها، وقيل فى الغنى، إذا اشرك فيها بعد ما اشترى بها أنه يتصدق بالثمن.

٢٧٨٠٠- وفى الفتاوى العتائية: ولو اشترك خمسة فاشرك الاربعة رجالاً

فى نصيبهم جاز؛ لأن لكل واحد اكثر من السبع، ولو اشتراها ثلاثة، واشرك واحد رجالاً فى نصيبه، فالثلث بينهما، وجازت القرية، وإن اشرك فى السبع جاز [إن اجاز] شركاءه، وعند عدم الاجازة له سبع نصيبه فلم يجوز، وإن اجاز واحد فله سبع نصيبهما فلا يجوز.

٢٧٨٠١- ولو اشتراها واحد واشرك سبعة لم تجز الاضحية، وتصدق

بقيمة سبعة، إذا مضت الايام، وليس على شركائه ان يتصدقوا بشئ، ولو قال لسته: اشركتكم، فقبل احدهم فله السبع، ويجوز، ولو كان نصف البقرة لواحد، والنصف لاثنتين فضاعت، فاشترى أخرى اثلاثاً، ثم وجدت الأولى، فإن كان الثانية اقل من ثلاثة اسباع الأولى تصدقوا بما بين ذلك.

٢٧٨٠٢- وفى الخانية: سبعة اشترى بقرة للاضحية فنوى احدهم الاضحية

عن نفسه لهذه السنة، ونوى اصحابه الاضحية عن السنة الماضية، قالوا تجوز الاضحية عن هذا الواحد، ونية اصحابه للسنة الماضية باطلة، وصاروا متطوعين، ووجب الصدقة عليهم بلحهما، وعلى الواحد أيضاً؛ لأن نصيبه شائع، وإن نوى بعض الشركاء التطوع، وبعضهم اضحية العام الماضى صار ديناً عليه، وبعضهم الأضحية الواجبة عن عامه ذلك، جاز الكل ويكون عن الواجب عن نوى الاجب ذلك، ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضى ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاة وسط لما مضى.

٢٧٨٠٣- ولو نوى بعض الشركاء الاضحية، وبعضهم هدى المتعة،

وبعضهم هدى القران، وبعضهم جزاء الصيد، وبعضهم دم العقيقة جاز عن الكل فى ظاهر الرواية، عن محمد فى النوادر كذلك، وعن ابى يوسف رحمه فى الامالى: انه قال الافضل أن يكون الكل من جنس واحد وإن كان مختلفاً، وكل واحد متقرب إلى الله [جاز] وعن ابى حنيفة رحمه الله انه قال: اكره ذلك فإن فعلوا جاز، وقال زفر: لا يجوز ويكون الكل لحماً.

٢٧٨٠٤: م- وإذا كان الشركاء فى البدنة أو البقرة ثمانية لا يجزئهم؛ لأن نصيب احدهم اقل من السبع، وكذلك إذا كان الشركاء اقل من الثمانية، إلا ان نصيب احدهم اقل من السبع بان مات الرجل، وترك امرأة وابناً وبقرة فضحيا بها يوم العيد لم يجز؛ لأن نصيب المرأة اقل من السبع، فلم يجز نصيبها، ولم يجز نصيب الابن ايضاً.

٢٧٨٠٥: - وفى اضاحي الزعفرانى: اشترك ثلاثة نفر فى بقرة على أن يدفع احدهم اربع دينارين، والآخر ثلاثة دينارين، والآخر ديناراً، واشتروا بها بقرة على أن يكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم فضحوا بها لم يجز، وإن كانت البقرة، أو البدنة بين اثنين فضحيا بها، اختلف المشائخ فيه قال بعضهم: [يجزئهما، وقال بعضهم]: يجوز، وبه اخذ الفقيه أبو الليث، والصدر الشهيد برهان الاثمة، وهكذا ذكر الشيخ الفقيه الجرمنى فى مسائله، وفى الغيائية: هو المختار.

٢٧٨٠٦: - وصورة ما ذكر الفقيه الجرمنى: إذا اشترك ثلاثة نفر فى بقرة على أن يدفع احدهم ثلاثة دينارين ونصفاً، والآخر دينارين ونصفاً، والآخر ديناراً، فاشتروا بقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم، وضحوا بها جازت الاضحية عنهم، وكان لاحدهم ثلاثة اسباع، ونصف سبع، ولاحدهم سبعان، ونصف سبع ولاحدهم سبع.

٢٧٨٠٧: - قال فى الاصل سبعة اشتركوا فى بقرة، أو بدنة، ثم مات بعضهم قبل أن ينحروا فقال ورثته انحروها عنكم، وعن فلان الميت هل يجزيهم؟ القياس أن لا يجزيهم، وفى الاستحسان يجزيهم، وعلى هذا القياس، والاستحسان احد الشركاء إذا كان يضحى عن ولده الصغير، أو عن ام ولده [وذكر الزعفرانى هذه المسألة] فى

٢٧٨٠٤: - أخرج الترمذى عن جابر قال: نحننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة. سنن الترمذى، الأضاحي، باب الاشتراك فى الأضحية ١/ ٢٧٦ برقم ١٥٣٨

اضاحيه، وجعلها على وجهين: اما ان قالت الورثة لباقى الشركاء ضحوا بها عن الميت، وعن انفسكم، أو لم يقولوا شيئاً، وفى الوجهين جميعاً يجوز عند محمد، إلا أن فى الوجه الأول لاختيار للورثة، وفى الوجه الثانى لهم الخيار إن شاءوا اجازوا نصيبهم عن الميت، وإن شاءوا ضمّنوهم، ويجوز عنهم فى الوجهين، وعند أبى يوسف إن كان الميت أو جب على نفسه فقد وجب شأ ت الورثة، أو ابت.

٢٧٨٠٨- وفى الكافى: ولو ذبحها الباكون بغير إذن الورثة لا يجزيهم؛ لأنه

لم يقع بعضها قربة لعدم الإلذن منهم، فلم يقع الكل قربة ضرورة عدم التجزى.

٢٧٨٠٩- وفى الظهيرية: وإذا اشترك ثلاثة نفر فى بقرة لواحد منهم

ثلاثة اسباعها فأوصى إلى رجل وترك ابناً وابنة صغيرين، وترك ثلاث مائة درهم مع حصّة الصغيرين، فضحى الوصى عنهما، فحصة الميت من البقرة على قول أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف رحمه الله لا يجزئ عن واحد منهما؛ لأن نصيب البنت صار لحماً؛ لأنها فقيرة، فان ترك الميت ست مائة درهم جازت عنهم، فإن اشتركوا فى البقرة، وسابعهم، فال زفر: لا يجزئ عنهم.

٢٧٨١٠- وإن اشترك خمسة فى بقرة فجاء رجل يسألهم الشركة فيها

فاجابه اربعة، وامتنع الواحد وضحوا جاز، ولو كانوا ستة فاجاب خمسة، وامتنع الواحد لم يجزئ.

٢٧٨١١- وفى الكافى: وإن كان شريك الستة نصرانياً، أو رجلاً يريد اللحم

لم يجز عن واحد منهم.

٢٧٨١٢- وفى الفتاوى العتائية: لو اختلط الغنم فضحى كل واحد منهم

واحدة، ورضوا بذلك جاز، ولو كان أو جب كل واحد شاة، وقيمة احداها ثلاثون، والآخري عشرون، والآخري عشرة تصدق صاحب الثلاثين بعشرين درهما، صاحب

العشرين بعشرة، ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء، وفى الينايع: وإن اذن كل واحد منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزاهم، ولا شئى عليهم .

٢٧٨١٣:- م: سبعة ضحوا بقرة، وارادوا ان يقسموا اللحم بينهم إن اقتسموها وزناً يجوز، وإن اقتسموا جزافاً، إن جعلوا مع اللحم شيئاً من السقط نحو الراس، والاكارع يجوز، وإن لم يجعلوا لايحوز.

٢٧٨١٤:- وفى الظهيرية: فان اقتسموها جزافاً قد حلل بعضهم بعضاً يكره ذلك، وإن ارادوا قسمتها، وتعذر الوزن فجعلوا اللحم سبعة اقساط، وجعلوا الراس مع قسط، والاكارع الاربعة مع أربعة اقساط، واللحم والجلد مع قسطين، فإذا اقتسموا على ذلك جاز، م: وذكر فى مسائل الجرمينى وإذا جعلوا اللحم والشحم سبعة اسهم واقتسموا بينهم [جزافاً] جازت القسمة. وفى الحاوى: ولو قسم جزافاً، وفى نصيب كل واحد منهم مما لا يوزن كالرجل، والرأس، ونحو ذلك لا بأس إذا حلل بعضهم بعضاً، وقال أبو يوسف: اكره ذلك.

٢٧٨١٥:- وقال أبو علي الدقاق، إذا أخذ كل واحد منهم كراعاً، وقطعة لحم، والآخر الرأس، وقطعة لحم، والبعض اخذ اللحم كله إن اصابه سبع اللحم، أو اقل لم يجز، وإن اصابه اكثر، حتى تكون الزيادة بازاء الرجل، والرأس جاز، إذا كانوا سبعة نفر.

٢٧٨١٦:- فى اضاحى الزعفرانى: اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم أن يضحوا بها بينهم، ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحوا بها كذلك فالقياس أن لا يجوز، وفى الاستحسان يجوز فقله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شحاء كل شراء بينهم ويحتمل شراء سبع شياه على أن يكون لكل واحد منهم شاة، ولكن لا يعينها، فإن كان المراد هو الثانى؛ فمأذكر من

الجواب باتفاق الروايات ؛ لأن كل واحد منهم يصير مضحياً شاة كاملة، وإن كان المراد هو الأول، فما ذكر من الجواب على احدى الروايتين، فان الغنم، إذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذكر فى بعض المواضع، انه لا يجوز.

٢٧٨١٧- وفى النوازل: شاتان بين رجلين ذبحاهما عن نسكيهما جاز،

وفى الظهيرية: ولو أن رجلين ضحيا بعشرة من الغنم بينهما لم يجز، ولو اشترك سبعة نفر فى خمس بقرات جاز، وإن اشترك ثمانية نفر فى سبع بقرات لم يجز، وكذلك عشرة، أو أكثر. والله اعلم

الفصل التاسع فى المتفرقات

٢٧٨١٨:- وفى النوازل: رجل ضحى بشاتين قال محمد بن سلمة:

لا يكون الاضحية إلا بواحدة، وقال غيره من المشائخ يكون الاضحية بهما، وبه اخذ الصدر الشهيد رحمه الله فى واقعاته، وروى الحسن عن أبى حنيفة: أنه لا بأس بالاضحية بالشاة، والشاتين، وقد صح أن رسول الله صلى عليه وسلم ضحى كل سنة بشاتين، وضحى عام الحديبية بمائة بدنة.

٢٧٨١٨:- قول المصنف: وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى الخ:

أخرج البخارى فى صحيحه عن انس بن مالك قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم يضحى بكبشين، وأنا أضحى بكبشين- صحيح البخارى، الأضحى، باب ضحية النبى صلى الله عليه وسلم ٨٣٣/٢ برقم ٥٣٣٨ ف: ٥٥٥٣

قول المصنف: وضحى عام الحديبية بمائة بدنة: فيه نظراً لان واقعة نحر مائة بدنة وقعت

فى حجة الوداع كما أخرج الترمذى عن جابر بن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج، حجتين قبل أن يهاجر، وحجة بعد ما هاجر معها عمرة، فساق ثلاثة وستين بدنة، وجاء عليّ من اليمن ببقيتها فيها حمل لأبى جهل فى انفه برة من فضة فنحرها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل بدنة ببضعة فطبخت فشرب من مرقها- سنن الترمذى، الحج، باب ماجاء كم حج النبى صلى الله عليه وسلم ١٦٨/١ برقم ٨١٢

وأخرجه ابن ماجة عن سفيان مرسلًا، وفى آخره: فنحر النبى صلى الله عليه وسلم بيده ثلاثاً وستين، ونحر عليّ ما غبر- سنن ابن ماجة، المناسك، باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٢/٢ برقم ٣٠٧٦

وأخرج احمد عن جابر ان البدن التى نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مائة بدنة نحر بيده ثلاثاً وستين، ونحر عليّ ما غبر. الحديث. مسند احمد قديم ٣/ ٣٣١

٢٧٨١٩:- وفي فتاوى الفضلى: شاة نذت، وتوحشت فرماها صاحبها ونوى الاضحية، فاصابها اجزؤه عن الاضحية.

٢٧٨٢٠:- اشترى شاتين للاضحية فضاغت احدهما، فضحى بالثانية، ثم وجدها فى ايام النحر، أو بعد ايام النحر فلا شئ عليه سواء كانت هى ارفع من التى ضحى بها، أو ادون منها، ولو اشترى شاة للاضحية، ثم اشترى أخرى للاضحية، ثم ضاغت الأولى، فضحى بالثانية، ثم وجد الأولى، فإن كان مثل الثانية، أو دونها فلا شئ عليه، وإن كانت أفضل تصدق بفضل ما بينهما.

٢٧٨٢١:- وفي الخانية: فإن اشترى شاة أخرى بعد ما باع الأولى [أن اشترى الثانية بجميع] ثمن الأولى جاز، ولا شئ عليه، وإن اشترى الأخرى بأقل مما باع الأولى يتصدق بما بقى عنده من ثمن الأولى، ولو باع الأولى بعشرين فزادت الأولى عند المشتري، فصارت تساوى ثلاثين على قول أبى حنيفة، ومحمد بيع الأولى جائز، وكان عليه أن يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري، وعلى قول أبى يوسف بيع الأولى باطل يوخذ الأولى من المشتري.

٢٧٨٢٢:- وفي الهداية: وإذا مات المشترة للتضحية على الموسر مكانها أخرى، ولا شئ على الفقير، ولو ضلت، أو سرت فاشترى أخرى، ثم ظهرت الأولى فى ايام النحر على الموسر ذبح احدهما، وعلى الفقير ذبحهما، وفي الظهيرية: ينظر إن كان الفقير قال: اگر پیشین گم شد اینک دیگرى لا يلزمه، ولو قال: اگر پیشین گم شد اینک دیگرى بدل وى يلزم أن يذبح الثانية.

٢٧٨١٩:- أخرج البخارى فى صحيحه عن رافع قال: كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فذبح بعير من الابل قال: فرماه رجل بسهم فحيسه قال: ثم قال: ائ لها أوابد كاوايد الوحش فما غلبكم منها، فاصنعوا به هكذا. صحيح البخارى، الذبائح، باب إذا ند بعير لقوم ٢/ ٨٣٢ برقم ٥٣٢٩ ف: ٥٥٤٤. صحيح مسلم، الأضاحى، باب جواز الذبح بكل ما نهر الدم ٢/ ١٥٦ برقم ١٩٦٨. سنن أبى الترمذى، الصيد، باب بلا ترجمة ١/ ٢٧٥ برقم: ١٥٢٤

٢٧٨٢٣:- رجل اشترى شاة بدينار فضلت، واشترى الشاة الآخرة بدينارين، وذلك قيمتها وضحي بها، ثم وجد الأولى لم يلزمه التضحية بالتي وجدها، وفي الذخيرة: وإن وكل أن يشتري له كبشاً اقرن اعين للاضحية، فاشترى كبشاً ليس باقرن، ولا اعين لم يلزم الأمر.

٢٧٨٢٤:- م: إذا قال لله عليّ ان اهدى شاة، أو اضحى بها [فاهدى بقرة، أو جزوراً، أو ضحى ببقرة، أو جزور جاز.

٢٧٨٢٥:- رجل ضحى شاة تساوى تسعين، ورجل آخر ضحى ببقرة [تساوى سبعين، ورجل آخر تصدق بمائة درهم فاضحية صاحب الشاة اعلى من اضحية البقرة [الذى ضحى بقرة اعظم اجراً من الذى تصدق بمائة درهم].

٢٧٨٢٦:- وفيها أيضاً: اشترى شاة للاضحية فى يوم النحر، وهو فقير فضحى بها، ثم ايسر فى ايام النحر، قال الشيخ أبو محمد الجرمينى: عليه أن يعيد وغيره من المتأخرين قالوا: لا يعيد، وبه نأخذ، وفي العتابية: وهو المختار.

٢٧٨٢٥:- أخرج الحاكم فى مستدركه عن أبى هريرة رضى الله عنه حديثاً طويلاً طرفه هذا اعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من السيد من المعز، وإن الجذع من الضأن خير من السيد من البقر، وإن الجذع من الضأن خير من السيد من الابل، ولو علم الله ذبحاً خيراً منه فدى به ابراهيم عليه الصلاة والسلام. مستدرك للحاكم، الأضاحى ٧/ ٢٦٨٥ برقم ٧٥٢٦ قديم ٤/ ٢٢٢. وأخرج أيضاً عن أبى الأسود السلمي عن أبيه عن جده حديثاً طرفه هذا: فقال: إن أفضل الضحايا أغلاها وأسمنها. المستدرك للحاكم، الأضاحى ٧/ ٢٦٩٦ برقم: ٧٥٦١ قديم: ٤/ ٤٣٢. وأخرج الترمذى فى سننه عن عائشة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما عمل آدمى من عمل يوم النحر لله من اوراق الدم، وإنه لياتى يوم القيامة بقرونها، واشعارها، واطلافها، وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع من الارض فطيّبوا بها نفساً. سنن الترمذى الأضاحى باب ماجاء فى فضل الأضحية ١/ ٢٧٥ برقم ١٥٢٦

وأخرج عبد الرزاق عن الأسلمى عن ابيه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: لأن اضحى بشاة أحبّ الىّ من أن أتصدق بمائة درهم. مصنف عبد الرزاق ٤/ ٣٨٨ برقم ٨١٦٦

٢٧٨٢٧:- اوصى بأن يضحى عنه، ولم يسم شيئاً فهو جائز ويقع ذلك على الشاة، وإذا اوصى بأن يشتري بجميع ماله بقرة، ويضحى بها عنه فمات، ولم يحز الورثة فالوصية جائزة في قولهم جميعاً، ويشتري بالثلث شاة، ويضحى بها عنه، ولو اوصى بان يشتري بقرة بعشرين درهماً ويضحى بها عنه، ثم مات وثلث ماله أقل من عشرين؛ فإنه يضحى عنه على مذهبننا بما بلغت، وإذا اوصى بأن يشتري له شاة بهذه العشرين درهماً، ويضحى عنه، ثم مات فضا ع من الدراهم درهم لم يضح عنه بما بقى عند أبى حنيفة خلافاً لهما. وفي الفتاوى العتائية: وإن لم يعين العشرين، والثلث أقل مما سمي يضحى عنه بالثلث، ولو اوصى بشراء بقرة من جميع الورثة، لم يحز الورثة يشتري بالثلث شاة، ولو أوصى بالاضحية فهو على الشاة.

٢٧٨٢٨:- وفي الخانية: وكل غيره بشراء الاضحية، فوكل الوكيل غيره، فاشترى الآخر يكون موقوفاً على اجازة الأول إن اجاز وإلا فلا.

٢٧٨٢٩:- م: وإذا وكل انساناً بان يشتري له شاة، واستأجر انساناً بان يقودها بدرهم لم يلزم الأمر من الكراء شيئ، وكله بان يشتري له شاة للاضحية، فاعلم بان الشاة اسم جنس يتناول الضان، والمعز جميعاً، وإن وكله بأن يشتري له ضاناً، فاشترى معزاً، أو كان على العكس لا يلزم الأمر؛ لأن كل واحد منهما اسم نوع، فالضان نوع يشتمل على الذكر، والانثى فالذكر منه يسمى كبشاً، والا نثى منه يسمى نعجة، والمعز كذلك، فالذكر منه يسمى تيساً، والانثى منه يسمى عنزاً واحد النوعين لا يدخل تحت اسم النوع الآخر.

٢٧٨٢٧:- أخرج البيهقي في سننه عن الحسن: انه قال في الرجل فرط في زكاة، وفرط في حج حتى حضرته الوفاة قال: كان الحسن يقول: يبدأ بالحج، والزكاة، ثم قال بعد: لا، ولاكرامة، حتى إذا صار المال لغيره قال: حجوا عني وزكوا عني هو من الثلث. السنن الكبرى للبيهقي، الوصايا، باب الوصية بالحج ٣٧٨/٩ برقم ١٢٨٦٥

٢٧٨٣٠:- **وفى الواقعات:** رجل دفع عشرين درهماً إلى رجل ليشتري له بها اضحية، فاشترى بخمسة وعشرين لايلزمه، وإن اشترى بتسعة عشر فهذا على وجهين: إما ان يكون ثمنه، أو اقل ففى الوجه الأول يلزم الأمر، وفى الوجه الثانى لايلزم.

٢٧٨٣١:- **وفى الخانية:** رجل امر رجلاً أن يشتري له بقرة بعشرة دنانير، فاشترى الوكيل بمائتى درهم، وقيمة الدنانير مثل الدراهم، أو كان على العكس لزم الأمر استحساناً فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله، وعن الحسن بن زياد وزفر ومحمد رحمهم الله لايلزم الأمر إلا ان يشتري بمثل ما سمي له من الثمن، واجمعوا على أنه لو اشترى بعروض قيمته مثل الدراهم لايلزم الأمر، وإن وكله بان يشتري له بقرة انشئ، فاشترى ذكراً يلزم الأمر وإن قال بقرة ولم يقل انشئ فاشترى ذكراً يلزم الامر.

٢٧٨٣٢:- **وفى الواقعات:** رجل دفع عشرين درهماً إلى رجل ليشتري له بها اضحية، فاشترى بخمسة وعشرين لايلزمه، وإن اشترى بتسعة عشر فهذا على وجهين: إما ان يكون ثمنه، أو اقل ففى الوجه الأول يلزم الأمر، وفى الوجه الثانى لايلزم.

٢٧٨٣٣:- **الظهيرية فى مقطعاتها:** رجل اشترى بقرة فقال: يا فلان اشركتك فى ثلثها كان له الثلثان، فإن قال: قد اشركتك فى جميعها كان له النصف، وإن كان قال: قد جعلت لك نصيباً، أو سهماً فهو باطل، وكان ينبغى أن يكون السدس فى قوله: جعلت لك سهماً على قول أبى حنيفة رحمه الله، لان السهم عنده مفسر بالسدس لكنه يحتمل مادون السدس، وكذلك لو اشترى بقرة بعشرة دنانير، وقبضها، ثم قال لرجل قد اشركتك فيها بدينارين فقبل كان خمس البقرة له.

٢٧٨٣٤:- **وفى الواقعات:** رجل دفع عشرين درهماً إلى رجل ليشتري له بها اضحية، فاشترى بخمسة وعشرين لايلزمه، وإن اشترى بتسعة عشر فهذا على وجهين: إما ان يكون ثمنه، أو اقل ففى الوجه الأول يلزم الأمر، وفى الوجه الثانى لايلزم.

مسنة فهذا على وجهين، إن كان الثنى يشتري باقل مما يشتري به المسنة لم يلزم الامر، وإن كانت المسنات، والثنى بثمان واحد لزم الامر. ٢٧٨٣٥- رجل قال: إن اشتريت بقرة للاضحية فهو بينى، وبينك فاشترى بقرة كانت بينهما.

٢٧٨٣٦- وإذا اوصى بأن يشتري له شاة بهذا العشرين درهماً، ويضحى عنه إن مات، ثم مات فضا ع من الدراهم درهم، لم يضح عنه بما بقى فى قول أبى حنيفة، وفى قولهما: يشترىها بما بقى فيضحى عنه، فلو اوصى بان يشتري بقرة بجميع ماله، فيضحى عنه، ثم مات، ولم يحز الورثة فالوصية جائزة فى قولهم جميعاً، ويشترى بالثلث، ويضحى عنه، ولو اوصى بأن يشتري بثلث ماله بقرة للاضحية، وماله ثلاث مائة، فاشترى الوصى بمائة درهم، ودفع المائتين إلى الورثة، ثم سرت، أو هلكت فهو على الخلاف الذى فى الجامع الصغير فى باب الرجل يحج عن الغير.

٢٧٨٣٧- م: اشترى شاة وضحى بها، ثم وجد عيباً ينقصها، ولكن لا يخرجها عن حد الضحايا، فله أن يرجع بنقصان العيب على البائع، فإذا رجع ليس عليه أن يتصدق بها، فإن قال البائع انا اخذها مذبوحة فله ذلك، فإذا اخذها ورد الثمن فعلى المشتري أن يتصدق بما استرد من البائع إلا [حصه] نقصان العيب، فإن توى الثمن على البائع فلا شئ عليه، وإن توى البعض ووصل إليه البعض يتصدق منه بما كان من حصه الشاة، ولا يتصدق بقدر حصه نقصان العيب، حتى لو كان الثمن عشرة، ونقصان العيب درهم يتصدق بتسعة اعشار ما وصل إليه من الثمن.

٢٧٨٣٨- إذا ضحى بشاة، ثم غصبها رجل من المضحى، فعلى الغاصب قيمتها مذبوحة، وعلى المضحى أن يتصدق بما يصل إليه من القيمة، وإن توى القيمة على الغاصب فلا شئ على المضحى، وإن ابراه المضحى عن

القيمة كلها، أو بعضها، وهو غنى، أو فقير يحتمل أن لا يكون عليه شيء، وإذا أخذ القيمة لا يجوز له أن يهبها لغيره، وإن كان صالح الغاصب على أقل من قيمتها ليس عليه أن يتصدق إلا بالقدر الذى يصل إليه، وإن صالحه على شيء مأكول، أو على شيء من متاع البيت يحتمل أن لا يجب عليه التصدق بذلك بل يأكل المأكول، وينتفع بما كان من متاع البيت.

٢٧٨٣٩:- اشترى المعسر شاة، وأوجبها اضحية فماتت فى أيام النحر، وأخرج منها جنين حي، فالقياس ان يكون الجنين له يعمل به ما يريد، وفى الاستحسان يتصدق به.

٢٧٨٤٠:- وإذا وهب لرجل شاة فضحى الموهوب له بها، ثم رجع الواهب فيها، ففى ظاهر رواية اصحابنا صح رجوعه، وروى عن أبى يوسف انه لا يصح، وإذا صح الرجوع فى ظاهر الرواية جازت الاضحية عن الموهوب له، وليس على الواهب أن يتصدق بشيء.

٢٧٨٤١:- وفى الفتاوى العتائية: ولو كان الواهب مريضاً، واخذت ورثته كبشاً مذبوحه جازت القرية، وتصدق بثلثي قيمتها مذبوحه، والثلث له يأكله إن شاء.

٢٧٨٤٢:- ولو اشتراها بنقرة فضة بعينها، فضحى بها، ثم رد البائع النقرة بعيب واخذ المذبح تصدق المشتري بالثمن، وجازت القرية، ولو تبايعا كبشاً بنعجة وضحيا فوجد مشتري الكبش به عيباً ينقصه العشر، فإن شاء رجع بعشر النعجة مذبوحه، ولا صدقة عليه، ويتصدق الآخر بقيمة مارد من اللحم، وإن شاء رجع بقيمة عشر النعجة حياً، ولا صدقة عليه، وإن رضى بائع الكبش أن يأخذه مذبوحه فالآخر إن شاء ضمنه قيمة النعجة فيتصدق بها لإحصة العيب، لو كان وإن شاء أخذ النعجة مذبوحه، ولا يتصدق بها استحساناً، وكذا إذا دفع النعجة لا يتصدق بالكبش الذى رضى به.

٢٧٨٤٣- وإن وجد كل واحد جزءاً من احد عشر جزءاً مما باع فينتفع به ماشاء، ويبقى لكل واحد عشرة أجزاء مما اشترى، ويتصدق كل واحد بقيمة مارء من الجزء الذى ضحى به مذبحاً، وهى مسألة الدور لكل واحد أن يسترد بشرائه الجزء الذى اخذ منه صاحبه بسبب الرجوع بالنقصان ووجه تخريجه على وجه لا يؤدى إلى الدور أن ينظر كل واحد إلى النقصان فيزداد على سهام المبيع مثل النقصان فيرجع بذلك، وهنا النقصان جزء من عشرة، ويزاد على العشرة مثل عشرة، وذلك جزء واحد فيصير احد عشر [لأن عدد ردت عليه بمثل عشرة كان الزائد جزء من احد عشر فيرجع كل واحد بجزء من احد عشر] فيبقى له عشرة.

٢٧٨٤٤- وعلى هذا القياس يخرج إذا وجد كل واحد عيباً ينقصه الخمس، أو وجد احدهما عيباً ينقصه العشر، والآخر عيباً ينقصه الخمس، ولو تراضيا [ان يرجع كل واحد بعشر قيمته جاز، ولو تراضيا] أن يأخذ كل واحد ماباعه مذبحاً جاز، ولا يتصدق به استحساناً.

٢٧٨٤٥- اليتيمة: سئل على بن احمد عن رجل دفع لحم اضحيته عن زكاة ماله هل يسقط عنه الزكاة فقال: نعم، وسئل الوبرى فقال: يقع الموقع ولكنه يأثم، ثم قيل لعلى ابن احمد لو كان لرجل دين مقر مفلس هل يحل له الزكاة فقال: لا، فقيل: وهل عليه الاضحية؟ فقال: لا مالم يصل إليه.

٢٧٨٤٦- وسئل ايضاً عن رجل له دين مؤجل، أو غير مؤجل على رجل، وهو مقر، حتى جاء يوم النحر، وليس فى يد رب الدين شئ يمكنه شراء الأضحية هل عليه ان يستقرض، ويشتري اضحية يضحي بها فقال: لا، قيل له هل يجب عليه قيمة الاضحية إذا وصل إليه الدين بعد فوات الوقت، قال: لا، قيل: هل يجب على رب الدين أن يسأل منه عن الدين، إذا غلب على ظنه، لو سأل منه ثمن الاضحية يعطيه [فيلزمه أن يسأل منه] وإن كان مؤجلاً فقال: نعم.

٢٧٨٤٧- م: فى مجموع النوازل: أربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة لونها وسمتها واحد فحبسوها فى بيت فلما اصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت، ولا يدري لمن هى، فإن يباع هذه الاغنام جملة، ويشترى بثمانها أربع شياه، لكل واحد منهم شاة، ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحد منها، ويحلل كل واحد صاحبه ايضاً، حتى تجوز عن الاضحية . والله اعلم .

قد تم كتاب الاضحية،

ويتلوه كتاب الاستحسان، والكراهية

المجلد السابع عشر ٢٦١٩٣ - ٢٧٨٤٧ الصفحة

٥٠ / كتاب الشفعة ٢٦١٩٣ - ٢٦٧٣١ ٣

هذا الكتاب يشتمل على عشرين فصلاً:

٤	فيما تجب فيه الشفعة ومالاتجب.....	الفصل الأول
١٤	في بيان مراتب الشفعة.....	الفصل الثاني
٣١	في طلب الشفعة.....	الفصل الثالث
٤٨	في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه....	الفصل الرابع
٥٣	في الشفعة والخصومة فيها.....	الفصل الخامس
٥٨	في الدار إذا بيعت ولها شفعاء.....	الفصل السادس
٦٠	في انكار المشتري جوار الشفيع.....	الفصل السابع
	في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع.....	الفصل الثامن
٦٢	في تسليم الشفعة.....	الفصل التاسع
٦٨	في الشفيع إذا أخبر بالبيع فسلمه ثم يعلم أن البيع كان بخلافه.....	الفصل العاشر
٧٢	فيما يحدثه الشفيع مما يبطل شفيعته.....	الفصل الحادي عشر
٧٥	في الاختلاف بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة في الشفعة.....	الفصل الثاني عشر
٨٠	في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة....	الفصل الثالث عشر
٩٢	في شفعة الصبي.....	الفصل الرابع عشر

١٠١ في حكم الشفعة.	الفصل الخامس عشر
١٠٣ في الشفعة فى فسخ البيع والإقالة.	الفصل السادس عشر
١٠٥ في شفعة أهل الكفر.	الفصل السابع عشر
١٠٧ في الشفعة في المرض.	الفصل الثامن عشر
١٠٩ في وجوه الحيل في باب الشفعة.	الفصل التاسع عشر
١١٦ في المتفرقات.	الفصل العشرون

٥١ / كتاب القسمة ٢٦٧٣٢ - ٢٧٠٥٨ ١٣٥

هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة عشر فصلاً:

١٣٥ في بيان ماهية القسمة.	الفصل الأول
١٣٨ في بيان كيفية القسمة.	الفصل الثاني
١٥١	فيما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز	الفصل الثالث
١٧٢	فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها	الفصل الرابع
١٧٦	في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها...	الفصل الخامس
١٧٩ في الخيار في القسمة.	الفصل السادس
١٨٥ في بيان من يلى القسمة على الغير ومن لا يلى.	الفصل السابع
١٨٨	في قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو موصى له	الفصل الثامن
١٩٤ في الغرور في القسمة.	الفصل التاسع
١٩٦ في القسمة يستحق منها شيء.	الفصل العاشر
١٩٨ في دعوى الغلط في القسمة.	الفصل الحادى عشر
٢٠٣ في المهايأة.	الفصل الثانى عشر
٢١٠ في المتفرقات.	الفصل الثالث عشر

٥٢/ كتاب المزارعة والمعاملة ٢٧٠٥٩ - ٢٧٥٨٨ ... ٢٢٦

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلاً:

٢٢٦	في بيان ركنها وشروط جوازها وحكمها وصفتها	الفصل الأوّل
٢٣٣	في بيان أنواع المزارعة.....	الفصل الثاني
٢٤٣	في الشروط في المزارعة.....	الفصل الثالث
٢٧١	فيما يجب على المزارع ورب الأرض من الأعمال	الفصل الرابع
٢٧٥	في المعاملة في النخيل والشجر.....	الفصل الخامس
٢٨٨	في رب الأرض والنخيل إذا تولّى العمل بنفسه...	الفصل السادس
	في دفع المزارع أو العامل إلى غيره مزارعة	الفصل السابع
٢٩١	أو معاملة.....	
٢٩٦	في المزارعة يشترط فيها المعاملة.....	الفصل الثامن
٢٩٨	في الخلاف في المزارعة.....	الفصل التاسع
٢٩٩	في الزيادة من رب الأرض والنخيل أو المزارع أو العامل	الفصل العاشر
	فيما إذا مات رب الأرض أو انقضت المدة والزرع	الفصل الحادى عشر
٣٠٠	بقل وما يتصل بذلك.....	
	في زراعة أحد الشريكين الأرض المشتركة وزراعة	الفصل الثاني عشر
٣٠٧	الغاصب.....	
٣١٩	في بيع الأرض المدفوعة مزارعة.....	الفصل الثالث عشر
٣٢٤	في العذر في فسخ المزارعة والمعاملة.....	الفصل الرابع عشر
	فيما إذا مات المزارع أو العامل ولم يدر ماذا صنع	الفصل الخامس عشر
٣٢٧	بالزرع أو الثمر.....	

٣٢٨ في مزارعة المريض ومعاملته	الفصل السادس عشر
٣٣٤ في الرهن في المزارعة والمعاملة	الفصل السابع عشر
٣٣٦ في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة	الفصل الثامن عشر
	في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في	الفصل التاسع عشر
٣٣٨ المزارعة والمعاملة	
٣٤٢ في التوكيل في المزارعة والمعاملة	الفصل العشرون
٣٥٣	في بيان ما يجب من الضمان على المزارع والعامل	الفصل الحادى والعشرون
٣٥٦ في الكفالة في المزارعة والمعاملة	الفصل الثانى والعشرون
٣٥٨ في مزارعة الصبى والعبد المأذون له في التجارة	الفصل الثالث والعشرون
٣٦٤ في الاختلاف الواقع في هذا الباب	الفصل الرابع والعشرون
٣٦٩ في زراعة الأرض بغير عقد	الفصل الخامس والعشرون
٣٧٢ في المتفرقات	الفصل السادس والعشرون

٥٣/ كتاب الذبائح ٢٧٠٨٩ - ٢٧٦٤٢ ٣٨٨

هذا الكتاب يشتمل على أربعة فصول:

٣٨٩ في أهلية الذابح	الفصل الأوّل
٣٩٢ في صفة الذكاة	الفصل الثانى
٣٩٦ فيما يذكّى به وما يكره فيه وما ندب	الفصل الثالث
٣٩٨ فيما يتعلق بالتسمية على الذبح	الفصل الرابع

٥٤ / كتاب الأضحية ٢٧٦٤٣ - ٢٧٨٤٧ ٤٠٣

هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول:

٤٠٣	في بيان وجوب الأضحية ومن تجب عليه ومن لا تجب	الفصل الأول
٤١١	في وجوب الأضحية بالنذر وما هو في معناه.....	الفصل الثاني
٤١٦	في وقت الأضحية.....	الفصل الثالث
٤٢٢	فيما يتعلق بالمكان والزمان.....	الفصل الرابع
	في بيان ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز والمستحب والأفضل منها.....	الفصل الخامس
٤٢٥		
٤٢٩	في الانتفاع بالأضحية.....	الفصل السادس
٤٤٤	في التضحية عن الغير والتضحية بشاة الغير عن نفسه	الفصل السابع
٤٥٠	فيما يتعلق بالشركة في الضحايا.....	الفصل الثامن
٤٥٧	في المتفرقات.....	الفصل التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم المسألة: فهرس المجلد السابع عشر من الفتاوى التاتارخانية الصفحة:

٥٠ / كتاب الشفعة

٣	٢٦١٩٣	بيان سبب مشروعية الشفعة.....
٣	٢٦١٩٤	شرط الشفعة وركنها وحكمها.....
٤		الفصل الأول: فيما تجب فيه الشفعة وما لا تجب.....
٤	٢٦١٩٥	بيان وجوب الشفعة في المنقولات والعقارات والأراضي .
٤	٢٦١٩٦	لرجل دار في أرض وقف فهل له الشفعة؟.....
	٢٦١٩٧	جعل الرجل بيتاً من داره مسجداً وبيع دار إلى جنب المسجد فهل لجاعل المسجد حق الشفعة؟.....
٤	٢٦١٩٨	جعل الرجل غلة داره وقفاً وبيع دار إلى جنبها فهل يثبت الشفعة؟
٥	٢٦١٩٩	وجوب الشفعة بملك العقار بعوض.....
٥	٢٦٢٠٠	لاشفعة في دار هي بدل عن سكنى دار.....
٥	٢٦٢٠١	المصالحة على الدار من الحناية الموجبة للأرض فهل تجب فيه الشفعة؟
	٢٦٢٠٢	تزوج الرجل امرأة وعدم تسمية المهر لها ثم دفعه إليها داراً فالمسألة على وجهين.....
٥	٢٦٢٠٣	بيع الرجل امرأته داراً بمهر مثلها ففيها الشفعة.....
٦	٢٦٢٠٤	شرط الرجل في الهبة عوضاً لم يسمه ففيها الشفعة.....
٦	٢٦٢٠٥	ملك المرأة دار عن ما هو عين مال وماليس بمال.....
٦	٢٦٢٠٦	هبة الرجل داراً من انسان بشرط العوض منها كذا وكذا
٦	٢٦٢٠٧	هبة الرجل عقاراً لرجل من عوض مشروط في العقد....
٦	٢٦٢٠٨	هبة الرجل داراً لرجل بشرط أن يهب للآخر ألف درهم فهل يثبت الشفعة؟
٦	٢٦٢٠٩	هبة الرجل شقصاً مسمى في دار غير محوز ولا مقسوم بشرط العوض فهل يثبت الشفعة؟.....

- ٢٦٢١٠ دعوى الرجل حقاً على انسان، وصالحه المدعى عليه
٧ على دار، فهل للشفيع أخذها؟
- ٢٦٢١١ دار بين ثلاثة نفر، وصلح أحد الشركاء مع مدعى الدار
٧ على مال، وطلب الشريكين الشفعة.
- ٢٦٢١٢ دعوى الرجل حقاً فى الدار وصلح المدعى عليه على
٧ سكنى دار أخرى، فهل يثبت الشفعة؟
- ٢٦٢١٣ شرط المشتري الخيار لعمه فاجاز وهو شفيع
٧ شراء الدار بشرط الخيار للمشتري فيها، فهل للشفيع الشفعة؟
- ٢٦٢١٤ بيع الدار بخيار ثلاثة أيام ثم زيادة ثلاثة أيام
٨ شراء الدار بعبد بعينه وشرط الخيار لاحدهما فهل يجب الشفعة؟
- ٢٦٢١٦ شراء الدار بشرط الخيار للمشتري وبيع دار إلى جنبها
٨ فهل للمشتري الشفعة؟
- ٢٦٢١٨ هل يثبت الشفعة عند شرط الخيار للشفيع؟
٨ شراء الرجل داراً وشرط الخيار للشفيع ثلاثاً
- ٢٦٢٢٠ وكالة الرجل عن غيره بشراء دار وهو شفيعها.
٩ فساد البيع بعد انعقاده صحيحاً فهل يبقى حق الشفيع؟
- ٢٦٢٢٢ شراء الرجل داراً شراء فاسد وبناءه فيها فهل للشفيع أخذها؟
٩ بيع الدار بجنبها والدار فى يد البائع فهل للبائع أخذها بالشفعة؟
- ٢٦٢٢٤ بيع المشتري بيعاً صحيحاً بعد الشراء شراءً فاسداً للشفيع بالخيار
٩ وصية الرجل بالدار وعدم على الموصى له وبيع الدار
٢٦٢٢٥ بجنبها ثم قبوله الوصية فهل له الشفعة؟
١٠ بيع سفلى عقار دون علوه فلم يثبت الشفعة.
- ٢٦٢٢٦ عدم أخذ صاحب العلو السفلى بالشفعة وانهدام العلو...
١٠ بيع الرجل علواً واحتراقه قبل التسليم
١٠

١٠	٢٦٢٢٩	شراء الرجلين داراً واحدهما شفيعها.....
١١	٢٦٢٣٠	بيع المستأجر قبل مضي مدة الإجارة والمستأجر شفيعها
١١	٢٦٢٣١	بيع الرجل داراً بشرط تكفل فلان بالثمن وفلان شفيعها
١١	٢٦٢٣٢	شراء الدار بعبد واستحقاق العبد فهل يثبت الشفعة؟....
	٢٦٢٣٣	شراء الرجل أرضاً فيها نخيل وعدم قبضها حتى اثمر
١١		النخيل ثم حضور الشفيع.....
١١	٢٦٢٣٤	استهلاك البائع ثمرة النخيل فيسقط عن الشفيع حصتها من الثمن
١١	٢٦٢٣٥	شراء الرجل نخلا فيه ثمر وجد المشتري الثمر ثم حضور المشتري
١٢	٢٦٢٣٦	شراء الرجل أرضاً مبذوراً ونبات الزرع وحصاد المشتري ثم حضور الشفيع
١٢	٢٦٢٣٧	شراء النخلة بأصولها ومواضعها من الأرض فهل يثبت فيه الشفعة؟
١٢	٢٦٢٣٨	شراء الرجل بيتاً ورحى ماء فيه ونهرها ومتاعها للشفيع الشفعة في جميعها
١٢	٢٦٢٣٩	للشفيع حق أخذ الماء ما دخل في البناء.....
١٢	٢٦٢٤٠	شراء الرجل حماماً للشفيع أخذه مع آلاته.....
١٢	٢٦٢٤١	شراء الرجل عين قبر للشفيع أخذ جميعه.....
	٢٦٢٤٢	شراء الرجل كرمًا وله شفيع غائب واثمار الاشجار فاكل
١٣		المشتري ثم حضور الشفيع.....
١٣	٢٦٢٤٣	بيع المضارب دار المضاربه ورب المال شفيعها.....
١٣	٢٦٢٤٤	بيع المالى داراً ومكاتبه شفيعها.....
١٤		الفصل الثانى فى بيان مراتب الشفعة.....
١٤	٢٦٢٤٥	استحقاق الشفعة على ثلث مراتب.....
١٤	٢٦٢٤٦	بيان حكم الجميع.....
١٤	٢٦٢٤٧	ماهو المراد من الجار الذي له الشفعة؟.....
١٥	٢٦٢٤٨	كون فناء الدار منفرجاً عن الطريق الأعظم وبيع دار منها
١٥	٢٦٢٤٩	هل للشريك فى الطريق والشرب شفعة؟.....

- ٢٦٢٥٠ كون الرجلين شريكا فى الطريق ولأحدهما جوار..... ١٥
- ٢٦٢٥١ تقدم الخليط من وجه على الجار..... ١٦
- ٢٦٢٥٢ كون بيت الدار فى سكة غير نافذة والبيت لاثنتين والدار لقوم ويبيع أحدهما نصيبه فالشفعة على أربع مراتب..... ١٦
- ٢٦٢٥٣ كون الدار بين شريكين فى سكة غير نافذة ويبيع أحدهما نصيبه فالشفعة على أربع مراتب..... ١٦
- ٢٦٢٥٤ بيان حكم الجار الذي هو مؤخر الشريك فى الطريق.... ١٦
- ٢٦٢٥٥ بيان حكم الشريك الذى تحت الحائط..... ١٧
- ٢٦٢٥٦ دور كثيرة فيها مقاصير، ويبيع صاحب الدار مقصورة فهل يثبت الشفعة؟ ١٧
- ٢٦٢٥٧ صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء ١٧
- ٢٦٢٥٨ داربين ثلاثة نفر وموضع البئر بين الاثنتين منهم، ويبيع الذي له شركة فى الكل نصيبه..... ١٨
- ٢٦٢٥٩ صاحب السفلى أحق بشفعة العلوى من الجار..... ١٨
- ٢٦٢٦٠ شراء الجار داراً ولها جار آخر من جانب آخر..... ١٨
- ٢٦٢٦١ بيع الرجل عمارة داره فى أرض مسبلة، فهل للجار حق الشفعة؟ ١٨
- ٢٦٢٦٢ دار فيها ثلاثة بيوت وكل بيت منها لرجل على حدة ويبيع واحد منهم نصيبه ١٨
- ٢٦٢٦٣ الساحة بين ثلاثة نفر والبيوت بين اثنين ويبيع أحدهما نصيبه من شريكه ١٨
- ٢٦٢٦٤ حائط بين دارى رجلين والحائط بينهما فصاحب الشريك فى الحائط أولى بالحائط من الجار..... ١٩
- ٢٦٢٦٥ حائط بين دارين ولكل واحد منهما عليه خشب ويبيع أحد الدارين ١٩
- ٢٦٢٦٦ بيع الرجل أرضاً ولآخر أرض ملازق ببعض الأراضى دون البعض ١٩
- ٢٦٢٦٧ درب غير نافذ فيه دور لقوم ويبيع رجل من أرباب الدار بيتاً شارعاً فى السكة العظماء..... ٢٠
- ٢٦٢٦٨ درب غير نافذه فى أقصاه مسجد خطّة ويبيع الدار فيه.... ٢٠

- ٢٦٢٦٩ رجل له خان فيه مسجد ثم بيع صاحب الخان كل حجر
 ٢٠ من رجل ثم بيع حجرة منها فلمن الشفعة؟.....
- ٢٦٢٧٠ سكة غير نافذة فى أقصاها دار وبابها فى السكة ولها
 ٢١ باب اخر يخرج إلى الطريق الأعظم ومسألة الشفعة فيه
- ٢٦٢٧١ الرقيقات التي ظهرها وادى على وجهين
 ٢١ نهر خاص انتزع منه نهر اخر، وبيع الرجل أرضا على
- ٢٦٢٧٢ النهر المنتزع فلمن الشفعة؟.....
 ٢٢ سكة غير نافذة فيها زائغة أخرى وبيع الرجل من أهل
- ٢٦٢٧٣ الزائغة داراً منها فلمن الشفعة؟.....
 ٢٢ ذهاب السكة طولا فى آخرها سكة أخرى متصلة بينهما
- ٢٦٢٧٤ حاجز درب فلا حق لأهل الأولى فى السكة السفلى
 ٢٢ درب فيه زائعة مستديرة بجميع الدرب وبيع دار فى هذه
- ٢٦٢٧٥ الزائغة التي عليها الدرب فلمن الشفعة؟.....
 ٢٢ نهر بيعت منه ساقية لقوم وبيع رجل من أهل الساقية بشربه
- ٢٦٢٧٦ شراء الرجل بيتا من دار إلى جنب داره وفتح بابه إلى داره
 ٢٣ ثم بيع هذا البيت وحده وطلب جار الرجل البيت بالشفعة
- ٢٦٢٧٨ بيع دار لها بابان فى زقاقين غير نافذين
 ٢٣ سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة وبيع دار فى هذه العطفة فلمن الشفعة؟
- ٢٦٢٧٩ دار فيها حجر وحجرة منها بين رجلين وبيع احدهما نصيبه
 ٢٤ شراء القوم أرضا واقتسامها دورا، وترك الممشى فيها لهم
- ٢٦٢٨١ وهي سكة ممدودة وبيع دار فى أقصاها فلمن الشفعة؟
 ٢٤ الشريك فى الفناء أحق بالشفعة من الجار.....
- ٢٦٢٨٢ شراء الرجل بيتا من دار علوه الأخر وسفله لأخر فلمن الشفعة؟
 ٢٤ بيع دار ولها شفيعان بالجوار.....

- ٢٦٢٨٥ وراثۃ الجماعۃ دارا عن أبيهم ثم موت بعضهم وترك
نصيبه ميراثا بين ثلاثة بنين ويبيع احدهم نصيبه..... ٢٥
- ٢٦٢٨٦ وراثۃ القوم دارا فيها منازل واقتسامهم وإصابة كل واحد
منزلاً أو يبيع أحدهم منزله وتسليم الآخرين الشفعة ٢٥
- ٢٦٢٨٧ فى دار ثلاثة ابيات، وكل بيت لرجل على حدة، وطريق كل
بيت فى الدار وطريقها فى الأخرى ويبيع بيت من البيوت ٢٥
- ٢٦٢٨٨ اقتسام القوم أرضا بينهم ورفعهم الطريق بينهم وبناء هم
دوراً ثم يبيع بعضهم دارا..... ٢٥
- ٢٦٢٨٩ سقى الأرضى من نهر خاص ويبيع أرض منها فلمن الشفعة؟ ٢٥
- ٢٦٢٩٠ بيع الفيطور من داره ودار الجار متصل بالجانب الذى لم يبع فهل له شفعة؟ ٢٦
- ٢٦٢٩١ شراء الرجل دارا فى سكة غير نافذة، ثم شراء دارا أخرى
فهل لأهل السكة أخذ الدار الأولى؟ ٢٦
- ٢٦٢٩٢ كون الدارين أربعة وشراء رجل نصيب الثلاثة واحدا
بعد واحد والرابع غائب ثم حضور الغائب..... ٢٦
- ٢٦٢٩٣ دار بين ثلاثة وشراء رجل نصيب أحدهم ثم شراء الآخر نصيب
الأخر ثم حضور الثالث الذي لم يبع نصيبه فله أخذ النصيبين ٢٦
- ٢٦٢٩٤ الشركاء فى النهر الصغير كل من كان له شرب أحق من
الجار الملازق وبيان مسألة الشفعة فى النهر الكبير..... ٢٦
- ٢٦٢٩٥ اختلاف العلماء فى حدّ النهر الكبير والصغير ٢٧
- ٢٦٢٩٦ تفريق عامة المشائخ بين النهر والسكة ٢٧
- ٢٦٢٩٧ لرجل مسيل ماء فى الدار المبيعة فهل له الشفعة؟ ٢٧
- ٢٦٢٩٨ نهر لرجل فى أرض عليه رعى ماء فى بيت ويبيع صاحب
النهر الرعى والبيت، وطلب صاحب الأرض الشفعة ٢٧
- ٢٦٢٩٩ لرجل نهر خاص فى أرض رجل، وعليه رعى ماء لصاحب النهر،
ويبيع صاحب النهر النهر مع الرعى فهل لصاحب الأرض الشفعة؟ ٢٨

- ٢٦٣٠٠ للقوم نهر صغير وشرب الأراضي منه ويبيع رجل من أهل النهر أرضه بشربها ٢٨
- ٢٦٣٠١ بيع الأرضين في نهر ملتوى، فالشفعة للشركاء في الشرب إلى موضع الالتواء ٢٨
- ٢٦٣٠٢ نهر بين قوم ولهم أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر ٢٨
- فلهم الشفعة فيما بيع من الأراضي والبساتين..... ٢٨
- ٢٦٣٠٣ نهر لقوم فيه شرب وأصل النهر لغيره ويبيع الرجل أرضه ٢٨
- والماء منقطع فالشفعة بالشرب..... ٢٨
- ٢٦٣٠٤ هل لصاحب الشرب الشفعة في الأرض عند انقطاع الماء؟ ٢٩
- ٢٦٣٠٥ شراء الرجل نهارا بأصله ولرجل أرض في أعلاه وللآخر ٢٩
- أرض في أسفله فلمن الشفعة؟..... ٢٩
- ٢٦٣٠٦ أعلى النهار لرجل ومجراه في الأرض الآخر وأسفله ٢٩
- للآخر وشراء الرجل نصيب صاحب أعلى النهر..... ٢٩
- ٢٦٣٠٧ لرجل قطعة أرض لها شرب من نهر بين قوم ويبيع ٢٩
- صاحب القطعة أرضه بلا شرب فلمن الشفعة؟..... ٢٩
- ٢٦٣٠٨ بيع صاحب الوقف أرضه بلا شرب فلمن الشرب؟..... ٣٠
- ٢٦٣٠٩ دار في سكة خاصة ويبيعها صاحبها بلا طريق فلمن الشفعة؟ ٣٠
- ٢٦٣١٠ هل تكون الساقية حائلة في باب استحقاق الشفعة.... ٣٠
- ٢٦٣١١ لرجل نهر خاص عليه أرض وللآخرين عليه أرض ويبيع ٣٠
- صاحب النهر النهر خاصة فلمن الشفعة؟..... ٣١
- ٢٦٣١٢ وجوب الشفعة بالجوار والعقد والشركة وتأكد الشفعة بالطلب ٣١
- ٢٦٣١٣ الطلب على ثلاثة أوجه..... ٣١
- ٢٦٣١٤ اختلاف العلماء في مقدار مدة طلب الموائبة..... ٣١
- ٢٦٣١٥ سماعة رجل يبيع أرض بجانب أرضه فقال شفعة فهل يكون طلباً؟ ٣٢
- ٢٦٣١٦ يصح طلب الإشهاد عند حضرة واحدة من الثلاثة، ٣٢
- المشتري والبائع والدار..... ٣٢

- ٢٦٣١٧ تعاقد البيع في غير الموضع الذي فيه الدار فهل على الشفيع الإتيان إليها؟ ٣٣
- ٢٦٣١٨ بطلان الشفعة بترك الخصومة بعد الطلب ٣٣
- ٢٦٣١٩ سماع الشفيع الشراء عند حضرة أحد الثلاثة وطلبه ٣٣
- طلب الموثبة وإشهاده عليه ٣٣
- ٢٦٣٢٠ كون الشفيع في غير مصر البائع والمشتري والدار فما هو الحكم؟ ٣٤
- ٢٦٣٢١ هل يكفي حضور المصّر الذي فيه الدار أو يشترط الطلب بعد الحضور ٣٤
- ٢٦٣٢٢ كون الدار في مصر الشفيع فهل يشترط الطلب عند الدار؟ ٣٤
- ٢٦٣٢٣ كون الشفيع بحنب الدار والمتعاقدين في السواد وعدم إشهاد وشخصه إليهما ٣٤
- ٢٦٣٢٤ الشفيع مع أحد المتبايعين في مصر واحد والآخر والدار في غير مصر ٣٥
- ٢٦٣٢٥ متى يحتاج إلى طلب التملك وما هي صورته؟ ٣٥
- ٢٦٣٢٦ ترك الشفيع طلب الثالث هل تبطل شفعته؟ ٣٥
- ٢٦٣٢٧ اختلاف الرواية في قدر طول المدة ٣٥
- ٢٦٣٢٨ القاضى لا يسمع دعوى الشفيع إلا بحضرة البائع والمشتري ٣٦
- ٢٦٣٢٩ شراء المشتري بغير أمر الشفيع فهو خصم للشفيع ٣٦
- ٢٦٣٣٠ ينبغي للشفيع الغائب أن يطلب طلب الموثبة ٣٦
- ٢٦٣٣١ ترك الطلب الثالث لعدم القاضى في البلد عذر ٣٧
- ٢٦٣٣٢ علم الشفيع بالشراء في طريق مكة وعجزه عن طلب الإشهاد بنفسه ٣٧
- ٢٦٣٣٣ قدوم الشفيع إلى السلطان مع أن له شفعة عند القاضى ٣٧
- ٢٦٣٣٤ الشركة في الجماعة وعدم الذهاب في الطلب مبطل للشفعة ٣٧
- ٢٦٣٣٥ علم الشفيع بالبيع في نصف الليل وعدم قدرته على الخروج والإشهاد ٣٧
- ٢٦٣٣٦ سماع الشفيع بالشراء ليلاً فهل عليه الخروج وسماع اليهودى البيع يوم السبت ولم يطلب ٣٨
- ٢٦٣٣٧ خوف الشفيع بالجوار بأنه لو طلب الشفعة عند القاضى وهو لا يرى ذلك، فيبطل شفعته فلم يطلب ٣٨

٣٨	اشتراط الطلب عند سقوط الخيار.....	٢٦٣٣٨
٣٨	ثبوت الشفعة فى البيع الفاسد إلى أجل عند تعجيل الثمن	٢٦٣٣٩
٣٨	شراء الباغى داراً من أهل عسكر البغاة والشفيع فى عسكر أهل العدل	٢٦٣٤٠
٣٩	قول الشفيع: طلبت الشفعة حين علمت	٢٦٣٤١
٣٩	اختيار الصغيرة نفسها عند البلوغ فى نصف الليل.....	٢٦٣٤٢
	قول الشفيع: الآن اخبرت وأنا أطلب الشفعة مع أنه طلب	٢٦٣٤٣
٣٩	الشفعة فى الوقت المتقدم.....	٢٦٣٤٤
٣٩	حلف المشتري على عدم العلم بطلب الشفعة.....	٢٦٣٤٥
٤٠	إنكار المشتري طلب الشفعة.....	٢٦٣٤٦
٤٠	طلب الشفيع الشفعة وقول المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك	٢٦٣٤٧
٤٠	قول المشتري للشفيع: لأعرف لك دارا يستحق بها الشفعة	٢٦٣٤٨
٤١	إذا لقي المشتري فاعلم أنه اشتراها وقال له هات ثمنها وخذها فمكث ثلثا	٢٦٣٤٩
٤١	كلف القاضى الشفيع إقامة البينة على دعوى الشفعة....	٢٦٣٥٠
٤١	دعوى الشفيع الشفعة وإحضاره المشتري عند القاضى	٢٦٣٥١
	سؤال القاضى الشفيع عن طلب الموائبة وقوله طلبت	٢٦٣٥٢
٤٢	حين علمت من غير لبس.....	٢٦٣٥٣
٤٢	إنكار المشتري جوار الشفيع.....	٢٦٣٥٤
٤٣	إخبار الشفيع بالبيع فهل يشترط العدد أو العدالة لثبوت البيع بخبر المخبر؟	٢٦٣٥٥
٤٣	طريق كتابة المحضر فى دعوى الشفعة.....	٢٦٣٥٦
٤٤	طريق كتابة المحضر فى دعوى الشفعة على قول محمد رحمه الله	٢٦٣٥٧
٤٥	إنكار المدعى عليه بطلب المدعى الطلبيين وإقراره بما سوى ذلك	٢٦٣٥٨
٤٥	بيان مدعى الشفعة مدة الطلب.....	٢٦٣٥٩
٤٦	بيان مدعى الشفعة مدة الطلب مدة قريية.....	٢٦٣٦٠
	قول المشتري: إن الشفيع علم قبل هذا الوقت الذى	٢٦٣٦١
٤٦	طلب الشفعة ولم يطلب الشفعة.....	٢٦٣٦٢

- ٢٦٣٦٠ إنكار المدعى عليه جميع ما ادعاه المدعى وحلفه
 ٤٧ القاضى ونكل فما هو الحكم؟
- ٢٦٣٦١ اقتسام القوم دارا وإصابة كل واحد ناحية ولرجل دار
 ٤٨ ملاصقة بنصيب بعضهم ويبيع أحدهم نصيبه.....
- ٢٦٣٦٢ كان الذي يبيع منها قراحين يلى أحدهما صاحبه وعلى
 ٤٨ كل حائط محيط به ولأحدها جار ملازق فله الشفعة
- ٢٦٣٦٣ لرجل داران فى قرية فباعهما ومعهما أرض وله جار يلى
 ٤٨ إحداهما فهل له أخذ الدار والأرض؟.....
- ٢٦٣٦٤ لرجل بستان عليه حائط وباب فبيعه بستانه وأرضين خلفه
 ٤٩ ولرجل قطعة أرض إلى جانب الحائط الذى على البستان..
- ٢٦٣٦٥ هدم الرجل دورها وجعلها دارا واحداً ثم يبيعها.....
 ٤٩ اتصال الحوانيت الثلاثة بعضها بعضا، وباب كل واحد إلى
- ٢٦٣٦٦ الطريق الأعظم ولرجل حانوت إلى جانب حانوت منها
 ٤٩ لرجل بيتان فى دار يلى احد البيتين الآخر وطريقهما فى
- ٢٦٣٦٧ الدار ويلى أحد البيتين دار رجل ويبيع المالك البيتين
 ٤٩ فى الدار بستان وطريق البستان فى الدار وعليهما حائط
- ٢٦٣٦٨ محيط بهما ويبيع المالك الدار والبستان.....
 ٤٩ لرجل عشرة متلازقة يلى أحد منها أرض إنسان فبيعت العشرة
- ٢٦٣٦٩ إرادة الشفيع أخذ بعض المشتري دون البعض.....
 ٥٠ كون المشتري اثنين فصاعداً والبائع واحداً فللشفيع أخذ نصيب أحدهما
- ٢٦٣٧١ كان البائع اثنين فهل للشفيع أخذ نصيب أحدهما قبل القبض؟
 ٥٠ بيع الرجلين الدار بينهما وطلب الشفيع نصيب أحدهما
- ٢٦٣٧٢ بيع الرجلين دارا مشتركة، فهل للشفيع أخذ البعض؟ ...
 ٥١

- ٢٦٣٧٥ كون المشتري واحداً والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهم ٥١
- ٢٦٣٧٦ شراء الرجلين دارين صفقة واحدة، وشفيعهما واحد وإرادته أخذ أحدهما ٥١
- ٢٦٣٧٧ كون المشتري أرضين أو قريتين وأرضهما وشفيع كلها واحد فله أخذ الجميع أو ترك الجميع ٥٢
- ٢٦٣٧٨ كون الشفيع شفيعاً لإحدهما ووقوع البيع صفقة واحدة فله أخذ الدار التي هو شفيعها ٥٢
- ٢٦٣٧٩ شراء المشتري الدار مع المتاع فعلى الشفيع أخذها مع المتاع أو ترك الكل ٥٢
- ٢٦٣٨٠ فى مثل هذه المسائل على الشفيع أخذ الكل أو ترك الكل ٥٢
- ٢٦٣٨١ شراء الرجلين دارين وجعلهما داراً واحدة فعلى الشفيع أخذ كلها ٥٢
- ٥٣ الفصل الخامس فى الشفعة والخصومة فيها.....
- ٢٦٣٨٢ قضاء القاضى للشفيع بالشفعة قبل إحضار الثمن..... ٥٣
- ٢٦٣٨٣ قول الشفيع بإحضار الثمن غداً فما يفعل القاضى؟..... ٥٣
- ٢٦٣٨٤ دفع الشفيع الأمر إلى القاضى وطلب القضاء له بالشفعة فالمسألة على وجهين..... ٥٣
- ٢٦٣٨٥ قضاء القاضى للشفيع أو تسليم المشتري إليه فيثبت بينهما أحكام البيع ٥٤
- ٢٦٣٨٦ وقوع الشراء بثمن مؤجل إلى سنة ثم حضور الشفيع وإرادة أخذها إلى ذلك الأجل فما هو الحكم؟..... ٥٥
- ٢٦٣٨٧ بيع الدار ولها شفيعان وأحدهما غائب ومخاصمة الحاضر المشتري إلى قاضى لا يرى الشفعة بالجوار.... ٥٥
- ٢٦٣٨٨ طلب الشافعى الشفعة بالجوار ٥٥
- ٢٦٣٨٩ شراء الرجل داراً بألف وبيعها بألفين وتسليمها ثم إرادة الشفيع أخذها بالبيع الأول..... ٥٥
- ٢٦٣٩٠ إرادة الشفيع أخذ الدار بالبيع الأول فهل يشترط حضرة المشتري الأول؟ ٥٦

٢٦٣٩١	قضاء القاضى للشفيع بالشفعة والضرب له أجلا لأداء الثمن فلم يأت به	٥٦
٢٦٣٩٢	بيع المشتري شراء فاسدا واشترأه من غيره فهل للبائع نقض البيع؟	٥٦
٢٦٣٩٣	دعوى الرجل على صاحب اليد شراء الدار من فلان وأنه شفيعها	٥٦
٢٦٣٩٤	وقوع الشراء بما هو من ذوات الأمثال فالشفيع يأخذ بمثله	٥٧
٢٦٣٩٥	قيام المشتري إلى الشفيع واستمهل شهر فأمهله ثم رجوعه عن ذلك	٥٧
٥٨	الفصل السادس: فى الدار إذا بيعت ولها شفعاء.....	٥٨
٢٦٣٩٦	لدار شفيعان وتسليم أحدهما.....	٥٨
٢٦٣٩٧	كون بعض الشفعاء أقوى من البعض وقضاء القاضى بالشفعة للقوى	٥٨
٢٦٣٩٨	حضور بعض الشفعاء وغياب البعض.....	٥٨
٢٦٣٩٩	حضور واحد من الشفعاء وإثبات الشفعة وقضاء القاضى	
٥٩	له بجميعها، ثم حضور الشفيع الآخر وإثبات شفيعته....	٥٩
٢٦٤٠٠	شراء الرجل دارا وهو شفيعها ثم إتيان شفيع آخر أولى منه فما هو الحكم؟	٥٩
٢٦٤٠١	وجود الحاضر بالدار عيباً وردّه ثم قدوم الغائب فهل له أخذها بالبيع الأول	٥٩
٢٦٤٠٢	كون المشتري الأول شفيعاً للدار وشراء الشفيع الحاضر منه ثم قدوم الغائب	٥٩
٢٦٤٠٣	شراء الرجل دارا ولها شفيعان وبيع أحدهما داره.....	٥٩
٢٦٤٠٤	بيع دار ولها شفيعان وطلب الحاضر الشفعة ثم حضور	
٥٩	الآخر فعليه طلب الشفعة من الشفيع.....	٥٩
٦٠	الفصل السابع: فى انكار المشتري جوار الشفيع.....	٦٠
٢٦٤٠٥	طلب الشفيع الشفعة بدار فى يده وقول المشتري: ليست هذه الدار لك	٦٠
٢٦٤٠٦	بيان كيفية الشهادة بملك الدار للشفيع.....	٦٠
٢٦٤٠٧	شهادة الشهود بشراء الشفيع هذه الدار من فلان وهى فى يده	٦٠
٢٦٤٠٨	فى يد رجل دار وإقامة الرجل بينة أنها كانت فى يد والده	
٦٠	وموت والده وهذه الدار فى يده.....	٦٠
٢٦٤٠٩	إقرار الرجل بدار فى يده لآخر وبيع دار إلى جنبها ثم	
٦١	إتيان المقر له يطلب الشفعة.....	٦١

- ٢٦٤١٠ شراء الرجل داراً ولها شفيع واقاره أن داره التي بها الشفعة للآخر
الفصل الثامن: فى تصرف المشتري فى الدار المشفوعة
- ٦٢ قبل حضور الشفيع.....
- ٢٦٤١١ شراء الرجل داراً وبناءه فيها ثم حضور الشفيع.....
- ٢٦٤١٢ كان فى رفع البناء وقلع الغرس نقصان وأراد أن يأخذها
الشفيع مع البناء والغرس.....
- ٦٢ شراء الرجل داراً وصبغها بأشياء كثيرة ثم حضور الشفيع
- ٢٦٤١٣ شراء الرجل داراً وزخرفتها بالنقوض فللشفيع الخيار
- ٦٣ شراء الرجل داراً وهدم بناءها ثم حضور الشفيع.....
- ٢٦٤١٤ احتراق البناء أو جف الشجر بعد الشراء فالشفيع بالخيار
- ٦٣ بيع المشتري البناء من غير أرض ثم حضور الشفيع.....
- ٢٦٤١٥ هدم الأجنبى البناء وعدم قدرة المشتري عليه فما هو الحكم؟
- ٦٣ جعل المشتري الدار المشتراة مسجداً أو مقبرة ثم حضور الشفيع
- ٢٦٤١٩ إرادة الشفيع نقض قسمة المشتري.....
- ٦٤ كون الدار مشتركة وبيع أحدهما نصيبه ومقاسمة
المشتري الشريك الآخر ثم حضور الشفيع.....
- ٢٦٤٢٠ شراء الشفيعين داراً واقتسامهما ثم مجئ الشفيع الثالث
فهل له نقض القسمة؟.....
- ٦٤ شراء الرجل أرضاً ورفع منها التراب ثم حضور الشفيع
وإرادة أخذ الأرض بنصف قيمتها.....
- ٦٤ كبس المشتري الأرض وإعادةها على ما كانت ثم حضور الشفيع
- ٢٦٤٢٤ بيع الرجل نصف دار والمقاسمة من المشتري ثم قدوم الشفيع....
- ٢٦٤٢٥ شراء الرجل داراً بألف وبيعها بألفين وعلم الشفيع بالبيع
الثانى والمخاصمة فيها ثم علمه بالبيع الأول.....
- ٦٥

- ٢٦٤٢٧ شراء الدار بألف فزاد الشفيع فى الثمن ألفا وعلم الشفيع
بألفين وعدم علمه بالألف ٦٥
- ٢٦٤٢٨ أخذ الشفيع بالبيع الأول فينفسخ البيع الثاني وإن أخذه
بالثاني تم البيعان جميعا..... ٦٦
- ٢٦٤٢٩ بيع المشتري نصف الدار وإرادة الشفيع أخذها بالبيع الأول
هبة المشتري الأول جميع الدار ثم حضور الشفيع..... ٦٦
- ٢٦٤٣٠ شراء الرجل قرية فيها بيوت وأشجار وبيع الأشجار والبناء
وقطع المشتري بعضها وهدم بعض بناءه ثم حضور الشفيع ٦٧
- ٢٦٤٣٢ شراء الرجل داراً وهدم بناءها ثم بناءه فالشفيع بأى ثمن يأخذها ٦٧
- ٢٦٤٣٣ شراء الرجل داراً وهدمها ثم بناءها ثم حضور الشفيع... ٦٧
- ٦٨ الفصل التاسع فى تسليم الشفعة.....
- ٢٦٤٣٤ تسليم الشفعة قبل البيع وبعده ٦٨
- ٢٦٤٣٥ تسليم الشفعة بعد الشراء والشفيع لا يعلم بالشراء..... ٦٨
- ٢٦٤٣٦ تسليم الشفعة على ثلاثة أوجه..... ٦٨
- ٢٦٤٣٧ تسليم الشفيع الشفعة ثم زيادة البائع فى المبيع عبداً..... ٦٨
- ٢٦٤٣٨ كون المشتري وكيلا من الغير بشراء الدار، وقول الشفيع
سلمت شفعتها ولم يعين أحداً..... ٦٩
- ٢٦٤٣٩ قول الشفيع للبائع أو للمشتري وهو وكيل الغير: سلمت
لك بيعك وشراءك..... ٦٩
- ٢٦٤٤٠ ماهو حكم قول الشفيع: سلمت لك شفعة هذه الدار؟ ٦٩
- ٢٦٤٤١ قول الأجنبى للشفيع: سلم شفعة الدار للأمر وقول الشفيع سلمتها لك ٦٩
- ٢٦٤٤٢ قول الأجنبى للشفيع أصالحك على كذا على تسليم
الشفعة فسلم فهل يجب المال؟..... ٧٠
- ٢٦٤٤٣ قول الأجنبى للشفيع: أصالحك على كذا على إن تسلم
الشفعة ولم يقل لى وقبول الشفيع..... ٧٠

- ٢٦٤٤٤ قول الشفيع للبائع سلمت لك بيع هذه الدار، وقوله
لأجنى سلمت لك شراء هذه الدار..... ٧٠
- ٢٦٤٤٥ قول الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره ٧٠
- ٢٦٤٤٦ ثبوت الشفعة لإنسان وعدم علم الشفيع به وإرسال
المشتري إليه رسولا ولم يطلب..... ٧٠
- ٢٦٤٤٧ تسليم الحار الشفعة مع قيام الشريك وتسليم المأذون شفعته
الفصل العاشر: فى الشفيع إذا أخبر بالبيع فسلم ثم يعلم ٧١
- أن البيع كان بخلافه..... ٧٢
- ٢٦٤٤٨ إخبار الشفيع أن المشتري فلان فتسليمه الشفعة فإذا المشتري غيره ٧٢
- ٢٦٤٤٩ إخبار الشفيع أن الثمن شيء من المكيل فإذا الثمن من
صنف آخر من المكيل..... ٧٢
- ٢٦٤٥٠ إخبار الشفيع شيء من ذوات القيم فتسليمه ثم ظهور الثمن مكيلا ٧٢
- ٢٦٤٥١ إخبار الشفيع أن الثمن شيء من ذوات القيم ثم ظهور أنه
شيء آخر من ذوات القيم..... ٧٢
- ٢٦٤٥٢ إخبار الشفيع أن الثمن عبد قيمته ألف ثم ظهور الثمن دنائير ٧٢
- ٢٦٤٥٣ إخبار الشفيع أن الثمن عبد قيمته ألف ثم ظهور قيمته أقل من الألف ٧٣
- ٢٦٤٥٤ إخبار الشفيع أن الثمن ألف ثم ظهور الثمن شيئا من ذوات القيم... ٧٣
- ٢٦٤٥٥ إخبار الشفيع أن الثمن ألف درهم ثم ظهور الثمن مائة دينار ٧٣
- ٢٦٤٥٦ شراء الرجل دارا بمائة دينار، وقول الشفيع اشتريتها بمائة
دينار فسلم لى نصفها وادفع نصفها إليك..... ٧٣
- ٢٦٤٥٧ ذكر هذه المسألة فى كتاب الشفعة وجعلها على ثلاثة أوجه ٧٣
- ٢٦٤٥٨ إخبار الشفيع بشراء نصف الدار ثم ظهور شراء الكل أو العكس ٧٣
- ٢٦٤٥٩ تاويل شيخ الإسلام جواب الكتاب..... ٧٤
- ٢٦٤٦٠ إخبار الشفيع بالشراء فمتى يثبت الشراء؟..... ٧٤

- ٢٦٤٦١ كون المخبر رسولا فهل يثبت الشراء بخبره؟..... ٧٤
- ٢٦٤٦٢ مساومة الشفيع الدار من الشفيع أو استيجار الشفيع الدار من المشتري ٧٥
- ٢٦٤٦٣ هل يبطل الشفعة بمساومة الشفيع ٧٥
- ٢٦٤٦٤ تسليم الشفيع نصف الشفعة..... ٧٥
- ٢٦٤٦٥ طلب الشفيع الحاضر نصف الدار على حساب أن أنه لا يستحق إلا النصف ٧٥
- ٢٦٤٦٦ شراء الرجل دارا وقول الشفيع له سلم إلي نصفها بالشفعة وإباء المشتري..... ٧٦
- ٢٦٤٦٧ بيع الشفيع بالجوار الدار التي يستحق بها الشفعة إلا شقصا منها ٧٦
- ٢٦٤٦٨ صلح الشفيع من شفيعته على عوض ٧٦
- ٢٦٤٦٩ صلح الشفيع مع المشتري على ثلاثة أوجه..... ٧٦
- ٢٦٤٧٠ عدم تعلق إسقاط الشفعة بالجائز من الشرط..... ٧٦
- ٢٦٤٧١ قول الشفيع: اسقطت شفيعتي فيما اشتريت على أن تسقط شفيعتك ٧٦
- ٢٦٤٧٢ بيع الشفيع الدار التي يشفع بها بعد شراء المشتري..... ٧٧
- ٢٦٤٧٣ كون الشفيع شريكاً وجاراً وبيع نصيبه الذى يشفع به فهل له طلب الشفعة بالجوار؟..... ٧٧
- ٢٦٤٧٤ تسليم الشفعة الشفيع على المشتري ثم طلبه الشفعة.... ٧٧
- ٢٦٤٧٥ ابتداء الشفيع بالسلام على المشتري ثم طلبه الشفعة.... ٧٧
- ٢٦٤٧٦ سلام الشفيع على الأب أو الابن ولا يدرى على من سلم فهل تبطل الشفعة؟ ٧٧
- ٢٦٤٧٧ إخبار الشفيع بالبيع وقوله من اشتراها وبكم اشتراها ثم طلب الشفعة ٧٨
- ٢٦٤٧٨ قول الشفيع للمشتري: أنا شفيعك اخذ الدار منك..... ٧٨
- ٢٦٤٧٩ قول الشفيع للمشتري حين لقيه: كيف أصبحت وكيف أمسيت فهل يبطل الشفعة؟..... ٧٨
- ٢٦٤٨٠ سؤال الشفيع عن حاجة المشتري فهل تبطل الشفعة؟.. ٧٨

- ٢٦٤٨١ قول البائع أو المشتري للشفيع : ابرأنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبلهما شفعة..... ٧٨
- ٢٦٤٨٢ قول الشفيع للمشتري: شفاعت ميخواهم فهل تبطل الشفعة؟ ٧٩
- ٢٦٤٨٣ هل تبطل الشفعة بالصلاة بعد الظهر ركعتين؟..... ٧٩
- ٢٦٤٨٤ إخبار الشفيع وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ الإمام من الصلاة ٧٩
- ٢٦٤٨٥ صلوة الرجل الظهر ثم شروعه فى الركعتين بعده وأخبر بالبائع فجعلها أربعاً فما هو الحكم؟..... ٧٩
- الفصل الثانى عشر: فى الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة فى الشفعة..... ٨٠
- ٢٦٤٨٦ اختلاف الشفيع والمشتري فى الثمن بعد شراء الدار وقبضها ونقد ثمنها ٨٠
- ٢٦٤٨٧ اختلاف الشفيع والمشتري فى مقدار قيمة العروض التى هو بدل الدار ٨٠
- ٢٦٤٨٨ قول البائع بعته بألف وقول المشتري بألفين ٨٠
- ٢٦٤٨٩ اختلاف البائع والمشتري والشفيع فى الثمن قبل نقده فالمسألة على وجهين..... ٨٠
- ٢٦٤٩٠ كون الدار فى يد المشتري واختلاف البائع والمشتري والشفيع فى الثمن قبل نقده ٨١
- ٢٦٤٩١ قول البائع: بعث بألف وقبضت الثمن أخذ الشفيع بألف ٨١
- ٢٦٤٩٢ إتيان أحد الشفيع يطلب شفيعته وقول المشتري إشتريتها بألف وتصديق الشفيع ثم إقامة الشفيع بينة على الشراء بخمسائة ٨١
- ٢٦٤٩٣ قول المشتري: إشتريت الدار بألفين وقول الشفيع: لابل إشتريت بألف وأخذه بألفين وإقامة الأخر بينة على أخذ الدار بألف ٨١
- ٢٦٤٩٤ أخذ الشفيع الدار بألف من المشتري بقوله ثم وجوده بينة على شراء الدار بخمسائة ٨٢
- ٢٦٤٩٥ تنازع الشفيع والمشتري فى الثمن بعد تسليم المشتري إلى الشفيع ٨٢

- ٢٦٤٩٦ اختلاف البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع وإنكار الشفيع ٨٢
- ٢٦٤٩٧ دعوى البائع الخيار وإنكار الشفيع المشتري ذلك..... ٨٢
- ٢٦٤٩٨ تباع الرجلين وطلب الشفيع الشفعة بحضورتهما وقول البائع كان البيع معاملة وتصديق المشتري على ذلك ٨٣
- ٢٦٤٩٩ طلب الشفيع الشفعة وقول البائع كان البيع معاملة إن باع بمالا يباع بمثل فما هو الحكم؟..... ٨٣
- ٢٦٥٠٠ تصادق المشتري والبائع أن البيع كان فاسداً وقول الشفيع أنه كان جائزاً ٨٣
- ٢٦٥٠١ قول المشتري اشتريتها بألف شراء صحيحاً، وقول البائع: بعته بيعاً فاسداً ٨٣
- ٢٦٥٠٢ زعم البائع والمشتري بفساد البيع بشيء..... ٨٣
- ٢٦٥٠٣ قول المشتري للبائع: بعته بألف ورطل من خمر وقول البائع صدقت ٨٤
- ٢٦٥٠٤ قول المشتري بعته بألف ورطل من خمر وقول البائع لا بل بعته بألف ٨٤
- ٢٦٥٠٥ شراء الرجل ضيعة عشرها بثمان كثير وتسعة أعشارها بثمان قليل فللشفيع الشفعة فى البيع الأول..... ٨٤
- ٢٦٥٠٦ دعوى الشفيع أن البيع الأول كان تلجئة..... ٨٤
- ٢٦٥٠٧ شراء الرجل داراً لابنه الصغير ثم اختلاف المشتري والشفيع فى الثمن ٨٤
- ٢٦٥٠٨ مخاصمة الشفيع المشتري وإنكاره الشراء والإقرار أن الدار لابنه الصغير ٨٤
- ٢٦٥٠٩ قول المشتري: اشترت الدار لابنه الصغير وإنكار الشفيع الشفعة ٨٥
- ٢٦٥١٠ قول البائع بعته بألف بشرط الخيار وتصديق المشتري وكذبهما الشفيع ٨٥
- ٢٦٥١١ لو كان الخيار للبائع فالملك له وإن كان للمشتري فوجب الملك له ٨٥
- ٢٦٥١٢ شراء الرجل داراً وهدم بناءها حتى سقط عن الشفيع حصة البناء من الثمن ٨٥
- ٢٦٥١٣ اختلاف المشتري والشفيع فى قيمة البناء..... ٨٥
- ٢٦٥١٤ شراء الرجل داراً بعد اختلاف الشفيع والمشتري فى قيمة العبد ٨٦
- ٢٦٥١٥ شراء الرجل داراً وقول الشفيع له بعنى هذه الدار فقال المشتري وهبت شفعتك ثم قول الشفيع لم اعلم بالبيع ٨٦

- ٢٦٥١٦ شراء الرجل داراً من امرأة وعدم وجوده من يعرفها؟
 ٨٦ إلا من له الشفعة فهل تجوز شهادتهم؟.....
- ٢٦٥١٧ شهادة ابني البائع على الشفيع بتسليم الشفعة فالمسألة على وجهين
 ٨٧
- ٢٦٥١٨ توكيل الرجل رجلاً لشراء الدار فاشترى وشهادة ابني
 ٨٧ الموكل على الشفيع بتسليم الشفعة.....
- ٢٦٥١٩ شهادة الشاهدين على الشفيع بتسليم الشفعة وشهادة
 ٨٧ الآخرين بتسليم البائع والمشتري إلى الشفيع.....
- ٢٦٥٢٠ اقرار المشتري بشراء الدار بألف وأخذ الشفيع بذلك ثم
 ٨٧ دعوى البائع أن الثمن ألفان.....
- ٢٦٥٢١ للدار شفيعان وشهادة الشاهدين بتسليم أحدهما
 ٨٨ الدار ولا يدرى من هو.....
- ٢٦٥٢٢ كفالة الرجلين لمشتري الدار بالدرك ثم شهادة الكفيلين
 ٨٨ بتسليم المشتري الدار للشفيع.....
- ٢٦٥٢٣ شراء الرجل داراً بعرض واختلاف المشتري والشفيع فى
 ٨٨ قيمة العرض يوم العرض.....
- ٢٦٥٢٤ تزوج الرجل امرأة على أن ردت على الزوج ولا شفعة فيما ملكت مهرأ
 ٨٨
- ٢٦٥٢٥ دعوى الرجل حقاً فى أرض فصالحه على دار فللشفيع الشفعة بقيمة الحق
 ٨٨
- ٢٦٥٢٦ شراء الرجل بألف وقوله للشفيع احدث فيها البناء وتكذيب الشفيع
 ٨٩
- ٢٦٥٢٧ قول المشتري احدث الاشجار والنخيل وقول الشفيع اشتريتها معها
 ٨٩
- ٢٦٥٢٨ قول المشتري للشفيع: اشترت الدار بخمس مائة ثم البناء بخمس مائة
 ٨٩
- ٢٦٥٢٩ قول المشتري: وهب لى هذا البيت بطريقه وباعنى
 ٨٩ الباقي من الدار بألف، وقول الشفيع لابل اشترت كلها
- ٢٦٥٣٠ قول المشتري: اشترت العرصة بألف على حدة والبناء
 ٩٠ بألف، وقول الشفيع لابل اشتريتهما جميعاً بألفين.....

- ٢٦٥٣١ شراء الرجل دارين وقول المشتري للشفيع اشترت واحدة
 ٩٠ بعد واحدة، وقول الشفيع لابل اشترتتهما صفقة واحدة
- ٢٦٥٣٢ سكون الرجل فى دار وبيع دار بجنبها وإرادة الشفيع
 ٩٠ الشفعة وقول المشتري أنت ساكن ولا تملك.....
- ٢٦٥٣٣ دعوى المشتري بشراء الأرض والبناء بصفقة واحدة،
 ٩٠ وقول الشفيع: لابل اشترتتهما بصفقتين.....
- ٢٦٥٣٤ إقامة الرجل بينة على شراء الدار من فلان بألف وإقامة
 ٩١ الآخر بينة بشراء البيت من هذه الدار منذ شهر بكذا.....
- ٢٦٥٣٥ داران متلازقان ودعوى احدهما شراء احدهما منذ
 ٩١ شهرين ودعوى الآخر منذ شهر.....
- ٢٦٥٣٦ قول المشتري: اشترت النصف ثم النصف وقول
 ٩١ الشفيع: اشترت الكل بعقد البيت.....
- ٢٦٥٣٧ قول المشتري: وهب لى هذا البيت بطريقه إلى باب الدار، ثم
 ٩١ باعنى ما بقى من الدار بألف، وقول الشفيع: اشترت كلها بألف..
- ٢٦٥٣٨ قول المشتري: اشترت ربع الدار ثم الباقي، وقول
 ٩١ الشفيع اشترت ثلثة ارباعها ثم الربع.....
- ٢٦٥٣٩ دعوى الشفيع هدم المشتري طائفة من الدار وتكذيب المشتري
 ٩١ الفصل الثالث عشر: فى التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة
- ٢٦٥٤٠ جواز التوكيل بطلب الشفعة.....
 ٩٢
- ٢٦٥٤١ إرادة الوكيل إثبات الشفعة للمؤكل بالجوار فماذا يفعل؟
 ٩٢
- ٢٦٥٤٢ إرادة الوكيل إثبات الشفعة للمؤكل بالشركة فماذا يفعل؟
 ٩٣
- ٢٦٥٤٣ توكيل الرجل رجلاً بأخذ دارله بالشفعة ولم يعلم الثمن
 ٩٣
- ٢٦٥٤٤ بيع الرجل داراً وهو شفيعها.....
 ٩٣
- ٢٦٥٤٥ توكيل الرجل شفيع الدار أخذ الدار بالشفعة.....
 ٩٣

٢٦٥٤٦	توكيل الرجل رجلا بطلب الشفعة بكذا أو كذا	٩٣
٢٦٥٤٧	توكيل الرجل رجلين بأخذ الشفعة.....	٩٣
٢٦٥٤٨	بيع الوكيل داراً وقبض المشتري ثم توكيل الشفيع البائع بأخذها	٩٤
٢٦٥٤٩	شراء الرجل داراً وقوله عند البيع: اشتريتها لفلان وإشهاده عليه ثم مجئ الشفيع.....	٩٤
٢٦٥٥٠	تسليم الوكيل بالشفعة الشفعة.....	٩٤
٢٦٥٥١	تسليم الشفعة عن الوكيل صحيح سواء كانت الدار في يده أو لم يكن	٩٤
٢٦٥٥٢	طلب الوكيل الشفعة ودعوى المشتري التسليم فالمسألة على وجهين	٩٤
٢٦٥٥٣	شهادة الشاهدين على الوكيل بتسليم الشفعة عند غير القاضى	٩٥
٢٦٥٥٤	توكيل الرجل رجلا ببيع داره وبيعه بألف ثم حطه عن المشتري مائة فبكم يأخذها الشفيع؟.....	٩٥
٢٦٥٥٥	شراء الوكيل الدار ثم مجئ الشفيع يطلب الشفعة من الوكيل فالمسألة على وجهين	٩٥
٢٦٥٥٦	شراء الوكيل الدار بمحضر الشفيع فمن يأخذ الشفيع الدار؟	٩٥
٢٦٥٥٧	تسليم الشفعة عند الوكيل.....	٩٦
٢٦٥٥٨	إقرار المشتري بالشراء بعد مخاصمة الشفيع.....	٩٦
٢٦٥٥٩	شراء الرجل داراً وإشهاده على شراءه لفلان ثم طلب الشفيع الشفعة.	٩٦
٢٦٥٦٠	الفصل الرابع عشر فى شفعة الصبي.....	٩٧
٢٦٥٦١	الصغير والكبير فى استحقاق الشفعة سواء	٩٧
٢٦٥٦٢	الحبل فى استحقاق الشفعة والكبير سواء	٩٧
٢٦٥٦٣	كون الشفعة لورثة فيهم الصغير والكبير الحبل الذى لم تولد من يطلب الشفعة من الصغير؟.....	٩٧
٢٦٥٦٤	بلوغ الأب والوصى شراء دار بجوار الصبي وعدم طلب الشفعة	٩٨
٢٦٥٦٥	تسليم الأب أو الوصى شفعة الصغير.....	٩٨

- ٢٦٥٦٦ شراء الرجل دارا لابنه الصغير والأب شفيعها ٩٨
- ٢٦٥٦٧ شراء الوصى دارا للصغير وهو شفيعها والجواب المشيع فيه ٩٨
- ٢٦٥٦٨ شراء الأب دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فمتى يأخذ الشفعة؟ ٩٩
- ٢٦٥٦٩ وجوب الشفعة للصغير ثم تسليم الأب أو الوصى شفعة فهل يصح التسليم؟ ٩٩
- ٢٦٥٧٠ شراء الأب دارا لنفسه وابنه الصغير شفيعها وعدم طلب الأب الشفعة للصغير ٩٩
- ٢٦٥٧١ بيع الأب دارا لنفسه وابنه الصغير شفيعها وعدم طلب الأب الشفعة للصغير ٩٩
- ٢٦٥٧٢ شراء الرجل دارا وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الشفعة فالجواب على التفصيل ٩٩
- ٢٦٥٧٣ شراء الرجل دارا بأكثر من قيمتها والصغير شفيعها وتسليم الأب شفعتها ١٠٠
- ٢٦٥٧٤ بيع الوصى الدار والصغير شفيعها فلم يطلب الشفعة فما هو الحكم؟ ١٠٠
- الفصل الخامس عشر: فى حكم الشفعة..... ١٠١
- ٢٦٥٧٥ وقوع الشراء بالعروض فعلى الشفيع أخذ الدار بقيمتها ١٠١
- ٢٦٥٧٦ شراء الرجل دارا بعبد وأخذ الشفيع الدار بقيمتها ثم استحقاق العبد ١٠١
- ٢٦٥٧٧ شراء الدار بعبد وهلاك العبد فى يدالبائع قبل التسليم إلى المشتري ١٠١
- ٢٦٥٧٨ شراء الدار بعبد غيره وإجازة صاحبه الشراء للشفيع الشفعة ١٠١
- ٢٦٥٧٩ وقوع الشراء بمكيل أو موزون بعينه ثم استحقاق المكيل أو الموزون ١٠١
- ٢٦٥٨٠ شراء الدار بالكوفة بكر حنطة ومخاصمة الشفيع بالدار بمرور ١٠١
- ٢٦٥٨١- كون قيمة الكر فى الموضعين سواء أو متفاضلة فما هو الحكم؟ ١٠٢
- ٢٦٥٨٢- شراء الدار بكر من رطب ومجيء الشفيع بعد انقطاع الرطب ١٠٢
- ١٠٣ الفصل السادس عشر: فى الشفعة فى فسخ البيع والإقالة
- ٢٦٥٨٣ وجود المشتري بالدار عيبا بعد قبضها وردها بالعيب بعد ١٠٣
- ١٠٣ تسليم الشفيع الشفعة ١٠٣
- ٢٦٥٨٤ رد المشتري الدار بالخيار فهل يتجدد للشفيع حق الشفعة؟ ١٠٣
- ٢٦٥٨٥ كون الرد بسبب هو بيع جديد فى حق الثالث فهل ١٠٣
- ١٠٣ يتجدد للشفيع حق الشفعة؟..... ١٠٣

- ٢٦٥٨٦ هل يتجدد للشفيع حق الشفعة برد المشتري الدار على
 ١٠٣ البائع بحكم بيع التلجنة؟
- ٢٦٥٨٧ تسليم الشفيع الشفعة ثم قول المشتري: اشتريتها لفلان
 ١٠٤ وقول الشفيع: اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقل ..
- ٢٦٥٨٨ انفساخ البيع بين البائع والمشتري بسبب هو فسخ من
 ١٠٤ كل وجه فلا يبطل حق الشفعة.....
- ١٠٥ الفصل السابع عشر: فى شفعة أهل الكفر.....
- ٢٦٥٨٩ الكافر والمسلم فى استحقاق الشفعة سواء.....
- ١٠٥ شراء الذمى بخمر وشفيعها مسلم فما هو الحكم؟.....
- ٢٦٥٩١ بيان طريق معرفة قيمة الخمر والخنزير.....
- ١٠٥ ٢٦٥٩٢ انتقاض البيع وعدم بطلان حق الشفيع بإسلام أحد
 المتابعين إن كان الخمر غير مقبوضة.....
- ١٠٦ ٢٦٥٩٣ شراء الذمى من ذمى كنيسة للشفيع الشفعة.....
- ١٠٦ ٢٦٥٩٤ مسألة شراء المرتد دارا وبيعه ومسألة الشفعة.....
- ١٠٦ ٢٦٥٩٥ بيع الدار بشرط الخيار للبائع ووجوب الشفعة بإجازة البيع
- ١٠٦ ٢٦٥٩٦ طلب الشفيع المرتد الشفعة من القاضى
- ١٠٦ ٢٦٥٩٧ شراء الحربى المستأمن ولحاقه بدار الحرب فالشفيع على شفيعته إلى وقت اللقاء
- ١٠٦ ٢٦٥٩٨ شراء المسلم دارا فى الحرب وشفيعها مسلم ثم إسلام أهل الدار
- ٢٦٥٩٩ جواز البيع والشراء ووجوب الصوم والصلاة على من
 ١٠٦ كان فى دار الحرب من المسلمين وعدم إقامة الحد عليه
- ١٠٧ الفصل الثامن عشر: فى الشفعة فى المرض
- ١٠٧ ٢٦٦٠٠ لاشفعة للوارث فى بيع المريض
- ٢٦٦٠١ بيع المريض داره بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف وإرادة
 ١٠٧ الشفيع أخذها بثلاثة آلاف فما هو الحكم؟

- ٢٦٦٠٢ إن كان المشتري من المريض قريبا وكون البيع بمثل قيمتها فهل يثبت الشفعة للشفيع؟ ١٠٧
- ٢٦٦٠٣ بيع المريض دارا بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف وشفيعها أجنبي فما هو الحكم؟ ١٠٧
- ٢٦٦٠٤ بيع المريض دارا من وارثه بمثل القيمة وشفيعها أجنبي فما هو الحكم؟ ١٠٨
- ٢٦٦٠٥ بيع المريض دارا ومحاباته وشفيعها ابنه ثم براءة المريض من مرضه ١٠٨
- الفصل التاسع عشر: فى وجوه الحيل فى باب الشفعة ١٠٩
- ٢٦٦٠٦ الحيل فى باب الشفعة نوعان: نوع لإسقاطه بعد الوجوب وبيان تفسيره ١٠٩
- ٢٦٦٠٧ من الحيلة قول البائع: زدنى فى الثمن كذا وخذ..... ١٠٩
- ٢٦٦٠٨ إبطال الشفعة بعد وجوبها على وجهين ١٠٩
- ٢٦٦٠٩ النوع الثامن من الحيل فى باب الشفعة وهو الذى يمنع وجوب الشفعة ١٠٩
- ٢٦٦١٠ لا بأس بالحيلة لإبطال الشفعة إن كان قبل الثبوت ١١٠
- ٢٦٦١١ هبة الرجل بيتا من داره لرجل ثم بيع بقية الدار منه هربا من الشفعة ١١٠
- ٢٦٦١٢ كراهة حيلة الهبة بعد البيع..... ١١٠
- ٢٦٦١٣ بيان الحيلة التى ترجع إلى منع وجوب الشفعة ١١٠
- ٢٦٦١٤ تصدق طائفة معينة من الدار على المشتري بطريقها وتسليمها ثم بيع الباقي منه ١١٠
- ٢٦٦١٥ تصدق الدار على إنسان ثم تصدق المشتري بمثل الثمن على البائع ١١٠
- ٢٦٦١٦ هبة جزء شائع من الدار ثم ترفع الأمر إلى حاكم يرى هبة المشاع ثم بيع بقية الدار منه..... ١١٠
- ٢٦٦١٧ هبة الرجل من المشتري قدر ذراع من الدار من الجانب الذى هو متصل بملك الجار ثم بيع الباقي منه..... ١١١
- ٢٦٦١٨ بيع الرجل دارا إلا مقدار ذراع فى طول الحد الذى يلى الشفيع ١١١
- ٢٦٦١٩ استيجار صاحب الدار من المشتري ثوبا ليلبسه إلى الليل بجزء من مائة جزء من داره ثم بيع الباقي منه..... ١١١

- ٢٦٦٢٠ استيجار صاحب الدار الذى يريد شراء الدار بعشر الدار على أن يسقيه ١١١
- ٢٦٦٢١ من الحيلة أن يوكل الشفيع ببيعها..... ١١١
- ٢٦٦٢٢ من الحيلة أن يبيعها بشرط أن يضمن الشفع الدار أو ثمن البائع ١١٢
- ٢٦٦٢٣ هبة الرجل الدار بشرط العوض فيبطل الشفعة..... ١١٢
- ٢٦٦٢٤ إرادة الشفيع تحليف البائع أو المشتري بالله ما فعل هذا فراراً عن الشفعة ١١٢
- ٢٦٦٢٥ من الحيلة بيع الدار للشفيع بشرط الخيار ثلاثة أيام..... ١١٢
- ٢٦٦٢٦ إرادة الرجل بيع الدار من أحد الشفعاء وإسقاطها من ١١٢
- الباقيين فما هي الحيلة؟..... ١١٢
- ٢٦٦٢٧ هبة الرجل خطوة من ضيعة من الجوانب الأربعة ثم بيع ١١٢
- بقية الضيعة منه بضمن معلوم..... ١١٢
- ٢٦٦٢٨ بيع عشر الدار من المشتري بتسعة أعشار الثمن ثم بيع ١١٢
- تسعة أعشار الدار بعشر الثمن..... ١١٣
- ٢٦٦٢٩ بيع البائع بحق الولاية، أو بحق الوصاية وعدم جواز بيع ١١٣
- تسعة أعشارها بقليل الثمن وجواز بيع العشر بكثير الثمن ١١٣
- ٢٦٦٣٠ شراء عشر الدار مشاعاً فوق ثمنه أضعافاً ثم شراء باقيها ١١٣
- بضمن المثل فهل للجار الملاصق شفيعته؟..... ١١٣
- ٢٦٦٣١ دار بجنبها دار أخرى وتصدق صاحب إحدهما بالحائط ١١٣
- الذى يلي دار جاره ثم بيع الباقي من المتصدق عليه..... ١١٣
- ٢٦٦٣٢ هبة البائع الدار من المشتري فلاشفعة فيها..... ١١٤
- ٢٦٦٣٣ حيلة الهبة لا يملكها بعض الناس لأنها تبرع..... ١١٤
- ٢٦٦٣٤ من الحيلة شراء الدار بضمن كثير ثم إعطاء المشتري ١١٤
- بذلك من خلاف جنسه وهو أقل منه..... ١١٤
- ٢٦٦٣٥ من الحيلة شراء دار قيمتها عشرة الاف بعشرين ألف درهم ١١٤
- ويعطى البائع عشرة الاف درهم وديناراً بعشرة الاف..... ١١٤

٢٦٦٣٦	من الحيلة بيع البناء من المشتري ليقبله بثمان قليل وبيع الساحة بثمان كثير	١١٤
٢٦٦٣٧	بيع الأشجار بقليل الثمن ثم بيع الأشجار بكثير الثمن...	١١٤
٢٦٦٣٨	قيمة الدار ألفاً ووجوب الألفين على بائع الدار فما هو الحكم؟	١١٤
٢٦٦٣٩	من الحيلة أن يدعى أن الدار لابنه الصغير في يد هذا الرجل ثم	
	صلح المدعى مع صاحب اليد على أن يدفع إليه مائة دينار	١١٥
٢٦٦٤٠	من الحيل إقرار البائع بجزء معلوم من الدار للمشتري ثم بيع الباقي منه	١١٥
٢٦٦٤١	من الحيل توكيل المشتري رجلاً بالشراء، وشراء الوكيل ثم غيابه	١١٥
٢٦٦٤٢	لاحيلة لإسقاط الشفعة.....	١١٥
	الفصل العشرون في المتفرقات.....	١١٦
٢٦٦٤٣	بيع الشفيع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعاً	
	بعد بيع الدار المشفوعة.....	١١٦
٢٦٦٤٤	بيع صاحب الخاصة داره للآخرين الشفعة بالطريق....	١١٦
٢٦٦٤٥	بناء الشفيع في الدار المأخوذة بالشفعة ثم استحقاق من يده	١١٦
٢٦٦٤٦	أخذ الشفيع الدار بقضاء وبناءه فيها ثم استحقاقها من	
	يده فهل يرجع بقيمة البناء؟.....	١١٦
٢٦٦٤٧	عند اجتماع الشفعاء الشفعة بينهم على عدد رؤوسهم	١١٧
٢٦٦٤٨	بيع دار ولها جاران أحدهما من ثلثة الجوانب والآخر من جانب واحد	١١٧
٢٦٦٤٩	لدار جاران أحدهما بثلاثة أرباعها وجوار الآخر بربع...	١١٧
٢٦٦٥٠	زعم الرجل ببيع داره من فلان وقوله: ما اشتريتها منك...	١١٧
٢٦٦٥١	ما هو صورة عدم بطلان الشفعة بدعوى رقة الدار؟....	١١٨
٢٦٦٥٢	قضاء القاضى بالشفعة ثم طلب المشتري برد الدار عليه	
	على أن يزيده في الثمن.....	١١٨
٢٦٦٥٣	ما هو صورة عدم بطلان الدعوى بطلب الشفعة؟.....	١١٨
٢٦٦٥٤	بيع الرجل داره ودعوى الآخر أنها له وقوله: إن لم تزك	
	بيئتي فأخذها بالشفعة.....	١١٨

- ٢٦٦٥٥ غصب الرجل دارا ويبيع دار أخرى بحجبها وحجود
 ١١٨ الغاصب والمشتري الدار للشفيع.....
- ٢٦٦٥٦ لم يقيم الشفيع البينة فالقاضي يحلف الغاصب والمشتري
 ١١٩ جميعا والمسألة على وجوه.....
- ٢٦٦٥٧ صلح الرجل رجلا في دار ادعاها وإقامة الشفيع بينة أنها لمن ادعاها
 ١١٩ شراء الرجل دارا ولها شفيع ويبيع دار إلى جنبها وطلب
 ١١٩ المشتري بالشفعة ثم حضور الشفيع بعد القضاء للمشتري
 ٢٦٦٥٩ شراء الرجل نصف الدار والآخر نصفها الآخر، ومخاصمة
 ١١٩ المشتري أول والقضاء له بالشفعة ثم مخاصمة الجار.....
- ٢٦٦٦٠ بيع دار بجنب داره التي اغتصبها منه غاصب ثم تخاصم الغاصب بالشفيع
 ١١٩ وراثته الرجل دارا ويبيع دار بجنبها فأخذها ثم يبيع دار
 ١٢٠ أخرى بجنب الدار الثانية ثم استحقاق الدار الموروثة...
 ٢٦٦٦٢ شراء الرجل دارا وإرادة الشفيع أخذها وقول المشتري
 ١٢٠ ببيعها وخروجها من يده ثم كونها وديعة عنده.....
- ٢٦٦٦٣ دعوى صاحب اليد شراء الدار من فلان ودعوى فلان
 ١٢٠ هبتها للمدعى والرجوع في الهبة.....
- ٢٦٦٦٤ كون الدار في يد البائع وقضاء القاضي للشفيع بالشفعة على البائع
 ١٢١ موت الشفيع بعد قضاء القاضي له بالشفعة قبل قبض الدار ونقد الثمن
 ١٢١ موت المشتري أو البائع، والشفيع حيّ فما هو الحكم؟
 ١٢١ حط البائع عن المشتري بعض الثمن فالمسألة على وجهين
 ١٢٢ زيادة المشتري في الثمن فيأخذ الشفيع بالثمن الأول
 ١٢٢ هبة البائع من المشتري بعد تسليم المشتري الأرض إلى الشفيع
 ٢٦٦٧٠ شراء الدار بألف ثم الزيادة في الثمن ألفا أخرى وعدم
 ١٢٢ علم الشفيع بها فأخذها بالالفين.....

٢٦٦٧١	شراء الدار وهبتها لرجل ثم محيء الشفيع لأخذ الدار	١٢٣
٢٦٦٧٢	حط الوكيل بالبيع عن المشتري مائة من الثمن.....	١٢٣
٢٦٦٧٣	بيع الرجل دارا وعبدته التاجر شفيعها.....	١٢٣
٢٦٦٧٤	موت المكاتب عن وفاء ثم بيع دار بجواره وأداء الورثة كتابته فلهم الشفعة	١٢٣
٢٦٦٧٥	شراء الرجل أرضا والزرع فيها ثم حضور الشفيع.....	١٢٣
٢٦٦٧٦	أخذ الرجل أرضا مزارعة وصيرورة الزرع بقاء، ثم شراء	
١٢٤	المزارع الأرض ثم حضور الشفيع.....	
٢٦٦٧٧	شراء الرجل دارا ولها شفيع وقول الشفيع: أجزت البيع	
١٢٤	وأنا اخذ بالشفعة أو مثل هذه الألفاظ.....	
٢٦٦٧٨	شراء الرجل دارا ودعوى الشفيع شراء ها قبل شراء	
١٢٤	المشتري ثم قدوم شفيع اخر وإنكار شراء الشفيع.....	
٢٦٦٧٩	شراء الرجل دارا وقوله: اشتريتها لفلان وإشهاده عليه ثم محيء الشفيع	١٢٥
٢٦٦٨٠	شراء الرجل عقارا بدراهم جزافا وهلاكها فى يد البائع فالشفيع كيف يفعل؟	١٢٥
٢٦٦٨١	شراء الرجل دارا بعبد واعورار العبد قبل التقابض.....	١٢٥
٢٦٦٨٢	لرجل ضيعة عليها خراج كثير وبيع صاحبها الضيعة مع	
١٢٥	دار فبكم يأخذ الشفيع الدار؟.....	
٢٦٦٨٣	قول الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة دارى هذه	
١٢٥	لفلان بعثتها منه منذ سنة.....	
٢٦٦٨٤	شرط المشتري الخيار للشفيع وإجازة الشفيع على أن له الشفعة	١٢٦
٢٦٦٨٥	تباع الرجلين دارهما وهما متلازمان فشفيع كل واحد من الدارين أحق بها	١٢٦
٢٦٦٨٦	استيلاء الشفيع على الأرض من غير حكم.....	١٢٦
٢٦٦٨٧	دعوى الرجل قبل رجل والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار	١٢٦
٢٦٦٨٨	شراء الرجل دارا وبيع دار أخرى بجنبها قبل القبض فللمشتري الشفعة	١٢٦
٢٦٦٨٩	طلب الرجل الشفعة فى دار وقول المشتري: دفعتها إليك	
١٢٦	فالمسألة على وجهين.....	

- ٢٦٦٩٠ إسلام الرجل داراً فى مائة قفيز حنطة وسلم ثم حضور الشفيع ١٢٦
- ٢٦٦٩١ شراء الرجل دكانا وطلب الشفيع الشفعة وتسليم المشتري إليه ثم تنازعهما فى الثمن..... ١٢٧
- ٢٦٦٩٢ دعوى الرجل شفعة دار فى يدرجل وقول صاحب اليد: اشتريتها من فلان ١٢٧
- ٢٦٦٩٣ شراء الرجل دارا بعبد واعورار العبد قبل التقابض..... ١٢٧
- ٢٦٦٩٤ بناء الشفيع ثم وجوده بالدار عيباً..... ١٢٧
- ٢٦٦٩٥ شراء الرجل دارا لم يرها وبيع دار بجنبها وأخذها بالشفعة فهل يبطل الخيار؟..... ١٢٧
- ٢٦٦٩٦ الأخذ بالشفعة بمنزلة شراء المستقبل..... ١٢٨
- ٢٦٦٩٧ شراء الرجل الدار بشرط الخيار ثم أخذ الشفيع الدار ١٢٨
- ٢٦٦٩٨ شراء الدار بشرط براءة البائع من كل عيب فللشفيع الرد بالعيب ١٢٨
- ٢٦٦٩٩ شراء الرجل دارا وهو شفيعها ولها شفيع غائب..... ١٢٨
- ٢٦٧٠٠ تسليم الشفعة فى البيع تسليم الهبة بشرط العوض..... ١٢٨
- ٢٦٧٠١ شراء الرجل دارا وهو شفيعها بالجوار وطلب جار الآخر فيها الشفعة ١٢٩
- ٢٦٧٠٢ أجمعة بين اثنين إرثا من أبيهما وبيع أجمعة أخرى بجوار هذه ١٢٩
- ٢٦٧٠٣ قول المشتري للشفيع: ردّ على الثمن ولك الشفعة..... ١٢٩
- ٢٦٧٠٤ بيع الرجل خمس منازل فى زقاق غير نافذة، وطلب الشفيع فى واحد منها الشفعة فالمسألة على وجهين ١٢٩
- ٢٦٧٠٥ شراء الرجل أرضين أو بستانين فى مواضع متفرقة بصفقة على حدة فالشفيع شفيع لها..... ١٢٩
- ٢٦٧٠٦ شراء الخمسة دارا فهل للشفيع أخذ نصيب أحدهم؟ ١٢٩
- ٢٦٧٠٧ شراء الرجل نصف دار غير مقسوم ومقاسمة البائع للشفيع أخذ نصف المشتري..... ١٣٠
- ٢٦٧٠٨ توكيل الرجل إنسانا ببيع الدار وبيعه فلاشفعة للتوكيل ولا للمؤكل ١٣٠

- ٢٦٧٠٩ من اشترى دارا أو اشترى له فله الشفعة..... ١٣٠
- ٢٦٧١٠ وقوع الصلح عن الدين على دار ثم تصادقهما أنه لادين فلاشفعة للشفيع ١٣٠
- ٢٦٧١١ وراثه الرجل من أبيه دارا وعدم علمه وبيع دار بجنبها ١٣٠
- وعدم طلب هذا الوارث الشفعة..... ١٣٠
- ٢٦٧١٢ قول صاحب الدار لذى اليد: اشتريت هذه من فلان ١٣١
- وقول فلان: بل وهبتها من صاحب اليد..... ١٣١
- ٢٦٧١٣ صلح البائع والمشتري على دار فللشفيع أخذها بنصف ١٣١
- الهبة بحصة العيب..... ١٣١
- ٢٦٧١٤ شراء الرجل دارا والصلح من عيها على عبده أخذها الشفيع بحصتها ١٣١
- ٢٦٧١٥ شرار الرجل دارا بألف وزيادة المشتري فى الثمن ثم أخذ ١٣١
- الشفيع الدار بألف بقضاء..... ١٣١
- ٢٦٧١٦ شهادة الرجل بدار لرجل وردّ شهادته ثم شراء الشاهد الدار ولها شفيع ١٣٢
- ٢٦٧١٧ شراء الآخر الدار من ذى اليد ثم شراء الشاهد من ذلك الرجل ١٣٢
- ٢٦٧١٨ بيع دار بجنب مرتد ولحاقه بدار الحرب ثم مجيئه مسلما ١٣٢
- قبل الحكم بلحاقه فله الشفعة..... ١٣٢
- ٢٦٧١٩ أمر الرجل رجلا بشراء دار بعينها بعد ففعل فما هو الحكم؟ ١٣٢
- ٢٦٧٢٠ داران متصلتان لرجلين تقابضا فالشفعة للجارين ولاشفعة لها ١٣٢
- ٢٦٧٢١ خصم وكيلا بشفيع فقال المشتري:سلم مؤكلك الشفعة ١٣٣
- ٢٦٧٢٢ بيع الرجل دارين صفقة واحدة وشفيعها واحد..... ١٣٣
- ٢٦٧٢٣ لدار شفعاء ثلاثة وشراء اثنين منهم صفقة واحدة على أن ١٣٣
- لأحدهما سدسها وللآخر خمسة أسداسها..... ١٣٣
- ٢٦٧٢٤ حضور أحد الشفعاء وأخذه الكل ثم حضور الآخر ١٣٣
- والصلح مع الأول على أخذ ثلثها منه..... ١٣٣
- ٢٦٧٢٥ بيع الرجل نصف داره وأخذ الجار ومقاسمته ثم حضور الشريك فى الطريق ١٣٣

٢٦٧٢٦	بيع المريض داره من أجنبي ووارثه شفيع أو بعكسه فهل يجب الشفعه؟	١٣٣
٢٦٧٢٧	قول المشتري لأحد الشفيعين: اشتريت الدار لك بأمره	
	وتصديق المقرله وتكذيب الآخر.....	١٣٣
٢٦٧٢٨	شراء المضارب دارا بيعض مال المضاربة ثم شراءه	
	بالباقى دارا أخرى بحبها.....	١٣٤
٢٦٧٢٩	طلب الشفيع الشفعة ثم إقراره بداره لرجل.....	١٣٤
٢٦٧٣٠	شراء الرجل دارا بدار ولكل دار شفيع.....	١٣٤
٢٦٧٣١	شراء الرجل نصيبا معلوماً من أرض مشتركة بين جماعة	
	بعضهم حضور وبعضهم غيب.....	١٣٤

٥١ / كتاب القسمه

٢٦٧٣٢	تفسير القسمه.....	١٣٥
٢٦٧٣٣	سبب القسمه وحكمها وشرطها.....	١٣٥
	الفصل الأول: فى بيان ماهية القسمه.....	١٣٥
٢٦٧٣٤	القسمه نوعان.....	١٣٥
٢٦٧٣٥	شراء الرجلين مكيلا أو موزونا واقتسامهما.....	١٣٦
٢٦٧٣٦	القسمه فى الأموال المشتركة نوعان قسمه الأعيان وقسمه المنافع	١٣٦
٢٦٧٣٧	القسمه لاتعزى عن معنى المبادلة.....	١٣٧
٢٦٧٣٨	شراء الرجلين مكيلا ثم اقتسامهما فلكل منهما بيع نصيبه مباحه	١٣٧
	الفصل الثانى: فى بيان كيفية القسمه.....	١٣٨
٢٦٧٣٩	مسألة تقويم الذراع من الأرض دراھم وتقويم البناء	
	دراھم والجدوع دراھم.....	١٣٨
٢٦٧٤٠	علو مشترك بين رجلين والسفل للآخر وطلبهما القسمه من القاضى	١٣٨
٢٦٧٤١	سفل بين رجلين وعلو فى بيت آخر بينهما وإرادة القسمه	
	فالقسمه على سبيل القيمة.....	١٣٨

٢٦٧٤٢	اعتبار المعادلة بين العلو والسفل من حيث القيمة أو من حيث المنفعة	١٣٩
٢٦٧٤٣	اختلاف أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد باعتبار عادة أهل بلده	١٣٩
٢٦٧٤٤	سفل لاعلوه وعلو لاسفل له وبيت له سفل وعلو وكل	
	ذلك مشترك بين رجلين وطلبهما القسمه.....	١٣٩
٢٦٧٤٥	كل موضع يكثر النداءة فى الأرض يختار العلو على السفل	١٤٠
٢٦٧٤٦	اقتسام القوم دارا فيها كنيف على الطريق أو ظلة.....	١٤٠
٢٦٧٤٧	كون الدار بين قوم ميراثا وإرادة أحدهم جمع نصيبه منها	
	فى دار واحدة وإباء الباقيين.....	١٤٠
٢٦٧٤٨	كون الدور فى مصرين مختلفين.....	١٤١
٢٦٧٤٩	كون المنازل فى دور مختلفة.....	١٤١
٢٦٧٥٠	كون البيوت فى دار واحدة فيقسم قسمه واحدة.....	١٤١
٢٦٧٥١	تأويل عدم قسمه الدور والمنازل والبيوت قسمه جمع	١٤١
٢٦٧٥٢	تفسير البيت والمنزل والدار.....	١٤٢
٢٦٧٥٣	فى التركة دار وحنوت وتراضى الورثة على دفع الدار	
	والحنوت إلى واحد من جميع نصيبه من التركة.....	١٤٢
٢٦٧٥٤	إرادة الاثنين من الورثة جمع نصيبهما فى موضع واحد من الضياع	١٤٢
٢٦٧٥٥	ترك الرجل أرضين وطلب الورثة القسمه على أخذ كل	
	واحد نصيبه من كليهما.....	١٤٢
٢٦٧٥٦	اختلاف الشركاء فى قيمة البناء.....	١٤٣
٢٦٧٥٧	بأيّ طريق يقسم الأرض والبناء؟.....	١٤٣
٢٦٧٥٨	اختلاف الشركاء فى الطريق.....	١٤٣
٢٦٧٥٩	وقوع الاختلاف فى سعة الطريق وضيقة.....	١٤٤
٢٦٧٦٠	قسمه الطريق على عدد الرؤوس.....	١٤٤
٢٦٧٦١	قسمه القاضى الأعداد من جنس واحد من كل وجه	
	قسمه جمع عند طلب البعض.....	١٤٤

٢٦٧٦٢	عدم قسمة القاضى الأجناس المختلفة قسمة جمع عند إباء بعض الشركاء	١٤٤
٢٦٧٦٣	كونه جنساً واحداً من حيث الحقيقة وأجناساً مختلفة من حيث المعنى	١٤٥
٢٦٧٦٤	اختلاف المشائخ فى قسمة الرقيق.....	١٤٥
٢٦٧٦٥	كون الرقيق بين اثنين فالمسألة على وجوه.....	١٤٦
٢٦٧٦٦	فى الميراث رقيق وثياب وغنم ودور واقتسام الورثة فيما بينهم	١٤٦
٢٦٧٦٧	بيع العبد الواحد وقسمة ثمنها.....	١٤٦
٢٦٧٦٨	كون الأراضى بين شركاء لاحدهم عشرة أسهم وللآخر الخمسة وللآخر سهماً وإرادتهم القسمة.....	١٤٦
٢٦٧٦٩	كيفية قسمة الأرض بينهم؟.....	١٤٧
٢٦٧٧٠	تفسير البندقة.....	١٤٧
٢٦٧٧١	ينبغى للقاسم تصوير مايقسمه على قرطاس.....	١٤٨
٢٦٧٧٢	لأحد الرجلين رغيفان ولآخر ثلاثة أرغفة ودعيا ثالثاً وأكلوا جميعاً ثم إعطاء الثالث خمسة دراهم فكيف القسمة؟	١٤٨
٢٦٧٧٣	قضاء على رضى الله عنه فى مسألة الرغيف.....	١٤٨
٢٦٧٧٤	ترك الرجل ثلث بنين وخمسة عشر خابية وتقسيمها بينهم	١٤٩
٢٦٧٧٥	قسمة أهل القرية غرامة السلطان بينهم.....	١٥٠
٢٦٧٧٦	مسألة قسمة التبن.....	١٥٠
٢٦٧٧٧	قسمة أعناب الكرم.....	١٥٠
	الفصل الثالث: فى بيان مايقسم وما لا يقسم.....	
	وما يجوز من ذلك وما لا يجوز.....	١٥١
٢٦٧٧٨	إرادة احد الشريكين قسمة البيت وإباء الآخر.....	١٥١
٢٦٧٧٩	رفع الأمر إلى القاضى وللشركاء فى القسمة منفعة.....	١٥١
٢٦٧٨٠	نصيب أحد الشريكين فى البيت قليل وللآخر كثير	
	وطلب صاحب الكثير القسمة.....	١٥٢

٢٦٧٨١	طلب صاحب القليل القسمة.....	١٥٢
٢٦٧٨٢	طلب أحد الشركاء القسمة وإبء الآخرين فالمسألة على ثلاثة أوجه	١٥٢
٢٦٧٨٣	أرض بين رجلين وإرادة أحدهما القسمة وامتناع الآخر	
١٥٣	فالمسألة على ثلاثة مراتب.....	
٢٦٧٨٤	انهدام البيت وطلب أحدهما قسمة الأرض.....	١٥٣
٢٦٧٨٥	طلب أحد الشريكين قسمة الحائط.....	١٥٣
٢٦٧٨٦	قول أحد الشريكين فى الحائط المنهدم بالقسمة وقول الآخر بالبناء	١٥٣
٢٦٧٨٧	انهدام الحائط وطلب أحدهما قسمة أرضه.....	١٥٣
٢٦٧٨٨	طلب أحدهما قسمة البناء وهدمه وإبء الآخر.....	١٥٤
٢٦٧٨٩	إرادة أحد الشريكين قسمة الدكان وإبء الآخر.....	١٥٤
٢٦٧٩٠	مسألة قسمة الزرع.....	١٥٤
٢٦٧٩١	قسمة الزرع قبل الإدراك.....	١٥٤
٢٦٧٩٢	قسمة الثمر.....	١٥٤
٢٦٧٩٣	قسمة كرة الحنطة.....	١٥٥
٢٦٧٩٤	قسمة اللؤلؤة الواحدة والزمرد ونحوها.....	١٥٥
٢٦٧٩٥	قسمة الحمام والبيت الصغير.....	١٥٥
٢٦٧٩٦	قسمة اللؤلؤ والياقوت والجوهر.....	١٥٦
٢٦٧٩٧	قسمة السرج والقوس والمصحف.....	١٥٦
٢٦٧٩٨	قسمة الصوف واللبن.....	١٥٦
٢٦٧٩٩	قسمة الثوب المخيط وغير المخيط.....	١٥٦
٢٦٨٠٠	قسمة القناة والنهر والبئر والعين.....	١٥٧
٢٦٨٠١	فتح أحد الشركاء نهراً من النهر الأعلى.....	١٥٧
٢٦٨٠٢	قسمة الورثة الدار وتفضيل بعضها على البعض.....	١٥٧
٢٦٨٠٣	قسمة العرصة بالسوية وشرط إعطاء نصف قيمة البناء	
١٥٧	للآخر فالمسألة على وجهين.....	

- ٢٦٨٠٤ قسمة العرصة وترك البناء على الشركة ووقوع البناء في نصيب أحدهما ١٥٨
- ٢٦٨٠٥ كون الأرض ميراثاً بين قوم وفي بعضها زرع فكيف القسمة؟ ١٥٨
- ٢٦٨٠٦ قسمة القاضي الدار من غير الدخول فيها وقسمة الدور بإقرار الورثة ١٥٨
- ٢٦٨٠٧ لا يقسم القاضي بين الورثة قبل إقامة البيعة على الميراث ١٥٩
- ٢٦٨٠٨ طلب الورثة قسمة العروض من القاضي..... ١٥٩
- ٢٦٨٠٩ في الورثة صغير أو غائب وطلب الحضور الكبار القسمة من القاضي ١٦٠
- ٢٦٨١٠ دعوى الرجلين أرضاً وطلب القسمة..... ١٦٠
- ٢٦٨١١ كون بعض الورثة حضوراً والبعض غيب والدار في يد الغائب وطلب الحاضر القسمة من القاضي..... ١٦٠
- ٢٦٨١٢ حضور أحد الورثة ومعه صغير وطلب القسمة من القاضي ١٦٠
- ٢٦٨١٣ بيان الفرق بين حضور الصغير عند القاضي وبين كونه غائباً ١٦١
- ٢٦٨١٤ الموصى له بمنزلة الوارث..... ١٦١
- ٢٦٨١٥ كون الدار بين ثلاثة بالشراء وأحدهم غائب وطلب الاثنين القسمة ١٦١
- ٢٦٨١٦ مسألة قسمة الصفة وفيها بيت ومسيل الماء..... ١٦١
- ٢٦٨١٧ اقتسام الرجلين داراً وبعد وقوع الحدود لا طريق لأحدهما فما هو الحكم؟..... ١٦٢
- ٢٦٨١٨ عدم القدرة على فتح الطريق لنصيبه..... ١٦٢
- ٢٦٨١٩ دخول الطريق ومسيل الماء في القسمة..... ١٦٢
- ٢٦٨٢٠ كون القدرة على فتح طريق يمرّ فيه الرجل ولا تمرّ فيه الحمولة فما هو حكم القسمة؟..... ١٦٣
- ٢٦٨٢١ اختصام أهل الطريق في ملكه..... ١٦٣
- ٢٦٨٢٢ اقتسام الورثة الدار بينهم ورفع الطريق ثم يبعه..... ١٦٣
- ٢٦٨٢٣ القسمة على شرط هبة أو الشراء أو الصدقة..... ١٦٣
- ٢٦٨٢٤ اقتسام الرجلين داراً والشرط على أحدهما ردّ الدراهم عليه ١٦٣

- ٢٦٨٢٥ دعوى الرجلين أرضا وطلب القسمة من القاضى ١٦٣
- ٢٦٨٢٦ كون الضيعة مشتركة وأسّر بعضهم إلى دارالحرب ١٦٣
- ٢٦٨٢٧ وإرادة الحضور إفراز نصيبهم ١٦٣
- ٢٦٨٢٨ داربين رجلين فهل لأحدهما سكونة الجميع؟ ١٦٣
- ٢٦٨٢٨ قسمة الورثة بغير أمر القاضى وبعضهم غائب ١٦٤
- ٢٦٨٢٩ كون الدار بين رجلين واقتسامهما على أخذ أحدهما الأرض كلها والآخر البناء كله فالمسألة على ثلاثة أوجه ١٦٤
- ٢٦٨٣٠ وقوع الحائط لأحد الشريكين وعليه جذوع الآخر فهل له رفعها؟ ١٦٤
- ٢٦٨٣١ وقوع الدرج أو الأسطوانة لأحدهما وعليه جذوع الآخر فهل له رفعها وقطع الروشن؟ ١٦٤
- ٢٦٨٣٢ كون أصل الشركة الميراث وجريان الشراء فيها فهل يقسم القاضى عند حضور البعض؟ ١٦٤
- ٢٦٨٣٣ ضيعة بين خمسة من الورثة وأحدهم صغير وأثنان غائبان وأثنان حاضران ١٦٥
- ٢٦٨٣٤ صلح الشركاء على القسمة عشرة ١٦٥
- ٢٦٨٣٥ بيع بعض الورثة نصيبه وطلب الباقي القسمة ١٦٥
- ٢٦٨٣٦ كون القرية وأرضها بين رجلين بالشراء وموت أحدهما وطلب ورثته القسمة ١٦٥
- ٢٦٨٣٧ بناء الرجلين فى أرض الغير بإذنه ثم إرادة القسمة وصاحب الأرض غائب ١٦٥
- ٢٦٨٣٨ قرية مشاع بين أهلها ربعها وقف وربعها جرد ونصفها ملك شائع وإرادتهم قسمة بعضها ١٦٦
- ٢٦٨٣٩ شراء الرجل نصف الدار ثم المقاسمة قبل القبض ١٦٦
- ٢٦٨٤٠ شراء الرجل من أحد الورثة بعض نصيبه ثم طلبهما القسمة ١٦٦
- ٢٦٨٤١ حضور المشتري ووارث آخر عند القاضى وغياب الوارث البائع ١٦٧

- ٢٦٨٤٢ بيع أحد الشريكين نصيبه ثم أمر المشتري للبائع بالمقاسمة ١٦٧
- ٢٦٨٤٣ بين رجلين دار ونصف واقتسامهما بشرط أخذ أحدهما الدار والآخر النصف ١٦٧
- ٢٦٨٤٤ ما يصلح ثمنًا في البيع يصلح زيادة في القسمة..... ١٦٨
- ٢٦٨٤٥ قول بعض العلماء القياس والاستحسان منصرف إلى مكان الإيفاء ثم اختلافهم فيما بينهم..... ١٦٨
- ٢٦٨٤٦ كون الزيادة شيئًا من الحيوان..... ١٦٨
- ٢٦٨٤٧ أخذ أحد الشريكين قدر نصف الدار والآخر قدر الثلث ورفع الطريق قدر السدس بينهما..... ١٦٩
- ٢٦٨٤٨ ما هو طريق جواز قسمة حق المرور؟..... ١٦٩
- ٢٦٨٤٩ كون الدار وشقص من دار أخرى بين رجلين واقتسامهما على أن لأحدهما الدار وللآخر الشقص فما هو الحكم؟ ١٦٩
- ٢٦٨٥٠ اقتسام الشركاء فيما بينهم، وفيهم شريك غائب أو صغير ليس له وصي ١٧٠
- ٢٦٨٥١ صحة الإجازة من الغائب إذا كان موقوف عليه القسمة قائما وقت الإجازة ١٧٠
- ٢٦٨٥٢ ترك الرجل أولادًا صغارًا ودارًا وعدم الوصية إلى أحد فكيف قسمة التركة؟ ١٧٠
- ٢٦٨٥٣ شراء الرجل أرضًا مشتركة بين جماعة اشترى نصيب الحضور وبعضهم غيب فكيف قسمة هذه الأرض؟ ١٧١
- ٢٦٨٥٤ بيع الرجل شيئًا من الآخر وضمان الرجل له بالدرك ثم موت الضامن فيقسم ماله ١٧١
- الفصل الرابع: فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر ومالا يدخل فيها..... ١٧٢
- ٢٦٨٥٥ دخول الشجرة في قسمة الأراضي وعدم دخول الزرع والثمار فيها ١٧٢
- ٢٦٨٥٦ اقتسام القوم ضيعة وإصابة بعضهم بستانًا وكرما وبيوتا فله الشجر والبناء الذي فيها..... ١٧٢
- ٢٦٨٥٧ دخول الشرب والطريق في القسمة ١٧٢

٢٦٨٥٨	كون الطريق فى أرض غيرهما فيستحق كل واحد منهما
١٧٢	الطريق بذكر الحقوق
٢٦٨٥٩	اقتسام المقر أرضاً
١٧٣	١٧٣ بيع النخلة أو الشجرة فهل يستحق المشتري بأصلها؟ ..
٢٦٨٦١	استحقاق الحائط بأصله فى الإقرار والقسمة
١٧٣	١٧٣ دخول مقدار غلط الشجرة من الأرض
٢٦٨٦٢	١٧٣ مسألة قسمة الأرض والرحى
٢٦٨٦٣	١٧٤ كون الطريق إلى النهر فى أرض الغير فهل يدخل فى
١٧٤	القسمة بذكر الحقوق؟
٢٦٨٦٥	١٧٤ دخول العلو والكينف فى قسمة الدار
٢٦٨٦٦	١٧٥ وقوع الحمامات فى نصيب أحد الشركاء
٢٦٨٦٧	١٧٥ اقتسام الشريكين كرمًا نصفين وفيها أعناب وثمار
٢٦٨٦٨	اقتسام الشريكين كرمًا ووقوع النصف الأعلى فى
١٧٥	نصيب أحدهما مع الطريق
٢٦٨٦٩	١٧٥ مسألة دخول الباب الموضوع فى قسمة الدار
١٧٦	الفصل الخامس: فى الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها
٢٦٨٧٠	١٧٦ توقف الملك لواحد من الشركاء على إحدى معانى أربعة
٢٦٨٧١	١٧٦ قسمة الغنم ثم بدأ لأحدهما الرجوع
٢٦٨٧٢	١٧٦ مسألة قسمة الغنم والرجوع عنها على وجهين
٢٦٨٧٣	١٧٦ خروج القرعة لأحد الشركاء الثلاثة فليكل واحد منهما الرجوع
٢٦٨٧٤	١٧٦ عدم جواز الرجوع إن كانت القسمة من القاضى أو من قسامه
٢٦٨٧٥	١٧٧ جواز الرجوع عن القسمة قبل وقوع الحدود
٢٦٨٧٦	١٧٧ القرعة على ثلاثة أنواع
٢٦٨٧٧	١٧٨ القرعة لإثبات حق واحد وفى مقابلته مثله يكون لتطبيب الأنفس

١٧٩	الفصل السادس: فى الخيار فى القسمة.....
٢٦٨٧٨	الخيار نوعان والقسمة أيضا نوعان قسمة يوجبها الحكم
١٧٩	وقسمة لا يوجبها الحكم.....
٢٦٨٧٩	ثبوت خيار الروية فى القسمة.....
٢٦٨٨٠	وقوع القسمة غير الموجبة فى غير ذوات الأمثال.....
٢٦٨٨١	القسمة ثلاثة أنواع.....
٢٦٨٨٢	الخيارات ثلاثة خيار عيب وشرط ورؤية وبيان ثبوتها فى القسمة
٢٦٨٨٣	إن أراد محمد بقوله: الحنطة على الإنفراد والشعير على
١٨٠	الإنفراد فما هو التأويل؟.....
٢٦٨٨٤	قسمة الرجلين ورؤية أحدهما المال وعدم رؤية الآخر
٢٦٨٨٥	إصابة أحد الشريكين البستان والآخر الكرم وعدم رؤية
١٨٠	واحد منهما الذى أصابه.....
٢٦٨٨٦	ثبوت خيار العيب فى نوعى القسمة جميعاً.....
٢٦٨٨٧	استخدام الجارية بعد الوجود بها عيباً فهل له حق الرد أو
١٨١	دوامه على السكنى بعد العلم بالعيب بالدار فهل له ردها؟
٢٦٨٨٨	استحسان فى مسألة السكنى أن الدوام عليه بعد العلم بالعيب
١٨١	يحتمل أن يكون لاختيار الملك والعجز عن الانتقال.....
٢٦٨٨٩	الطريق الثانى أن الدوام على السكنى محتمل بين أن
١٨٢	يكون بالملك الحادث أو بملكه القديم.....
٢٦٨٩٠	بيان الفرق فى سكنى القسمة فى البيع والقسمة.....
٢٦٨٩١	سكونة الدار فى مدة الخيار أو الدوام على السكنى.....
٢٦٨٩٢	بطلان خيار الشرط بإنشاء السكنى ودوامه.....
٢٦٨٩٣	بيع الرجل قسمة الذى أصابه من الدار وعدم علمه
١٨٣	بالعيب ورد المشتري عليه

٢٦٨٩٤	شراء الرجل جارية وبيعها من غيره وهلاكها عند
١٨٣	المشتري ثم إطلاع المشتري الثانى على عيب بها.....
٢٦٨٩٥	بيان الفرق بين مسألة كتاب القسمه وبين مسألة كتاب الصلح
١٨٣	
٢٦٨٩٦	ثبوت خيار الشرط فى القسمه حيث يثبت خيار الرؤية
١٨٤	
١٨٥	الفصل السابع: فى بيان من يلى القسمه على الغير ومن لا يلى
١٨٥	من ملك بيع شيء ملك قسمته.....
٢٦٨٩٧	
١٨٥	عدم جواز قسمة الأب الكافر على ابنه المسلم.....
٢٦٨٩٨	
١٨٥	بيان الحيلة لجواز قسمة الوصى بين الصغيرين.....
٢٦٨٩٩	
١٨٦	قسمة الوصى مال المشتركة بينه وبين الصغير.....
٢٦٩٠٠	
١٨٦	قسمة الوصى على الكبار الغيب.....
٢٦٩٠١	
١٨٦	قسمة الوصى والورثة صغار وكبار.....
٢٦٩٠٢	
١٨٦	كون الموصى له غائباً والورثة كباراً حضوراً ومقاسمة الوصى الورثة
٢٦٩٠٣	
١٨٦	طلب الورثة من الوصى عزل قدر الدين من التركة
٢٦٩٠٤	
١٨٧	وقسمة الباقي بينهم.....
٢٦٩٠٥	قسمة الوصى العقار وفى الورثة ابن صغير وأخ غائب...
١٨٧	
٢٦٩٠٦	جعل القاضى وصياً لليتيم فى كل شيء وقسمة الوصى
١٨٧	عليه فى العقار والعروض.....
٢٦٩٠٧	قسم الوصيين المال وأخذ كل واحد منهما نصيب بعض الورثة
١٨٧	
٢٦٩٠٨	عدم جواز القسمه على المبرسم والمغمى عليه.....
١٨٧	
١٨٨	الفصل الثامن: فى قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو موصى له
١٨٨	اقتسام الورثة دار الميت وعلى الميت دين فداء الغريم يطلب الدين
٢٦٩٠٩	
١٨٨	طلب الورثة قسمة التركة من القاضى وصاحب الدين غائب
٢٦٩١٠	
١٨٨	طلب الورثة قسمة التركة من القاضى وعدم علمه بالدين على الميت
٢٦٩١١	
١٨٩	ظهور وارث آخر بعد القسمه.....
٢٦٩١٢	

٢٦٩١٣	إقرار احد الورثة بدين على الميت ووجود الباقيين.....	١٨٩
٢٦٩١٤	إرادة الورثة قسمة التركة وإعطاء حق الغريم والموصى له	
	بألف مرسله من مالهم.....	١٨٩
٢٦٩١٥	قضاء واحد من الورثة حق الغريم من ماله فهل للقاضي نقض القسمة؟	١٩٠
٢٦٩١٦	هل للموصى له نقض القسمة إن كانت بغير أمر القاضي؟	١٩٠
٢٦٩١٧	قسمة الوصى التركة وعزله نصيب الوارث.....	١٩٠
٢٦٩١٨	بيان الحيلة لجواز قسمة التركة وفيها دين.....	١٩٠
٢٦٩١٩	دعوى المرأة على الميت مهرها أو ديناً آخر فهل يبطل القسمة؟	١٩١
٢٦٩٢٠	قسمة الورثة بشرط ضمان الدين الذى على الميت	
	فالمسألة على وجهين.....	١٩١
٢٦٩٢١	دعوى بعض الورثة ديناً فى التركة بعد القسمة.....	١٩١
٢٦٩٢٢	قسمة التركة وعلى الميت دين وإجازة الغريم.....	١٩١
٢٦٩٢٣	موت بعض الورثة قبل قسمة الميراث وعلى الميت الثانى دين	١٩٢
٢٦٩٢٤	قسمة الورثة الدين فيما بينهم فالمسألة على وجهين....	١٩٢
٢٦٩٢٥	عدم ضمان الدين مشروطاً فى القسمة، وضمانه بعد	
	القسمة بغير شرط فالمسألة على ثلاثة أوجه.....	١٩٢
٢٦٩٢٦	دعوى أحد الورثة بعد تمام القسمة أن له أخاً من أبيه	
	وأمه ومات بعد الأب.....	١٩٣
٢٦٩٢٧	موت أحد الثلاثة وتركه ابناً كبيراً فقسّمته وعماه	
	الأراضى على ميراث الجد.....	١٩٣
٢٦٩٢٨	دعوى الوارث شراء نصيب أبيه منه فى حياته.....	١٩٣
٢٦٩٢٩	إقرار الرجل بترك الميت هذه الدار والأرض ميراثاً ثم	
	دعواه أنه أوصى له بالثلث.....	١٩٣
٢٦٩٣٠	قول الرجل بترك الميت هذه الدار ميراثاً لهم وباقى المسألة بحالها	١٩٣

- ١٩٤ الفصل التاسع: فى الغرور فى القسمة.....
- ٢٦٩٣١ ثبوت حكم الغرور فى كل قسمة يوجبها الحكم ١٩٤
- ٢٦٩٣٢ اقتسام الرجلين داراً وبناء أحدهما فى قسمه ثم استحقاق
- موضع البناء من نصيبه..... ١٩٤
- ٢٦٩٣٣ صلح الرجلين على أن يأخذ كل واحد منها خادماً
- على حدة ثم استحققه رجل..... ١٩٤
- ٢٦٩٣٤ اقتسام الورثة بغير قضاء وبناء أحدهما فى قسمه ثم
- استحقاق قسمه ونقض بناءه ١٩٤
- ٢٦٩٣٥ جمع القاضى نصيب كل واحد فى دار على حدة وبناء
- أحدهم فى دارها ثم استحقاقها..... ١٩٥
- ٢٦٩٣٦ داربين رجلين ومجئ رجل إلى أحدهما وقوله: وكلنى
- شريكتك أن أقاسمك..... ١٩٥
- ١٩٦ الفصل العاشر: فى القسمة يستحق منها شيء.....
- ٢٦٩٣٧ وقوع القسمة بين الشركاء فى دار ثم استحقاق شيء
- منها فالمسألة على ثلاثة أوجه ١٩٦
- ٢٦٩٣٨ بيع أحدهما نصف ما أصابه بالقسمة ثم استحقاق الباقي
- جعل المسألة على ثلاثة أوجه فى كتاب الشرط ايضاً.... ١٩٦
- ٢٦٩٤٠ قسمة ثلاثة اخوة دور ثلاثاً ثم استحقاق نصف دار أحدهم
- مسألة قسمة مائة شاة بين رجلين ١٩٧
- ٢٦٩٤٢ بناء كل واحد فى نصيبه بعد القسمة ثم استحقاق الدار
- وقوع القسمة باختيار القاضى وبناء أحدهما ثم استحقاق أحد النصيبين ١٩٧
- ٢٦٩٤٤ أخذ كل واحد منهما داراً وبناءهما ثم استحقاق أحدهما ١٩٧
- ١٩٨ الفصل الحادى عشر: فى دعوى الغلط فى القسمة...
- ٢٦٩٤٥ دعوى الغلط فى القسمة نوعان..... ١٩٨

٢٦٩٤٦	دعوى الغبن بعد القسمة.....	١٩٨
٢٦٩٤٧	دعوى أحدهم غلطاً فى القسمة.....	١٩٩
٢٦٩٤٨	دعوى الغلط فى المقدار الواجب بالقسمة فهو نوعان	١٩٩
٢٦٩٤٩	لا يسمع دعوى الغلط إذا سبق الإقرار باستيفاء الحقوق	١٩٩
٢٦٩٥٠	قبض كل واحد حقه من الدار ثم دعوى أحدهما غلطاً	١٩٩
٢٦٩٥١	دعوى الغلط بعد القسمة والقبض فى الغنم أو الإبل البقر أو الثياب	٢٠٠
٢٦٩٥٢	أخذ كل واحد منها داراً على حدة ثم دعوى أحدهما	
٢٠٠	لنفسه كذا ذراعاً من الدار التي فى يد صاحبه.....	
٢٦٩٥٣	أخذ أحد الرجلين أربعة أثواب والآخر ستة ثم دعوى	
٢٠١	أخذ الأربعة ثوباً بعينه من الستة.....	
٢٦٩٥٤	دعوى أحدهم الغلط وزعمه أن ما أصابه شيء فى يد صاحبه	٢٠١
٢٦٩٥٥	قسمة القاسم داراً وإعطاءه أحدهما أكثر من حقه غلطاً	
٢٠١	وبناء أحدهما فى نصيبه.....	
٢٦٩٥٦	دعوى أحدهما القسمة وإنكار الآخر.....	٢٠١
٢٦٩٥٧	إصابة أحدهما قراحين والآخر أربعة أقرحة ثم دعوى	
٢٠١	القراحين أحد الأقرحة الأربعة التى فى يد صاحبه.....	
٢٦٩٥٨	قول أحدهما لصاحبه: الذي فى يدي هو الذي اصابك	٢٠٢
٢٦٩٥٩	قول كل واحد منهما لصاحبه: لك هذه الدار ولى الأخرى	٢٠٢
٢٦٩٦٠	قول كل واحد منهما لصاحبه: بعثك نصيبى من هذه	
٢٠٢	الدار بنصيبك من الدار الأخرى.....	
٢٠٣	الفصل الثانى عشر فى المهايأة.....	
٢٦٩٦١	تفسير المهايأة.....	٢٠٣
٢٦٩٦٢	المهايأة قسمة المنافع.....	٢٠٣
٢٦٩٦٣	كلام العلماء فى كيفية جواز المهايأة.....	٢٠٣

٢٠٣ عدم بطلان التهايؤ بالموت	٢٦٩٦٤
٢٠٣	تهايؤ الرجلين على أن يسكن هذا منزلا معلوما وإجازة كل واحد منزلاً	٢٦٩٦٥
٢٠٤ تهايؤ الرجلين فى السكنى وعدم اشتراط الإجازة	٢٦٩٦٦
٢٠٤ نقض المهايأة	٢٦٩٦٧
٢٠٥ مسألة التهايؤ فى الدار من حيث الزمان	٢٦٩٦٨
	التهايؤ بشرط سكونة أحدهما هذه الدار والآخر الدار	٢٦٩٦٩
٢٠٥ الأخرى وإجازة كل واحد مافى يده	
٢٠٥ إرادة أحدهما نقض المهايأة بعد إجازة كل واحد دارافى يده	٢٦٩٧٠
٢٠٦ التهايؤ فى استخدام عبد واحد	٢٦٩٧١
٢٠٦ التهايؤ فى عبيدين على الاستغلال	٢٦٩٧٢
٢٠٦ التهايؤ على أن نفقة كل عبد على اخذه	٢٦٩٧٣
٢٠٦ التايؤ على إرضاع الجاريتين لابنه	٢٦٩٧٤
٢٠٦ تواضع الرجلين على حلب لبنها خمسة عشر يوماً	٢٦٩٧٥
٢٠٧ اتفاق الرجلين على أخذ طائفة من الغنم يرعاها وينتفع بألبانها	٢٦٩٧٦
٢٠٧ تهايؤ الرجلين على ركوب الدابة	٢٦٩٧٧
٢٠٧ تهايؤ الرجلين فى غلة بغل	٢٦٩٧٨
٢٠٧ التهايؤ فى استغلال دابتين	٢٦٩٧٩
٢٠٧ التهايؤ فى مملوكين استخد اما وموت أحدهما أو إباقه	٢٦٩٨٠
٢٠٧ عطب أحد الخادمين فى الخدمة	٢٦٩٨١
٢٠٧ بناء الرجل فى دار تهاياً فيها	٢٦٩٨٢
٢٠٨ تهايؤ الرجلين فى أمة	٢٦٩٨٣
٢٠٨ إخبار القاضى بإتيان فلان جواريه فى غير المأتى فهل للقاضى عليه سبيل؟	٢٦٩٨٤
٢٠٨ تهايؤ الرجلين فى عبد وأمة	٢٦٩٨٥
	هنا ثلاث مسائل فى كل منها قياس واستحسان الأول	٢٦٩٨٦
٢٠٨ سكوتهما عن ذكر طعام العبد والأمة	

٢٠٩	المهاياة فى دار وأرض.....	٢٦٩٨٧
٢٠٩	اختلافهما فى التهايز من حيث الزمان والمكان.....	٢٦٩٨٨
٢١٠	الفصل الثالث عشر فى المتفرقات.....	
٢١٠	أخذ الأجر على القسمة.....	٢٦٩٨٩
٢١٠	أجرة القسام باعتبار عدد الرؤوس أو بقدر الأنصباء.....	٢٦٩٩٠
٢١٠	استيجار الشركاء رجلا للقسمة بأنفسهم.....	٢٦٩٩١
٢١١	حضور الجماعة وإلتماسهم من الحاكم قسمة التركة بينهم	٢٦٩٩٢
٢١١	استيجار الشركاء لبناء الحائط المشترك.....	٢٦٩٩٣
٢١١	على من يكون أجرة الكيال والوزان فى القسمة؟.....	٢٦٩٩٤
٢١١	أكرار حنطة بين رجلين فأجر الكيال وأجر الحساب كيف يعطى؟	٢٦٩٩٥
٢١٢	طلب أحد الشريكين القسمة وأمر القاضى قاسمه فعلى من يكون أجرته؟	٢٦٩٩٦
٢١٢	إعطاء القاسم أحدهما أكثر من الآخر غلطا فهل لهم الرجوع بالأجر عليه؟	٢٦٩٩٧
٢١٢	بناء أحدهما فى الأرض وقول الآخر: ارفع بناءك عنها	٢٦٩٩٨
٢١٢	دعوى أحد الشركاء القسمة واستيجاره قساما فعلى من يكون أجره؟	٢٦٩٩٩
٢١٢	قول أحد المتقاسمين: أصابنى موضع كذا ولم يسلم إليّ	٢٧٠٠٠
	قسمة الدار والأرض بين الورثة والمشتريين وإنكار	٢٧٠٠١
٢١٢	بعضهم استيفاء نصيبهم.....	
	مجئ أجنبى إلى الشريك الحاضر وقوله: قاسمنى	٢٧٠٠٢
٢١٣	العبدین على فلان الغائب.....	
	تمييز المتقاسمين نصيب أحدهما بالقسمة وفيه شجرة	٢٧٠٠٣
٢١٣	أغصانها مظلة على قسمة الآخر.....	
٢١٣	إصابة الرجل فى القسمة ساحة لآبناء فيها وإرادته البناء فيها	٢٧٠٠٤
٢١٣	بيان قول نصر وأبى القاسم فى مسألة بناء الساحة.....	٢٧٠٠٥
٢١٤	هل لصاحب الطاقجات منع الآخر من البناء؟.....	٢٧٠٠٦

٢١٤	هل لصاحب الساحة اتخاذ الحمام أو التنور فى الساحة؟	٢٧٠٠٧
٢١٤	إرادة صاحب الدار بناء التنور فيها للخبز الدائم.....	٢٧٠٠٨
٢١٤	من تصرف فى خالص مكله لا يمنع منه فى الحكم.....	٢٧٠٠٩
٢١٥	اشتراء أحد المتقاسمين قسمة نصيبه	٢٧٠١٠
٢١٥	شراء الغريم من أحد الورثة قسمة.....	٢٧٠١١
٢١٥	دعوى المرأة بعد قسمة الدار الموروثة أن الزوج أصدقها إياها	٢٧٠١٢
٢١٥	دعوى الوارث بعد القسمة لابنه الصغير وصية بالثلث	٢٧٠١٣
٢١٥	إرادة الورثة إبطال القسمة بالتراضى	٢٧٠١٤
٢١٥	هل يجبر الشريك على عمارة رضى ماء مشتركة بعد خرابها؟	٢٧٠١٥
٢١٦	إنفاق أحد الشريكين فى مرمة الطاحونة	٢٧٠١٦
٢١٦	انهدام بيت من الحمام المشترك فهل يجبر الشريك على البناء؟	٢٧٠١٧
٢١٦	إباء أحد الشريكين من الإنفاق على الزرع	٢٧٠١٨
٢١٧	إنفاق رب النخل بغير أمر القاضى	٢٧٠١٩
٢١٧	من أجره على أن يفعل مع صاحبه ففعل أحدهما فهو متطوع	٢٧٠٢٠
٢١٧	امتناع بعض الشركاء عن كرى النهر حتى يرفع حصته	٢٧٠٢١
٢١٧	اتخاذ داره حظيرة غنم وتأذى الحيران لنتن السرقين....	٢٧٠٢٢
٢١٧	اتخاذ الحراس فى بيت لم يكن فى القديم	٢٧٠٢٣
٢١٨	خراب دار جاره بالزرع فى أرضه رزاً.....	٢٧٠٢٤
٢١٨	جعل أحد صاحب الدارين فى داره أصطبلأ.....	٢٧٠٢٥
٢١٨	شكاية الرجل فى بئر حفرها جاره فى داره	٢٧٠٢٦
٢١٨	اتخاذ الرجل بستانا وغرس الأشجار فى داره.....	٢٧٠٢٧
٢١٨	لرجل بيت حائط بينه وبين جاره فهل لصاحب البيت	٢٧٠٢٨
٢١٨	البناء فوق هذا البيت غرفة؟	٢٧٠٢٩
٢١٨	لرجل ساباط قديم فوق سكة غير نافذة وأخذ أطراف	٢٧٠٢٩
٢١٨	جذوعه على جدار المسجد.....	٢٧٠٣٠

٢١٩	فتح صاحب البناء الكوة في ساحته وجداره	٢٧٠ ٣٠
٢١٩	بيع الوصى تركه فهل للغرماء نقض البيع؟	٢٧٠ ٣١
٢١٩	كون الدار بين رجلين وبيع أحدهما نصيبه من بيت منها فهل لشريكه إبطال البيع؟	٢٧٠ ٣٢
٢١٩	بيع أحد الشريكين حصته من شاة	٢٧٠ ٣٣
٢١٩	دار بين رجلين وإقرار أحدهما ببيت منها لرجل وإنكار صاحبه ذلك	٢٧٠ ٣٤
٢٢٠	قسمه الورثة داراً موروثه على أن يفتح كل واحد في نصيبه باباً إلى السكة	٢٧٠ ٣٥
٢٢١	مسألة فتح الطريق إلى طريق المقصورة	٢٧٠ ٣٦
٢٢١	إرادة المالك فتح الباب من الدار إلى المقصورة	٢٧٠ ٣٧
٢٢١	قسمه الرجلين داراً مشتركة وفيها طريق لغيرهما	٢٧٠ ٣٨
٢٢١	كون رقبة الطريق مشتركا بين الشريكين	٢٧٠ ٣٩
٢٢٢	إرادة أهل الدار قسمتها وفيها طريق لرجل وطريق الآخر من ناحية أخرى	٢٧٠ ٤٠
٢٢٢	إرادة الرجل فتح أحد النهرين إلى الآخر	٢٧٠ ٤١
٢٢٢	إرادة أصحاب الدار قسمتها وفيها مسيل الماء لرجل فما هو الحكم؟ ..	٢٧٠ ٤٢
٢٢٢	على الحائط جذوع لرجل وإرادته بناء الكنيف عليه	٢٧٠ ٤٣
٢٢٣	فتح الباب لداره في موضع ليس له حق المرور	٢٧٠ ٤٤
٢٢٣	هلاك نصيب الذي لم يقبض بعد القسمه	٢٧٠ ٤٥
٢٢٣	نقض القسمه بهلاك نصيب أحدهما قبل القبض في قسمه المكيل والموزون	٢٧٠ ٤٦
٢٢٣	قسمه الأكار الغلة بأمر الدهقان ثم هلاك نصيب أحدهما قبل قبض الدهقان نصيبه	٢٧٠ ٤٧
٢٢٣	كون المكيل والموزون بين حاضر وغائب وأخذ الحاضر نصيبه	٢٧٠ ٤٨
٢٢٣	عزل القاضى الثلث للمساكين بحكم الوصية والثلثين للورثة وضياع أحدهما قبل الإعطاء	٢٧٠ ٤٩
٢٢٣		

٢٢٤	أمر أحدهما صاحبه بقسمة الطعام.....	٢٧٠٥٠
٢٢٤	إرادة الورثة إبطال القسمة بالتراضى.....	٢٧٠٥١
٢٢٤	تراضى الورثة على دفع الدار والحانوت إلى واحد عن جميع نصيبه من التركة...	٢٧٠٥٢
٢٢٤	دفع أحد الورثة داراً إلى واحد من الورثة عن جميع نصيبه من غير رضا الباقيين...	٢٧٠٥٣
٢٢٤	استخدام أحد الشريكين العبد بغير إذن شريكه وموت العبد فى خدمته	٢٧٠٥٤
٢٢٤	ترك صاحب الدار ورثة كبارا وامرأة حاملا فهل يعزل نصيب الحمل؟	٢٧٠٥٥
٢٢٤	دعوى المرأة أنها حامل فهل يقسم الميراث قبل الولادة؟	٢٧٠٥٦
٢٢٥	اختلاف العلماء فى مقدار ماتوقف للحمل.....	٢٧٠٥٧
٢٢٥	موت الرجل عن امرأة حامل وابنتين وابنين، وطلب الأولاد قسمة الميراث.....	٢٧٠٥٨

٥٢ / كتاب المزارعة والمعاملة

٢٢٦	الفصل الأول: فى بيان ركنها وشرائط جوازها وحكمها وصفتها	
٢٢٦	ركن المزارعة وشرائط جوازها.....	٢٧٠٥٩
٢٢٧	من شرائط الجواز بيان المدة.....	٢٧٠٦٠
٢٢٧	ذكرهما مدة لا يخرج الزرع فى تلك المدة.....	٢٧٠٦١
٢٢٨	دفع الكرم معاملة وبيان الفرق بين المزارعة والمعاملة	٢٧٠٦٢
٢٢٨	من الشرائط تخلية رب الأرض والتخيل.....	٢٧٠٦٣
٢٢٨	تفسير التخلية.....	٢٧٠٦٤
٢٢٩	من الشرائط بيان من عليه البذر.....	٢٧٠٦٥
٢٢٩	كون العرف فى البذر مشتركا فما هو الحكم؟.....	٢٧٠٦٦
٢٣٠	إجارة الأرض سنة بالثلث.....	٢٧٠٦٧
٢٣٠	من الشرائط بيان ما يزرع فى الأرض.....	٢٧٠٦٨
٢٣٠	من الشرائط بيان جنس البذر.....	٢٧٠٦٩

٢٣٠	من الشرائط بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة بينهما فى الخارج	٢٧٠٧٠
	المزارعة عقد شركة من صاحب الأرض منفعة الأرض	٢٧٠٧١
٢٣١	ومن المزارع منفعة العمل.....	
٢٣١	بيان حكم المزارعة.....	٢٧٠٧٢
٢٣١	بيان صفة الزراعة.....	٢٧٠٧٣
٢٣١	فسخ المزارعة بالسفر.....	٢٧٠٧٤
٢٣٢	استيجار الأرض للزراعة بالدرهم.....	٢٧٠٧٥
٢٣٢	إرادة صاحب التحويل نقض المعاملة.....	٢٧٠٧٦
٢٣٢	كون البذر من قبل رب الأرض فهل لواحد منهما إبطال المزارعة؟	٢٧٠٧٧
٢٣٣	الفصل الثانى: فى بيان أنواع المزارعة.....	
٢٣٣	استيجار الأرض ببعض الخارج.....	٢٧٠٧٨
٢٣٣	المزارعة على نوعين، وبيان أنواعهما.....	٢٧٠٧٩
٢٣٥	كون رب الأرض عاملاً يبذر رجل وبقرة.....	٢٧٠٨٠
٢٣٥	دفع الأرض مزارعة لزرع المزارع فى أرضه من جهة الملك أو الاجارة	٢٧٠٨١
٢٣٥	أخذ صاحب الأرض بذراً من رجل، ويكون الزرع بينهما	٢٧٠٨٢
٢٣٥	دفع البذر والبقرة إلى رب الأرض بشرط أن الخارج نصفان	٢٧٠٨٣
٢٣٦	دفع البذر مزارعة بغير أرض.....	٢٧٠٨٤
	كون الخمار بين المزارع ورب الأرض على السهام	٢٧٠٨٥
٢٣٦	والأجزاء المشروطة.....	
٢٣٦	كون البذر من صاحب الأرض، وغرامته للعامل أجر مثل عمله	٢٧٠٨٦
	إرادة رب الأرض والمزارع أن يطيب لهما الزرع فى	٢٧٠٨٧
٢٣٧	موضع فسدت المزارعة.....	
٢٣٧	وجوب أجر المثل على صاحب الأرض والبذر عند فساد المزارعة	٢٧٠٨٨
٢٣٨	شرط البقرة على أحدهما.....	٢٧٠٨٩

٢٧٠٩٠	كون الأرض من أحدهما والبذر منهما، وشرط العمل
٢٣٨	على المدفوع إليه الأرض.....
٢٧٠٩١	كون الأرض لأحدهما والبذر منهما وشرط العمل عليهما
٢٧٠٩٢	كون الأرض من أحدهما بشرط عمل رب الأرض
٢٣٩	والمدفوع إليه ببذر مشترك.....
٢٧٠٩٣	خروج الأرض طعاما عند فساد المزارعة، وشرك الثلثين
٢٣٩	لرب الأرض، والثلث للعامل.....
٢٧٠٩٤	كون الأرض مشتركة ودفع أحدهما إلى صاحبه مزارعة
٢٤٠	على أن يكون الخارج بينهما فالمسألة على وجهين....
٢٤٠	كون البذر من جهة الدافع، وشرط كون الخارج بينهما نصفين
٢٧٠٩٦	كون الأرض بينهما والبذر من جهة الدافع، وشرط كون
٢٤٠	الخارج بينهما نصفين.....
٢٤١	فساد المزارعة وإخراج الأرض طعاماً.....
٢٤١	كون البذر منهما فالمسألة على وجوه.....
٢٤٢	اشتراط كون ثلثي البذر على الدافع وثلثه على المزارع
٢٤٢	أخذ الأرض مزارعة على أن يعمرها والبذر بينهما.....
٢٤٣	الفصل الثالث: فى الشروط فى المزارعة.....
٢٤٣	كون البذر من رب الأرض، وشرط كون الخارج كله لأحدهما
٢٧١٠٢	كون البذر من جهة المزارع، وشرط كون الخارج كله
٢٤٣	لأحدهما فالمسألة على وجوه.....
٢٧١٠٣	قول رب الأرض: ازرع أرضي ببذر على أن يكون الخارج كله لك
٢٤٤	دفع البذر وقوله ازرعها فى أرضك على أن الخارج بيننا
٢٤٤	دفع البذر إلى صاحب الأرض على أن الخارج بينهما نصفين
٢٧١٠٦	دفع الأرض للزراعة بكر حنطة مشتركة.....

- ٢٧١٠٧ دفع البذر وقوله: ازرعه فى أرضك ليكون الخارج كله لك ٢٤٥
- ٢٧١٠٨ دفع البذر إلى رجل للزراعة فى أرضه على أن الخارج كله لصاحب البذر ٢٤٥
- ٢٧١٠٩ دفع أرضه إلى رجل للزراعة على أن مارزق الله فهو بيننا ٢٤٥
- ٢٧١١٠ دفع البذر إلى صاحب الأرض للزراعة، ومارزق الله فهو بينهما نصفان ٢٤٦
- ٢٧١١١ دفع الزرع المدرك مزارعة بالنصف للحفظ..... ٢٤٦
- ٢٧١١٢ استئجار رجل أرضاً ثم استئجار صاحبها للعمل فيها ٢٤٦
- ٢٧١١٣ دفع الرجل أرضاً وبذراً، وبيع نصف البذر من المدفوع إليه ٢٤٦
- ٢٧١١٤ نوع آخر: فى اشتراط عمل غير المزارع مع المزارع..... ٢٤٧
- ٢٧١١٥ دفع الرجل أرضه إلى رجل على الزراعة ببذره وبقره ويعمل معه هذا الآخر..... ٢٤٧
- ٢٧١١٦ بيان المراد بقوله المزارعة فاسدة..... ٢٤٧
- ٢٧١١٧ شرط بعض الخارج لعبد مديون للمزارع..... ٢٤٨
- ٢٧١١٨ شرط ثلث الخارج لعبد المزارع..... ٢٤٨
- ٢٧١١٩ كون البذر من المزارع، وشرط ثلث الخارج لعبد رب الأرض ٢٤٨
- ٢٧١٢٠ كون البذر من المزارع، وشرط ثلث الخارج لعبد المزارع ولم يكن على العبد دين..... ٢٤٩
- ٢٧١٢١ على العبد دين، وشرط ثلث الخارج له..... ٢٤٩
- ٢٧١٢٢ شرط ثلث الخارج للمساكين..... ٢٤٩
- ٢٧١٢٣ شرط بعض الخارج لمدير أحدهما أو مكاتب أحدهما ٢٤٩
- ٢٧١٢٤ أو لمن تقبل شهادته له أو لأجنبى..... ٢٤٩
- ٢٥٠ دفع الأرض مزارعة على أن يزرعها سنة ببذره وبقر فلان وشرط ثلث الخارج لصاحب البقر.....

٢٥١ اشتراط ما يقطع الشركة فى الخارج	٢٧١٢٥
٢٥١ شرط دفع كذا قفيزا لنفسه أو للعامل	٢٧١٢٦
٢٥٢ شرط دفع أحدهما عشر الخارج لنفسه	٢٧١٢٧
٢٥٢	اشترط أخذ رب الأرض النصف من الخارج بعد أخذ السلطان	٢٧١٢٨
٢٥٢ عدم أخذ السلطان حقه فى هذه السنة فما يفعل به؟	٢٧١٢٩
 شرط أن الخارج من الحنطة بينهما نصفان والخارج من	٢٧١٣٠
٢٥٣ الشعير لأحدهما بعينه	
 كون الأرض خراجيا، وقول رب الأرض أعاملك على أن	٢٧١٣١
٢٥٣ الباقي بعد أخذ السلطان حظّه مقاسمة كانت أو وظيفة بيننا	
٢٥٤ شرط ماليس من أعمال المزارعة على المزارع أو على رب الأرض	٢٧١٣٢
٢٥٤ شرط ما كان من أعمال المزارعة فى عقد المزارعة.....	٢٧١٣٣
٢٥٤ شرط الحصاد والدياس والتزيرة على المزارع أو على رب الأرض	٢٧١٣٤
٢٥٤ شرط العمل أو الحفظ أو السقى.....	٢٧١٣٥
٢٥٥ حصاد العامل الزرع ودياسه وجمعه من غير الاشتراط وهلاك الزرع	٢٧١٣٦
٢٥٥ شرط ما يحصل به الخارج أو يتربى على العامل.....	٢٧١٣٧
٢٥٥ شرط ماله أثر فى الزيادة على العامل.....	٢٧١٣٨
٢٥٥ شرط كرى الأنهار وإصلاح المسناة على أحدهما.....	٢٧١٣٩
٢٥٥ شرط كراب الأرض على أحدهما.....	٢٧١٤٠
٢٥٦ شرط الحفظ على المزارع بعد الإدراك.....	٢٧١٤١
٢٥٦ شرط الجذاذ على العامل فى المعاملة.....	٢٧١٤٢
 شرط كرى الأنهار والمسنيات على العامل، وكون البذر	٢٧١٤٣
٢٥٦ من قبل العامل فلمن يكون الخارج؟.....	
٢٥٧ شرط كرى الأنهار وإصلاح المسنيات على رب الأرض	٢٧١٤٤
٢٥٧ شرط الزراعة والسقى والحصاد والدياس بالسدس على الأكار	٢٧١٤٥

٢٥٧	٢٧١٤٦	شرط السرقين على أحدهما من عند نفسه.....
٢٥٧	شرط أحدهما على الآخر إلقاء السرقين من سرقين رب الأرض	٢٧١٤٧	
٢٥٨	٢٧١٤٨	شرط إلقاء السرقين على رب الأرض.....
٢٥٨	شرط البذر على المزارع على أن يسرقنها من سرقين رب الأرض	٢٧١٤٩	
٢٥٨	٢٧١٥٠	شرط السقى والحفظ على العامل إلى الإدراك.....
	دفع كرمه وأرضه معاملة ومزارعة إلى انسان والتزامه	٢٧١٥١	
٢٥٨		إلقاء السرقين وحفر الأنهار.....
٢٥٨	٢٧١٥٢	شرط الدولاب والدالية على أحدهما.....
٢٥٩	٢٧١٥٣	شرط دابة السقى على أحدهما.....
٢٥٩	٢٧١٥٤	شرط الدولاب أو الدالية بأداتها على صاحب الأرض...
٢٥٩	٢٧١٥٥	شرط كون كل ذلك على العامل.....
٢٦٠	٢٧١٥٦	شرط كراب الأرض وتنيتها على المزارع.....
	تفسير الثنية أن يكرب الأرض مرة ويزرع ثم بعد انقضاء	٢٧١٥٧	
٢٦٠		مدة المزارعة يكربها مرة أخرى.....
	قول البعض: إن الثنية كراب الأرض قبل الزراعة مرة بعد	٢٧١٥٨	
٢٦٠		مرة حتى يقوى الأرض.....
	شرط رب الأرض أنه ان زرعها بغير كراب فللمزارع	٢٧١٥٩	
٢٦١		الربع، وإن زرعها بكراب فله الثلث.....
٢٦٢	دفع الرجل أرضا وبذرا وشرط الشركة فى الأصل والفرع	٢٧١٦٠	
٢٦٢	٢٧١٦١	شرط الحب بينهما، والتبن لأحدهما بعينه.....
٢٦٢	شرط كون الحب لاحد والتبن للآخر فالمسألة على ثمانية أوجه	٢٧١٦٢	
	دفع أرض فيها زرع صار بقلا، وشرط الحب بينهما	٢٧١٦٣	
٢٦٣		نصفين، والتبن لصاحب الأرض.....
٢٦٣	دفع الأرض بشرط غرس الأشجار على أن الخارج بينهما	٢٧١٦٤	

- ٢٧١٦٥ شرط زرع العصفرو بشرط الشركة فى العصفرو القرطم والساق ٢٦٣
- ٢٧١٦٦ دفع الأرض مزارعة بشرط الزرع فيها العصفرو الكتان ٢٦٣
- ٢٧١٦٧ دفع الأرض سنة هذه إلى رجل بشرط الزرع ببذره قرطماً ٢٦٤
- ٢٧١٦٨ دفع الأرض لزرع حنطة وشعير بشرط كون الحنطة لأحدهما بعينه والشعير للآخر بعينه..... ٢٦٤
- ٢٧١٦٩ شرط صاحب الأرض مع المزارع شرطاً فاسداً..... ٢٦٥
- ٢٧١٧٠ الاشتراط على أحدهما بيع نصيبه من صاحبه..... ٢٦٥
- ٢٧١٧١ شرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه فالمسألة على وجهين ٢٦٦
- ٢٧١٧٢ شرط الكراب والزرع على المزارع والسكوت عن ذكر السقى فالمسألة على ستة أوجه..... ٢٦٦
- ٢٧١٧٣ دفع أرضه بشرط زرع المزارع ببذر نفسه هذه السنة ما بداله ٢٦٧
- ٢٧١٧٤ قول رب الأرض للمزارع: مازرعتها بكراب فبكذا، وبغير كراب فبكذا ٢٦٨
- ٢٧١٧٥ قول الدافع: مازرعت منها حنطة فلك كذا، وما زرعت منها شعيراً فلك كذا..... ٢٦٨
- ٢٧١٧٦ قول الدافع: مازرعت فى جمادى الأولى فلك كذا، وما زرعت فى جمادى الآخرة فلك كذا..... ٢٦٨
- ٢٧١٧٧ قول الدافع: مازرعت بماء السماء فلك كذا، وما زرعت بغرب فلك كذا ٢٦٨
- ٢٧١٧٨ جواب مسألة الكراب قولهما، وما ذكر فى هذه المسائل فهو قول أبى حنيفة رحمه الله..... ٢٦٨
- ٢٧١٧٩ قول رب الأرض: إن زرع حنطة فكذا، وإن زرع شعيراً فكذا ٢٦٩
- ٢٧١٨٠ دفع أرضه بشرط أنه إن زرع الحنطة فالخارج بينهما نصفان، وإن زرع الشعير فالخارج كله للمزارع..... ٢٦٩
- ٢٧١٨١ دفع أرضه بشرط أنه إن زرع الحنطة فالخارج بينهما، وإن زرع الشعير فالخارج كله لصاحب الأرض..... ٢٦٩

- ٢٧١٨٢ دفع الرجل أرضاً وكر حنطة وكر شعير ٢٦٩
- ٢٧١٨٣ دفع الرجل أرضاً بشرط أنه إن زرعها حنطة فهو بينهما، وإن زرع شعيراً فكله للعامل، وإن زرع سمسماً فلرب الأرض ٢٧٠
- ٢٧١٨٤ شرط أن مازرع من الحنطة أو الشعير فهو بينهما نصفان، وما غرس فيها فهو بينهما أثلاثاً..... ٢٧٠
- ٢٧١٨٥ شرط الزراعة ببذره وبقره على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً وبعضها سمسماً..... ٢٧٠
- ٢٧١٨٦ دفع أرضه مزارعة بشرط استئجار المزارع فيها أجيراً الفصل الرابع: فيما يجب على الزارع من الأعمال ٢٧٠
- ٢٧١ من غير شرط وما يجب من الأعمال على رب الأرض ٢٧١
- ٢٧١٨٧ إجبار المزارع على كل عمل يحتاج إليه لحصول زرع المرغوب ٢٧١
- ٢٧١٨٨ امتناع المزارع من الكراب والبذر من جهته فالمسألة على وجهين ٢٧١
- ٢٧١٨٩ إجبار المزارع على السقى قبل الزرع فيحاً أو سيحاً..... ٢٧١
- ٢٧١٩٠ هل يجب على المزارع العمل الذى يزيد فى جودة الخارج؟ ٢٧٢
- ٢٧١٩١ امتناع المزارع من الكراب والتذرية..... ٢٧٢
- ٢٧١٩٢ اجتناء القطن بعد الإدراك على من يكون؟..... ٢٧٢
- ٢٧١٩٣ ما كان قبل بلوغ الزرع وجفافه على العامل ٢٧٢
- ٢٧١٩٤ فصل القصيل أو التقاط الرطب عليهما..... ٢٧٣
- ٢٧١٩٥ النفقة على الزرع على من يكون؟..... ٢٧٣
- ٢٧١٩٦ حفظ ما هو محرم على الزرع على العامل..... ٢٧٣
- ٢٧١٩٧ الحفاظ إلى الإدراك على المزارع، وبعد ذلك عليهما.... ٢٧٣
- ٢٧١٩٨ التقاط الباذ نجان الحمل والبيع عليهما..... ٢٧٣
- ٢٧١٩٩ صيرورة الزرع قصيلاً وإرادتهما فصله وبيعه قصيلاً فالقصل عليهما ٢٧٤

٢٧٥	الفصل الخامس: فى المعاملة فى النخيل والشجر.....
٢٧٥	٢٧٢٠٠ جواز المعاملة فى جميع الأشجار والكرم والرطب
٢٧٥	٢٧٢٠١ دفع النخيل معاملة وعدم تسمية السنين
٢٧٥	٢٧٢٠٢ دفع أصول رطبة ثابتة فى الأرض معاملة، وعدم تسمية الوقت له
٢٧٦	٢٧٢٠٣ دفع النخيل إلى مدة يعلم يقيناً أنه لا يخرج الثمر فى تلك المدة
٢٧٦	٢٧٢٠٤ دفع النخيل معاملة إلى مدة تخرج الثمر فى تلك المدة تارة وتارة لا تخرج
٢٧٦	٢٧٢٠٥ خروج الثمر فى تلك المدة.....
٢٧٦	٢٧٢٠٦ اخراج النخل فى تلك المدة شيئاً لا يرغب فى مثله.....
٢٧٧	٢٧٢٠٧ دفع الأرض معاملة خمسمائة سنة.....
٢٧٧	٢٧٢٠٨- دفع الرجل نخلاً فيه طلع معاملة بالنصف.....
	٢٧٢٠٩ ما وقع عليه عقد المعاملة فى حد النماء والزيادة ووقته
٢٧٧	معلوم فما هو الحكم؟.....
٢٧٧	٢٧٢١٠ دفع النخيل معاملة على كون النخيل مع الثمر بينهما نصفين
٢٧٧	٢٧٢١١ دفع الزرع إلى غيره مزارعة قبل التناهى.....
٢٧٧	٢٧٢١٢ دفع الكرم معاملة وفيه أشجار.....
٢٧٨	٢٧٢١٣ دفع شجرة الجوز معاملة.....
٢٧٨	٢٧٢١٤ أمر الشريك الذى لم يعمل العامل بشراء ما يلحق به النخيل
٢٧٨	٢٧٢١٥ دفع النخل معاملة إلى رجلين.....
	٢٧٢١٦ دفع النخيل معاملة إلى رجلين بشرط أن يلحقاه بتلقيح
٢٧٨	من عندهما على أن الخارج بينهما أثلاثاً.....
٢٧٩	٢٧٢١٧ شرط رب النخيل بعض الأعمال على العامل وسكوته عن الباقي
٢٧٩	٢٧٢١٨ شرط رب النخيل السقى على نفسه.....
٢٧٩	٢٧٢١٩ شرط ما لا يبقى منفعته بعد المدة المشروطة على الساقى
٢٨٠	٢٧٢٢٠ شرط الحفظ على رب النخيل.....

٢٨٠	شرط استئجار العامل فلانا يعمل معه بمائة درهم.....	٢٧٢٢١
٢٨٠	شرط مائة درهم لأحد العاملين على رب الأرض وللآخر الثلث	٢٧٢٢٢
٢٨٠	دفع الرجلين الأرض مزارعة إلى رجل بشرط زرعها ببذرهما	٢٧٢٢٣
٢٨٠	دفع النخيل معاملة إلى رجلين.....	٢٧٢٢٤
٢٨١	دفع النخيل معاملة بشرط العمل.....	٢٧٢٢٥
	دفع الأرض البيضاء لغرس الأغراس فيها بشرط أن	٢٧٢٢٦
٢٨١	الأغراس والثمار بينهما.....	
٢٨١	شرط المناصفة في الخارج من الكرم، وشرط مناصفة الأرض	٢٧٢٢٧
٢٨١	كون الغراس من صاحب الأرض وشرط مناصفة الخارج وللعامل مائة درهم	٢٧٢٢٨
	دفع الأرض البيضاء لغرس النخل، والغرس من عند رب	٢٧٢٢٩
٢٨٢	الأرض، وشرط مناصفة الخارج وللعامل مائة درهم....	
٢٨٢	دفع النخيل معاملة بعد خروج الثمر.....	٢٧٢٣٠
٢٨٢	دفع الأرض المغروسة على أن الغراس والثمر بينهما....	٢٧٢٣١
	دفع الرجل أرضا بشرط غرس المدفوع إليه لنفسه ما بداله	٢٧٢٣٢
٢٨٢	وشرط مناصفة الخارج وللعامل مائة درهم.....	
٢٨٣	دفع الأرض لغرس الأشجار والكرم بقضبان من قبله، وعدم بيان المدة له	٢٧٢٣٣
٢٨٣	دفع الأرض إلى الابن للغرس فيها بشرط مناصفة الخارج وعدم التوقيت له	٢٧٢٣٤
٢٨٣	دفع الأرض معاملة بشرط غرس العامل فيها والثمار والأغراس بينهما	٢٧٢٣٥
	دفع الأرض إلى رجل لشرط الغرس فيها على أن الخارج	٢٧٢٣٦
٢٨٣	بينهما وانتقاض المدة.....	
٢٨٤	غرس الأكار في أرض الدافع بأمره.....	٢٧٢٣٧
٢٨٤	دفع أرضه لاتخاذ الكرم بالنصف.....	٢٧٢٣٨
٢٨٤	قيام العامل على الكرم ثم تركه ثم إتيانه عند الإدراك طالباً للشركة	٢٧٢٣٩
٢٨٤	دفع الرطبة عبد انتهاء جذاذاها إلى رجل على أن يقوم عليها العامل	٢٧٢٤٠

- ٢٧٢٤١ دفع غرائس النخل قد علق فى الأرض إلى رجل على أن
يقوم عليه والخارج بينهما..... ٢٨٤
- ٢٧٢٤٢ دفع نخل اطعم وبلغ إلى رجل بشرط القيام عليه
والخارج بينهما نصفان..... ٢٨٥
- ٢٧٢٤٣ هل يشترط للمعاملة بيان المدة؟..... ٢٨٥
- ٢٧٢٤٤ دفع النخل معاملة وإرادة العامل وضع الوصل على الأشجار ٢٨٥
- ٢٧٢٤٥ غرس الحراث أشجارا فى أرض رب الأرض بغير إذنه ٢٨٥
- ٢٧٢٤٦ غرس التالة على حافتى نهر قرية..... ٢٨٥
- ٢٧٢٤٧ دفع الأرض إلى رجل لغرس الكرم، والتالة من الدافع.... ٢٨٦
- ٢٧٢٤٨ قول صاحب الأرض: دفعت إليك التالة والأشجار لى، وقول
العارس: سرقت تلك التالة وغرست من عندى فالشجر لى ٢٨٦
- ٢٧٢٤٩ دفع الكرم معاملة وأصحاب الكرم يدخلونها ويأكلون الثمار، فما هو الحكم؟ ٢٨٦
- ٢٧٢٥٠ بطلان المساقاة بالموت، وعند فسادهما للعامل أجر المثل ٢٨٦
- ٢٧٢٥١ نقض مدة العامل وعدم إدراك الثمر وإبء العامل الزرع.. ٢٨٧
- ٢٧٢٥٢ موت العامل فى بعض السنة وإنفاق رب النخل بغير أمر القاضى.. ٢٨٧
- ٢٨٨ الفصل السادس: فى رب الأرض والنخل إذا تولى العمل بنفسه
- ٢٧٢٥٣ دفع أرضه مزارعة بالنصف، ثم تولى رب الأرض المزارعة بنفسه ٢٨٨
- ٢٧٢٥٤ تولى رب الأرض المزارعة بغير أمر رب الأرض ٢٨٨
- ٢٧٢٥٥ أمر المزارع رب الأرض حتى استأجر اجيراً فى ذلك.... ٢٨٩
- ٢٧٢٥٦ قبض صاحب النخل النخل بغير أمر العامل..... ٢٨٩
- ٢٧٢٥٧ أخذ صاحب النخل النخل بعد خروج الطلع، والقيام
عليها بغير إذن العامل..... ٢٨٩
- ٢٧٢٥٨ دفع المزارع بعد قبض الأرض إلى ربها مزارعة..... ٢٨٩
- ٢٧٢٥٩ زرع المزارع وسقيه ونبات الزرع ثم قيام رب الأرض
عليه بنفسه وأجراه..... ٢٨٩

- ٢٧٢٦٠ بذرب الأرض بغير إذن المزارع وعدم بناته ثم سقى
المزارع وقيامه عليه..... ٢٩٠
- ٢٧٢٦١ بذر العامل وسقيه وبعد نباته قيام رب الأرض عليه بغير أمر المزارع ٢٩٠
- ٢٧٢٦٢ دفع المزارع الأرض إلى غيره مزارعة..... ٢٩١
- ٢٧٢٦٣ دفع المزارع الأرض إلى غيره مزارعة بالنصف من غير إذن رب الأرض ٢٩١
- ٢٧٢٦٤ ما أصاب المزارع الأول والثاني هل يطيب لهما جميع ذلك؟ ٢٩١
- ٢٧٢٦٥ شرط رب الأرض للمزارع النصف ودفع المزارع إلى
مزارعة وشرطه للثاني عشرين قفيزا من الخارج..... ٢٩٢
- ٢٧٢٦٦ للمزارع دفع الأرض إلى آخر مزارعة إن كان البذر من قبله ٢٩٢
- ٢٧٢٦٧ دفع المزارع الأول الأرض إلى غيره مزارعة..... ٢٩٢
- ٢٧٢٦٨ قول الأول للثاني: بشرط نصف الخارج لرب الأرض
والثلث لك والسدس لي..... ٢٩٢
- ٢٧٢٦٩ كون البذر في المزارعة الأولى من جهة المزارع ثم دفعه
الأرض مزارعة إلى الثاني..... ٢٩٣
- ٢٧٢٧٠ قول رب الأرض للأول: ما أصبت فيينا نصفان، وشرط
الأول للثاني النصف..... ٢٩٣
- ٢٧٢٧١ دفع الأول الأرض إلى غيره عارية..... ٢٩٣
- ٢٧٢٧٢ عدم قول رب النخيل: اعمل برأيك ودفع العامل إلى الآخر معاملة ٢٩٤
- ٢٧٢٧٣ هلاك الثمر من عمل العامل الأخير في أمر خالف فيه ما أمره الأول ٢٩٤
- ٢٧٢٧٤ كون المزارعة الأولى فاسدة والثانية صحيحة والبذر من رب الأرض ٢٩٤
- ٢٧٢٧٥ شارك الأكار في نصيبه رجلا وعمله معه..... ٢٩٥
- ٢٧٢٧٦ الفصل الثامن: في المزارعة يشترط فيها المعاملة..... ٢٩٦
- ٢٧٢٧٦ دفع الأرض والنخل وزرعها المزارع على أن يقوم على النخيل بالنصف ٢٩٦

٢٩٦ شرط المعاملة فى المزارعة.....	٢٧٢٧٧
	دفع الأرض البيضاء مزارعة وفيها نخيل بشرط زرع	٢٧٢٧٨
٢٩٦ العامل ببذره وقيامه على النخيل.....	
	بيان الفرق بين شرط المعاملة فى المزارعة وبين ما دفع الأرض	٢٧٢٧٩
٢٩٦ مزارعة بالنصف بشرط خياطة الثوب لرب الأرض بعشرة.....	
	دفع الغلام إلى حائك للتعليم خمسة أشهر بكذا بشرط	٢٧٢٨٠
٢٩٦ إعطاء الحائط بعد كل شهر بكذا.....	
٢٩٦ شرط المزارعة فى الاجارة.....	٢٧٢٨١
	دفع الأرض البيضاء وفيها نخيل بشرط زرع الأرض ببذر	٢٧٢٨٢
٢٩٧ نفسه وبقره والخارج بينهما نصفان.....	
	قول رب الأرض للعامل: ادفع إليك هذه الأرض تزرعها	٢٧٢٨٣
٢٩٧ ببذرك وبقرك وادفع ما فيها من النخيل معاملة.....	
٢٩٧ دفع الأرض مزارعة على أن يزرعها ويغرسها.....	٢٧٢٨٤
٢٩٧ قول الرجل للآخر: استأجرتك لتزرع أرضى وتعمل فى نخيلى	٢٧٢٨٥
٢٩٨ الفصل التاسع: فى الخلاف فى المزارعة.....	
٢٩٨ دفع الأرض بشرط زرع الحنطة فهل له زرع غيرها؟....	٢٧٢٨٦
	قول الرجل: خذ هذه الأرض تزرعها حنطة أو لتزرعها أو	٢٧٢٨٧
٢٩٨ فازرعها حنطة فهل يصير مخالفا بزرع غيرها؟.....	
	الفصل العاشر: فى الزيادة من رب الأرض والنخيل	
٢٩٩ أو المزارع أو العامل.....	
٢٩٩ زيادة الأرض والمزارع فى البدل قبل انتهاء المزارعة....	٢٧٢٨٨
٢٩٩ زيادة المزارع بعد ادراك الزرع سدساً من نصيبه لرب الأرض	٢٧٢٨٩
	زيادة رب الأرض للمزارع السدس والصلح على أن	٢٧٢٩٠
٢٩٩ الثلث لرب الأرض وللمزارع الثلثان.....	

	الفصل الحادى عشر: فيما إدامات رب الأرض	
٣٠٠	أو انقضت المدة والزرع بقل، وما يتصل بذلك	
٣٠٠	موت رب الأرض بعد نبات الزرع قبل الاستحصاء	٢٧٢٩١
٣٠٠	انقضاء المدة المشروطة والزرع بقل، وإرادة رب الأرض أخذ الزرع بقلًا	٢٧٢٩٢
٣٠٠	بيان معنى قوله يبقى العقد عقد المزارعة ولا يثبت اجارة مبتدئة	٢٧٢٩٣
٣٠١	موت رب الأرض قبل الزراعة وبعد عمل المزارع فى الأرض	٢٧٢٩٤
٣٠١	موت رب الأرض فى وسط السنة والزرع بقل	٢٧٢٩٥
٣٠٢	انقضاء مدة المعاملة وعدم إدراك الثمر وإباء العامل الصرم	٢٧٢٩٦
٣٠٢	دفع أرضه مزارعة، وموت أحدهما قبل الشروع فى العمل	٢٧٢٩٧
	دفع الأرض ثلث سنين، وموت رب الأرض فى السنة	٢٧٢٩٨
٣٠٢	الأولى بعد نبات الزرع	
٣٠٢	موت أحدهما قبل الشروع فلاخرأن يمنع، وبعد الشروع ينفسخ العقد	٢٧٢٩٩
٣٠٣	إنفاق رب الأرض على الزرع بأمر القاضى	٢٧٣٠٠
٣٠٣	انقضاء السنة والزرع بقل وإباء المزارع قلعه	٢٧٣٠١
٣٠٣	إنفاق أحدهما بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضى	٢٧٣٠٢
٣٠٣	هرب المزارع فى وسط السنة والزرع بقل وقيام رب الأرض وإنفاقه عليه	٢٧٣٠٣
	هرب العامل بعد الزرع قبل استحصاءه، وإنفاق رب	٢٧٣٠٤
٣٠٣	الأرض عليه بأمر القاضى	
٣٠٤	موت المزارع والزرع بقل، وقول ورثته نحن نعملها على حاله	٢٧٣٠٥
	انقضاء مدة المزارعة والزرع بقل وغياب أحدهما	٢٧٣٠٦
٣٠٤	وإنفاق الحاضر بغير أمر القاضى	
	إنفاق الحاضر بغير أمر القاضى تبرع، ومسألة حضور	٢٧٣٠٧
٣٠٤	الغائب وإبائه عن الإنفاق	
٣٠٥	انقضاء مدة المزارعة والزرع بقل، وإرادة رب الأرض قلعه وإباء المزارع	٢٧٣٠٨

- ٢٧٣٠٩ اجارة المزارع الزرع، وانقضاء السنة والزرع بقل..... ٣٠٥
- ٢٧٣١٠ كون الزرع من العامل ثم موت المزارع قبل
الاستحصاء، وقول ورثته: نحن نعمل فيها على حالها... ٣٠٥
- الفصل الثانى عشر: فى زراعة أحد الشريكين.....
- ٢٧٣١١ أرض بين رجلين وغياب أحدهما فهل لشريكه زرع نصف الأرض؟ ٣٠٧
- ٢٧٣١٢ حضور الغائب فله الانتفاع بكل الأرض مثل تلك المدة ٣٠٧
- ٢٧٣١٣ هل للحاضر سكونة جميع الدار إذا خاف خرابها؟..... ٣٠٧
- ٢٧٣١٤ زرع أحد الشريكين الأرض المشتركة بغير إذن صاحبه ٣٠٨
- ٢٧٣١٥ زرع أحد الشريكين بغير إذن صاحبه، وتراضيهما أن يعطيه
الذى يزرع نصف البذر، ويكون الزرع بينهما نصفين..... ٣٠٨
- ٢٧٣١٦ غياب أحد الشريكين فللحاضر الزرع فى حصته..... ٣٠٨
- ٢٧٣١٧ زرع أحد الشركاء وسقى الزرع من الماء المشترك
واستغلال الأرض سنين بغير أمر شركاءه..... ٣٠٨
- ٢٧٣١٨ زرع الرجل أرض الغير لنفسه..... ٣٠٩
- ٢٧٣١٩ زرع أرض الغير بغير إذنه ثم قوله لرب الأرض: ادفع إلىّ
بذرى وأكون أكاراً لك..... ٣٠٩
- ٢٧٣٢٠ أذن الرجل لرجل زراعة أرضه وزرعه، ثم إرادة رب
الأرض إخراج الأرض من يده..... ٣٠٩
- ٢٧٣٢١ زرع أرض الغير وعدم علم صاحب الأرض به قبل
الاستحصاء ورضاه وقت العلم..... ٣٠٩
- ٢٧٣٢٢ أخذ ثلاثة أرضاً للزراعة بالشركة وغياب واحد وزرع الإثنين
بعض الأرض حنطة، ثم حضور الآخر وزرع الشعير..... ٣٠٩
- ٢٧٣٢٣ طريق معرفة نقصان الأرض بسبب الزراعة..... ٣١٠

٢٧٣٢٤	انتقاص الأرض بزراعة الغاصب ثم زوال النقصان.....	٣١٠
٢٧٣٢٥	دفع أرضه وشرط البذر على المزارع فزرعها ثم استحقاق الأرض	٣١٠
٢٧٣٢٦	استيجار الأرض بدراهم وزرعها ثم استحقاقها.....	٣١١
٢٧٣٢٧	هل للمستحق تضمين المزارع أو الدافع إن أوجب الزرع نقصانا فى الأرض؟	٣١١
٢٧٣٢٨	إجازة المستحق المزارعة.....	٣١١
٢٧٣٢٩	هل يلحق الإجازة قبل سنبله الزرع.....	٣١١
٢٧٣٣٠	غصب الرجل أرضا ودفعه إلى غيره مزارعة بشرط البذر	
	من قبل المزارع فزرعها ولم ينبت.....	٣١١
٢٧٣٣١	نبت الزرع وصار له قيمة، ثم إجازة رب الأرض المزارعة	٣١٢
٢٧٣٣٢	انقضاء المزارعة بين المزارع وللغاصب فيسلم للغاصب حصته أولاً	٣١٢
٢٧٣٣٣	غصب الرجل أرضا ودفع الأرض والبذر إلى رجل	
	مزارعة ثم إجازة رب الأرض المزارعة.....	٣١٢
٢٧٣٣٤	الأرض بعد الإجازة بمنزلة العارية فى يد الغاصب والمزارع	٣١٣
٢٧٣٣٥	عدم غرامة الغاصب من الأجر شيئاً، ثم استحصاد الزرع	
	غرامة المزارع وحده.....	٣١٣
٢٧٣٣٦	فعل هذا العمل أحدهما من الغاصب والمزارع بغير قضاء	
	القاضى ولا رضا من صاحبه.....	٣١٤
٢٧٣٣٧	إجازة رب الأرض المزارعة قبل البذر ثم البذر وعدم نباته	٣١٤
٢٧٣٣٨	غصب الرجل بذرا وزرعه فى أرض نفسه.....	٣١٤
٢٧٣٣٩	غصب الرجل أرضا والزرع فيها ثم زرع الآخر فوق زرعه	٣١٤
٢٧٣٤٠	غاصب الأرض دفعها مزارعة فهو كإيجارها.....	٣١٥
٢٧٣٤١	غصب الرجل أرضا والزرع فيها حنطة ثم اختصام	
	الغاصب ورب الأرض وهى بذر لم ينبت.....	٣١٥
٢٧٣٤٢	إلقاء الرجل البذر فى أرضه، ثم إلقاء الآخر بذره وسقى	
	الأرض ونبات الزرعين جميعا.....	٣١٥

٢٧٣٤٣	زرع المالك، ونباته ثم إلقاء الآخر بذر نفسه وسقيه فالمسألة على وجهين	٣١٦
٢٧٣٤٤	زرع الرجل أرضه شعيرا وزرع الآخر عليه حنطة.....	٣١٦
٢٧٣٤٥	زرع الرجل أرض نفسه حنطة وزرع الآخر فيها شعيرا	٣١٦
٢٧٣٤٦	اختيار صاحب الحنطة إبراء صاحب الشعير عن الضمان	٣١٦
٢٧٣٤٧	بذر الرجل فى أرضه ثم سقى الآخر تلك الأرض حتى أدرك الزرع	٣١٧
٢٧٣٤٨	إلقاء الرجل بذرا فى أرض غيره، ثم سقى صاحب الأرض الزرع إلى الإدراك	٣١٧
٢٧٣٤٩	زرع الرجل أرضه ثم إلقاء الآخر بذره فى تلك الأرض وخروج الزرع	٣١٧
٢٧٣٥٠	زرع الرجل أرضه ثم إلقاء الآخر بذره فيها، وإدراك	
٢٧٣٥١	الأرض بسقى صاحب الأرض.....	٣١٨
٢٧٣٥٢	زرع الرجل أرضه برا وعدم نباته ثم زرع الآخر فيها شعيرا	
٢٧٣٥٣	ونبات الزرع بسقى رب الآخر.....	٣١٨
٢٧٣٥٤	الفصل الثالث عشر: فى بيع الأرض المدفوعة مزارعة	٣١٩
٢٧٣٥٥	بيع رب الأرض الأرض ولها أكار لرب الأرض لم يزرع بعد	٣١٩
٢٧٣٥٦	دفع الرجل أرضه إلى رجل سنة للزراعة ببذر نفسه وآلاته	
٢٧٣٥٧	وبيع رب الأرض الأرض بعد زرع المزارع.....	٣١٩
٢٧٣٥٨	عدم إجازة المزارع البيع.....	٣١٩
٢٧٣٥٩	بيع الأرض والزرع جملة.....	٣١٩
٢٧٣٦٠	بيع الأرض بحصته من الزرع والأرض.....	٣٢٠
٢٧٣٦١	بيع رب الأرض الأرض بعد الاستحصار.....	٣٢٠
٢٧٣٦٢	دفع أرضه مزارعة ثم يبيعها قبل زرع المزارع فالمسألة على وجهين	٣٢١
٢٧٣٦٣	كون البذر من قبل رب الأرض، وبيعه الأرض بعد زرع المزارع	٣٢١
٢٧٣٦٤	بيع رب الأرض الأرض بغير رضا المزارع بعد زرع.....	٣٢١
٢٧٣٦٥	دفع أرضه مزارعة وزرع المزارع، ثم يبيع رب الأرض الأرض برضا المزارع	٣٢٢
٢٧٣٦٦	بيع الرجل أرضا فيها زرع لم ينبت.....	٣٢٢

٢٧٣٦٣	دفع كرمه معاملة وعمل العامل قليلاً ثم بيع الكرم برضا العامل	٣٢٢
٢٧٣٦٤	كون البذر من المزارع وإرادة صاحب الأرض البيع بعذر الدين	٣٢٣
٢٧٣٦٥	هل للمزارع والمستأجر والمرتهن نقض البيع؟	٣٢٣
٢٧٣٦٦	الفصل الرابع عشر: فى العذر فى فسخ المزارعة والمعاملة	٣٢٤
٢٧٣٦٦	امتناع أحد المتعاقدين عن المضى على المزارعة.....	٣٢٤
٢٧٣٦٧	كون البذر من قبل المزارع وقوله بترك الزراعة فى هذه السنة	٣٢٤
٢٧٣٦٨	كون البذر من قبل رب الأرض، وامتناعه بعد كرم المزارع الأرض	٣٢٤
٢٧٣٦٩	استيجار الأرض ثم قوله بترك الزراعة أصلاً.....	٣٢٤
٢٧٣٧٠	هل المرض والسفر عذر من المزارع والعامل؟	٣٢٤
٢٧٣٧١	فصل المرض على التفصيل.....	٣٢٥
٢٧٣٧٢	من العذر لحق الدين القادح لاوفاء له إلا من ثمن النخيل والأرض	٣٢٥
٢٧٣٧٣	كون البذر من المزارع، وإرادة صاحب الأرض البيع بعذر الدين	٣٢٥
٢٧٣٧٤	زرع المزارع الأرض ولحق رب الأرض دين قادح قبل النبات فهل له البيع؟	٣٢٦
٢٧٣٧٥	من الأعذار كون العامل سارقاً خائناً.....	٣٢٦
	الفصل الخامس عشر: فيما إذا مات المزارع أو العامل	
٢٧٣٧٦	ولم يدر ماذا صنع بالزرع أو الثمر.....	٣٢٧
٢٧٣٧٦	موت المزارع ولم يدر ماذا صنع بالزرع وقول صاحب	
٢٧٣٧٧	الأرض باستهلاك المزارع، وقول الورثة بسرقة الزرع...	٣٢٧
٢٧٣٧٧	موت المزارع ولم يعلم خروج الثمار.....	٣٢٧
٢٧٣٧٨	الفصل السادس عشر: فى مزارعة المريض ومعاملته	٣٢٨
٢٧٣٧٨	ما هو حكم محاببات المريض؟	٣٢٨
٢٧٣٧٩	دفع المريض الأرض مزارعة بشرائطها، والبذر من جهة المزارع	٣٢٨
٢٧٣٨٠	دفع المريض الأرض والبذر مزارعة ولم يكن له مال	
٢٧٣٨٠	سواهما، وكون المزارع أجنبياً ولم يكن على الميت دين	٣٢٨

٢٧٣٨١	كون المزارع أجنبيا، وعلى الميت دين مستغرق لجميع ماله	٣٢٩
٢٧٣٨٢	دفع المريض الأرض والبذر مزارعة، وكون المزارع وارثا	٣٢٩
٢٧٣٨٣	دفع الصحيح أرضه مزارعة إلى المريض	٣٣٠
٢٧٣٨٤	دفع المريض نخلا معاملة بالنصف	٣٣٠
٢٧٣٨٥	دفع المريض زرعاً له فى أرضه وهو بقل لم يستحصد	٣٣٠
٢٧٣٨٦	دفع المريض نخلا معاملة هذه السنة بشرط القيام عليه	
٣٣١	والخارج بينهما نصفان	
٢٧٣٨٧	إقرار المريض بكون البذر من قبله، وشرطه لرب الأرض	
٣٣٢	الثلاثين وإنكار الغرماء ذلك	
٢٧٣٨٨	إقرار المريض والزرع بقل وعليه دين المرض	٣٣٢
٢٧٣٨٩	إقرار المريض بالمزارعة والبذر من جهة رب الأرض	٣٣٢
٢٧٣٩٠	دفع النخيل معاملة ومرض العامل بعد صيرورة التمر	٣٣٣
٢٧٣٩١	مرض العامل الوارث وإقراره أنّ رب النخيل شرط له السدس	٣٣٣
٢٧٣٩٢	إقرار المريض بدفع النخل إلى شريكه معاملة ثم إقراره بدين فى المرض	٣٣٣
٢٧٣٩٣	قول الوارث العامل: بقى لى إلى إتمام حق شيء لم يصل	
٣٣٣	إلى، وإنكار باقى الورثة	
٣٣٤	الفصل السابع عشر: فى الرهن فى المزارعة والمعاملة	
٢٧٣٩٤	رهن الرجل أرضاً ونخلاً من رجل بمال للمرتهن على الراهن	٣٣٤
٢٧٣٩٥	رهن الرجل أرضاً بيضاء فيها نخيل، ثم أمر للمرتهن بزرع	
٣٣٤	الأرض ببذره والقيام على النخيل بالنصف	
٢٧٣٩٦	شرط رب الأرض شراء الأغراس على العامل	٣٣٥
٢٧٣٩٧	كون البذر من قبل الراهن، والمسألة بحالها	٣٣٥
٣٣٦	الفصل الثامن عشر: فى العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة	
٢٧٣٩٨	اعتاق الرجل عبده بشرط زراعة أرضه، والخارج بينهما	
٣٣٦	نصفان ورضا العبد بذلك فالمسألة على وجهين	

٢٧٣٩٩	كتابة الرجل عبده بشرط زرع أرضه والأرض، والبذر من
٣٣٦	المولى والخارج بينهما.....
٢٧٤٠٠	كون الأرض من المولى، والبذر والعمل من المكاتب
٣٣٧	الفصل التاسع عشر: فى التزويج والخلع والصلح
٣٣٨	عن دم العمد فى المزارعة والمعاملة.....
٢٧٤٠١	تزوج الرجل امرأة بشرط زرع أرضه هذه السنة ببذرهما
٣٣٨	وعملها الخارج بينهما نصفان.....
٢٧٤٠٢	طلاق الرجل امرأته بعد الدخول قبل الزراعة.....
٣٣٨	كون الأرض من جانبها والبذر والعمل من جانبه وباقي المسألة بحالها
٢٧٤٠٣	زراعة المرأة زرعاً فجميع الخارج لها
٣٣٩	تزوج الرجل امرأة بشرط العمل فى نخيله.....
٢٧٤٠٤	تزوج الرجل امرأة على إن دفعت إليها كرمًا معاملة بالنصف
٣٤٠	بذر المرأة منفعة أرضها أو منفعة نفسها للخلع.....
٢٧٤٠٥	وقوع الصلح عن دم الخطأ بشرط المزارعة.....
٣٤٠	كل جناية ليس فيها قصاص وقعت على الصلح عنها عقد مزارعة أو معاملة
٢٧٤٠٦	الفصل العشرون فى التوكيل فى المزارعة والمعاملة
٣٤٠	كون خلاف الوكيل إلى خير فلا يعد خلافاً، وإن كان إلى شر يعد خلافاً
٢٧٤٠٧	يصير غاصبا لمخالفة فى الوكالة.....
٣٤١	توكيل الرجل بدفع أرضه مزارعة هذه السنة بشرط زرع المزارع ببذر نفسه
٢٧٤٠٨	زرع المزارع بعد بطلان المزارعة، وإخراج الأرض طعاماً كثيراً فلمن يكون؟
٣٤١	لم يوجب الزراعة نقصاناً فى الأرض فما حكمه؟
٢٧٤٠٩	دفع الوكيل الأرض مزارعة بشيء يتغابن الناس فيه.....
٣٤٢	دفع الأرض والبذر إلى رجل، ووكله بدفعها مزارعة، ودفع
٢٧٤١٠	الوكيل إلى غيره بشرائطها بما يتغابن الناس مثله.....
٣٤٣	

٢٧٤١٧	دفع أرضه إلى رجل والأمر له بدفعها إلى الآخر مزارعة
٣٤٤	وعدم تسمية المدة له.....
٢٧٤١٨	توكيل الرجل رجلاً بشراء الأضحية له وشراء الوكيل فى
٣٤٤	أيام النحر من العام الثانى.....
٢٧٤١٩	التوكيل باكرء الابل إلى مكة للحج يختص من تلك السنة
٣٤٥	دفع الرجل أرضه مزارعة سنة وحصاد الزرع قبل مضى السنة
٢٧٤٢٠	توكيل الرجل رجلاً بأخذ هذه الأرض له مزارعة هذه
٣٤٥	السنة بشرط البذر من الموكل.....
٢٧٤٢٢	زرع الموكل بعد علمه بعقد الوكيل.....
٣٤٥	أخذ رب الأرض حصته من المؤكل بغير أمر الوكيل
٢٧٤٢٣	عدم جواز العقد على الموكل من غير رضا الموكل على قول محمد
٣٤٦	دفع الوكيل الأرض إلى المؤكل وعدم إخباره بذلك
٢٧٤٢٤	فالمسألة على وجهين.....
٢٧٤٢٦	توكيل الرجل رجلاً بأخذ أرض فلان والبذر له مزارعة
٣٤٦	بعينها وأخذ الوكيل فالمسألة على وجهين.....
٢٧٤٢٧	عدم جواز العقد على المؤكل، ودفع الوكيل الأرض إلى
٣٤٧	المؤكل فالمسألة على وجهين.....
٢٧٤٢٨	دفع نخيله إلى رجل وتوكيله بدفعها معاملة هذه السنة ودفع الوكيل
٣٤٧	توكيل الرجل بأخذ النخيل له معاملة.....
٢٧٤٢٩	توكيل الرجل بأخذ الأرض له مزارعة للزرع ببذر من
٢٧٤٣٠	جهته، وعدم تسمية الأرض له.....
٣٤٨	دفع أرضه إلى رجل والأمر له بدفعها إلى غير وعدم تسمية المزارع
٢٧٤٣١	الأمر بدفع أرضه مزارعة ولم يزد عليه.....
٢٧٤٣٢	الأمر بأخذ الأرض أو النخيل.....
٢٧٤٣٣

٢٧٤٣٤	الأمر بأخذ الأرض يبذر صاحب الأرض.....	٣٤٨
٢٧٤٣٥	توكيل الرجل رجلا بدفع أرضه مزارعة وإيجار الوكيل	
٢٧٤٣٦	الأرض بكر حنطة وسط.....	٣٤٩
٢٧٤٣٧	الأمر بإيجار الأرض بكر حنطة، ودفع المأمور مزارعة بالنصف	٣٤٩
٢٧٤٣٨	إجارة الوكيل الأرض بدراهم أو بشيء لا يزرع الأمر بدفع نخيله بالثلث	٣٤٩
٢٧٤٣٩	أو دفعه بنفسه.....	٣٤٩
٢٧٤٤٠	توكيل الرجل رجلا بأخذ الأرض له مزارعة وأخذ الوكيل بشرط أن يزرع المؤكل.....	٣٥٠
٢٧٤٤١	توكيل الرجل رجلا بدفع أرضه مزارعة بالثلث، ودفع الوكيل على أن لرب الأرض الثلث وللمزارع الثلثان....	٣٥٠
٢٧٤٤٢	التوكيل بدفع أرضه مزارعة بالثلث، وإجارة الوكيل بكر حنطة وسط	٣٥٠
٢٧٤٤٣	بيان سبب اختلاف الجواب.....	٣٥٠
٢٧٤٤٤	عدم جواز المزارعة وإن علم وقت العقد أن الكر يكون مثل ثلث الخارج فالمعاملة تجوز.....	٣٥١
٢٧٤٤٥	التوكيل بدفع الأرض مزارعة بالثلث، وإجارة الوكيل بكر حنطة وسط فهل يكون مخالفا؟.....	٣٥١
٢٧٤٤٦	التوكيل بإجارة أرضه بكر حنطة وسط ودفع الوكيل مزارعة بالنصف	٣٥١
٢٧٤٤٧	محاباة الوكيل محاباة فاحشة، وزرع المزارع وخروج الزرع	٣٥١
٢٧٤٤٨	توكيل الرجل غيره بالمعاملة فى النخيل والأشجار	٣٥٢
٢٧٤٤٩	توكيل الرجل بإجارة أرضه بكر حنطة وسط، ودفع الوكيل مزارعة بالنصف بشرط زرع صاحبها.....	٣٥٢
٢٧٤٤٩	الفصل الحادى والعشرون: فى بيان ما يجب من الضمان على المزارع والعامل.....	٣٥٣
٢٧٤٤٩	بيع الأمر أوراق الفرصاد بغير إذن صاحب الكرم.....	٣٥٣

٢٧٤٥٠	ترك الأكّار سقى الزرع حتى فسد الزرع.....	٣٥٣
٢٧٤٥١	تأخير المزارع فى السقى.....	٣٥٣
٢٧٤٥٢	ترك الأكّار حفظ الزرع وإصابة الزرع افة.....	٣٥٣
٢٧٤٥٣	حصار المزارع الزرع وجمعه ودياسه بغير إذن الدافع	٣٥٣
٢٧٤٥٤	تأخير المزارع فى الحصاد والجمع والدياس.....	٣٥٤
٢٧٤٥٥	دفع أرضه معاملة بشرط قيام العامل عليها، وتأخير العامل فى تغطية الكرم وأشجار الرمان فى الخريف.....	٣٥٤
٢٧٤٥٦	كون الحرث بين رجلين، وإبء أحدهما من سقيه.....	٣٥٤
٢٧٤٥٧	دفع الأشجار معاملة وعدم شد الأكّار حتى فسد هل يكون ضامنا؟	٣٥٤
٢٧٤٥٨	دفع الأرض والبقر والبذر مزارعة، وتسليم المزارع البقر إلى الراعى وضياعه	٣٥٤
٢٧٤٥٩	ترك المزارع البقر بعد الفراغ من العمل وسرقه.....	٣٥٤
٢٧٤٦٠	دفع الأرض والبقر والبذر مزارعة وضياع البقر بعد تسليم المزارع إلى الراعى	٣٥٥
٢٧٤٦١	دفع أرضه بشرط زرعها هذه السنة، وجعل البديل كرحنطة بعينه	٣٥٥
٢٧٤٦٢	عدم قيام المزارع فى البستان حتى سرقت الأشجار والخشبة	٣٥٥
٢٧٤٦٣	الفصل الثانى والعشرون: فى الكفالة فى المزارعة والمعاملة	٣٥٦
٢٧٤٦٤	حصول الكفالة المشروطة فى المزارعة أو المعاملة بوصف الصحة	٣٥٦
٢٧٤٦٥	دفع أرضه مزارعة لزرع المزارع ببذر من عنده بالنصف، وأخذ رب الأرض من المزارع كفيلا بالعمل.....	٣٥٦
٢٧٤٦٦	كون البذر من صاحب الأرض وأخذه من المزارع كفيلاً بالعمل	٣٥٦
٢٧٤٦٧	كون المزارعة بشرط عمل المزارع بنفسه وكفالة انسان بالعمل	٣٥٧
٢٧٤٦٨	أخذ رب الأرض من المزارع كفيلا بحصته.....	٣٥٧
٢٧٤٦٩	كفالة الإنسان لرب الأرض بحصته من الخارج من الارض	٣٥٧
	أخذ كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بحصته إن استهلكه..	٣٥٧

	الفصل الثالث والعشرون: فى مزارعة الصبى
٣٥٨	والعبد المأذون له فى التجارة.....
٣٥٨	٢٧٤٧٠ دفع العبد المأذون أرضه مزارعة بشرائطها.....
٣٥٨	٢٧٤٧١ أخذ الوصى أرض اليتيم مزارعة.....
	٢٧٤٧٢ دفع العبد المأذون أرضا مزارعة ثم حجر المولى على
٣٥٨	عبده فالمسألة على وجهين
	٢٧٤٧٣ العبد المأذون كالبالغ فى المزارعة والمعاملة، وللمولى
٣٥٩	حق الفسخ قبل إلقاء البذر.....
٣٥٩	٢٧٤٧٤ دفع الرجل أرضه وبذر إلى عبد محجور مزارعة وسلامته من العمل
٣٥٩	٢٧٤٧٥ دفع العبد المحجور أرض المولى والبذر من العامل.....
٣٥٩	٢٧٤٧٦ دفع العبد المأذون أو الصبى المأذون نخيله معاملة أو أخذ النخيل معاملة
	٢٧٤٧٧ دفع العبد المأذون أرضا وبذرا مزارعة، ثم نهى المولى
٣٦٠	عن الزراعة وفسخ المزارعة.....
٣٦٠	٢٧٤٧٨ دفع الصبى المحجور أرضه مزارعة بشرائطها فالمسألة على وجهين
٣٦٠	٢٧٤٧٩ دفع الصبى المأذون أرضه مزارعة، وكون البذر منه.....
٣٦٠	٢٧٤٨٠ دفع الصبى أرضه مزارعة من غير إذن الولى والبذر من العامل
٣٦٠	٢٧٤٨١ أخذ الصبى أرض إنسان مزارعة.....
٣٦٠	٢٧٤٨٢ دفع الحرّ إلى العبد المحجور أرضا مزارعة بشرائطها
	٢٧٤٨٣ موت العبد أو الصبى المحجورين بعد استحصاد الزرع
٣٦١	فالمسألة على وجهين.....
٣٦١	٢٧٤٨٤ موت الصبى أو العبد المحجور فى عمل الأرض.....
	٢٧٤٨٥ دفع الحرّ إلى العبد المحجور نخله معاملة بشرط القيام
٣٦١	عليه، والخارج بينهما نصفان.....
٣٦٢	٢٧٤٨٦ دفع العبد النخيل معاملة، ثم حجر المولى عليه.....

٢٧٤٨٧	دفع العبد المحجور نخيلا في يده معاملة بالنصف وعمل العامل	٣٦٢
٢٧٤٨٨	دفع العبد المحجور أرضا في يده إلى غيره مزارعة بشرط أن	
	يزرعها ببذده وبقره وزرع المزارع فالمسألة على وجهين..	٣٦٢
٢٧٤٨٩	عدم اختيار صاحب تضمين المزارع نقصان الأرض....	٣٦٣
٢٧٤٩٠	انتقاص الأرض من الزراعة فالمولى بالخيار.....	٣٦٣
	الفصل الرابع والعشرون: في الاختلاف الواقع في هذا الباب	٣٦٤
٢٧٤٩١	اختلاف المزارع ورب الأرض في جواز المزارعة وفسادها	٣٦٤
٢٧٤٩٢	دعوى أحدهما اشتراط النصف أو الثلث، ودعوى الآخر	
	اشتراط اقفرة معلومة فالمسألة على وجهين.....	٣٦٤
٢٧٤٩٣	دعوى أحدهما شرط النصف ودعوى الآخر شرط	
	النصف وزيادة عشرة فالمسألة على وجهين.....	٣٦٤
٢٧٤٩٤	كون الاختلاف قبل الزراعة.....	٣٦٥
٢٧٤٩٥	كون البذر من المزارع فالمزارع ينزل منزلة رب الأرض في الوجه الأول...	٣٦٥
٢٧٤٩٦	دعوى أحدهما شرط النصف، ودعوى الآخر شرط	
	النصف إلا عشرة فالمسألة على وجهين.....	٣٦٥
٢٧٤٩٧	اختلافهما قبل الزراعة فالمسألة على وجهين.....	٣٦٦
٢٧٤٩٨	اختلافهما في المقدار المشروط.....	٣٦٦
٢٧٤٩٩	اختلافهما بعد الزراعة.....	٣٦٦
٢٧٥٠٠	كون البذر من المزارع فالمزارع ينزل منزلة رب الأرض	٣٦٦
٢٧٥٠١	اختلافها في صاحب البذر.....	٣٦٧
٢٧٥٠٢	وقوع الاختلاف بين الحي وبين ورثة الميت في المقدار المشروط	٣٦٧
٢٧٥٠٣	اختلاف المزارع مع رب الأرض في المقدار المشروط	
	أو الورثة بعد موتهما أو بعد موت أحدهما.....	٣٦٧
٢٧٥٠٤	قول رب الأرض: زرعت ببذرى وكنت أجيرا لى، وقول	
	المزارع: زرعت ببذرى مزارعة.....	٣٦٧

٣٦٨	اختلافهما فى المشروط قبل العمل	٢٧٥٠٥
٣٦٨	اختلافهما فى البذر المشروط	٢٧٥٠٦
٣٦٩	الفصل الخامس والعشرون: فى زراعة الأراضى بغير عقد	
٣٦٩	انقضاء مدة المزارعة، ثم زرع المزارع كذلك عشر سنين	٢٧٥٠٧
٣٦٩	مطالبة صاحب الأرض المزارع بحصته الدهقانية	٢٧٥٠٨
٣٧٠	حمل الأرضى المعدة للزراعة على وجه المزارعة	٢٧٥٠٩
٣٧٠	العلم وقت المزارعة أنه زرعها غصبا لاعلى المزارعة....	٢٧٥١٠
٣٧١	زرع الرجل أرض إنسان ببذر نفسه بغير إذن صاحب الأرض	٢٧٥١١
٣٧٢	الفصل السادس والعشرون فى المتفرقات	
٣٧٢	كون الأرض رهنا فى يدرجل، وإرادة الآخر أخذها مزارعة	٢٧٥١٢
	دفع الرجل أرضه مزارعة سنة أو سنتين والبذر منه ثم	٢٧٥١٣
٣٧٢	إرادته إخراج الأرض من يد المزارع	
	موت الأجر ودفع المستأجر بذرا إلى ورثة الأجر وقوله	٢٧٥١٤
٣٧٢	ازرعوا وزرعهم فالخارج لمن يكون؟	
٣٧٢	دفع المرأة ضيعة ابنها البالغ معاملة	٢٧٥١٥
٣٧٢	قول الرجل: إن تزرعه فى رجب فلك النصف وإلا ثلثه	٢٧٥١٦
	دفع أرضه إلى رجلين للزراعة ببذرهما ولأحدهما ثلث	٢٧٥١٧
٣٧٢	الخارج وللآخر تسعين قفيزا	
٣٧٢	قول رب الأرض: اكربها ثم ازرعها، وقول المزارع: ازرعها بغير كراب	٢٧٥١٨
٣٧٣	شراء المستأجر الأشجار والزرايين، ثم دفعهما معاملة إلى أجر الكرم	٢٧٥١٩
٣٧٣	استئجار الأرض ثم دفعها إلى الآخر مزارعة	٢٧٥٢٠
٣٧٣	استئجار الأرض من رجل ثم دفعه إلى امرأة الأجر أو إلى ابنه مزارعة	٢٧٥٢١
٣٧٣	عمل الأولاد الكبار عمل الحرثة وزرعهم فى أرض مشتركة	٢٧٥٢٢
٣٧٤	قول الرجل للمزارع: اشتريت هذه الأرض من فلان غير الذى دفع إليك	٢٧٥٢٣

٢٧٥٢٤	قول مدعى الشراء للمزارع خذ هذه الأرض منى مزارعة
٣٧٤	فهل تصح هذه المزارعة؟
٢٧٥٢٥	كون الزرع مشتركاً وأحدهما غائب، وإنفاق الحاضر
٣٧٤	من ماله عليه، ثم هلاك الزرع
٢٧٥٢٦	قول رب الأرض: أمرك أن تزرعها وقول المزارع: غصبتها وزرعته
٢٧٥٢٧	دفع أرضه مزارعة على أن الخارج بينهما نصفان، وعلى
٣٧٥	أن يستأجر فلان يعمل معه بمائة
٢٧٥٢٨	دفع كرمه إلى رجل معاملة ولم يعمل فى الكرم عملاً...
٢٧٥٢٩	أخذ الوصى أرض اليتيم مزارعة
٢٧٥٣٠	أخذ أرض اليتيم مزارعة على سبيل ما يأخذه الناس
٢٧٥٣١	دفع الأرض مزارعة سنة، وحصاد الزرع قبل تمام السنة
٢٧٥٣٢	إذن الرجل بالزراعة فى أرضه ثم إرادة إخراجها من يده بعد الزرع
٢٧٥٣٣	اشترك الرجلين فى بذر الدود على أن البذر من أحدهما ومن الآخر العمل
٢٧٥٣٤	أخذ الراهن الأرض المرهونة من المرتهن مزارعة
٢٧٥٣٥	اشترك الرجلين فى أرض مزارعة على أن الربع للعامل
٣٧٦	وثلاثة أرباعه لرب الأرض
٢٧٥٣٦	لرجل دودقز يفعل صاحبها كما يفعل فى المزارعة
٢٧٥٣٧	دفع الرجل أرضاً لغرس النواة على أن يحول من موضعه
٣٧٧	إلى موضع والخارج بينهما
٢٧٥٣٨	زرع المزارع ثوماً وقلع بعضها وبقاء بعضها غير مقلوع
٢٧٥٣٩	دفع المزارع الزرع وتناثر شيء منها ونبات الزرع الآخر بسقيه
٢٧٥٤٠	يستحب للأكار لصدق الفضل من نصيبه
٢٧٥٤١	دفع الكرم معاملة ودخول الدافع الكرم وأكلهم وحملهم
٣٧٨	منه فهل على الدافع ضمان؟

٣٧٨	سرق الرجل ماء وسوقه إلى أرضه.....	٢٧٥٤٢
٣٧٨	سقى أرضه بماء حرام أو نجس.....	٢٧٥٤٣
٣٧٨	سقى أرضه بماء مشترك في نوبة الغير بغير إذن صاحب النوبة	٢٧٥٤٤
٣٧٩	دفع الرجل أرضا خرابا ليعمرها المزارع ويزرعها العامل مع صاحب الأرض	٢٧٥٤٥
٣٧٩	زرع الرجل أرضه ثم قوله لغيره: اقلع الزرع وازرعه في أرض كذا	٢٧٥٤٦
	زرع المزارع وأكل الجراد الزرع وإرادة المزارع زرع شيء آخر فيما بقي من المدة.....	٢٧٥٤٧
٣٧٩	دفع الأرض مزارعة وفيها قوائم القطن.....	٢٧٥٤٨
٣٧٩	استئجار الأرض من امرأة ثم دفعها إلى زوجها مزارعة	٢٧٥٤٩
	كون الزرع بين شريكين، وقول أحدهما لا اسقى ولا احصد فهل يجبر على ذلك؟.....	٢٧٥٥٠
٣٨٠	استحقاق الأرض بعد صيرورة الزرع أخضر.....	٢٧٥٥١
	زرع المشتري سنين في محدود عقد عليه بيع الوفاء وأخذ المشتري الغلة فخراجه على من؟.....	٢٧٥٥٢
٣٨٠	دفع رجل أرضه إلى رجل استحصد فيها مقاطعة ففعل فأكل الجراد	٢٧٥٥٣
٣٨١	غرس الأكوار أشجار الدهقان في أرضه تبرعاً.....	٢٧٥٥٤
	أخذ الرجلين أرضا مزارعة بشرط أن يزرعهاها يبذر صاحب الأرض على الخارج بينهما أثلاثاً.....	٢٧٥٥٥
٣٨١	إرادة الرجل أخذ الأرض المرهونة مزارعة.....	٢٧٥٥٦
٣٨١	بيع العامل في الكرم أوراق الفرساد بغير إذن صاحب الكرم	٢٧٥٥٧
٣٨١	هل يجوز خرمن كوفتن بنصف التبن؟.....	٢٧٥٥٨
٣٨١	نهر بين رجلين على طرفيه أشجار، ودعوى كل واحد منهما الأشجار	٢٧٥٥٩
٣٨١	دفع المرتد أرضه مزارعة أو أخذه أرض إنسان مزارعة	٢٧٥٦٠
٣٨٢	كون العامل مرتدا والبذر منه.....	٢٧٥٦١

٢٧٥٦٢	جواز عقد المزارعة بين المسلم العربي والحربي.....	٣٨٢
٢٧٥٦٣	ترك الإمام أراضيهم ومنه عليهم أو إسلامهم فالمعاملات مقرة على حالها	٣٨٢
٢٧٥٦٤	عدم وجدان مستأجر الأرض الماء للسقى ويبس الزرع	٣٨٢
٢٧٥٦٥	استئجار الرجل أرضاً وماء للزراعة وخراب النهر الأعظم فلم يستطع السقى	٣٨٣
٢٧٥٦٦	زرع القوم فى واد على شط الجيخون، وإدراك الزرع ثم	
	دعوى الآخرين الوادى والزرع.....	٣٨٣
٢٧٥٦٧	لرجل أرض ولجاره دار أسفل من أسفل، وإرادة صاحب الأرض زرع الأرض	٣٨٣
٢٧٥٦٨	كرب المزارع الأرض ثم نقض المزارعة.....	٣٨٤
٢٧٥٦٩	سقى الرجل أرض نفسه وانشقاق الماء من أرضه إلى	
	أرض جاره وإفساد زرعه.....	٣٨٤
٢٧٥٧٠	دفع أرضه مزارعة فاسدة، وكراب الزرع وحفر الأنهار	٣٨٤
٢٧٥٧١	اختلاف صاحب الكرم وصاحب الحائط فى ملك الأشجار	٣٨٤
٢٧٥٧٢	كون الأشجار على ضفة النهر لا يعرف غارسها.....	٣٨٤
٢٧٥٧٣	كون الأشجار على ضفة النهر لا قوام، واختلاف أهل السكة فى ملكها	٣٨٤
٢٧٥٧٤	للطاحونة مشجرة وبعض ذلك على شط الوادى الذى مصب	
	الماء وبعضه أبعد منه فهل يستحقها أرباب الطاحونة؟.....	٣٨٥
٢٧٥٧٥	مسناة بين أرضين وعلى المسناة أشجار لا يعرف غارسها	٣٨٥
٢٧٥٧٦	أرض بين إثنين، وزرع أحدهما بغير إذن صاحبه.....	٣٨٥
٢٧٥٧٧	نبات الشجرة فى أرض انسان من غير زرع أحد.....	٣٨٥
٢٧٥٧٨	شجرة فى أرض رجل نبت من عروقها فى أرض غيره	٣٨٥
٢٧٥٧٩	شجرة فى دار طلعت من عروقها أخرى فى دار الجار	٣٨٦
٢٧٥٨٠	لرجل نواة ذهب بها الريح إلى كرم غيره، ونبات الشجرة منها	٣٨٦
٢٧٥٨١	لرجل شجرة تعرفت فى ملك الغير ونبتت العروق.....	٣٨٦
٢٧٥٨٢	غرس العامل الأشجار فى كرم الدهقان فى مدة المعاملة ثم انقضاء المدة	٣٨٦

٢٧٥٨٣	استئجار الرجل أرضاً من أرض النخيل، ومضى مدة
٣٨٦	الإجارة قبل نبات الزرع.....
٢٧٥٨٤	قول رب الأرض للمزارع بعد حصاد الزرع: كنت
٣٨٦	أجيرى وزرعت يبذرى.....
٢٧٥٨٥	طلب الأكار من من الدهقان الأرض مزارعة بالربع للدهقان
٣٨٦	زرع بين اثنين، وغياب أحدهما وحصاد الآخر.....
٢٧٥٨٦	خروج الثمر فى النخيل ثم استحقاق الأرض.....
٣٨٧	قول صاحب الأكثر خراجاً لصاحب الأقل: نستوي فى
٣٨٧	أداء الخراج فهل له ذلك؟.....

٥٣ / كتاب الذبائح

٢٧٥٨٩	تفسير الذبائح لغة وشرعاً.....
٢٧٥٩٠	طهارة جلد كل ذى ناب بالذبح إلا الخنزير.....
٣٨٩	الفصل الأول فى أهلية الذابح.....
٢٧٥٩١	أهل الذبح من له ملة التوحيد.....
٢٧٥٩٢	لا تؤكل ذبيحة المجوسى والوثنى والمرتد.....
٢٧٥٩٣	لا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد.....
٢٧٥٩٤	ذبح النصرانى صيداً فى الحرم.....
٢٧٥٩٥	حكم ذبيحة أهل الجبر.....
٢٧٥٩٦	ذبح الشاة للضيف وذكر اسم الله عليه.....
٢٧٥٩٧	الذبح لأجل قدوم الأمير.....
٢٧٥٩٨	ذبح المسلم شاة المجوسى لبيت نارهم.....
٢٧٥٩٩	حكم ذبيحة الأخرس والصبى العاقل.....
٢٧٦٠٠	حكم ذبيحة المرتد.....

٢٧٦٠١	ذبح المسلم وإمرار المجوسى السكين بعد الذبح أو عسكه	٣٩١
٢٧٦٠٢	الغلام إذا كان أحد أبويه نصرانيا والآخر مجوسيا وهو يعقل الذبح	٣٩١
٢٧٦٠٣	الفصل الثانى فى صفة الذكاة.....	٣٩٢
٢٧٦٠٤	الذكاة على نوعين: الأول اختيار.....	٣٩٢
٢٧٦٠٥	ذبح القصاب الشاة فى الليلة المظلمة.....	٣٩٢
٢٧٦٠٦	نزع السبع رأس الدابة ولها حياة فهل يحل بالذبح؟....	٣٩٢
٢٧٦٠٧	حكم قطع السنور رأس الدجاجة.....	٣٩٢
٢٧٦٠٨	النوع الثانى ذكاة اضطرارى وبيان حدّه.....	٣٩٢
٢٧٦٠٩	متى يعتبر قطع الأكثر من العروق الأربعة؟.....	٣٩٢
٢٧٦١٠	ذبح الشاة من قبل القفا.....	٣٩٣
٢٧٦١١	ذبح شاه أو بقرة وعدم تحرّكه بعد الذبح.....	٣٩٣
٢٧٦١٢	ذبح البعير المريض وسيلان الدم القليل منه.....	٣٩٤
٢٧٦١٣	ذبح شاة وتحركه بعد الذبح وخروج الدم المسفوح منه.....	٣٩٤
٢٧٦١٤	ذبح الشاة المريضة التي لم يعلم حياته.....	٣٩٤
٢٧٦١٥	شق الذئب بطن الشاة وذبحها بعده.....	٣٩٤
٢٧٦١٦	حكم نحر الشاة وذبح الإبل.....	٣٩٥
٢٧٦١٧	سنة الذكاة فى الجزور والبقرة.....	٣٩٥
٢٧٦١٨	حد النحر والذبح.....	٣٩٥
٢٧٦١٩	حكم شاة ضرب رأسها بالسيف.....	٣٩٥
٢٧٦٢٠	الفصل الثالث: فيما يذكى به وما يكره فيه وما ندب به	٣٩٦
٢٧٦٢١	حكم الذبيح بالسن أو الظفر.....	٣٩٦
٢٧٦٢٢	استحباب حد الشفرة قبل الإضجاع.....	٣٩٦
٢٧٦٢٣	كراهة سلخ الجلد بعد الذبح قبل أن تبرد.....	٣٩٧

٣٩٨ الفصل الرابع: فيما يتعلق بالتسمية على الذبح
٣٩٨	التسمية على الذبح بالفارسية أو التكبير أو التسبيح أو التحميد ٢٧٦٢٢
٣٩٨	ينبغي أن يسمى متصلاً بالذبح..... ٢٧٦٢٣
٣٩٨	ذبح الشاة والتسمية بعد ذلك..... ٢٧٦٢٤
٣٩٩	حكم ذكر التسمية بدون الهاء..... ٢٧٦٢٥
٣٩٩	حكم قول الذابح باسم الله وباسم فلان..... ٢٧٦٢٦
٣٩٩	مسألة قول الذابح: بسم الله واسم محمد صلى الله عليه وسلم ٢٧٦٢٧
٤٠٠	حكم الدعاء بعد التسمية قبل الذبح..... ٢٧٦٢٨
٤٠٠	ينبغي أن يكون الدعاء قبل الذبح أو بعده..... ٢٧٦٢٩
٤٠١	حكم ترك التسمية عمداً وتركها ناسياً..... ٢٧٦٣٠
٤٠١	عدم اجزاء التسمية الأولى عند تعدد الذبائح..... ٢٧٦٣١
٤٠١	تبديل السكين عند ذبح بعد التسمية وتبديل السهم كذلك ٢٧٦٣٢
٤٠١	اشتغال الذابح بعمل آخر بعد التسمية..... ٢٧٦٣٣-
٤٠٢	حكم تبديل الذبيح بعد التسمية..... ٢٧٦٣٤
٤٠٢	ذبح شاة بتسمية وذبح أخرى بدونها..... ٢٧٦٣٥
٤٠٢	ذبح الرجلين صيداً وترك أحدهما التسمية عمداً..... ٢٧٦٣٦
٤٠٢	ذبح العصافير بتسمية واحدة..... ٢٧٦٣٧
٤٠٢	ذبح الشاتين معاً بتسمية واحدة..... ٢٧٦٣٨
٤٠٢	ذبح الكتائب بإسم المسيح..... ٢٧٦٣٩
٤٠٢	حكم ذبيحة أهل الكتاب..... ٢٧٦٤٠
٤٠٢	اشتراء اللحم من المجوسى..... ٢٧٦٤١
٤٠٢	نفر الشاة بعد التسمية..... ٢٧٦٤٢

٤٠٣ / ٥٤ كتاب الأضحية

٤٠٣	الفصل الأول: فى بيان وجوب الأضحية ومن تجب عليه ومن لا تجب	
٤٠٣	وجوب الأضحية.....	٢٧٦٤٣
٤٠٤	سبب الأضحية.....	٢٧٦٤٤
٤٠٤	وجوب الأضحية ليس كوجوب صدقة الفطر.....	٢٧٦٤٥
٤٠٤	موت الرجل وعليه زكوة وصدقة الفطر وأضحية وحجة الإسلام وكفارة يمين بأيها يبدأ فى الأداء؟.....	٢٧٦٤٦
٤٠٤	وجوب الأضحية على الرجل والمرأة الموسر المقيم	٢٧٦٤٧
٤٠٥	تضحية الرجل عن أولاده الكبار وامراته.....	٢٧٦٤٨
٤٠٥	شرط وجوب الأضحية.....	٢٧٦٤٩
٤٠٦	هلاك المال يوم الأضحية أو نقصانه عن المائتين.....	٢٧٦٥٠
٤٠٦	هل يجب الأضحية على من له عقار ومستغلات ملك؟	٢٧٦٥١
٤٠٦	وجوب الأضحية فى العقار الموقوف عليه.....	٢٧٦٥٢
٤٠٦	التسوية بين غنى النصاب وبين غنى الأضحية.....	٢٧٦٥٣
٤٠٦	اعتبار المرأة موسرة بالمهر.....	٢٧٦٥٤
٤٠٧	هل يجب الأضحية على خباز عنده حنطة قيمتها مائتا درهم؟	٢٧٦٥٥
٤٠٧	وجوب الأضحية بالمصحف الذى قيمته مائتا درهم....	٢٧٦٥٦
٤٠٧	وجوب التضحية على الأب عن أولاده.....	٢٧٦٥٧
٤٠٧	هل يجب الأضحية عن الأولاد الصغار؟.....	٢٧٦٥٨
٤٠٨	الأضحية من مال الصبى الموسر.....	٢٧٦٥٩
٤٠٨	هل يجب الأضحية على الاب والموصى إن كان للأولاد مال؟	٢٧٦٦٠
٤٠٨	تضحية الأب عن الولد من مال نفسه.....	٢٧٦٦١
٤٠٩	تضحية الولي من مال المجنون الموسر.....	٢٧٦٦٢

٢٧٦٦٣	افتقار الرجل قبل مضى أيام النحر.....	٤٠٩
٢٧٦٦٤	وجوب الأضحية على أهل السواد.....	٤٠٩
٢٧٦٦٥	سفر الرجل فى أيام الأضحية بعد شراء الشاة قبل التضحية بها	٤١٠
٢٧٦٦٦	الفصل الثانى: فى وجوب الأضحية بالنذر وماهو فى معناه	٤١١
٢٧٦٦٦	وجوب الأضحية بالنذر.....	٤١١
٢٧٦٦٧	هل يجب الأضحية بالشراء بنيتها؟.....	٤١١
٢٧٦٦٨	كون المشتري بنية الأضحية فقيرا.....	٤١١
٢٧٦٦٩	شراء الفقير فى أيام النحر لبنية التضحية فما هو المذهب المختار فيه؟	٤١١
٢٧٦٧٠	وجوب الأضحية على الفقير بإيجابه صريحا أو بالشراء	
٢٧٦٧١	فهل يجب عليه تصدق الشاة بعينها قبل الذبح؟.....	٤١٢
٢٧٦٧٢	شراء الشاة للأضحية ثم بيعها وشراء الأخرى فى أيام	
٢٧٦٧٣	النحر فالمسألة على ثلاثة أوجه.....	٤١٢
٢٧٦٧٤	ضلال الأضحية وشراء الأخرى ثم وجود الأولى.....	٤١٣
٢٧٦٧٥	هل يحل للفقير أكل الشاة التى ضحاهها؟.....	٤١٣
٢٧٦٧٦	شراء الفقير أضحية فسرقت.....	٤١٣
٢٧٦٧٧	لرجل مائتا درهم وشراءه بعشرين درهما أضحية وهلاك	
٢٧٦٧٨	الأضحية فهل يجب عليه الأضحية إذا جاء يومها؟.....	٤١٣
٢٧٦٧٩	شراء الشاة للأضحية وضلالها.....	٤١٣
٢٧٦٨٠	توكيل الرجل رجلين بشراء كل واحد الأضحية له وشراءهما	٤١٤
٢٧٦٨١	شراء الأضحية وبيعها ثم شراء الأخرى والتضحية بها...	٤١٤
٢٧٦٨٢	كون الثانية شرا من الأولى فهل عليه التصدق بفضل القيمة؟	٤١٤
٢٧٦٨٣	إيجاب الرجل على نفسه عشر أضحيات.....	٤١٤
٢٧٦٨٤	شراء الشاة للتجارة ثم نية التضحية بها.....	٤١٤
٢٧٦٨٥	تضحية الرجل شاتين.....	٤١٥

٤١٥	هل يجوز أكل الناذر من الشاة المنذورة؟.....	٢٧٦٨٣
٤١٥	قول الرجل: لله علي أن أضحي شاة فى أيام النحر.....	٢٧٦٨٤
٤١٦	الفصل الثالث: فى وقت الأضحية.....	
٤١٦	وقت الأضحية ثلاثة أيام افضلها أولها وأدونها آخرها....	٢٧٦٨٥
٤١٦	أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والكل يمضى بأربعة	٢٧٦٨٦
٤١٦	أول وقت الأضحية لأهل السواد ما هو؟.....	٢٧٦٨٧
٤١٧	ما هو اخر وقت الذبح؟.....	٢٧٦٨٨
٤١٧	صلوة الإمام العيد على غير وضوء وذبح الناس الأضاحى	٢٧٦٨٩
٤١٨	تأخير الإمام يوم العيد الصلوة فىالى متى يؤخر التضحية؟	٢٧٦٩٠
٤١٨	ترك أهل المصر صلوة العيد لفتنة فما هو وقت الأضحية؟	٢٧٦٩١
٤١٨	صلوة الإمام وعدم خطبته فهل يجوز الذبح؟.....	٢٧٦٩٢
٤١٨	تضحية الرجل بعد تسليم الإمام ثم ظهور حدث الإمام	٢٧٦٩٣
	وقوع الفتنة فى المصر وعدم كون الولى فى البلدة	٢٧٦٩٤
٤١٩	وتضحيتهم بعد طلوع الفجر.....	
٤١٩	ذبح الأضحية بعد الزوال فيما يرى أنه يوم عرفة ثم تبين أنه يوم النحر	٢٧٦٩٥
٤١٩	تضحية الرجل بعد انصراف أهل المسجد قبل صلوة أهل الجبانة	٢٧٦٩٦
٤١٩	تضحية رجل من الناحية التى صلى فيها.....	٢٧٦٩٧
٤١٩	التضحية فى الليلة الأولى من أيام النحر.....	٢٧٦٩٨
٤٢٠	ذبح الأضحية فى الليالى.....	٢٧٦٩٩
٤٢٠	وقوع الشك فى يوم الأضحى.....	٢٧٧٠٠
٤٢٠	صلوة الإمام العيد يوم عرفة وتضحية الناس فالمسألة على وجهين	٢٧٧٠١
	اشتباه يوم النحر وصلوة الإمام بالناس وتضحيتهم ثم	٢٧٧٠٢
٤٢١	العلم أن أمس كان يوم عرفة.....	

٤٢٢	الفصل الرابع: فيما يتعلق بالمكان والزّمان.....
٢٧٧٠٣	دخول رجل من أهل السواد المصر فهل يجوز الذبح عنه بعد طلوع الفجر؟
٢٧٧٠٤	كتابة الرجل إلى أهله بالتضحية عنه فيعتبر مكان الذبيحة
٢٧٧٠٥	إرادة المصر تعجل اللحم له فعليه إخراج الأضحية إلى السواد
٢٧٧٠٦	إخراج الرجل أضحيته وذبحها قبل صلوة العيد.....
٢٧٧٠٧	يجاب شاة بعينها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر.....
٢٧٧٠٨	مضى أيام النحر على الغنى وعدم شراء ه الأضحية.....
٢٧٧٠٩	صلوة الإمام وعدم خطبته فهل يجوز الذبح؟.....
٢٧٧١٠	توكيل المصرى وكيلا بذبح شاة له وخروجه إلى السواد
٢٧٧١١	وذبح الوكيل فى موضع لا يعد من المصر.....
٢٧٧١٢	شراء الأضحية ثم بيعها وعدم التضحية ببدلها ومضى أيام النحر
٢٧٧١٣	وقوع الشك فى يوم الأضحى فلم يدر أعاشره أم تاسع؟
٢٧٧١٤	الفصل الخامس: فى بيان مايجوز من الضحايا وما لا يجوز
٢٧٧١٥	والمستحب والأفضل منها.....
٢٧٧١٦	إجزاء الثنى مضاعدا من كل شئ فى الأضحية.....
٢٧٧١٧	تفسير الثنى.....
٢٧٧١٨	تضحية الخصى والجماء والجرباء.....
٢٧٧١٩	تضحية الثولاء والعرجاء.....
٢٧٧٢٠	مشى العرجاء بثلاث قوائم.....
٢٧٧٢١	تضحية العمياء والعوراء.....
٢٧٧٢٢	تضحية شاة خلقت بلا أذنين.....
٢٧٧٢٣	تضحية الحولاء والمجزوراء.....
٢٧٧٢٤	تضحية الحذاء والعجفاء.....
٢٧٧٢٥	تضحية الهتماء.....

٢٧٧٢٣	هل يجوز تضحية الشاة مقطوعة اللسان؟	٤٢٨
٢٧٧٢٤	ذهاب السدس من الأذنين.....	٤٢٨
٢٧٧٢٥	تضحية المريضة والعجفاء التي لاتنقى	٤٢٩
٢٧٧٢٦	كون الأضحية مهزولة عند الشراء وسمنه بعد الشراء	
	وتضحية الجلالة.....	٤٢٩
٢٧٧٢٧	مسألة الشق فى الأذن والكى.....	٤٢٩
٢٧٧٢٨	تضحية الشرقاء وماليس لها حافر	٤٢٩
٢٧٧٢٩	ذهاب بعض العين الواحدة أو غيرها	٤٢٩
٢٧٧٣٠	الزائد على الثلث كثير.....	٤٣٠
٢٧٧٣١	تضحية الشطور.....	٤٣٠
٢٧٧٣٢	اعتبار ذنب البقر والبعير فى الأضحية	٤٣٠
٢٧٧٣٣	تضحية المهزولة والجدعاء.....	٤٣١
٢٧٧٣٤	تضحية العقصاء والقضباه والأطباء.....	٤٣١
٢٧٧٣٥	عدم جواز الأضحية من الغنى بعد التعيب.....	٤٣٢
٢٧٧٣٦	اعورار الأضحية بعد الإيجاب على نفسه.....	٤٣٢
٢٧٧٣٧	تعيب الأضحية فى اضطرابها وقت الذبح.....	٤٣٢
٢٧٧٣٨	ذهاب العين الواحدة أو انكسار رجلها فى معالجة الذبح	٤٣٣
٢٧٧٣٩	تضحية الوحش وبقر الوحش وأشباهها.....	٤٣٣
٢٧٧٤٠	الشاة السمينة العظيمة التى تساوى البقر قيمة وكما أفضل من البقر	٤٣٣
٢٧٧٤١	شراء عشرة نفر عشر شياء جملة	٤٣٣
٢٧٧٤٢	تضحية الجاموس.....	٤٣٤
٢٧٧٤٣	الخصى أفضل من الفحل والبقرة من الشاة.....	٤٣٤
٢٧٧٤٤	الفحل بعشرين أفضل من خصى قيمته خمسة عشر.....	٤٣٤
٢٧٧٤٥	الذكر من الضأن أفضل والأنثى من البقر أفضل.....	٤٣٤

٢٧٧٤٦	شراء سبعة بقرة بخمسين درهماً للأضحية وشراء سبعة
٤٣٥	آخرين سبع شياه بمائة فالأفضل الأول أم الثانى.....
٢٧٧٤٧	شراء الأضحية بثلاثين درهما شاتان أفضل من شراء واحدة
٤٣٥	الأفضل تضحية الرجل بيده.....
٢٧٧٤٨	استحباب الأكل من أضحيته وإطعام غيره.....
٤٣٦	لرجل تسعة من عيال وتضحيته بعشر من الغنم عن نفسه وعياله
٢٧٧٥٠	الأفضل تصدق ثلث الأضحية والثلث للأقارب والجيران
٢٧٧٥١	وادخار الثلث الباقي.....
٤٣٧	إطعام الغنى والفقير والمسلم والذمى من الأضحية.....
٤٣٧	عدم جواز الأكل من الأضحية المنذورة.....
٤٣٨	الفصل السادس: فى الانتفاع بالأضحية.....
٤٣٩	حلب الأضحية وجزصوفها قبل الذبح.....
٤٣٩	جواز حلب اللبن وجزصوفها إذا ذبحها فى وقتها.....
٤٣٩	انتفاع الرجل بجلد الأضحية وهدى المتعة.....
٤٤٠	شراء اللحم بجلد الأضحية وبيع الجلد بالدرهم للتصدق
٤٤٠	إدخال جلد الأضحية فى قرطالة أو جعله جراباً.....
٢٧٧٥٩	أخذ شيء من الصوف للعلامة فى أيام النحر.....
٤٤١	بيع لحم الأضحية.....
٤٤١	الجواب فى اللحم كالجواب فى الجلد.....
٤٤١	شراء الحبوب بجلد الأضحية.....
٢٧٧٦٣	إعطاء لحمها الجزار فى أجرته.....
٤٤٢	ركوب الأضحية واستعمالها.....
٤٤٢	ولادة الأضحية ولدا فما يفعل بها؟.....
٤٤٣	تصدق الرجل بالولد حياً فما هو الحكم؟.....

٢٧٧٦٧	شراء الأضحية قبل ستة أشهر وولادتها ولدا فما هو الحكم؟	٤٤٣
٢٧٧٦٨	ما هو حكم الأكل من لحم ولد الأضحية؟.....	٤٤٣
٢٧٧٦٩	ولادة الأضحية ولدا فهل يجوز بيعها؟ ومسألة جزصوفها..	٤٤٣
٢٧٧٧٠	تضحية الرجل بشاة نفسه عن غيره.....	٤٤٤
٢٧٧٧١	تضحية الرجل عن الميت.....	٤٤٤
٢٧٧٧٢	تضحية الرجل عن الميت بغير أمره.....	٤٤٥
٢٧٧٧٣	ذبح الأضحية بأمر الميت، وبيان أن الأضحية عن الميت أفضل أم الصدقة	٤٤٥
٢٧٧٧٤	ذبح الرجل أضحية غيره بغير أمره صريحاً.....	٤٤٥
٢٧٧٧٥	غلط الرجلين وذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه	٤٤٦
٢٧٧٧٦	ربط الرجلين أضحيتهما في مرتبط ثم غلظهما، وتنازعهما في واحدة	٤٤٦
٢٧٧٧٧	شراء الشاة شراء فاسدا وذبحها عن الأضحية.....	٤٤٦
٢٧٧٧٨	هبة الشاة هبة فاسدة والتضحية بها.....	٤٤٦
٢٧٧٧٩	شراء خمس شياه وإرادة التضحية بواحدة منها وعدم تعيينها وذبح الآخر واحدة منها بغير أمره.....	٤٤٧
٢٧٧٨٠	غصب الرجل أضحية غيره وذبحها عن نفسه.....	٤٤٧
٢٧٧٨١	أخذ الشاة الوديعه بنية الذبح.....	٤٤٧
٢٧٧٨٢	غصب أضحية الغير وذبحها عن نفسه متعمدا لذلك...	٤٤٧
٢٧٧٨٣	ذبح شاة غيره عن نفسه بغير أمره.....	٤٤٨
٢٧٧٨٤	تضحية المرتهن الشاة المرهونة.....	٤٤٨
٢٧٧٨٥	شراء الشاة بثوب وذبحها عن الأضحية ثم استحقاق الثوب	٤٤٨
٢٧٧٨٦	دعاء الرجل قصابا للتضحية عنه وتضحية القصاب عن نفسه	٤٤٨
٢٧٧٨٧	أمر الرجل غيره بذبح شاة وكان الأمر باعها وذبح	٤٤٨
٢٧٧٨٨	المأمور مع العلم بالبيع.....	٤٤٨
٢٧٧٨٨	أمر الرجل غيره بذبح أضحيته وقول الذابح بترك التسمية عامداً	٤٤٨

٢٧٧٨٩	شراء ثلاثة نفر ثلث شياه ثم اختصاصهم	٤٤٩
٢٧٧٩٠	وضع صاحب الشاة يده على السكين مع يد القصاب فعليهما التسمية	٤٤٩
٢٧٧٩١	ذبح المأمور بعد بيع الأمر من ثالث	٤٤٩
٤٥٠	الفصل الثامن: فيما يتعلق بالشركة فى الضحايا	٤٥٠
٢٧٧٩٢	إجزاء الشاة عن واحد والبقر والبعير عن سبعة	٤٥٠
٢٧٧٩٣	إرادة أحد الشركاء اللحم	٤٥٠
٢٧٧٩٤	تضحية بعض الشركاء عن ميت	٤٥٠
٢٧٧٩٥	شراء الرجل بقرة للتضحية بها عن نفسه ثم اشتراك ستة فيها بعد ذلك	٤٥١
٢٧٧٩٦	شراء سبع شياه بنية الأضحية ثم بيع ست منها	٤٥١
٢٧٧٩٧	شراء بقرة بنية الأضحية ثم بيع ستة أسباعها من ستة يريدون القرية	٤٥١
٢٧٧٩٨	شراء سبع شياه بنية الأضحية ثم بيع ست منها فيلزمه الذبح بمثل ذلك	٤٥١
٢٧٧٩٩	إيجاب الفقير بالشراء فهل يجوز أن يشرك فيها؟	٤٥١
٢٧٨٠٠	اشتراك خمسة فى الأضحية وإشراك الأربعة رجلا فى نصيبهم	٤٥٢
٢٧٨٠١	شراء رجل أضحية وأشرك سبعة	٤٥٢
٢٧٨٠٢	نية أحدهم الأضحية لهذه السنة ونية أصحابه الأضحية عن السنة الماضية	٤٥٢
٢٧٨٠٣	نية بعض الشركاء الأضحية والآخر هدى المتعة والآخر	
٤٥٢	هدى القران والآخر جزاء الصيد والآخر العقيقة	٤٥٢
٢٧٨٠٤	كون الشركاء فى البدنة أو البقرة ثمانية	٤٥٣
٢٧٨٠٥	اشتراك ثلاثة نفر فى بقرة على دفع أحدهم أربع دنانير	
٤٥٣	والآخر الثلاثة والآخر دينارا	٤٥٣
٢٧٨٠٦	اشتراك ثلاثة نفر فى بقرة على دفع أحدهم ثلاثة دنانير	
٤٥٣	ونصفا والآخر دينارين ونصفا والآخر دينارا	٤٥٣
٢٧٨٠٧	اشتراك سبعة فى بقرة وموت بعضهم قبل النحر وإجازة	
٤٥٣	الورثة بالتضحية عن الميت	٤٥٣
٢٧٨٠٨	ذبح الباقيين بغير إذن الورثة	٤٥٤

٢٧٨٠٩	اشترك ثلاثة نفر فى بقرة لواحد منهم ثلاثة أسباعها.....	٤٥٤
٢٧٨١٠	اشترك خمسة فى بقرة وسؤال رجل الشركة معهم	
٢٧٨١١	وإجابة أربعة وامتناع واحد.....	٤٥٤
٢٧٨١٢	كون شريك الستة نصرانيا أو مريدا للحم.....	٤٥٤
٢٧٨١٣	اختلاط الغنم وتضحية كل واحد منهم واحدة.....	٤٥٤
٢٧٨١٤	تضحية السبعة بقرة وإرادتهم قسمة اللحم.....	٤٥٥
٢٧٨١٥	اقتسامهم اللحم جزافا أو جعل اللحم سبعة أقساط.....	٤٥٥
٢٧٨١٦	أخذ كل واحد منهم كراعاً وقطعة لحم والآخر الرأس وقطعة لحم	٤٥٥
٢٧٨١٧	شراء سبعة سبعة شياه وعدم تسمية لكل واحد شاة بعينها	٤٥٥
٢٧٨١٨	شأتان بين رجلين وذبحهما عن نسكيهما.....	٤٥٦
٢٧٨١٩	الفصل التاسع فى المتفرقات.....	٤٥٧
٢٧٨٢٠	تضحية الرجلين شاتين.....	٤٥٧
٢٧٨٢١	شاة ندت وتوحشت فرماها صاحبها ونوى الأضحية...	٤٥٨
٢٧٨٢٢	شراء شاتين للأضحية وضياح إحداهما وتضحيته بالثانية	٤٥٨
٢٧٨٢٣	شراء شاة أخرى بعد بيع الأولى.....	٤٥٨
٢٧٨٢٤	موت المشتراة للتضحية.....	٤٥٨
٢٧٨٢٥	شراء الرجل شاة وضلالها ثم اشتراء شاة أخرى	
٢٧٨٢٦	والتضحية بها ثم وجود الأولى.....	٤٥٩
٢٧٨٢٧	قول الرجل: لله على أن اهدى شاة وإهداء بقرة أو جزور	٤٥٩
٢٧٨٢٨	تضحية الرجل بشاة تساوى تسعين وتضحية الآخر ببقرة	٢٧٨٢٥
٢٧٨٢٩	تساوى سبعين وتصدق الآخر بمائة فمن يكون أفضل؟	٤٥٩
٢٧٨٣٠	شراء الفقير شاة للأضحية والتضحية بها ثم يساره فى أيام النحر	٤٥٩
٢٧٨٣١	الوصية بالتضحية عنه وعدم تسميته شيئاً.....	٤٦٠
٢٧٨٣٢	توكيل غيره بشراء الأضحية وتوكيل الوكيل غيره وشراء الآخر	٤٦٠
٢٧٨٣٣	توكيل الرجل بشراء الشاة له واستيجار الوكيل إنسانا لإيقادها بدرهم	٤٦٠

- ٢٧٨٣٠ دفع عشرين درهما إلى رجل لشراء الأضحية بها وشراءه بخمسة وعشرين ٤٦١
- ٢٧٨٣١ أمر الرجل رجلا بشراء البقرة بعشرة دنانير وشراء الوكيل ٤٦١
- بمائتى درهم وقيمتها سواء..... ٤٦١
- ٢٧٨٣٢ توكيل الرجل رجلا بشراء الثني من الضان وشراءه جزءاً من الضان ٤٦١
- ٢٧٨٣٣ شراء الرجل بقرة وقوله: يا فلان أشركتك فى ثلثها..... ٤٦١
- ٢٧٨٣٤ توكيل الرجل رجلا بشراء الثني من البقر وعدم تسمية الثمن وشراءه مسنة ٤٦١
- ٢٧٨٣٥ قول الرجل: إن اشتريت بقرة للأضحية فهو بينى وبينك ٤٦٢
- ٢٧٨٣٦ وصية الرجل بشراء الشاة للتضحية عنه بهذا العشرين ٤٦٢
- درهما وضياع درهم بعد موته..... ٤٦٢
- ٢٧٨٣٧ شراء الرجل شاة والتضحية بها ثم وجوده بها عيبا ينقصها ٤٦٢
- ٢٧٨٣٨ تضحية الرجل بشاة ثم غصب الرجل تلك الشاة من المضحى ٤٦٢
- ٢٧٨٣٩ شراء المعسر شاة للأضحية وموتها فى أيام النحر ٤٦٣
- وإخراج الجنين الحي منها..... ٤٦٣
- ٢٧٨٤٠ هبة الرجل شاة لرجل وتضحية الموهوب له بها ثم ٤٦٣
- رجوع الواهب فيها..... ٤٦٣
- ٢٧٨٤١ كون الواهب مريضاً وأخذ ورثته كبشاً مذبوحه..... ٤٦٣
- ٢٧٨٤٢ شراء الشاة بنقرة فضة بعينها والتضحية بها ثم رد البائع النقرة بعيب ٤٦٣
- ٢٧٨٤٣ وجود كل واحد جزءاً من أحد عشر جزءاً ممّا باع.... ٤٦٤
- ٢٧٨٤٤ وجود كل واحد عيباً ينقصه الخمس أو وجود أحدهما ٤٦٤
- عيباً ينقصه العشر والآخر عيباً ينقصه الخمس..... ٤٦٤
- ٢٧٨٤٥ دفع الرجل لحم أضحية عن زكاة ماله..... ٤٦٤
- ٢٧٨٤٦ لرجل دين على رجل وهو مقر وليس فى يد رب الدين ٤٦٤
- يوم النحر شيء لشراء الأضحية فهل عليه الاستقراض؟ ٤٦٤
- ٢٧٨٤٧ شراء أربعة نفر كل واحد شاة لونها وسمتها واحد ٤٦٤
- وموت واحدة منها ولا يدري لمن هى فما يصنع؟..... ٤٦٥